مصر
النهضة

دار الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الجالية البريطانية فى مصر



٨٣

ناهد السيد على زيان

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الجالية البريطانية فى مصر

١٨٠٥ - ١٨٨٢

تأليف
ناهد السيد على زيان

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد صابر عرب

زيان، ناهد السيد على.

الجالية البريطانية في مصر: ١٨٠٥ - ١٨٨٢/ تأليف ناهد السيد على زيان. - القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011-

٤٠٠ ص؛ 24 سم.

تدمك 0 - 0794 - 18 - 977 - 978

١ - الجاليات الأجنبية

٢ - مصر. تاريخ. العصر الحديث (١٨٠٥ -)

٣٠١,٤٥

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٥٥٤٦

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0794 - 0



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

العدد (٨٣)

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل ـ رملة بولاق ـ

إهداء

إلى أمي .. حباً وتقديراً وسعياً لرضاها

وإلى أبي .. تقديراً لعطائه واعترافاً بفضله

أهدي هذا العمل .. نبتة من غرسكما

ليعود الفضل لأهله

تــــقـــديـــم

تنطوى هذه الدراسة "الجالية البريطانية فى مصر" على أهمية خاصة، فقد اعتدنا فى دراساتنا أن نولى اهتماما خاصا لتاريخ الحركة الوطنية والسياسية الممثلة فى مقاومة الاحتلال البريطانى، ولم نولى اهتماما لوضع الانجليز أو الجالية البريطانية فى مصر، قبل الاحتلال وبعده، فى حين أن دراسة تاريخ هذه الجالية قبل الاحتلال، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، يوضح مدى اهتمام الانجليز بمصر، وهو ما مهَّد، بصورة أو أخرى، لاحتلالهم إياها، ويسَّر لهم إدارتها وإرساء سياستهم بها، وهو ما أبرزته هذه الدراسة. وتكمن أهميتها كذلك فى أنها تفردت فى موضوعتها، فثمة دراسات خصصت عن الجاليات بشكل عام، أو تناول بعضها نشاطها الاقتصادى، كما اقتصر البعض على جالية أو أخرى، لكن الجالية البريطانية، التى لها أهمية خاصة فى تاريخنا، لم تحظ بدراسة علمية خاصة تكشف عن أسباب تواجدها ودورها ونشاطها الاقتصادى والاجتماعى وآثار هذا الدور.

وهذا ما قامت به المؤلفة ناهد السيد زيان التى انشغلت بالموضوع وتحمست لمناقشة إشكاليته التى تمثلت فى البحث عن تاريخ هذه الجالية وإزالة الغموض حول أهمية دورها فى تاريخ مصر الحديث. وقد عكفت على إبراز هذا الدور فى إطاره التاريخى، ومن كل الجوانب، بشمول وعمق، بعيدا عن التعميمات والأحكام المتضاربة. ونجحت فى أن تقدم لنا من خلال تمهيد وستة فصول معالجة تاريخية جادة ورصينة لأوضاع هذه الجالية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر وحتى الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢، فدرست أسباب توافد الانجليز إلى مصر التى كانت ذات جاذبية خاصة لهم، وتناولت كذلك النشاط السياسى المبكر لهذه الجالية، قبل الاحتلال، ثم قدمت معرفة علمية موثقة عن النشاط الاقتصادى والمالى للجالية ومساهماتها فى الإدارة وتحديث المدن والمواصلات ووسائل الاتصال ونحوها، بالإضافة إلى نشاط الجالية فى ميادين التعليم والثقافة. واختتمت المؤلفة دراستها بتسليط الضوء على نشاط الجالية الاجتماعى، وعلاقتها بالوطنيين وبغيرهم. المهم أنها لم تترك شاردة أو واردة فى شأن الجالية البريطانية إلا أحصتها وأخضعتها لمجهر البحث العلمى والدراسة الأكاديمية، لتجلو لنا صورة مفعمة بالمعرفة التاريخية وبالمقدرة على التحليل والاستنتاج، مما يضئ لنا صفحة من تاريخ هذا "الآخر" الذى عاش فى وطننا واحتلت دولته بلادنا ردحًا من الزمن، وكشفت عن مدى

دوره فى " تحديث" مصر التى كانت قد انتقلت إلى العصر الحديث منذ عهد محمد على بالفعل.

ولابد من الإشادة بمنهج المؤلفة الواضح، وبقدرتها على الاستفادة من كم هائل من المصادر الأصلية المتصلة بموضوعها اتصالاً وثيقاً، فضلاً عن الإحاطة بكل ما كتب عنه من قريب أو بعيد، وهو ما بدا فى قائمة ثرية من المراجع ذيلت بها الدراسة، التى حظيت بإشراف علمى محترم من جانب الأستاذة الدكتورة **إلهام ذهنى**، حتى نالت به درجة الماجستير بامتياز. فتحية لها على هذا الجهد مع تمنياتنا بمواصلة تقدمها بتلك الكفاءة خدمة لتاريخ وطننا العزيز.

والله المستعان، ، ،

رئيس التحرير
أ. د. أحمد زكريا الشّلق
يناير ٢٠١١

المقدمة

دخلت مصر مرحلة هامة من تاريخها الحديث بظهور"محمد على" على مسرح الأحداث وتوليه هو وأسرته حكم البلاد؛ لتنتهى بذلك الفوضى التى سادت فترة النصف الثانى من القرن الثامن عشر وصراع البكوات المماليك على السلطة، وتبدأ خطوات بناء الدولة الحديثة فى مصر على يد محمد على، حيث أدت سياسته التوسعية هو وأسرته، ومشروعات التحديث والتطوير إلى جذب الانتباه الأوروبى لمصر بشكل لم يسبق له مثيل، فغدت مصر مطمحاً ومقصداً للمغامرين والطموحين لتحقيق طموحهم فى الثروة والنجاح والنفوذ، ومن ثم تدفقت على البلاد موجات من الأوروبيين من مختلف الجنسيات كل يحركه هدف ويسعى إلى غاية، ربما كانت الثراء أو المكانة الاجتماعية أو الكشف العلمى أو غير ذلك.

وعن سبب اختيار دراسة الجالية البريطانية خلال تلك الفترة تحديداً (١٨٠٥–١٨٨٢)، فإن العديد من الدراسات التى اهتمت بدراسة الأجانب فى مصر تناولت إما الاهتمام بنشاطهم الاقتصادي فقط، وإما دراسة الوجود الأجنبى فى إقليم أو مديرية أو مدينة بعينها، على حين اهتمت دراسات أخرى ببعض العناصر الأجنبية كالأرمن واليونانيين والفرنسيين وغيرهم، ومن ثم جاء اختيار الجالية البريطانية موضوعاً للبحث فى محاولة لدراسة هذا العنصر الأجنبى الهام الذى لم تفرد له دراسات مستقلة من قبل، وكذا للوقوف على مدى صحة أو خطأ التعميمات التى أطلقت من قبل كثير من الباحثين عن ضعف حجم وتأثير الجالية البريطانية خلال فترة البحث مقارنة بجاليات أخرى كاليونانية أو الفرنسية على سبيل المثال.

كما تحاول الدراسة طرح إشكاليات هامة منها: هل كانت مصر آنذاك بثرواتها وخيراتها للمصريين وحدهم أم شاركهم – كما هو الحال على مدى تاريخها الطويل – عناصر أخرى؟ وما موقف المصريين تجاه هذه العناصر، وما علاقتهم بها؟ وكذا ما هو موقف السلطة الحاكمة تجاه نشاط البريطانيين على كافة الأصعدة المختلفة؟ وما هو حجم وماهية هذا النشاط؟ وغير ذلك من الإشكاليات الهامة التى تطرحها الدراسة.

أما عن الفترة الزمنية للدراسة فتبدأ من سنة ١٨٠٥، وذلك لأن الوضع السياسي فى مصر قد تغير بتولي محمد علي وأسرته السلطة فى البلاد، حيث أدت سياسة التحديث والتطوير التي انتهجها الباشا وأسرته إلي وفود العديد من البريطانيين للمساعدة فى تنفيذ

مخططات الباشا وطموحاته فى هذا الصدد، ساعد على ذلك حالة الاستقرار والأمن التى نعمت بها البلاد فى عهد الباشا، مما شجع الأوروبيين عامة والبريطانيين بصفة خاصة على الوفود إلى مصر دون خوف أو قلق على أرواحهم.

وتنتهى فترة الدراسة بعام ١٨٨٢ وهو العام الذى منيت فيه مصر بالاحتلال البريطانى، حيث مثل هذا العام نقطة تحول للجالية البريطانية فى مصر التى أصبحت تعيش فى كنف حماية قوات الاحتلال مما رجح كفتها فى مصر على كفة غيرها من الجاليات الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زاد ذلك من حجم الجالية فى مصر نظراً لسياسة الاحتلال الهادفة إلى استقدام رعايا بريطانيين لتوظيفهم فى الإدارات المختلفة الأمر الذى أدى إلى تزايد حجم الجالية، ومن ثم كان من المنطقى التوقف عند هذا الحد ليتم تناول هذا التحول فى وضع الجالية بمصر كماً وكيفاً فى دراسات أخرى.

وفيما يخص أهم مصادر الدراسة، فقد مثلت مجموعة وثائق دار الوثائق القومية أهمية قصوى للبحث بما تضمنته من دواوين المعية السنية (تركى– عربى) سجلات ومحافظ، وديوان خديوى (عربى– تركى) سجلات ومحافظ، وكذا شورى المعاونة حيث مثلت وثائق هذه الدواوين السيادية أهمية قصوى للدراسة نظراً للاختصاص الواسع لتلك الدواوين وورود المكاتبات المختلفة إليها فى شتى الأمور الخاصة بالعلاقة بين الأجانب عموماً وغيرهم من مختلف عناصر المجتمع المصرى بما فى ذلك السلطة الحاكمة وكذا كل ما يختص بنشاطهم وتحركاتهم المختلفة وكل ما يتعلق بحياتهم داخل مصر مما أعطى فرصة لتصور مدى نشاط الجالية وحراكها وتفاعلها مع المجتمع المصرى. أما دواوين المدارس، والتجارة والمبيعات، والداخلية، وتفتيش الصحة وديوان ضبطية الإسكندرية، وديوان محافظة الإسكندرية فقد أمدت البحث بالكثير من المعلومات القيمة والحيوية، هذا بالإضافة إلى سجلات التعداد، و محافظ الأبحاث ومحافظ الوقائع المصرية.

كما أعطت وثائق مجلس الوزراء بما تشمله من وثائق النظارات المختلفة للدراسة ثقلاً وقوة بما احتوت عليه من مادة علمية. وكذا أرشيف المحاكم الشرعية حيث كان يتم توثيق العقود وحالات إشهار الإسلام فضلاً عن الفصل فى المنازعات المختلفة التى تقع بين أفراد الجالية وغيرهم من عناصر المجتمع المصرى.

كما مثلت وثائق دار المحفوظات العمومية بالقلعة أهمية قصوى للوقوف على أحوال الرعايا البريطانيين بمصر وأحول أسرهم وعلاقتهم بالسلطة من خلال ملفات خدمة الموظفين وأوراق ربط معاشهم.

أما عن المصادر الأجنبية فقد تمت الاستعانة بوثائق الخارجية البريطانية Foreing Office والأرشيف الأوروبى التى كانت شديدة الأهمية بالنسبة للدراسة.

وثمة العديد من المصادر العربية المنشورة التى أفادت منها الدراسة، يأتى على رأسها يوميات الجبرتى، وتقويم النيل لأمين سامى، وكتب الرحالة، بالإضافة إلى المعاجم، وكذا المراجع العربية والأجنبية والدوريات العربية والأجنبية التى ارتكزت عليها الدراسة.

وبعد فإن كلمات الشكر والثناء مهما كثرت مفرداها وتنوعت معانيها لتعجز وأعجز معها عن وصف مدى حبى وتقديرى وامتنانى لأستاذتى الحبيبة وأمى الغالية الدكتورة / **إلهام محمد على ذهنى** أستاذ التاريخ الحديث وعميدة كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر بالقاهرة لما قدمته إلىّ من نصح وتوجيه وما بذلته معى من جهد مضن خلال مراحل البحث المختلفة ففتحتْ لى مكتبتها الخاصة لأنهل منها، وواصلت متابعتى وتوجيهى على المستويين العلمى والشخصى، فأى كلمات تستطيع أن تفى ببعض حقها لدىّ أو ترد جزءاً من صنيعها وفضلها الذى لن أنساه ما حييت، فلها منى خالص آيات الشكر والعرفان والتقدير.

وأتوجه بالشكر أيضا لأستاذتى الدكتورة /**عبلة السيد حنفى** أستاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية الدراسات الإنسانية لإشرافها على هذه الدراسة وهي في طور الإعداد، ولما بذلته من جهد فى مراجعتها ولتشجيعها لى، فلها منى خالص الشكر والتقدير.

ولا يفوتنى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى كل من الأستاذ الدكتور / **فاروق جاويش** والأستاذ الدكتور/ **عبد السلام عامر** على تفضلهما بمناقشة هذه الدراسة ولما أبدوه من ملاحظات قيمة أثرت البحث وساعدت على إخراجه بهذه الصورة. وأسجل خالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / **أحمد زكريا الشّلق** على حماسته وتشجيعه لنشر هذه الدراسة.

وأدين بالفضل **لأبى وأمى** اللذين أقدم لهما أسمى وأرق معانى الحب والتقدير، وإلى عمى الحبيب مهندس / **أحمد علي زيان** أتوجه بالشكر والثناء حيث كان أول من دلنى على طريق العلم ووجهنى إليه فله منى خالص الحب والوفاء، وإلى أختى الحبيبة / **إيمان السيد زيان** منى كل الحب وجزاها الله عنى خير الجزاء.

ولا أنسى ما زودتنى به صديقتىّ **عزة عبد الله عبد الهادى، وسهير محمد عبد القادر** من عون مادى ومعنوى من خلال ما أمدتانى به من وثائق ومراجع قيمة، وما منحتانى من مساندة ومؤازرة بشكل أعجز عن وصفه فلهما منى كل الشكر ومن الله حسن الجزاء.

وأذكر بالخير أيضا د / **أحمد محمد عبد الرحمن الجندى** على مراجعته اللغوية للدراسة.

وأثنى ثناءاً عطراً على موظفى دار الوثائق القومية بالقاهرة لاسيما أ / **نادية مصطفى السيد** على مساعدتها لى بشكل يستوجب خالص الشكر والعرفان، وكذا موظفى دار المحفوظات العمومية بالقلعة، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ودار الكتب المصرية، والمكتبات المختلفة التى استمد البحث منها مادته، فلهم خالص الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق وعليه قصد السبيل، ،

التمـــهـــيد

الجالية البريطانية فى مصر
فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر

عرفت مصر فى العصر العثمانى وجود الأقليات المسيحية الأجنبية على أرضها، وكانوا من جنسيات مختلفة، وقد عرف هؤلاء باسم الفرنجة، وكانوا يعملون بالتجارة[١] ويقيمون فى مناطق التجارة الكبرى مثل الإسكندرية[٢]، ورشيد[٣] ودمياط[٤]، والقاهرة[٥]، وقد شكلت كل جماعة منهم جالية[٦] يشرف على شئـــون أفرادهـــا ومصالحهـــا الاقتصـــادية(قنصل)[٧] من جنسيتها[٨].

وعلى الرغم من قلة عدد الجالية البريطانية[٩] بمصر فى العصر العثمانى إلا أنهم عدوا من الجاليات الهامة التى لها دور ملحوظ فى النشاط التجارى، ولا يعرف تمامًا متى بدأت العلاقات بين بريطانيا والليفانت (دول شرق البحر المتوسط)، إلا أنه منذ أواخر القرن الخامس عشر بدأ وصول تجار بريطانيا إلى الشرق ونمت هذه العلاقة التجارية بمرور الوقت[١٠] منذ أواخر القرن السادس عشر[١١].

كانت شركة الليفانت البريطانية[١٢] هى المختصة بتنظيم شئـــون الجاليـــة البريطانيـــة المقيمة فى مصر وغيرها من ولايات الشرق العثمانية[١٣] إذ كان التجار البريطانيون جميعهم أعضاء فى هذه الشركة ويخضعون لقوانينها ونظمها. وكانت الشركة تتولى تعين القناصل البريطانيين[١٤] فى مناصبهم وهى التى تعزلهم، وتدفع لهم رواتبهم، فالقنصل يمثل الشركة مصالحها أكثر مما يمثل حكومته، لأنه فى الواقع يمثل مصالح تجارية أكثر مما يمثل مصالح سياسية[١٥].

والواقع أنه منذ عام ١٥٨٣ بدأ اهتمام البريطانيين بالسوق المصرية، ففى هذا العام عينت شركة الليفانت والسفارة البريطانية فى الأستانة أول قنصل لبريطانيا فى مصر، وأرسلت الشركة فى نفس العام سفنًا إلى الإسكندرية تحمل بضائع لمبادلتها بمقادير من التوابل والعقاقير، ومارس التجار البريطانيون نشاطهم فى مصر فى ظروف شاقة، حيث فرضت عليهم رسوم أعلى مما فرض على نظائرهم الفرنسيين، وفضلاً عن ذلك لم تجد الأقمشة الصوفية – أهم ما يحمله التجار البريطانيون– سوقًا رائجة فى هذه البلاد ذات

الطقس الحار، بالإضافة إلى دسائس الفرنسيين ضدهم لدى السلطات الحاكمة، فضاق البريطانيون ذرعًا بكل تلك الصعوبات، فخرج معظمهم من مصر رحلاً بعد آخر، حتى أغلقت شركة الليفانت القنصلية البريطانية بمصر عام ١٦٠١، وعهدت إلى القنصل الفرنسى برعاية مصالحها فى مصر[١٦].

وعلى الرغم مما يقال عن أن هذا الوضع قد ظل قائمًا مدة الثلثين الأولين من القرن السابع عشر، فلم تنشئ شركة الليفانت قنصلية بريطانية مستديمة فى مصر، بل ظل التجار البريطانيون فى مصر – على قلة عددهم – يزاولون عملهم على مسئوليتهم الخاصة تحت رعاية القنصل الفرنسى وغيره[١٧]، فإن وثائق المحكمة الشرعية تثبت خلاف ذلك حيث كان بالإسكندرية فى عام ١٦٧١ قنصل لبريطانيا يرعى شئون التجار البريطانيين والتجارة البريطانية بالمدينة – على الأقل– وكان يمارس مهام عمله قبل ذلك التاريخ بحوالى ثلاثين عامًا[١٨].

هذا وقد عادت شركة الهند الشرقية البريطانية[١٩] إلى الاهتمام بالسوق المصرية مرة أخرى فى أواخر القرن السابع عشر بهدف منافسة فرنسا فى التجارة الشرقية، فعينت لها فى سنة ١٦٩٧ قنصلاً فى القاهرة ووكيلاً فى الإسكندرية، وأصدر السلطان العثمانى خطًا شريفًا[٢٠] بأن يتمتع التجار البريطانيون بمصر بنفس الامتيازات التى كان يتمتع بها الفرنسيون، ومنها ألا يدفعوا أكثر من ٣٪ رسمًا على ما يستوردونه من بضائع[٢١].

النشاط التجارى للجالية البريطانية:

أقام البريطانيون فى مصر فى العصر العثمانى مع الفرنسيين والبنادقة فى حى أطلق عليه "الحى الإفرنجى"، أو "حارة الإفرنج"[٢٢] وكان هذا الحى يتصل بطريق مباشر بالأحياء التجارية فى القاهرة كخان الخليلى والأزهر، وقد اتسم هذا الحى بالرفاهية وقربه من الأحياء الراقية كالأزبكية[٢٣].

وفضلاً عن القاهرة، أقام البريطانيون فى العصر العثمانى فى الإسكندرية إذ كان القنصل يعين نوابًا له فى المواني المصرية الهامة كالإسكندرية[٢٤]، ورشيد التى كانت تقطنهـــا جالية بريطانية، وكذا وجد بدمياط نائب للقنصل البريطانى أيضًا[٢٥].

وعلى الرغم من محاولة البريطانيين تعزيز نشاطهم التجارى فى مصر فى أوائل القرن الثامن عشر، فإن تجارتهم ظلت ضئيلة ولا ترقى بأى حال إلى حجم التجارة الفرنسية ولا حجم التواجد الفرنسى فى مصر فى ذلك الوقت[٢٦] على الرغم من زيادة عدد الجالية البريطانية آنذاك مقارنة بالقرن السابع عشر، فبلغت ثلاثين فردًا[٢٧].

وقد ازداد التنافس التجارى بين الجاليتين البريطانية والفرنسية فى مصر، ففى بداية القرن الثامن عشر حاول البريطانيون السيطرة على تجارة البن فى اليمن بإقامة بعض التجار البريطانيين فى مدينة مخا مركز هذه التجارة، فضلاً عن قيام بعض البريطانيين باستيراد سلع كثيرة لحساب التجار الفرنسيين بمصر، ومحاولة قنصل بريطانيا بالإسكندرية جذب البنادقة للدخول فى حمايته[٢٨] حيث كان بمصر بعض التجار الذين ينتمون إلى المدن الإيطالية ويتمتعون إما بحماية قنصل فرنسا أو قنصل بريطانيا[٢٩] كما اشتغل بعض التجار اليهود[٣٠] الذين هاجر كثير منهم إلى مصر قادمين من ليفورن كوسطاء للتجار البريطانيين[٣١].

كما كانت تجارة الجوخ ميدانًا آخر للتنافس بين الجاليتين البريطانية والفرنسية، حيث لاقت الأقمشة الفرنسية منافسة شديدة من الأنواع البريطانية التى تميزت بالمتانة وثبات الألوان فى حين تميزت الأنواع الفرنسية بزهو ألوانها ورخص ثمنها مما جذب إليها معظم فئات المجتمع المصرى التى لم تكن تهتم كثيرًا بمتانة الأقمشة[٣٢].

وتنوع نشاط البريطانيين التجارى فكانوا يستوردون الزجاج والمعادن والأقمشة الصوفية من (الجوخ) خاصة، فى حين يصدرون من مصر مقادير لا بأس بها من العقاقير والعطور والجلود والتمر والسكر والسجاد والتبر وريش النعام والصمغ[٣٣]والأسلحة[٣٤] إلا أنه فى ذلك الوقت بدا واضحًا تفوق النشاط الفرنسى على النشاط البريطانى فى السوق المحلية المصرية[٣٥].

إلا أنه وعلى الرغم من تلك المنافسة فإنه فى أوقات الخلل السياسى بمصر ولاسيما فى القرن الثامن عشر كانت تنشأ علاقات طيبة بين القنصلين الفرنسى والبريطانى حتى فى الفترات التى تنشب فيها الحرب بين دولتيهما، وتمثل ذلك فى تبادل الزيارات بينهما والتهانى فى الأعياد الدينية الخاصة بهما، كذلك تأييد بعضهم البعض أمام المحكمة الشرعية[٣٦].

ويلاحظ عدم إقبال الجالية على الاشتغال بالمهن، كما ركزت نشاطها فى المجال التجارى، ودخلت الجالية أيضًا مجال شراء العقارات وبيعها فاستثمر البريطانيون أموالهم فيها ولاسيما شراء الحوانيت الأمر الذى يعكس مدى امتلاكهم لفائض رأس مال أكثر من غيرهم وبالتالى ثرائهم رغم قلة أعدادهم كجالية[٣٧].

ومن ناحية أخرى امتلك البريطانيون السفن التجارية التى كانت تنقل البضائع والمسافرين من الإسكندرية إلى الموانئ العربية الواقعة على البحر المتوسط فى الشمال الأفريقى، ومنها إلى الإسكندرية مرة أخرى[٣٨]. وبوجه عام كان لهم تواجد ملموس فى النشاط البحرى[٣٩].

هذا وقد هبط عدد أفراد الجالية البريطانية ليصبح ثلاثة أشخاص ثم أخذ عددهم يتضاءل حتى توفى آخر تاجر بريطانى عام ١٧٥٢ ولم يبق سوى القنصل البريطانى(٤٠). الذى كان البريطانى الوحيد المقيم بالقاهرة فى عام ١٧٥٦(٤١) حين طلب الإعفـــاء من منصبه(٤٢) فأغلقت القنصلية البريطانية(٤٣)، الأمر الذى أصاب النشاط البريطانى فى مصر بالاضمحلال حتى إن المكتشف البريطانى جيمس بروس(٤٤) عندما زار مصر أبدى انزعاجه لعدم رؤية تاجر بريطانى واحد فى مصر، بينما كان التجار الفرنسيون يصرفون البضائع البريطانية التى ترد إلى البلاد(٤٥) الأمر الذى أكده فولنى(٤٦) أيضًا حيث لم يجد أحدًا من التجار البريطانيين بالقاهرة أو الإسكندرية(٤٧).

وكان القرن الثامن عشر قد شهد وفود البريطانيين إلى مصر — لاسيما فى النصف الثانى من القرن — ليس للتجارة، حيث جاء إلى مصر بعض رجال الدين البريطانيين لنشر مذهبهم، فجاء جون أنتس من لندن إلى مصر عام ١٧٧٠، ثم سافر إلى الحبشة وعاد منها ليستقر بمصر إلا أنه فشل فى تحويل أقباط مصر عن مذهبهم فترك مصر عام ١٧٨١(٤٨).

كما زار مصر بعض المسافرين البريطانيين إلى الهند مثل السيدة فاى التى سافرت من بريطانيا إلى الهند عن طريق مصر عام ١٧٧٨ وكتبت مذكرات عن مشاهداتها فى الإسكندرية والقاهرة والسويس(٤٩) كما كان بعض هؤلاء المسافرين من موظفى شركة الهند الشرقية البريطانية، والذى كتبوا عن زياراتهم لمصر وعادات المصريين وحياتهم(٥٠).

علاقة الجالية بالسلطة الحاكمة:

لم تكن معاهدات الامتيازات التى أبرمتها الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية تلقى دائمًا احترام السلطات الحاكمة فى مصر، خاصة فى القرن الثامن عشر، حيث كان بكوات المماليك يلحقون الأذى بالرعايا الأجانب، ولم تجد نفعًا اعتراضات الدول الأوروبية لدى الدولة العثمانية صاحبة السيطرة الضعيفة على مصر آنذاك. الأمر الذى جعل تلك الدول — ولاسيما بريطانيا وفرنسا — تحاول الاتصال المباشر بالبكوات المماليك فى مصر، إما لإبرام اتفاقيات معهم أو لحثهم على احترام معاهدات الامتيازات المبرمة مع الدولة العثمانية(٥١).

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر توافر لدى التجار البريطانيين الدافع للاهتمام الكبير بمصر، والذى تلخص فى طريق المواصلات الأكثر سرعة عبر البحر الأحمر والسويس(٥٢)، ودارت فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر سلسلة من المفاوضات المتقطعة بين كل من البريطانيين والفرنسيين من جانب والبكوات المماليك من جانب

آخر للحصول على حقوق خاصة لاستخدام طريق السويس البرى[٥٣]، ولاسيما بعد صلح باريس ١٧٦٣[٥٤] وذلك للربط بين الإمبراطورية البريطانية بالهند ومصر بواسطة طريق البحر الأحمر التجارى[٥٥].

وشجع على ذلك أن السلطات العثمانية كانت قد وافقت آنذاك على السماح للسفن الأوروبية أن تصل إلى جدة نتيجة لمساعى شريف مكة حيث كانت الرسوم الجمركية التى يدفعها التجار تشكل جانبًا كبيرًا من دخله، إضافة إلى أن المماليك فى مصر كانوا يعملون على تشجيع الحركة التجارية فى البحر الأحمر وموانيه الواقعة فى حوزتهم بقصد الاستفادة من الرسوم الجمركية التى يتم تحصيلها فى جمارك تلك الموانئ وقد بدأ تشجيع هذا النشاط فى مصر منذ عهد على بك الكبير[٥٦].

وكان وضع الأجانب فى مصر قد بدأ فى التغير مع تولى على بك الكبير السيطرة على مصر فى الفترة ١٧٦٨ – ١٧٧٢ حيث بدأت اتجاهاته نحو تنمية التجارة مع أوروبا وتهيئة الجو الملائم لذلك عن طريق تحسين معاملة الأجانب، وحث القوى الأوروبية على التحالف معه تجاريًا[٥٧].

وقد تصادف أن حضر إلى مصر مع بداية عهد على بك الكبير الرحالة البريطانى جيمس بروس، الذى وصل إلى الإسكندرية عام ١٧٦٨ وتباحث مع على بك الكبير فى مسألة إحياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر وسافر من القصير[٥٨] على البحر الأحمر إلى جدة، وهناك التقى بمجموعةٍ من ضباط شركة الهند وشرح لهم أهمية مصر للتجارة البريطانية باستخدام طريق السويس البرى[٥٩]، ولما درس هذا المشروع – الذى تقدم به بروس لعلى بك – بالقاهرة وجد على بك أنه من الضرورى أن يفتح الحجاز، ويستولى على جدة لتصبح محطا وسطًا للسفن الأوروبية الآتية من الهند ومستودعًا لتجارتها، وكانت حملة الحجاز[٦٠] ضرورية لنجاح مشروعه[٦١].

فكان لاستقرار على بك فى حكومة مصر ونجاح حملة الحجاز فى تنظيم جمرك جدة[٦٢] أثره فى لفت أنظار التجار البريطانيين فى جدة، فكتب أحدهم من جدة إلى على بك عام ١٧٧٠ يقترح عليه "فتح طريق تجارى مباشر" بين الهند وميناء السويس. فكتب على بك فى عام ١٧٧١ إلى حاكم البنغال البريطانى يعرض عليه الأمر، ويطلب منه أن يساعده فى تحقيقه ويعده بالمساعدة فتكونت لذلك شركة بريطانية صغيرة فى كلكتا للمتاجرة مع مصر ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هيستنجز Warren Hastings رحب بتلك الخطوة وبدأت بعض السفن البريطانية رحلتها من الهند الى السويس[٦٣]، الأمر الذى كان مثار اهتمام وقلق القناصل الفرنسيين فى مصر[٦٤].

ونتيجة نجاح حملة على بك على الحجاز وتنظيم جمرك جدة تحت الإدارة المصرية أبرمت بريطانيا اتفاقية سنة ١٧٧١ تعهد فيها على بك بتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية وحماية التجار البريطانيين[٦٥].

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق كان أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والخارج على المستوى الرسمى، إلا أن الحكومة البريطانية لم تعترف بهذا الاتفاق حفاظًا على علاقتها الودية – آنذاك – بالدولة العثمانية[٦٦].

وينبغى الإشارة إلى أنه كان من التجار البريطانيين الذين كانت علاقتهم وثيقة بعلى بك الكبير التاجر لوسينان Lusignan، حيث خدم على بك الكبير، واستمر ملازمًا له حتى وفاته حين ترك الليفانت ورحل إلى بريطانيا، ووضع كتابًا تناول فيه وقائع ثورة على بك على الباب العالى، غير أن كتابه يفتقد إلى الدقة خاصة فيما يتعلق بأسماء الأشخاص والبلدان وترتيب الحوادث، ولعل السبب هو أنه وضع كتابه بعد عشر سنوات من نهاية الثورة، ودون أن تكون معه مذكراته الخاصة التى تركها فى الشام إبان فراره[٦٧].

وأيا كانت شروط الاتفاقية بين على بك والبريطانيين، فإنها على كل حال قد حددت رسومًا جمركية منخفضة، وتعهد فيها على بك بحماية التجار البريطانيين ومتاجرهم، ويبدو أن العمل بهذه الاتفاقية استمر حتى فرار على بك من مصر عام ١٧٧٢، فإن بروس عندما عاد من الحبشة[٦٨] فى ١٠ يناير ١٧٧٣ عقد مع محمد بك أبى الذهب اتفاقًا جديدًا فى فبراير ١٧٧٣ كان كتجديد للاتفاق السابق[٦٩].

وقد تعهد أبو الذهب فى هذا الاتفاق بعدم التعرض للتجار البريطانيين بالأذى منه أو من ضباطه ورعاياه، وبتخفيض الرسوم الجمركية إلى ٨٪ من قيمة البضائع الواردة إلى السويس بالإضافة إلى خمسين ريالاً إسبانيًا (أبـــو طاقة) رسم ميناء لكل سفينة ومنح التجار البريطانيين حق المتاجرة بالقاهرة والسويس إذا رغبوا فى ذلك مع حمايتهم[٧٠].

وكانت السفينة مينرفا أولى السفن البريطانية التى وصلت إلى السويس بعد هذا الاتفاق فى يناير ١٧٧٥، حيث كانت تحمل مندوبين من قبل وارن هيستنجز حاكم البنغال إلى أبى الذهب، ونجح هؤلاء فى مارس ١٧٧٥ فى عقد معاهدة للتجارة والملاحة بين أبى الذهب وهيستنجز حاكم البنغال من قبل الدولة البريطانية[٧١] عرفت هذة المعاهدة باسم "معاهد أبى الذهب – شو" نسبة إلى شو مبعوث هيستنجز حاكم البنغال البريطانى[٧٢].

وقد كفلت مواد هذه المعاهدة التجارية الملاحية حرية التجارة للبريطانيين بين الهند ومصر عبر البحر الأحمر، ومنحتهم حرية التنقل داخل البلاد مع حماية تجارتهم المارة من

السويس إلى القاهرة، وحماية سفنهم من التفتيش والمصادرة، وتراوحت الرسوم المدفوعة عن البضائع القادمة من البنغال ومدراس بين ٦، ٥٪ - و٨٪ عن البضائع القادمة من سورات وبومباى[٧٣]، كما أجازت المعاهدة للبريطانيين تصدير المنتجات المصرية دون تحصيل ضرائب عليها كما فتحت الأسواق الهندية والمصرية لمواطنى الطرفين المتعاقدين على السواء[٧٤].

هذا وثمة رأى يقول بأن نصوص هذه المعاهدة تؤكد أن البريطانيين قد أفادوا من الدخول فى علاقات مباشرة مع النظام المصرى عام ١٧٧٥ إذ حصلوا بمقتضى هذه المعاهدة على امتيازات كبيرة أكثر مما تتيحه معاهدة الامتيازات النهائية[٧٥] المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية[٧٦].

وعمومًا فإن هذه المعاهدة تعطل تنفيذها نتيجة اعتراض الباب العالى على إبحار السفن البريطانية فى البحر الأحمر شمالي جدة لوجود المقدسات الإسلامية، وجاءت وفاة أبى الذهب الفجائية فى ٨ يونيو عام ١٧٧٥م فجعلت تنفيذ هذه المعاهدة أمرًا متعذرًا لسيطرة إبراهيم بك ومراد بك وشيوع الفوضى فى البلاد[٧٧]، وقد اعتبر مراد بك وإبراهيم بك أنفسهم غير ملزمين بتنفيذ تلك المعاهدة، إضافة إلى اعتقاد الحكومة البريطانية ذاتها أن فتح هذا الطريق من شأنه أن يضر شركة الهند الشرقية[٧٨].

وفى عام ١٧٧٥م ظهر جورج بلدوين George Baldwin [٧٩] الذى حاول جاهدًا ترتيب استخدام الطريق البرى فى مصر للربط بين بريطانيا وممتلكاتها فى الهند. وكان بلدوين قد نال فى هذا العام تصريحًا من شركة الليفانت البريطانية وشركة الهند الشرقية التجارية بالإشراف على مصالحهما فى مصر وغيرها من بلدان الشرق الأدنى، ومنذ عام ١٧٧٥ بذل بلدوين جهودًا مكثفة فى مصر لتنظيم خط مواصلات منتظم من الهند إلى السويس — القاهرة — الإسكندرية — بريطانيا وبالعكس[٨٠].

وفور تفويض شركة الليفانت وشركة الهند الشرقية لبلدوين بالإشراف على مصالحهما فى مصر بدأ بلدوين فى التحرك لحث الحكومة البريطانية على الاهتمام بإحياء الطريق البرى عبر مصر، ففى عام ١٧٧٦ أرسل إلى لندن مذكرة عنوانها "نبذة عن الامتيازات وإمكانيات القيام بالملاحة من البحر الأحمر حتى السويس وقيام تجارة بين مصر والهند"[٨١].

وعلى كل فقد أثمرت جهود بلدوين إلى حد أن السلطات الهندية والبريطانية فى عام ١٧٧٧ أصبحت تعتمد اعتمادًا كليًا على الطريق البرى عبر مصر فى نقل بريدها، ومرة أخرى عارض الباب العالى هذا المشروع متذرعًا بالأسباب الدينية، فأصدر

السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ — ١٧٨٩) فرمانًا فى عام ١٧٧٩ يمنع أى سفينة من سفن الأجانب من الاقتراب من ميناء السويس[٨٢].

ويبدو أن سياسة الاتصال بحكام مصر — فيما يخص بريطانيا — كانت تصدر بصفة دائمة من جانب مندوبيها فى المستعمرات فتوماس رومبولد الحاكم العام للهند حاول عام ١٧٧٩ أن يحصل على امتيازات لبريطانيا فى مصر والبحر الأحمر وتجديد معاهدة أبى الذهب — شو ١٧٧٥ التى ألغاها الباب العالى عام ١٧٧٧ ومنع الملاحة فى البحر الأحمر[٨٣].

وفى عام ١٧٨٣ كتب الكولونيل جيمس كابر Capper من رجال شركة الهند الشرقية[٨٤] تقريرًا إضافيًا عن ضرورة الاعتماد على الطريق البرى من القاهرة إلى السويس فى نقل البريد والتجارة الى الهند، وقد امتدحت حكومته ما جاء فى تقريره من اقتراحات[٨٥].

كما ساهم فى هذا الصدد إنشاء مجلس إدارة الهند The India Board of control فى عام ١٧٨٤، ثم أعيد فى سنة ١٧٨٦ فتح القنصلية البريطانية مرة أخرى[٨٦].

وكان نجاح فرنسا فى عقد ثلاث معاهدات تجارية مع مصر عام ١٧٨٥ حافزًا لبريطانيا لتوطيد مركزها التجارى واستئناف جهودها مرة أخرى، فأعادت فتح قنصليتها عام ١٧٨٦ بعد أن استمرت بريطانيا بدون تمثيل قنصلى فى مصر فترة طويلة. ووقع الاختيار على جورج بلدوين ليكون قنصلاً عامًا لبريطانيا — من واقع خبرته السابقة بمصر — وكان يحمل تعليمات بمراقبة النشاط الفرنسى فى البلاد، وأن يعقد معاهدة مع السلطات فى مصر على غرار المعاهدات التجارية الثلاث التى عقدتها فرنسا عام ١٧٨٥ بحيث يصبح للتجار البريطانيين نفس الامتيازات المقررة للتجار الفرنسيين[٨٧].

وفى أوائل عام ١٧٨٦ وصل بلدوين إلى مصر وتقلد مهام منصبه الجديد قنصلاً لبريطانيا براتب سنوى قدرة خمسمائة جنيه، وعين نائبًا له فى الإسكندرية، وكلفته حكومته بإرسال تقارير عن جميع نواحى النشاط الفرنسى فى مصر والبحر الأحمر[٨٨]. وبصورة منتظمة والى بلدوين حكومته بالتقارير عن نشاط الفرنسيين بمصر أولا بأول[٨٩].

وقد حاول بلدوين جاهدًا أن يعمل مستقلاً عن وزارة الخارجية البريطانية، فعقد معاهدة مع مراد بك وإبراهيم بك بغرض الحصول على تصريح بحراسة الملاحة للمراكب البريطانية ومرور البضائع والبريد والركاب بالأراضى المصرية[٩٠].

غير أنه فى الوقت الذى كان بلدوين يعمل فيه على توطيد مركز التجارة البريطانية عبر مصر وإحراز قصب السبق لها قررت الحكومة البريطانية إغلاق قنصليتها بمصر وإعفاء بلدوين من منصبه فى فبراير ١٧٩٣ ومع ذلك لم يصل الخبر إلى بلدوين إلا فى أكتوبر ١٧٩٥، ولم تتقبل الحكومة البريطانية أنباء معاهدته بحماس، وفشلت مساعيه فى هذا الصدد، ومع ذلك فقد ظل بلدوين مقيمًا فى مصر وساهم فى تجارة الليفانت على نحو ما، ولم يغادر البلاد إلا فى أبريل ١٧٩٨[٩١]، أى قبيل وصول الحملة الفرنسية على مصر بشهور قليلة[٩٢].

ورغم ضعف التمثيل البريطانى فى مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر فإن تاليران — وزير الخارجية الفرنسى — اتهم فى تقريره إلى حكومة الإدارة فى فبراير ١٧٩٨، الوكلاء البريطانيين فى مصر بتحريض البكوات المماليك ضد التجار الفرنسيين[٩٣].

هذا وتعتبر فترة أواخر القرن الثامن عشر ومنذ تولى إبراهيم ومراد بك السلطة، من أصعب الفترات على النشاط التجارى للأجانب فى مصر، ويرجع ذلك لما ارتكبه عساكرهم من نهب وسلب للمتاجر والتجار[٩٤]، ومن ثم كانت تلك السنوات التى سبقت الحملة الفرنسية تعد فترة احتضار للتجارة الأوروبية فى مصر، وبدأت الشركات الغربية — ومنها الشركات البريطانية — تغلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أكثر أمنًا واستقرارًا[٩٥]، فقد كانت التجارة البريطانية مع مصر قبل الحملة مباشرة فى حكم العدم من الناحية الفعلية، وذلك أن شركة الليفانت التى كانت تحتكر تلك التجارة قد توقفت عن العمل بسبب ما كان يسود مصر من اضطرابات، وبالتالى لم يكن ثمة أحد من الرعايا البريطانيين يقيم فى مصر فى ذلك الحين[٩٦].

وتجدر الإشارة إلى مجيء بعض الرحالة البريطانيين إلى مصر فى فترة الاضطرابات التى سادت البلاد فى فترة حكم مراد بك وإبراهيم بك للبلاد، ومن هؤلاء: جورج وليم براون الرحالة البريطانى الذى زار مصر عام ١٧٩٢ فى طريقه إلى الحبشة، إلا أنه لم يتقدم أبعد من دارفور فعاش فى مصر ست سنوات يدرس خلالها اللغة العربية وعادات المصريين وأخلاقهم، ووضع مؤلفًا عن رحلته يظهر فيه مدى افتتانه بأسلوب الحياة الشرقية[٩٧].

وعقب خروج الحملة الفرنسية من مصر أخذ البريطانيون يعملون على إقرار الأوضاع فى البلاد بما يحول دون وقوعها فى أيدى الفرنسيين مرة أخرى لخطورة ذلك على الإمبراطورية البريطانية فى الهند.

وفى بحثها عن القوة القادرة على حكم مصر ومقاومة أطماع الفرنسيين فيها، وجدت بريطانيا أن المماليك هم الأقدر على ذلك خاصة بعد انتصارهم على العثمانيين فى معركة دمنهور[٩٨] الأمر الذى أثار إعجاب البريطانيين الذين تأكدوا من صحة رأيهم بخصوص المماليك، ومن ثم عملت بريطانيا على محاولة التوصل إلى اتفاق بين الدولة العثمانية والمماليك[٩٩].

وقد أوكلت بريطانيا إلى الجنرال جون ستيوارت مهمة إقرار الأوضاع فى مصر والوساطة بين الباب العالى والمماليك عقب صلح أميان فى مارس ١٨٠٢، وعند مغادرته الإسكندرية فى ١١ مارس ١٨٠٣ متوجهًا إلى مالطة اصطحب ستيوارت معه محمد بك الألفى في طريقه إلى بريطانيا[١٠٠].

وقد ترك ستيوارت فى مصر بعثة تتألف من الميجور ميست وكيلاً لبريطانيا فى القاهرة[١٠١] والكابتن هايز Hayes من سلاح المهندسين[١٠٢] وكان خسرو — الوالى العثمانى — قد طلب ضابطًا "لمدة بضعة أسابيع للإشراف على أعمال التحصينات فى القاهرة ورشيد"، ومعهما السيد بريجز Briggs وهو رئيس بيت تجارى بالإسكندرية عينه ستيوارت مؤقتًا ليقوم بأعمال القنصل بالإسكندرية حتى تأتى موافقة الحكومة[١٠٣].

وصل الألفى إلى لندن بعد رحلة طويلة، فأكرمه البريطانيون، ورحبت به الصحف البريطانية، وبقى فى العاصمة البريطانية من أوائل أكتوبر ١٨٠٣ إلى أواخر ديسمبر من نفس السنة وقابل خلال إقامته بها كبار السياسيين البريطانيين، وحظى بمقابلة الملك جورج الثالث وولى عهده وعرض هناك على الحكومة البريطانية أن تشمل المماليك بمساعدتها وحمايتها[١٠٤].

وما من شك فى أن بريطانيا عملت على اتخاذ المماليك — على اختلاف نزعاتهم — صنائع لها لتضمن نجاح سياستها الاستعمارية على أيدى أى منهم، فقد اتصل البرديسى — أحد زعماء المماليك — بالماجور ميست، وتعددت بينهما المقابلات وانحصر الحديث فيها حول رغبة البرديسى فى التحقق من الحماية البريطانية، فوعده القنصل بالتأييد البريطانى له[١٠٥].

وفور عودته من بريطانيا واصل الألفى اتصاله بالممثلين البريطانيين بمصر، ووثق علاقته بهم، وخاصة علاقته بميست — الوكيل البريطانى فى مصر— والذى كانت علاقته بالألفى سببًا فى تشجيع الأخير على المضى قدمًا فى مشروعه لتأسيس حكومة مملوكية فى مصر بزعامته[١٠٦]، ومن جانبه كان ميست لديه اعتقاد راسخ بأن الألفى هو الوحيد بين المماليك الذى يستطيع لم شملهم مرة أخرى[١٠٧].

وقد تعددت لقاءات الألفى بوكلاء بريطانيا فى مصر إذ التقى فى منتصف فبراير ١٨٠٤ نائب القنصل البريطانى فى رشيد مستر بتروتشى Petrucci[١٠٨] وتحدثا سويًا وبعد عدة ساعات أقلته سفينة القنصل فى النيل – يرفرف عليها العلم البريطانى – وانحدرت به من رشيد إلى القاهرة[١٠٩].

واصل وكلاء بريطانيا فى مصر رصدهم لتطورات الأحداث بالبلاد فى الفترة التى تلت جلاء الفرنسيين عن مصر، فكتب ميست لحكومته فى عام ١٨٠٤ تقريرًا عن أحوال مصر والقوى المتصارعة بها مؤكدًا أن القائد الألبانى "محمد على" كبير الولاء لفرنسا التى يبغى عن طريق وساطة وكلائها الوصول لباشاوية مصر، واقترح ميست على حكومته أن تبذل كل مساعيها لإبعاده عن مصر[١١٠].

ومن ناحية أخرى بدأ البريطانيون استئناف علاقاتهم بمصر وممارسة نشاطهم التجارى بها[١١١]، وذلك منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر، ففى إبريل ١٨٠٥ صدرت إفادة إلى صاحب العزة إبراهيم أفندى قاضى التجار بأنه "يلزم إعطاء (بن) بقيمة عشرة آلاف ومائة قرش ثمنًا لفرس" تم شراؤه من قنصل بريطانيا فى مصر على حساب ذلك المبلغ اللازم من مال جمرك السويس[١١٢].

وعلى أية حال، فقد حاول البريطانيون منذ منتصف القرن الثامن عشر تدعيم وتوثيق علاقاتهم بمصر عن طريق عقد معاهدات تجارية مع حكام مصر آنذاك وذلك لتوطيد أقدامهم بها، غير أن ظروف مصر فى تلك الفترة لم تكن مواتية لمثل تلك المحاولات، ومن ثم تأجلت مشروعاتهم وطموحاتهم بها حتى كان عهد محمد على واستقرار الأمور بالبلاد، فلم يدخر البريطانيون جهدًا ليستغلوا تلك الفرصة ويأتوا إلى مصر، لكل منهم هدف يدفعه لزيارة البلاد والاستقرار بها ودوافع البريطانيين للوفود إلى مصر فى القرن التاسع عشر هى موضوع الفصل التالى. . .

هوامش التمهيد

(١) تزايد حجم التجارة بين التجار الأوروبيين ومصر فى العصر العثمانى بفضل الوضع الجغرافى لمصر من ناحية، وبفضل الامتيازات التى كانت تمنح هؤلاء التجار حقوقًا فى شكل رسوم مخفضة من ناحية أخرى، عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ط الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص ٧١.

(٢) الإسكندرية: أسسها الإسكندر الأكبر وجعلها عاصمة للبلاد وبقيت كذلك حتى عام ٦٤١م حيث نقل عمرو بن العاص العاصمة إلى الفسطاط وعاد إليها الرخاء والانتعاش فى عهد محمد على حين أصبحت العاصمة الثانية لمصر، محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ١٩٩٤م، القسم الثانى، ج الأول، ص ٨.

(٣) رشيد: قاعدة مركز رشيد، وهى من الثغور المصرية القديمة، وقديمًا كانت رشيد إحدى محافظات مصر، وفى عام ١٨٩٥م ألغيت كمحافظة، وجعلت مقرًا لمركز ثامن من مراكز البحيرة، محمد رمزى، المصدر السابق ق٢، ج ٢، ص٣٠٠.

(٤) دمياط: هى من الثغور المصرية القديمة وتقع على الشاطئ الشرقي لنهر النيل المعروف بفرع دمياط، وهى من المحافظات القديمة أنشئت عام ١٨١٠ كمحافظة حتى ألغيت عام ١٩٠٦م ثم أعيدت عام ١٩٠٩م كمحافظة كما كانت، المصدر السابق ق٢، ج١، ص٣.

(٥) القاهرة: أنشئت فى عام ٩٦٩م وضع أساسها جوهر الصقلى قائد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى، وأطلق عليها فى البداية المنصورية حتى عام ٩٧٣ حيث عرفت بالقاهرة، ويطلق عليها أحيانًا اسم مصر لاختلاطها بمدينة مصر المعروفة اليوم بمصر القديمة ويغلب استخدام هذا الاسم للدلالة عليها، المصدر السابق ق٢، ج ١، ص ٣.

(٦) الجالية: لغويًا اشتق اللفظ من الفعل جلا أى الذين جلوا عن أوطانهم أى جماعة من الناس تعيش فى وطن جديد غير وطنهم الأصلى، والمعنى العام للجاليات الأوروبية هى الجماعات غير العربية التى جلت عن أوطانها بأوروبا لتستقر ببلد آخر وتمارس أنشطتها المختلفة، وتربطهم قيم مشتركة وعادات خاصة تتمسك بها مبتعدة عن أى تأثير من ثقافات أخرى. . وفى أحيان كثيرة كان أعضاء هذه الجاليات متصلين دائمًا بوطنهم الأصلى وعلى علاقة وثيقة ومستمرة به، وهذا انطبق على الجاليات الأجنبية فى مصر بما فيها الجالية البريطانية، زينب محمد حسين الغنام: الجاليات الأجنبية ودورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمصر إبان العصر العثمانى ١٥١٧ – ١٧٩٨م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسية الإنسانية، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٧.

(٧) قنصل: لفظ لاتينى Consul، وقيل فرنسى، ومعناه المستشار أو الوكيل، وهو الذى يرعى مصالح رعايا دولته فى البلد الموجود بها، ورتبته أدنى من الوزير المفوض، زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط الأولى، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٤٣٣.

(٨) ليلى عبد اللطيف: المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، ط الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٧، ص ٦٥.

(٩) بريطانيا: بريطانيا العظمى أو المملكة المتحدة، عاصمتها لندن وأهم مدنها: مانشستر، برمنغهام، غلاسغو، ليفربول، ليدز، نيوكاسيل، وهى مجموعة جزر تقع على الأطلسى وبحر الشمال وبحر أيرلندا والقنال الإنجليزى أو المانش. تضم جزيرة بريطانيا المؤلفة من مقاطعات: انجلترا، ويلز،

اسكتلندا، ٢٣٠٠٠٠كم٢، وجزيرة أيرلندا المؤلفة من أيرلندا الشمالية وأيرلندا المستقلة، وتتبعها مئات الجزر الصغيرة منها: شتلند، أوركانى، هبريد، مان، وجزر القنال الانجليزي، وتعرف جميعها بالجزر البريطانية، ومناخ بريطانيا بارد ورطب ومعتدل على الشواطئ، قاموس المنجد فى اللغة والأعلام، ط العشرون، دار الشروق، بيروت ١٩٩٤، ص ١٢٦.

(١٠) فى سنة ١٥٧٨م استقبلت الحكومة العثمانية بعثة بريطانية استطاعت أن تحقق نجاحًا كبيرًا فى وضع الحجر الأساسى للتجارة البريطانية فى الدولة العثمانية، نيفين مصطفى حسن: رشيد فى العصر العثمانى دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٨٦.

(١١) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٩.

(١٢) تكونت هذه الشركة عقب إصدار وثيقة لبعض التجار البريطانيين عام ١٥٨١م تكفل لهم حق المتاجرة مع الدولة العثمانية لمدة سبع سنوات، كما منح لهؤلاء التجار الحق فى تنظيم شئون التجارة وأوضاع التجار، وعند انتهاء امتياز الشركة جدد تكوينها من قبل الملكة عام ١٥٩٢م مع بعض التعديلات و أخذت الشركة اسمها الرسمي (الليفانت)، وقد سيطرت الشركة على كل ما يخص التجارة وإدارة الجاليات البريطانية فى الشرق، وبلغ من سلطتها أنها كانت تعين السفير البريطانى بإستانبول، وتتصرف له راتبه أو جزءًا كبيرًا منه، وقد توقفت شركة الليفانت عن العمل قبل مجيء الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م بسبب ما كان يسود مصر من اضطرابات، المرجع السابق ص ص ٦٠، ٦١؛ ويذكر البعض أن شركة الليفانت قد توقفت عن العمل فى سنة ١٨٢٥م، جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطانى ١٨٨٢م، ترجمة: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٣٠.

(١٣) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٦٠.

(١٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٥) نجيب صالح: تاريخ العرب السياسى ١٨٥٦–١٩٥٦، ط الأولى، دار اقرأ، بيروت ١٩٨٥، ص ١٤٦.

(١٦) السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٨٠.

(١٧) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٨١.

(١٨) دار الوثائق القومية: محكمة إسكندرية الشرعية، سجلات المبايعات، سجل ٥٢، مادة ٦٩١، بتاريخ ٩ رجب ١٠٨٢ / ١١ نوفمبر ١٦٧١، ص ٣٥٤.

(١٩) تأسست شركة الهند الشرقية عام ١٥٩٩، زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢٠) خط شريف: تطلق على الأمر الصادر من السلطان، أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩، ص ٨٩.

(٢١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العانة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٣٣.

(٢٢) نظرًا للعصيان والاضطرابات – فى أحياء معينة من المدينة – والذى كان قويًا حتى نهاية القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى كثرة حوادث العنف والإخلال بالأمن التى ميزت العقود الأخيرة من الفترة العثمانية، قامت الجماعات القائمة على تجمعات حرفية أو دينية أو أنثولوجية (جنسية) باتخاذ وسائل خاصة بها للدفاع الذاتى. ولهذا أنشئ فى عام ١٧٢٠ سور لعزل الحى الإفرنجى وفى عام ١٧٥٧ تم إنشاء بوابة لهذا الحى، أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٥.

(٢٣) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ص ١٨٧-١٨٩.
(٢٤) محكمة إسكندرية الشرعية: سجلات المبايعات، سجل رقم ٥٢، مادة ٦٩١، بتاريخ ٩ رجب ١٠٨٢ / ١١ نوفمبر ١٦٧١، ص ٣٥٤.
(٢٥) نيفين مصطفى حسن: المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
(٢٦) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٨١.
(٢٧) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ١٨٦.
(٢٨) نفس المرجع، ص ١٧٧.
(٢٩) راشد البراوى، حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط الخامسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ص ٣٣.
(٣٠) كان لليهود علاقة تجارية مع البريطانيين حيث كانت تربطهم بهم معاملات تجارية متنوعة منها عمل الإخوة يعقوب وموشيه – وهم من يهود الإسكندرية – كوكلاء لتاجر بريطانى فى إستانبول، كما اشترى تاجر منسوجات يهودى فى القاهرة يدعى يوسف بشيعاه فى عام ١٧٨٤ منسوجات من بريطانيا، عبلة السيد حنفى: الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، فرع البنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٢٨ - ٢٩.
(٣١) نفس المرجع، ص ٢٩.
(٣٢) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ١٧٧.
(٣٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق ص ١٣٣.
(٣٤) ليلى عبد اللطيف: المرجع السابق ص ٦٧.
(٣٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٣٦) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٨٦.
(٣٧) نفس المرجع، ص ص ١٤٧، ١٥٢.
(٣٨) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل٧٩، مادة ٢٨٨، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١١٦٣ / ٢٤ مارس ١٧٥٠، ص ٤١٨.
(٣٩) المصدر السابق: سجل ٨٠، مادة ٣٦٣، فى ١٦ صفر ١١٦٧ / ١٣ ديسمبر ١٧٥٣، ص ٥٢٧.
(٤٠) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٢٤.
(٤١) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٨٢.
(٤٢) ومما يجدر ذكره أنه قيل فى هذا الشأن: أن القنصل لم يعف من منصبه إلا فى عام ١٧٦٦؛ كما أن الوثائق تؤكد وجود قنصل لبريطانيا بالإسكندرية عـــام ١٧٦٥، محمد رفعت رمضان: المرجـــع الســـابق، ص ١٢٤؛ ليلى عبد اللطيف: المرجع السابق، ص ٦٨؛ وأيضًا محكمة إسكندرية الشرعية (مبايعات): دفتر ٩٥، مادة ١٢٥، بتاريخ ١٣ شوال ١١٧٨ / ٥ إبريل ١٧٦٥، ص ص ٨٤ - ٨٥.
(٤٣) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ط الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨، ص ٣١؛ زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٩٠.
(٤٤) جيمس بروس: رحالة أسكتلندى زار الحبشة للكشف عن منابع النيل، فوصل إلى الإسكندرية عام ١٧٦٨وتجول فى المدن المصرية وسافر إلى جدة ومنها إلى الحبشة، إلهام محمد على ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ٧٨.

(٤٥) سارة سيرانت: البريطانيون فى الشرق الأوسط، الحلقة الثانية، الأخبار بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٠، ص ١٠.

(٤٦) رحالة فرنسى زار مصر عام ١٧٨٢ حيث تجول فى الوجه البحرى فقط دون الوجه القبلى، وكانت كتاباته عن مصر قاسية رغم قوة ملاحظاته، إلهام محمد ذهنى: المرجع السابق، ص ص ٧٠ – ٧١.

(٤٧) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٨٢.

(٤٨) محمد أنيس: النشاط الأوروبى بمصر وجيرانها أواخر القرن الثامن عشر الميلادى، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى، العدد الثانى، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٢٢.

(٤٩) السويس: أطلق عليها العرب القلزم، والسويس تقع جنوبى مدينة القلزم، وهى ميناء مصر على البحر الأحمر، محمد رمزى، المصدر السابق، ق ٢، ج ١، ص ٧.

(٥٠) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ١٢٤ – ١٢٦.

(٥١) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٧٥.

(٥٢) كان هناك طريق برى آخر من قنا إلى القصير، ذو أهمية كبرى للتجارة بين أوربا والهند. وقد تفتحت عيون الحكومة البريطانية خلال القرن الثامن عشر وما قبله على المنافع التى يمكن جنيها من استخدام هذا الطريق لسرعة الوصول إلى الهند، محمد أمين حسونة: مصر والطرق الحديدية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٨، ص ٦٧.

(٥٣) لينوار تشامبرزرايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ – ١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ٥١.

(٥٤) صلح باريس: أو معاهدة باريس – كما يطلق عليها أحيانًا – تنازلت فيها فرنسا عن كل دعوى لها فى الهند استجابة لمطالب بريطانيا بعد صراع مرير استمر من سنة ١٧٤٥ وانتهى سنة ١٧٦١ حيث تغلبت بريطانيا على معظم جهات الهند، عبد الغفار محمد حسين، بناء الدولة الحديثة فى مصر، ج الأول، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، ص ٢٧.

(٥٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٥٦) نفس المرجع، ص ١٣٤.

(٥٧) عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص ٧٤.

(٥٨) القصير: من الثغور المصرية القديمة، وهى اليوم ميناء على البحر الأحمر، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص٢٧١.

(٥٩) خلف عبد العظيم سيد الميرى: النشاط البحرى التجارى البريطانى فى مصر ١٨٣٨ – ١٨٨٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات للعلوم والآداب والتربية، قسم التاريخ، القاهرة ١٩٩٧، ص ٦٥.

(٦٠) كانت أولى حملات على بك الكبير العسكرية – بعد انفراده بشئون الحكم فى مصر – موجهة إلى الحجاز، وذلك ليتمكن من فتح البحر الأحمر بين أوروبا والشرق، حيث كان يفكر فى السماح للسفن الأوربية بدخول ميناء السويس وذلك حتى ينشط الاقتصاد فى مصر ويزيد دخلها مما يمكنه من تنفيذ مشروعاته، عبد الغفار محمد حسين: المرجع السابق، ص ٢٦.

(٦١) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٦٢) بعد أن فتح على بك الحجاز قام بتنظيم جمرك جدة بأن عين بالتار Balthar – أخ كارلودى روسيتى Carlo De Rosetti – قنصل النمســا العــام فى مصر وصديق على بك الحميم – أمينــا لجمــرك جدة، عبد العزيز الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جـ ٢ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٧٣١، ٧٣٢.

(٦٣) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق، ص ١٣٠.
(٦٤) إلهام محمد ذهني: المرجع السابق، ص ١٣٥.
(٦٥) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٤٦.
(٦٦) عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص ص ٧٨ - ٧٩.
(٦٧) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ١٢٥.
(٦٨) كان بروس بعد أن قابل التجار البريطانيين بجدة وشجعهم على استخدام طريق السويس، قد حصل على خطابات توصية من شريف مكة للتوجه إلى الحبشة، واتجه بروس إلى شرق إفريقيا، واتصل بحكام الحبشة ويعد بروس من أهم الشخصيات إلى لفتت الأنظار إلى الحبشة من خلال ملاحظاته وكتاباته عنها، إلهام محمد على ذهني: دراسات وبحوث وثائقية فى تاريخ إفريقيا الحديث، القاهرة ١٩٩٩، ص ٣٠.
(٦٩) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق، ص ١٣١.
(٧٠) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، جـ٢، ص ٧٣٢.
(٧١) نفس المرجع، ص ٧٣٢.
(٧٢) عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٧٣) نفس المرجع، ص ٨٤.
(٧٤) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٨٣.
(٧٥) المعقودة عام ١٦٧٥، عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٧٦) نفس المرجع،ص ٨٤.
(٧٧) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج٢، ص٧٣٣.
(٧٨) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٧٩) جورج بلدوين: كان تاجرًا من تجار شركة الليفانت فى قبرص وعكا ١٧٦٠ - ١٧٦٦م وفى عام ١٧٧١م خلف جورج بلدوين أخاه وليم (William) فى منصب القنصلية البريطانية فى قبرص، وفى مارس ١٧٧١م استقال من منصبه وأخذ يهتم بإحياء التجارة البريطانية مع مصر وبمشروع إحياء الطريق البرى عبر مصر، وبلدوين من الشخصيات الغامضة التى يختلف المؤرخون فى تقديرها وتقدير الدور الذى قام به فى النشاط البريطانى الخاص بمصر فى أواخر القرن الثامن عشر، محمد أنيس: المرجع السابق، ص ١٢٣.
(٨٠) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٣٣.
(٨١) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ٨١.
(٨٢) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٣٣.
(٨٣) عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص ٨٩.
(٨٤) تقدم جيمس كابر أحد رجال شركة الهند الشرقية التجارية وجورج بلدوين وغيرهما من البريطانيين وأخذوا على عاتقهم أن يوضحوا للمسئولين فى بلادهم الأخطار التى تنجم عن استيلاء الفرنسيين على مصر إذ يصبح فى استطاعتهم أن يتخذوا منها مركزًا لتهديد التجارة الشرقية ومقرا للتجارة العالمية وقاعدة للإغارة على الممتلكات البريطانية فى الهند وهو أمر يجعل من الضرورى إيجاد طريق قصير إلى الهند يمكن استخدامه بانتظام، محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) ط الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٤٨، ص ٦٦.
(٨٥) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ص ٥١ - ٥٢.

(٨٦) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٣٤.
(٨٧) نجيب صالح: المرجع السابق، ص ٣٥
(٨٨) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٩٠.
(٨٩) عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص ص ٩٤ – ٩٥.
(٩٠) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٥٢.
(٩١) غادر بلدوين مصر قبيل الحملة إلى البندقية وظل فى إيطاليا حتى التحق فى مالطة فى ديسمبر ١٨٠٠ بالحملة البريطانية المتوجهه الى مصر بناء على طلب lordkeith وظل مع الحملة حتى وفاة القائد البريطانى Abercromby حين رجع بلدوين إلى لندن، محمد أنيس: المرجع السابق، ص ١٢٣.
(٩٢) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٩٢.
(٩٣) عبلة السيد حنفى على: مديرية البحيرة فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٢) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، القاهرة ١٩٩٧، ص ٥٢.
(٩٤) زينب محمد الغنام: المرجع السابق، ص ١٧٣.
(٩٥) ديفيد لاندز: نبوك وباشوات، ترجمة. عبد العظيم أنيس، القاهرة ١٩٨٥، ص ص ٧٩-٨٠.
(٩٦) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٧.
(٩٧) رشاد رشدى: سحر مصر فى كتابات الرحالة البريطانيين فى القرن التاسع عشر، ترجمة جمال الجزيرى، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد ٣٤٦، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٣.
(٩٨) معركة دمنهور: وقعت أحداثها فى ٢٠ نوفمبر ١٨٠٢ بين العثمانيين بقيادة يوسف كتخدا (نائب الباشا) من ناحية وقوات المماليك والبرديسى من ناحية أخرى، وانتصر المماليك وسقط من صفوف العثمانيين نحو خمسة آلاف بين قتيل وجريح، عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم، ج الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص ٢٦٨ – ٢٦٩. ودمنهور: قاعدة مديرية البحيرة منذ عهد الفراعنة وحتى اليوم، وهى من المدن المصرية القديمة، ذكرها جوتيه فى قاموسه فقال: إن اسمها القديم Demin Hor أى مدينة الإله هور، محمد رمزى: المصدر السابق ق ٢، ج٢، ص ص ٢٨٤-٢٨٥.
(٩٩) عبلة السيد حنفى: مديرية البحيرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.
(١٠٠) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨، ص ص ١٢٠، ١٣١-١٤٢.
(١٠١) ظل ميست وكيلا بريطانيا بمصر من يناير ١٨٠٣ وحتى ٥ يونيه ١٨٠٦ ثم قنصلاً بريطانيًا عامًا بعد ذلك، محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ج الثانى، ص ٥٠١.
(١٠٢) وقع هايز – وكان مع خسرو– فى قبضة المماليك وتوفى بعد أن أطلق سراحه وذهب إلى رشيد حتى يلحق بميست فى الإسكندرية فأصيب بالحمى وكانت وفاته أواخر يوليو ١٨٠٣، المرجع السابق: ج الأول، ص ١٤٦.
(١٠٣) نفس المرجع، ص ١٤٢.
(١٠٤) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص ٢٨٦.
(١٠٥) المرجع السابق: ص ٢٨٨.
(١٠٦) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ج الثانى، ص ص ٤٩٧، ٥٠٠ – ٥٠١.
(١٠٧) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٨٠٥-١٨٨٢، ج الثانى، ط الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧.

(١٠٨) فرنسيسكو بتروتشي: فرنسى جاء مع الحملة الفرنسية إلى مصر والتحق بالإدارة المالية كمشرف على الإيرادات والمصروفات بأسيوط، فجنى من هذا المنصب ربحًا عظيمًا وصار صاحب ثراء عريض ولم يصطحبه الفرنسيون معهم عند جلاء الحملة فأقام برشيد وعينه البريطانيون وكيلاً بريطانيًا بها وأظهر بتروتشى فى هذا المنصب الجديد همة عظيمة وتنكر لفرنسا واشترى من رئيس البعثة الدبلوماسية السويدية بالقسطنطينية وظيفة القنصل العام للسويد فى مصر ثم وفد إلى الإسكندرية بعد جلاء فريزر عنها وتولى الإشراف على مصالح بريطانيا فيها تحت ستار القنصلية السويدية، محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ج الثالث، ص ٩٠٣.

(١٠٩) عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق د عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣، ج السادس، ص ص ٤٣٧-٤٣٩.

(١١٠) محمد فؤاد شكري: مصر فى مطلع ق ١٩،ج الأول، ص ١٧٠.

(١١١) اعتبارًا من عام ١٨٠٤ كان القنصل العام يهتم بالشئون السياسية فى القاهرة بينما كانت المصالح التجارية البريطانية فى يد نائب القنصل المقيم في الإسكندرية حيث كان الأوربيون عمومًا يتمتعون بالأمن فى تلك المدينة، سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص ١٠.

(١١٢) محافظ الذوات: م رقم ١، وثيقة ١٠، إلى صاحب العزة إبراهيم أفندى قاضى التجار بتاريخ ١٦ محرم ١٢٢٠ / ١٦ إبريل ١٨٠٥.

الفصل الأول

توافد البريطانيين على مصر

(١٨٠٥-١٨٨٢)

تعددت العوامل التى أدت إلى مجيء البريطانيين إلى مصر، فمن تلك العوامل ما يتعلق بمصر خلال تلك الفترة (١٨٠٥-١٨٨٢)، ومنها ما هو متعلق ببريطانيا.

١- موقع مصر:

يشغل موقع مصر جغرافياً ، قطراً مربع الشكل يحوى تقريباً مساحة تزيد قليلاً عن المليون كم٢ (١,٠١٩,٦٠٠ كم٢) ويمتد بين دائرتي عرض ٣٠،٣١ ° شمالاً ، ٢٢ ° جنوباً (شمال خط الاستواء)، وبين خطى طول ٣٠،٣٦ ° شرقاً ، ٢٥ ° غرباً (شرق خط جرينتش). ويبلغ إجمالى أطوال الحدود المصرية نحو ٤٩٨٤ كم، منها ٢٥٨٤ كم حدوداً برية ، أما البحرية فهى ٢٤٠٠ كم[١] .

وتبدو القيمة الحقيقية لموقع مصر فى إطلالته البحرية، إذ أن حدوده تمكنه من الاتصال بعالم البحر المتوسط، ودول ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي وبلاد الشرق الأقصى، مما ساعد على إبراز قيمة السواحل المصرية، لوجود العديد من الموانئ بها وهى السويس والقصير، وبعض الموانئ الساحلية الأخرى كعيذاب[٢] والطور[٣] على ساحل البحر الأحمر أما على ساحل البحر المتوسط فتوجد موانئ دمياط ورشيد والإسكندرية وبعض المواقع الأخرى كأبى قير[٤] والبرلس[٥]، وكل تلك الموانئ جعلت لحدود مصر البحرية أهمية كبرى[٦].

فكان موقع مصر الجغرافى وهو الملتقى الطبيعى لقارات آسيا وأوربا وإفريقيا هو ما جعل لمصر أهمية خاصة ممتازة ومركزاً تجارياً تحسد عليه[٧]. إذ كان موقعها وسيطاً بين المشرق والمغرب[٨] عند مفترق طرق المواصلات البرية والبحرية القديمة، وعند تلاقى سواحل قارتين وأمواج بحرين، وهو نفسه الموقع الذى أبى عليها أن تضرب حول حدودها سياجاً من العزلة والبعد عن مجريات الأحداث من حولها[٩].

ولم يكن الأوروبيون غافلين عن أهمية موقع مصر الجغرافى التى هى مفتاح الشرق كله، ومن يملكها يهدد الهند درة التاج البريطانى[١٠]، ومن هذا المنطلق جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ١٧٩٨ والتى أثارت مخاوف البريطانيين، فباتوا يخشون وقوع مصر ثانية فى قبضة أعدائهم وتهديد الهند من جديد، ولذلك ازداد البريطانيون اهتماماً بمصر ومستقبلها حرصاً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية فى الهند[١١].

ففى حين كان الأوربيون عامة يكتشفون عظمة مصر القديمة خلال كتاب "وصف مصر"المصور المتعدد الأجزاء الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية، كان البريطانيون أول من اكتشف عظمة مصر الحديثة من الناحية الإستراتيجية[١٢].

وبدأت بريطانيا تدرك صدق ما سبق أن حذر منه أحد رعاياها وهو جورج بلدوين[١٣] من خطورة سيطرة فرنسا على مصر وتأثير ذلك على مصالح بريطانيا فى الهند[١٤]، وعلى هذا لم يعد مجرد الفضول وحب الطرافة هو الذى يحرك اهتمام البريطانيين بمصر، إذ ازدادت مصر أهميةً نتيجة لموقعها الإستراتيجى الذى بدا كما لو كان كشفاً جديداً، فنادى بعض البريطانيين بضرورة احتلال مصر[١٥].

ويبدو أن موقع مصر الجغرافى وأهميتها لربط أوروبا بالشرق جعلها هدفاً لعيون السياسيين البريطانيين، وازدادت أهمية مصر يوم اخترعت المراكب البخارية، إذ تكونت فى بومباى وكلكتا ولندن شركات ملاحة للمراكب البخارية، وأنشئت خطوط منتظمة بالبحر الأحمر والمحيط الهندى، إلا أن اتخاذ مصر "خط ترانزيت"[١٦] أمر حال دونه دائماً ارتفاع أجور الفحم[١٧].

على أن هذه العقبة – وهى ارتفاع أجور الفحم وصعوبة تزويد البواخر به – عملت حكومة محمد على على التغلب عليها، وذلك بعدة إجراءات منها: توفير الفحم اللازم للسفن البريطانية التى تحضر إلى الإسكندرية[١٨]، وتوفير الجمال اللازمة لنقل الفحم للسفن البريطانية المترددة على السويس[١٩]، فضلاً عن سماح الحكومة للقنصل البريطانى بإنشاء مخزن للفحم بالقصير لتزويد السفن البريطانية به[٢٠] ومساعدة القنصل فى إنشاء ذلك المخزن بتوفير المكان المناسب لإنشائه[٢١].

وكثيراً ما شددت الحكومة على مسألة نقل الفحم بسرعة من القاهرة إلى السويس من أجل السفن البريطانية، مراعاة لحسن العلاقة مع القنصل البريطانى[٢٢].

ولم تتوان الحكومة فى إزالة العقبات أمام شركات الملاحة البريطانية لتوفير الفحم اللازم لها فى الموانئ المختلفة سواء الإسكندرية[٢٣] أو غيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد لعب موقع مصر دوراً هاماً فى مسألة نقل البريد بين بريطانيا والهند، إذ مثلت مصر دور الوسيط بينهما فى مجال نقل الرسائل[٢٤]، ويرجع

الفضل إلى محمد على فى تشجيع نقل الرسائل والتجارة والمسافرين بين أوروبا والهند عبر الطريق البرى وهو طريق مصر والبحر الأحمر، فأصلح طريق النقل فى داخل البلاد، وقضى على تعدى العربان على القوافل التى تجتاز الطريق الصحراوى الذى اهتم بإصلاحه وتمهيده، وقد حمد البريطانيون لمحمد على عنايته بتشجيع النقل بين بريطانيا والهند عن طريق مصر، الأمر الذى أدى إلى اختصار مدة الرحلة من لندن إلى بومباى من أربعة أشهر بالسفن الشراعية ماراً برأس الرجاء الصالح إلى أربعين يوماً بالسفن البخارية عن طريق البحر المتوسط ثم مصر والبحر الأحمر[٢٥].

وتحفل الوثائق بالعديد من الإشارات التى توضح التسهيلات التى كانت الحكومة المصرية تقدمها، بخصوص نقل البريد بين بريطانيا والهند[٢٦].

هذا وينبغى الإشارة إلى أنه فى فترة التوتر بين محمد على من ناحية والباب العالى والدول الأوروبية – لاسيما بريطانيا – من ناحية أخرى، انتاب القلق الحكومة البريطانية خشية اتخاذ محمد على موقفاً مضاداً لمرور البريد الهندى عبر أراضيه، لكن الباشا بدد تلك المخاوف ولم يتعرض لمرور البريد الهندى، بل إنه كثيراً ما أفصح عن موقفه من البريطانيين بتأكيده على أن الخلاف بينه وبين بالمرستون وليس بينه وبين الشعب البريطانى[٢٧] الأمر الذى يوضح إدراك محمد على الواعى لأهمية موقع مصر بالنسبة لعلاقة بريطانيا بالهند.

على أنه قد يتبادر إلى الذهن تساؤل هام وهو: ما علاقة تردد السفن البريطانية على السواحل المصرية، ومسألة نقل البريد البريطانى عبر مصر بالجالية البريطانية فى مصر فى القرن التاسع عشر؟

والواقع أن العلاقة بين هذا وذاك علاقة وثيقة، إذ كانت مسألة تنظيم البريد الهندى- البريطانى عبر مصر تستدعى وجود موظفين بريطانيين فى مصر للإشراف على تنظيمه وإدارته، مثل مستر "توماس دوقارم" مأمور بريد الهند بالسويس[٢٨]، ومستر "ألفريد وله" الذى اعتمدته الحكومة المصرية فى أول مارس١٨٤١ وكيلاً لبريد شركة الهند بالقاهرة[٢٩]، وبالطبع كان هؤلاء الموظفون يشكلون أحد عناصر مجتمع الجالية وفى الغالب كانت ترافقهم أسرهم.

هذا فضلاً عن أن السفن البريطانية كانت تحمل فى كثير من الأحيان الموظفين البريطانيين الذين سيتولون مهام عملهم فى مصر، فكانوا يترلون بميناء الإسكندرية فى حين تكمل السفن التى أحضرتهم رحلتها إلى الهند[٣٠].

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأنه بوجود الأجانب فى مصر زادت صلات السفن الأجنبية بأنشطة مواطنيها داخل مصر[٣١].

ومثلما لعبت مصر دور حلقة الوصل بين بريطانيا والهند فى مسألة نقل البريد بفضل موقعها، فقد لعبت نفس الدور فى مرور الموظفين البريطانيين القاصدين الهند أو القادمين منها، وأحسنت الحكومة استقبالهم مع تقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم(٣٢).

وتجدر الإشارة إلى أهمية موقع مصر فى تموين الهند بما تحتاجه من حبوب، إذ أنه كان يتم - أحياناً - شراء القمح من السويس لنقله إلى الهند كما حدث عام ١٨٤١(٣٣)، هذا فضلاً عن إمداد القوات البريطانية فى عدن(٣٤) بما تحتاجه من مؤن(٣٥).

ولعبت مصر دوراً هاماً فى مسألة عبور الجنود البريطانيين القادمين من الهند إلى بريطانيا(٣٦) أو القاصدين الهند بطريق مصر(٣٧) بالإضافة إلى نقل الأسلحة إلى الهند(٣٨).

ومن ناحيتها لم تدخر الحكومة المصرية جهداً فى تقديم كافة المساعدات إلى القوات البريطانية المارة بأراضيها، فأحسنت استضافتها وتوفير ما يلزمها(٣٩) لدرجة أن محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) قام بتخصيص استراحة للفرق العسكرية البريطانية المارة بمصر ذهاباً وإياباً، حيث تم اختيار ثكنة(٤٠) الحصوة(٤١) التى شدد الوالى على ترميمها وإصلاح نوافذها وتنظيمها مع إمدادها بكل ما تحتاج إليه حتى لا يبقى مجال لشكوى أحد(٤٢).

وقد استلزم مرور الجنود البريطانيين بمصر وجود معسكر للبريطانيين على بعد ربع ساعة من السويس كان يعمل به بعض العرب(٤٣).

وقد حظيت الجهود التى بذلتها مصر من أجل مرور بريد بريطانيا وجنودها إلى الهند فى أمان ويسر بتقدير وإعجاب الكثير من الساسة البريطانيين، الأمر الذى دفعهم إلى الدعوة بضرورة الحفاوة بالخديو إسماعيل أثناء زيارته لبريطانيا عام ١٨٦٧(٤٤).

وأعقب ذلك افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ مما أحدث تغييراً نوعياً فى معلومات البريطانيين عن مصر وعلاقتهم بها، إذ أصبحت مصر بعد تشغيل القناة محطة رئيسية يتوقف فيها موظفو الإمبراطورية المتوجهون للعمل فى الهند(٤٥).

وقد عزز افتتاح قناة السويس من أهمية موقع مصر فى نظر سياسة الإمبراطورية البريطانية إذ تحولت تلك الأهمية إلى اعتبارات مادية - بعد أن كانت مجرد إحساس معنوى - لها ارتباط بالمسائل العسكرية والتجارية مما يؤثر أكبر تأثير فى قوة بريطانيا البحرية وسيادتها على الهند(٤٦).

٢- تطور العلاقات المصرية البريطانية:

كانت أحوال بريطانيا الداخلية وما تمتعت به من استقرار من أهم عوامل مجىء البريطانيين إلى مصر خاصة وأن بريطانيا تمتعت لفترة طويلة بالثراء وانتعاش التجارة وما

نتج عنه من الاهتمام بالأدب والسفر وتطور علم الأنساب، وقد امتد هذا الاستقرار لفترة طويلة ولاسيما فى العصر الفيكتورى(٤٧). ولذلك يمكن القول: إن الشعب البريطانى كان يشعر بتفوقه على غيره من الشعوب الأوروبية(٤٨).

ولذلك كانت الفكرة السائدة فى بريطانيا والتى نادى بها المفكرون هى أن بريطانيا لها واجب إنسانى تجاه الشعوب المتخلفة، ولذا فإن عليها إرسال البعثات إليها لنشر الحضارة، وبلغ من غرور بعض الكتاب البريطانيين أن رأوا أن بريطانيا هى أعظم دول العالم، وهى مهيأة بحكم طبيعتها لحكم غيرها من الشعوب والسيطرة عليها(٤٩).

وبدافع من كل تلك الأفكار تشكلت العلاقة بين بريطانيا ومصر فى القرن التاسع عشر، ففى بداية عهد محمد على حاول ميست القنصل البريطانى أن يوضح لمحمد على أن هدف بريطانيا هو استقرار مصر وعدم وقوعها مرة أخرى فى أيدى الفرنسيين، الأمر الذى يهدد ممتلكات بريطانيا فى الهند(٥٠)، وأبدى ميست ميولاً ودية تجاه الباشا الذى عمل بدوره على تحسين العلاقة بينه وبين القنصل، فأزال أسباب شكواه بشأن السلف أو الإتاوات التى فرضها على الرعايا والمحميين البريطانيين(٥١).

وإمعاناً فى إظهار الود من جانبه لبريطانيا وممثليها فى مصر استقبل محمد على بعثة اللورد فالنتيا Valentia فى فبراير ١٨٠٦ وكان عائداً من الحبشة بعد أن أوفدته حكومته إليها لعقد معاهدة معها وكان بصحبته هنرى صولتHenry salt(٥٢) فاستقبلهم الباشا وأحسن ضيافتهم وقدم لهم الهدايا(٥٣).

وسرعان ما توترت العلاقة بين الطرفين نتيجة إرسال بريطانيا لحملة فريزر Fraser إلى الإسكندرية فى مارس ١٨٠٧ واحتلالها والتى تباينت الآراء حول أسبابها، فمن قائل: إنها جاءت لمساعدة المماليك – أصدقاء بريطانيا(٥٤)– وهناك من يؤكد أن تلك الحملة كانت تهدف إلى تدارك الأخطار التى قد تهدد موقع البريطانيين فى البحر المتوسط لاسيما فى مالطة وصقلية نتيجة لسيطرة نابليون فى إيطاليا وانتصاراته فى أوروبا(٥٥).

وقد بذل ميست القنصل البريطانى جهودا مضنية لتكوين مجموعة من الموالين لبريطانيا، فحاول استمالة الشيخ محمد المسيرى – من أعيان الإسكندرية – وبعض أفراد أسرته حتى يتمكنوا من التأثير على الرأى العام نتيجة ما لهم من نفوذ وتأثير على الناس، كما نجح ميست فى استمالة الشوربجى قاضى الإسكندرية(٥٦). وبعد محاولات نجح أخيراً فى استمالة المسيرى أيضا(٥٧). الأمر الذى أثار محمد على على أهل الإسكندرية والشيخ المسيرى وأمين أغا (٥٨)– حاكم المدينة – لأنهم مكنوا البريطانيين من المدينة ولم يقبل لهم عذرا(٥٩).

وعلى أية حال، فإنه إذا كانت العلاقات قد ساءت بين محمد على وبريطانيا بمجيء حملة فريزر فإنه بعد جلاء الحملة حرصت بريطانيا على تغيير سياستها وتنمية علاقتها بمحمد على؛ لأن المصالح البريطانية كانت أساساً جديداً لعلاقة الصداقة المتنامية بين الطرفين، ومما لاشك فيه أن نمو هذه العلاقة كان كفيلاً بإثارة شكوك الفرنسيين فى وجود ملاحق سرية لاتفاقية جلاء البريطانيين عن الإسكندرية(٦٠).

وقد تضافرت عدة عوامل جعلت بريطانيا حريصة على صداقة محمد على، فقد خرج الباشا من نضاله الأخير معهم -أثناء حملة فريزر- عزيز الجانب، كما بسط سيطرته على الإسكندرية، وهى من المراكز التجارية الهامة فى البحر المتوسط ومستودع غلات البلاد الزراعية المعدة للتصدير، وقد كان البريطانيون فى حاجة ماسة إلى تموين مالطة وغيرها من القواعد البريطانية فى البحر المتوسط بالغلال، وقد اتفقت مصالحهم مع مصلحة الباشا فى هذا الشأن؛ لأن بيع الغلال إلى البريطانيين يعود عليه بأرباح وفيرة، و قد كان فى أمس الحاجة إلى المال(٦١).

ولذلك لم يبد محمد على أي اهتمام لقرارات حظر تصدير الغلال إلى أوروبا نتيجة حاجة الدولة العثمانية إليها؛ لأن محمد على لم يكن ليحصل على السعر الذى يوفره له البريطانيون لو باع الحبوب إلى الدولة العثمانية(٦٢)، ولذا كانت تجارة الحبوب، لاسيما القمح مع البريطانيين أهم موارد محمد على فى بداية عهده(٦٣).

وعلى صعيد آخر كان هناك عدد كبير من الرعايا البريطانيين يقضون فى مصر بعض الوقت حتى تقلهم البواخر إما إلى الهند وما وراءها، وإما إلى أوروبا، ومما يذكر أن هذا الأمر خلق رغبة بريطانية في المحافظة على الاستقرار والنظام في مصر لما في ذلك من انعكاس على هؤلاء الرعايا(٦٤).

ومن المؤكد أن رغبة حكومة لندن في الحفاظ على الاستقرار والنظام في مصر كانت وراء فشل محاولة عقد اتفاقية عام ١٨١٠ بين محمد على وحكومة الهند التي أرسلت مبعوثيها اليوزباشى روتلند، وجول بلزوني بهدف إنشاء اتصال – منظم – بين الهند وبريطانيا عن طريق مصر، وأسفرت المفاوضات(٦٥) التي أجراها المندوب البريطـاني صمويل بريجز مع محمد على عن توقيع معاهدة مؤقتة لم تحظ يوما بالتصديق اللازم من حكومة لندن(٦٦).

ومن ناحية أخرى، أدت حروب نابليون إلى إغلاق أوروبا فى وجه الرحالة البريطانيين طوال الأعوام العشرين الأولى من القرن التاسع عشر، وكانت النتيجة أن اتجه الرحالة إلى السياحة فى حوض البحر المتوسط، لذلك أصبحت زيارة مصر امتداداً للسياحة الكبرى(٦٧).

ومن جانبها عملت الحكومة البريطانية على تدعيم علاقات الود مع محمد على فوصلته هدايا متنوعة من بريطانيا فى بداية عام ١٨١٦[٦٨].

غير أن بريطانيا ما لبثت أن تخوفت من توسعات محمد على وطموحاته، لاسيما بعد حملته على الجزيرة العربية ودخول قوات إبراهيم باشا الدرعية عام ١٨١٨، فتم إرسال الكابتن سادلير Sadlier للتفاوض مع إبراهيم باشا الذى أكد له بأنه لا يعترف بأية حقوق للحكومة البريطانية فى بلد أخضعه للسيادة العثمانية. كما قوبل النشاط المصرى فى اليمن بالاعتراض من قبل بريطانيا خاصة فى الفترة من ١٨١٤-١٨١٩ وهى فترة مطاردة قوات الدولة السعودية الأولى. وظلت بريطانيا تراقب بحذر شديد تحركات محمد على فى الخليج العربى[٦٩] التى كانت تمثل قلقاً لبريطانيا والهند أيضاً[٧٠].

هذا وقد شكلت العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا فى عهد محمد على، عاملاً هاماً فى تشكيل العلاقات السياسية بين الدولتين، خاصة وقد ثبتت دعائم الثورة الصناعية فى بريطانيا فى ذلك الوقت حتى أصبحت أعظم بلاد العالم من حيث القوة الصناعية وصارت تدعى بحق "ورشة العالم"[٧١]، وقد أدت زيادة الإنتاج بها إلى ضرورة إيجاد أسواق خارجية، خاصة وقد كان فى وسع الصناعة البريطانية أن تتفوق على أية منافسة وذلك لجودة الإنتاج البريطانى، ووقعت بريطانيا فى تلك الفترة تحت تأثير مدرسة مانشستر التى تدعو إلى فكرة التبادل التجارى الحر[٧٢] دون عوائق أو قيود[٧٣] حتى يمكن تصريف هذا الإنتاج الصناعى المتزايد، والحصول على المواد الخام بأسعار ميسرة خاصة بعد حركة الاستعمار التى قامت بها والتى أسفرت عن امتلاكها لمنطقة تجارية واسعة تمتد من الساحل الشرقى لأمريكا إلى الهند، وأصبحت بريطانيا أكبر دولة تجارية وصناعية فى العالم[٧٤].

وعلى هذا فقد اصطدمت سياسة محمد على الاحتكارية بمبدأ الحرية التجارية الذى تزعمته بريطانيا التى أخذت تبحث عن فرص تجارية أكبر مما دفعها إلى إعادة النظر فى المعاهدات القائمة بينها وبين الدول الأخرى للحصول على شروط أفضل، ومن ثم عقدت بريطانيا معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨ مع الدولة العثمانية التى تهدف إلى إلغاء كل الأساليب الاحتكارية فى الدولة العثمانية الأمر الذى شكل تحدياً لسياسة محمد على الاحتكارية[٧٥].

والحقيقة أن بريطانيا جاهدت من أجل إلغاء السياسة الاقتصادية الخاصة بالاحتكار لإدراكها أنها الركيزة الأساسية فى تقوية مركز الباشا داخل ممتلكاته، فكان أن عقدت معاهدة بلطة ليمان التجارية[٧٦]، خاصة وأن بالمرستون كان مؤمناً بحق بريطانيا فى

التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى إذا تطلبت المصالح البريطانية ذلك[٧٧]، وهو ما حدث مع محمد على وسياسته الاحتكارية لإضرارها بمصلحة بريطانيا[٧٨].

وبعد أن فرضت بريطانيا كلمتها على محمد على سياسياً وتجارياً رعاية لمصالحها فى المقام الأول، بدأ الباشا علاقة جديدة مع بريطانيا، فسعى لتحسين العلاقة معها خاصة بعد سقوط وزارة الأحرار بها عام ١٨٤١ ونجاح مستر بورنج Bowring[٧٩] الذى أوفدته بريطانيا إلى القاهرة فى كسب ود الباشا الذى كان يستقبله يومياً، ويستمع إلى آرائه[٨٠].

ومن ناحيتها عملت حكومة لندن على تحسين العلاقات مع مصر، فأهدت محمد على سفينة بخارية تعبيراً عن تقدير الشعب البريطانى له، كما أرسلت له الملكة فيكتوريا صورتها فى إطار مرصع بالأحجار الكريمة[٨١]، وهى هدية حرص الباشا على ردها بهدية أخرى حيث أرسل إلى الملكة خيلاً اشتراها خصيصاً لها[٨٢].

وفى أواخر أيام محمد على كانت بريطانيا وممثلوها فى مصر يراقبون بحذر حالة الباشا الصحية، وموقف إبراهيم باشا عندما تولى السلطة - بصورة غير رسمية - كما اهتمت بريطانيا بتقوية علاقتها بإبراهيم باشا فقامت بدعوته لزيارة لندن - عندما قرر السفر لأوروبا لإجراء فحوصات طبية بعد حصوله على إذن أبيه عام ١٨٤٥ - وهناك لقى إبراهيم باشا ترحاباً وحفاوة كبيرين[٨٣].

وخطت العلاقة بين مصر وبريطانيا خطوة كبيرة فى طريق التقدم على إثر تولى عباس باشا للحكم. إذ كانت صلة عباس ببريطانيا يسودها الود والتفاهم، وساعده على ذلك أنه كان صديقاً لمستر مرى Murray قنصل بريطانيا فى مصر، الذى كان له تأثير شديد على توجيهه لتحقيق أهداف السياسة البريطانية[٨٤] كما أن علاقة عباس ببريطانيا كانت قد بدأت قبل توليه الحكم[٨٥].

وقد عملت بريطانيا منذ اللحظات الأولى لتولى عباس الأول السلطة على توثيق صلتها به، حيث كان عباس لا يزال بالحجاز عند وفاة إبراهيم باشا فتم إبلاغه خبر توليته الحكم عن طريق القنصل البريطانى الذى أرسل سفينة تجارية من السويس عاد على ظهرها الوالى الجديد إلى مصر[٨٦].

وحرص المسئولون البريطانيون على التقرب من عباس باشا خاصة وقد لمسوا كراهيته لفرنسا ورغبته فى استبعاد الفرنسيين من الإدارات المختلفة، ولذلك بذلوا جهدهم لمساندته لدى الباب العالى[٨٧] على الرغم من ميل عباس إلى العودة إلى كنف السيادة العثمانية، إلا أنه رفض أن يمتد نفوذ السلطان فى شئون مصر الداخلية، ولهذا استعان ببريطانيا علـــى حمل الباب العالى على العدول عن تطبيق قانون"التنظيمات"[٨٨]

الذى يفرض رجوع الولايات العثمانية إلى السلطان العثمانى فى كل الشئون الداخلية والخارجية(٨٩) الأمر الذى يضعف من سلطة الوالى فى مصر، ويتناقض مع فرمان عام ١٨٤١(٩٠).

وينبغى الإشارة إلى أن عباس عندما استعان ببريطانيا لمساندته فى مسألة التنظيمات كان مستعداً لدفع الثمن الذى يرضاه البريطانيون، هذا الثمن تمثل فى موافقته على مد الخط الحديدى فى الطريق البرى من الإسكندرية إلى السويس(٩١) حيث اتفق عباس مع تشارلز مرى على: أن تتدخل بريطانيا لدى الباب العالى للمحافظة على حقوق عباس كما جاءت فى فرمانات الوراثة، وأن يتفاوض عباس مع الجانب البريطانى بخصوص الخط الحديدى، وأن يعمل عباس على تأمين المواصلات مع الهند(٩٢) وتشجيع التجارة البريطانية(٩٣).

وحين خلف بروس زميله تشارلز مرى كقنصل عام لبريطانيا فى مصر، صدرت التعليمات إليه أن يعمل على إقامة علاقات طيبة مع زميله الفرنسى ساباتيه(٩٤) الذى كثف جهوده هو الآخر لتحسين علاقاته بعباس، مما أثار شكوك وقلق القنصل البريطانى الذى حذر الباشا من هذا التقارب(٩٥) خوفاً من تغلغل النفوذ الفرنسى فى مصر مؤكداً له أن البريطانيين لا يريدون سوى مصلحته، فجاء رد عباس مطمئناً "بأنه لا يتبع خطى جده وأنه ينظر إلى بريطانيا على أنها الحليف الطبيعى والبلد المخلص الحريص على مصالحه"(٩٦).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من حرص بريطانيا على تقوية علاقتها مع عباس، إلا أن هذا لم يمنعها من مراعاة مصالحها والتمهيد لتأمين مركزها فى مصر، فقد أرسلت بعثة سرية من الهند يرأسها ضباط بريطانيون تجولوا فى ربوع البلاد بحجة عملهم كأطباء لهم اهتمامات بالشئون الصحية، وقد قاموا بوضع عدة تقارير عن جميع المدن والسواحل المصرية وأهم التحصينات والقلاع، وزودوا تلك التقارير بخرائط مفصلة ومعلومات عن البلاد(٩٧).

وجدير بالذكر أنه فى ذلك الوقت - منذ منتصف القرن التاسع عشر - اهتمت بريطانيا بالتجارة مع مصر، ولاسيما غرفة تجارة مانشستر التى حرصت على مراقبة الأوضاع فى البلاد. فعندما أراد عباس إبعاد اليونانيين عن البلاد أصدر السفير البريطانى فى الأستانة منشوراً دورياً طالب فيه بالسماح للرعايا اليونانيين العاملين فى البيوت التجارية البريطانية أو فى خدمة الرعايا البريطانيين بالعمل فى التجارة(٩٨).

وكانت أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا قد زادت خاصة بعد التحسينات التى أدخلت على صناعة القطن فى بريطانيا، مما أدى إلى مجيء بعض الأفراد والوكلاء عن بعض

الشركات إلى مصر، ولذلك تأسست عدة بيوت بريطانية فى الإسكندرية لهذا الغرض، وأصبح لها فروع فى الأرياف تقوم بتموين مغازل لانكشاير بالمواد الأولية(٩٩)، وتدريجياً صارت بريطانيا صاحبة الصدارة فى التجارة مع مصر، وتزايد عدد التجار البريطانيين فى مصر، وكبرت تجارتهم، وكثرت السفن البريطانية العاملة بين مصر وبريطانيا(١٠٠).

وقد صاحب التطور الصناعى الكبير فى بريطانيا اتساع حجم الطبقة الوسطى التى توفر لها الرخاء المادى، مما أتاح لها فرصة السفر والسياحة، وكانت نتيجة ذلك أن فاق البريطانيون غيرهم فى عدد السياح حتى تفوق عليهم الأمريكان فيما بعد(١٠١).

هذا وقد حاول المسئولون البريطانيون التقرب من سعيد باشا قبل توليه الحكم، فوجهوا إليه الدعوة لزيارة بريطانيا فى عام ١٨٥٢ رغم تحذيرات البريطانى جون لاركنج والذى أقام فى مصر أكثر من أربعين عاماً، بأنه يصعب استمالة سعيد لأنه يميل إلى فرنسا، وسوف يبذل قصارى جهده لإقرار نفوذها فى مصر(١٠٢)، كما بذلت حكومة الهند مساعى مشابهة لتدعيم علاقتها مع الباشا بعد توليه الحكم(١٠٣).

ومن ناحية أخرى عملت بريطانيا على مراعاة مصالحها فى مصر بما تراه مناسباً، ففى عام ١٨٥٦ جاءت باخرة إلى ميناء دمياط وتركت دليلها(١٠٤) هناك ثم توجهت إلى الإسكندرية فصدرت التعليمات إلى محافظ دمياط بالبحث عن هذا الدليل وأخذ معلومات منه عن تلك الباخرة البريطانية ونشاطها وما كلف به هذا الرجل من مهام وذلك بأقصى سرعة(١٠٥).

ومن جانبه حرص القنصل البريطانى على متابعة علاقة مصر بالباب العالى، بل كان يتدخل أحياناً فى تفاصيل تلك العلاقة بشكل لم يكن يتقبله سعيد باشا بسهولة، فكان يكتب للدولة العثمانية راجياً عدم تدخل أحد بينه وبين الباب العالى(١٠٦).

كما عملت بريطانيا على محاربة مشروع قناة السويس فى عهد سعيد باشا، واعتبرته مشروعاً فرنسياً صرفاً، وتخوفت من إنشاء استحكامات فرنسية على القناة واحتمالات إغلاق القناة أمامها ولم تجد محاولات ديليسبس(١٠٧) فى إزالة تلك المخاوف(١٠٨).

وكانت إحدى ذرائع بريطانيا لرفض المشروع هى أن القناة ستؤدى إلى زيادة أهمية مصر التجارية مما يترتب عليه سعى الدول للتدخل فى شئونها، كما أن إدارة شركة القناة ستكون حكومة داخل الحكومة، وأنها ستكلف مصر نفقات كبيرة مما سيدفعها إلى الاستدانة(١٠٩).

كما عارضت بريطانيا المشروع متذرعة بمسألة السخرة أيضاً، وأخذت تندد بعمل العمال المصريين فى مشروع القناة، غير أنها فى الوقت ذاته كانت تقف موقف التشجيع والتأييد للسخرة فى مد خط (القاهرة – السويس) الحديدى(١١٠) الذى تم الانتهاء منه فى

عام ١٨٥٨، وساعد على إتمامه إلحاح الحكومة البريطانية على سعيد بإنجازه، وذلك لخدمة مصالحها الخاصة بتسهيل نقل جنودها إلى الهند، وكانت الحكومة المصرية تسمح بمرور هؤلاء الجنود فى أراضيها على أن تتقاضى خمسة جنيهات عن كل جندى، وقد مر من هؤلاء الجنود ما لا يقل عن ٥٠٠٠ جندى فى خلال ست سنوات(١١١).

وحرصاً من بريطانيا على مصالحها فى المقام الأول عملت على تحجيم قوة مصر، فعندما عادت السفن الحربية المصرية من حرب القرم(١١٢) أمر سعيد باشا بإصلاحها وإنشاء سفن أخرى جديدة، ولكن بريطانيا خشيت أن تعود إلى مصر قوتها البحرية التى كانت لها فى عهد محمد على، فأوعزت إلى السلطان العثمانى أن يمنع سعيد باشا من تجديد الأسطول، لأنه إذا قوى شأن هذا الأسطول صار خطرا يهدد الدولة العثمانية، فخضع السلطان لدسائس بريطانيا، وأمر سعيد باشا بالتوقف عن إصلاح سفن الأسطول وإنشاء سفن جديدة إلا بأمره(١١٣)، فكان ذلك سبباً فى تدهور قوة مصر البحرية(١١٤).

وفى كل الأحوال ظلت مصر حلقة اتصال هامة فى الطريق إلى الهند، فقد قدرت بريطانيا قيمة طريق السويس إلى الهند منذ أن استطاعت أن تنقل جنودها عبر هذا الطريق لإخماد فتنة الهند عام ١٨٥٧(١١٥) الأمر الذى تطلب إقامة مراسٍ عائمة فى ميناءي الإسكندرية والسويس بسبب سفر جنود بريطانيين إلى الهند(١١٦) فضلاً عن إفساح ميناء الإسكندرية لرسو السفن البريطانية الحربية به(١١٧) لحين إقلاعها إلى وجهتها.

و يظهر تحسن العلاقات المصرية البريطانية فى ذلك الوقت فى تقديم مصر المساعدة للقوات البريطانية المتجهة إلى الحبشة(١١٨) التى خاضت معها بريطانيا حربا شرسة، وقد قدمت مصر لبريطانيا خلال تلك الحرب مساعدات كثيرة كانت موضع تقدير الساسة البريطانيين أنفسهم(١١٩).

ولذلك لقى الخديو إسماعيل حفاوة كبيرة فى بريطانيا عند زيارته لها عام ١٨٦٧، حيث قابل الملكة فيكتوريا، وأقامت له حفل عشاء، كما أقام له ولى العهد الأمير إدوارد حفل عشاء، وكذلك عمدة لندن، وقام إسماعيل بزيارة مجلس العموم البريطانى ومجلس اللوردات، وعلى الرغم من أن زيارة الخديوي للعاصمة البريطانية كان يغلب عليها الطابع الترفيهى، فإنه قد حاول أن يضفى عليها طابعاً جدياً، إذ استقبل وفداً من شركة (P&O)(١٢٠)، ووفداً آخر من جمعية استيراد القطن فى مانشستر، كما قدم الخديو هدية إلى عمدة لندن عبارة مشبك une Broche مرصع بالماس هدية إلى زوجة العمدة(١٢١)، ومنحته الحكومة البريطانية هى الأخرى فى مناسبات عدة على التوالى "صليب الحمام الأكبر" و "صليب نجمة الهند الأكبر"(١٢٢).

وفى المقابل لقى الأمراء البريطانيون الذين زاروا مصر فى عهد إسماعيل ترحيباً وحفاوة كبيرين من الخديو إسماعيل مثل الأمير "دوجال" أمير ويلز، وولى عهـــد بريطانيـــا (الملك إدوارد السابع فيما بعد) وزوجته الأميرة اللذين كانا فى زيارة لمصر لحضور حفل افتتاح قناة السويس[١٢٣]، حيث قام الأمير دوجال ورفقاؤه بجولة سياحية كبرى كانت من ضمنها مصر التى لقى فيها الرعاية والحفاوة من طرف الخديو[١٢٤] الذى كان دائم الترحيب والحفاوة بزوار مصر من الأمراء البريطانيين خلال عهده[١٢٥] لحرصه على الظهور بمظهر الأمير الشرقى المضياف الذى لا تعجزه أى رغبة لضيوفه[١٢٦].

وعلى الرغم من كل تلك المظاهر الودية التى سادت العلاقة بين بريطانيا ومصر فى بدايات عهد إسماعيل إلا أن بريطانيا لم تتوان فى الدفاع عن مصلحتها حيث تواصلت معارضة بريطانيا لمشروع قناة السويس، حتى ما بعد بدء عملية الحفر فى القناة، وأقامت معارضتها للمشروع على أساس تسخير الفلاحين البائسين فى هذا المشروع من ناحية، ورغبتها فى استغلال الفلاحين فى دعم الاقتصاد البريطانى من ناحية أخرى، عن طريق التفرغ لزراعة القطن[١٢٧].

وعلى إثر إتمام مشروع القناة اعتقد الفرنسيون أنهم قد تفوقوا على البريطانيين بصفة دائمة، مما يعنى تفوق النفوذ الفرنسى فى وادى النيل، إلا أن بريطانيا كانت قد بدأت تشعر بأهمية القناة بالنسبة لها أكثر من أى دولة أخرى، ومن وقتها وبريطانيا تتحين الفرصة للحصول على نصيب مصر من أسهم القناة[١٢٨].

وسرعان ما خدمت الظروف بريطانيا، وأخذت كفتها ترجح على كفة فرنسا، وكانت بادرة ذلك التحول هزيمة فرنسا على يد ألمانيا فى الحرب السبعينية، الأمر الذى أدى إلى إضعاف نفوذ فرنسا، ومكن بريطانيا فى الوقت نفسه من الانفراد بالتدخل فى شئون مصر، حتى انتهى الأمر باحتلالها عام ١٨٨٢، ومن ناحيته أخذ إسماعيل ينصرف عن فرنسا لما أصابها من الضعف ويتجه ناحية بريطانيا، ويتودد إليها[١٢٩].

ففى يوليو ١٨٧٠ وصلت سفينة حربية فرنسية إلى بور سعيد[١٣٠]، فطلب الخديو التحقيق سراً لمعرفة سبب قدومها وإبلاغ القنصل البريطانى بنبأ قدومها فى سرية تامة حتى يبلغ حكومته أو سفارتها بالأستانة بذلك الأمر[١٣١].

وبدورها لم تترك بريطانيا فرصة للتدخل فى شئون مصر إلا واغتنمتها، وكانت حريصة على متابعة ومراقبة بنود الفرمانات التى يحصل عليها الخديو من الدولة العثمانية للوقوف على آخر الامتيازات التى حصل عليها الخديو لتوسيع سلطاته[١٣٢].

ثم جاءت لبريطانيا الفرصة التى كانت تتحينها، إذ تفاقمت مشاكل إسماعيل المالية، مما اضطره إلى التفكير فى بيع أسهم مصر فى قناة السويس، وما أن علم رفائيل بورج المساعد القانونى للقنصل البريطانى بذلك حتى أبرق إلى حكومته ينبئها الخبر[١٣٣].

وعلى الفور أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى قنصلها فى مصر الميجور الجنرال ستانتون بأن يعمل بكل طاقته على وقف أى مفاوضات بين الخديو والفرنسيين[١٣٤] فى هذا الشأن، ويجتهد لتحصل بلاده على تلك الأسهم، وبالفعل تمت الصفقة، وحصلت بريطانيا على أسهم مصر فى قناة السويس[١٣٥]، وتم تسليم سندات الأسهم لمستر بورج، وقدمت مدرعة حربية من الهند خصيصاً لحمل المستندات ونقلها إلى لندن التى سعدت الأوساط السياسة فيها كثيراً بهذه الصفقة[١٣٦].

وهكذا وضع بيع مصر لأسهمها فى قناة السويس لبريطانيا حداً لعهد تفوق النفوذ الفرنسى، وأصبح احتلال مصر مطروحاً على جدول أعمال بريطانيا[١٣٧].

وعقب نجاح بريطانيا فى عقد صفقة شراء أسهم مصر فى قناة السويس توالت تهانى ملوك أوروبا[١٣٨] للملكة فيكتوريا التى نودى بها إمبراطورة على الهند، وظفر دزرائيلى رئيس وزراء بريطانيا بسبب هذه الصفقة بلقب لورد بيكونزفيلد[١٣٩].

هذا وقد تحسنت العلاقات بين مصر بريطانيا نسبياً فى ذلك الوقت - عقب بيع أسهم القناة لبريطانيا - فتم توقيع معاهدة ثانية بينهما لإلغاء تجارة الرقيق والقضاء عليها[١٤٠].

كما كانت لندن واحدة من العواصم الأوروبية التى استقبلت بعض أنجال الخديو ليتلقوا تعليمهم بها، حيث طابت لهم الإقامة بها والسياحة فيها، والتقوا هناك بملكة بريطانيا وولى عهدها[١٤١].

ولم تكتف بريطانيا بشراء أسهم القناة، ولكنها بدأت تتدخل فى شئون البلاد الداخلية بواسطة المستشارين الرسميين الذين بعثتهم بحجة دراسة اضطراب مالية مصر[١٤٢]، وحماية مصالح الدائنين البريطانيين، على الرغم من وجود حوالى عشرين دولة فى مختلف أنحاء العالم أخفقت فى الوفاء بالتزاماتها للدائنين البريطانيين، فإن بريطانيا لم تعامل أيا من هذه الدول بمثل ذلك الإجحاف الذى عاملت به الحكومة المصرية[١٤٣].

وقد تزامن ذلك مع نشأة المحاكم المختلطة فى أوائل عام ١٨٧٦م والتى لعبت بريطانيا دوراً هاماً فى إنشائها، وكانت تلك المحاكم أول لغم وضع لإسماعيل على حد وصف نوبار باشا[١٤٤]، وذلك لإزاحته عن الحكم، وقد حرصت بريطانيا على اختيار قضاة بريطانيين من بين أعضائها[١٤٥].

وتواصلت التصعيدات البريطانية للموقف فى مصر، وتزايدت التدخلات البريطانية فى الشئون المصرية، ففى ٥ أغسطس ١٨٧٨ أصدرت لجنه التحقيق العليا التى شكلت لبحث قدرة مصر على الاستمرار فى سداد ديونها تقريرها المبدئى الذى أوصى بتنازل إسماعيل عن الحكم، وإجراء بعض الإصلاحات فى الإدارة المالية، واضطر الخديو لقبول قرار اللجنة، وكلف نوبار بتشكيل الوزارة التى شغل فيها ريفرس ويلسون البريطانى منصب وزير المالية، وقد استاء الخديو من زيادة الضغط الأوروبى عليه ولاسيما البريطانى، وطالب باستقالة الوزارة التى شكلت منتهزاً فرصة السخط الدولى عليها، وبدأت فرنسا وبريطانيا تفكران فى إجباره على التنازل عن الحكم[١٤٦].

وبشتى الطرق عملت الدبلوماسية البريطانية على عزل الخديو إسماعيل، وتم لها ما أرادت إذ بعث السلطان العثمانى ببرقية فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ يعلن فيها عزل إسماعيل[١٤٧].

٣- تشجيع الأسرة العلوية:

أدرك محمد على - منذ بداية حكمه - أنه لابد له من الاستعانة بالأجانب لمساعدته فى إنجاز مشروعاته، كما أدرك فى الوقت نفسه أن أوروبا التى ينشد رضاها سيكون حكمها له أو عليه متوقفاً على مسلكه تجاههم، فلم يدخر وسعاً فى أن يحبب لهؤلاء الأجانب القدوم إلى مصر[١٤٨] مستغلاً الطبيعة التى حبى الله بها مصر من حيث الموقع ومميزاته وما يترتب على ذلك من مزايا أدبية ترفع من شأن مصر، وتجذب إليها التجار من أقطار الأرض، وتحقق لها فوائد مادية متعددة، فعمل على توسيع ميناء الإسكندرية وتهيئته لاستقبال السفن الضخمة[١٤٩].

ومن هنا فإن الكثير من المهاجرين من بلدان البحر المتوسط مثلهم مثل البريطانيين والألمان والبروليتاريين[١٥٠] والنمساويين وصلوا إلى مصر فى بحثهم عن لقمة العيش[١٥١].

ويعد البريطانيون من أوائل الأوربيين الذين أتوا إلى مصر فى العصر الحديث، وكانوا فى بداية الأمر يشتغلون بالتجارة[١٥٢]، وكان مما عزز من تحسين العلاقة بين محمد على والبريطانيين موقفه من أسراهم عقب حملة فريزر، إذ اتفق الباشا مع فريزر على تسليم الإسكندرية للباشا وإطلاق سراح الأسرى البريطانيين، ورفض محمد على قبول فدية من هؤلاء الأسرى الذين أحسن معاملتهم، واهتم بالجرحى منهم[١٥٣]، فضلاً عن أنه كان لايزال بمصر عدد من الأسرى البريطانيين الذين صاروا رقيقاً فى أيدى الأفراد، وقد ترك فريزر مندوباً للإشراف على جمع هؤلاء يدعى "بتروتشى" يعاونه "هود" فاهتم محمد على اهتماماً كبيراً بهؤلاء الأسرى الرقيق[١٥٤]، فتكفل بشرائهم من ماله الخاص ممن فى

حوزتهم وتسليمهم إلى البريطانيين، فكان لهذا الموقف أثره فى استئناف العلاقات بين الباشا والبريطانيين(١٥٥).

وسرعان ما زال التوتر الذى اعترى العلاقة بين محمد على وبريطانيا بسبب حملة فريزر، فتحسنت العلاقات بين الطرفين بسرعة، وسعى محمد على لإرضاء التجار البريطانيين، فبدأ توافد السفن البريطانية على ميناء الإسكندرية لشراء الحبوب لتموين مالطة القاعدة البريطانية فى البحر المتوسط، كما شهد ميناء السويس قدوم السفن البريطانية بالبضائع الهندية(١٥٦).

حرص محمد علي على استمالة التجار الأوربيين، فقد شجعهم على الوفود إلى مصر، وحبب لهم الإقامة بها، وأمنهم على أموالهم وأرواحهم، مما أدى إلى انتشارهم فى مدن مصر وقراها، يضاف إلى ذلك أن حكومته كانت تغض الطرف أحياناً على بعض تجاوزاتهم بشرط ألا يتعارض ذلك مع مصلحته التى كانت دائماً فى المقام الأول(١٥٧).

وربما كان ذلك هو السبب فى استعمال الباشا الشدة مع الأجانب فى بداية عهده بحكم مصر، يظهر ذلك من شكوى القنصل البريطانى فى الإسكندرية إلى بلاده فى ٤ يوليو ١٨١١ من سوء معاملة محمد على للأوربيين وعدم احترام الامتيازات الممنوحة لهم وعدم التزامه بأى قانون آخر غير القوانين الصادرة عنه، وذكر القنصل فى شكواه أن الالتجاء إلى الباب العالى ضده سينتج عنه مجرد الحد من تصرفاته ولكن لن يقضى عليها(١٥٨).

على أن ذلك لا ينبغى أن يفهم منه سوء علاقة محمد على بالبريطانيين خاصة والأجانب عامة، إذ أنه عمل على اجتذابهم للقدوم إلى مصر لمساعدته فى تنفيذ مشروعاته لتحديث البلاد، فكان أن قام باستقدام الفنيين من المهندسين والميكانيكيين وبعض العمال المهرة من مختلف بلدان أوربا ومن بينها بريطانيا(١٥٩) التى قدم منها كثير من المهندسين والفنيين الذين استعان بهم محمد على وأبرزهم جالواى Galloway(١٦٠) الذى صار مع الوقت كبير مهندسى الباشا، وكان له مساعدون معظمهم من البريطانيين، وكان جالواى هو المسئول عن ورش(١٦١) إصلاح وصيانة الآلات المستخدمة فى صناعة الغزل والنسيج والإشراف عليها(١٦٢).

ونظراً للرعاية الكبيرة التى أولاها محمد على للأجانب منذ بداية عهده حظى الباشا بتقدير هؤلاء الأجانب لخدماته ورعايته لهم، بدليل أنه فى ديسمبر ١٨١٨ حينما ذهب محمد على للإسكندرية استقبله الأجانب بها استقبالاً حسناً، وأقاموا الزينات على جانب الطريق احتفالاً بقدوم الباشا للإسكندرية(١٦٣).

وينبغى الإشارة إلى أن محمد على رغم حرصه على رعاية هؤلاء الأجانب ورغبته فى أن يساعدوه فى تنفيذ مشروعاته وخططه، فإنه لم يكن فى الوقت نفسه متساهلاً مع المتجاوزين منهم، فقد حرص الباشا على إبعاد المحتالين من هؤلاء الأجانب، فأصدر أمراً فى ١٨١٩ بنفى الأجانب العاطلين عن العمل والمشبوهين إلى الخارج، وبالتباحث مع القناصل[١٦٤] فى هذا الأمر لتخليص البلاد من شرورهم، وبعد عشر سنوات أصدر أمراً مشابهاً[١٦٥]، وظل محمد على طوال عهده حريصاً على إبعاد هؤلاء الأجانب من ذوى السلوك السيئ خارج البلاد[١٦٦].

وهناك العديد من المواقف التى اتخذ فيها الباشا جانب الاعتدال مع الرعايا البريطانيين، بل والحرص أحياناً على صيانة حقوقهم وإنصافهم، ففى عام ١٨٣٠ أمر محمد على محافظ دمياط بأن يمهل بعض رعايا بريطانيا وفرنسا بدمياط فى تحصيل الفردة[١٦٧] المقررة عليهم وتحصيلها فى نهاية الميعاد الذى تحدد لهم[١٦٨].

ورفعاً للظلم الذى وقع على أحد البريطانيين حكم مجلس التجار[١٦٩] بجلد ثلاثة قبانية[١٧٠] مائة سوط لشهادتهم الزور بأن الحاج أحمد الشلقانى العطار بمصر شريك للبريطانى باولى (المتوفى) فى ٢٩ قنطار من البن[١٧١]، ويبدو أنهم أرادوا بتلك الشهادة أن يمكنوا العطار المذكور من مشاركة ورثة باولى البريطانى فى صفقة البن بدون وجه حق فاستحقوا العقاب.

كما أبدى الباشا استياءه ورفضه للمعاملة السيئة المخالفة للصداقة المصرية البريطانية التى يعامل بها محافظ ينبع[١٧٢] بعض البريطانيين، وطالب بإجراء تحقيق فى هذا الشأن، وعزل المحافظ أو تأديبه حسبما يسفر عنه التحقيق مع التأكيد على ضرورة إخطاره بتفاصيل التحقيق ونتيجته[١٧٣].

والأمثلة كثيرة فى مسألة رعاية الباشا للبريطانيين وتقديمه العديد من الخدمات والتيسيرات لهم[١٧٤]، كما كان حريصاً على ألا تحدث أية أزمة نتيجة تمتع أى من العناصر الأجنبية الأخرى بمزايا لا يحظى بها الآخرون، بل أكد مراراً على المساواة بين الأجانب بشكل لا يسمح بحدوث أى خلاف أو سوء فهم، ومن ذلك أنه أمر ناظر المحمودية[١٧٥] فى عام ١٨٣٨ بأن يحترم الخواجة ألكسان جوانى وكيل البريطانيين فى العطف[١٧٦] كما يحترم وكيل الفرنسيين وأن يعامله معاملة الأخير[١٧٧].

وكان إعجاب محمد على بالبريطانيين لا يقل عن إعجابه بالفرنسيين، وذلك لما ذكر عنه حين قال "إن الحاكم ينبغى أن يحذو حذو ما جعله الفرنسيون مثالاً يحتذى وأن يقلد سلوك الإنجليز بعدهم"[١٧٨].

ويؤكد كامبل – القنصل البريطانى فى عهد محمد على – أن الباشا كان يميل إلى تفضيل البريطانيين فى كل مناسبة أمكن أن تعرض عليه فيها خدمات من جانب البريطانيين والفرنسيين ذوى المؤهلات الواحدة، وإذ كانت نسبة الضباط الفرنسيين فى جيشه وأسطوله كبيرة فإن ذلك راجع إلى أن الحكومة البريطانية لم تكن راغبة فى مساعدته، على عكس موقف الحكومة الفرنسية، ويؤكد كامبل أيضاً أن محمد على كانت لديه رغبة صادقة فى رفع الظلم عن البريطانيين كلما كانت هناك أية شكوى حتى أن كامبل استطاع تسليم سجلات القنصلية إلى من خلفه فى منصبه دون أن تكون هناك مسائل معلقة لم يبت فيها(١٧٩).

هذا وقد أراد محمد على أن ينتفع ببعد بلاده عن الباب العالى بأن يجعل رقابة الأخير على مصر رقابة ضعيفة، فكان أن فتح أبواب مصر للتجارة وأوصى برعاية التجار الأجانب، وأمر موظفيه برعايتهم(١٨٠).

حقيقة إن محمد على قد شجع وفود الأجانب إلى مصر، وأمن لهم إقامتهم بها، ولكن سلطة الباشا وسيادته الداخلية حيال هؤلاء استمرتا كاملتين طوال عهده إلى أن وضعت تسوية لندن ١٨٤١ فتبدل الحال، خاصة وقد تأثرت أوربا بالانقلاب الصناعى بها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وظهرت حاجتها إلى مواطن المواد الخام وإلى أسواق خارجية لتصريف إنتاجها، فأخذ سيل الأوروبيين يتدفق على البلاد فى كنف معاهدات الامتيازات الأجنبية التى سرت فى مصر سريانها فى الدولة العثمانية بموجب التسوية(١٨١)، إذ أصبحت مصر مستباحة لتلك المصالح الأوروبية المالية والتجارية، خاصة وقد تقلص نفوذ الوالى بعد عام ١٨٤١ وأصبح شبه مخلوع نتيجة استخدام القوة من جانب الدول الأوروبية(١٨٢).

وعلى كل، وإظهاراً للميول الطيبة من التجار البريطانيين تجاه محمد على نظراً لخدماته لهم، قاموا فى عام ١٨٤٢ بعدما هدأت الأحوال بتشكيل لجنة خاصة فى لندن قامت بالتوصية بصنع ميدالية ذهبية كتذكار للحماية التى كان يقدمها الباشا بنبل للبريطانيين فى مصر، كما بعثت الغرفة التجارية فى البنغال بخطاب شكر إلى الباشا جزاء خدماته الطيبة(١٨٣).

ولعل خير دليل على تحسن وضع البريطانيين بمصر بمرور الوقت مقارنة بالفرنسيين أنه عندما زار الكاتب البريطانى الساخر وليم ثاكرى(١٨٤) مصر لم يستطع أن يخفى فرحته الحقيقية بتسلل البريطانيين إلى مصر ليأخذوا مع مرور الزمن مكان الفرنسيين، وينجحوا فيما فشل فيه الآخرون(١٨٥).

وعلى العكس من محمد على كان حفيده عباس باشا الأول شديد الكره للأجانب سيئ الظن بهم، ولم يقرب إليه من الأوروبيين سوى البريطانيين، إذ كان يحرص على التقرب إليهم وكسب ودهم لمعاونته على تحقيق أهدافه السياسية[١٨٦].

والحقيقة أن الأجانب فقدوا بتولية عباس الأول التشجيع الذى كانوا يلقونه فى عهد محمد على، فضلاً عن أن عباس أوقف نزوح هؤلاء إلى مصر، وكان مجيئهم إليها قد زاد بفعل انتشار الثورة الصناعية فى أوروبا، ثم الاعتقاد بأن مصر موطن الذهب، والبلد الذى يستطيع الإنسان فيه الثراء بسرعة[١٨٧]، فعمل على طرد الأوروبيين من مصر بكل الوسائل، وسحب منهم الرخص والامتيازات التى كانت تعطى لهم فوصفوه بالتعصب[١٨٨].

ويؤكد لاندز أن عباس لم يكن ميالاً للمشاريع الأجنبية التى كانت خزانة مصر تنوء بعبئها فطرد أغلب الفنيين الأجانب الذين أحضرهم جده، وتخلى عن عدد من المشاريع الهندسية بما فيها قناطر النيل، إضافة إلى معارضته الدائمة لمحاولات رجال الأعمال الغربيين توسيع ميدان نشاطهم فى مصر[١٨٩]، الأمر الذى أطلق عليه البعض "سياسة الشدة واليقظة" وعدوها إحدى إيجابيات عهد عباس، إذ وقفت تلك السياسة حائلاً دون التدفق الأوروبى على مصر، فنجح عباس بذلك فى إيقاف زحف الخطر الذى اتسع كنقطة الزيت فى عهد خليفته[١٩٠].

والسؤال هنا هل كان موقف عباس المعادى للأوروبيين – عدا البريطانيين – موقفاً عاماً أم كانت هناك عناصر أخرى مستثناه مثلها مثل البريطانيين؟

الحقيقة أن عباس رغم حرمانه نفسه من الاختلاط بالأجانب ما أستطاع إلى ذلك سبيلا كان يعمل بمشورة البريطانيين أكثر مما يعمل بمشورة الفرنسيين[١٩١] الذين أوصد الأبواب فى وجههم، وحاول التخلص منهم[١٩٢] بأن أقصى الخبراء وكبار الموظفين، فلم يعد لهم نفوذ لديه، بل لم يكن يعاملهم معاملة عطف واحترام واستغنى عن خدماتهم[١٩٣] مما نتج عنه أن نال عباس نقداً لاذعاً من المؤرخين الفرنسيين الذين وصفوا عباس بأنه شديد الكره للأوروبيين والحضارة الغربية، ويكره التطور والتغيير[١٩٤]، فضلاً عن سعى الفرنسيين جدياً فى الدس لعباس والمطالبة بعزله عن حكم مصر[١٩٥].

ومن ناحية أخرى أصدر عباس قراراً بإبعاد قناصل اليونان ووكلائهم وجميع اليونانيين، من البلاد مستغلاً قيام حرب القرم وقطع العلاقات بين الباب العالى واليونان عام ١٨٥٤، فتركوا البلاد عدا المرضى منهم ومن استطاع الدخول فى حماية الدول الأجنبية[١٩٦] فبقى فى البلاد بفعل هذه الحماية.

وفى مقابل ذلك كان عباس ميالاً بطبعه للبريطانيين، يفضل الاستعانة بهم إذا ما دعت الظروف للاستعانة بأوروبيين، واضعاً نصب عينيه عدم السماح لهم بازدياد نفوذهم واستغلال مراكزهم(١٩٧)، وقد شجعت سياسة عباس هذه البريطانيين على الوفود إلى مصر.

ومما ساعد على تفضيل الباشا للبريطانيين عن غيرهم من الأجانب علاقته بالقنصل البريطانى العام مستر مرى الذى كان صاحب نفوذ كبير على الباشا، وعن السبب فى ذلك قيل: إن عباس كان يستعين بمرى فى السعى لدى الباب العالى بوساطة سفير بريطانيا لتغيير وراثة العرش ليؤول إلى ابنه إلهامى، فضلاً عن استعانة عباس ببريطانيا لتمنع تدخل الباب العالى فى شئون مصر الداخلية بسبب مسألة التنظيمات(١٩٨).

وربما كانت المصالح البريطانية فى عهد عباس قد تفوقت عما كانت عليه من قبل نظراً لنفوذ نوبار، الذى كان يلعب دوراً هاماً فى المجالس والمشاورات منذ عهد محمد على حتى عهد إسماعيل(١٩٩).

ومن مظاهر تفوق النفوذ البريطانى فى عهد عباس أن القنصل البريطانى العام مستر مرى أوعز إلى عباس بتعبيد الطريق بين القاهرة والسويس ورصفه بالحجارة، كما أقنع عباس بمشروع السكة الحديد الذى عهد به عباس إلى المهندس البريطانى روبرت ستيفنسون(٢٠٠) ليخطط للعمل على مد السكة الحديد بين القاهرة السويس عام ١٨٥١م(٢٠١)، كما عهد عباس إلى عبد الله أغا الإنجليزى(٢٠٢) ليكون مديراً عامــاً لمصلحة السكة الحديد، وأنعم عليه بالكثير من الهبات والمنح لعلاقتهما الطيبة ببعضهما البعض(٢٠٣).

وأحسنت الدولة استقبال كبار رجال الدولة البريطانيين، ووفرت لهم كافة ما يلزمهم(٢٠٤)، فضلاً عن رعاية الحكومة وخدماتها المختلفة لبعض الرعايا البريطانيين والمتمتعين بالحماية البريطانية بناءاً على طلب القنصل البريطانى(٢٠٥)، حتى لقد وصل الأمر إلى إخراج أحد السجناء من السجن إنفاذاً لرغبة القنصل(٢٠٦).

ووصلت قوة العلاقة بين عباس والقنصل البريطانى مرى حدا استعان فيه الباشا بالقنصل ليرسل إلى الهند بعض الأشخاص لجلب بعض مستلزماته الخاصة(٢٠٧)، وقد عاونه القنصل معاونة كبرى فى هذا الشأن(٢٠٨) كما أمده البريطانيون ببعض الخيول من أوروبا(٢٠٩) – حيث كان عباس محبا للخيل – ومن جانبه لم يفوت القنصل مرى الفرصة فى أن يهدى الباشا حصاناً(٢١٠) ثم جلب ما يلزمه من سرج وخلافه من لندن على حساب دائرة الباشا(٢١١).

وبمجرد سماع خبر موت عباس جاء إلى مصر المحتالون والباحثون عن الذهب، وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة، وفى هذه الفترة ما بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦١م دخل البلاد ٣٠,٠٠٠ أجنبى كل عام[٢١٢].

وعندما خلف سعيد ابن أخيه عباس فى الحكم عام ١٨٥٤، كان أول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية، وكانت تجذبه مظاهر الحضارة الأوروبية من عادات وتقاليد[٢١٣]، فضلاً عما عرف عنه من حبه للأجانب وتشجيعهم، وميله إليهم وتقليدهم ساعده على ذلك دراسته للفرنسية ومعرفته للغة الإنجليزية أيضا[٢١٤].

وقد اشتهر عن سعيد تشجيعه للأجانب على الوفود إلى مصر، ففتح باب الهجرة إلى مصر على مصراعيه، فوفد إلى البلاد سيل عظيم من الأجانب الذين رأوا فيها ميداناً واسعاً للاستغلال[٢١٥]، نظراً لسخاء الوالى وثروة البلاد وخيراتها الداخلية[٢١٦]، فضلاً عن الفرص المالية والاقتصادية الكبيرة التى ارتبطت بانتعاش تجارة القطن وبالمشروعات المتنوعة التى أدخلها سعيد وخليفته من بعده[٢١٧].

وهنا نتساءل: إلى أى مدى كانت سياسة سعيد تجاه الأجانب مفيدة لمصر؟ بمعنى هل أثمرت سياسة الترحيب بالأجانب وفتح أبواب مصر على مصراعيها لهم أم لا؟

الحقيقة أن ثقة سعيد بالأجانب كانت من أسوأ عيوبه، بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأيا أو يرد لهم طلباً[٢١٨] فى ظل تزايد الامتيازات الأجنبية يوماً بعد يوم، حتى اختلطت الأحوال وارتبكت فى عهده، فلم يعد هناك فاصل ما بين سلطة الحكومة وواجبات الأجانب[٢١٩].

وبطبيعة الحال لم يكن هؤلاء الأجانب الذين وفدوا على مصر فى عهد سعيد من خيار القوم، بل كانوا إجمالاً من المغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزافها طلباً للثراء السريع[٢٢٠]، وبلا شك كان هناك بريطانيون كثيرون وسط هذا الكم الهائل من المحتالين، حاولوا قدر طاقتهم الإفادة من سياسة الوالى تجاه الأجانب، فعلى سبيل المثال طلب رجل بريطانى يدعى "آرجين" عام ١٨٥٩م تعويضاً ضخماً - لضرر ما أصابه - من الحكومة المصرية التى أحالت الدعوى إلى لجنة من المحكمين وكانوا ثلاثة من التجار البريطانيين وهم "هاريس، ثوربون، وبيل" ليقضوا فى تلك الدعوى؛ وبعد فحص أوراق آرجين ومستنداته لم يجدوا له أدنى حق فى دعواه[٢٢١]، وهكذا كانت سياسة سعيد المشجعة للأجانب سبباً من أسباب زيادة تدفقهم بأعداد كبيرة إلى مصر فى عهده، وقد جاء البريطانيون إلى مصر فى إطار هذا التدفق الأجنبى على البلاد، حتى لقد عملوا فى خدمته شخصياً فكانوا ضمن حاشيته[٢٢٢].

ولم يختلف الحال فى عهد إسماعيل عنه فى عهد سعيد، ففى ظل رحابة صدر إسماعيل وميوله الغربية، وبمجاملته لقناصل الدول لنيل رضا حكوماتهم وكسب تأييدها فى خلافه مع الدولة العثمانية، تدفق الأجانب إلى البلاد، وشغل الكثير منهم وظائف فى الحكومة كالجمارك والبريد والمساحة والإحصاء(٢٢٣).

فضلاً عن ذلك فقد أدى اهتمام إسماعيل بالتحديث إلى اجتذاب عدد كبير من الممولين والمقاولين الذين أغراهم ذلك وأحوال الرواج فى مصر بالوفود إليها، فقد كانت هناك فرص عظيمة للربح بطرق مشروعة، على حين تضاءلت فرص المغامرين والنصابين الذين كانوا يتزاحمون ببلاط سعيد، فاضطروا للعمل كوكلاء أو وسطاء للبيوت المالية والشركات المختلفة(٢٢٤).

وكان تنفيذ مشروع شق قناة السويس فى عهد سعيد، ثم افتتاحه فى عهد إسماعيل عاملاً قوياً فى ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر، حتى أصبحت فى مصر جاليات كبيرة العدد تختلف قلة أو كثرة بعوامل متعددة، وذلك كقرب أوطانها أو بعدها عن مصر، وكذا صلاتها الثقافية والمالية والتجارية والسياسية بهذه البلاد(٢٢٥). ولعل العرض السابق قد أوضح ان بريطانيا كانت من أوثق الدول صلة بمصر فى كثير من تلك الجوانب.

ويبدو أن القناصل البريطانيين فى عهد إسماعيل قد مارسوا نوعاً من الضغط على الحكومة المصرية للحصول على ميزات ومكاسب لرعاياهم، ففى عام ١٨٦٨م تقدم القنصل البريطانى بشكوى للخارجية يدعى فيها أن "شرف القنصلية قد ديس تحت الأقدام"، ويطلب ترضية مناسبة وذلك لأن أمين الجمرك عامل ترجمان(٢٢٦) القنصلية معاملة غير لائقة(٢٢٧)! !.

كما استمرت عملية التعويضات عن أضرار وهمية – وإن كان حظ الجالية من ذلك الأمر ضئيلاً – ففى عام ١٨٧٤م حكم على الحكومة بتعويض قدرة ٦٠٠٠ جنيه فرنسى (تبيتو) للبريطانى الذى كلف بصنع صفائح أرقام البيوت بسبب تأخر دائرة البلدية عن تقديم الكشوف اللازمة فى الوقت المناسب(٢٢٨).

وعلى كل كانت سياسة إسماعيل المشجعة للأجانب من ناحية، والراغبة فى تحديث البلاد من ناحية أخرى – مثله فى ذلك مثل جده – فرصة عظيمة لوفود البريطانيين إلى مصر لعرض خدماتهم على الباشا ومحاولة الإفادة من هذا الوضع.

٤ — الحرية والأمن:

شجع الأوروبيين على الوفود إلى مصر، بعد انقضاء الفوضى التى أعقبت الحملة الفرنسية، تأسيسُ حكومة قوية استطاعت فى عهد محمد على تأمين الأجانب على أرواحهم وأموالهم[٢٢٩].

كان لإشراف محمد على الدقيق على الإدارة والحكومة وجمعه السلطة فى يده أثره فى استتباب الأمن فى أنحاء البلاد، فأمن الفرد على حياته وعرضه وماله، وانصرف الناس إلى العمل والإنتاج، وقد شجع استقرار الأوضاع عدداً كبيراً من الأجانب للوفود إلى مصر للتجارة واستثمار أموالهم بها والتدريس بالمدارس والعمل بالمصالح الحكومية المختلفة[٢٣٠].

ولم تكن حالة الأمن والاستقرار التى نعم بها الأجانب فى مصر وخاصة البريطانيين بخافية على قناصل بريطانيا الذين أثنوا على حالة الأمن التى تمتعت بها البلاد آنذاك، فقد علق قنصل بريطانيا فى عام ١٨١٣ قائلاً: "إن شعور سكان القاهرة بالطمأنينة على النفس والمال لأول مرة منذ أجيال عديدة فإن ذلك الأمن لم يتواجد إلا بعد استخدام مختلف ضروب الشدة، بإعدام كثير من الأشرار وتعليق جثثهم[٢٣١] على جدران بوابة زويلة[٢٣٢] التى كانت ينفذ فى ساحتها عمليات الشنق العلنى فى أغلب الأحيان"[٢٣٣].

هذا ولم تكن حالة الأمن التى شهدتها البلاد لتتحقق لولا أن الباشا كان يسهر بنفسه على تحقيق الأمن، ويتحرى ظروف كل حادث يقع بتدقيق تام حتى يلم بكل تفاصيله، وكان ذلك من دواعى اطمئنان الأوروبيين القاطنين بالإسكندرية بعيداً عن مقر حكم الباشا فى القاهرة[٢٣٤].

وتجدر الإشارة إلى أن استقرار الظروف السياسية بعد تولى محمد على الحكم يعد أحد الأسباب التى جعلت مصر قبلة الرحالة البريطانيين، حتى فاق عدد زوارها خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر عدد من زاروها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقد استشعر الرحالة استقرار حالة الأمن فى البلاد فكتب أحدهم عام ١٨١٧م: "يستطيع السائح أن يمضى حاملاً نقوده معه من أدنى البلاد إلى أقصاها دون أن يتصدى له لص ويستولى على ما معه قهراً، كما اختفت جريمة القتل ولم يعد لها أثر"[٢٣٥].

وقد لاحظ الرحالة البريطانيون حالة الأمن والطمأنينة التى يتمتع بها مواطنوهم فى مصر، فيرجع ويلسون Wilson[٢٣٦] تمتع الأوربيون بصفة عامة والبريطانيين بصفة خاصة بالاحترام فى مصر إلى الجهود التى بذلها قناصل بريطانيا، للتأكيد على مكانة

مواطنيهم وضرورة تمتعهم بالامتيازات، ومن هؤلاء جون ستيوارت الذى تمتع البريطانيون فى عهده بميزة ركوب الخيل(٢٣٧).

هذا فى حين يذكر الرحالة البريطانى مادين Madden(٢٣٨): "أنه لا تعرف بلد فى أوروبا يكون المسافر فيها أكثر أماناً من مصر، فقطاع الطرق غير معروفين، ولا شك أن محمد على هو صاحب ذلك التأثير. . . "(٢٣٩).

وقد أكد على ذلك الفنان والرحالة الفرنسى بريس دافين Prisse D`avenes(٢٤٠) الذى أشاد بالأمن والحرية اللذين يتمتع بهما الأجنبى فى مصر أكثر من أى مكان آخر، فأشاد بأمان الطرق وقلة عدد حوادث السرقة والقتل فى مصر مقارنة بالدول الأوربية(٢٤١).

ولم يكن استتباب الأمن وحده كافياً فى ذلك العهد لتشجيع الأجانب على الإقامة بمصر بعد أن ذاق أكثرهم مرارة العيش على أيدى البكوات المماليك من حكامها السابقين، وإنما الذى أدخل الاطمئنان على نفوسهم ما عرف عن محمد على من تسامح مع من يختلفون عنه جنساً ولغة وعقيدة(٢٤٢).

فتبدل حال الأجانب فى مصر تبدلاً عظيماً، وتركوا حالة العزلة فى الأحياء المخصصة لهم، وخرجوا ليختلطوا بالناس ويجوبوا أنحاء البلاد دون قلق أو خوف على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم(٢٤٣)، وصار للجاليات الأجنبية شأن هام فى حياة مصر لم تعرفه من قبل، فقد أدرك محمد على أن التعامل مع الأجانب سيجلب المنفعة للبلاد فى شتى المجالات، وبذلك فتح أبواب مصر على مصراعيها أمام هجرات الأجانب بأعداد هائلة وبصورة لم تشهدها مصر من قبل(٢٤٤).

كما أباح محمد على الحرية الدينية للأجانب فسمح لهم بدق أجراس كنائسهم، وألغى القاعدة التى تحتم عليهم الحصول على تصريح من الحكومة ببناء كنيسة أو إعادة بنائها أو ترميمها(٢٤٥)، فكانت النتيجة أن تمتع الأجانب طوال عهده بحرية المعتقدات الدينية، كما كانت الأوامر تصدر فى ذلك الوقت بسلاسة لتسمح ببناء أو تعمير الكنائس التابعة للطوائف الأجنبية(٢٤٦).

وتعددت إجراءات الحكومة لحفظ الأمن وحماية الأجانب فى مصر، ففى عام ١٨٢٩ طبقت الحكومة نظام بطاقات الأمن حيث تحمل البطاقة اسم صاحبها وأوصافه ومحل إقامته ليبرزها الشخص حين دخوله من أى باب من أبواب القاهرة، وقد أعفى الأجانب من حمل تلك البطاقات بناء على طلب القناصل ولكنهم طولبوا أن يكونوا مرتدين الملابس الإفرنجية(٢٤٧).

ومما عزز من انتشار الأمن فى عهد محمد على، قيامه بتعيين ضابط "حكمدار" تحت قيادته ضباط منتشرون فى أنحاء القاهرة لمعاونته فى حفظ الأمن والنظام العام، وكان من مظاهر هذا الأمن، ندرة وقوع حوادث القتل والسرقة، ومن ثم أصبحت البلاد فى عهده آمنة، الأمر الذى كان محل إشادة وتقدير الكثيرين[٢٤٨].

وهكذا كان مما دفع الأوروبيين للقدوم إلى البلاد ما قام به محمد على من إلغاء القوانين التمييزية التى يخضع لها بعض الرعايا، وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإنشاء المدارس والكنائس، وبصورة خاصة إشاعة الأمن فى جميع الأنحاء عن طريق جهاز شرطة يقظ وشديد القسوة أحياناً، إضافة إلى مساواة الجميع وطنيين وأجانب أمام القانون[٢٤٩].

واستكمالاً لتلك الجهود أرسل محمد على مذكرة إلى قناصل الدول فى أول نوفمبر ١٨٣٣، أكد عليهم فيها ضرورة التنبيه على رعاياهم بحمل المصابيح ليلاً أثناء سيرهم فى أحياء القاهرة المختلفة، وذلك حتى لا يضايقهم العسس[٢٥٠] باستجوابهم واعتراض سبيلهم[٢٥١].

كما طلب محمد على من بغوص بك[٢٥٢] إعلام القناصل بضرورة تأشير الحكومة المصرية على "البسابورتات"- جوازات السفر- الموجودة فى أيدى رعاياهم كى لا يتعرضوا للمضايقات أثناء تجولهم بالبلاد للتجارة، ويأمره باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك الأمر[٢٥٣]، والحال هكذا كان من الضرورى أن يتجه الباشا لتأديب العربان لتحقيق الأمن الداخلى بالبلاد، ومنعهم من الإغارة على القرى والتعدى على الطرق، فاستخدم عدة أساليب لكسر شوكتهم منها: التفريق بينهم عن طريق الانتصار لفريق على آخر حتى ضمن ولاءهم، كما أخذ بعضهم بالقسوة والشدة، هذا فضلاً عن محاولة توطينهم[٢٥٤] بمنحهم الأراضى وتشجيعهم على الزراعة والاستقرار[٢٥٥].

ومع كل تلك المحاولات التى بذلها محمد على تجاه العربان لم يكن الباشا يتردد فى تأديب ومعاقبة من يقوم منهم بأى عمل من شأنه زعزعة مكانة الباشا لدى رعايا الدول الأجنبية، وإظهاره فى صورة غير القادر على إقرار الأمن فى بلاده، فقام الباشا باستخدام القوة مع عربان المعازة[٢٥٦] الذين قاموا بنهب البريد البريطانى و لم يتعاون مشايخهم عندما طلبت الحكومة التحقيق معهم[٢٥٧].

وقد نتج عن إجراءات محمد على الحكيمة ومراقبته اليقظة أن أصبح الأوربيون وكل المسيحيين يتمتعون فى مصر بالأمن والطمأنينة والسلام حتى لقبه الأجانب بلقب: "حامى حمى الأجانب ضد التعصب الأعمى والتهور الإجرامى"[٢٥٨].

وقد علق القنصل البريطانى كامبل على حالة الأمن والاستقرار التى تمتعت بها البلاد فى عهد محمد على فقال: " ومن الواجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه حين تسلم الباشا زمام

السلطة لم يكن فى بلاد الشرق ما هو أكثر اضطراباً من مصر، أما الآن فليس فى العالم بلد يفوق مصر فى استقرار الأمن، إذ يعبر المسافرون الصحراء دون أن يتعرضوا لأى خطر"[٢٥٩]. كما أشاد بورنج بالأمن الذى نعمت به البلاد فى أواخر ثلاثينات القرن التاسع عشر، حيث كان الأمن يبسط جناحيه على كافة الأنحاء[٢٦٠].

ولعل خير دليل على شيوع روح التسامح فى عهد محمد على أنه فى أثناء الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩-١٨٤٠) ظل البريطانيون فى القاهرة والإسكندرية يعيشون فى أمن وطمأنينة دون أن يصيبهم أذى على الرغم من الدور العدائى الذى لعبته دولتهم خلال تلك الأزمة[٢٦١].

وقد استمر البريطانيون يعترفون بفضل محمد على وجهوده فى إقرار الأمن والأوضاع فى البلاد حتى بعد وفاته[٢٦٢]، ففى رسالة بعث بها مرى قنصل بريطانيا العام فى مصر إلى حكومته فى أغسطس عام ١٨٤٩ جاء فيها: "من واجبنا كأوروبيين أن ننصف ذكراه بأن نتذكر أن المسافر أو الرياضى أو عالم النبات والحيوان الإنجليزى كان يستطيع خلال عدة سنوات - فى الوقت الذى لم يكن يستطيع المسيحى فيه أن يتجول فى حلب أو دمشق أو أى مدينة خاضعة لحكم السلطان المباشر دون أن يتعرض للأذى أو الإهانة - أن يتجول عزلاً من السلاح فى وادى النيل والصحارى المجاورة له، وأن يضمن سلامة شخصه وأملاكه بالصورة التى يتمتع بها فى حديقة هايد بارك فى وضح النهار"[٢٦٣].

وليس معنى ذلك أن حرية الأجانب وأمنهم كانا حكراً على عهد محمد على فقط، - رغم ان سياسته فى هذا الصدد يمكن أن نصفها بـ"التأسيسية" حيث سار عليها خلفاؤه من بعده مع استثناء عباس الأول من هذا الحكم المطلق - ذلك أن قضية أمن الأجانب كانت من أكبر هموم الحاكم فى مصر على مدى سنوات القرن التاسع عشر، وكان الاهتمام بهذه القضية راجعا إلى التحول الذى طرأ على شكل العلاقات الأوروبية - العثمانية، وحوَّل معه الامتيازات، التى كان يمنحها السلاطين للعناصر المسيحية من مجرد نوع من التسامح من جانبهم على أراضى السلطنة إلى حقوق ونفوذ، ظل يتنامى، حتى أصبح يمثل شوكة فى جنب الدولة وولاياتها[٢٦٤].

ففى عهد الامتيازات الأجنبية كانت أبواب مصر مفتوحة على مصراعيها، يدخلها من شاء من الأجانب ليتمتع فى ربوعها بمزايا كثيرة وليتحكم فى اقتصادها، وكانت الحرية فى دخول مصر حرية مطلقة دون قيد أو شرط، وكذلك كان الأمر فيما يتعلق بحرية الإقامة وحرية التنقل داخل القطر براً وبحراً[٢٦٥].

هذا و لم يكن ترتيب إدارة باسم "قلم البسابورتات" فى عهد عباس إنقاصاً من حرية الأجانب فى الوفود للبلاد، وإنما كان ترتيب ذلك القلم لحماية هؤلاء الأجانب وتنظيم إقامتهم فى البلاد وتجولهم وسياحتهم، وقد تقرر أن تكون الإسكندرية مقراً لهذا القلم الذى يخضع لإشراف إدارة الأمور الإفرنجية(٢٦٦).

وقد تزايد الاهتمام بأمن الأجانب فى عهد سعيد خاصة مع تزايد أعداد الوافدين منهم إلى مصر دون ضوابط، وعندما شرع القناصل الجنرالية Consuls General للدول صاحبة الامتيازات فى مطالبة سعيد بتنظيم (قوة أمن خاصة) لرعاية الأحياء الأوروبية فى المـــدن (Frankish - quarters) لم يتوان سعيد فى إقامة (ضبطية) أجنبية فى القاهرة، وأخرى فى الإسكندرية، من جنسيات مختلفة، ثم ما لبث أن أصدر فى عام ١٨٥٧ (اللائحة العمومية فيما يختص بترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم، أفندينا سعيد باشا والى أمر مصر حالاً)(٢٦٧)، وقد حددت هذه اللائحة وظيفة ومهام هذا (القلم المخصوص) فى كل من ضبطيتى (المحروسة) و (الإسكندرية)(٢٦٨).

وتشير الوثائق أيضاً إلى حرص سعيد على الحفاظ على سلامة الأجانب، فقد نبهت محافظة الإسكندرية على القناصل بضرورة التأكيد على رعاياهم والمتمتعين بحمايتهم بعدم السير ليلاً دون حمل الفوانيس(٢٦٩)، كما تقرر سحب الأسلحة النارية والبيضاء من رعاياهم بواسطة الضبطية، وكذا أسلحة الصيد غير المرخصة، وأكدت الحكومة على القناصل بأن يحرروا إعلاناً بتلك التنبيهات لوضعه فى المحلات والشوارع الرئيسية لإعلام رعاياهم ونشر الخبر(٢٧٠).

واستمر استقرار الأمن فى عهد إسماعيل، إذ تبدي إميليا إدواردز(٢٧١) تقديرها لتلك الحرية التى نالها البريطانيون فى شوارع القاهرة حيث لا يتعرضون للمضايقات(٢٧٢) بفضل الأمن والتسامح الذى ساد البلاد آنذاك، حتى إن قنصل الولايات المتحدة الأمريكية يقرر فى خطاب أرسله إلى وكيل الخارجية الأمريكية بأنه لم يسمع قط بأن وطنياً قتل أجنبياً فى مدينة أو اعتدى عليه(٢٧٣).

وقد أدى تسيير السفن بالبخار واستتباب الأمن فى ربوع مصر ونزول شركات نقل أجنبية إلى الميدان بخطوط نقل برية ومائية منتظمة إلى زيادة عدد السائحين الأثرياء الذين يقضون الشتاء فى الأقصر والصيف فى فرنسا(٢٧٤).

وهكذا كان شيوع حالة الاستقرار الأمنى فى البلاد بشهادة الأجانب أنفسهم لاسيما البريطانيين من أهم عوامل قدومهم إلى مصر واستقرارهم بها خلال فترة البحث.

٥ – الشغف بالشرق وبمصر:

جاءت الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ فجذبت أنظار العالم كله إلى مصر، وأثارت اهتمامه بها[٢٧٥] وبالشرق، الأمر الذى تجلى فى حركة الاستشراق[٢٧٦] النشطة وما صاحبها من النقل المباشر عن اللغات الشرقية وزيادة عدد كتب الرحلات[٢٧٧].

وعكف بعض الكتاب البريطانيين على الكتابة عن مصر لإشباع فضول الرأى العام الذى بات مولعاً بكل ما هو مصرى، ولم تقتصر أهمية مصر على أنها كانت مسرحاً لأحداث تاريخية ورد بعضها فى الكتاب المقدس[٢٧٨]، وبعضها الآخر فى كتب التاريخ القديم، بل لما تضمنته كذلك من آثار كشف عنها علماء الحملة الفرنسية، الذين جمعوا منها كماً كبيراً خلال فترة تواجدهم بمصر، غير أن معظم هذه الآثار قد وقع فى أيدى البريطانيين[٢٧٩].

وبتدفق الآثار المصرية على لندن تزايد شغف الرأى العام البريطانى وتعلقه بها، وظهرت الكتب التى تتحدث عن الأزياء المصرية القديمة والأساطير الفرعونية والعمارة الإسلامية وغيرها من مظاهر الحياة المصرية بأعداد هائلة[٢٨٠]، تجلى ذلك الاهتمام البريطانى بالآثار المصرية فى إنشاء القاعة المصرية فى متحف لندن عام ١٨١٢، كما شجعت الجمعية الجغرافية الرحالة على المجيء إلى مصر[٢٨١].

وفيما بين عامى ١٨٠٠–١٨٢٠م ظهر ما يزيد عن خمسة وثلاثين كتاباً فى الرحلات إلى مصر[٢٨٢] يعالج معظمها الآثار المصرية القديمة التى تستهوى بغموضها وبقدم تاريخها الروح الرومانسية فى الرحالة[٢٨٣]، فقد كان مجيء الحملة الفرنسية السبب الرئيسى فى إعادة الاتصال الحضارى بين المصرى وبين حضارته القديمة من جهة، ومد جسور التقدم المصرى الحضارى إلى أوروبا من جهة أخرى، وقد تبع ذلك نشر الكتب التى تتحدث عن مصر، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى ذيوع شهرتها، وتوجيه أنظار العالم الأوروبى إليها، مما ترتب عليه مجيء الكثير من السياح والعلماء والباحثين لزيارتها[٢٨٤].

ثم تأسست الجمعية المصرية فى عام ١٨٣٦م، وكانت مركزاً للقاء الرحالة وجمع المعلومات المتعلقة بمصر وتسجيلها وتيسير الدراسة والأبحاث[٢٨٥] من خلال مكتبة تضم أهم الكتب عنها، كما اهتمت أكاديمية الفنون بلندن بالآثار والرسوم المصرية[٢٨٦].

وليس أدل على شغف البريطانيين بالحضارة المصرية القديمة وآثارها مما يصف به الرحالة جيمس أغسطس سانت جون John James Augustus St[٢٨٧] الجالية البريطانية التى حل بينها ضيفاً فى طيبة[٢٨٨] قائلاً: "التقيت فى إحدى المقابر بالسيد هاى (Robert Hay)[٢٨٩] وأسرته المعروفين لكل الرحالة الأوربيين بأدبهم الجم ولطفهم، على

حين كان السيد بونومى[٢٩٠] يقطن فى مقبرة بمجاورة حيث عاش بضع سنين. . . " لقد كانت طيبة طوال مدة إقامتى بمثابة مستعمرة إنجليزية أكثر منها مدينة قديمة. . . "[٢٩١].

وبالإضافة إلى المهتمين بالآثار والحضارة المصرية القديمة، وفد على مصر المتخصصون من الكتاب والدارسين الذين قاموا بتأليف كتب وضعوا فيها مشاهداتهم وآراءهم عن البلاد، مثل البريطانى إدوارد وليم لين E. W. Lane[٢٩٢] الذى وضع كتاب "المصريون المحدثون عاداتهم وشمائلهم"[٢٩٣]، الذى كان ظهوره عام ١٨٣٦ نقطة تحول بارزة فى تاريخ العلاقة بين مصر والرحالة والكتاب والفنانين البريطانيين، ومنذ ظهور هذا الكتاب ازداد الاهتمام بمصر، واتسع نطاق زوارها، وتزايدت أعدادهم عن ذى قبل[٢٩٤].

حقيقة تم نشر مئات الكتب البريطانية التى تتحدث عن مصر فى القرن التاسع عشر، والتى لم تكن إلا فصلاً من قصة طويلة وجذابة، ألا وهى قصة سحر مصر الذى تملك العقل البريطانى قرابة قرن من الزمان[٢٩٥].

هذا وكان من نتائج الثورة الصناعية فى بريطانيا، وازدهار أحوال الطبقة البورجوازية[٢٩٦] بها منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتخاذ كثير من أبنائها صفة الجنتلمان Gentleman المثقف الذى يقلد سلوك الأرستقراطية فى السفر والتجوال فى رحلة كبرى يختتم بها مرحلة الشباب، ويكتسب التجارب والخبرات التى تثريه وتصقله تمهيداً لتحمل المسئوليات فى الأسرة والمجتمع. وقد نظمت شركات البواخر رحلات تجوب موانئ البحر الأبيض المتوسط، ليعايش المسافرون تجربة الليفانت ويفوزوا بخبرة الشرق الخلاب[٢٩٧].

وامتد الافتتان البريطانى بمصر وحضارتها، ليشمل افتتان البريطانيين بمناخ مصر، حيث تمتعت مصر بطقس معتدل قل أن يوجد مثله فى غيرها من الدول، فلقد وهب الله مصر مناخا معتدلاً وشمساً مشرقة وسماء صافية، وقد امتاز هذا المناخ بالجفاف والاعتدال والإشراق ووضوح الاختلاف بين فصول السنة الأربعة، ومن ثم كان لهذا المناخ أكبر الأثر فى تنشيط السياحة إلى مصر وتنميتها[٢٩٨].

وهكذا أصبحت شمس مصر الدافئة وآثارها المبهرة موطن جذب الموسرين والمثقفين البريطانيين، يقضون فيها شهور الشتاء، وقد يكملون الرحلة إلى فلسطين والشام وإلى الهند إذا كانوا من أصحاب المناصب والأعمال[٢٩٩].

وكانت تلك الميزة التى وهبت لمصر – وهى اعتدال مناخها – غير خافية على الرحالة البريطانيين الذين أشادوا بمناخ مصر، إذ يرى لين أنه صحى جداً معظم أوقات السنة، كما يرى أن طقس الصعيد صحى أكثر من الدلتا رغم ارتفاع حرارته[٣٠٠].

وأخيراً، فإنه عندما بدأ سيل الأوربيين والليفانتيين يتدفق على البلاد، كانت مصر قد خرجت من نضالها العنيف الطويل مع الدولة العثمانية وصار لها ذلك الوضع الشاذ الذى ساعد الأجانب على الوفود إليها واستغلال مواردها فى كنف معاهدات الامتيازات الأجنبية التى سرت فى هذه البلاد سريانها فى الدولة العثمانية بموجب تسوية لندن ١٨٤١م[٣٠١].

ومن هنا نجد أن الدوافع التى كانت وراء وفود البريطانيين إلى مصر تمثلت فى موقع مصر وأهميته بالنسبة لبريطانيا، وقوة العلاقات المصرية البريطانية، وتأثيرها على توافد البريطانيين إلى البلاد، ثم كانت سياسة الحكومة وتشجيعها لقدومهم من أبرز تلك الدوافع، يضاف إلى ذلك ما نعمت به مصر من أمن واستقرار، وأخيراً كان ولع الغرب – لاسيما البريطانيين – بمصر فى إطار حمى الشغف بالشرق عموماً من أهم العوامل التى دفعتهم للوفود إلى مصر فى القرن التاسع عشر.

هوامش الفصل الأول

(١) خلف عبد العظيم سيد الميرى: تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤ - ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٢٧.

(٢) عيذاب: ثغر مصرى على ساحل البحر الأحمر، وكانت طريقاً للحج المصرى فى العصور الوسطى، محمد رمزى: المصدر السابق، ق الأول، ص ٣٣٩.

(٣) الطور: قاعدة قسم سيناء الجنوبى، وكان يوجد بها حجر صحى (كورنتينا) يمر عليه الحجاج العائدون إلى مصر من الحجاز عن طريق البحر الأحمر، المصدر السابق، ق ٢، ج٤، ص ٢٦٧.

(٤) أبو قير: هى من أعمال مركز كفر الدوار بالبحيرة، وتنسب إلى القديس قير saint cyr أحد شهداء نشر الدين المسيحى بمصر، المصدر السابق، ق٢، ج٢، ص ٣١٧.

(٥) البرلس: من الثغور المصرية القديمة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بين دمياط ورشيد وتسمى أحياناً بالبرج وهى إحدى قرى إقليم البرلس وبحيرة البرلس، المصدر السابق، ق٢، جـــ٢، ص ص ٣٣، ٣٤.

(٦) خلف عبد العظيم سيد: تاريخ البحرية التجارية، ص ص ٢٨، ٢٩.

(٧) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٨) عبد السميع سالم الهراوى: لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٥٣.

(٩) إبراهيم العدل المرسى: الجاليات الأجنبية فى مديرية الدقهلية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٤٠.

(١٠) بريان م. فاجان: نهب آثار وادى النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة د. أحمد زهير أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٤٧.

(١١) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، ص ٦٧.

(١٢) سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص ١٠.

(١٣) حذر بلدوين من ذلك بقوله:

"France, in possession of Egypt, would possess the master key to all trading nations of the earth and England would her possession in India at the mercy of France ".

عمر عبد العزيز عمر: الطريق البرى ومشروع الخط الحديدى فى عهد محمد على، مجلة مصر الحديثة، العدد الثالث، يناير ٢٠٠٤، ص ١٥٦.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٥٦.

(١٥) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٢٥.

(١٦) ترانزيت، ترانسيت: لفظ فرنسى Transit للبضائع والأشخاص فى البواخر والطائرات ويعنى إمرار الأمتعة التجارية ونقلها إلى الممالك الأجنبية، زين العابدين نجم: المصدر السابق، ص ١٥٣.

(١٧) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٥٣.

(١٨) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على، تحقيق مجموعة من الباحثين إشراف: رءوف عباس حامد، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، مج الأول، القاهرة ٢٠٠٥ م، أمر رقم ٢٠٥٩ بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٠ / ١١ فبراير ١٨٣٥، ص٤١٣.

(١٩) ديوان خديوي تركي: م ٥، وثيقة ٣٨، من الجناب العالي إلى مأمور الديوان فى ٩ رجب ١٢٥٣ / ٩ أكتوبر ١٨٣٧؛ وأيضاً وثيقة ٤٦، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى ١٠ رجب ١٢٥٣ / ١٠ أكتوبر ١٨٣٧.

(٢٠) محافظ عابدين: م ٦٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٢١، وثيقة ٣١٧، إلى محافظ القصير فى ٤ شعبان ١٢٥٣ / ٣ نوفمبر ١٨٣٧.

(٢١) المصدر السابق: نفسه، وثيقة ٣١٩، إلى محافظ القصير فى ٢٨ شعبان ١٢٥٣ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣٧.

(٢٢) ديوان خديوى تركى: م ٦، وثيقة ١٩٦، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان، فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٣ / ١٩ فبراير ١٨٣٨؛ وانظر شورى المعاونة: م ١٥، دفتر ٢٨٠، وثيقة ٢٤، من المعاونة إلى الباشا الكتخدا فى ١٢ محرم ١٢٥٥ / ٢٨ مارس ١٨٣٩، ص٤.

(٢٣) المعية تركى: م ١٣، وثيقة ٤٢٥، ورقة ٧٧، من محمد شاكر محافظ الإسكندرية إلى المعية، فى ٢٤ شعبان ١٢٧٣ / ١٩ إبريل ١٨٥٧.

(٢٤) سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ١١٣.

(٢٥) أمين مصطفى عفيفي: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢٦) محافظ عابدين: م ٤٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٢٠، وثيقة ١٠، من الجناب العالى إلى قاسم أغا محافظ السويس فى ١٦ شوال ١٢٥١ / ٤ فبراير ١٨٣٦؛ ووثيقة ٢٨، من الجناب العالى إلى محافظ السويس فى ١١ ذى القعدة ١٢٥١ / ٢٨ فبراير ١٨٣٦؛ ووثيقة ٢٨٢، من الجناب العالى إلى محافظ السويس فى ١٤ رمضان ١٢٥٢ / ٢٣ ديسمبر ١٨٣٦؛ وانظر م ٤٦، دفتر٢٢١، وثيقة ٣٤١ إلى محافظ السويس، فى٣ ربيع الأول ١٢٥٣ / ٧ يونيو ١٨٣٧.

(٢٧) خلف عبد العظيم سيد: النشاط البحرى التجارى البريطانى، ص ٢٠٣.

(٢٨) ديوان عابدين: م ٤٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٢٠ عابدين، ملخص الأمر رقم ٢٨٣، من الجناب العالى إلى محافظ القصير. فى ١٥ رمضان ١٢٥٢ / ٢٤ ديسمبر ١٨٣٦.

(٢٩) شورى المعاونة: م ٢٠ ملخصات الدفاتر. دفتر ٢٨٤، وثيقة ٣٩، من شورى المعاونة (قلم الملكية) إلى الباشا الكتخدا، فى ٧ محرم ١٢٥٧ / ١ مارس ١٨٤١.

(٣٠) المعية تركى: م ٢٢ وثيقة ٤١٩ من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى المعية فى ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٥ نمرة ٢٩ / ٢١ ديسمبر ١٨٥٨.

(٣١) خلف عبد العظيم سيد: تاريخ البحرية التجارية المصرية ، ص ٣٩.

(٣٢) المعية تركى: م ٣٤ ملخصات الدفاتر، دفتر٣١، مكاتبة رقم ٤١، ترجمة مرسوم صادر باسم الإنجليزى المدعو ألفنسون حاكم بومباى فى غرة جمادى الأولى ١٢٤٣ / ٢٠ نوفمبر ١٨٢٧.

(٣٣) شورى المعاونة: م ٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٤، وثيقة ٨٥٥، من مجلس شورى المعاونة (قلم الملكية) إلى عباس باشا فى ٣ رمضان ١٢٥٧ / ١٩ أكتوبر ١٨٤١، ص ١٠٩.

(٣٤) استولت بريطانيا على عدن عام ١٨٤٩، نظرا لأهميتها بالنسبة للمواصلات البريطانية إلى الهند، طارق عبد العاطى غنيم بيومى: سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨١١- ١٨٤٨. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٩.

(٣٥) المعية تركى: م ٢. وثيقة ١٩٩، ورقة ٥، من الحاج عبد الله مدير المرور العام إلى كاتب ديوان الخديوى فى ١٢ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ١٢ مارس ١٨٥٤.

(٣٦) المصدر السابق: م٥، وثيقة ٣٨٨، ورقة ٢، من محت محافظ السويس إلى كاتب ديوان الخديوى، فى ٩ ربيع الآخر ١٢٧١ / ٣٠ ديسمبر ١٨٥٤؛ وأنظر أيضاً م ٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٦ من محمود نامى إلى كاتب الديوان الخديوى فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧١ / ١١ نوفمبر ١٨٥٥.

(٣٧) المصدر السابق: م ١٥، وثيقة ٢٢٠، من الميركينك إلى المعية، فى ٧ صفر ١٢٧٤ / ٢٧ سبتمبر ١٨٥٧.

(٣٨) المصدر السابق: م ٢٤. وثيقة ٣٧٩، من إسماعيل عاصم ناظر ديوان الداخلية إلى المعية فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٦ نمرة ٢٨ / ١٣ ديسمبر ١٨٥٩.

(٣٩) المصدر السابق: م ٦ وثيقة ٣٠٦، ورقة ٤٣، من إستفان رسمى وكيل أمور الخارجية إلى كاتب ديوان الخديو، فى أول جمادى الآخرة ١٢٧١ / ١٩ فبراير ١٨٥٥.

(٤٠) ثكنة: مركز الجند، الجمع ثُكَنٌ، وثُكُنَاتٌ، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، مجمع اللغة العربية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٨٦.

(٤١) الحصوة: وردت فى تاج العروس بأنها أول محطة للحاج المصرى قبل البركة بقرب القاهرة. وهى لا تزال موجودة باسم عزبة الحصوة من توابع ناحية الكتيبة بمركز بلبيس بمديرية الشرقية كما أن هناك ناحية إدارية بهذا الاسم تقع فى زمام ناحية الدير بالقليوبية والغالب أنها ليست المقصودة هنا إذ أن الناحية الأخيرة قد أنشأت حديثاً بقرار فى عام ١٩٣٢، محمد رمزى: المصدر السابق: ق الأول ص ٤٤٧ ق ٢، ج ١، ص ٤٩.

(٤٢) ديوان الداخلية: م١ أوامر تركى مترجمة، وثيقة بدون رقم، من القلعة السعيدية، فى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٤ / ٤ فبراير ١٨٥٨.

(٤٣) المعية تركى: م ٤٢ وثيقة ٤٢٤، من محافظ السويس إلى رياض باشا فى ١٨ شعبان ١٢٨٤ / ١٥ ديسمبر ١٨٦٧؛ وأيضاً وثيقة رقم ٤٧٦، من محافظ السويس إلى المعية، فى ٢٥ شعبان ١٢٨٤ / ٢٢ ديسمبر ١٨٦٧.

(٤٤) جورج جندى، جاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٤٩.

(٤٥) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٤٦) جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة على أحمد شكرى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١.

(٤٧) العصر الفيكتورى: نسبة إلى الملكة فيكتوريا Victoria (١٨١٩–١٩٠١): ملكة بريطانيا ١٨٣٧، وإمبراطورة الهند ١٨٧٦. عملت على تقارب بريطانيا وفرنسا، خلفها ابنها إدوارد السابع، المنجد فى اللغة والأعلام: المصدر السابق، ص ٤١٦.

(٤٨) إلهام محمد على ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة البريطانيين فى القرن التاسع عشر، ط الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٤٦.

(٤٩) إلهام محمد على ذهنى: تاريخ إفريقيا الحديث، ص ٢٣.

(٥٠) إلهام محمد على ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٥١) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٢، ص ٥١٨.

(٥٢) هنرى صولت: لم يتلق صولت فى صغره تعليماً نظاميا ورحل إلى لندن فى سن المراهقة ليتعلم الرسم وفى لندن تعرف على اللورد فالنتيا – اللورد "مونت نوريس" فيما بعد – وهو أرستقراطى محب للرحلات الطويلة، فاصطحبه فى رحلة إلى الهند والشرق كسكرتير ورسام، ومن بعدها صار صولت مولعاً

بالرحلات. وقد قضى صولت فترة من عام ١٨٠٧ فى مصر، بريان م فاجان: المرجع السابق، ص ص ٥٥-٥٦.

(٥٣) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق ج ٦، ص ٥٥٨؛ وانظر: محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، جـ ٢، ص ٥١٩.

(٥٤) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٥٥) حسن محمد صبحى: الحملة الإنجليزية إلى مدينة الإسكندرية (١٦ مارس ١٨٠٧) مجلة مصر الحديثة، العدد الأول، القاهرة يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٨ - ١٩.

(٥٦) جلال يحيى: مصر الحديثة ١٨٠٥-١٨٤٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ١٩.

(٥٧) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٢ ، ص ص٥٢٣-٥٢٦؛حسن محمد صبحى: المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٨) أغا تركية من المصدر أغمق ومعناها الكبير وتطلق فى التركية على الرئيس أو القائد، أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٩) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٧،ص ٨٤.

(٦٠) إلهام محمد ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين ق ١٩، ص٢٣.

(٦١) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٣، ص٨٩٠.

(٦٢) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٥١.

(٦٣) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٥.

(٦٤) لطيفة محمد سالم: بريطانيا ومصر من التصفية إلى تولية عباس الأول ١٨٤١- ١٨٤٨ فى ضوء الوثائق البريطانية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، عام ١٩٨٦، ص ٢٣٧.

(٦٥) أشار البعض إلى أن المقترحات قد دارت حول حماية الرعايا والثروات والسفن البريطانية وحرية مسافريها فى عبور الأراضى المصرية بأمتعتهم فى ظل تأمين حكومة محمد على وأن تكون الجمارك بقيمة ٣٪، ولكن لم يتم التصديق من الجانبين خشية أن يؤدى ذلك إلى تدهور العلاقات البريطانية العثمانية من جانب وعلاقات محمد على بالدولة العثمانية من جانب آخر، كما أن سياسة بريطانيا لم تكن لتسمح بتورط الحكومة رسمياً فى اتفاقيات تسيء إلى العلاقات مع الدول بينما تدع رعاياها ينشطون وفق مسئولياتهم، خلف عبد العظيم: النشاط البحرى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٦٦) خلف عبد العظيم سيد: المرجع السابق، ص ٨٥.

(٦٧) كانت السياحة الكبرى رحلة يقوم بها شباب البريطانيين الأثرياء فى القرن الثامن عشر إلى أهم الدول والمدن الأوروبية كجزء متمم لتعليمهم وتربيتهم، رشاد رشدى، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٦٨) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٨، ص ٣٤٤.

(٦٩) لم يكن النشاط البريطانى التجارى فى البحر الأحمر يخضع لمثل ظروف الحصار الفرنسى فى البحر المتوسط، وتكاد تكون شركة الهند بدون منافسة، كما أن تحركات محمد على لقمع الوهابيين كانت تؤمن نشاطها، إذ أن هؤلاء كانوا على صلة بالقواسم الذين يتولون أعمال القرصنة ضد السفن البريطانية فى الخليج العربى. وبالتالى فقد كان مقدم القوات المصرية يمثل عنصر تأمين غير مباشر للمصالح البريطانية، خلف عبد العظيم: النشاط البحرى التجارى البريطانى، مرجع سابق ذكره، ص ٨٨.

(٧٠) إلهام محمد ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة البريطانيين ق١٩، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٧١) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص٨٩.

(٧٢) كانت سياسة الحرية الاقتصادية التى اشتد ساعدها فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر تستمد قوتها من عدة مصادر أهمها المؤسسات الاحتكارية التى كانت تملك الكثير من المستعمرات فيما وراء البحار ولها العديد من الحقول الإنتاجية والبنوك الرأسمالية ومن مصلحتها انتشار تلك السياسة، فأنشأت المعاهد والجامعات ومارست شراء الكتاب والمفكرين والسياسيين والاقتصاديين الذين يؤيدون حرية التجارة ويتوسعون فى إظهار مزاياها، أحمد الدماصى: الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، ج الأول (١٨٠٠-١٨٤٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٦٤.

(٧٣) على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧، ص ص ٤٩-٥٠.

(٧٤) أحمد الدماصى: المرجع السابق، ص ٣٦٤.

(٧٥) هيلين آن ريفيلين: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٧٦) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٧٧) أدت سياسة مصر الاقتصادية فى عهد محمد على، إلى أن أصبحت مصر تصدر أقمشة إلى دول شرق البحر المتوسط (الشام- جزيرة العرب- العراق- فارس- الأناضول) طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق مما أثار حفيظة بريطانيا المتطلعة إلى استثمار أموالها خارج بلادها خاصة بعد اتساع نشاط الشركات الرأسمالية البريطانية، فضلاً عن نشاط الصناعة البريطانية وتطورها، رسمية محمد على حجازى: تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على ١٨٠٥-١٨٤٨. رســـالة ماجستير غير منشــــورة، جامعة الأزهر، فرع البنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، القاهرة ١٩٨٩، ص١٥١.

(٧٨) عفاف لطفى السيد: مصر فى عهد محمد على، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، ط الأولى، القاهرة ٢٠٠٤، ص ص٣٥٣-٣٥٤.

(٧٩) جون بورنج من أهم السياسيين البريطانيين الذين زاروا مصر وترجع شهرته إلى التقرير الهام الذى قدمه إلى بالمرستون وزير الخارجية البريطانية والذى من أجله زار مصر ، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦-٥٧.

(٨٠) عبد المنعم إبراهيم الجميعى: عصر محمد على دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣، ص٥١٥.

(٨١) عبد المنعم الجميعى: المرجع السابق، ص ٥١٦.

(٨٢) ديوان خديوى تركى: م١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا، وثيقة ٢٢، كتاب إلى كامل باشا فى ١٩ رمضان ١٠/١٢٦٢ سبتمبر ١٨٤٦.

(٨٣) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٦.

(٨٤) عبد الحميد البطريق: عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص١١٤.

(٨٥) غادر عباس مصر إلى مكة بعد حصوله على تصريح من الوالى، وذلك قبيل وفاة إبراهيم باشا، وقد أقلت عباس فى رحلته باخرة بريطانية، وقد أتيحت الفرصة للبريطانيين للتقرب إليه، وتولت المهمة شركة الهند الشرقية، حيث رتبت الأمور لتلبية كافة طلباته من السويس إلى جدة، لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٨٦) بريس دافين: إدريس أفندى فى مصر، مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسى بريس دافين فى مصر (١٨٠٧-١٨٧٩) جمعها وترجمها أنور لوقا، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة ١٩٩١، ص١٠٦.

(٨٧) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيين ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٨٨) فى ١٧ فبراير ١٨٥١، صدر قانون العقوبات العثمانى الثانى، المعروف "بالتنظيمات" وكان القانون العثمانى لا يشتمل على أى مواد هامة لم تتناولها قوانين محمد على، باستثناء موضع واحد ألا وهو جريمة القتل حيث أرسى القانون العثمانى قاعدة أنه لا ينبغى تنفيذ حكم الإعدام فى أى قاتل فى جميع أنحاء الدولة العثمانية دون تصديق السلطان على حكم الإعدام، وكانت هذه القاعدة هى محل الخلاف الرئيسى بين عباس والباب العالى، فكان أن رفض عباس التنظيمات بحجة أنه إذا حرم والى مصر من سلطاته فى معاقبة المجرمين بشدة طبقاً للقوانين المصرية واضطر إلى تأجيل أحكام الإعدام لحين رفعها إلى السلطان للتصديق عليها، فإن البدو فى مصر العليا والصحراء الشرقية سيعودون إلى العصيان الذى كانوا عليه قبل حكم محمد على، ج بيير: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة. ترجمة د. عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، جامعة عين شمس القاهرة ١٩٧٦، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٨٩) محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة١٩٤٤، ص ١٩٧.

(٩٠) ج بيير: المرجع السابق، ص ٢٤٧، وانظر أحمد عبد الرحيم مصطفى: عصر حكيكيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٨.

(٩١) سيرد الحديث تفصيلاً عن الخط الحديدى بين الإسكندرية والسويس فى الفصل الرابع.

(٩٢) يذهب بريس دافين – الفنان والمستشرق الفرنسى– للقول بأن عباس كان يخطط لإنشاء إمبراطورية عربية، واستفسر من القنصل الفرنسى عن مدى إمكانية تأييد فرنسا له، فتوانى القنصل فى الرد، على حين كان رد القنصل البريطانى العام مستر مرى سريعاً واعداً عباس بالمساعدة والتأييد، ومن هنا صار عباس صديقاً للبريطانيين. وحتى يرد على جهود بريطانيا ووعدها، وجه اهتماماً كبيراً إلى إدخال تحسينات واسعة على المواصلات والنقل بين القاهرة والسويس، بريس دافين: المصدر السابق، ص ص١٠٦، ١٠٧.

(٩٣) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية فى القرن التاسع عشر(١٨٢٠ – ١٨٩٩) ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٨، ص ٣٥.

(٩٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص ٢٦-٢٧.

(٩٥) كان ساباتيه مكلفاً من قبل نابليون الثالث بتحسين العلاقات بين البلدين وبتجنب أية مضايقات مع عباس إذ صدرت التعليمات إليه " أننا نعرف أن الباشا يميل إلى بريطانيا، ولو أراد مد الخط الحديدى من القاهرة إلى السويس فلن نعترض لأننا أيضاً سنستفيد، كل ما نريده هو صداقته مع فرنسا". على أن هذا التقارب النسبى بين عباس وفرنسا لم يؤد فى النهاية إلى موافقته على مشروع قناة السويس ومنيت جمعية دراسات قناة السويس بفشل ذريع، وتعطل تنفيذ مشروعهم فى عهد عباس فانتظروا حتى يأتى الوقت المناسب الذى يستطيعون فيه تنفيذ المشروع، إلهام محمد ذهنى: الرحالة الفرنسيون فى ق١٩، مرجع سبق ذكره. ص ص ٣٩، ٤٢.

(٩٦) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيون ق١٩. مرجع سبق ذكره. ص ص ٢٦-٢٧.

(97) Hanotaux, Gabriel: Histoire de la Nation Egyptienne de 1801 - 1882 Paris, 1936, p. 242.

(٩٨) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيون ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.
(٩٩) إبراهيم العدل المرسي: المرجع السابق، ص ٨٧.
(١٠٠) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ط الأولى، القاهرة ١٩٦٢، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٥.
(١٠١) دونالد مالكولم ريد: فراعنة من؟ علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية من حملة نابليون حتى الحرب العالمية الأولى، ترجمة. رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٢٢.
(١٠٢) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيون ق١٩، ص٢٧.
(١٠٣) المعية تركي: م ١١جــ١، وثيقة ١٣٧ ورقة ٣٧ من كينك بك إلى خازن الخديوي في ١٧ رجب ١٢٧٢ / ٢٤مارس ١٨٥٦.
(١٠٤) دليلها أي مرشدها المكلف بجمع الأخبار، والمراد به في الوثيقة الجاسوس.
(١٠٥) المصدر السابق: م١٢، وثيقة ٣٨٨، من محافظ دمياط إلى خازن الخديوي في ٧ ذي الحجة ١٢٧٢/٩أغسطس ١٨٥٦.
(١٠٦) ديوان عابدين: م١٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩ عابدين، تلخيص الأمر رقم ٥٤١، من الجناب العالي إلى القبوكتخدا بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٢٧٥/٦يوليو١٨٥٩.
(١٠٧) فرديناند ديليسبس (١٨٠٥-١٨٩٤) بدأ حياته الوظيفية في مصر كنائب للقنصل الفرنسي بالإسكندرية، ونظراً لصداقته لسعيد باشا منحه امتياز حفر قناة السويس، جوان فوتشركنج: معجم تاريخ مصر (من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات) ترجمة، عنان علي الشهاوي ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٥٤٣.
(١٠٨) إلهام ذهني: الرحالة البريطانيون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.
(١٠٩) حامد علي دسوقي: الاستثمارات الأجنبية في مصر بين عامي ١٨٥٠-١٩١٤ وأثرها على حركة المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، ١٩٩٣، ص ١٤٨.
(١١٠) حامد علي دسوقي: المرجع السابق، ص ١٤٩.
(١١١) محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٣٤.
(١١٢) حرب القرم: نشبت تلك الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا عام ١٨٥٣ فطلب السلطان عبد المجيد من عباس باشا أن يمده بالجند والأسطول فلبى عباس طلبه وجهز الأسطول المصري، كما أعد حملة مؤلفة من حوالي ٢٠,٠٠٠ مقاتل، وقد أبلى المصريون بلاء حسناً في تلك الحرب التي استمرت حتى عهد سعيد باشا، عبد الرحمن الرافعي. عصر إسماعيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٠، ج الثاني، ص ص ٢٣-٢٤.
(١١٣) لم توجد في جوانب العلاقات السياسية بين مصر والدولة العثمانية أية نصوص في الفرمانات تمنع إنشاء سفن تجارية على عكس السفن الحربية التي ظلت ممنوعة في إطار " السفن الحربية المدرعة التي لم يكن يتم إنشاؤها إلا بإذن سلطاني " حتى فرمان ٢ يونيه ١٨٧٣، خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١-٥٢.
(١١٤) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل ج١، مرجع سبق ذكره، ص٣٨.
(١١٥) لوسي دف جوردون: رسائل من مصر (حياة لوسي دف جوردون في مصر ١٨٦٢-١٨٦٩) ترجمة أحمد خاكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٣٥.
(١١٦) المعية تركي: م ٣٨، وثيقة ٣٢، من محمد شريف إلى صاحب السعادة الأفندي أحد رجال المعية بتاريخ ٧ محرم ١٢٨٣ / ٢٢ مايو ١٨٦٦.

(١١٧) ديوان عابدين: م٢ صادر تلغرافات، دفتر ٣ صادر تلغرافات عابدين، ترجمة تلغراف رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٨٣/١٩يناير١٨٦٧؛ وتلغراف رقم ٩٧٨، من رياض باشا إلى حضرة محافظ الإسكندرية فى ٢رمضان١٢٨٣/١٨يناير١٨٦٧؛ وأيضاً تلغراف رقم ٩٨١، من رياض باشا إلى محافظ الإسكندرية فى ١٣رمضان١٢٨٣/ ١٩يناير١٨٦٧.

(١١٨) الوقائع المصرية: م٢٢ موظفون، عدد١٣٩، فى ١٧ جمادى الأولى ١٢٨٤ / ١٦ سبتمبر ١٨٦٧.

(١١٩) المعية التركية: م ٤٣، وثيقة ٤٢٨، إلى حضرة سيدى صاحب السعادة فى ٣ ربيع الأول ١٢٨٥ / ٢٤ يونية ١٨٦٨.

(١٢٠) شركة (P&O) هى شركة شبه الجزيرة والشرق الملاحية البخارية The Peninsular and oriental steam Navigation Co وهى شركة بريطانية، جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٠؛ ويذكرها خلف عبد العظيم باسم الشركة الإنجليزية الشرقية، خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره ص ٩٦.

(١٢١) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج ٤، طبعة عام ١٩٨٦، ص ٢٠٠٩.

(١٢٢) جون مارلو: المرجع السابق، ص، ١٥٦.

(١٢٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(١٢٤) الوقائع المصرية: م ٩ دول، العدد ٢٤٩، الحوادث الداخلية فى٢ شعبان ١٢٨٥ / ١٦ نوفمبر ١٨٦٨.

(١٢٥) المصدر السابق: م ١١ – الوقائع عدد ٥٩٦، فى ٢٩ محرم ١٢٩٢ / ٧ مارس ١٨٧٥.

(١٢٦) المعية السنية (تركى): م ٤٤، وثيقة ٣٤٢، من مراد باشا إلى المعية بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٨٥ / ٢٧ فبراير ١٨٦٩.

(١٢٧) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ص ١٤٩ – ١٥٠.

(١٢٨) ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة – عبد الفتاح عنايت، تحقيق ابتسام عبد الفتاح عنايت، ط الأولى، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٩٥، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

(١٢٩) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(١٣٠) بور سعيد: اسم مركب من كلمة بورت الفرنسية ومعناها ميناء وكلمة سعيد التى جعلت علماً على حاكم مصر محمد سعيد باشا نجل محمد على، ومعناها ميناء سعيد وقد أنشئت عام ١٨٥٩م على مدخل قناة السويس، زين العابدين شمس الدين نجم: بور سعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩م حتى عام ١٨٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٧م، هامش ص ١٤.

(١٣١) المعية تركى: م ٤٧، وثيقة ٤١٩، من الجناب العالى إلى شريف باشا، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر١٢٨٧ / ٢٢ يوليو ١٨٧٠.

(١٣٢) المصدر السابق: م ٥٠، وثيقة ٤٦٠، من شريف باشا إلى المعية، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٩٠ / ٢٦ ديسمبر ١٨٧٣م.

(١٣٣) نجيب صالح: المرجع السابق، ص ص ٢٥ – ٢٦.

(١٣٤) كان مسيو دى كاز وزير خارجية فرنسا فى ذلك الحين يخطب ود بريطانيا بغرض توطيد الصداقة معها نظراً لسوء العلاقة بين فرنسا وألمانيا آنذاك، ولذلك قام مسيو دى كاز بإبلاغ نظيره البريطانى اللورد داربى وزير الخارجية البريطانى بتفاوض الخديو مع شركة فرنسية لبيع أسهم مصر فى قناة السويس، فكانت تلك الفرصة التى لم يفرط فيها دزرائيلى، ألبرت فارمان: المرجع السابق، ٢٢١.

(١٣٥) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ١١٨.

(١٣٦) ميخائيل شاروبيم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، ج ٤، ط الأولى، القاهرة ١٩٠٠، ص ١٦٥.

(١٣٧) أنور عبد الملك: نهضة مصر (تكون الفكر والأيدلوجية فى نهضة مصر الحديثة) (١٨٠٥-١٨٩٢)،ترجمة حمادة إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٤٨.

(١٣٨) رحبت الصحف الألمانية بشراء بريطانيا لأسهم قناة السويس ووصفته بأنه "هزيمة ثانية لفرنسا بعد هزيمتها الأولى فى سيدان" وإن كانت بعض الصحف قد عبرت عن استيائها من تلك الصفقة واعتبرتها إنذاراً يوحى بأن بريطانيا سوف تتحكم فى مصر، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيون، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(١٣٩) عبد الغفار محمد حسين: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(١٤٠) ديوان الداخلية: سجل رقم ١٣٢٤ قيد الأوامر الكريمة بنظارة الداخلية، وثيقة ١٩، فى ١٤ شعبان ١٢٩٤ هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٧٧، ص ٢١.

(١٤١) المعية تركى: م ٥٤ جـ ٢، وثيقة ٢١١، إلى المعية بتاريخ ٣٠ رجب ١٢٩٤/١٠ أغسطس ١٨٧٧.

(١٤٢) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(١٤٣) ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(١٤٤) نوبار باشا: هو ابن أخ بوغوص يوسف الأرمينى ناظر الخارجية والتجارة فى عهد محمد على لسنين طويلة عمل نوبار مترجماً فى عهد محمد على ثم كبيراً للمترجمين فى عهد عباس وتولى إدارة النقل فى عهد سعيد ثم أصبح سكرتيراً لسعيد بعد ذلك، نال الباشاوية فى عهد إسماعيل وتولى فى أوقات مختلفة نظارة الأشغال العمومية ونظارة الخارجية والتجارة ونظارة العدل، جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٧٣.

(١٤٥) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيون، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢ - ٣٣.

(١٤٦) إلهام محمد ذهنى: المرجع السابق، ص ٣٢.

(١٤٧) تيودور روثستين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة - عبد الحميد العبادى، محمد بدران، ط الثانية، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١، ص ٨٥.

(١٤٨) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٠- ١٨٨٢)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٦٩، ص ١٧.

(١٤٩) عبد السميع سالم الهراوى: المرجع السابق، ص ١٥٣.

(١٥٠) البروليتاريا: عادة ما يطلق على هذه الطبقة العامة أو السوقة أو أهل الحرف السافلة (أى المشتغلين بمهن حقيرة). وكذا العمال الذين ليس لهم دخل ثابت كالسقائين، والمكارين والباعة الجائلين والكناسين والحمالين والشحاذين وما إلى ذلك. وبما أن هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر فقد كانوا يتأثرون بالأزمات الاقتصادية كما كانوا عرضة للعنف حيث تصبح ظروف حياتهم لا تطاق، ميكل ونتر: المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى، ترجمة إبراهيم سلامه إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص٣٥٩.

(١٥١) جينادى جارياتشكين. فيكتور دياتلوف: الأقليات الأجنبية فى مصر، دور الشعوب التجارية فى تكوين البنية الاجتماعية المعاصرة فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٨.

(١٥٢) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق ص ٤٧٣؛ صالح رمضان: المرجع السابق، ص ٥٣.

(١٥٣) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٥٤) يذكر أن محمد على فى بداية الأمر دفع إلى سوق الرقيق فى القاهرة بنحو خمسمائة من أسرى حملة فريزر عام ١٨٠٧ ووسط عواميد خشبية علقت فوقها خمسمائة من رؤوس القتلى البريطانيين، جورج يانج: المرجع السابق، ص ٧٠.

(١٥٥) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ٨٩٢.

(١٥٦) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيون، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(١٥٧) عبد المنعم الجميعى: المرجع السابق، ص ٥٣.

(١٥٨) صالح رمضان: المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٥٩) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ٧٣.

(١٦٠) توماس جالواى T. Galloway مهندس بريطانى كان فى خدمة محمد على، وكان له الفضل فى إدخال قوة البخار إلى مصر وهو نجل المهندس الإنجليزى جالواى الذى كان فى خدمة محمد على أيضاً، أنور عبد الملك: المرجع السابق ص ٣٢؛ صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ١٦١.

(١٦١) استعملت فى القرن التاسع عشر كلمة (ورشة) المشتقة من الكلمة الانجليزيةwork shop – و(فابريقة) المأخوذة من الكلمة الايطالية Fabrica يعنى مصنع، حسين على الرافعى: الصناعة فى مصر، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٥، ص ١٥٥.

(١٦٢) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٥.

(١٦٣) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق: ج ٨، ص ٤٦٤.

(١٦٤) كان للامتيازات الأجنبية تأثير كبير فى حق الحكومة فى إبعاد الأجانب إذا ثبت أن إقامة أى منهم فى البلاد ليست بالإقامة الهادئة بل هى إقامة ضارة وخطرة فيها تعكير للأمن والنظام، حيث كان للحكومة الحق فى إبعادهم عن أقاليمها، غير أن الأمور لم تجر على هذا النحو فى مصر، فمنذ زمن بعيد أصدر ملك فرنسا أمراً إلى قناصله بالبلاد الإسلامية يبيح لهم إبعاد الفرنسيين إذا ساء سلوكهم، وبعد ذلك سلب هذا الحق من الدولة العثمانية ومن ثم من مصر، فلم يكن لها إلا أن تطلب من القناصل إبعاد هؤلاء الأجانب الخطرين وللقناصل إجابة هذا الطلب فإذا رفض القنصل إجابة هذا الطلب رفع الأمر إلى لجنة تحكيمية مكونة من تسعة قناصل، واستمر الحال على هذا النحو حتى إنشاء المحاكم المختلطة فأعادت للحكومة المصرية هذا الحق، حامد سلطان: فى تنظيم إقامة الأجانب فى المملكة المصرية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد ٣، السنة ١٦ سبتمبر ١٩٤٦، ص ص ٣٧٦ – ٣٧٧.

(١٦٥) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١٢٠٣، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٤٤ / ١٨ مارس ١٨٢٩، ص ٢٥٤.

(١٦٦) المصدر السابق: مج الثان. طبعة عام ٢٠٠٦ م، أمر رقم ٣٩٨٣، إلى ديوان خديوى فى ١٧ رجب ١٢٦٣ / ١ يوليو ١٨٤٧، ص ٤٦٤.

(١٦٧) الفردة: يقصد بها الضريبة التى كانت مقررة على أهل الذمة والمعاهدين من النصارى واليهود ممن يقيمون فى دار الإسلام إذ كان عليهم أن يدفعوا الجزية المقررة عليهم، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠.

(١٦٨) المعية السنية: م ٦ ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر. ملف رقم ١٢ أمر عالى إلى محافظ دمياط فى ٩ ربيع الأول ١٢٤٦ / ٢٨ أغسطس ١٨٣٠، ص ٢٠٩.

(١٦٩) مجالس التجار: رأى محمد على إنشاء مجالس تجارة متخصصة للفصل فى القضايا التجارية بين المصريين والأجانب من ناحية و بين المصريين بعضهم البعض من ناحية أخرى خاصة وأن الأجانب

كانوا يرفضون المثول أمام المحاكم المحلية، فأنشأ مجلس تجار (إسكندرية) عام ١٨٤٤ ومجلس تجار مصر (القاهرة) عام ١٨٤٦، خالد أحمد الناغية، وعى الفرد بالقانون التجارى فى مصر ١٨٤٤ – ١٨٧٦، ضمن كتاب الفرد والمجتمع فى مصر فى العصر العثمانى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ط الأولى، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٧٣.

(١٧٠) قبانية: مفردها قبانى والقبانى هو الوازن، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص٤١٧.

(١٧١) ديوان خديوى: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٥٩، وثيقة ٢٥٤، من المجلس إلى مأمور الديوان بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٤٦ / ١٣ ديسمبر ١٨٣٠، ص ١٢٨؛ وأيضاً: م٢٩ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٧٤، وثيقة ٣٠، من الديوان الخديوى إلى شريف عمر أغا رئيس التجار، وإلى مأمور الديوان الخديوى بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٤٦ / ١٥ ديسمبر ١٨٣٠، ص ١٤.

(١٧٢) ينبع: أحد الموانئ الهامة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر وقد أسهم هذا الميناء بدور كبير فى تجارة البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، طارق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٨.

(١٧٣) ديوان عابدين: م ٤٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٢٠، وثيقة ٣٢٣، من الجناب العالى إلى خورشيد باشا فى ١٧ شوال ١٢٥٢ / ٢٥ يناير ١٨٣٧.

(١٧٤) للمزيد انظر: ديوان خديوى: م ٣٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٧٩، وثيقة ٦٢٣، من ديوان الخديوى إلى سامى بك فى غرة ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨ / ١٧ سبتمبر ١٨٣٢، ص ٢٠٧؛ وأيضاً وثيقة ٢١٨، مرسوم من الجناب العالى بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٤٨ / ٦ أكتوبر ١٨٣٢؛ وأيضا م ٣١، دفتر ٧٨٤، وثيقة ١٨٨، فى ٥ رجب ١٢٤٧ / ١٠ ديسمبر١٨٣١ ، ص ٩٥.

(١٧٥) المحمودية: قاعدة مركز المحمودية، أنشئت عام ١٨٤٢ وقت إنشاء قناطر ترعة المحمودية التى حفرها محمد على، وسميت المحمودية تيمناً باسم السلطان العثمانى آنذاك، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٧٨.

(١٧٦) العطف: قرية قديمة قرب رشيد، سميت عام ١٨٤٣ بقسم العطف، فى عام ١٨٧١ سميت مركز العطف ثم ألغى هذا المركز وصارت تابعة لمركز المحمودية، المصدر السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٦٨.

(١٧٧) شورى المعاونة: م ١١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٥، وثيقة ٧٤٣، ورقة ١٣٨، من الجناب العالى إلى ناظر المحمودية فى ١٤ ذى الحجة ١٢٥٣ / ١١ مارس ١٨٣٨.

(١٧٨) سلوى العطار: التغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على، ط الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٩٥.

(١٧٩) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥٧.

(١٨٠) محمد بهى الدين بركات: كلمة عن منشأ الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث، السنة السادسة، مارس ١٩٣٦، ص ٣٩٦.

(١٨١) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(١٨٢) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٣٢.

(١٨٣) خلف عبد العظيم: النشاط البحرى التجارى البريطانى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤.

(١٨٤) زار مصر عام ١٨٤٦ وهو كاتب ساخر وضع كتاباً عن رحلته بمصر بعنوان "مذكرات من كورن هيل إلى القاهرة الكبرى"، ثروت عكاشة: مصر فى عيون الغرباء، الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر)، الجزء الثانى، الرحالة البريطانيين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣٦٤.

(١٨٥) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(١٨٦) عبد السميع سالم الهراوى: المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(١٨٧) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(١٨٨) محمد صبرى: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ط الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩١، ص٨١؛ هذا ويرجع البعض اتصاف عباس بالقسوة والتعصب – حسب رأيهم – إلى أنه كان الوحيد من أبناء محمد علي وأحفاده الذى لم يتلق تعليماً عصرياً و لم يدرس أي لغة أوربية و لم يقم بزيارة أوروبا، وبالتالى فهو لم يتذوق الحضارة الغربية و لم يبد أى احترام لأساليب حياة الأوربيين واتجه للقضاء على كل مظاهر النفوذ الأوربى، أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ١٣.

(١٨٩) دافيد لاندز: المرجع السابق، ص ٧٦.

(١٩٠) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ص ٤٠ – ٤١.

(١٩١) جورج يانج: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(١٩٢) حامد علي دسوقي: المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٩٣) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـ ١، مرجع سبق ذكره ص ١٨.

(194) Hanotaux, G: op. cit., pp. 242 - 243.

(195) F. O. 78/817. Sir Stratford Canning to viscount Palmerstone, no. 44. Most Confidential Constantinople, February 5, 1850.

(١٩٦) سيد عشماوى: اليونانيون فى مصر ١٨٠٥ – ١٩٥٦. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. ط الأولى، القاهرة ١٩٩٧، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(١٩٧) حامد علي دسوقي: المرجع السابق ص ٢٦.

(198) F. O. 78/816. Sir Stratford canning October 21 ،1850 No. 275Confideantial.

(١٩٩) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢٠٠) روبرت ستيفنسون: نجل مخترع السكة الحديد، وفد على مصر عام ١٨٥٠، محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢٠١) حلمى أحمد شلبى: فصول من تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(٢٠٢) عبد الله أغا الإنجليزى: اسمه الأصلى ريتشارد، كان ضابطاً فى الجيش البريطانى بالهند، اعتنق الإسلام وأكب على دراسة اللغات الشرقية خاصة العربية، جاء إلى مصر فى أواخر عهد محمد علي، وعمل كأمين لمخزن الفحم بشركة الترانزيت بشبرا، ثم مترجماً بالقنصلية البريطانية بمصر، محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢٠٣) نفسه: ص ص ٩٧ – ٩٨.

(٢٠٤) المعية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٧٥ معية تركى، وثيقة ٣٠٧، من الجناب العالى إلى محافظ الإسكندرية فى ٣ محرم ١٢٦٧ / ٨ نوفمبر ١٨٥٠.

(٢٠٥) ديوان خديوى: م ١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٧، صورة الإفادة رقم ٢٤١، إلى مدير البحيرة فى ٨ ذى القعدة ١٢٦٧ / ٤ سبتمبر ١٨٥٠.

(٢٠٦) حامد علي دسوقي: المرجع السابق، ص ص ٢٩ – ٣٠.

(٢٠٧) المعية تركى: م ٨، وثيقة ٣، ورقة ١، من إستفان رسمى وكيل أمور الخارجية إلى كاتب الديوان الخديوى، فى غرة محرم ١٢٧٢ / ١٣ سبتمبر ١٨٥٥.

(٢٠٨) المصدر السابق: م ١٢، وثيقة ٤٧١، ورقة ٣٨، من إستفان رسمى مأمور أمور الخارجية إلى خازن الخديوى، فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٧٢ / ٢٨ يوليو ١٨٥٦.

(٢٠٩) المصدر نفسه: م ٢، وثيقة ٤٣٤، ورقة ٧٨، من إسماعيل سليم محافظ الإسكندرية إلى كاتب ديوان الخديوى، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٧٠ / ٦ مايو ١٨٥٤.

(٢١٠) المصدر نفسه: م ٤، وثيقة ١٣٦، ورقة ٥، من السيد أبو بكر راتب إلى كاتب الديوان العالى، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٧١ / ١٠ أكتوبر ١٨٥٤.

(٢١١) المصدر نفسه: م٧، وثيقة ١٤٩، ورقة ١٨١، من حسن فؤاد باشا محافظ مصر إلى كاتب الديوان الخديوى، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٧١ / ١ أغسطس ١٨٥٥.

(٢١٢) دافيدز لاندز: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢١٣) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٥١.

(٢١٤) صالح رمضان: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢١٥) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(٢١٦) أحمد أحمد الحتة: الأجانب فى مصر والسودان ١٨٤٩-١٨٦٢، مجلة الاقتصاد والتجارة، عدد يوليو ، ديسمبر ١٩٥٨، ص ١٨٦.

(٢١٧) ج بيير: المرجع السابق، ص ٤١١.

(٢١٨) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(٢١٩) صالح رمضان محمود: الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ٢٩٥.

(٢٢٠) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره ص ٥٦.

(٢٢١) المعية تركى: م ٢٤، وثيقة ٢٨٣، من محمد شريف ناظر ديوان الخارجية إلى كاتب الجناب الخديوى فى غاية ربيع الأول ١٢٧٦ / ٢٧ أكتوبر١٨٥٩.

(٢٢٢) المصدر السابق: م ١١٨ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٦٣٧ معية عربى، صادر الدواوين والأقاليم والمجالس، الفترة التاريخية للسجل: ٢٩جمادى الآخرة ١٢٧٤ — ١٦ شعبان ١٢٧٤ / ١٨٥٨، مكاتبة رقم ٣٤، من مكاتبات الدائرة السنية بدون تاريخ.

(٢٢٣) عبد الوهاب بكر: الوجود الأجنبى فى جهاز الأمن السياسى المصرى، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٣٩، عام ١٩٩٦، ص ٨٢.

(٢٢٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٢٢٥) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٢٢٦) الترجمان: هو من يقوم بنقل الكلام من لغة إلى لغة وتفسيره بلسان آخر، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٢٢٧) المعية السنية تركى: م ٤٣، وثيقة ٥٢، من على ذو الفقار باشا مأمور أمور الخارجية إلى المعية السنية، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٨٤ / ٦ فبراير ١٨٦٨.

(٢٢٨) المصدر السابق: م ٥٠، وثيقة ٥٢٢، بتاريخ آخر ذى الحجة ١٢٩٠ / ١٧ فبراير ١٨٧٤.

(٢٢٩) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(٢٣٠) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢٣١) استمر العمل بذلك الأسلوب فى معاقبة المجرمين وقطاع الطرق طوال عهد محمد على حتى تم فرض الأمن على مختلف الأنحاء، ففى عام ١٨٣٤ صدر الأمر إلى مدير نصف أول الوجه القبلى بإعدام

عشرة أنفار من قطاع الطرق واللصوص شنقاً وترك جثثهم معلقة فى أسواق مع طبع منشور ببيان جرائمهم وسبب إعدامهم وتوزيع ذلك المنشور فى الأسواق والأقاليم وتعليقها فى الشوارع الرئيسية وأماكن تجمع الناس ومرورهم فى الأقاليم والقاهرة لإعلام الناس وإرهاب من تسول لهم أنفسهم ارتكاب الجرائم حتى يرتدعوا، ديوان خديو تركى: م ٣٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٨٠٦، وثيقة رقم ٩٥، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوى بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٠ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٤.

(٢٣٢) كانت بوابة (باب) زويلة: إحدى حارات القاهرة، وفى العصر العثمانى كان مقر البوليس بالقاهرة بجوارها، وهناك مقر سكنى الوالى، ومن هنا صار هذا المكان ساحة لتنفيذ أحكام الإعدام، حيث كانت تعلق رؤوس المشنوقين حسب تقليد بالغ القدم منذ أن علقت رأس أخر سلاطين المماليك طومان باى بعد هزيمة المماليك ودخول العثمانيين مصر وهذه الساحة ينفذ فيها حكم الإعدام فى الكثير من الأشخاص من مختلف عناصر المجتمع، أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ص ٤٠ - ٤١.

(٢٣٣) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢٣٤) حلمى محروس إسماعيل: دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، كلية الآداب، عام١٩٧٧، ص ٩٥٩.

(٢٣٥) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٩٧؛ وأيضاً رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢٣٦) وليم رو ويلسون: بريطانى زار مصر ووضع كتاباً عن رحلته إليها صدر فى لندن عام ١٨٣٢، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(237) Wilson, R: Travels in Egypt and holy land, London, 1823, p. 25.

(٢٣٨) مادين: جراح بريطانى عاش فى مصر بين عامى١٨٢٤ - ١٨٢٧، إلهام ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص٥٣.

(239) Madden: travels in turkey, Nubia and Palestine in 1824, London, 1827, p. 26.

(٢٤٠) بريس دافين: رحالة فرنسى وفنان ومستشرق ولد فى إقليم الفلاندر من أسرة بريطانية هاجرت واستقرت بفرنسا، توفى والده عام ١٨١٤م، وتخرج عام ١٨٢٥ بعد دراسته للهندسة المعمارية، وجاء إلى مصر عام ١٨٢٩ والتحق بخدمة محمد على فعينه مهندساً للرى، ثم عمل مربياً لأولاد إبراهيم باشا، خدم الحكومة المصرية فترات مختلفة وانشغل حيناً بدراسة المجتمع المصرى والآثار المصرية ومراسلة الصحف، بريس دافين: المصدر السابق، ص ٦-١٥.

(٢٤١) المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢٤٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢٤٣) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢٤٤) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٢٤٥) أحمد أحمد الحتة: الأجانب فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٢٤٦) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ٧١.

(٢٤٧) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ٩٦٩.

(٢٤٨) السيد سيد أحمد توفيق دياب: السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر، دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٤.

(٢٤٩) إسماعيل محمد زين الدين: الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية ١٨٢٠-١٨٨٢، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٢.

(٢٥٠) العسس: من عسّ فلان عسّاً: أى طاف بالليل يكشف عن أهل الريبة فهو عاس، والجمع عسس وهى الدوريات التى تجوب الشوارع بالليل لكشف أحوال المجرمين والمخالفين، المعجم الوجيز: المصدر السابق، ص ٤١٨.

(٢٥١) ديوان خديوى: م ٢٩ ملخصات الدفاتر، دفتر٧٧٧، وثيقة ١١٩، مذكرة إلى قناصل الدول ، ومنهم القنصل باركر البريطانى، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٤٩ / أول نوفمبر ١٨٣٣، ص ص ١٣٨- ١٣٩.

(٢٥٢) بوغوص بك يوسيفان (١٧٦٨-١٨٤٤) أرمنى عاش فى مصر فى عهد محمد على الذى وثق به وقربه إليه كثيراً وعينه ناظراً على التجارة والأمور الإفرنجية، وقد عظم نفوذ الأرمن فى عهد محمد على بسببه حتى أطلق عليه مؤسس الجالية الأرمينية فى مصر، محمد رفعت الإمام: الأرمن فى مصر فى القرن التاسع عشر، دار نوبار للطباعة، القاهرة ١٩٩٥، ص٥٥.

(٢٥٣) ديوان خديوى: م١٠، وثائق تركى مترجمة، وثيقة رقم ٣٨٤، من الجناب العالى إلى على بك معاون أول الديوان، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٩هـــ / ١٨ سبتمبر ١٨٤٣م.

(٢٥٤) للوقوف على سياسة محمد على فى توطين العربان راجع: إيمان محمد عبد المنعم عامر: العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ص١١٣-١٧٢.

(٢٥٥) المرجع السابق، ص ص ٧٣-٧٤، ١٢٠.

(٢٥٦) عربان المعازة: كانت قبيلة المعازة إحدى قبائل العربان فى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر وكان مستقرها الأساسى فى بنى سويف وأسوان، نفسه، ص ٦٠.

(٢٥٧) ديوان المعاونة: م٢ أوامر إلى المعاونة تركى، وثيقة ٢٩٧، من الجناب العالى إلى باشمعاونه، بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٥٨ / ١٧ يونيو ١٨٤٢.

(٢٥٨) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ص١٨٠-١٨١.

(٢٥٩) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سابق، ص ٧٥٧.

(٢٦٠) يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص٢١.

(٢٦١) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٢٦٢) توفى محمد على فى ١٣ رمضان ١٢٦٥هـــ / ٢أغسطس ١٨٤٩= زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، دراسة وتحقيق، دار الفكر العربى، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(٢٦٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص ٩٩-١٠١.

(٢٦٤) عبد الوهاب بكر: الوجود الأجنبى، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

(٢٦٥) حامد سلطان: المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٢٦٦) ديوان خديوى عربى: وارد قيد اللوائح والأوامر، سجل رقم ١، الفترة التاريخية للسجل من غرة محرم ١٢٥٧ / إلى ١٠ شوال ١٢٦٨، وثيقة بدون رقم، ص ص ١٣٨ - ١٤٠، إفادة واردة من قلم تركى بإشارة سعادة وكيل الديوان بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٦٦ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٠.

(٢٦٧) للوقوف على بنود اللائحة راجع: زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥١٦- ٥٢٨.

(٢٦٨) عبد الوهاب بكر: الوجود الأجنبى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨١-٨٢.

(٢٦٩) الفوانيس: جمع فانوس، والفانوس لفظ يونانى fanos ومعناه: المصباح الكبير، مرادفه مصباح، والأنسب مشعل، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٦.

(٢٧٠) محافظة إسكندرية: صادر جهات وقناصل، سجل رقم ١٧١، ل / ٣ / ١ / ١١٦، وثيقة رقم ٤٠، صادر إلى قنصل الإنجليز، بتاريخ ١١ محرم ١٢٧٤ / أول سبتمبر ١٨٥٧، ص ٩٤.

(٢٧١) إميليا إدواردز: روائية شهيرة زارت مصر عام ١٨٧٣ - ١٨٧٤م وافتتنت بالآثار المصرية حتى إنها عكفت على دراسة علم المصريات. . . للمزيد، ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ص ٣٧٨، ٣٨٧.

(٢٧٢) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٢٧٣) صالح رمضان محمود: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٢٧٤) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ١٢.

(٢٧٥) انتشرت حمى الشغف بمصر فى إطار الشرق بصفة عامة منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر وذلك تبعاً لرواج حركة الفنون والآداب، حتى إنه كانت هناك مجموعة اعتبرت نفسها "محبين للمصريين Philoaegyptians" منهم د. وليم ستكلى – Dr. Williams stukoley وعالم الآثار ريتشارد ساندلر Richard Chandler والسير وليم جونز William Jones والرحالة روبرت وود Robert Wood وتأسست جمعيات للآثار كما جاء بعضهم فى رحلات نظمتها شركة الليفانت L. co ، خلف عبد العظيم سيد: النشاط البحرى التجارى البريطانى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

(٢٧٦) الاستشراق: يبدو الاستشراق فى ظاهره أنه اتجاه أكاديمى يقوم على دراسة الشرق وحضارته بوجه عام ودراسة الحضارة الإسلامية والإسلام بوجه خاص وهو فى الحقيقة جزء من حركة الاستعمار وسطوته فى صيغة جديدة، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢٧٧) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٨٩؛ وأيضاً رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢٧٨) كان استمتاع الرحالة بالمكان يصل إلى ذروته عندما يضفى حوادث من الكتاب المقدس على بعض المشاهد حوله، وهكذا كتب فرانسيس كولتر عام ١٨٠١م أنه "لم يتمتع بشعوره بوجود الله وفضله من قبل بمثل تمتعه بعبادته على رمال مصر"، رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٢٧٩) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٨٩.

(٢٨٠) نفسه، ص ٢٩٥.

(٢٨١) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥-٤٦.

(٢٨٢) نشر البريطانيون ١١٤ رحلة عن مصر (على الأقل) فيما بين ١٧٩٨-١٨٥٠م، بينما لم يزد ما نشره الفرنسيون عن ٥٤ رحلة، دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢٨٣) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٢٨٤) السيد سيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص ص ١٢ - ١٣.

(٢٨٥) عن نشاط الجمعية المصرية ودورها الثقافى انظر الفصل الخامس.

(٢٨٦) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٢٨٧) رحالة بريطانى زار مصر عام ١٨٣٢م واهتم بتسجيل أحوال البلاد الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢٨٨) طيبة: هى الأقصر حسبما ذكر على مبارك فى خططه، وقيل: أن الأقصر جزء منها، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج ٤، ص ص ١٦١-١٦٢.

(٢٨٩) روبرت هاى: اسكتلندى جاء إلى مصر خلال ١٨٢٨-١٨٣٦م، أعجب بأسلوب الحياة الشرقية، واتخذ من إحدى مقابر طيبة مقراً له ولأعضاء بعثته، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

(٢٩٠) جوزيف بونومي: رسام بريطانى من أهم ناشرى علم المصريات ومن أبرع رسامى الهيروغليفية، المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٩١) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٢٩٢) ولد إدوارد وليم لين ١٨٠١-١٨٧٦م فى هيرفورد Hereford لأب قسيس، بدأ لين فى دراسة مكثفة للتاريخ المصرى باللغة العربية، وكانت زيارته الأولى لمصر عام ١٨٢٥، عبد الوهاب بكر: منصور أفندى " إدوارد وليم لين " ،حياته وآثاره، بمجلة مصر الحديثة، العدد الثانى، القاهرة ٢٠٠٣، ص ص ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢٩٣) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢٩٤) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(٢٩٥) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٢١.

(٢٩٦) البورجوازية: لفظ فرنسى الأصل Boargoisie ، والبورجوازية هى الطبقة الوسطى أو الميسورة، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

(٢٩٧) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ص ١٢، ١٣.

(٢٩٨) السيد سيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص ١١.

(٢٩٩) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٨.

(٣٠٠) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٣٠١) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

الفصل الثانى

نشاط الجالية البريطانية السياسى

أولاً: فى عهد محمد على ١٨٠٥– ١٨٤٨:

بدأ النشاط السياسى للجالية البريطانية فى عهد محمد على منذ تولى الباشا زمام الحكم فى مصر، وقد اضطلع القنصل العام البريطاني الميجور ميست Major Misset بجزء كبير من هذا النشاط آنذاك، حيث كان ميست دائم التحريض لحكومته لاحتلال مصر وضمها إلى بريطانيا[١].

وقد رسخ فى ذهن ميست أن البكوات المماليك وحدهم قادرون على حكم البلاد ومنع وقوعها ثانية فى أيدي أية قوة أجنبية معتدية، ومع مرور الوقت ظهر خطأ رأيه لتوفر الأدلة على عدم صلاحية المماليك للقيام بهذا الدور، وكان موقف ميست هذا سببا فى توتر علاقته بمحمد على الذي اعتقد ميست أنه سبب الفوضى بالبلاد، الأمر الذى أكد أن ميست سياسي متوسط المستوى قليل الذكاء[٢].

وتمهيدا لإرسال بريطانيا حملة عسكرية إلى مصر، قام ميست بمحاولة إيجاد أتباع موالين–كما تقدم ذكره–فبدأ منذ منتصف عام ١٨٠٥ محاولاته لكسب الشيخ المسيرى إلى جانبه، كما عمل على استمالة العربان بمنحهم المال، و لم تكن تحركات ميست بخافية على دروفتي القنصل الفرنسى فى مصر[٣].

وفى الإسكندرية لقى البريطانيون كل ود وتعاون، ورحب المسيرى بقدومهم، بل واقتنعوا بأن الأهالى بالمدينة قد أُرغموا على حمل السلاح ضدهم[٤]، ولكن على الرغم من ذلك فقد فشلت الحملة الإنجليزية على البلاد ووقع الصلح بين محمد على والبريطانيين[٥].

وقد حاول البريطانى ويلسون تبرير حملة فريزر عام ١٨٠٧ بأن بلاده قد أصبحت شريكا فى الصراع الدائر على الدولة العثمانية، ويشعر ويلسون للأسف من هزيمة رشيد[٦]، وكذلك لرحيل القنصل البريطانى بريجز الذى سرعان ما عاد وقد أثلجت عودته صدور البريطانيين[٧].

هذا وقد اعتقد الوكلاء البريطانيون فى مصر ولاسيما (آنى) و (صمويل بريجز) أن من مصلحة دولتهم التحالف مع محمد على، وهو الذى ما فتئ يعلن عزمه على الخروج إلى الحجاز، ويكافح لأجل بناء أسطول تجارى وحربى فى البحر الأحمر[٨].

و ينبغى الإشارة إلى أنه مع بداية عهد محمد على اتسع دور القناصل العموميين فى مصر من مجرد حماية تجار الدول التى يمثلونها إلى المشاركة فى عقد الصفقات العسكرية، الأمر الذى أضفى طابعاً سياسياً على التمثيل الأوربي فى مصر[٩] بما فيه التمثيل البريطانى، ولعل ذلك قد اتضح من تحركات ونشاط القنصل البريطانى العام ميست.

ومع اتجاه محمد على إلى الجزيرة العربية (١٨١٣-١٨١٩) بجيشه، ثم إلى السودان (١٨٢٠-١٨٢٣) بهدف بعيد وهو الاستيلاء على الحبشة[١٠]، انقلبت بريطانيا ضده، خاصة وأنه قد هددها فى ثلاث مناطق لا غنى عنها فى تأمين مواصلاتها إلى الهند وهى البحر الأحمر والخليج العربى والحبشة[١١].

وكان محمد على قد حاول أن ينشئ علاقات تجارية بين مصر والحبشة، إذ كان يطمح إلى فتح السودان وضم الحبشة إلى ممتلكاته، مما أثار مخاوف بريطانيا، وساءها أن تترك مثل هذه الأسواق لمحمد على، وأرسلت إلى قنصلها فى مصر هنرى سولت حتى يثنى محمد على عن إرسال الحملة إلى الحبشة، ونظراً لمعارضة بريطانيا الشديدة عدل الباشا عن مهاجمة الحبشة واكتفى بالنشاط التجارى[١٢].

أما فيما يخص حرب اليونان فقد حرص الباشا على إبلاغ الحكومة البريطانية عن طريق قنصلها فى مصر أنه فى هذه الحرب إنما ينفذ أوامر السلطان التى يفضل إتباعها على مراعاة خاطر بريطانيا التى تريد منه الانسحاب من اليونان؛ لأنه يرى أن طاعة السلطان-حسب رأيه-أخف الضررين[١٣].

ثم كانت الحرب الهامة التى خاضها محمد على وكان لبريطانيا دور كبير فى الوقوف ضد طموحاته فيها، وهى حربه فى بلاد الشام ورغبته فى الاستقلال عن الدولة العثمانية.

كان يمثل الحكومة البريطانية آنذاك[١٤] قبل مجئ" كامبل" القنصل البريطانى "باركر" Barker وهو الذى شهد زحف جيش إبراهيم باشا على سوريا للمرة الأولى عام ١٨٣١، ولما كانت سياسة الحكومة البريطانية تهدف إلى المحافظة على كيان الدولة العثمانية والحيلولة دون تجزئتها فقد وقف باركر دائماً موقف المعارضة لمشروعات الباشا، ومن ثم انعدم التفاهم بين الباشا والقنصل البريطانى، وبات لزاماً على حكومة بريطانيا ما دامت ترمى إلى إنهاء المسألة الشامية بالطرق الدبلوماسية أن تختار لهذه المهمة السلمية رجلاً غير باركر عساه يتمكن من استمالة الباشا إلى قبول المقترحات الجديدة،

ومن ثم فقد سارع بالمرستون رئيس الوزراء البريطانى وأصدر فى ٧ يناير ١٨٣٣ امرأ بتعيين باتريك كامبل قنصلاً فى مصر[١٥].

وصل باتريك كامبل القنصل العام لبريطانيا إلى الإسكندرية فى ٢٦ مارس عام ١٨٣٣، وبالإضافة إلى كونه اختيارا شخصيا لرئيس الوزراء البريطانى اللورد بالمرستون، فإنه نجح فى تنفيذ السياسات التى وضعها بالمرستون لمنع محمد على من الإجهاز على الدولة العثمانية، فضلا عن أنه قد وضع تقريراً وافياً عن مصر يؤكد معرفة كامبل الوثيقة بأوضاعها ونجاحه فى التعامل مع الباشا[١٦]، حيث نجح فى إقامة علاقات طيبة مع الباشا ولو أن مسلك كامبل فى بعض الأحيان - بسبب سياسة دولته وموقفها إزاء مشروعات محمد على الاستقلالية ولاسيما بين عامى ١٨٣٧، ١٨٣٨ - أدى إلى فتور تلك العلاقة[١٧].

توترت العلاقة بين محمد على وكامبل فى الأعوام الثلاثة التالية لعام ١٨٣٦ لسبب واضح، وهو أن محمد على كان يفكر جدياً فى الاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو ما كانت تعارضه بريطانيا بشدة، وكان على قنصلها فى مصر أن يبلغ آراءها تباعاً للباشا، وقد طرأ بعض التحسن على العلاقة بين كامبل ومحمد على نتيجة زيارة" بورنج" لمصر؛ لأن بورنج لم يكتف بتحبيذ مشروعات الباشا الاستقلالية، بل تمكن من التأثير على كامبل إلى حد أنه أحرج موقفه إزاء حكومته[١٨].

على أن هذا التحسن الذى طرأ على علاقة كامبل بمحمد على لم يدم طويلاً، فقد أرسل اللورد بالمرستون بتعليماته إلى قنصله بمصر لكى يطلب من الباشا الكف عن القيام بأى مشروعات توسعية جديدة، وأن يقصر جهوده على النهوض بأحوال البلاد الداخلية، فلما أصر الباشا على إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية وحسم أى خلاف بينه وبين السلطان، وصلت إلى كامبل من حكومته فى ٢ أغسطس ١٨٣٨ تعليمات بمنع الباشا من اتخاذ هذه الخطوة[١٩].

وفى الشام ذهب محمد على وإدارته إلى أبعد حد ممكن فى استرضاء بريطانيا ممثلة فى قنصلها بالشام[٢٠] الذى تدخل فى كثير من أمور الحكم، وفرض هو وغيره من مندوبى الدول الأخرى نوعاً من الحماية على فئات معينة، كما قاموا بالاشتغال بالتجارة والتهريب وإثارة الثورات ضد الحكم المصرى، وكان هدف القناصل البريطانيين واهتمامهم هو إضعاف دخل الحكومة المصرية حتى تعجز عن الإنفاق على جيشها وأسطولها[٢١]

أرادت بريطانيا إضعاف محمد على الذى يريد إقامة دولة قوية تقف حجر عثرة فى طريقها إلى الهند، والتقت رغبتها مع رغبة الدولة العثمانية التى تريد إضعافه هى الأخرى،

فعملت بريطانيا على تقويض إدارة محمد على بالشام، والعمل على تقليص نفوده وعدم تمكينه من إقامة دولة قوية، فعملت على إثارة الشوام وحرضتهم على الثورة ضد الحكم المصرى(٢٢).

وعلى كل فقد اشتبكت القوات المصرية مع قوات الدول العثمانية وحليفتها بريطانيا، وانتهت الحرب بين الطرفين فى الشام بانسحاب القوات المصرية وفرض معاهدة لندن على مصر التى قضت بجعل حكم مصر وراثياً فى أسرة محمد على(٢٣).

ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن، التحاق بعض البريطانيين بالجيش المصرى فى عهد محمد على واشتراكهم فى بعض الحروب التى خاضها الباشا مثل البريطانى "خدم" الذى اشترك فى حرب الشام ومات فيها وكانت زوجته تحصل على مرتب شهرى من الحكومة المصرية عن طريق القنصل البريطانى فى مصر(٢٤).

أما الأسطول المصرى فقد حاولت الحكومة المصرية استخدام الضباط البريطانيين به منذ وقت مبكر، إلا أن مسألة اللغة وضرورة وجود مترجم بصحبة مثل هؤلاء الضباط أعاقت هذه الخطوة بعض الوقت(٢٥)، ثم سرعان ما دخل البريطانيون فى خدمة البحرية المصرية عن طريق وساطة كل من التاجرين البريطانيين صمويل بريجز(٢٦) وثوربورن(٢٧) اللذين توليا التعاقد مع مواطنيهم وإمداد الحكومة المصرية باحتياجاتها منهم.

هذا وفى حين وقفت بريطانيا وممثلها السياسى فى مصر أمام طموحات محمد على ورغبته فى التوسع والاستقلال، فإن بعض الرعايا البريطانيين قد أيدوا خطوات الباشا ووقفوا بجانبه فعلى سبيل المثال كان صمويل بريجز التاجر البريطانى - وثيق الصلة بمحمد علي - يعمل كهمزة وصل بين الوالى والحكومة البريطانية(٢٨) فكان رسول الباشا فى عرض قضيته على بالمرستون مشيراً إلى اتساع المدى الذى يمكن أن يصل إليه الباشا فى تفضيل المصالح البريطانية، غير أن بريجز لاقى صعوبة كبيرة فى إقناع بالمرستون(٢٩).

وفضلاً عن بريجز كان توماس واجهورن(٣٠) يميل بشده إلى محمد على، حتى إنه قدم رسالة إلى البرلمان البريطانى يرجوه فيها أن ينظر بعين الرعاية إلى مصر(٣١) كما كتب نبذة بعنوان"مصر كما هى عليه Egypt as it is" عام ١٨٣٧، التمس فيها من حكومته أن تعترف بمصر كمملكة منفصلة ومستقلة؛ لأن ذلك سيكون فى صالح بريطانيا، وقدم واجهورن التماسه إلى بالمرستون ولكن دون جدوى(٣٢).

والحقيقة أن واجهورن كان قد انخرط فى قدر من الدسائس السياسية مشجعاً محمد علي على أفكاره الاستقلالية، ومبالغاً فى تقدير وتصوير نفوذه الشخصى لدى حكومة لندن، مما أثار شكوى كامبل الذى تلقى تفويضاً من الحكومة البريطانية بتحذير محمد على من الاعتماد على ادعاءات مستر واجهورن باتساع نفوذه(٣٣).

وكان جون بورنج قد جاء إلى مصر فى تلك الفترة التى تصاعدت فيها طموحات الباشا لوضع تقرير عن حالة مصر وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل، فعكف على جمع الإحصاءات والمعلومات عن البلاد ومنتجاتها، واعتمد فى تقريره على السلطات المحلية، فاتصل بموظفى الحكومية من الوطنيين والأجانب، وحصل على بيانات من القنصلين كامبل القنصل العام وثوربورن قنصل بريطانيا فى الإسكندرية، كما اتصل بقناصل الدول الأوروبية، كما اهتم بتقوية علاقته بمحمد على(٣٤).

وقد تضمن تقرير بورنج فقرات تمتدح إنجازات الوالى فى كل من مصر والشام، واقترح الاعتراف باستقلال مصر، إذ أن ذلك سوف ينال عرفان الوالى الذى سينضم إلى السلطان فى حلف مضاد للروس، ويسهل خطوط المواصلات إلى الهند، لكن بالمرستون لم يعر اهتماماً للمديح الموجه لشخص محمد على(٣٥).

ورغم أن توسعات محمد على فى شبه الجزيرة العربية والشام سببت القلق للحكومة البريطانية، إلا أن سياسته التوسعية لقيت قبولاً من بورنج الذى نظر إليها نظرة رضا على عكس حكومته(٣٦).

وعلى صعيد آخر لم يتوقف نشاط البريطانيين السياسى فى مصر بعد انتهاء حروب محمد على وإقرار الأوضاع بموجب معاهدة لندن، فقد كان للممثلين البريطانيين بمصر نشاط سياسى ملموس، ولعل أكبر دليل على ذلك ما بعث به كيانى Ciani الوكيل البريطانى فى العطف إلى بارنت القنصل البريطانى العام يخبره أن بدوياً ملثماً مسلحاً طرق بابه فى الثالثة صباحاً فى يوم ٣١ سبتمبر ١٨٤٤ ثم كشف عن وجهه وألقى بسلاحه وطلب منه مساعدته بصفته ممثلاً لبريطانيا؛ لأن الباشا يتخذ حيال قومه من البدو -فى البحيرة- سياسة متعسفة، وأنه جاءه رسولاً من قبل هؤلاء ليتعرف على موقف بريطانيا، فأجابه الوكيل البريطانى بأنه سيرفع الأمر إلى القنصل البريطانى العام ليعرف الرد(٣٧).

وجاء رد بارنت بأن بريطانيا رغم علاقاتها الطيبة بالبدو لا تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر، وكتب إلى لندن مستعرضاً الحدث موضحاً استعداد البدو للقيام بثورة عارمة رغم أنهم أحسن حالاً من الفلاحين وسكان المدن، إذ يتمتعـــون بحرية أكثر، ويعـــدون أقل تعرضا للظلم من غيرهم(٣٨).

ومن ناحية أخرى وجد من البريطانيين من كان يؤيد مشروعات محمد على ويمدح سياسته التوسعية مثل جيمس سانت جون الذى اهتم بالحديث عن ضم محمد على للسودان والترتيبات التى أجريت للحملة ودعا لمباركة تلك الخطوة، لاسيما وأنه يتقدم جنوباً حتى وصل دنقلة فى شمال السودان ونجح فى ضمها ثم أخذت قواته تستعد للتوغل جنوباً لضم المزيد من الأراضى، أما إدوارد وليم لين فقد أعجب بمحمد على لأنه يهدف

إلى بناء إمبراطورية قوية مستقلة عن الباب العالى، ويطمح لإدخال سبل الحضارة الأوروبية فى شتى المجالات فى مصر، كما اعتبر لين أن قسوة محمد على وإن كانت لا يمكن إنكارها ولكنها قسوة بعيدة عن الوحشية[٣٩].

وعلى الرغم من استعانة محمد على بالأجانب إلا أنه لم يترك لهم التدخل فى شئونه أو التأثير على قراراته، فهو يستخدمهم بالقدر الذى يريده هو، وبالصورة التى تجعلهم دائماً موظفين يعملون بمشورته وإرادته، وبذلك حافظ على استقلال البلاد، وحال دون تدخلهم فى شئونها[٤٠]، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية المالية والاقتصادية[٤١].

وبهذا اتضح الدور الذى قام به القناصل البريطانيون تجاه مشروعات محمد على التوسعية وسياسته ومواقفهم من تلك السياسة، كما تبين لنا موقف بعض البريطانيين المؤيد للباشا والمساند له، إضافة إلى بعض الآراء البريطانية المعجبة بسياسته.

ثانياً: فى عهد خلفاء محمد علي ١٨٤٨-١٨٨٢:

لقى عهد عباس اهتماماً من قبل الرحالة البريطانيين، ولا نلمس فيما دونوه روح العداء له ولسياسته كما فعل الفرنسيون، وذلك لأن مرى القنصل البريطانى وطد صلته به لتنفيذ مشروع الخط الحديدى، على حين استبعد عباس الفرنسيين من الإدارات المختلفة، ولذا وصفه بواتو بالغباء والاستبداد[٤٢]، وحرص عباس باستمرار على إطلاع القنصل البريطانى مرى على محاولات الفرنسيين للتقرب منه[٤٣].

ونظراً لمعرفة مرى الكبيرة بأحوال البلاد وما يجاورها، كان حريصاً على تدعيم مركز بلاده والحفاظ على مصالحها فى مصر وممتلكاتها فى السودان، فقد كتب مرى إلى حكومته عام ١٨٥٠ بأنه أصبح من المناسب وجود تمثيل قنصلى لبريطانيا فى الخرطوم، لحماية الرعايا البريطانيين هناك، واقترح مرى على اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانى أن يشغل هذا المنصب جون بتريك نظراً لإجادته اللغة العربية وتخصصه فى المعادن مما يخدم المصالح البريطانية، فوافقت حكومة بريطانيا على اقتراح مرى وعينت بتريك نائباً للقنصل فى الخرطوم[٤٤].

وينبغى الإشارة إلى أن القنصل البريطانى مرى لم يكن البريطانى الوحيد الذى ساند عباس فى مسألة التنظيمات، وذلك لأن بعض التجار البريطانيين قاموا بتقديم مذكرات والتماسات مع سفراء أوروبيين فى الأستانة وبعض القناصل فى مصر يلتمسون فيها منح عباس سلطة مؤقتة فى مجال القصاص، مدعين بأن عدم منحه هذه السلطة من شأنه أن يعرض أمن مصر للخطر[٤٥]، ولا شك فى أن تلك المبادرة من هؤلاء التجار البريطانيين

كانت نتيجة تلك المزايا المتعددة التى حصلوا عليها فى عهد عباس(٤٦) مقارنة بغيرهم ولاسيما الفرنسيين.

هذا ويجب الأخذ فى الاعتبار أن عباس لم يذهب فى تفضيله للمصالح البريطانية درجة المغالاة أو عدم الوعى، بل إنه كان يقظاً واعياً للتحركات البريطانية وأهدافها، فقد كانت هناك محاولات يهودية لإقامة مستعمرة فى سيناء، بهدف أن تشكل هذه المستعمرة ذات يوم عازلاً يحجز بين مصر والشام، وكانت تلك المحاولات قد بدأت منذ أواخر عهد محمد على وأوائل عهد عباس(٤٧).

وبناء على ذلك وتطبيقاً لتلك السياسة حضر عدد من المهندسين البريطانيين إلى طور سيناء تحت ستار استغلال"الفحم الحجرى"، غير أن الحكومة المصرية تشككت فى أهداف هذه البعثة فصدرت الأوامر(٤٨) بمراقبة هذه البعثة واستطلاع أخبارها أولاً بأول حتى يتم معرفة حقيقة أهدافها ومنع بيع شبر واحد من الأراضى إلى هذه البعثة(٤٩).

وفضلاً عن ذلك فإن عباس عندما وجد القنصل البريطانى مرى يسعى إلى جذب البدو إليه فى شبه جزيرة سيناء لأغراض قد تكون متصلة برغبة البريطانيين فى تأمين مواصلاتهم البرية، بادر عباس فى عام ١٨٥٠ بإنشاء مركز حربى فى الطور ليحول دون تأسيس البريطانيين لمراكز نفوذ فى تلك الجهات يهددون بها حدود مصر الشرقية(٥٠).

وقد واصل القناصل البريطانيون فى عهد سعيد موافاة حكومتهم بالتقارير عن أحوال البلاد، فالقنصل البريطانى كوهون أرسل تقريراً مسهباً إلى حكومته فى فبراير ١٨٦٠، وأعقبه بتقرير آخر فى مايو من نفس العام يذكر فى هذين التقريرين أسباب الأزمة المالية فى عهد سعيد، حيث أرجعها إلى جشع الأجانب فى مسألة التعويضات وإسراف الوالى فى شراء الأراضى وإقامة القصور وبناء المنشآت والتحصينات العسكرية، كما أرسل تقريراً إلى حكومته فى ١٢ أغسطس ١٨٦١ متناولاً فيه مسألة التعويضات المجحفة التى يطلبها الأجانب(٥١).

وتضمنت تقارير القناصل البريطانيين أيضاً موقفهم من مشروع قناة السويس، فكثيراً ما عبر قناصل بريطانيا عن مخاوفهم من مشروع القناة، وقد عبر والن Walen القنصل البريطانى فى مصر عن تلك المخاوف بأنه يخشى أن تقام فى مصر مستعمرة فرنسية يمكنها من خلال السيطرة على البلاد أن تمثل تهديداً دائماً لمواصلات بريطانيا إلى الهند(٥٢). أما فردريك بروس قنصل بريطانيا العام فى مصر فقد وقف موقفاً عدائياً من مشروع قناة السويس، واشتد ضغطه على الوالى وأخذ يحذره من المضى فى تنفيذ المشروع ويصور له أخطاره على مصر(٥٣).

وعلى أية حال فإن احتجاجات بريطانيا ضد مشروع القناة(٥٤) كان بدافع من التنافس بينها وبين فرنسا فى المقام الأول، وحفاظاً على مصالحها وتأمين ممتلكاتها فى الهند، ولعل خير دليل على مدى التنافس الأنجلو-فرنسى فى مصر ما قام به القنصل البريطانى عندما بعث ترجمانه برسالة إلى الحكومة المصرية يبلغها فيها أنه قد وصلت إليه أنباء بمحاولة القنصل الفرنسى منع استقبال أحد السفراء البريطانيين بما يليق بمكانته، وذلك عند وصوله إلى البلاد، ونبه إلى مخالفة ذلك لحسن العلاقة المصرية البريطانية(٥٥).

وجاء رد الحكومة المصرية بنفى حدوث ذلك بأى حال، وأكدت على أن السفير سوف يتم استقباله والترحيب به بما يليق بمكانته مثله مثل أمراء أوروبا الذين يزورون مصر، ونفت الحكومة حدوث مثل تلك المساعى من القنصل الفرنسى(٥٦).

ومن ناحية أخرى، هناك ما يشير إلى استعانة سعيد بالبريطانيين فى الكشف الجغرافى لتوسيع حدود السيطرة المصرية فى قلب أفريقيا إذ أرسل القنصل البريطانى إفادة إلى محافظة مصر(٥٧) فى ١٨ جمادى الثانية ١٢٧٣ / ١٣ فبراير ١٨٥٧ جاء فيها "أنه بناء على استقالة القبودان(٥٨) أوبارة أحد أعضاء تجريدة(٥٩) النيل الأبيض. . . . " قد تم استرداد مبلغ ١٣٣٤ فرنكاً منه وتسليمها إلى خزينة محافظة مصر(٦٠)، ويبدو أن هذا القبودان كان بريطانيا استعانت به الحكومة المصرية فى تجريدة النيل الأبيض(٦١) ربما لتتبع روافد النيل، وعندما استقال قام القنصل البريطانى برد المبلغ المذكور-والذى فيما يبدو كان قد تقاضاه مقدماً نظير مهمته- إلى الخزينة المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن صمويل بيكر(٦٢) كان قد عمل فى مصر، وحصل من سعيد باشا على فرمان بمساعدة موظفى الحكومة المصرية فى السودان له، وقضى عاماً كاملاً متتبعاً روافد النيل عند الحبشة، وطاف بالبلاد عند منابع النيل وروافده، ونشر رحلته هذه بعد عام ١٨٦٧(٦٣)، وقد أشار الرافعى إلى تلك الرحلة، وذهب للقول بأن بيكر قام بها من تلقاء نفسه وقد صحبته زوجته أثناء تلك الرحلة(٦٤).

وقبل المضى قدماً فى تناول نشاط الجالية السياسى فى عهد إسماعيل لابد أن نتساءل عن مدى إسهام الجالية فى التمهيد للاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م، هل ساعدت الجالية البريطانية بشكل أو بآخر فى وقوع مصر تحت وطأة الاحتلال بحكم وجودها فى البلد المُحتل وانتمائها إلى الدولة صاحبة المطامع الاستعمارية فى مصر وهى بريطانيا؟

وللوقوف على حقيقة الدور الذى قامت به الجالية فى هذا الشأن لابد من وضع الدور البريطانى فى الإدارة المصرية وتواجد البريطانيين فى مرافق الدولة المختلفة كالجيش والمالية وصندوق الدين والمحاكم المختلطة وغيرها فى السياق العام والنظرة الشمولية للموضوع التى تؤكد أن الأمور تؤدى إلى بعضها البعض، وبطريقة أو بأخرى خدم

البريطانيون وطنهم من مواقع مختلفة واستفادت بهم بريطانيا بشكل مباشر وغير مباشر وهو ما سيتضح من خلال رصد النشاط السياسى للجالية البريطانية فى عهد إسماعيل.

هذا وقد أخذ النشاط السياسى للجالية فى عهد إسماعيل فى التزايد والتوغل فى البلاد بشكل واضح نتيجة ما عرف عن إسماعيل من نزعته الأوربية التى جعلته يثق بالأوروبيين ثقة عمياء، غير مدرك لأطماعهم، ففتح أبواب البلاد على مصراعيها للتدخل الأجنبى، وسمح للأوربيين بالتغلغل فى مرافق البلاد وتولى مراكزها الرفيعة، واقترض القروض الجسيمة بلا حساب من المرابين والبيوت المالية الأجنبية(٦٥)، وبالطبع فإن رجال السياسة الذين كانوا على اتصال برجال المال أمثال روتشيلد وأوبنهايم كانوا يدفعوهم إلى إرسال أصول أموالهم إلى مصر(٦٦)، لإقراض إسماعيل الذى حصل على لقب خديو، ولجأ إلى الاقتراض نتيجة تدهور أحوال مصر المالية، الأمر الذى ترتب عليه تدخل السفير البريطانى لضمان حق الماليين البريطانيين فى الديون(٦٧).

وكانت قناة السويس باعثاً على إيقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر، حيث كان على رأس الحكومة فى بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر الحزب الحر "الأحرار" الذى كان يخشى على الإمبراطورية البريطانية من تفككها، وحارب الفكرة الاستعمارية، فلما تكونت فى أوربا الجمعيات الجغرافية، وكثرت الاكتشافات فى القارة الأفريقية، وربطت قناة السويس بين أجزاء الإمبراطورية عدل الحزب الحـــر " الأحرار " عن آرائه، وظهرت أهمية قناة السويـــس الحربية والسياسية بالنسبة إلى الهند، وأهميتها التجارية و الاستعمارية بالنسبة لإفريقيا(٦٨).

ويرجع الفضل إلى دزرائيلى Disraeli فى التركيز على ضرورة وجود مستعمرات لبريطانيا كدليل على قوتها وكرامتها وهيبتها بين الدول، واعتبر أن الجنس الأنجلو ساكسونى لابد أن يأخذ مكان الصدارة باعتباره قائد الحضارة الأوروبية(٦٩).

وفى مصر استعان إسماعيل بعدد من الضباط البريطانيين فى تنفيذ مشروعاته، وكان فى البداية قد استعان بضباط ألمان نظراً لانتصار ألمانيا على فرنسا فى الحرب السبعينيـــة (١٨٧٠-١٨٧١)، مما قوى من رغبة الخديو فى الاستعانة بعدد من الضباط الألمان للاستفادة بهم فى الجيش المصرى، إلا أنه ولكى لا يثير غضب الحكومات الأوروبية فى حال طلبه إرسال بعثات حربية من بعضها قد فضل الاكتفاء بقبول كل من كان يرغب من الضباط الأجانب فى الانضمام إلى الجيش(٧٠).

وعلى الرغم من أن أكثر الضباط الأجانب اشتغالاً فى الجيش المصرى كانوا من الأمريكيين إذ بلغ عددهم حوالى خمسين ضابطاً أمريكياً عملوا بالجيش فى الفترة من أواخر سنة ١٨٦٨ إلى سنة ١٨٧٨، فإنه قد عمل لدى الحكومة المصرية عدد من

الضباط البريطانيين الذين كان لهم دور ملموس فى حركة الكشوف الجغرافية، وكان صمويل بيكر واحداً من المكتشفين البريطانيين الذين عملوا فى خدمة مصر(٧١)، وكانت له جهود كبيرة فى مجال الكشف الجغرافى باسم مصر خاصة فى منابع النيل الاستوائية(٧٢).

وقد تم تكليف صمويل بيكر بمحاربة تجارة الرقيق فى السودان(٧٣)، وعين حاكماً على الأقاليم الاستوائية، بدءاً من أول إبريل عام ١٨٦٩(٧٤)، وتم تزويده بما يلزمه من عتاد ورجال وسلاح مع منحه صلاحيات واسعة، وأمر جميع موظفى الحكومة المصرية بالسودان بمعاونته وطاعته(٧٥).

ورغم أن الهدف من الحملة التى قادها بيكر كان ضم أقاليم خط الاستواء إلى الأراضى المصرية، وتأسيس أسباب التمدن والعمارة، وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة، وتمهيد الطرق وتأمينها والتأليف بين الأهالى فى المناطق الداخلة فى النيل الأبيض(٧٦)، إلا أن بيكر اعتقد أن الغرض من إرساله إنما كان توسيع ممتلكات مصر فى خط الاستواء قبل أى اعتبار آخر، فأخذ على عاتقه إثارة الحروب وخوض المعارك والفتك بالأهالى(٧٧)، فقد شهدت فترة السنوات الأربع له فى حكم السودان حالة حرب دائمة حيث تورط فى عدة حملات عسكرية لإعادة النظام فى الأقاليم والقضاء على تجارة الرقيق، وغادر السودان فى نهاية فترة تعيينه(٧٨).

هذا وقد عاون بيكر فى حملته بعض المهندسين البريطانيين(٧٩) كما رافقه ابن أخيه الملازم جوليان بيكر(٨٠).

وكانت مدة عقد صمويل بيكر تنتهى فى أول أبريل عام ١٨٧٣، عاد بعدها إلى القاهرة حيث قابل الخديو فى أغسطس عام ١٨٧٣ م فأنعم عليه بالنيشان(٨١) العثمانى من الدرجة الثالثة تقديراً لجهوده(٨٢) رغم فشل حملته فى الأغراض الأساسية التى أرسلت من أجلها وهى إجراء الاستكشافات الجغرافية عن منابع النيل حيث لم تتمكن الحملة من الوصول إليها، كما أنها فشلت فى الضرب على أيدى تجار الرقيق والقضاء على تلك التجارة غير المشروعة(٨٣).

أما ميكلوب باشا أحد ضباط البحرية البريطانية-والذى كان يعمل مديراً لمصلحة الموانئ والفنارات المصرية-فقد كلفه الخديو عام ١٨٧٥ بقيادة حملة عسكرية كشفية إلى منطقة الساحل الصومالى وشرق إفريقيا، وقد عادت تلك الحملة دون أن تحقق شيئاً يذكر، وذلك بسبب موقف بريطانيا المعادى للوجود المصرى فى تلك المناطق(٨٤).

أرادت الحكومة المصرية بعد فشل حملة بيكر فى تحقيق أهدافها أن ترسل حملة كشفية أخرى إلى منطقة النيل الأبيض لتحقيق الأهداف التى أخفق بيكر فى تحقيقها،

فاختارت وللمرة الثانية شخصية أجنبية وهى تشارلز جورج جوردون Charles George Gordon[٨٥] الذى وصل إلى القاهرة فى فبراير عام ١٨٧٤، وصدرت إلية التعليمات فور وصوله بالعمل على تنظيم الإدارة وإقرار الأمن ومراقبة نشاط تجار الرقيق فى المديرية الاستوائية[٨٦] ومواصلة الجهود الكشفية فى منطقة أعالى النيل وإنشاء سلسلة من المحطات العسكرية على طول مجرى النيل حتى منابعه فى البحيرات الاستوائية[٨٧].

هذا وقد أمرت الحكومة موظفيها فى السودان آنذاك بتلبية كافة مطالب جوردون، وأنعمت علية برتبة الفريق عام ١٨٧٥[٨٨]، كما تركت له حرية تحديد الشروط التى يرتضيها فى تعاقده معها بما فيها الراتب الذى يتقاضاه[٨٩].

وقد استخدم جوردون عدداً من الضباط البريطانيين لمرافقه حملته[٩٠]، وقد حظى استخدام الحكومة لجوردون وغيره من الضباط البريطانيين بدعم من القنصلية البريطانية التى كانت تتابع مصالحهم وشئونهم مع الحكومة المصرية[٩١].

وعلى أية حال، فقد استمر جوردون مديراً لمديرية خط الاستواء إلى أن استعفى من منصبه عام ١٨٧٦ حيث عاد إلى القاهرة ومنها إلى بريطانيا، وسرعان ما تدخلت حكومته لدى الخديو لتعيينه فى منصب أكبر من منصبه القديم، فجعله حاكماً عاماً للأقاليم السودانية، وكانت هذه المرة الأولى التى يتولى فيها هذا المنصب الخطير حاكم أجنبى، وفى الوقت نفسه ينتمى إلى دولة أجنبية لها فى مصر مطامع استعمارية واضحة[٩٢].

ويكاد يجمع المؤرخون على عدم صلاحية جوردون لتولى تلك المناصب التى تولاها فى السودان، وعلى خطأ إسماعيل الفادح فى إسناد تلك المناصب والمهام إلى أجانب كانوا فى الحقيقة بمثابة عملاء لدولهم. فيرى أغلب المؤرخين أن السبب فى الفشل الذى لحق بتوسعات إسماعيل فى كشوفاته الإفريقية يعود إلى أنه عهد بالقيادة إلى أجانب، وبخاصة البريطانيين "بيكر" و"جوردون" حيث أدى إهمالهما مصلحة مصر لصالح دولتهما إلى إخفاق الخديو فى مشروعه[٩٣].

فقد كان جوردون يفتقد إلى الكفاءة اللازمة للقيام بأعباء منصبه الكبير الذى تولاه فى السودان، إذ كان سريع التأثر سهل الانقياد لمن يثق به كثير التضارب فى آرائه، كما أسرف فى عمله دون حكمة أو بعد نظر[٩٤].

وهناك من يرى أن جوردون كان خير عون لبلاده لتثبيت أقدامها فى هذه المناطق وإطلاعها على أهم اكتشافاته[٩٥]، ولفت نظرها إلى ضرورة بسط نفوذها فى تلك المناطق[٩٦]، كما لعب دوراً هاماً أثناء وجوده فى منصب الحاكم العام للسودان فى

الصراع الدائر بين القوات البريطانية والمهدية فى السودان والتى لقى حتفه فيها بعد ذلك[٩٧].

وكان مستر مترنجر البريطانى قد عمل محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرقى السودان فى عهد إسماعيل، هذا فضلاً عن تولى الجنرال إستون باشا رئاسة أركـــان الجيش المصرى[٩٨].

وثمة مسألة هامة كان للبريطانيين دور هام فيها ألا وهى نشأة المحاكم المختلطة، حيث فكر الخديوى فى إصلاح حال القضاء بعد ذلك التدهور التى وصل إليه[٩٩]، غير أنه بدلاً من معالجته على أساس أن القضاء الأهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلاد، وإن اختلفت أجناسهم، فإن الخديو قد اتفق مع الدول على إنشاء محاكم مختلطة تكون فيها الغلبة للعنصر الأوروبى، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب[١٠٠].

وقد تولى نوبار باشا مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة، وقد استمرت المفاوضات عدة سنوات، ثم انتهت بالاتفاق على إنشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٥ وسميت محاكم الإصلاح، وقد أبرمت هذا الاتفاق مع مصر مجموعة من الدول أبرزها بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا وغيرها من الدول، وكان أن قضت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ومحكمة استئناف فى الإسكندرية وللقضاة الأجانب الأغلبية، ولهم رئاسة الجلسات والرئاسة الواحدة التى تركت للوطنيين فى النظام المختلط، كانت الرئاسة "الفخرية" لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث، على أن هذه الرئاسة ألغيت مع الزمن[١٠١].

ولما كانت بريطانيا فى مقدمة الدول التى تفاوضت معها مصر بشأن المحاكم المختلطة[١٠٢]، فقد كان من الطبيعى أن يكون القضاة البريطانيون فى مقدمة القضاة الأوربيين الذين عملوا فى تلك المحاكم[١٠٣]، ومع الوقت تزايد دورهم وعظم تواجدهم فيها.

وإن كانت المحاكم المختلطة قد أنشئت عام ١٨٧٥، وكان للبريطانيين إسهام ملحوظ فيها فإن هذا العام أيضاً يمثل نقطة تحول هامة فى حجم وطبيعة النشاط البريطانى فى مصر آنذاك، إذ أنه فى مايو ١٨٧٥ تم تعين مستر"شولموندلى بنيبل" البريطانى رئيساً بقسم التجارة الداخلية بنظارة التجارة، فى حين تولى مواطنه مستر"أوجين أرثور روجيه" رئاسة قسم التجارة الخارجية، كما عمل معهم بعض الموظفين البريطانيين[١٠٤].

وتكمن نقطة التحول المهمة فى هذا العام فى أن الخديو اضطر إلى أن يستعين بأحد الخبراء الماليين البريطانيين ويدعى مستر كييف Stephen Cave[١٠٥]، يعاونه أربعة من

موظفى وزارة المالية البريطانية تبحث مالية الحكومة المصرية، وقد وصلت بعثة كييف إلى مصر فى ديسمبر عام ١٨٧٥[١٠٦]، وسرعان ما وضعت تلك اللجنة تقريراً عن حالة البلاد المالية كان بمثابة صدمة للخديو لأنه فضح تصرفاته المالية ووصف مدى السوء الذى آلت إليه حالة البلاد مالياً[١٠٧].

كما اقترح كييف وضع الإدارة المالية تحت رقابة أحد الأجانب، فتم اختيار "ريفرس ويلسون" أحد خبراء المالية البريطانية ليقوم بهذه المهمة[١٠٨].

أعقب بعثة كييف قرار بريطانيا بإرسال بعثة جوشن[١٠٩] وجوبير التى كانت فى ظاهرها لجنة للتحقيق فى سبب عدم كفاية الإيرادات لسد أقساط الديون، وجاء قرار تلك اللجنة بالحد من سلطة الخديو[١١٠]، كما اقترحت إقامة خبيرين ماليين أحدهما بريطانى للإيرادات والآخر فرنسى للمصروفات[١١١]، فوافق الخديو وتم تعيين مستر رومين البريطانى للإيرادات والبارون دى ملاريه الفرنسى رئيساً لقسم المصروفات[١١٢]، وأسند جوشن وجوبير أيضا إلى مستر فيتزجرلد البريطانى منصب وكيل المراقب العام للمالية المصرية[١١٣].

وفضلاً عن ذلك اقترح جوشن وجوبير أيضاً تعيين بريطانى مسئولاً عن الجمارك ليتولى إدارتها وتشكيل هيئة ثلاثية مكونة من فرنسى وبريطانى ومصرى لإدارة أشغال السكة الحديد يتبعون فقط نظارة الأشغال العمومية[١١٤].

وعلى إثر ذلك تعاقدت الحكومة المصرية مع مستر سكريفنور البريطانى ليتولى تنظيم مصلحة الجمارك المصرية وإدارتها[١١٥]، وجاء هذا التعاقد معه عن طريق مستر روجرس وكيل الحكومة المصرية بلندن آنذاك[١١٦]، والذى كان قد عين وكيلاً للحكومة المصرية بلندن بدلاً عن الخواجة "لاركن" الذى أحيل للتقاعد لكبر سنه[١١٧].

ويعلق البعض على ذلك بأنه قد تم وضع الجمرك والبريد والسكك الحديدية بل والمالية كلها تحت أيد بريطانية بمعرفة جوشن وتخطيطه، وجاء بعض هؤلاء الموظفين من مصلحة صينية أو هندية، وبعضهم جاء من عمل إداري غامض فى بريطانيا، وقد فوجئوا جميعاً بأنهم ارتقوا بدون أى استحقاق خاص إلى قمة السلم الوظيفى[١١٨].

وكان إنشاء صندوق الدين فى مايو ١٨٧٦ حلقة أخرى من حلقات التغلغل البريطانى فى الشئون المصرية، إذ كان لكل من إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوب عنهم فى إدارة صندوق الدين، ثم انضم إليهم ممثل بريطانيا، وقد أنكرت هذه اللجنة على الخديو سلطاته الواسعة المطلقة[١١٩].

ومرة أخرى أذعن الخديو مضطراً إلى ما طلبته الرقابة الثنائية وأصحاب البنوك من تشكيل لجنة دولية عامة للتحقيق فى جميع شئون الحكومة المالية والإدارية، فصدر مرسوم

خديوى فى ١٤ إبريل ١٨٧٨ بتأليف تلك اللجنة، وتولى رئاستها الفعلية "ريفرس ويلسون"، ووضعت اللجنة تقريرها الذى اقترحت فيه أن يتنازل الخديو عن سلطته المطلقة لوزارة مسئولة يساهم فيها الأجانب بدخول وزيرين، أحدهما للمالية وهو "ريفرس ويلسون" والثانى فرنسى "دى بلنيير" وزيراً للأشغال العامة[١٢٠].

وفى تلك الوزارة الأوروبية التى كونها نوبار باشا (٢٨ أغسطس ١٨٧٨) كانت السلطة الحقيقية فى يدى الوزيرين الأجنبيين ريفرس ويلسون ودى بلنيير[١٢١]، وتحول التدخل المالى إلى تدخل سياسى، وكان ذلك خطوة نحو تصعيد الإمبريالية[١٢٢]. وهكذا تحول التواجد البريطانى فى الإدارة المصرية إلى أداة ووسيلة للتدخل السياسى فى مصر.

كانت مصر فى فترة الوزارة الأوروبية نهباً للأطماع البريطانية، فقد وزع السيد ريفرس ويلسون أصدقاءه فى المحافظات، كما غدت كل الإدارات تقريباً بيد موظفين بريطانيين أحضرهم ريفرس ويلسون إلى مصر[١٢٣]. بحيث يمكن القول أن مصر آنذاك كانت محتلة إداريا من قبل بريطانيا قبل أن تحتلها عسكريا فيما بعد.

وقد لقيت الوزارة الأوروبية معارضة من القنصلين العامين الفرنسى والبريطانى لتصرفاتها وسياستها، ولكن المساهمين الفرنسيين نجحوا فى استدعاء القنصل الفرنسى فوراً، فى حين لم يتمكن المساهمون فى لندن فى البداية من التخلص من القنصل البريطانى العام، ولكن خطط دزرائيلى السياسية والمصالح المالية لبنوك روتشيلد[١٢٤] وغيرها من بيوت المال كانت تتطلب هذه التضحية، وبالفعل تم استدعاء القنصل البريطانى العام، مستر فيفيان، بعد ذلك ببضعة أسابيع، وكان موقف هذا القنصل من الوزارة البريطانية-الفرنسية هو نفسه كموقف جاليته، وكان التيار البريطانى المعارض لتلك الوزارة أقوى من المؤيدين لها[١٢٥].

رغب إسماعيل فى ذلك الوقت فى الانتقام من وزيره البريطانى ريفرس ويلسون الذى أجبره على التخلى عن أملاكه لصالح دين جديد لروتشيلد، فكانت اضطرابات ١٨ فبراير ١٨٧٩[١٢٦] هى الشرارة التى أسقطت الوزارة، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة توفيق، وعادت فيها الوزارتان الأوروبيتان من جديد[١٢٧].

تألفت الوزارة الثانية فى تاريخ مصر الحديث برئاسة ولى العهد "محمد توفيق باشا" وقد استمر الوزيران الأوربيان فى موقعيهما فى تلك الوزارة، ولكن بصلاحيات أكبر حيث أصبح لهما حق الاعتراض "الفيتو" على أى قرار يتعارض مع مصالح دولتيهما[١٢٨].

واستمر ريفرس ويلسون يتربص بالخديو مستأثراً بكل النفوذ فى الوزارة، ولم يترك لتوفيق فرصة التصرف كرئيس للوزارة، وأعد مشروعاً مالياً ينتهى بإعلان إفلاس الحكومة المصرية[١٢٩].

وكان استدعاء مستر فيفيان القنصل البريطانى العام فى أبريل عام ١٨٧٩، دليلاً على تأييد الحكومة البريطانية للسير ريفرس ويلسون وخططه الفاسدة، وقد عمل هذا الرجل على إعلان إفلاس الحكومة المصرية وأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ودفع كوبونات الدين فى مواعيدها[١٣٠].

فلم يكد يعلن خبر إفلاس الحكومة المصرية حتى كتبت مذكرة وطنية طلب فيها عزل هذا الأجنبى، ورفعت إلى الخديو ممهورة بتوقيع حشد كبير من العلماء والباشاوات والأعيان وضباط الجيش، وبناء على تلك المذكرة قام الخديو بدعوة ممثلى الدول الأجنبية فى ٧ أبريل ١٨٧٩، وأعلمهم عزمه على تأليف وزارة وطنية ووضع قانون مالى جديد، وباستقالة وزارة توفيق باشا، واستغناء الخديو عن خدمات الناظرين الأوربيين[١٣١].

وبسقوط وزارة محمد توفيق باشا وتشكيل وزارة أخرى جديدة، توقف حكم حملة السندات، ويمكن وصف ذلك العهد بأنه كان عهداً بريطانياً لأنه بينما كان يعرف اسمياً بالنفوذ الفرنسى، إلا أن النفوذ البريطانى كان سائداً لدرجة أن النفوذ الفرنسى لم يشعر به أحد، هذا التفوق فى السلطة كان ملحوظاً لدرجة أن بعض المقيمين الفرنسيين ابتهجوا مثل الوطنيين لقيام ما أسموه بالانقلاب الذى أحدثه الخديو[١٣٢]، والذى كان أحد أسباب سعى الدبلوماسية البريطانية للعمل على عزل الخديو إسماعيل، وتم لها ذلك فى يونيه ١٨٧٩حيث أعلن السلطان العثمانى عزل الخديو[١٣٣].

هذا وقد أعقب تولى توفيق السلطة ازدياد النفوذ البريطانى فى مصر عن ذى قبل فنجد جون نينيه[١٣٤] يكتب ١٢ يوليو١٨٨٠ يقول: "من الأفضل القول أنه فوق السلطة التنفيذية فى البلاد (الخديو ورئيس مجلس النظار) توجـد الحكومة الحقيقيـة لمصـر، فى شخص المندوب الدبلوماسى للملكة (القنصل البريطانى العام) مع مساعد قلما يسمع صوته فى حالة الرغبة فى بذل ما فى وسعه وهو يمثل فرنسا"[١٣٥].

وليس أدل على مدى ما تمتع به القنصل البريطانى فى ذلك الوقت من نفوذ وسلطة، مما ذكره جون نينيه-أيضا- فى نفس الرسالة فى ١٢ يوليو ١٨٨٠، من أنه قبل بضعة أسابيع من ذلك التاريخ، كان هناك اجتماع للأعضاء الرئيسيين للحزب الوطنى[١٣٦] فى القاهرة. وكان الاهتمام منصبا على بحث مشكلة الديون، وتكوين مجلس نيابى معتدل ومستقل، إلا أن جدول الأعمال سالف الذكر لم يعجب إدوارد ماليت[١٣٧] القنصل البريطانى الذى سخر علناً من ذلك الاجتماع، ومن ثم قام بتحريض رياض باشا رئيس

مجلس النظار على اتخاذ إجراءات رادعة حيال ذلك، فتم تحديد إقامة أعضاء هذا الحزب الوليد الذين كانوا حاضرين هذا الاجتماع فى محل إقامتهم(١٣٨).

وفى تلك الأثناء بدأت تظهر بوادر حركات حرة معترضة على ما آلت إليه الأوضاع فى الجيش المصرى، حيث رفض الضباط المصريون التفرقة التى تتم بينهم وبين نظرائهم من الضباط الشراكسة والأتراك فيما يتعلق بالترقيات، كما رفضوا تسخير المصريين فى الجيش فى أعمال السخرة المختلفة، كما كانت هناك أيضاً مسألة مرتبات لم تدفع فقدمت مذكرة إلى ناظر الحربية، وكان عرابى ضمن الموقعين عليها (٢٠ مايو ١٨٨٠)(١٣٩).

وعلى الرغم من أن إدوارد ماليت ممثل بريطانيا وقنصلها العام فى مصر أقر بأحقية الضباط المصريين فى بعض شكاياهم، فإنه مثله مثل باقى المراقبين الأوربيين لم يفهم جيداً الأبعاد الحقيقية للحركة الوطنية، فكان يعتبر أحمد عرابى شخصاً متعصباً، ولمواجهة تهديداته العسكرية فرض ماليت هيمنته على توفيق صاحب الشخصية المترددة، ساعد ماليت على تحقيق سياسته عمله مع "كولفين" المستشار المالى حيث عملا سوياً على صياغة السياسة البريطانية فى مصر بأقصى أشكال التدخل(١٤٠).

غير أن موقف إدوارد ماليت من الحركة الوطنية المصرية ومطالبها آنذاك، بقدر ما كان يعبر عن وجهة النظر الرسمية البريطانية، إلا أنه لم يكن موقفاً بريطانياً عاماً على كافة الأصعدة، حيث كان ويلفرد سكاون بلنت(١٤١) من أشد المساندين للحركة الوطنية المصرية آنذاك فقد كان الرجل صديقاً لعرابى والشيخ محمد عبده، ومستشاراً لأول حزب وطنى وعاون فى تأسيس لائحته وبرنامجه الذى نشر فى بريطانيا فى ديسمبر١٨٨١، ودافع عن طموحاته السياسية(١٤٢)، كما كان بلنت بمصر وقت حدوث مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ أمام قصر عابدين بزعامة عرابى، ووصف ما أعقبها من مظاهر الفرح والسرور فى القاهرة وغيرها(١٤٣).

ومن ناحية أخرى فإن ماليت رغم نفوذه على توفيق لم يستطيع أن يحول دون الاضطراب العسكرى فى ١٨٨١ أو يحاصره، والذى أسفر عن إقالة رئيس الحكومة رياض باشا وتنصيب شريف باشا الأكثر اعتدالاً بدلاً منه، وقامت الحكومتان الفرنسية والبريطانية بإرسال مذكرة مشتركة فى أوائل عام ١٨٨٢، محذرة الوطنيين من الإضرار بوضع توفيق، واختارت الحكومة البريطانية ويلفرد بلنت لإيفاده إلى الوطنيين لمحاولة التفاهم معهم وللتخفيف من وقع تأثير المذكرة شديدة اللهجة(١٤٤).

استقال شريف باشا فى أوائل عام ١٨٨٢ بسبب المذكرة المشتركة ولعدم الاتفاق فى سياسته مع القصر، وتولى من بعده محمود سامى البارودى الأكثر وطنية، تأليف

الوزارة التى تقلد فيها عرابى وزارة الحربية، ووقف ماليت يساند توفيق بقوة فى مواجهة مطالب عرابى، وحث توفيق على عدم التوقيع على أمر بنفى خمسين ضابطاً من غير المصرين كانوا قد تآمروا على عرابى، وانتهت المواجهة بين توفيق وعرابى حول هذه المسألة فى مايو ١٨٨٢ بصورة حادة، وكانت دافعا قوياً للحل الذى طرحه ماليت، ومؤداه ضرورة اتخاذ إجراء ما ضد عرابى(١٤٥)، الأمر الذى يؤكد ضلوع القنصل البريطانى العام فى توتر العلاقة بين القصر وضباط الجيش يتزعمهم عرابى.

وعلى كل فإن تأزم الموقف وتصاعده فى البلاد آنذاك لم يكن بخافٍ على الجالية، فيذكر نينيه فى رسالة له من القاهرة فى ٢٤ يناير١٨٨٢ أن "جون سكوت" ذلك الموظف البريطانى الذى يسميه "الأنجلو-إيجيبشيان" والذى يجمع بين مهمته كقاضٍ فى محكمة الاستئناف، وكونه مراسلا لجريدة التايمز لا يكُف عن ذكر البلد على أنه فى حالة من الفوضى الكاملة، مروجاً لضرورة التدخل الحربى الفرنسى البريطانى، مع إمكانية إرسال فرق عسكرية من الهند عن طريق السويس(١٤٦).

ومع تأزم الموقف السياسى فى مصر منذ مطلع عام ١٨٨٢ قام عمال الفحم الوطنيون بالإضراب عن العمل فى إبريل عام ١٨٨٢، وتعرضت صحف لندن لأخبار هذا الإضراب وكيفية مواجهة الوكلاء البريطانيين له، حيث باتوا يفكرون فى استخدام بعض الأرمن أو المالطيين لتموين سفنهم فى بورسعيد، كما ســـارعوا بإبلاغ إدوارد ماليت بحقيقـــة الموقف، فطمأنه البارودى الذى كان يرأس الوزارة آنذاك(١٤٧).

كانت الإسكندرية باعتبارها أكثر المدن المصرية من حيث كثرة عدد الأجانب وخاصة اليونانيين بالإضافة إلى المالطيين، تشهد نوعاً من سوء العلاقة بين الوطنيين والأجانب فى ذلك الوقت لاسيما بعد مجيء الأسطول البريطانى الفرنسى إلى الإسكندرية معلناً أن الهدف من ذلك هو حماية الأجانب، وفى أثناء هذا الموقف المتوتر أمر عرابى بإنزال القوات النظامية إلى مدينة الإسكندرية لحفظ النظام بها، ووافقه كل القناصل فى ذلك فيما عدا القنصل البريطانى بالإسكندرية مستر كوكسن والذى ساهم بدوره فى هذه الاضطرابات بتسليحه المالطيين(١٤٨).

ثم حدثت المذبحة المعروفة والتى كانت شرارة الثورة العرابية، بسبب شجار وقع بين مكارى مصرى وأحد المالطيين نجم عنه مقتل المكارى الأمر الذى أدى إلى هياج الجمهور وتطور الأمور بعدها على النحو المعروف(١٤٩).

وأخذت القنصلية البريطانية تحذر رعاياها بمصر وتنصحهم بالرحيل نتيجة كل تلك الأحداث المتلاحقة، فقد تسلم والس Wallis قنصل بريطانيا ببورسعيد فى ٩ يوليو ١٨٨٢م تعليمات بتحذير الرعايا البريطانيين وحثهم على الرحيل، وفى صباح اليوم التالى

كان هناك عدد كبير من البريطانيين وغيرهم من الأجانب من جنسيات مختلفة قد لجئوا إلى السفن الراسية فى الميناء على الرغم من إبلاغ المحافظ للقناصل الأجانب بطمأنة رعاياهم لأنه لا توجد أخطار ضدهم(١٥٠)، وبمرور الوقت ونشوب أعمال القتال أقر ماليت بالطابع الشعبى للمقاومة، ووجه تحذيرات صارمة لقوات الغزو البريطانية، رغم أنه واصل اعتباره لعرابى معادياً للمصالح البريطانية وشدد على ضرورة التخلص منه(١٥١).

وفى تلك الأثناء قررت وزارة الحرب البريطانية بالتعاون مع البحرية البريطانية تمهيد الطرق للحملة البريطانية على مصر، وذلك بالاعتماد على رشوة واسعة النطاق وبخاصة بين البدو فى المناطق الشرقية لمصر حيث كانت الخطة البريطانية لاحتلال مصر ترتكز على الدخول إلى مصر من ناحية قناة السويس(١٥٢).

ولأجل هذه المهمة استدعت البحرية البريطانية إدوارد هنرى بالمر Edward Henry Palmer أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج حيث رأت فى هذا الرجل خير من يصلح لأداء العمل المطلوب لدرايته التامة باللغة العربية ولخبرته بالمنطقة إذ كان عضواً فى صندوق اكتشاف فلسطين، وقد مكنته زيارته للمنطقة فى الفترة من ١٨٦٨-١٨٧٠ من معرفة قبائل البدو فى شبة جزيرة سيناء، كما كان على معرفة تامة بشيوخ القبائل(١٥٣).

وقد قبل بالمر العرض الذى عرض عليه، بأن ينهض بهذا "العمل الوطنى المشرف" على حد تعبيره، وهو ضمان انضمام بدو شرق القناة إلى الجيش البريطانى عن طريق استخدام الرشوة، وقبيل سفره إلى مصر زار بالمر المستر بلنت المستشرق البريطانى وتظاهر بأنه عين مراسلاً لإحدى الصحف البريطانية وأنه مسافر إلى الإسكندرية، وطلب من مستر بلنت أن يزكيه لدى أصحابه من رجال الحزب الوطنى فى مصر وذلك ليخفى العمل الذى كلف به(١٥٤).

وصل بالمر الإسكندرية ومنها إلى يافا(١٥٥) على متن قارب بخارى يحمل العلم البريطانى، وفى يافا استقبله القنصل البريطانى شابيرا اليهودى الذى ساعده فى التجهيز للرحلة، كما وجد بالمر بدوياً يرافقه كدليل ليبدأ رحلته عبر الصحراء متظاهراً بأنه أحد تجار الإبل، وأطلق عليه البدو "عبد الله أفندى"، وخلال تلك الرحلة استطاع بالمر التأثير على بعض مشايخ البدو، فضلاً عن حصوله على بعض المعلومات العسكرية من بعض العربان المنضمين إلى عرابى، وتوجه بالمر بعد ذلك إلى السويس التى وصلها فى أول أغسطس ١٨٨٢، ورافق القوة البريطانية التى احتلت السويس يوم ٤ أغسطس ١٨٨٢، وتقديراً لخدماته تم تعيينه رئيساً للمترجمين فى جيوش جلالة الملك فى مصر(١٥٦).

توهم بالمر أنه قد أوشك على تحقيق الهدف الذى أرسل من أجله، وطمع فى إنهاء مهمته، فقام برحلة ثانية إلى صحراء سيناء، وكان ظاهر هذه المهمة ينحصر فى شراء إبل لاستخدامها فى نقل القوة الهندية التى كانت قد وصلت إلى السويس لتحل محل القوة الموجودة فى الإسماعيلية(١٥٧)، بينما كانت هناك أهداف أخرى خفية هى قطع أسلاك البرق وحرق أعمدتها حتى تنقطع المواصلات بين عرابى والدولة العثمانية، وأخيراً استمالة العربان فى سيناء إلى صف البريطانيين أو على الأقل تحييدهم فى الصراع الدائر بين القوات البريطانية وجيش العرابيين(١٥٨).

واستعد بالمر لرحلته الثانية إلى سيناء، وحمل معه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه إسترليني ليوزعها على مشايخ البدو فى سيناء، ورافقه الكابتن جيل Gill من سلاح المهندسين، واللفتننت هارولد تشارنتون Harold Charrinton الخبير فى شئون البدو، فضلاً عن بعض الأعوان(١٥٩).

وفى ٨ أغسطس ١٨٨٢ غادر بالمر ورفاقه السويس متوجهين صوب صحراء سيناء لمقابلة مشايخ البدو، وتوغلوا فى صحراء سيناء حتى انقض عليهم جماعة من البدو وأخذوهم أسرى وقتلوهم فى صباح اليوم التالى، ونظراً لانقطاع الأخبار عن بالمر ورفاقه قامت السلطات البريطانية بإرسال القبطان فوست، الخبير بشئون البدو الذى يجيد التحدث باللغة العربية إلى الطور، للاستعلام عن مصير بالمر ورفاقه، كما صدرت التعليمات إلى قنصل بريطانيا فى القدس لكى يساعد فى البحث عن بالمر، وفى ٦ سبتمبر أرسلت السلطات البريطانية الكولونيل تشارلز وارن ومعه مستر ويست قنصل بريطانيا بالسويس إلى الطور للبحث عن بعثة بالمر، ولما لم يصل أى من هؤلاء إلى نتيجة، تم إرسال بعثه مؤلفة من خمسين بحاراً معهم ياوران(١٦٠) الخديو والقنصلان البريطانى واليونانى للبحث عن المفقودين(١٦١).

وهكذا فشلت الخطة البريطانية فى ضم عربان سيناء إلى جانبهم أثناء الثورة العرابية، كما فقدت بريطانيا ثلاثة من خيرة رجالها بالمر وجيل وشارنتون فى مهمة كان محكوماً عليها بالفشل نظراً للظروف التى عاشتها شبه الجزيرة ونظراً للطبيعة البدوية للمنطقة، غير أن الحكومة البريطانية أنكرت محاولاتها رشوة البدو، وأعلنت أنه لا علاقة لها ببعثة بالمر من الناحية السياسية، ومن ثم حاولت تصوير الحادث على أنه حادث سطو لكى تنفى عن نفسها صفه التجسس أو حتى التورط فى إرسال هذه البعثة من الأساس(١٦٢).

وقد ثارت الأوساط البريطانية تجاه ما حدث لبالمر ورفاقه، فتقدم مستر ريتشى فى مجلس الأمة البريطانى باستجواب لكاتب سر وزارة البحرية البريطانية فى ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٢ عن الأسباب الحقيقية وراء إرسال بالمر ورفاقه إلى الصحراء المصرية، فأجاب

مستر كامبل بانرمان بأن بالمر قد تطوع من تلقاء نفسه نظراً لإجادته اللغة العربية لكى يذهب إلى سيناء ليتفقد أحوال البدو وميولهم، متظاهراً بشراء الجمال وأكد على أن بالمر ذهب على نفقته الخاصة(١٦٣).

وغداة إخماد الثورة العرابية تزعم الرأى المنادى بـــ"محاكمة عادلة" لعرابى وصحبه مستر ويلفرد سكاون بلنت قطب حزب الأحرار، والذى كان يعبر عن وجهة نظر الحركة الوطنية فى الدوائر البريطانية لدرجة أن زعيمها أسماه بـــ "صديق العرابيين"(١٦٤) حتى إنه فى أعقاب تلك الثورة منع من دخول مصر ثلاث سنوات، وكان يعد فى بريطانيا من المبالغين فى تعاطفهم مع الوطنيين المصريين(١٦٥).

كان بلنت من أشد المهتمين بأمر عرابى منذ القبض عليه، بل وناصره منذ ابتداء حركته وسعى بلنت فى إنقاذ عرابى من الإعدام، وقد اختار لعرابى بالاتفاق مع السلطات البريطانية اثنين من المحامين البريطانيين وهما "برودلى" وزميله "نابيير" للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية(١٦٦).

هذا وتشير الدراسات الحديثة إلى أن مستر بلنت كان وثيق الصلة بدوائر الخارجية البريطانية فى مسألة توفير محاكمة عادلة للعرابيين، وربما يعد دليلاً على هذا الرأى ما وجهته الخارجية البريطانية للحكومة المصرية من إنذار لتباطئها فى قبول محامين بريطانيين عن العرابيين، وموقف الحكومة البريطانية هذا مرجعه إلى رغبتها فى ألا يظهر عرابى وصحبه بمظهر الشهداء الأبطال فى نظر المواطنين لو تم إعدامه بمحاكمة تعسفية إذ كانت تفضل دائماً ضرب الصور البطولية(١٦٧).

كان هذا هو حجم وحقيقة النشاط السياسى للجالية البريطانية فى مصر فى القرن التاسع عشر، ذلك النشاط الذى بدأ متزامناً مع عهد محمد على وطموحاته السياسية وإن أخذ البريطانيون جانب المعارضة لمشروعات الباشا فثمة من كان مؤيداً لها ومقدراً للخدمات التى قدمها الباشا لهم أمثال بريجز وواجهورن وبورنج وغيرهم، وقد تصاعد النشاط السياسى للجالية فى عهد خلفاء محمد على وكان المحرك لهذا التصاعد فى النشاط السياسى هو سياسة الحاكم وموقفه من الأجانب ولاسيما البريطانيين منهم؛ وعلى كل فقد استمر هذا التصاعد حتى وصل إلى ذروته فى عهد الخديو إسماعيل وبداية عهد توفيق.

هوامش الفصل الثانى

(١) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج الأول، طـ عام ١٩٩٢، هامش، ص ٢١٣.
(٢) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج الثانى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٠٢، ٥٠٩.
(٣) محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ج الثانى، ص ص ٥٠٩، ٥١٠.
(٤) حسن محمد صبحى: المرجع السابق، ص ٣٠.
(٥) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج السابع، ص ١٠٩.
(٦) عندما احتلت قوات فريزر الإسكندرية وعدمت الإمدادات والمؤن اقترح ميست على فريزر ضرورة احتلال رشيد والرحمانية لتوفير احتياجات الحملة والمدينة، فجرد فريزر قوة برية من الحملة ووجهها إلى رشيد فهزمت ولقى قائد تلك القوة مصرعه هو والميجور جنرال وشوب Major General Weuchope كما قتل أربعمائة جندى بريطانى (٣١ مارس ١٨٠٧) وقد وصف فريزر هزيمة البريطانيين فى رشيد بأنها ضربة قاسية جداً، وقد أرسل قوة ثانية استهدفت عدة أغراض منها: الغرض التموينى-والثأر لهزيمة رشيد-والحفاظ على سمعة بريطانيا العسكرية، وعهد بقيادتها إلى الجنرال ستيوارت Stewart ولقيت هزيمة منكرة فى معركة الحماد (٢١ إبريل ١٨٠٧) وتراوح عدد القتلى والجرحى بين ١٢٠٠ و١٤٠٠ وتحرج مركز البريطانيين وأخذ قائد الحملة والقنصل العام كل منهم يلقى بمسئولية الهزيمة فى رشيد والحماد على الآخر، عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج الأول، هامش ص ٢١٣.
(7) Wilson, R: op. cit., p. 21.
(٨) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٣، مرجع سبق ذكره، ص ٩١٧.
(٩) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ١٨.
(١٠) كان من بين أساليب بريطانيا فى محاربة مشروع محمد على التوسعى فى السودان وغيره من المناطق هو معارضة تجارة الرقيق وتحذيره من جمع العبيد خلال تلك الحملات،راجع:
Madden: op. cit., p. 110
(١١) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٢٥٥.
(١٢) رسمية محمد حجازى: تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على، مرجع سبق ذكره ص ص ٥٨، ٥٩.
(١٣) محافظ الأبحاث: م ٤٩ التجارة، وثيقة رقم ١٩٢ تركى، من م ٣ ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٤٣ / ٢٤ مايو ١٨٢٨.
(١٤) منذ أواخر القرن التاسع عشر وبعد أن تبينت الحكومات الأوروبية القيمة السياسية التى أصبحت لمصر بعد نجاح واليها الملحوظ فى شبه الجزيرة العربية والسودان والمورة، لم يعد ممثلو الدول الأجنبية فى مصر مجرد قناصل كما كان الحال من قبل، وإنما أصبح ممثل الدولة الأجنبية "قنصلاً عاماً ومندوباً سياسياً" وأصبحت له صلاحيات سياسية جنباً إلى جنب مع صلاحياته القنصلية، وإنما كان له "الإشراف والسيطرة على شئون بلاده السياسية والتجارية فى كريت وسوريا ومصر وبلاد العرب" وهو يعالج هذه الأمور مع الباشا وحده، يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٣٣.
(١٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٤٨-٧٤٩.
(١٦) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٣٥.
(١٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة، مصر مرجع سبق ذكره، ص٢١٠.
(١٨) المرجع السابق، ص ٧٥٣.

(١٩) نفسه، ص ٧٥٣.

(٢٠) كانت تجارة الحرير فى بلاد الشام من أهم أسباب الخلاف بين بريطانيا ومحمد على حيث زعم القنصل البريطانى هناك أن محمد على يمانع فى شراء التجار الأوربيين للحرير من الشوام على حين نفى محمد على ذلك ونفى أنه يحتكر تجارة الحرير وادعى أنه يشتريه من الأهالى مثله مثل التجار دون حظر بيعه لغيره كما تعهد بالابتعاد عن تجارة الحرير فى أقرب فرصة واستمر الخلاف بين الطرفين بسبب هذه التجارة، محافظ الأبحاث: م ٤٩ أبحاث التجارة وثيقة بدون رقم من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص فى ١١ شعبان ١٢٥١ / ٢ ديسمبر ١٨٣٥؛ وأيضاً ترجمة الأمر رقم ١٢ من محفظة رقم (د) ديوان التجارة والمبيعات من. . . . . إلى بوغوص بك فى ٢٢ شعبان ١٢٥١ / ١٣ ديسمبر ١٨٣٥.

(٢١) مالك محمد أحمد رشوان: الشام تحت حكم محمد على ١٢٤٧-١٢٥٧ هـــ / ١٨٣٢-١٨٤١م. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ، ١٩٨٤، ص ٢٨٨.

(٢٢) قام القناصل البريطانيون بالشام بدور فعال فى إثارة الفتن والثورات معتمدين على الموظفين الترك الذين عزلهم محمد على من وظائفهم، كما اعتمدوا على قبائل البدو الذين تقلص نفوذهم وقد تعاون معهم التجار من نصارى ويهود كما انتشر جواسيس بريطانيا فى الشام وعملوا على إثارة الأهالى هناك ومن هؤلاء الجواسيس الضابط البريطانى ووكر والسير ريتشارد وود ترجمان السفارة البريطانية بالأستانة الذى ذهب إلى الشام بحجة تعلم اللغة العربية وقد أهتم "وود" بإقامة علاقات قوية بالشوام وأقنعهم بضرورة الثورة على الحكم المصرى كما كان هناك عملاء آخرون لبريطانيا فى الشام-غير وود- منهم سيدة تدعى "هستر ستناهوب آرل تشاتم" كانت ذات تأثير فعال فى إثارة الدروز ضد الحكم المصرى وكانت ذات نفوذ واسع هذا فضلاً عن تاجر بريطانى آخر يدعى "هوار" عمل هو الآخر على إثارة الأهالى ضد الحكم المصرى، مالك محمد رشوان، المرجع السابق، ص ص ٣٣١-٣٣٤.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، ط الخامسة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩، ص ص ٢٩٢- ٣٠٤.

(٢٤) المعية السنية التركى: دفتر ٥٣، وثيقة ٨٦٩، من الجناب العالى إلى مطوش باشا بتاريخ ١٣ محرم ١٢٥٠ / ٢٢ مايو ١٨٣٤؛ وأيضاً محافظ الذوات: م ٦، وثيقة ١٨٤، من الجناب العالى إلى سر عسكر الأسطول فى ٢٠ محرم ١٢٥٠ / ٢٩ مايو ١٨٣٤.

(٢٥) المعية تركى: دفتر ٤١، وثيقة ٩٠، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٤٦ / ٧ فبراير ١٨٣١؛ ووثيقة ١٠٣، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٤٦ / ٩ فبراير ١٨٣١.

(٢٦) المصدر السابق: م ٤٨ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٥، وثيقة ٢٨٢، ترجمة أمر صادر إلى مطوش باشا بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٠ / ٣ يناير ١٨٣٥، ص ٦٩.

(٢٧) أوامر و مكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ٢٢٢١ بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٥١ / ٢٦ يوليو ١٨٣٥ ، ص ٤٤٥.

(٢٨) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢٩) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٣٠) توماس فلتشر واجهورن T. F. waghorn (١٨٠٠-١٨٥٠) عمل مرشداً لشركة الهند الشرقية، ويعد واجهورن الرائد الأول الذى اهتم بالطريق البرى عبر مصر وبذل جهوداً مماثلة لما سبق وقام به جورج بلدوين، عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٣١) عمر الإسكندرانى، سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٠٢.
(٣٢) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ص ٣٥٥، ٣٥٦.
(٣٣) جون مارلو: المرجع السابق، حاشية رقم ٢٠، ص ٩٢.
(٣٤) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦-٥٧.
(٣٥) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ٣٦٥.
(٣٦) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.
(٣٧) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢١.
(٣٨) المرجع السابق، ص ٢٢١.
(٣٩) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥ - ٧٨.
(٤٠) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الأجانب وأثرهم فى تطوير مدينة الإسكندرية من النصف الثانى من القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجموعة المحاضرات التى ألقيت بالجمعية فى الموسم الثقافى ١٩٧٨-١٩٨٣، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢٣٧.
(٤١) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل مرجع سبق ذكره، ج الأول، ص ٨٨.
(42) Poitou, Eugene,un hiver en Egypte, Paris, 1860, p. 8.
(٤٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٢١.
(٤٤) خالد عيد أحمد الناغية: دور الأجانب فى السودان فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، فرع بنها، قسم التاريخ عام ١٩٩٧، ص ٦.
(٤٥) ج بير: المرجع السابق ص ٢٤٩؛ و أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٢٠.
(٤٦) الحقيقة أن عباس كان قد أبدى غير مرة حسن معاملة للبريطانيين ومن ذلك قيامه بإهداء سيف إلى سوارى أحد وابورات الشركة البريطانية الشرقية بالسويس وذلك فى إبريل عام ١٨٥١، ديوان الخديو: م ٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٣ صادر ديوان خديوى، مكاتبة رقم ١١٤، من ديوان خديوى إلى خزينة الأمتعة، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٦٧ / ٢٧ إبريل ١٨٥١، ص ٣.
(٤٧) فى عهد محمد على، كان من بين أهدف بريطانيا الإستراتيجية فى المشرق العربى إخراج محمد على من الشام لفك ضلعى الزاوية المصرية الشامية، وحصره داخل الحدود المصرية وراء صحراء سيناء وتحويل هذه الصحراء إلى نوع من "سدادة الفلين" لسد عنق الزجاجة المصرية التى يمثلها وادى النيل كما جاء على لسان روتشيلد، صبرى أحمد العدل: سيناء فى التاريخ الحديث ١٨٦٩-١٩١٧، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط الأولى، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٧٦.
(٤٨) يذكر الباحث أن الذى أصدر هذه الأوامر هو محمد على، غير أنه بالرجوع إلى الوثيقة التى بنى عليها الباحث رأيه تبين أنها بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٥ / ٤ يوليو ١٨٤٩، وفى هذا التاريخ كان عباس الأول هو الممسك بزمام الحكم فى مصر عقب وفاة عمه إبراهيم باشا فى نوفمبر ١٨٤٨، وفى حياة جده الذى توفى فى أغسطس ١٨٤٩، ومعنى ذلك أن الذى أصدر الأوامر بمنع بيع شبر واحد لهذه البعثة ونبه على استطلاع أخبارها والتحرى عن حقيقتها هو عباس وليس محمد على، ديوان عابدين: م ٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٤-وثيقة رقم ٢، من الجناب العالى إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٥ / ٤ يوليو ١٨٤٩؛ وللوقوف على بداية عهد عباس وتاريخ وفاة جده محمد على انظر جورج يانج: المرجع السابق، ص ص ١٧٢، ١٨٠.
(٤٩) صبرى أحمد العدل: المرجع السابق، ص ١٧٦.
(٥٠) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٥١) المرجع السابق: ص ص ٥٧، ٦٠.
(٥٢) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ١٤٧.
(٥٣) نجيب صالح: المرجع السابق، ص ٤٩.
(٥٤) فى ضوء السياسة البريطانية تجاه مصر فى ذلك الحين كان احتجاجات الحكومة البريطانية على استخدام السخرة فى حفر قناة السويس تبدو كالطبل الأجوف تماماً خاصة مع استخدام السخرة دون أى احتجاج بريطانى فى بناء السكة الحديدية المشمولة بالرعاية البريطانية، جون مارلو: المرجع السابق، ص ١١٧.
(٥٥) المعية السنية تركى: م ٢٩ جـ٢، وثيقة ٢٣٧ إلى حضرة سيدى صاحب السعادة فى ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٩ / ٣ فبراير ١٨٦٢.
(٥٦) المصدر السابق: دفتر ٥٣٠، ص ٤٧، وثيقة بدون رقم، إفادة إلى خورشيد باشا محافظ إسكندرية فى ١١ جمادى الأولى ١٢٧٩ / ٤ فبراير ١٨٦٢.
(٥٧) محافظة مصر: المراد بها مدينة القاهرة، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره ص ٤٧٥.
(٥٨) القبودان: لفظ تركى معناه: آمر، رئيس السفينة "قبطان" قائد بحرى، المصدر السابق ص ٤١.
(٥٩) تجريدة: حملة عسكرية، أو فرقة من الجيش، نفسه: ص ١٥٠.
(٦٠) المعية السنية تركى: م ١٤، وثيقة ٤٨١، من محافظ مصر إلى. . . . بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٣ / ١٣ فبراير ١٨٥٧.
(٦١) ومما قيل فى ذلك أيضاً أنه مع نهاية عهد محمد على سنة ١٨٤٨ توقفت جهود مصر فى محاولة استكشاف منابع النيل وبقية الجهات الأفريقية الأخرى إذ لم يهتم عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) خليفة محمد على بهذه الاستكشافات كما لم يهتم خليفته من بعده محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) بهذه المسألة، عبد العليم خلاف: كشوف مصر الإفريقية فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٤؛ وإن كانت الوثائق تؤكد العكس كما رأينا.
(٦٢) صمويل هوايت بيكر (١٨٢١-١٨٧٩) مستكشف بريطانى جاء إلى قارة إفريقيا للمرة الأولى عام ١٨٦١ وحظى بدعم الخديو إسماعيل الذى عينه رئيساً للحملة الخديوية المنوط بها ضم المنابع الاستوائية لنهر النيل، جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ٤٧٨.
(٦٣) إلهام محمد ذهنى: تاريخ إفريقيا الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.
(٦٤) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٢-١١٣.
(٦٥) المرجع السابق: ص ٧٧.
(٦٦) محمد صبرى: المرجع السابق، ص ١٠٠.
(٦٧) الوثائق الأوروبية: محفظة ٢٩ يناير ١٨٦٣، ٢٦ يوليو ١٨٨٢:
78 / 2072 August 3, 1869 Constantinople sir Henry Elliot to the Earl of clarendon No. 329, ibid 78 / 2077 No. 384.
(٦٨) محمد صبرى: المرجع السابق، ص ١٠٠.
(٦٩) إلهام محمد ذهنى: تاريخ إفريقيا الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
(٧٠) لم يكن حرص الخديو إسماعيل على توظيف الضباط الأجانب فى الجيش المصرى بهدف الاستفادة من خبرتهم الحربية بقدر ما كان بهدف كسب ثقة دولهم وبالتالى موافقتها على مشروعاته التوسعية فى إفريقيا وتأييدها لرغبته فى الانفصال عن التبعية العثمانية فضلاً عن السماح له بالاستدانة من بيوتها المالية، عبد العليم خلاف: المرجع السابق، ص٣٤-٣٥.

(٧١) المرجع السابق، ص ص ٢٧، ٣٥.

(٧٢) إلهام محمد ذهني: تاريخ إفريقيا الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٧٣) اهتم إسماعيل بتعزيز سمعته كرجل مستنير بطائفة من الإجراءات التي قصد بها التأثير على الرأى العام الأوروبي وخصوصاً البريطاني، فأقام إسماعيل دعاية عظيمة بمناسبة اعتزامه إلغاء تجارة الرقيق في السودان وفى جميع ممتلكاته، فقام بتعيين المستكشف البريطاني صمويل بيكر Samuel Baker حاكماً على مديرية خط الاستواء بمرتب قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لهذا الغرض الظاهرى، جون مارلو: المرجع السابق ص ١٥٦.

(٧٤) نص العقد الموقع بين بيكر والحكومة المصرية على أن تدفع الحكومة المصرية إلى أسرته فى حالة وفاته فى مأموريته مكافأة سخية، وتم معاملة جميع الأجانب الذين رافقوه فى رحلته بنفس السخاء، خالد عيد أحمد الناغية: دور الأجانب فى السودان، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٧٥) إلياس الأيوبي: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا، ج الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٣، ص ٣١٩.

(٧٦) خالد عيد أحمد الناغية: دور الأجانب فى السودان، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٧٧) إلهام محمد ذهني: تاريخ أفريقيا الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٧٨) جوان فوتشر كنج: المصدر السابق، ص ٤٧٨.

(٧٩) خالد عيد أحمد الناغية: دور الأجانب فى السودان، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٨٠) عبد العظيم محمد سعودى: تاريخ تطور الرى فى مصر ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة الكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٥٨.

(٨١) النيشان: لفظ فارسى معناه وسام، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٢.

(٨٢) كان الخديو إسماعيل قد أنعم على بيكر برتبة فريق " أمير اللواء" مع رتبة باشا، المعية عربى: سجل ١٩٣٠ صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين، س / ١ / ١ / ٤١، وثيقة ٢٤، أمر إلى ديوان الجهادية فى ٢٨ ربيع الأول ١٢٨٧ / ٢٨ يونيو ١٨٧٠، ص ١٣٧.

(٨٣) عبد العليم خلاف: المرجع السابق، ص ص ٥٦-٦٠.

(٨٤) المرجع السابق، ص ص ١٧٠-١٧٨.

(٨٥) لم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي جورج جوردون خلفاً لبيكر إذ كان ذلك بإيعاز من الحكومة البريطانية إلى الخديو إسماعيل بتعيينه مديراً لخط الاستواء، عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـــ١، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

(٨٦) عبد العليم خلاف: المرجع السابق، ص ص ٦٣-٦٥.

(٨٧) خالد عيد أحمد الناغية: دور الأجانب فى السودان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٨٨) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـــ١، مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

(٨٩) خالد عيد أحمد الناغية: دور الأجانب فى السودان، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧ - ١٨.

(٩٠) المرجع السابق ص ص ٨٥-٨٦؛ عبد العليم خلاف: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٩١) المعية تركي: م ٥١، وثيقة ٢١٥، من رياض باشا إلى المعية السنية بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٩١ / ٢٧ يونيو ١٨٧٤.

(٩٢) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـــ ١، مرجع سبق ذكره ص ص ٩١، ١٣٠، ١٥٦- ١٥٧.

(٩٣) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٩٤) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـــ١، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

(٩٥) كانت الأحداث الجارية فى السودان آنذاك تلقى اهتمام أبناء الجالية البريطانية بمصر أيضاً وليس البريطانيين العاملين فى حملات الحكومة على السودان فقط، وهكذا كانت توسعات الحكومة تلقى اهتمام ومتابعة أفراد الجالية بمصر والذين لم يكونوا بمعزل عن تلك الأحداث، المعية تركى: م ٥٣ جـ٢، وثيقة ٢٠٨، من مدير سكة الحديد إلى سيدى حضرة صاحب السعادة مهردار الخديوى بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٣ / ٣٠ أغسطس ١٨٧٦.

(٩٦) عبد العليم خلاف: المرجع السابق، ص ٧٧.

(٩٧) جوان فوتشركنتج: المصدر السابق، ص ٢٧٧.

(٩٨) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل جـ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦.

(٩٩) كانت جميع القضايا التى تحدث بين الأهالى والأجانب فى عهد محمد على تنظر فى المحاكم الشرعية والأهلية طبقاً لقواعد الامتيازات الأجنبية فى الدولة العثمانية، ثم أنشأت الدولة مجلس التجار الذى كان بمثابة "محكمة تجارية" للحكم فى المسائل التجارية بين الرعايا والأجانب على اختلاف جنسياتهم، ولما زاد عدد الأجانب فى مصر أخذ القناصل يتدخلون فى القضايا التى تقع بين رعاياهم وبين الأهالى، وترك لهم محمد على القضاء الجنائى، واتسع نهم الأجانب مع عهد سعيد فوسع القناصل سلطتهم وأدخلوا فى اختصاصاتهم القضايا جميعها بما فيها العقارات بعد أن أصبح للأجانب حق تملكها، وقد حاول سعيد أن يحد من سلطان القناصل والمحاكم القنصلية ولاسيما فى مسألة التعويضات وذلك بإدخال نوع من الإصلاح القضائى يتناسب على الأقل مع ما للباشاوية من حقوق فى السيادة الداخلية ويتلاءم مع "الحقوق" التى أغتصبها القناصل استناداً على معاهدات الامتيازات الأجنبية التى أخضعت الأجانب لسلطة هؤلاء القناصل وحدهم غير أن محاولات سعيد المتعددة فى هذا الشأن قد باءت بالفشل، ومع تولى إسماعيل اتسع نطاق سلطة القناصل القضائية وأصبح المصريون خاضعين فى منازعاتهم مع الأجانب فيما يختص بالأراضى والرهن ونزع الملكية لقوانين القناصل وغدت المجالس المحلية " بمجالس الأحكام "لا تستطيع النظر فى أية مخالفة بسيطة يرتكبها الأجنبى وظلت الأمور على هذا الوضع حتى جاء إسماعيل وأنشأ المحاكم المختلطة للمزيد انظر: عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل جـ١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦-٢٦٢؛ وأيضا: محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ - ٥٩، صالح رمضان محمود: الحياة الاجتماعية: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠؛ لطيفة سالم: تنظيم المحاكم القنصلية فى العصر العثمانى، ضمن كتاب العدالة بين الشريعة والواقع فى العصر العثمانى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٣٢-١٣٣.

(١٠٠) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(١٠١) المرجع السابق، ص ص ٢٦٣-٢٦٥.

(١٠٢) الوقائع المصرية: م ١٩، ملف المحاكم المختلطة، الوقائع عدد ٣٣٢، فى ٦ شعبان ١٢٨٦ / ١٠ نوفمبر ١٨٦٩؛ وعدد ٥١٢، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٩٠ / ١٧ يونيه ١٨٧٣؛ وانظر أيضاً: ديوان عابدين: م ٤٦ وارد تلغرافات، دفتر رقم ١١، وثيقة ٧٤، من نوبار باشا إلى رياض باشا فى ٤ شوال ١٢٨٦ / ٧ يناير ١٨٧٠.

(١٠٣) المعية تركى: م ٤٦، وثيقة ٢٨٩، من ناظر الخارجية نوبار باشا إلى المعية بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٦ / ١٣ أكتوبر ١٨٦٩؛ والمعية عربى: دفتر ١٩٤٧ صادر الأوامر العلية، وثيقة ٢٤٦، أمر كريم إلى المالية بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٩١ / ١ أغسطس ١٨٧٤، ص ١٢٠.

(١٠٤) أمين سامى: تقويم النيل، ج الثالث، مج الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٦، ص ١٢٣١.

(١٠٥) فى عام ١٨٧٥ مر بمصر أمير ويلز وهو فى طريقه إلى الهند، وفى القاهرة أبلغه الخديو إسماعيل بأنه يرغب فى تعيين موظف بريطانى كمستشار للخزانة المصرية، وفى ديسمبر من نفس العام طلب الخديوى من نوبار توجيه خطاب رسمى إلى الحكومة البريطانية يطلب منها أن تختار له خبيراً فى الشئون المالية ليستعين به فى تنظيم المالية المصرية، وكان الهدف الحقيقى للخديوى من وراء طلب هذا الخبير هو الاستعانة به للحصول على قروض جديدة، ولكن الحكومة البريطانية انتهزت الفرصة وقررت إرسال مندوب عنها إلى مصر لإجراء تحقيق فى أحوال البلاد المالية، وفى ديسمبر عام ١٨٧٥ جاء مستر ستيفان كييف إلى مصر ليشغل مركز مستشار مالى للخديو، نبيل زكى: نوبار فى مصر، مطابع أخبار اليوم، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٠١.

(١٠٦) إسماعيل زين العابدين: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(١٠٧) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٠٨) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩؛ ومحمد صبرى: المرجع السابق، ص ص ١٠٥-١٠٦.

(١٠٩) كان مستر جوشن صيرفياً ومرابياً سابقاً، وخير من يقوم بالمهمة التى عين من أجلها، وكان ينتمى إلى الشركة التى عقدت أول قرض أخذه الخديو لكى يقوم بتسديد الديون التى تسببت عن إنشاء قناة السويس، وقد اختاره حملة السندات للقيام بهذا العمل نظراً لأنه كان عضواً بارزاً من أعضاء البرلمان وأحد الوزراء السابقين، وقد اعتبره الخديو ممثلاً لحكومة جلالة الملكة فلم يجرؤ على أن يرفض أيا من طلباته الملحة، ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ٥٠؛ وتيودور روثستين: المرجع السابق، ص ص ٣٨-٣٩.

(١١٠) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ١٦١.

(١١١) عرف هذا النظام باسم الرقابة الثنائية، للمزيد انظر تيودور روثستين المرجع السابق، ص ٥٠؛ عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ١٨٣.

(١١٢) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ص ١٦٧.

(١١٣) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ٥٠.

(١١٤) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ص ١٦٧.

(١١٥) كان مستر سكريفنور البريطانى خبيراً بالعمل بالجمارك، إذ تقلد عدة مناصب جمركية هامة فى البرتغال والبرازيل، وأدخل-فى البداية-عدة إصلاحات على مصلحة الجمارك المصرية، ولاسيما على حساباتها، غير أنه ما لبث أن اقمت المجموعة الأوروبية التى عاونته فى إدارة الجمارك بالرشوة والاختلاس على مرأى ومسمع منه، إلياس الأيوبى: المصدر السابق ص ١٥٩؛ إسماعيل زين العابدين: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١١٦) المعية السنية عربى: سجل ١١، وثيقة ٢٥٤، من مهردار خديوى إلى المالية فى ١١ ذى القعدة ١٢٩٣ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٦، ص ١٧٥.

(١١٧) ١٧[1]- المصدر السابق: نفسه، ص ٧، وثيقة رقم ١، من مهردار خديوى إلى الخارجية فى ٢٠ شعبان ١٢٩٢ / ٢٨ سبتمبر ١٨٧٥.

(١١٨) جون نينيه: رسائل من مصر (١٨٧٩-١٨٨٢)-ترجمة فتحى العشرى، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص ١٨١.

(١١٩) عبد السميع الهراوى: المرجع السابق ص٣٨٥؛ عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ١٨٢.
(١٢٠) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ص ١٨٥ - ١٨٦.
(١٢١) كان مرتب الوزراء الوطنيين فى تلك الوزارة يبلغ ثلاثة آلاف جنيه فى السنة، فى حين كان يتقاضى كل من الوزيرين الأوربيين (ريفرس ويلسون ودى بلنيير) مبلغ ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه سنويا)، صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.
(١٢٢) تيودور روثستين: المرجع السابق ص ٦٣؛ وانظر أيضاً جون نينيه: المصدر السابق ص ص ٥٥-٥٦؛ وأيضاً روبير سوليه: مصر ولع فرنسى، ترجمة لطيف فرج: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٠٥.
(١٢٣) جون نينيه: المصدر السابق، ص ١٣٧.
(١٢٤) تميزت عائلة روتشيلد بأنها ليس لها جنسية محددة فى الحقيقة، إذ يمكن أن يكونوا بريطانيين وفرنسيين وألماناً ونمساويين، حيث كانت لديهم بلا شك دائماً فرصة الاختيار لكى يعملوا على ميل الميزان السياسى لصالح إحدى القوى حسب السعر الذى سيكون مدفوعاً لهم، نفسه، ص ٢٢٦.
(١٢٥) ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ص ٢٦٨، ٢٧٩.
(١٢٦) فى بداية فبراير عام ١٨٧٩ قررت وزارة نوبار الأوروبية تسريح ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش بحجة توفير المال اللازم لدفع كوبون مايو الذى قرب أجله، وكان هؤلاء الضباط قد مضى عليهم ثمانية عشر شهراً دون أن يتقاضوا مرتباتهم فكان هذا التصرف بمثابة الشرارة التى انطلقت وجرت من ورائها أحداث خطيرة إذ ثار الضباط وحاصروا نوبار وريفرس ويلسون وهما فى طريقهم إلى نظارة المالية وأخذوهما إلى مبنى النظارة حيث احتجزوهما هناك ولم ينقذهما من أيدى الضباط سوى الخديو إسماعيل الذى ذهب إلى النظارة وأطلق سراح الرجلين، وثارت عندئذ أقاويل متعددة تزعم أن هذا العمل كان بتحريض من الخديو الذى أراد إسقاط تلك الوزارة التى سقطت بالفعل عقب تلك الأحداث، تيودور روثستين، المرجع السابق، ص ص ٦٥-٦٦؛ جون نينيه: المصدر السابق، ص ٥٩.
(١٢٧) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ص ٦٤-٦٨.
(١٢٨) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، ج الأول ١٨٧٦-١٨٨٢، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٨٦.
(١٢٩) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ١٨٩.
(١٣٠) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ص ٧٦ — ٧٧.
(١٣١) المرجع السابق، ص ٧٧.
(١٣٢) ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.
(١٣٣) تيودور روتستين: المرجع السابق، ص ٨٥.
(١٣٤) جون نينيه مواطن من جنيف، كان والده يعمل تاجراً للحديد، وشب نينيه ليعمل مزارعاً للقطن ومهندساً، جاء إلى مصر فى نهاية عام ١٨٣٩ حيث قابل محمد على فعهد إليه بزراعة ألفى فدان بالدلتا بنوع القطن الـ "سى أيلند"، وكان نينيه خبيراً بشئون القطن، كما عينه محمد على فى نفس الوقت ناظراً لمخزون الحكومة فى المنصورة، وعاش نينيه فى الدلتا وفى الإسكندرية حتى عام ١٨٨٢ وشارك فى أحداث الثورة العرابية وعمل مراسلاً صحفياً للعديد من الصحف الفرنسية والبريطانية والسويسرية، جون نينيه: المصدر السابق، ص ص ٣٩-٧٦.
(١٣٥) المصدر السابق، ص ١٧٧.

(١٣٦) الحزب الوطنى الحر: من التنظيمات السياسية الوطنية المبكرة إذ تأسس فى ١٨٧٩، واجتذب أعضاءه من أصحاب الخط المعتدل مثل الشيخ محمد عبده، والسياسيين المعارضين لنظام حكم الخديو الجديد توفيق، وحركة الجيش الذين تركزوا حول عرابى وكان مقر ذلك الحزب فى حلوان، جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(١٣٧) السير إدوارد ماليت (١٨٣٥-١٩٠٨) ممثل بريطانيا والقنصل العام فى مصر من ١٨٧٩ حتى ١٨٨٣ وكان شاهداً على صعود أحمد عرابى والحركة الوطنية فى الفترة السابقة على ثورة عرابى فى ١٨٨٢، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(١٣٨) جون نينيه: المصدر السابق، ص ص ١٧٨-١٧٩.

(١٣٩) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ١٠٢؛ صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ص ٣٤٣-٣٤٤؛ جون نينيه: المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(١٤٠) جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(١٤١) ويلفرد سكاون بلنت (١٨٤٠-١٩٢٢) كاتب ومستكشف بريطانى، ومناصر للقضية الوطنية، لعب بلنت دوراً هاماً فى الأحداث المحيطة بالغزو البريطانى لمصر وما استتبعه من تحويل البلاد فعلاً إلى مستعمرة بريطانية، المصدر السابق، ص ٧٨٤.

(١٤٢) نفسه: ص ص ٣٦٠، ٧٨٤.

(١٤٣) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(١٤٤) جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(١٤٥) المصدر السابق، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(١٤٦) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٣٦١.

(١٤٧) زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(١٤٨) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(١٤٩) المرجع السابق، ص ٣٥٦.

(١٥٠) زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ٣٨٩.

(١٥١) جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(١٥٢) صبرى العدل: المرجع السابق، ص ١١٣.

(١٥٣) المرجع السابق، ص ص ١١٣-١١٤.

(١٥٤) نفسه، ص ١١٤.

(١٥٥) من المحتمل أن يكون بالمر توجه إلى يافا بفلسطين ومنها إلى صحراء سيناء رغم أنه كان من الممكن أن يتوجه إلى الإسكندرية ومنها إلى القاهرة ثم إلى السويس ومنها إلى صحراء سيناء لأنه أراد أن يوحى للبدو أنه قادم من إحدى ولايات الدولة العثمانية حتى يبعد الشبهات عن كونه بريطانياً، نفسه، ص ١١٤.

(١٥٦) نفسه، ص ١١٥.

(١٥٧) الإسماعيلية: أنشئت عند منتصف قناة السويس عام ١٨٦٢، وعرفت أول الأمر باسم قرية التمساح، ثم سميت الإسماعيلية فى بداية عهد الخديو إسماعيل، محمد رمزى: المصدر السابق ق٢، ج ١، ص ٦.

(١٥٨) صبرى العدل: المرجع السابق، ص ١١٥.

(١٥٩) المرجع السابق، ص ١١٥.

(١٦٠) ياور: لفظ فارسى معناه: المساعد، المعاون، والياور أيضاً هو الضابط فى الجيش أعلى من النقيب (الرائد) وربما الياوران هو مستشار الخديو أو سكرتيره، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٦.

(١٦١) صبرى العدل: المرجع السابق، ص ص ١١٦-١١٧.

(١٦٢) المرجع السابق، ص ص ١١٨-١٢٠.

(١٦٣) سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، ج السادس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٤٥.

(١٦٤) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(١٦٥) جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ص ٧٨٤، ٧٨٥.

(١٦٦) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٩؛ صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ٣٦٦.

(١٦٧) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

الفصل الثالث
النشاط الاقتصادى والمالى للجالية البريطانية

أولاً: النشاط الاقتصادى:

١- دور الجالية فى مجال الزراعة:

أ- إدخال زراعات جديدة:

ما إن شرع محمد على فى الاستعانة بالخبرة الأجنبية فى مجال الزراعة إلا وكان البريطانيون فى مقدمة العناصر الأجنبية التى أفاد منها الباشا فى هذا المجال، لاسيما فى نطاق إدخال زراعات جديدة أو تحديث أساليب الزراعة التقليدية، ومن أهم المحاصيل التى ساهم البريطانيون فى طرق زراعتها فى مصر فى القرن التاسع عشر المحاصيل الآتية:

- قصب السكر:

استقدم محمد على عددا من الخبراء البريطانيين لتعليم المصريين زراعة القصب واستخراج السكر بالطرق الحديثة[1]، فتشير الوثائق إلى الاستعانة بأحد البريطانيين لتعليم الأهالى فن زراعة القصب وذلك فى عام ١٨٢٥[2]، وألحق بصحبته بعض المصريين ليتعلموا زراعة هذا الصنف بإتقان، وليحلوا محله عند سفره إلى بلده ثانية[3].

وفى عام ١٨٢٧ خصصت الدولة ستة عشر ألف فدان (١٦,٠٠٠) لزراعة القصب، واستدعت خبيرا بريطانيا فى زراعته يدعى "روبرتسون" Robertson الذى شاهد مزارعه فى مصر الوسطى، وقدم تقريرا أوضح فيه الوسائل التى ينبغى إتباعها لزيادة الإنتاج وتحسينه إلى جانب معدلات الروم (العسل) الممكن استخراجها[4].

واستمر استقدام الخبراء البريطانيين فى زراعة القصب، ففى عام ١٨٣٥ تمت الاستعانة بخبير بريطانى فى زراعته، وقد طلب هذا الخبير صنع ثلاثمائة آلة من ثلاثة أنواع، من كل نوع مائة آله لاستخدامها فى الزراعة، وتقرر إعطاؤه ستة أفدنة من أراضى شبرا، لزراعة القصب بها على سبيل التجربة، بعد استكمال الآلات التى تلزمه فى مهمته[5].

ومما يذكر فى هذا الصدد أنه كان لإبراهيم باشا ابن محمد على حديقة (مزرعة) على جانب كبير من الجمال بجزيرة الروضة فى النيل قرب القاهرة[6]، قدر بورنج فى

تقريره أن مزرعة السكر بتلك الحديقة قد أنتجت سبعة وعشرين قنطارا للفدان، وأنتجت مزرعة أخرى مساحتها ١٥٢ فدانا ستة وعشرين قنطارا للفدان وتسعة وعشرين قنطارا من المولاس، وأن زيادة المحصول-مقارنة بإنتاج الفدان منذ عشر سنوات مضت-راجعة إلى أن إبراهيم باشا قد دعا اثنين من البريطانيين أحدهما يدعى ماكفرسون Macpherson للإشراف على مزرعة الريرمون[٧] فى المنيا، وقد أجريا تجارب على خلط فصيلة الهند الغربية بالنوع المحلى من السكر، وحسنا النوع الأصلى[٨]، ولذا تقاضى هذان الخبيران مرتبا كبيرا[٩].

وقد بعث إبراهيم باشا بأحد البستانيين البريطانيين الى الهند للحصول على نباتات جديدة، فتوجه هذا البستانى و يدعى ماكلوه Mccullogh إلى البرازيل للحصول على نباتات لا تتوافر فى الهند وبخاصة نباتات قصب السكر[١٠].

- القطن:

تمت الاستعانة بالخبرة البريطانية للإفادة بها فى زراعة القطن وجنيه أيضا كما حدث فى عهد محمد على، حيث استعانت الحكومة بالبريطانى جورجى غاريس Garris لجمع محصول القطن الهندى بباسوس[١١]، وقد صدرت الأوامر بإمداده بعدد من الفلاحين ليجنوا محصول القطن حسب تعليماته[١٢].

كما كلف الباشا التاجرين البريطانيين ثوربورن ولوبين بإحضار مقدار من تقاوى قطن جزيرة سيلان لتجربته نظرا لرواجه فى بريطانيا أكثر من القطن المصرى، إذ كان يأمل أن تفلح زراعته وتحقق رواجا كبيرا[١٣].

وقد قام أحد قناصل بريطانيا فى مصر فى عهد إسماعيل بإحضار أربعة براميل وعشرة أكياس بذرة قطن لزراعتها، حيث أرسلت تلك البذور لزراعتها فى جنينه النباتات بقصر النزهة، ولكن نظرا لعدم وجود مياه كافية لزراعة تلك الكمية بالجنينة المذكورة قد تقرر إرسالها لزراعتها بالمزارع الحكومية الأخرى[١٤].

- تنسيق الحدائق:

عهدت الحكومة المصرية إلى الخواجة "قلودى" المهندس البريطانى لعمل بعض التنسيقات وبناء بعض أحواض النباتات فى حديقة سراي شبرا[١٥].

كما قام إبراهيم باشا باستخدام اثنين من البستانيين البريطانيين هما مستر جيمس تريل M. Gems Traill، ومستر ماكلوه، وذلك للعناية بحديقته فى جزيرة الروضة، وكان مستر جيمس تريل يقوم بالعديد من التجارب بتلك الحديقة لإدخال بعض النباتات الجديدة إلى البلاد، وقد أرسل مستر ماكلوه إلى بومباى وكلكتا للحصول على نباتات جديدة، حيث كان هنالك تبادل مستمر لأنواع النباتات بين حديقة الروضة

وحدائق النباتات فى الهند[16]، نظرا لأن اللورد أوكلاند Auckland –حاكم الهند العام– قد انتهز هذة الفرصة لتحسين العلاقات بين مصر والهند' وقد قام الرجلان بجهود كبيرة حتى تحولت حديقة جزيرة الروضة إلى محطة لتجارب زراعة البساتين[17].

- أشجار التوت:

اهتم محمد على بزراعة أشجار التوت لتربية دودة القز، وقد ساعده فى ذلك بعض البريطانيين، ففى عام ١٨٣٣ أحضر القنصل البريطانى باركر فصيلة جديدة لبويضات دودة القز من أوروبا لزراعتها فى مصر بعد نجاحه فى زراعتها بحديقته التى كان يملكها ببلاد الشام، وقد أعطيت لهذا القنصل نفس الكمية من دودة القز المصرى كمقابل لما جلبه من بويضات دودة القز الأوروبية[18].

- الكتان:

كانت هناك محاولة للاستعانة بالخبرة البريطانية فى زراعة الكتان، إذ تذكر الوثائق أنه فى عام ١٨٤٧ تم الاستغناء عن خدمات أسطى[19] زراعة بذر الكتان البريطانى[20].

- الأناناس:

حاول البريطانيون إدخال زراعة الأناناس إلى مصر فى عهد محمد على، وجلبوا تقاوى الأناناس من بريطانيا، غير أن زراعته لم تفلح حيث لم يكن هناك خبير قادر على زراعة هذا النوع[21].

ب- مشاريع الري:

استعانت الحكومة المصرية بالعناصر البريطانية فى مهام أخرى متعلقة بالزراعة مثل الرى، فقد استخدمت الدولة مهندس رى بريطانيّا، وألحق بصحبته عشرة من تلاميذ القصر العينى ليتعلموا هذا الفن حسب أصوله الحديثة[22].

وفى عهد عباس استمرت الحكومة فى الاستعانة بالخبرة البريطانية فى مجال الرى، وإن كان على ذلك نطاق ضيق فتشير، الوثائق إلى أنه قد تمت توصية مستر بريجز بإحضار ماكينات رى، غير أن ورود تلك الآلات قد تأخر حتى أوائل عهد سعيد حيث تقرر إحضارها أوائل عام ١٨٥٥ وتم تجهيز ما يلزم تركيبها بمعرفة المهندس البريطانى القادم معها[23].

وفى مجال الرى استعان الخديو إسماعيل بالمهندس البريطانى جون فولر لفحص القناطر الخيرية وإصلاحها وترميم بنائها وتقويته، ورغم دخول مهندس بريطانى آخر فى مسألة إصلاح القناطر الخيرية وترميمها وهو المهندس ب – هـــ رندهول الذى وفد على مصر عام ١٨٧٦، وقدم تقريراً عن تقوية القناطر الخيرية رفعه إلى الخديو، ولكن رغم

ذلك ورغم الاضطراب المالى الذى عانت منه الحكومة فى أواخر حكم إسماعيل، إلا أن إتمام عمل القناطر الخيرية كان مستمراً تحت إشراف المهندس جون فولر الذى استمر يشرف على العمل ثلاث سنوات حتى تمكن من إنهائه فى سنة ١٨٧٨(٢٤).

جـــ- الجالية البريطانية وملكية الأراضي:

كانت بريطانيا من أوائل الدول الأوروبية التى سمحت لرعاياها بتملك الأراضي فى الدولة العثمانية، وحملتهم على دفع الضرائب المقررة عليها بغض النظر عن الإعفاء الضريبى الذى تقرره الامتيازات الأجنبية(٢٥).

ومن هنا كان البريطانيون من أول العناصر الأوروبية التى حازت الأراضى فى عهد محمد على، فطلب بعضهم من الدولة منحه أرضا لاستصلاحها مثل التاجر البريطانى مستر لينس Mr. Leaenes المقيم بالإسكندرية والذى طلب منحه ستين فداناً من الأرض البور بمديرية البحيرة(٢٦). مع إعفائه -كغيره- من الأموال المقررة عليها مدة ثلاث سنوات -حتى يتمكن من استصلاحها- وقد تمت الموافقة لهذا التاجر على طلبه(٢٧).

وفى عام ١٨٣٩ تنازل محمد على للأوروبيين وبخاصة البريطانيين عن عدد من القرى والأراضى الملحقة بها، لتكون فى حوزهم على الدوام، وليس عليهم إلا أن يدفعوا الميرى(٢٨) أو ضريبة الأرض السنويـــة وهى ضريبة محددة ولا يمكن تجـــاوزها إلا إذا زيدت الضريبة فى جميع أنحاء البلاد(٢٩).

وقد منح هذا التنازل دون قيود تمنع من التصرف فى محصول الأرض، فقد كفت السلطات الحكومية يدها عن تلك القرى التى سلمت للأوروبيين -ومنهم بريطانيون- على هذا النحو(٣٠)، وبحلول عام ١٨٤٠ كان التجار البريطانيون الذين حصلوا على منح من الأراضى قد قاموا باستثمارات رأسمالية ضخمة ٢٥,٠٠٠ فدان، بعضها من أراضى الأبعادية(٣١) التى استصلحوها وزرعوها(٣٢).

وهكذا نجح بعض التجار البريطانيين فى تكوين مساحات واسعة من الأراضى فى عهد محمد على، وبموجب قانون فبراير ١٨٤٢(٣٣) حصلوا على حق ملكيتها ملكية كاملة(٣٤).

وفضلاً عن حيازة البريطانيين للأبعاديات فى عهد محمد، شهد عهده أيضاً تعهد(٣٥) بعض البريطانيين ببعض القرى المعسرة، ولاسيما فى مديرية البحيرة، مثل التاجر والقنصل البريطانى ثوربون الذى منحته الحكومة حق التعهد بناحية بسطرة(٣٦) شريطة أن يسدد ما عليها من الأموال المتراكمة والباقية عليها من سنوات سابقة، مع القيام بجميع ما تكلف به هذه الناحية من الالتزامات الأميرية مثلها مثل النواحي الأخرى(٣٧).

هذا وقد تعاملت حكومة محمد على مع أصحاب العهد من البريطانيين بشيء من المرونة، إذ منحتهم الفرصة تلو الأخرى لسداد الأموال المطلوبة على عهدهم، وكان الخواجة ثوربون"جويز ثوربون"نفسه من أول المستفيدين من تلك التيسيرات[٣٨]، إذ تراكمت على عهدته أموال متأخرة عام ١٨٤٨/١٨٤٧ طولب بها مراراً[٣٩]، فوعد بدفع ما عليه من تقاسيط وأموال حين يتم حصاد المحصول الجديد[٤٠].

هذا فضلا عن توفير الحكومة للمرافق اللازمة لاستصلاح وزراعة تلك الأراضي كحفر الترع وإقامة الجسور[٤١].

وينبغي الإشارة إلى أنه على حين وجد أصحاب العهد من الأجانب أن تلك العهد أصبحت عبئاً عليهم أكثر منها مصدرا للربح، إذ كان الباشا يفرض عليهم الأسعار التي يراها، فضلا عن أنهم عجزوا عن الوصول بتكلفة إنتاجهم إلى المستوى المنخفض الذي يحققه الفلاحون الذين كانت مستويات معيشتهم أدنى من مستويات معيشة هؤلاء الأجانب من أصحاب العهد، فإن ملاك الأراضي من البريطانيين ربما كانوا أحسن حالاً من اليونانيين والأرمن بحكم تمكنهم من التصرف في ناتج ضياعهم بحرية أكثر، فالقس ستيفن أولن (Stephen-Olin) الذي وصف زيارته لمزارع مستر لاركنج (Larking) الذي كان ذات يوم قنصلاً بريطانيا في الإسكندرية قيل له: إن المزارع مزدهرة[٤٢].

ورغم تساهل الحكومة في تحصيل الأموال الأميرية المقررة على أطيان الأجانب، فإن ذلك لا ينفى تعسر أحوال بعض البريطانيين واضطرارهم إلى ترك ممتلكاتهم مقابل ما عليهم من ديون للحكومة كما حدث مع التاجر البريطاني (تيبالدى) المقيم بالإسكندرية الذي ترك حديقته التي فيها بيته والكائنة بساحل ترعة المحمودية بالإسكندرية في نظير دينه المطلوب منه للحكومة[٤٣].

وعلى أية حال، فإن نظام العهد قد بقي قائما في عهد عباس الأول، ومما يؤكد ذلك ما تضمنته المراسلات بين وزير(ناظر) الخارجية المصري والقنصل البريطاني عام ١٨٥٢-١٨٥٣ بشأن العهد الخاصة ببعض الرعايا البريطانيين[٤٤].

وثمة إشارات متعددة بالوثائق تدل على امتلاك البريطانيين للأراضي الزراعية في عهد عباس في نواحي مختلفة؛ أهمها ناحية وراق الحضر[٤٥] التابعة لمديرية الجيزة[٤٦]، التي كان الخواجة "إنزيتو" البريطاني يمتلك بها أطياناً أحسن استثمارها، حتى إنه إلى جانب زراعته لتلك الأطيان كان يربي الماشية ويبيعها[٤٧]، والخواجة "إستماطي تريفو" المتمتع بالحماية البريطانية الذى امتلك جنينه بناحية وراق الحضر، وكان يقوم بتأجيرها أحيانا[٤٨]، كما كان يقوم بزراعة الفاكهة أيضاً، وعلى الرغم من استغلاله لأطيانه بطرق مختلفة فإنه كان يتراكم عليه ضرائب مستحقة للحكومة يعجز أحيانا عن سدادها[٤٩].

وفي عهد سعيد سمح للأجانب بشراء الأراضي الزراعية التي تركها حائزوها أو التي صادرتها الحكومة لعدم قيام أصحابها بدفع الضرائب المفروضة عليها[٥٠]، كما كان الوالي يشجع النشاط الاقتصادي للأجانب، وبالتالي كان يسدد ديونه لهم عن طريق منح الأراضي بدلاً من سدادها نقداً، وأصدر تعليمات لمديري المديريات بمنح الأجانب عقود التمليك مقابل تعهدهم بالخضوع لقوانين البلاد الخاصة بإثبات الملكية، ومنها تعهد المشتري بسداد الضرائب المفروضة على الأرض التي اشتراها، وأن ينفذ كل اللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن[٥١].

وبموجب أمر عال صادر في عام ١٨٦٠ رخص للأوروبيين بإنشاء وابورات لحلج القطن في الأراضي التي يحوزونها من الأهالي[٥٢]، بشرط أن يخضعوا للإجراءات التي تتبعها الحكومة مع الرعايا الوطنيين، ولكن هذا الشرط لم ينفذ على الإطلاق[٥٣].

هذا وترصد الوثائق العديد من حالات ملكية البريطانيين للأراضي في عهد سعيد باشا، فكانت لهم أراضٍ زراعية بضواحي القاهرة[٥٤] والإسكندرية[٥٥] والبحيرة التي شهدت ملكيات زراعية كبيرة للبريطانيين بها، مثل الخواجة بابولاني الذي كانت له بمديرية البحيرة عزبة عرفت باسم"عزبة بابولاني"[٥٦]، ونجح في استثمارها جيداً، كما قام بتربية الماشية وبيعها[٥٧]، غير أنه قام ببيع تلك العزبة إلى سعيد باشا في عام ١٨٦٠[٥٨].

كما كان للعديد من البريطانيين أملاك في مديرية الدقهلية[٥٩] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مثل ألفريد ديل، وكوركلينج، وجون داييناس، وجيمس مردخ، وأرثرديل، وجيمس هوات[٦٠]، واستيفان منكشار الذي كانت له أطيان بناحية البرامون[٦١] قام بتأجيرها إلى دائرة إلهامي باشا بن عباس باشا الأول[٦٢].

وكان لإسراف طبقة الذوات في مصر وغرق بعض أفرادها في الديون، أثره في تحويل جزء من أملاك هذه الطبقة إلى الأجانب، وبخاصة البريطانيين، وهذه حقيقة تؤكدها حركة بيع الأراضي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فمثلا اشترى كل من اليوناني "إسكنديين إسترابو" والبريطاني "يوسف فتستروا" أرضاً بالشرقية[٦٣] تبلغ مساحتها أربعمائة وخمسة أفدنة[٦٤]، كما شهدت مديرية القليوبية[٦٥] استثمارات بريطانية كبيرة في مجال شراء الأراضي وزراعتها[٦٦].

وعلى أية حال فقد استمر الأجانب – ومنهم البريطانيون بالطبع – ينتفعون بالاستثناءات التي تكفلها لهم الامتيازات الأجنبية، بدليل أن السلطات المصرية كانت تلجأ إلى القنصليات لحمل رعاياها على دفع الضرائب، وإقناعهم بتنفيذ قوانين ولوائح الدولة، وكانت من أهم المزايا التي تمنحها الامتيازات الأجنبية لملاك الأرض من الأجانب إعفاء الفلاحين من السخرة[٦٧].

وبناء على ذلك حاولت بعض الشركات البريطانية التي كانت تقوم باستئجار الأطيان وزراعتها كنوع من الاستثمار في مجال الزراعة، حاولت التنصل من الالتزامات المفروضة على تلك الأطيان المستأجرة، مثل رفض شركة بريجز وشركاه إخراج الأنفار اللازمين للمشاركة في تطهير بعض الترع، من أنفار الأطيان التي قامت باستئجارها[٦٨]، كما رفضت نفس الشركة تقديم سبعة أنفار للفرز الخاص بالجهادية[٦٩]، ومن ناحيته رفض القنصل البريطاني العام كولكهون تأييد مزاعم شركة بريجز وشركاه، فقد رأى أن الشركة قد وافقت على الالتزام بالأملاك "بكل الأعباء المفروضة عليها"[٧٠].

وقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠-١٨٦٥) إلى ارتفاع أسعار القطن المصري حتى أن الكثير من الأوروبيين، وبخاصة البريطانيين، سارعوا إلى شراء أراضي واسعة في الدلتا للاستفادة من هذا الازدهار[٧١].

وفي عام ١٨٦٧ سمحت الدولة العثمانية للأجانب بحيازة أراضٍ وعقارات داخل الدولة العثمانية، ولقد طبق هذا الفرمان في مصر باعتبارها ولاية عثمانية[٧٢]، كإقرار للحـــالة القائمة بالفعل في مصر، إذ أن الأجانب لم يكن باستطاعتهم امتلاك الأطيان والعقـــارات في سائر أنحاء الدولة العثمانية، ولكنهم في مصر كانوا يستطيعون ذلك[٧٣].

وصارت الأرض الزراعية تباع أحيانا بالمزاد في عهد إسماعيل، ربما بسبب استدانة الفلاحين وكذلك الحكومة ورهن أراضيهم، وكان من حق البريطانيين مثلهم مثل غيرهم دخول تلك المزادات، وشراء الأراضي من خلالها، كما فعل الخواجة روبرت ويلكنسون البريطاني حين اشترى بالمزاد أطياناً بمديرية البحيرة[٧٤] التي كانت تضم معظم الأراضي الزراعية التي حازها الأجانب في مصر، لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك لقربها من مركز تجمع الأجانب في الإسكندرية[٧٥].

وقد مارس البريطانيون في عهد إسماعيل حقوق التصرف في ملكياتهم الزراعية بحرية تامة بالبيع والشراء، بأنفسهم أو عن طريق توكيل غيرهم في التصرف بدلاً عنهم[٧٦].

د- الشركات البريطانية العاملة في مجال ري واستصلاح الأراضي:

اندفع المستثمرون الأجانب نحو إنشاء وتأسيس شركات الأراضي، نظراً لما تدره من أرباح هائلة، وازداد حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر، وحتى مطلع القرن العشرين[٧٧].

وجاء تأسيس تلك الشركات كنتيجة لصدور فرمان ١٨٦٧- السابق الإشارة إليه- والذي منح الأجانب حق تملك الأراضي في مصر، فتكونت شركات عقارية بأموال أمكنها الحصول على امتيازات بامتلاك أراضٍ واسعة، ووضعت برنامجا تقدمت به للحكومة لتغريها على منحها الامتياز المطلوب، وانحصر هذا البرنامج في الآتي:

١ – إصلاح مساحات من الأراضي القابلة للزراعة.
٢ – تحسين وسائل الزراعة فيها.
٣ – تقسيم تلك الأراضي إلى قطع صغيرة لبيعها.

وقد ساهمت تلك الشركات بنصيب وافر في إصلاح الأراضي البور، وجعلها صالحة للزراعة(٧٨).

إضافة لذلك فإن البعض يرى أن شركات الأراضي هذه، والتي كانت مملوكة للأجانب في معظمها، قد لعبت دوراً هاما في نمو الملكيات الكبيرة عن طريق استصلاح الأراضي وبيعها في مساحات كبيرة للراغبين في الشراء، مما جعل الإقبال عليها مقصوراً على كبار الملاك الذين تراكمت في أيديهم فوائض الأموال(٧٩).

ومن أهم الشركات البريطانية في مجال استصلاح وري الأراضي، والتي كان رأس المال البريطاني مساهماً فيها بشكل كبير، الشركات التالية:

١– الشركة المصرية للزراعة والصناعة (الشركة الزراعية):

تكونت في الأشهر الأولى من عهد إسماعيل الشركة المصرية للزارعة والصناعة Societe Agricole et Industrielle de Egypte، وكان على رأس مجلس إدارتها هنري أوبنهايم Henry Oppenheim، وإداورد درفيو Edward Deriveu اللذين كانا من كبار المصرفيين في الإسكندرية(٨٠).

وتأسست تلك الشركة على يد مهندس نمساوي يدعى لوكوفيتش Lucovitch بغرض استيراد ماكينات ضخ المياه وتأجيرها إلى المزارعين لأغراض الري، خاصة ري القطن الذي كان في حاجة شديدة إلى المياه وقت انخفاض النيل في الصيف، وعندما احتاج لوكوفيتش إلى المال اتجه الى "أوبنهايم" و "درفيو" وإلى ممولين آخرين للحصول عليه، على أن هؤلاء الممولين قاموا بتغيير الغرض الأساسي للشركة الزراعية، وحولوها إلى شركة للمضاربة في عقارات المدن؛ وذلك لأن درفيو وأصدقاءه كان لديهم خط لاستيراد ماكينات الري، وكانوا يريدون التخلص من منافسة الشركة الزراعية، أما السبب الأخر فهو أنهم وجدوا من المناسب لهم "احتلاب" الشركة الزراعية عن طريق استغلال سلطتهم فيها كمديرين(٨١).

وعلى هذا، فقد انتهى الأمر بالشركة الزراعية إلى الفشل، وصفيت أعمالها، وسحب المساهمون البريطانيون مساهماتهم من تلك الشركة(٨٢).

٢- شركة ري البحيرة :

وتعرف أيضا بشركة أراضي البحيرة Le societe Anonyme Irripation dans Le Behera، وتعد من أهم شركات الأراضي في تلك الفترة، وقد تأسست في ٨ مايو ١٨٨٠، حيث صدر قرار من مجلس النظار بالتصريح لناظر الأشغال العمومية بتوقيع عقد امتياز لمدة خمس وعشرين سنة مع مستر إدوارد إستون ونوبار باشا وسينادينو ورالي وشركاهم والخواجة زيرفوداكي ويعقوب أوبنهايم ومستر هاوس، الذين تقدموا بمشروع لرفع المياه بواسطة الآلات البخارية إلى ترعتي الخطاطبة والمحمودية بمديرية البحيرة، وتم توقيع العقد بين هؤلاء الأجانب وناظر الأشغال العمومية -ممثلاً عن الحكومة- بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٠، وكان مركز تلك الشركة مدينة الإسكندرية[٨٣].

وقد وجه النقد لتأسيس شركة ري البحيرة في ذلك الوقت، إذ اعتبر ظهورها إحدى المضاربات والمقاولات الصورية بين الحكومة المصرية والمقاولين في عهد المراقبة الثنائية، وذلك لارتفاع الأجر الذي طلبته رغم وجود القناطر الخيرية التي يمكن الانتفاع بها لهذا الغرض[٨٤].

هذا وقد أخفقت الشركة في الالتزام بتعهداتها في الفترة التي أعقبت تأسيسها، إذ تقدم السيد إيستون وشركاه في أوائل مايو ١٨٨١ بطلب مهلة لمدة عام لكي يتمكنوا من الوفاء بالالتزامات المأخوذة في موضوع تغذية ترعة الخطاطبة، في حين أن المحاصيل في تلك المناطق كانت في حالة سيئة للغاية، فضلا عن أن الفلاحين كانوا قد تركوا وسائل الري الأخرى اعتمادا على العقود الموقعة والوعود المتكررة[٨٥].

وشهد شهرا مايو ويونيو من عام ١٨٨١ تردي الأوضاع الزراعية في إقليم البحيرة نتيجة إخفاق مسئولي الشركة في الوفاء بالتزاماتهم، ويرصد نينيه ذلك الوضع المتدهور، فيكتب في ٦ مايو ١٨٨١ أنه "بسبب إخفاق أجهزة التغذية بالماء للسادة إيستون وشركاه، أصبح الجفاف الذي كان مهددا به إقليم البحيرة حقيقة"، وطبقا للشروط الموقعة كان على الشركة أن تدفع يوميا خمسمائة جنيه إسترليني كتعويض - شرط جزاء- لكل ٢٤ ساعة تأخير في تسليم الآلات الهيدروليكية، ولكن تم إعفاء الشركة من تلك الغرامة بناء على طلب القنصل البريطاني العام إدوارد ماليت الذي تدخل في الأمر[٨٦].

وقد حصلت شركة ري البحيرة في أواخر مايو ١٨٨١ على مهلة لمدة سنة لتركيب آلاتها، ويقال: إنها دفعت خمسة آلاف جنيه إسترليني كتعويض، في مقابل خسائر فادحة تحملها الفلاح المثقل بالالتزامات المفروضة عليه، وفي أواخر يونيو ١٨٨١ كانت ماكينات الري للشركة لم تعط مياهها بعد، وحذر نينيه من أن إقليم البحيرة سيفقد

جزءا كبيرا من قطنه نتيجة ذلك، كما ستتأثر محاصيل وأراضي كبار الملاك مثل عائلة روتشيلد وغيرهم من أصحاب المزارع الأوروبيين(٨٧).

هذا ويبدو أن تلك الشركة قد حققت نجاحات بعد ذلك، وتجاوزت تلك الأزمة، فأقامت ماكينات ري الزراعة عند مدخل ترعة الخطاطبة، وحصلت أيضا على امتياز إقامة ماكينات أخرى في المحمودية(٨٨).

ومع الوقت أصبحت شركة البحيرة من أهم شركات الأراضي التي عملت في بيع وشراء الأراضي، فكانت وظيفتها الأساسية إصلاح الأرض وإعداد وسائل الري والصرف المختلفة بها، ثم بيعها في قطع كبيرة لكبار الملاك، وتقوم بتأجيرها في شكل قطع صغيرة للفلاحين، حيث يجهز كل فلاح القنوات الفرعية الخاصة بأرضه، فإذا رغب الفلاح في شرائها فإنه يقوم بدفع عربون معين بسيط إلى حد ما، ثم يدفع للشركة جزءا من أرباحه، وهو عادة أعلى من قيمة الإيجار السنوي، وبعد دفع ثلث المبلغ المتفق عليه بهذه الطريقة يصبح في إمكانه تسجيل الأرض باسمه على أن يدفع باقي الثمن على أقساط سنوية لمدة تتراوح ما بين عشرين وخمسة وعشرين عاماً، ومعظم شركات الأراضي التي كانت موجودة في مصر آنذاك كانت تتعامل بمثل هذه الوسائل في بيع وشراء الأراضي(٨٩).

ومن ناحية أخرى، تذكر الوثائق أن شركة باسم "شركة عمليات ري الوجه البحري" قدمت مذكرة لمجلس النظار في ٨ يناير ١٨٨٢ تعرض فيها أنها إنما تأسست لتحسين سبل الري بالوجه البحري، ولإنقاذ الفلاحين من السخرة في تطهير الترع، وذلك برفع المياه إلى مستوى الأراضي بواسطة الآلات وتوزيعها بالترع تحت اسم "شركة عمليات ري الوجه البحري"، وطلبت من الحكومة الموافقة على تأسيسها وفحص شروطها الأساسية والواجبات التي سوف تفرض عليها، وطلبت تعيين لجنة لبحث الأمر(٩٠).

غير أنه لم يعثر على أي إشارة بخصوص تلك الشركة سوى تلك الوثيقة، وعدا ذلك لم تذكر تلك الشركة في أي من المصادر والمراجع الأخرى، وما يثير الحيرة هو أنه كتب على غلاف الوثيقة: "وتقرر أنه بمعرفة نظارتي المالية والأشغال تعين قومسيون للنظر في المشروع المقدم من شركة ري (الوجه البحري) "، وتم شطب كلمتي "الوجه البحري" وكتبت بدلاً منها وبجوارها مباشرة كلمة "البحيرة"، بحيث تصبح" شركة ري البحيرة" ولا ندري هل المقصود شركة ري البحيرة، أو أن شركة ري الوجه البحري شركة أخرى غير شركة البحيرة؟ (٩١).

وعلى أية حال، فإنه وفي فترة لاحقة غيرت الشركة اسمها إلى شركة البحيرة Societe Anonyme du Behera، وأضافت إلى أعمالها استصلاح الأراضي وبيعها، كما اشترت تفتيش بسنديلة[٩٢] من الدائرة السنية، وتبلغ مساحته مائة وثلاثة وعشرين ألف فدان (١٢٣,٠٠٠) بمبلغ مائتين وأربعة وأربعين ألف جنيه (٢٤٤,٠٠٠)، وما لثبت المساحة المملوكة للشركة أن ارتفعت إلى مائة وخمسين ألف فدان(١٥٠,٠٠٠) نتيجة لشراء الأراضى في الغربية[٩٣] والبحيرة[٩٤]، حيث كانت الشركة تمتلك في الأولى وحدها حوالي مائة وواحد وعشرين ألف فدان(١٢١,٠٠٠)[٩٥]، كما كان للشركة نشاط كبير في مديرية الدقهلية بناحية المنصورة[٩٦] ودكرنس[٩٧] في مجال استصلاح الأراضي[٩٨].

وعلى كل، فإنه في نفس الوقت الذي كان فيه للمستثمرين البريطانيين شركات استصلاح أراضٍ ذات رأس مال بريطاني فرنسي مشترك مثل شركة ري البحيرة، كان لهم أيضاً شركات استصلاح أراضٍ بريطانية مثل شركة أبو قير للأراضي[٩٩]، والشركة المصرية الجديدة ليمتد New Egyptian Company، Limited[١٠٠]، وغيرها من الشركات البريطانية التي تأسست بعد ذلك لغرض استصلاح الأراضي وبيعها، والتي تقع خارج فترة البحث.

يتضح مما سبق أن نشاط الجالية البريطانية في مجال الزراعة اتسم بالتنوع بين مساهمة الخبرة الفنية البريطانية في مجال الزراعة، وبين امتلاك أراضٍ واستثمارها، وبين إنشاء شركات لري واستصلاح الأراضي.

٢- النشاط الصناعي والتعديني والحرفي للجالية:

أ-الصناعة:

أراد محمد علي الإفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الصناعة، فأرسل وكلاءه إلى أوروبا لاستقدام طبقة من العمال ذوي الخبرة، غير أن الحكومة البريطانية رفضت مساعدته، وحظرت على العمال البريطانيين الهجرة إلى مصر[١٠١].

وعلى الرغم من هذا الحظر فإن محمد علي سرعان ما استعان بعمال بريطانيين لمعمل السباكة[١٠٢]، وطلب من بيت بريجز البريطاني إمداده بصناع بريطانيين مهرة[١٠٣]، وشجعهم الباشا على القدوم إلى مصر لقاء أجور عالية[١٠٤]، فنشر إعلاناً في مالطة بأنه سيقدم شروطاً طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الإقامة في مصر، ويمارسون نشاطهم بها، وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة البريطانية في رفضها مساعدته في استخدام عمال بريطانيين لديه[١٠٥].

واعتمد محمد علي على وكلائه في جلب ما يلزم مصانعه من عمال ومهندسين، فطلب من أحد وكلائه عام ١٨٢٦ أن يأتيه بأربعة عشر عاملا ومهندسا بريطانيا للعمل بالمصانع والفابريقات[١٠٦]، وفي عام ١٨٣٣ طلب من هاريس التاجر البريطاني–المقيم بالإسكندرية–إحضار أربعين رجلاً للعمل بالمصانع في مصر، وأن يدفع لهم بعض المال مقدما إذا وفق في إحضارهم[١٠٧].

وعلى هذا فقد كان من أبرز عناصر الجالية البريطانية في مصر في عهد محمد علي، موظفو الحكومة من البريطانيين الذين اقتصر عملهم على المصانع والفابريقات، والذين كانوا يزاولون عملهم بمثابة مديرين لحركتها وصناع فيها، حيث جيء بمعلمين بريطانيين لبعض المصانع لتعليم الصناع الوطنيين[١٠٨].

الصناعات المدنية:

– صناعة غزل القطن ونسجه:

توسعت حكومة محمد على توسعا كبيرا في صناعة المنسوجات بأنواعها، وكانت صناعة المنسوجات القطنية أهم الصناعات المدنية من حيث عدد العمال ومقدار الإنتاج، ومدى استعمال الآلة في تلك الصناعة، ولذلك نجد أنه في عام ١٢٥٣ / ١٨٣٧ بلغ عدد مصانع الغزل والنسيج تسعة وعشرين مصنعاً (فابريقة) موزعة على مختلف جهات القطر، ويعمل بها حوالي ثلاثين ألف عامل[١٠٩].

وكان البريطانيون من أبرز العناصر الأجنبية الذين استخدمهم الباشا للنهوض بصناعة غزل القطن ونسجه، خاصة وقد كانت لديهم دراية كبيرة بالآلات الحديثة وكيفية تركيبها وتشغيلها[١١٠].

ففي عام ١٨٣٠ أقام مهندس بريطاني آلات بخارية لمصنع نسيج في شبرا، وآخر في قلعة الكبش[١١١] يضم مائتي نول[١١٢]، وكان ذلك هو بداية عهد مصر بقوة البخار، إذ دخل البخار مصر ابتداء من هذا العام (١٨٣٠)، حيث كانت آلاته تشغل ستة مصانع، وذلك بفضل المهندس البريطاني توماس جالواي T. Gallaway[١١٣].

وقد عمل أحد البريطانيين كأسطى صناعة الخيوط لدى الحكومة، وكانت تتم استشارته دائما بخصوص أفضل أنواع البفتة (نوع من المنسوجات القطنية) الأكثر رواجا لكي يقوم بصناعتها[١١٤].

كما عمل البريطانيون بمصنع نسيج البركال (نوع من الشيت الرفيع) الذي كان بالقرب من مبيضة بولاق[١١٥]، وتم إنشاؤه عام ١٨٣٣ لنسج البركال، وكان في هذا المصنع أربعة من الصناع البريطانيين يتولون تعليم العمال الوطنيين فنون هذه الصناعة[١١٦].

والحقيقة أن أبناء الجالية قد ساهموا وبطرق شتى في تطوير وتحديث صناعة غزل القطن ونسجه في عهد محمد علي، عن طريق استخدامهم بالمصانع مثل فابريقة بولاق[١١٧]، التي شهدت عمل كثير من البريطانيين والأجانب بها[١١٨]؛ وعن طريق جلبهم لآلات حديثة لتلك الصناعة، ولاسيما مكابس القطن[١١٩]، هذا فضلا عن تكليف الباشا لبعضهم بجلب رسومات حديثة للمنسوجات، كما حدث مع التاجر البريطاني ثوربون عام ١٨٣٦ حين كلف بإحضار رسومات حديثة من أجل صناعة الشيت[١٢٠].

جدير بالذكر أن البريطانيين قد اتهموا باستغلال حاجة الباشا إلى الآلات الصناعية حتى أنهم باعوها إليه بأفدح الأثمان، وكذا الكثير من الآلات التي لم تكتمل أجزاؤها[١٢١]، وذلك ضمن محاولات إعاقة مسيرة التصنيع التي سار فيها الباشا فقد اتضح عند تجربة محالج القطن المستوردة من بريطانيا عدم صلاحيتها للحلج، لأنها تكسر بذر القطن والكتان[١٢٢].

هذا وقد اتخذت الأمور منحى آخر في عهد عباس، إذ قام بإغلاق المصانع والمعامل التي أنشأها جده للاقتصاد في النفقات[١٢٣]، وثمة إشارات متعددة عن دور الجالية البريطانية في إغلاق بعض تلك المصانع؛ فيذكر البعض أن عباس الأول قد عطل جميع معامل النسيج المختلفة التي أنشأها جده، وقيل: إن ذلك كان بإيعاز من مرى القنصل البريطاني العام[١٢٤] الذي قاوم بشدة رغبة جماعة من الوطنيين في إنشاء مصانع الغزل والنسيج في الدلتا حماية لمصالح أصحاب المصانع البريطانية[١٢٥].

وعلى الرغم مما قيل من إهمال عباس لصناعة الغزل والنسيج، وإسهام القنصل البريطاني في ذلك، فان هناك من يختلف مع هذا الرأي بالقول بأن عباس الأول أولى اهتمامه بمصانع النسيج التي تنتج الأقمشة الشعبية مثل الشيت، بأن أرسل يستدعي أحد خبراء تلك الصناعة البريطانيين للحضور إلى مصر، ودراسة أحوال تلك الصنـــاعة، وتقديم مقترحـــات للنهوض بها، وقد حضر هذا الخبير وقدم تقريره الذي يتضمن سبل الرقي بتلك الصناعة[١٢٦].

وعلى أية حال فقد امتلك البريطانيون في مصر آنذاك مكابس للقطن، ولاسيما في الإسكندرية (لإعداده لعملية التصدير)[١٢٧]، وامتلك بعضهم وابورات لحلج القطن[١٢٨]، إضافة إلى قيامهم بتشغيل مكابس القطن التي يمتلكها غيرهم[١٢٩].

- **غزل الجوخ ونسجه:**

أنشأت الحكومة مصنعا للجوخ على شاطئ النيل في بولاق، وقد اعتنى به محمد علي كثيرا ليوفر من خلاله احتياجات الجيش من الجوخ[١٣٠]، وفي هذا المصنع عمل بعض البريطانيين جنبا إلى جنب مع نظرائهم الفرنسيين[١٣١].

- **نسج الكتان:**

شهدت المصانع التي أقامتها الحكومة المصرية لغزل ونسج الكتان عمل البريطانيين بها، بل لقد بلغت جودة المنسوجات الكتانية التي يصنعها البريطانيون في مصانع الحكومة حد أن قامت الحكومة بتصديرها مباشرة مثلما حدث في منسوجات مصنع الكتان بالمنصورة[١٣٢].

هذا وقد أنشأ محمد علي ورشة لصناعة الكتان بجفالك[١٣٣] الدقهلية، وزودها بالآلات اللازمة، واستحضر لها خبيراً بريطانيّاً في صناعة الكتان[١٣٤]، ويدعى مستر كانجهام، وقد وفرت له الحكومة مترجما خاصاً تسهيلاً لأداء مهمته[١٣٥].

- **صناعة الطرابيش:**

لم يقتصر أمر مساهمة البريطانيين في صناعة الغزل والنسيج على ذلك، إذ عمل بعضهم بفابريقة الطرابيش[١٣٦]، وألحق بصحبتهم بعض التلاميذ الوطنيين ليتعلموا أصول هذه الصناعة[١٣٧].

- **صناعة السكر:**

أنشأ محمد علي مصنعاً للسكر في بلدة الريرمون بالمنيا[١٣٨] عام ١٨١٨، وقد تولى إدارته أحد المهندسين البريطانيين[١٣٩] يدعى بريتام Brinam أو برم brim، وقد خلفه في إدارة المصنع إيطاليان[١٤٠].

وقد ورد ذكر هذا المهندس البريطاني في وثائق تلك الفترة باسم مستر إبرام، حيث توفي عام ١٨٢١، فتمت إحالة المصنع مؤقتاً إلى مساعده[١٤١]، وتبين فيما بعد أن مستر إبرام لم يكن على خبرة تامة بصناعة السكر، وأن مساعده هو الذي كان يقوم بالعمل[١٤٢].

وعلى النقيض من مستر إبرام، قام المهندس البريطاني روبرتسون Robertson[١٤٣]، بإدخال العديد من التحسينات على صناعة السكر لكفاءته ومقدرته العالية، بحيث كان أحد خبراء صناعة وتكرير السكر، وبفضله ارتفعت معدلات الإنتاج خلال عام ١٨٣٣ بالريرمون إلى١٢,٩٥٥ قنطاراً، بالإضافة إلى المصانع الأخرى التي كان يتولى الإشراف عليها[١٤٤].

وكان المهندس البريطاني مستر "هل Hill" أحد الذين عملوا بمصنع الريرمون، حيث كلف بعمل أحواض لصناعة وتكرير السكر[١٤٥].

وجدير بالذكر أن الحكومة قد اعتمدت على التاجر البريطاني جويز ثوربون في إمدادها بما تحتاجه من آلات صناعية من بريطانيا لصناعة السكر، وجلب العمالة البريطانية القادرة على تشغيل تلك الآلات والنهوض بصناعة السكر في البلاد[١٤٦].

هذا وقد لعبت الخبرة البريطانية دوراً هاماً في إمداد مصانع السكر في عهد الخديوي إسماعيل بحاجتها من الآلات الحديثة المتطورة، إلى جانب مجموعة من المهندسين والفنيين[١٤٧].

إذ يذكر أن مستر جيمس إيستون Jems Eston أحد رجال الصناعة البريطانيين قد زار مصر في عام ١٨٧٠ فقابله الخديو إسماعيل[١٤٨]، ووقعت الحكومة عقداً مع مستر إيستون بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن شركاه (إيستون إيموس أندرسون) علـى إنشـاء وتشغيـل مصنع للسكر بتكلفة ١٤٠,٩٩ جنيهاً إنجليزيًّا[١٤٩].

وقد قام مستر إيستون بإنشاء معمل للسكر في أبا[١٥٠] وآخر ببني مزار[١٥١]، بينما قام زميله "شامبين" بالتوصية بمعمل ثالث تقرر أن تكون ناحية الفشن[١٥٢] مقراً له[١٥٣].

وصار مستر أندرسون هو المسئول عن مصانع السكر، فكانت له صلاحيات واسعة في تعيين العمال والمهندسين في تلك المصانع[١٥٤]، وكانت الأولوية لديه للعمال البريطانيين[١٥٥]، فتذكر إميليا إدواردز أنه أثناء زيارتها لمدينة أرمنت[١٥٦] وجدت بها مصنعاً للسكر يعمل به عمال بريطانيون[١٥٧].

– صناعة تبييض الأرز:

اتفق محمد علي مع المهندس البريطاني توماس جالواي على أن يستبدل مضارب الأرز الموجودة– والتي كانت تديرها الثيران– بمضارب غيرها تعمل بالبخار، منها واحد في رشيد وآخر في الريرمون[١٥٨].

وكانت زراعة الأرز قد أدت إلى إنشاء مصانع لتبييضه، وقد زادت مصاريف التبييض على أكثر من نصف مصاريف الإنتاج، غير أن اتفاق جالواي مع محمد علي جاء ليستبدل بتلك المصانع ثلاثة أخرى تدار بالبخار، وقد بدأ العمل بأحد هذه المصانع الثلاثة في مدينة رشيد عام ١٨٣٣[١٥٩].

وقد سارت آلة تبييض الأرز البخارية سيرا حسناً في البداية، لكنها ما لبثت أن عانت من تكرار العطل الميكانيكي الذي كان يكلف كثيراً، وقام بإصلاحها مهندسون بريطانيون كان لديهم تعليمات بأن يدربوا مصريين ليحلوا محلهم، وما أن تم الاستغناء عن المهندسين البريطانيين حتى تسبب المصريون الذين حلوا محلهم في فساد الآلة، بسبب

إهمالهم في استعمالها، وقد جيء بمهندس من بريطانيا، لكنه لم يستطع أن يفعل شيئا لإنقاذ الآلة[١٦٠].

- صناعة الثلج والمياه المعدنية:

أقيم في الأزبكية في عهد عباس الأول مصنع للثلج، وذلك في عام ١٨٥١ بناءً على نصيحة القنصل البريطاني[١٦١] الذي وضع بنفسه تصميم ذلك المصنع الذي كان الأول من نوعه الذي تشهده المنطقة[١٦٢].

وقد قدرت تكاليف إنشاء هذا المصنع بـــ ٥٠٠,٠٠٠قرش[١٦٣]، وتم تعيين البريطاني يوسف داكر ملاحظاً للإنشاءات في أثناء بناء هذا المصنع، وتقرر تعيينه ناظرا عليه عند الانتهاء من إنشائه، وكلفته الحكومة بجلب آلات ومعدات هذا المصنع من بريطانيا[١٦٤].

ثم أقام أحد المالطيين التابعين لبريطانيا (حماية بريطانية) مصنعاً للثلج في بور سعيد، ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٨٧٠، ولعل إنتاجه قد بدأ في ذلك العام أو في العام الذي يليه، وقد زاد إنتاجه عن حاجة الاستهلاك المحلي لمدينة بورسعيد، واتجه إلى تصدير إنتاجه خارجها، الأمر الذي أدى إلى فرض رسوم جمركية على تصدير المصنع للثلج[١٦٥].

كما كانت هناك بالإسكندرية "فابريقة مياه معدنية" ملك للبريطانيين "يلن كنتسون" و"واتسون" ملحقاً بها مخزن كبير لحفظ الزجاجات الفارغة[١٦٦].

الصناعات الحربية والبحرية:

- مسبك بولاق للحديد:

أنشأ محمد علي مسبكاً للحديد في بولاق لكي يزود الجيش بالمدافع والقذائف بالدرجة الأولى[١٦٧]، كما كان يستخدم لصب الحديد المعد للسفن وسد احتياجات البحرية[١٦٨]، بالإضافة إلى تزويد المصانع بالآلات اللازمة[١٦٩].

تولى توماس جالواي وضع تصميم مسبك بولاق للحديد، الذي جاء تصميمه مطابقاً لمسابك الحديد في لندن، كما تولى جالواي إدارة أعماله، يعاونه خمسة من العمال البريطانيين يرأسون خمسين عاملاً مصرياً[١٧٠].

وبالفعل نجح عمال مسبك بولاق للحديد بإشراف المهندسين البريطانيين في تقليد ماكينات كبس القطن وماكينات البخار التي احتاج إليها أحد المصانع، وصنع آلات مماثلة لآلات عصر وتكرير السكر التي أحضرها أحد خبراء صناعة السكر من الخارج[١٧١].

كان لجالواي سلطة كبيرة على أعمال المسابك آنذاك[١٧٢]، كما كانت له حظوة ومكانة لدى محمد علي الذي كان يثق فيه بشدة، ويعهد إليه بمهام متعددة[١٧٣].

هذا وكان في رشيد مثلما كان في القاهرة مصانع لأشغال الحديد كانت تحت إشراف مهندسين بريطانيين[١٧٤]، وكذلك الحال في مصانع الحديد بالمنصورة التي كان بها صناع بريطانيون متخصصون في صناعة السواقي[١٧٥].

– مصنع النحاس بالقلعة:

أنشأ محمد علي مصنعاً لصناعة ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن، وكان مقره القلعة، واستقدم لهذا المصنع الخبراء من بريطانيا، وتولى جالواي إدارته[١٧٦]، كما قام بوضع تصميمه والإشراف على بنائه وتركيب آلاته[١٧٧].

كان الغرض من إقامة مصنع النحاس هو إنتاج ألواح النحاس التي تستخدم لوقاية السفن الحربية، واتجهت محاولات جالواي للاستفادة من خامات النحاس المستهلكة من المدافع المعطلة، وذلك بصهرها داخل الأفران البخارية وإعادة تشكيلها وفقاً للأنماط المطلوبة، مما حقق وفرة كبيرة في الإنتاج[١٧٨].

وحرص الباشا على الاستعانة بالمهندسين والعمال البريطانيين للعمل في مصنع النحاس بالقلعة، ووفر لهم سبل الراحة والإقامة الملائمة[١٧٩]، مع منحهم كافة مستحقاتهم المالية التي كان تأخرها يؤدي إلى إضرابهم عن العمل وتعطيله[١٨٠].

وكان البريطاني "هِل Hill" من أبرز الذين عملوا بمصنع النحاس بالقلعة[١٨١]، والذي صار مع الوقت كبير أسطوات المراجل البخارية بالمصنع[١٨٢].

– ترسانة الإسكندرية:

كان محمد علي قد اعتمد في توفير احتياجاته من السفن في بداية الأمر على شراء السفن أو بنائها لحسابه في أوروبا بناء على توصيته، ثم عقد العزم على بناء هذه السفن في مصر، واستعان في تنفيذ هذا الأمر بمهندس فرنسي يدعى سريزى Cerisy الذي قام بتصميم وإنشاء ترسانة الإسكندرية[١٨٣].

قام سريزى وجالواى بمعاونة بعض الفنيين الفرنسيين والإيطاليين بتدريب العمال المصريين بورش ترسانة الإسكندرية على تصنيع وتجميع السفن وفقاً للأنماط المطلوبة، وفى يناير عام ١٨٣١ تم إنزال سفينة حربية مصرية إلى البحر[١٨٤].

ويعد المهندس البريطاني تيلر Teller من أشهر الذين عملوا بصناعة السفن الحربية، إذ يرجع إليه الفضل في إدخال بعض التعديلات الطفيفة على السفن لزيادة معدلات السرعـــة بها، وجاءت النتائج ناجحة، دون تأثير على متانة السفن وقوتها[١٨٥]

وينبغي الإشارة إلى مشاركة البريطانيين في جهود الحكومة المصرية في بناء السفن التجارية أيضاً وفي تجميعها وتركيب آلاتها[١٨٦]، فتبرز مجهودات جالواي في هذا المجال أيضا[١٨٧]، كما ساهم بعض البريطانيين في تدريب العمال المصريين على بناء السفن وإعدادها للعمل[١٨٨].

والحقيقة أن الجالية البريطانية كان لها دور ملموس في النشاط الصناعي في مصر منذ عهد محمد علي، وساعدهم على القيام بهذا الدور ما قدمته الحكومة لهم من تسهيلات مختلفة كتخصيص التراجمة لهم[١٨٩]، وتوفير الرعاية الصحية لعمال بعض الصناعات من البريطانيين، مثل صناعة الحديد والصلب[١٩٠]، مع صرف مستحقاتهم في وقتها قدر المستطاع[١٩١].

غير أنهم على الرغم من كل ذلك قد وجه إليهم النقد؛ لأنهم لم يستطيعوا أن يحققوا آمال محمد علي، واقترحوا عليه إحلال الآلة البخارية محل الثيران، وربما كان الغرض من هذا الاقتراح هو الاستفادة الشخصية، إذ تكلف بعض المصانع مبالغ طائلة على صغرها[١٩٢].

وجملة القول أن إسهام البريطانيين فى مجال الصناعة فى مصر-وكذا فى باقى المجالات-لم يكن من باب التفضل أو الإنعام، وإنما كان من باب تبادل المصالح فقد أمدوا الدولة بما احتاجته من خبرة صناعية توافرت لديهم، وفى المقابل تلقوا أجراً على هذا العمل وتوافرت لهم فرص عمل كثيرة ومزايا مادية واجتماعية ربما عجزوا عن الحصول عليها فى بلدهم الأم بريطانيا.

ب-التعدين:

كانت لمحمد علي محاولات للبحث عن المعادن في مصر؛ للاستفادة منها فى مجال الصناعة التي كانت له فيها طموحات عريضة، وفي محاولاته للبحث عن المعادن استعان الباشا بالعناصر الأجنبية، وخاصة العنصر البريطاني، نظراً لتفوق بريطانيا صناعياً آنذاك، ففي عام ١٨٢٢ أرسل أحد المعدِّنين البريطانيين إلى السويس والطور للبحث عن المعادن هناك[١٩٣] بعد أن وقع معه عقدا للعمل لدى الحكومة[١٩٤].

ومن هؤلاء البريطانيين الذين خدموا الباشا في مجال التعدين مستر برتون[١٩٥]، ومستر جالواي، والأخير كان يشرف على أعمال المُعدِّنين البريطانيين[١٩٦] الذين تم إرسالهم إلى مختلف الجهات للبحث عن المعادن[١٩٧]، ومن هؤلاء أيضاً البريطاني "جوانى أستين"[١٩٨].

ولم تقتصر الاستعانة بالخبرة البريطانية فى مجال التعدين على عهد محمد على، وإنما تواصلت الاستعانة بهم فى عهد سعيد باشا[١٩٩]، وفى عهد خليفته الخديو إسماعيل الذي

لجأ للجالية البريطانية لإفادته في هذا الصدد[٢٠٠]، فأرسلهم إلى سواحل البحر الأحمر[٢٠١]، وإلى جبل الطور[٢٠٢] للبحث عن المعادن، وكانوا قد نجحوا في كشف وجمع عينات من معادن شتى سافرو بها إلى بريطانيا لاختبارها كيميائياً وتحليلها[٢٠٣]، وكان يرأس جماعة المعدنيين البريطانيين هذه مستر "بويرمان"[٢٠٤] الذي قادهم في أكثر من حملة كشفية للبحث عن المعادن[٢٠٥].

هذا وقد شمل النشاط التعديني للجالية العديد من المعادن والخامات الطبيعية التـــي تزخر بها مصر منها على سبيل المثال ما يلي:

- النحاس:

تقدم بريطاني يدعي "دراوى" بطلب الترخيص له بالبحث عن النحاس في أحد المواقع التي تم اكتشاف أحد أنواع الزيوت بها، كما طلب "دراوي" في نفس الوقت أن يقوم بعمل بعض التجارب على ذلك الزيت لاختبار مدى قوة احتراقه[٢٠٦]، كان ذلك في عهد محمـــد علي.

كما طلب البريطاني جرين بورج منحه ترخيصا بالبحث عن النحاس، وعندما طُلِبَ منه تعيين الجهة التي يرغب بالتنقيب فيها تباطأ في الرد، ثم عاد جرين بورج وأبدى استعداده لتعيين تلك الجهة، فلم تر اللجنة المكلفة ببحث الأمر ضرراً في التصريح له بالبحث والتنقيب عن النحاس[٢٠٧]، ثم عادت الحكومة ورفضت إعطاءه الترخيص لكون الموقع الذى يرغب فى التنقيب فيه غير آمن، مما قد يعرض حياته للخطر[٢٠٨].

- الحديد:

في عام ١٨٣٠ أرسل إبراهيم باشا نجل محمد علي يبلغ ناظر المهمات الحربية بوجود معدن الحديد بين وادي حلفا[٢٠٩] وإسنا[٢١٠]، يمكن خلطه بحديد كسر المدافع فينتج معدن ثالث أصفر اللون، فكان أن أمر محمد علي بالبحث عن الحديد في تلك المنطقة تحت إشراف البريطانيين "والماس" و "جالواي" مع إرسال فرن لصهر المعادن بتلك الجهة[٢١١].

ولا يعرف على وجه الدقة مصير تلك المحاولة، كما لا يعرف بالضبط حقيقة أي محاولات أخرى للتنقيب عن الحديد، خاصة وأن معظم الوثائق التي تتناول هذا الموضوع تذكر غالباً أنه سوف يتم إرسال بعض خبراء التنقيب عن المعادن إلى الجهات المختلفـــة، دون تحديد نوع المعدن الذي سوف يتم التنقيب عنه[٢١٢].

- الفحم الحجرى:

استحوذ البحث عن الفحم الحجري على جزء كبير من اهتمام محمد علي، وقد شارك البريطانيون بدور ملموس في نشاط الحكومة في هذا المجال، سواء بتوفير الآلات

والمعدات اللازمة[٢١٣]، أو بمشاركتهم بأنفسهم في هذا النشاط[٢١٤]. ربما كان الدافع وراء ذلك حاجة الباشا إلى الفحم فى تشغيل الآلات البخارية بمصانعة وورشة ومعامله المختلفة والمنتشرة فى أرجاء البلاد توفيراً للنفقات الناجمة عن استيراده.

ومن هنا يلاحظ أن النشاط البريطاني في مجال البحث عن الفحم الحجري قد اتسم بالتخبط وعدم التنسيق، وذلك بسبب سياسة الباشا في هذا الشأن، ففي عام ١٨٤٥ تم إرسال "جان بتريك" البريطاني المتخصص في اكتشاف الفحم الحجري إلى جهة الطور للتنقيب هناك، فلم يجد شيئاً، فتقرر إرساله إلى أسوان[٢١٥] ليبحث هناك وذلك لئلا يبقي بلا عمل[٢١٦]، وفي العام التالي (١٨٤٦) كان جان بتريك ينقب عن الفحم الحجري في قنا[٢١٧]، مما كان يكلف الحكومة نفقات طائلة[٢١٨].

– الكبريت:

حرص بعض أبناء الجالية البريطانية على الحصول على بعض التراخيص للبحث عن بعض المعادن في مصر، ومنها معدن الكبريت، فقد حصل البريطاني "روبرت ويلكنسون" على حق استخراج الكبريت بجهة قبلي، وحين زاحمه وشاركه في ذلك الامتياز الإيطالي "فليليبو ترانو" التابع لقنصلية نابولي، اشتكى روبرت ويلكنسون بواسطة قنصله من ذلك، فجاء الرد أن قنصلية نابولي وحدها تستطيع منع فليليبو من استخراج الكبريت[٢١٩]. تزامن ذلك مع بداية استفحال نفوذ الأجانب ولاسيما القناصل منذ بداية عهد سعيد واستمراراً حتى عهد إسماعيل.

وكان البريطاني جرين بورج قد طلب منحة ترخيصاً لاستخراج الكبريت في بداية عهد الخديوي إسماعيل، إضافة إلى طلبه استخراج النحاس، وحدد منطقة جمسة[٢٢٠] على ساحل البحر الأحمر ميداناً لنشاطه، مثل باسانو الفرنسي الذي حصل على امتياز باستخراج الكبريت من نفس المنطقة في أواخر عهد سعيد باشا[٢٢١].

وقد تقرر في البداية منح جرين بورج الترخيص الذي طلبه بشروط منها:

١ – ألا تلتزم الحكومة بتقديم أية مساعدات أو عمال.

٢ – حصول الحكومة على العوائد المقررة.

٣ – اعتماد الترخيص الذي يمنح له من الخارجية.

٤ – قيام بورج بتحديد الجهة التي يريد التنقيب فيها على وجه الدقة [٢٢٢]، وذلك حتى يمكن دراسة مدى إمكانية وجود المعدن المذكور من عدمه، إذ أنه قد ثبت وجوده في الجهة التي حددها باسانو الفرنسي بخلاف الجهة التي حددها جرين بورج[٢٢٣]، وإلا فلن يمنح الترخيص المطلوب[٢٢٤].

ومن جانبه تدخل القنصل البريطاني، وحاول التوسط في منح مستر بورج التصريح الذي يطلبه بدون استيفاء الشروط التي وضعتها الحكومة، تحت زعم أن مستر بورج لم يطلب منحه هذا الترخيص إلا لعلمه بوجود الكبريت بتلك المنطقة، كما أنه يمكن إضافة بند في العقد ينص على أنه إذا اتضح بالبحث عدم وجود ذلك المعدن فلا يكون لبورج أدنى حق لدى الحكومة(٢٢٥)، غير أن الحكومة تمسكت بضرورة إتباع بورج للشروط المذكورة، وإلا فلن يتم منحه الترخيص المطلوب(٢٢٦) ولا يعلم القرار النهائي في هذه المسألة وما انتهى إليه الأمر، وأياً كانت النتيجة فالذي يعنينا أنها كانت محاولة بريطانية في مجال استخراج الكبريت تشير إلى إدراكهم لأهمية الاستثمار في هذا المجال.

– ملح النطرون:

منح محمد علي الخواجة روبل ثوربون امتياز استخراج ملح النطرون لمدة ثلاث سنوات، على أن يدفع رسوماً قدرها ١٢٪، من ثمنه حسب أسعاره في أوروبا، وحين أراد جويز ثوربون مشاركة روبل ثوربون في هذا الامتياز، طلب الأخير من الحكومة مد الامتياز لأربع سنوات، فمنحه محمد علي امتيازاً باستخراج ملح النطرون لمدة سبع سنوات(٢٢٧).

– استخراج الملح:

في أواخر عهد الخديو إسماعيل وفي فترة الرقابة الثنائية تم عقد العديد من المضاربات والمقاولات الصورية بين الحكومة وبعض المقاولين، ومن ذلك جعل استخراج الملح وبيعه احتكاراً على شركة بريطانية دون غيرها من الشركات الفرنسية ضماناً لمصالح البريطانيين الذين كانوا يصدرون الملح إلى الهند(٢٢٨).

– استخراج الفيروز:

حضر إلى شبه جزيرة سيناء في عام ١٨٥٤ المغامر البريطاني "ماكدونالد" الذي سبق له زيارتها عام ١٨٤٥، وكان الهدف من زياراته المتكررة تنفيذ مشروع استخراج الفيروز(٢٢٩) من المناجم القديمة(٢٣٠).

كان ماكدونالد أول أوروبي فكر في تعدين الفيروز، فعاد إلى سيناء عام ١٨٥٤، لينفذ مشروعه الذي ملك عليه حماسه ونشاطه، وهو استخراج الفيروز من المناجم القديمة، فاستقر في سيناء وبنى له منزلاً هو وابنته، واجتمع حوله بعض البدو للعمل معه حتى غادر جبل المغارة في عام ١٨٦٦، ليقيم عاماً في منطقة سرابيط الخادم بسيناء، ثم غادر بعد أن أفلس وانهارت آماله كما أنه واجه صعوبات خاصة فيما يتعلق بعدم إقبال الأسواق الأوروبية على نوع الفيروز المصري، نظراً لسرعة تغير لونه، وبعض العروق التي

كانت توجد في العينات التي كان يستخرجها، وأقام ماكدونالد بالقاهرة حتى توفي بها في عام ١٨٧٠[٢٣١].

– قطع الأحجار:

استقدمت الحكومة في عهد محمد علي أخصائيا بريطانيا في قطع أحجار "القدح"[٢٣٢] (الزناد)[٢٣٣]، الخاصة بالبندقيات ولكنه رفض الإقامة بالجبل الذي تقطع منه الأحجار، وأقام بإحدى القرى القريبة من الجبل، فقرر الباشا تخلصاً من كثرة النفقات نتيجة إقامته في القرية ونقل الأحجار إليه أن يُلحق بصحبته بعض التلاميذ ليتعلموا صنعته ويحلوا محله فيما بعد[٢٣٤]، ولكن وفاة هذا الصانع كانت سبباً في قرار الباشا عدم إنشاء الورشة التي كان يعتزم إنشاءها لهذا الصانع بالقرية التي كان يقيم بها، وتقرر نقل المهمات إلى الجبل للعمل في الميدان نفسه الذي يتم فيه قطع الأحجار[٢٣٥]، فضلا عن نقل العمال المصريين إلى الجبل مع السعي في استقدام صانع بريطاني آخر للإشراف على هذه العملية التعدينية[٢٣٦].

وفي عام ١٨٦٢ طلب القنصل البريطاني بالسويس مستر "ويست" الحصول على امتياز استخراج الأحجار وتقطيعها من جبل المسلة بالسويس، فأمر سعيد باشا بسرعة تشكيل لجنة لبحث الأمر والنظر في شروطه[٢٣٧].

وجاء قرار اللجنة التي تشكلت لبحث طلب القنصل برفض هذا الطلب لما فيه من إضرار بالمصلحة العامة وبالأهالي وبشركة القناة التي لها الحق في الحصول على أحجار من بعض تلك الجهات، خاصة وأن مستر ويست أراد استخراج الأحجار من تلك الجهة على شكل امتياز خاص به دون غيره ولمدة عشرين عاماً[٢٣٨]، فكان أن تم رفض مشروعه لذلك.

جـ – النشاط الحرفي للجالية:

ضمت الجالية البريطانية في مصر في القرن التاسع عشر عدد كبيرا من الحرفيين الذين عملوا بحرف شتى، وكان لهم بها أثر ملموس فقد عملوا بحرفة صناعة الأحذية[٢٣٩] والنجـــارة[٢٤٠]، والحدادة [٢٤١]، والخياطة[٢٤٢]، كمـــا تذكر الوثـــائق أنهم عملوا "برملجية" حيث احترفوا تصليح البراميل[٢٤٣].

كما عمل بعضهم في طحن الغلال[٢٤٤]، وصيد الأسماك[٢٤٥]، والجزارة[٢٤٦]، و منهم من احترف العمل كحلواني[٢٤٧]، وعملوا أيضاً بحرف تستلزم دقة في الصنع ومهارة فائقة، فوجد منهم الجواهرجي البارع[٢٤٨]، والساعاتي[٢٤٩]، والقباني[٢٥٠].

وفضلا عن ذلك احترف البريطانيون العمل كسائقي قطارات بالسكة الحديد المصرية[٢٥١]، وشهد تواجدهم بهذا العمل كثافة ملحوظة[٢٥٢]، وكان سائقو القطارات

البريطانيون يتقاضون مرتبات مرتفعة نسبياً عن غيرهم من العمال الأجانب[٢٥٣]، ربما لكفاءتهم أو لحاجة سوق العمل إليهم، كما عملوا كمسارية[٢٥٤] بقطارات السكة الحديد[٢٥٥] وإشارتجية[٢٥٦]، على طول خطوط السكك الحديدية[٢٥٧].

وجدير بالذكر أن البريطانيين قد أجادوا بعض الحرف التي التحقوا من خلالها بخدمة الأسرة العلوية، فعمل مستر بركس "مصوراتي" لولي النعم (محمد علي)[٢٥٨]، وكان منهم "ورديان[٢٥٩] ولي النعم"[٢٦٠]، والسائس[٢٦١] لدى الأسرة العلوية، والعربجي[٢٦٢] أيضاً، خاصة لدى سعيد باشا[٢٦٣]، بل إن رئيس العربجية لديه كان بريطانياً[٢٦٤]، كما استخدم إسماعيل هو الآخر عربجية بريطانيين[٢٦٥].

وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن بعض النساء البريطانيات كان لهن نشاط ملموس في هذا الصدد، فعملن كخادمات لدى الأسرة العلوية[٢٦٦]، ومضيفات للسائحين بمحطات السكة الحديد كمكتب مرور الزقازيق[٢٦٧] وذلك لفترة طويـــلة[٢٦٨]، ومنهن ماريه سميث مضيفـــة الســـائحين بمكتب مـــرور إسكندرية[٢٦٩]، هذا فضلا عن عمل بعضهن بحرف متواضعة مثل البريطانية "بيته" الغسالة[٢٧٠].

٣- مساهمة الجالية في مجال التجارة:

يعد النشاط التجارى من المحركات الأساسية للسياسة البريطانية فى الداخل والخارج على السواء منذ بدايات العصر الحديث وحتى القرن التاسع عشر، وبالتالى فإنه عند استعراض نشاط الجالية البريطانية التجارى فى مصر خلال فترة البحث تتعد التساؤلات عن حقيقة هذا النشاط وحجمه وموقف السلطة الحاكمة منه ومدى تعاطيها معه إيجاباً أو سلباً، وكيفية إفادته أو تضرره من سياسة الحكومة فى مصر خلال فترة البحث على اختلاف مراحل تلك السياسة واختلاف من يصوغها وينفذها. . . ومن تلك التساؤلات: ما هو حجم النشاط التجارى البريطانى فى مصر خلال تلك الفترة؟ وهل تطور هذا النشاط وتدرج فى حجمه ومستواه؟ وما هى مراحل هذا التطور-إن وجد -؟ هل مثلت مصر للبريطانيين سوقاً نشطة للبيع والشراء على السواء؟ وما مدى متابعة القنصلية البريطانية لنشاط البريطانيين التجارى؟ وما حجم مساهمتها فى تيسيره أو عرقلته؟ وهل شكل التجار البريطانيون عنصراً هاماً وبارزاً فى مجتمع الجالية البريطانية فى مصر أم لا؟ كل تلك الإشكاليات وغيرها تطرحها الدراسة فى محاولة للعثور لها عن إجابة أو على الأقل تصور لحقيقة وشكل نشاط الجالية التجارى فى مصر داخلياً وخارجياً فى الفترة من ١٨٠٥- ١٨٨٢.

فبعد اعتلاء محمد علي الحكم أصبح التجار الأوروبيون يعملون لحسابهم الخاص بدلا من الاتّجار من خلال شركات الاحتكار القديمة المرخصة[٢٧١]، وكان للتجار

البريطانيين نشاط تجاري ملحوظ قبل مجيء حملة فريزر عام ١٨٠٧، إذ يذكر الجبرتي أنه صدر مرسوم سلطاني، تقدم حضوره قبل وصول القوات البريطانية إلى مصر، يتضمن ضبط ومصادرة متعلقات وأموال البريطانيين وودائعهم وتجارتهم مع التجار بالقاهرة والثغور[٢٧٢].

أ- التجارة الداخلية:

اختلفت الآراء حول عدد البيوت والمحلات التجارية البريطانية في القاهرة والإسكندرية في عهد محمد علي، فيذكر بورنج أنه لم يكن في القاهرة في حوالي عام ١٨٣٩ أية مؤسسة تجارية بريطانية[٢٧٣]، في حين أن هناك رأيا آخر يؤكد أن القاهرة في عام ١٨٤٠ لم يكن بها سوى محل بريطاني واحد[٢٧٤]، ورأي ثالث يؤكد أنه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت المحلات التجارية الأجنبية بالقاهرة[٢٧٥] عبارة عن وكلاء للبيوت التجارية بالإسكندرية، وكانت أغلب هذه المحلات للبريطانيين والفرنسيين[٢٧٦]، الأمر الذى يؤكد وجود نشاط تجارى للبريطانيين بالقاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بغض النظر عن اختلاف الآراء فى تقدير حجم هذا النشاط.

وبالنسبة للإسكندرية فقد كان عدد البيوت التجارية البريطانية في عهد محمد علي سبعة بيوت تجارية[٢٧٧]، لها نشاطها في التجارة الداخلية والخارجية أيضاً، فبينما كان كبار التجار يقيمون غالباً بالإسكندرية، إلى جانب الوكلاء التجاريين، لم يكن بالإسكندرية عام ١٨٢١ سوى بريطاني واحد لتجارة القطن- صمويل بريجز- وبلغ عدد البيوت التجارية البريطانية تسعة بيوت تجارية كبرى في سنة ١٨٣٧[٢٧٨].

وثمة رأي يذهب للقول بأن غالبية التجار الأجانب في عهد محمد علي كانوا من البريطانيين، ففي عام ١٨٢٥ كان هناك خمسون بيتا تجاريا بريطانيا في الإسكندرية[٢٧٩].

والحقيقة أن عدد التجار البريطانيين بالإسكندرية في أواخر عهد محمد علي - وليس في عام ١٨٢٥-كان قد اقترب من هذا الرقم الأخير (خمسون بيتاً تجارياً بريطانياً)، أقام الكثير منهم بالإسكندرية، حيث تركزوا بها مقارنة بغيرها من المدن المصرية، وأقام أكثرهم "بحارة الإفرنك" بالإسكندرية، حيث عمل بعضهم في التجارة الداخلية[٢٨٠].

وقد عمل بعض البريطانيين بتجارة الأقمشة مثل "تريانده فيلي" البريطاني التاجر بحارة الجوانية بخط الجمالية بالقاهرة[٢٨١].

وكان ممن مارسوا نشاطاً تجاريا في عهد محمد علي: القناصل البريطانيون، حيث كانوا يتخذون أحياناً وكلاء لهم في أعمالهم التجارية[٢٨٢]، مثلهم مثل باقي التجار

البريطانيين، وعلى رأسهم الخواجة ثوربون، الذي كان يرسل وكلاءه لشراء القمح والفول والشعير من أنحاء البلاد(٢٨٣).

هذا على الرغم من منع التجار الأجانب من عمليات الشراء في الداخل، حيث كانت المحاصيل تجمع بواسطة وكلاء الباشا من أنحاء البلاد، وتنقل مباشرة من المخازن الرئيسية بالإسكندرية لتباع للتجار الأجانب(٢٨٤).

وقد نشط التجار البريطانيون في عهد عباس الأول إذ ترصد الوثائق حالات عديدة لتجار بريطانيين تمتعوا بثراء عريض، من أبرز هؤلاء التجار: التاجر "تود راثبون" التاجر البريطاني بالقاهرة، والذي اتسعت تعاملاته التجارية حتى أصبحت له أموال متأخرة وديون كثيرة لدى التجار، وأحيل النظر فيها إلى مجلس التجار، ويبين الجدول التالى مدى اتساع تعاملات هذا التاجر من خلال الديون المستحقة له **كالتالي:**

مبلغ الدين	اسم التاجر المدين
٢٠,٧٠٣٥ قرش	غدار حنا(٢٨٥)
٣٠,٢٤٥١٨ قرش	التاجر عبد الله طاهر(٢٨٦)
٢٠,٣٨٦٣ قرش	على شعراوى النمرسى(٢٨٧)
٣٧١٤ قرش	تركة الحاج برعى المصرى(٢٨٨)
٧٠,١١٨١٣٠ قرش	المجموع
٥٠,٩٩٦ جنيه	صالح القاضى تاجر بالجمالية(٢٨٩)

وهكذا يتضح لنا من خلال هذا الجدول مدى اتساع نشاط هذا التاجر ومدى ثرائه، نظراً لما كان له من أموال مستحقه لدى تجار آخرين.

على أن مجلس التجار الذى كان وسيلة هذا التاجر فى استخلاص مستحقاته قد طالبه أكثر من مرة برسوم مستحقة على بعض السندات التي ثبت له ما فيها بمجلس التجار(٢٩٠)، غير أن تود راثبون كان يماطل في سداد هذه الرسوم(٢٩١).

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط تود راثبون التجاري امتد ليشمل المتاجرة مع الحكومة، إذ قام ببيع حرير لها(٢٩٢)، ويبدو من حجم تعاملات الخواجة تود راثبون وشركاه أنهم كانوا تجار جملة.

هذا ولم يقتصر نشاط التجار البريطانيين على القاهرة وأسواقها المختلفة، وبخاصة سوق الغورية حيث تجارة الأقمشة بصفة خاصة(٢٩٣)، وإنما امتد نشاطهم إلى مختلف

الأقاليم مثل أسيوط[٢٩٤] حيث كانت لهم بها تجارة واسعة[٢٩٥]، ومنفلوط[٢٩٦] التي شهــدت نشــاطا تجاريا ملحوظا لبعض البريطانيين[٢٩٧].

كما تنوع ذلك النشاط بين تجارة الأقمشة[٢٩٨] كما تقدم، وتجارة البقالة التي عمل بها كثير من رعايا بريطانيا والتابعين لقنصليتها بمصر[٢٩٩]، هذا فضلا عن تجارة الذهب[٣٠٠]، وإن كانت على نطاق محدود.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من نشاط التجار البريطانيين في التجارة الداخلية في عهد عباس، فثمة حالات إعسار لبعضهم في عهده، مثل الخواجة جون ليفك التاجــــر البريطاني بالإسكندرية الذي تدهورت أحوال تجارته وأشهر إفلاسه[٣٠١].

أما في عهد سعيد، ونتيجة لحرية التجارة التي انتشرت بين المدن المصرية في عهده فقد ازدهرت التجارة الداخلية[٣٠٢]، كما أدى تقدم العمل ببور سعيد ومنطقة القناة إلى جذب الكثير من الأجانب إليها للعمل بالمدينة، نظراً لتوافر فرص العمل المتعددة، سواء في شركة القناة أو العمل بالتجارة والحرف المختلفة، وكان البريطانيون من الذين وفدوا على المدينة للعمل والتجارة بها، فعلى سبيل المثال وجد ببورسعيد سوق خاصة بالخضر كان بها تجار بريطانيون[٣٠٣].

ولم يترك البريطانيون نشاطاً تجارياً إلا اقتحموه حتى لقد تاجروا في علف الحيوانات[٣٠٤]، فضلا عن ممارسة بعض الأجانب نشاطهم التجاري تحت مظلة الحماية البريطانية، مثل الخواجة ميرلاكي أنسطاسي أندوله التاجر بالقاهرة، وكان يوناني الجنسية، ولكن شركته وتجارته كانت تحت الحماية البريطانية[٣٠٥].

أيضاً شهد عهد إسماعيل نشاطاً ملحوظاً للجالية في التجارة الداخلية، فتاجروا في النحاس، مثل التاجر البريطاني كوافي وشركاه[٣٠٦]، كما سيطروا على فروع كثيرة من التجارة، فاحتكروا تجارة المنسوجات والبياضات والفحم الإنجليزي[٣٠٧].

وكان تود راثبون أبرز التجار البريطانيين في عهد إسماعيل الذين تاجروا في المنسوجات، وكان لديه محل مانيفاتوره[٣٠٨]، يحصل منه صغار التجار على حاجتهم من البضائع، مع إمهالهم في السداد، مما يؤكد أن تود راثبون كان تاجراً بالجملة[٣٠٩].

وقد لاحظت إميليا إدواردز أنه وجدت بالقاهرة أسواق مزدحمة لبيع الموسيلين الإنجليزي والفرنسي والبضائع المصنوعة من القطن في مانشستر[٣١٠].

وبالإضافة إلى ذلك عمل بعض البريطانيين في تجارة الخمور[٣١١]، وتجارة الأثاث "الموبيليا"، مثل ألكسندر برجم تاجر الموبيليا بالإسكندرية[٣١٢].

وهكذا نشط البريطانيون في التجارة الداخلية بمصر في القرن التاسع عشر، وعملوا في مجالات شتى في تلك التجارة، الأمر الذي يؤكد أنهم حاولوا طرق كافة الأبواب لجني

الربح واستثمار أموالهم، ساعدهم على ذلك تشجيع أسرة محمد علي، واستقرار الأمن في البلاد.

ب- التجارة الخارجية:

توثقت العلاقة بين محمد علي والتجار البريطانيين منذ أن عاد صمويل بريجز من مالطة إلى الإسكندرية عام ١٨٠٩، ليعيد تأسيس بيته التجاري بالمدينة، والذي كان يديره في غيابه هولندي يدعى سوتش، إذ كان بريجز صاحب ثراء عريض[٣١٣].

وعلى الرغم من الحرب التي كانت دائرة بين الباب العالي وبريطانيا في بداية عهد محمد علي، فإنه تاجر مع البريطانيين الذين اعتمدوا في نقل بضائعهم على السفن النمساوية؛ لتعذر استخدام سفنهم وهم لا يزالون في حرب مع الدولة العثمانية، على أن الموقف سرعان ما تبدل بعد عقد الصلح بين الباب العالي وبريطانيا، ودخلت سفنهم حاملة أعلامهم إلى ميناء الإسكندرية بحرية عقب توقيع معاهدة الدردنيل في ٥ يناير عام ١٨٠٩[٣١٤].

كان من المتوقع نتيجة لذلك الصلح زيادة نشاط العلاقات التجارية بين الباشا والبريطانيين، وكان باكورة هذا النشاط وصول ثلاث سفن تجارية محملة ببضائع الهند[٣١٥]، إلى السويس في مايو ١٨٠٩[٣١٦].

ثم جاء استقرار محمد علي في الإسكندرية بحلول عام ١٨١٩ بعد أن أنعش الميناء بتجارة مصر الخارجية التي أصبحت شديدة الأهمية بالنسبة له[٣١٧]، ليمثل حدثاً هاما ومؤثراً في مسيرة التجارة الخارجية لمصر ودور البريطانيين بها[٣١٨].

أما الحدث الثاني فكان في منتصف عام١٨٢٠، حيث أقام صمويل بريجز في بريطانيا، تاركاً الطرف المصري من التجارة في يد روبرت ثوربون، وأصبح وكيل محمد علي في لندن، وبهذه الصفة كان يقوم بشراء احتياجات الحكومة المصرية المختلفة من بريطانيا[٣١٩].

وكانت ممارسة التجار الأجانب لنشاطهم في مصر في عهد محمد علي، تعد بحق تحولاً خطيراً عن الفترة التي سبقت حكمه، ولكنهم أرادوا ممارسة هذا النشاط دون قيد، ومن ثم فقد كان النظام الاحتكاري الذي طبقه الباشا - والذي استمر أغلب فترة حكمه - قيداً شديداً على النشاط الأجنبي في مصر[٣٢٠].

ولذلك قدمت مجموعة من التجار البريطانيين - لا تضم بريجز وشركاه - في عام ١٨٢٥ عريضة إلى قنصل بريطانيا العام يشكون فيها من أساليب محمد علي الاحتكارية مما يعيق تجارتهم، واقترحوا إقامة علاقات تجارية مباشرة مع الباشا تقوم على المعاهدات، طالما أن الامتيازات الأجنبية فقدت فعاليتها في مصر، غير أن هنري سولت القنصل

البريطاني أوضح أن عقد معاهدة منفصلة لن يجدي، ووافق ستراتفورد كاننج- السفير البريطاني بالأستانة- على رأي سولت[٣٢١].

وعلى الرغم من وطأة نظام الاحتكار على التجار البريطانيين، فإن ذلك لم يمنع الباشا من تقديم كافة التسهيلات الجمركية لهؤلاء التجار، طالما كان ذلك لا يتعارض مع مصلحته بأي حال[٣٢٢].

حقيقة إن الحكومة قد أقامت احتكارات حكومية، لكن من المحقق كذلك أن عدد التجار الأجانب الذين اتخذوا من الإسكندرية مقراً لهم، وعملوا في تجارة التصدير والاستيراد، قد تزايد بسرعة وهو ما لا يمكن اعتباره مؤشراً على ممارسة الاحتكار بصرامة، ربما كان هؤلاء التجار وكلاء حكوميين كسبوا عيشهم من وراء الحكومة، وفي هذه الحالة فإن الشكوى التي يمكن أن تتردد هي أنهم شعروا بأن يدهم مغلولة عن تحقيق مكاسب أكبر بسبب يد الحكومة الرادعة[٣٢٣].

وتبرز حقيقة أخرى، وهي أن محمد علي عندما احتكر التجارة في مصر، انشغل الفرنسيون بالوظائف الحكومية، في حين فاز البريطانيون بالحظ الأوفر من التجارة المصرية[٣٢٤]، مما كان له انعكاسه في تفوق بريطانيا على فرنسا في علاقاتها التجارية مع مصر منذ عام ١٨٣٢، ويرجع ذلك إلى تقدم صناعة المنسوجات القطنية في بريطانيا، مما أدى إلى انخفاض ثمنها عن المنسوجات الفرنسية، واستحواذها على السوق المصرية تبعاً لذلك، وأيضاً إلى مقدرة بريطانيا على استيعاب معظم القطن المصري لمصانعها[٣٢٥].

وعلى الرغم من أن عدد أفراد الجالية البريطانية في مصر كان قليلاً[٣٢٦]، إلا أنها كانت تتكون بصفة رئيسية من التجار الذين يقيمون في الإسكندرية، والذين كانوا يستخدمون بعض الرعايا البريطانيين كمندوبين لهم في أقاليم مصر، كما أن معظم التجارة الخارجية كانت في أيدي المؤسسات البريطانية[٣٢٧].

ومما يذكر في هذا الشأن أيضاً أن قنا[٣٢٨] قد مثلت أهمية خاصة لتجار شركة الهند الشرقية البريطانية نظرا لصلاتها بالقصير والبحر الأحمر، فتاجروا معها[٣٢٩]، نظراً لكونها مستودعاً للبضائع القادمة من الهند والحجاز وإفريقيا، ومن هنا جاءت أهميتها للتجار البريطانيين[٣٣٠].

وقد ظل نظام الاحتكار يتعارض مع مصالح بريطانيا ورعاياها إلى أن تم توقيع معاهدة "بلطة ليمان" عام ١٨٣٨، بحيث كانت هي الضربة القاضية لهذا النظام[٣٣١]، وجاءت أهم بنود المعاهدة لتحاول السيطرة على نظام الجمارك ورسومها بما يفيد التجار البريطانيين وذلك بفرض ضريبــة محـــدودة على الصـــادرات قدرها ٢ ٪، وعلى الواردات ٥ ٪[٣٣٢] من قيمة البضائع[٣٣٣].

كما نصت المعاهدة على حرية الرعايا البريطانيين في أن يشتروا جميع السلع، وبدون أي استثناء عن الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية[٣٣٤]، وبمقتضى هذه المعاهدة أيضاً أصبح من حق رعايا بريطانيا التعامل الحر والمباشر مع الرعايا الوطنيين[٣٣٥]، ولهذا تدفقت السلع البريطانية الرخيصة إلى المنطقة، مما تسبب في قتل الصناعات المحلية الوليدة التي لم تكن قادرة على المنافسة دون حواجز جمركية[٣٣٦].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تلك المعاهدة جاءت لأجل صالح التجار البريطانيين والتجارة البريطانية في مصر، فإن بعض التجار البريطانيين في مصر كانوا غير متحمسين لتلك المعاهدة، فلم يسعد بيت "جويس" Messrs. Joyce "وثوربورن" Thurburn في الإسكندرية بمعرفة أن الامتياز الخاص الذي حصلوا عليه بشأن تصنيع وتصدير نترات الصودا، كان مخالفاً للمعاهدة، وقد أبلغ تاجر بريطاني آخر وهو مستر ج بيل J. Peel الحكومة البريطانية بأن المعاهدة قد أضرت المصالح البريطانية، حيث إن زيادة ٢٪، من ضريبة الواردات المسموح بها، كانت في الحقيقة ضريبة زائدة نظراً لعدم وجود رسوم داخلية في مصر[٣٣٧].

هذا وقد تواصلت مجهودات الجالية في التجارة الخارجية في عهد عباس الأول، وإن كانت الحكومة قد حاولت عام ١٨٥٣ منع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل، الأمر الذي أثار اعتراض القنصل البريطاني العام بشدة، على أساس أن هذا المنع يعد انتهاكاً لاتفاقية ١٨٣٨، وكان غرض الحكومة المصرية من هذا المنع هو تحرير المحاصيل من أية أعباء تلقى عليها، حتى تتمكن هي نفسها من الاستيلاء عليها عند الضرورة مقابل الضرائب غير المدفوعة[٣٣٨].

وعلى الرغم من نشاط التجار البريطانيين في تجارة الواردات والصادرات-كما سيأتي بيانه- في عهد عباس الأول، فإن ذلك لا ينفى تعسر أحوال البعض منهم وتدهورها، حتى لقد تعرض بعضهم للإفلاس، مثلما حدث مع التاجرين تريليو ومارثي المقيمين بالقاهرة، والذين أفلسا وعليهما ديون للجمرك، عجزت الحكومة عن تحصيلها[٣٣٩].

ثم ازدهرت تجارة الصادرات في عهد سعيد كنتيجة طبيعية لحرية التجارة التي انتشرت في عهده، وقامت بيوت التصدير الأجنبية التي كانت قائمة في الإسكندرية حينذاك بإرسال وكلائها وممثليها التجاريين إلى المدن المصرية لشراء المنتجات المحلية، والإشراف على نقلها تمهيداً لتصديرها[٣٤٠].

فعلى سبيل المثال كان للتاجر البريطاني "بيت قساوات" وكيل يدعى "جورجي" مقيما ببندر[٣٤١] جرجا[٣٤٢]، كما كان له مخزن بجزيرة شندويل[٣٤٣]، تجمع فيه حاصلات مختلفة، وكان تابعه "أنطون قساوات" مقيما ببندر أسيوط[٣٤٤].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن سعيد باشا قام عقب توليه الحكم بالاستغناء عن بعض الوكلاء التجاريين في أوروبا، الذين كان قد استخدمهم عباس[٣٤٥]، وكانت مهمتهم توريد ما يلزم الحكومة من معدات وبضائع، وكان هناك بريطانيون ضمن من استغنى عنهم سعيد[٣٤٦]، فقام بعضهم بالمطالبة بتعويضات، إما عن إبطال بعض التوصيات التي كان مقرراً إحضارها لحساب الحكومة[٣٤٧]، وإما للاستغناء عنه من الأساس، وعلى الرغم من رفض بروس القنصل البريطاني العام مساندة الكثير من دعاوي التعويضات، إلا أنه حصل على بعض التعويض لبريطاني يدعى لاركنج Larking، كان عباس قد عينه وكيلاً له في لندن، واستغنى عنه سعيد[٣٤٨] فور توليه زمام الحكم[٣٤٩].

وحقيقة الأمر أنه منذ أصبح الجزء الأكبر من واردات مصر يأتي من بريطانيا، والجزء الأكبر من صادرات مصر يذهب إليها، أصبحت السياسة التي تخدم المصالح البريطانية بشكل أفضل، هي السياسة القائمة على حرية التجارة وحرية المنافسة، فحتى عام ١٨٦٢ رفض القناصل البريطانيون مساندة طلبات التعويض عن عقود حصل عليها رعايا بريطانيون بدون مساندة قناصلهم[٣٥٠].

هذا وقد تزايدت العلاقات التجارية كثيراً بين مصر وبريطانيا في عهد إسماعيل، ويدل ذلك على اتساع حجم الصادرات والواردات بين البلدين، فقد كانت بريطانيا تمد مصر بأغلب حاجاتها من المنسوجات القطنية، علاوة على بعض البضائع والمنتجات الصناعية والآلات والمعدات المختلفة، مقابل تزويد مصانع الغزل بحاجتها من المادة الخام[٣٥١].

وقد أدى تزاحم التجار الأجانب على العمل بالسوق المصرية إلى ظهور بيوت تجارية أجنبية عديدة إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منها بيوت تجارية بريطانية مثل بيت بيل وشركاه Peel & Co. ltd، الذي كان من أكبر البيوت التجارية البريطانية بالإسكندرية في عهد إسماعيل[٣٥٢].

وبعد أن اتضحت الظروف التي مارست فيها الجالية نشاطها في التجارة الخارجية في مصر في القرن التاسع عشر، بقي أن نقف على أهم الصادرات والواردات التي عملت فيها الجالية:

الصادرات:

– القمح والشعير:

أدت الحاجة إلى توفير المؤن لقوات الحملات المختلفة التي ترسل إلى البحر المتوسط بالحكومة البريطانية إلى تعيين وكلاء تجاريين لها في مصر لشراء القمح، فبعد انتهاء الحرب[٣٥٣] بقي عدد من الوكلاء التجاريين البريطانيين في مصر للمتاجرة لحسابهم الخاص، وكانت إحدى تلك الشركات التجارية البريطانية الأولى التي تأسست في مصر في وقت مبكر هي شركة "بريجز وثوربورن" BRIGGS and Thurburn[٣٥٤].

وكان بتروتشى أحد وكلاء بريطانيا فى مصر الذين تولوا مهمة شراء القمح وتصديره إلى مالطة، وعظم نشاطه التجارى مع البريطانيين آنذاك ثم صار يبعث السفن الكبيرة المحملة بالقمح و الشعير إلى مالطة[٣٥٥].

وفى أثناء الحرب النابليونية جنى محمد على أرباحاً طائلة من تصدير الغلال وبخاصة للبريطانيين[٣٥٦]، ولم يعرقل تجارة الباشا فى القمح مع البريطانيين ما قام به خصمه القديم ميست القنصل البريطانى الذى عاد إلى البلاد فى أواسط عام ١٨١١، واخذ ينتقد فرض الباشا لرسوم جمركية عالية على التجارة البريطانية، متجاهلاً امتيازات البريطانيين فى أنحاء الدولة العثمانية، إلا أن تذمر ميست وغضبه لم يحولا دون استمرار تعامل البريطانيين مع الباشا وشرائهم الغلال منه[٣٥٧].

ويرصد الجبرتى بداية تجارة القمح بين الباشا والبريطانيين منذ عام ١٨١١، وحرص الباشا على جمع الغلال بكل الطرق الممكنة؛ ليبيعها لهم على الرغم من قلة الغلال فى البلاد أحياناً[٣٥٨] إذ أصدر أمره الى ناظر غلال رشيد بأن يسارع فى نقل ٣٠,٠٠٠ إردب[٣٥٩] شعير، يرغب الكوميسير Commissary [٣٦٠] البريطانى المقيم بالإسكندرية فى شرائها وتصديرها[٣٦١].

على الرغم من انشغال بريجز بتجارته الخاصة، وبإعادة تأسيس بيته التجارى بالإسكندرية، فإنه ظل يشترى القمح من مصر ليرسله إلى مالطة[٣٦٢]، كما كان يقدم ضمانته لمساعدة التجار البريطانيين الذين يقومون بشراء القمح من مصر و يصدرونه إلى مالطة[٣٦٣].

وبالإضافة إلى بريجز نشط القناصل البريطانيون فى تصدير الغلال من مصر إلى مالطة للوفاء باحتياجاتها منها[٣٦٤]، ويعد ثوربورن أبرز هؤلاء القناصل[٣٦٥].

وفى عهد عباس نشط التجار البريطانيون فى تصدير القمح، وكان التاجر"طود راسبون" أحد هؤلاء التجار الذين قاموا بتصدير القمح الى عدن[٣٦٦]، كما قاموا بالمتاجرة فى الشعير جنبا الى جنب مع القمح[٣٦٧].

هذا وقد حرص القناصل البريطانيون على رعاية مصالح التجار البريطانيين الذين تاجروا فى الغلال، وكانوا على اتصال دائم بالحكومة المصرية لهذا الشأن[٣٦٨]، حيث انتهج القناصل العموميون البريطانيون – بناء على تعليمات حكوماقم –خطة الاستبداد مع الحكومة المصرية باطراد فيما يتعلق بمسائل التجارة، فقد قوبل منع تصدير الحبوب عام ١٨٥٣ بالاعتراض على أساس أنه يسبب ضائقة شديدة للتجار البريطانيين الذين يعملون فى هذه التجارة المنتظمة التى تحقق لهم كثيرا من الأرباح[٣٦٩].

وقد احتجت الحكومة المصرية بأنها منعت تصدير القمح لتفادى حدوث مجاعة، ولكن "جرين Green" القائم بأعمال القنصل البريطانى العام، كان يعتقد أن عباساً إنما يريد إعادة احتكار محمد على للحبوب، وكان الحل الوسط لهذه المسألة هو الحد من تصدير القمح – رغم نقصه فى السوق المحلى – وليس إلغاء تصديره، وذلك لمصلحة التجار البريطانيين، فضلاً عن أن محصول القمح فى بريطانيا كان دون المتوسط[٣٧٠].

ثم أخذت الغلال تباع بالمزاد العلنى فى عهد سعيد[٣٧١]، مما أعطى التجار البريطانيين حرية و فرصة كبيرة لتحقيق أعلى ربح ممكن.

وفى عهد إسماعيل نشط التجار البريطانيون فى تجارة الغلال، وبخاصة القمح الذى تاجروا فيه مع غيرهم من التجار من أصحاب الجنسيات الأخرى[٣٧٢].

– القطن:

لعب صمويل بريجز دورا هاما فى تجارة القطن طويل التيلة الذى أنتجه الفرنسى جوميل Jomel، فقد أدرك على الفور صلاحيته لمصانع القطن فى لانكشاير Lancashire، ومن ثم قامت ثروة بريجز و ثوربورن على تصدير القطن إلى بريطانيا[٣٧٣].

وفى عام ١٨٢١ –أول عام لإنتاج القطن المصرى- كان هناك بيت بريطانى واحد لتجارة القطن فى الإسكندرية[٣٧٤]، هو بيت بريجز وشركاه الذى كان أحد بيتين تجاريين[٣٧٥] قاما بوضع إنتاج القطن المصرى فى السوق العالمى، وعندما احتاج الباشا إلى نفقات للحرب فى اليونان، طلب من بيت بريجز أن يقدم له نقودًا على حساب محصول القطن[٣٧٦]، وتلقى بريجز وشركاه ٣٥,٠٠٠ بالة لبيعها فى بريطانيا، وذهب رئيس المؤسسة البريطانية إلى بريطانيا وأقنع رجال الصناعة بقيمة القطن المصرى، وحصل من الحكومة البريطانية على شروط طيبة فيما يتعلق بنفقات الجمارك و الحجر الصحى[٣٧٧].

والحقيقة أن إنتاج مصر للقطن طويل التيلة كان أحد أهم العوامل التى مكنت بريطانيا من احتلال مكان الصدارة التجارية مع مصر مدة تزيد عن قرن من الزمان، ابتداء من الشطر الثانى من حكم محمد على، حيث كانت بريطانيا أقدر البلاد على

استيعاب مقادير متزايدة من القطن المصرى لحاجة مصانعها إليه، وبذلك تزايد عدد التجار البريطانيين فى مصر[٣٧٨]، وكبرت تجارهم وكثرت سفنهم[٣٧٩]، إذ جاء بعض الأفراد والوكلاء عن بعض الشركات إلى مصر، ولذلك تأسست عدة بيوت بريطانية فى الإسكندرية لهذا الغرض، وأصبح لها فروع فى الأرياف، تقوم بتموين مغازل لانكشاير بالمواد الأولية[٣٨٠].

وفى أول الأمر باعت الحكومة محصول القطن لحسابها فى الخارج وبخاصة فى بريطانيا بواسطة صمويل بريجز[٣٨١]، الذى كانت ترسل له شحنات القطن بانتظام وسرعة[٣٨٢]، وكان بريجز يتسلم القطن المرسل إليه، ويقوم بدفع جزء من الثمن وتأجيل الباقى لحين بيع القطن[٣٨٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى بيع فيه القطن المصرى عن طريق وكلاء الباشا – ومنهم بريجز فى بريطانيا ووكيله ثوربون فى الإسكندرية بنظام الإمهال فى سداد الثمن[٣٨٤] – قد بيع القطن أيضا إلى بعض التجار البريطانيين بثمن فورى مثل "هاريس"، وذلك نتيجة حاجة الحكومة إلى الأموال[٣٨٥].

وقد مثلت تجارة القطن بين محمد على والبريطانيين مصدرا أساسياً لإمداد الباشا بالأموال متى احتاج إليها، إذ كان يستدين من بريجز ما يحتاجه من مال على حساب تجارة القطن[٣٨٦]، ولذلك كان حريصا على بيع القطن بأعلى الأسعار[٣٨٧].

هذا وقد جنى بريجز أرباحاً طائلة من تجارته مع الباشا فى محصول القطن، حتى إن أرباحه من تلك التجارة عام ١٨٣٢ بلغت أكثر من مليون دولار[٣٨٨].

وعلى كل، فإن الباشا قرر فى عام ١٨٣٥ بيع المحاصيل ومنها القطن بطريقة المزاد العلنى، وقد ثبت أن هذه الطريقة هى الأكثر ربحاً للباشا[٣٨٩].

وفى عهد خلفاء محمد على، وبفعل معاهدة لندن التى أطلقت الحرية للتجار الأجانب فى البلاد، أخذ التجار البريطانيون فى شراء محصول القطن من المزارعين مباشرة، وذلك بإقراضهم على محصول القطن، وتحرير عقود بتلك القروض عليها ضمانات من نظار الأقسام بالمديريات، بحيث يقومون بمساعدة التجار فى جمع القطن وتحصيله[٣٩٠].

ومثلما باعت الحكومة محصولها من القطن للتجار البريطانيين فى مصر[٣٩١]، فإنها باعته أيضاً عن طريق وكلائها فى الخارج مثل لاركن فى بريطانيا[٣٩٢].

ثم أخذ محصول القطن يباع شيئاً فشيئاً بالمزاد العلنى، حسب توصية القناصل البريطانيين، ففى عام ١٨٥٤ عندما تولى سعيد الحكم كانت حلقة الاحتكار القديمة من التجار الأجانب قد تفككت، وأصرت بريطانيا على بيع القطن بالمزاد العلنى لرغبتها فى

تخفيض أسعاره إجباريا لمصلحة أصحاب مصانع القطن فى لانكشاير[٣٩٣]، وتؤكد الوثائق بيع القطن بالمزاد العلنى فى ذلك الوقت[٣٩٤].

ونتيجة لارتفاع أسعار القطن وزيادة الطلب عليه[٣٩٥]، اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالزراعة عموماً وبزراعة القطن بشكل خاص، نظرا لما تحققه من أرباح لاقتصاد البلاد[٣٩٦].

وفضلا عن ذلك حرص التجار البريطانيون على امتلاك كافة مقومات النجاح والسيطرة على تلك التجارة، فامتلكوا مخازن واسعة بميناء الإسكندرية لتخزين القطن حتى يتم تصديره، مثل الخواجة بيل[٣٩٧]، كما كان لهم شون بالمحمودية لحفظ البضائع ولاسيما القطن، مثل التاجر البريطاني روبرت الذى امتلك شونة كبيرة بشاطئ المحمودية[٣٩٨].

– الأرز:

قام التجار البريطانيون بتصدير الأرز من مصر إلى أوروبا، فقام بيت بريجز البريطاني بالإسكندرية بتصدير الأرز الدمياطي[٣٩٩]، وكذلك الأرز الرشيدي، حيث كان الخواجة ثوربورن شريك ووكيل بيت بريجز بالإسكندرية يتولى إرسال الأرز إلى لندن لبيعه هناك[٤٠٠].

– الكتان و بذوره:

كان الكتان من أبرز الصادرات المصرية التى صُدِّرَتْ إلى أوروبا بواسطة التجار البريطانيين، مثل بريجز الذى كان وكيله بالإسكندرية يتسلمه مكبوساً ليشحنه إلى بريطانيا[٤٠١]، كما قام بريجز بتصدير بذر الكتان إلى أوروبا، مع تقديم الحكومة كافة المساعدات الممكنة له، حتى لقد ضمنت له تحملها الخسارة إذا ما فسد بذر الكتان أثناء تصديره[٤٠٢].

ومن التجار البريطانيين الذين قاموا بتصدير الكتان وبذره التاجر لاركن[٤٠٣] وهاريس[٤٠٤] وبتروسوج الذى اشترى ١٢٠٠ إردب من بذر الكتان من الحكومة عام ١٨٢٥ بثمن فورى[٤٠٥]، والتاجر البريطانى مستر هارى[٤٠٦].

– الفول:

نشط التجار البريطانيون فى شراء الفول وتصديره إلى الخارج منذ عهد محمد على، فقام العديد منهم بتصديره مثل جليدون[٤٠٧] وثوربون[٤٠٨] وهاريس الذى اشترى ٧٠٠٠ إردب فول من الحكومة عام ١٨٤٤[٤٠٩].

وكان الفول ينقل عبر ترعة المحمودية إلى الإسكندرية لتحمله السفن الراسية بالميناء إلى أوروبا، وقد حرص الباشا على سرعة تحميل هذه السفن بالفول الذى تبيعه الحكومة

لشكوى التجار البريطانيين من زيادة رسوم الميناء على سفنهم لطول مكوثها بالميناء[٤١٠].

وفضلا عن ذلك، كان للتجار البريطانيين صادرات أخرى حازت اهتمامهم كالحرير[٤١١] ومنتجات السودان من الصمغ[٤١٢] وسن الفيل[٤١٣] وريش النعام[٤١٤].

الواردات:

– الآلات و المعدات:

كان على مصر وهى فى المرحلة الأولى من مراحل القيام بنهضة صناعية حديثة، أن تهتم بتجارتها مع بريطانيا التى تشهد ثورة صناعية حققت من خلالها السبق على باقى الدول الأوروبية[٤١٥].

وتجسد اهتمام مصر بالتجارة مع بريطانيا فى حاجة مصر للآلات والمعدات الحديثة التى كانت تستوردها من بريطانيا، فيذكر الجبرتى فى أحداث عام ١٨١٦ ورود سواق حديدية وآلات هندسية و فلكية وآلات للمساحة من بريطانيا[٤١٦].

وكان وكلاء الباشا من البريطانيين يمدونه باحتياجاته، فيما عرف بنظام التوصيات، فعلى سبيل المثال أوصى الباشا بريجز بجلب الأدوات والآلات اللازمة لحوض بناء السفن[٤١٧].

وكان روبرت ثوربورن قد قام باستيراد وابورين لعصر قصب السكر من بريطانيا لحساب الباشا[٤١٨]، أما التاجر هارس فقام بتوريد الآلات اللازمة لدار الرصد، وصدرت الأوامر بأن يعطى مستر هارس ٣٧٠ ريالاً فرنسيا وكسورًا ثمناً لتلك الآلات، إذا لم يكن عليه ديون لديوان المبيعات[٤١٩]، أما إذا كان عليه دين فيخصم المبلغ من دينه[٤٢٠].

وتزخر وثائق تلك الفترة بالعديد من الإشارات لتوريد بعض التجار البريطانيين للكثير من الآلات الصناعية البريطانية إلى مصر[٤٢١].

وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كان يتم استيراد بعض الطلبات المتعلقة بصناعة الحرير من بريطانيا[٤٢٢].

– الأسلحة:

مثلت الأسلحة واحدة من أهم واردات الجالية إلى مصر ف عهد محمد على، حيث جلبها لحساب الحكومـــة بريجز، وجويز ثوربورن[٤٢٣]، وجالواى[٤٢٤]، وكان الأخير كثيـــرا ما يتضامن مع تيبالدى في توريد احتياجات الحكومة من الأسلحة[٤٢٥].

هذا بالإضافة إلى توريد مستر بتلر ٧٣٩ بندقية طويلة وقصيرة لأجل جنود المدارس الحربية عام ١٨٥٤ بناءً على طلب الحكومة[٤٢٦].

وقد دأب كثير من التجار البريطانيين على علي عرض بعض الأسلحة على سعيد باشا بدعوى أنها ذات طراز حديث ولاقت رواجاً كبيراً فى أوروبا[٤٢٧] وكان هذا الأسلوب أحد أساليب ترغيب الوالى فى شراء أشياء كثيرة كان فى غير حاجة إليها.

كما قام بعضهم بتوريد البارود إلى مصر رغم حظر الحكومة لاستيراده، غير أنها كانت تضطر إلى السماح لهم بتصريف جزء منه داخل البلاد وإرسال الباقى إلى الجبخانـــة[٤٢٨] التى تتلقى البارود الذى يجلبه التجار إلى البلاد[٤٢٩].

– الفحم:

اهتمت الحكومة المصرية باستيراد الفحم الحجرى، فكانت تأتى به السفن البريطانية القادمة لشحن القطن إلى بريطانيا بمعرفة التجار البريطانيين[٤٣٠]، الذين كلفتهم الحكومة بجلبه لحاجة مصانعها إليه[٤٣١]، ولذلك استغل بعضهم حاجة الحكومة الشديدة له، فقام بتوريد فحم من النوع الرديء مثلما فعل جويز ثوربورن عام ١٨٤٣ عندما أحضر فحما رديئا غير صالح للعمل[٤٣٢].

وكان التجار البريطانيون يأتون بالفحم إما لحسابهم و يبيعونه إلى الحكومة[٤٣٣]، وإما لحساب الحكومة التى توصيهم بشرائه لحسابها مع أخذ عمولة على الشراء، فعندما طلبت الحكومة من مستر هولتن وكيل قومبانية الشرق بأن يجلب لها فحماً لزوم مصالحها المختلفة[٤٣٤]، طلب مستر هولتن عمولة تقدر بـــ ٥٪ نظير شرائه للفحم الحجرى لحساب الحكومة[٤٣٥]، وعلى هذا ونظراً لحاجة الحكومة إلى الفحم الحجرى، وبراعة التجار البريطانيين فى توريده، لم يكن من المستغرب أن يكون هناك متعهد بريطانىّ لتوريد الفحم فى عهد سعيد باشا[٤٣٦].

– المنسوجات والأقمشة:

تطورت صناعة المنسوجات فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر تطورا كبيرا، ولذا شكلت الأقمشة البريطانية أهم واردات مصر من بريطانيا، وكان التاجران بريجز وثوربورن أهم التجار الذين قاموا بإمداد البلاد بالأقمشة[٤٣٧] ولاسيما (الجوخ الإنجليزى)، الذى تميز بجودته، وحاز رضا محمد على وإقباله عليه بشكل خاص[٤٣٨]، ولذا تاجر فيه واستورده تجار كثيرون منهم الأخوان قساوات[٤٣٩]، والخواجات كدافى بناريدى[٤٤٠].

هذا فضلاً عن المنسوجات القطنية التى قام بتوريدها إلى مصر التجار البريطانيون الذين كانوا يشترون الحبوب من مصر، فقاموا بمضاعفة صادراتهم إلى مصر من تلك الأقمشة ليدفعوا ثمن الحبوب، فأغرقوا البلاد بالمنسوجات القطنية الرخيصة المعروفة باسم

(الموسيلين الهندى)، وتسبب تدفق تلك الأقمشة فى أن يغلق عدد كبير من المصانع المحلية أبوابه عندما عجزت عن منافسة البضائع البريطانية الأرخص ثمناً [٤٤١].

وبالإضافة إلى الصوف والمنسوجات القطنية قام البريطانيون باستيراد مقاطع الشاش[٤٤٢] وبعض المنتجات الأخرى المتعلقة بصناعة المنسوجات فى مصر، مثل القنب[٤٤٣] والذى قام بريجز باستيراده لحساب الحكومة[٤٤٤]، والنيلة[٤٤٥] والتى استوردها التجار البريطانيون لحاجة صناعة المنسوجات الوطنية إليها[٤٤٦].

– مستلزمات قصور الأسرة العلوية:

تولي الوكلاء البريطانيون جلب احتياجات قصور أسرة محمد علي من متاع وأثاث مثل الوسائد والمراتب المصنوعة علي الطراز الإنجليزي التي كلف ثوربون بجلبها[٤٤٧]، بينما قام جالواي بتوريد براويز للصور لحساب الأسرة العلوية[٤٤٨].

ونشط التجار البريطانيون في عهد سعيد باشا في إمداد قصور الأسرة العلوية باحتياجاتها، فالخواجة لاركن قام بإحضار أدوات للزينة وعطور وساعات [٤٤٩]، علي حين أحضر ثوربورن جوادا باسم الجناب العالي [٤٥٠]، أما جالواي فقد جلب بوصلات يدوية [٤٥١].

ونتيجة لهذه التوريدات المتعددة التي لم تكن الحكومة في حاجة للكثير منها، كانت الحكومة في عهد سعيد غارقة في الديون للتجار البريطانيين، حتي أنها استدانت من القومبانية الشرقية لتقوم بتسديد مستحقات ثوربورن لديها، غير أنها تعثرت في السداد مرة أخرى[٤٥٢].

أما الخديو إسماعيل فقد وجد حوله هو الآخر مجموعة من الأفاقين والطامعين، فكم من الإيطاليين والفرنسيين والبريطانيين كانوا تعساء في بلادهم، فأصابهم الثراء بمجرد أن جاءوا إلى مصر، فلم تكن هناك وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول علي عطاء تأسيس إحدى السرايات الخديوية أو توريد بعض الصور أو التحف[٤٥٣].

وقد بدأت هذه العملية منذ بداية عهد إسماعيل، عندما أرسل لاركن من لندن بعض الصناديق التي تحتوي علي مستلزمات وأدوات للمائدة من البلور، فضلا عن لوازم الخيل من سروج وغيرها[٤٥٤]، كما أحضر أشجاراً لحدائق قصور الأسرة العلوية وموبيليا لفرش تلك القصور ومياهاً معدنية [٤٥٥].

وعلي أية حال، فلم تكن تلك الواردات هي التي انحصر فيها نشاط التجار البريطانيين في مصر، إذ كانت لهم واردات أخرى ومنها الغلال، ذلك أنه وعلى الرغم من قيام التجار البريطانيين بتصدير الغلال من مصر، فإنهم قد قاموا باستيرادها إثر معاناة البلاد من ارتفاع أسعار الغلال عام ١٨٣٧، ونقص المواد الغذائية، ويرجع ذلك إلى حد

كبير إلى تصدير كميات كبيرة من الغلال لتموين الجيوش المحاربة في الحجاز، وتشجيعاً للتجار البريطانيين بالذات سمح محمد علي لهم باستيراد الغلال ودفع ٣ ٪ ضريبة استيـــراد، وكان ذلك امتيازاً مقصوراً عليهم وحدهم، مما أثار احتجاج باقي التجار الأجانب وقناصلهم، الأمر الذي نتج عنه فرض ضريبة موحدة قدرها ٣٪ فقط على شحنات القمح التي وصلت إلى الإسكندرية من مختلف الموانئ الأوروبية في نوفمبر ١٨٣٧(٤٥٦).

ومن واردات التجار البريطانيين أيضا سبائك الذهب التي كان يستوردها التجار البريطانيون أحياناً لحساب الحكومة(٤٥٧)، ولحسابهم الخاص في أحيان أخرى(٤٥٨)، كما استوردوا اللؤلؤ الذي كان من البضائع المعفاة من الضرائب، مما شجع التجار الأجانب ولاسيما البريطانيون على استيراده(٤٥٩).

وأخيرا كانت الخيول ضمن قائمة الواردات التي استوردها التجار البريطانيون، فقد وقعت الحكومة في عهد سعيد عقدا مع مستر "زيمر ماك" لجلب ٥٠ رأساً من الخيل لزوم إحدى فرق الجيش في مدى أربعة أشهر بسعر ٢٥٠ فرنك للرأس الواحد، ولكن نظراً لشدة الشتاء وبرودته لم يستطع جلب تلك الخيول الموصى بها في الميعاد المحدد، فالتمس قنصل بريطانيا تحويل هذه المسألة من مستر"زيمرماك" إلى مستر " لوندى" الذى يجمع الخيـــــول لحساب الحكومة البريطانية بنفس الشروط المتفق عليها مع مستر "زيمرماك"(٤٦٠).

وعلى هذا، وبعد هذا العرض فإنه لا يعد إنصافا ما ذهب إليه البعض من أن هذه الأقلية البريطانية التي اشتركت في الحياة الاقتصادية المصرية، لم يتجاوز نشاطها القطاع الذي كان يهم بريطانيا، وهو قطاع النشاط المتصل بتجارة تصدير القطن وتمويله واستغلاله ونقل محصوله(٤٦١)، خاصة وقد رأينا كيف نشطت الجالية في تجارة الصادرات والواردات بشكل واسع، وتعدت النشاط المتعلق بتجارة القطن إلى مختلف النشاطات الأخرى.

الشركات التجارية:

تعد شركة واجهورن وجورج ويتلى من أوائل الشركات البريطانية التي عملت في مجال التجارة في عهد عباس الأول، ولاسيما تجارة الصادرات، وقد تأسست على إثر إلغاء شركات النقل والترانزيت في أواخر أيام محمد علي (٤٦٢)، وكانت الشركة تعمل في كل من القاهرة والسويس والإسكندرية، ولكن واجهورن توفى عام ١٨٥٠، فتغير اسم الشركة إلـــى "ويتلي"(٤٦٣).

ثم تأسست بعض الشركات التجارية في عهد سعيد، منها شركات بريطانية، أبرزها: شركة الأسواق المصرية ومركزها لندن، وكانت خاضعة للقوانين البريطانية، ونشاطها منحصر في مصر، كما تكونت شركات تعهدت بتوريد ما يلزم الحكومة نظير أرباح معينة وسمسرة خاصة [٤٦٤].

أما في عهد الخديو إسماعيل، ففضلاً عن وجود وكلاء للشركات البريطانية في المديريات والأقاليم المختلفة كقنا[٤٦٥] والسويس[٤٦٦] وغيرهما من المناطق، تأسست أيضاً في ذلك العهد بعض الشركات التجارية الأجنبية التي لم تقتصر على جنسية واحدة، فكان لبريطانيا منها ١٢ شركة [٤٦٧].

ومن أوائل تلك الشركات: الشركة المصرية للتجارة The Egyptian Trading commercial company وقد تكونت هذه الشركة في الأشهر الأولى من عهد إسماعيل، وكان يطلق عليها عادة اسم التجارية The Trading، وقد سجلت كشركة بريطانية، وتكون معظم رأسمالها الأساسي في لندن[٤٦٨]، بمساعدة هرمان أوبنهايم، وكانت تعرف أصلا باسم "شركة السودان"[٤٦٩]، وكان غرضها الأساسي تنمية الموارد المدفونة في السودان ومصر العليا[٤٧٠].

غير أن الشركة لم تبذل أية محاولة على الإطلاق في مجال تنمية الموارد المدفونة في السودان ومصر العليا، وهو الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله، بل قصرت كل نشاطها تقريبا على إقراض الفلاحين بضمان محاصيلهم من القطن، وفي ظل رعاية الحكومة المصرية لتلك الشركة، ومع ارتفاع أسعار القطن والتزايد المستمر في زراعته، حققت الشركة نجاحاً عظيماً في البداية، إلا أن انكسار حالة رواج القطن عرضت الشركة لصعوبات كبيرة، بسبب توسعها في تقديم تسهيلات القروض بدرجة أكثر من اللازم، فحلت الحكومة محلها في ديونها مقابل سندات على الخزانة بفائدة قدرها ٧٪[٤٧١].

وفي نفس الوقت بذل الخديو إسماعيل جهدا كبيرا ليستبعد شركة التجارة المصرية من ميدان التجارة، إذ كانت اتصالاتها بالفلاحين تمثل خطرا كامنا على سلطته، أو أنه أراد السيطرة على تلك الشركة، وسرعان ما فاض الكيل بمساهمي الشركة من مديرها وأعوانه وسوء إدارتهم المالية للشركة التي سرعان ما انهارت وانتهت بخيبة آمال منشئيها ومساهميها؛ لأنها قامت نتيجة آمال مبالغ فيها، ورأس مال غير كاف، وإدارة بلا خبرة أو بعد نظر[٤٧٢].

أما الشركة المصرية لنقل المتاجر فهي شركة بريطانية، كان مجلس إدارتها في لندن، وتأسست على أساس التجارة بين مصر والسودان عبر نهر النيل، وعلى ذلك الأساس

جمعت رأسمالها من المساهمين، وكان أحد وكلائها بمصر هو هنري رس[٤٧٣]، زوج جانيت ابنة لوسي دف جوردون، وكان رس أحد المغامرين الذين بنوا آمالاً عريضة على سهولة الاستغلال التجاري في مصر[٤٧٤].

وما أقبل صيف عام ١٨٦٦ حتى ظهرت أزمة أضرت بالشركة ضررا بليغاً وقضت عليها، حتى لقد تظاهر عدد كبير من حملة الأسهم أمام أبواب الشركة في لندن وبذلت جانيت زوجة هنري رس مساعى كثيرة حتى تدخل القنصل البريطاني في مصر، وأعاد جزءا كبيراً من رأس مال الشركة كانت تدين به الحكومة المصرية للشركة، وأرسل المبلغ إلى لندن سريعا[٤٧٥].

إضافة إلى ذلك، وجدت في أواخر عهد إسماعيل بعض الشركات البريطانية التي حاولت قدر المستطاع استغلال الظروف المالية السيئة التي تمر بها البلاد، ساعدها على ذلك وضع المالية المصرية تحت سيطرة مجموعة من الموظفين الأجانب أمثال جوشن وجوبير. فعلى سبيل المثال عندما قرب أجل دفع كوبون يوليو عام ١٨٧٧، ولم يتوفر له المال اللازم، قامت اللجنة المكونة من جوشن وجوبير بوضع أيديهم على محصول فلاحي الأقاليم المختصة بأداء الدين بحجة المتأخر عليهم، وباعوه لشركة بريطانية هي شركة هويتورث بـــ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه[٤٧٦].

وبعد.. فإنه من خلال ذلك العرض يتضح بصورة كبيرة مدى نشاط البريطانيين تجارياً فى مصر وحجم هذا النشاط وتنوعه ما بين التجارة الداخلية والخارجية بشقيها (الصادرات – الواردات) فضلاً عن تأسيس البريطانيين لشركات تجارية فى مصر عملوا من خلالها على جنى الكثير من الأرباح واستغلال الظروف المتاحة قدر طاقتهم محاولين الإثراء بكل الوسائل والسبل.

ثانياً: النشاط المالي:

١- البنوك:

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عرفت مصر البنوك بمعناها الصحيح[٤٧٧]، وكانت بنوكاً أجنبية، أو على الأصح فروعاً لبنوك أجنبية، حيث كان الرواج الاقتصادي الذي شهدته مصر بعد عام ١٨٦٠ حافزاً للبنوك الرئيسية على فتح فروع لها في مصر، ولكن ليس بغرض القيام بالأعمال المصرفية المعروفة، وإنما جاءت هذه البنوك في ركاب الأموال الأجنبية[٤٧٨]، إذ أقام الأجانب مؤسساتهم التجارية، ومن ثم أنشئوا البنوك لتدعيم تلك المؤسسات، هادفين من وراء ذلك إلى إيجاد نقطة ارتكاز

مالية تعمل على تثبيت أقدامهم في السوق المالية، وتعد مراكز للإشراف على أعمالهم داخل البلاد، وتكون في الوقت نفسه حلقة اتصال بين أعمالهم المالية داخل مصر ومراكزهم في الخارج[٤٧٩].

وتعد البنوك البريطانية من أقدم البنوك وأكثرها عددا وانتشارا في مصر، وهذا أمر طبيعي فهي تمثل بنوك السلطة البريطانية التي كانت لها علاقات تجارية متفوقة مع مصر منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة بعد أن زادت صادرات مصر إلى بريطانيا زيادة كبيرة في ذلك الوقت، وزادت الواردات تبعاً لذلك أيضا[٤٨٠]، ومن أهم تلك البنوك ما يلي:

١- بنك مصر:

يعد بنك مصر[٤٨١] أول مصرف تأسس في مصر على نظام الشركات الخاصة[٤٨٢]، كما كان من أوائل الشركات المساهمة التي تكونت في البلاد عام ١٨٥٦ برأسمال اسمي قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، وبلغ رأس المال المدفوع ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، وكان مجلس إدارته في بريطانيا[٤٨٣].

جاء تأسيس هذا البنك على يد أحد الأرمن عام ١٨٥٦[٤٨٤]، والواقع أن هذا الأرمني لم يكن إلا أول مدير محلي لهذا البنك، وكان تاجراً يونانياً من أزمير يسمى باسكالي[٤٨٥].

وكان مقر بنك مصر الرئيسي بالإسكندرية بالحي الإفرنجي، حيث تذكره الوثائق باسم "البنك المصري"[٤٨٦]، كما كان للبنك فرع آخر بالقاهرة، وقد أنشئ للعمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا، وضمان الحصول على القطن المصري، وكانت له علاقات كبيرة مع الحكومة، لشراء أذونات الخزانة التي كانت تصدر بوفرة في عهد سعيد بفائدة قدرها ٣٠ ٪[٤٨٧].

ويضيف البعض أنه كان من بين أغراض إنشاء البنك تسهيل عملية الاقتراض، وبخاصة مشروعات الحكومة في عهد سعيد[٤٨٨]، الذي شهد عهده حرية اقتصادية، والذي أصدر أمراً عام ١٨٥٦ بإنشاء البنك[٤٨٩].

غير أن بنك مصر لم يلبث أن جاء مخيبا للآمال، فسرعان ما أخذ يحذو حذو البنوك الأخرى في التخلي عن أغراضه التجارية التي تأسس من أجلها، والانصراف إلى الأعمال الأكثر ربحا، وهي إقراض الحكومة المصرية، ولكنه لم يلبث حين وجد أن الحكومة لا تسدده في الموعد المناسب أن التجأ إلى القنصلية البريطانية طالباً مساعدتها، وهنا لم يتوان بروس Pruce عن إنزال العقاب الرادع بمديري البنك، فقد أخطرهم بأنه "لا ينبغي

عليهم الالتجاء إلى مساعدة القنصلية إلا في حالة التعرض لأقصى حالات الظلم السافر"[٤٩٠].

ففي العام التالي لتأسيس البنك – عام ١٨٥٧– كان البنك قد أصبح له متأخرات باهظة لدى الحكومة، فقدم احتجاجا يطالب فيه بما له من أموال متأخرة[٤٩١]، غير أن هذا الاحتجاج لم يلق قبول القنصل البريطانى الذى طالب مسئولى البنك بسحبه والتراجع عنه، وهو ما تم بالفعل[٤٩٢].

ولم يلبث القنصل البريطانى العام بروس Pruce أن أخذ يشكك وبقوة فى نزاهة "م. باسكال Pasquale" الوكيل العام للبنك فى مصر[٤٩٣]" المعروف باندفاعه وتهوره على عكس النزعة المحافظة لمديرى البنك البريطانيين، ولم يكد يحل عام ١٨٦١ حتى كان البنك قد ربط معظم رأسماله فى قروض لأمراء البيت المالك فى مصر، ولم يكن فى وضع يسمح له بأن يقدم ائتماناً تجاريا، ومن باب أولى رأسمال استثماريا. أما باقى رأس المال فقد كان فى خدمة عدد من البيوت التجارية التى لم تكن ذات وزن آنذاك[٤٩٤].

هذا وكان الأمير إلهامى بن عباس باشا الأول أبرز أمراء أسرة محمد على الذين حصلوا من بنك مصر على قروض ضخمة، إذ كان مديناً للبنك بمبلغ ١٦٢,٠٠٠ جنيه، وهو مبلغ كبير استدعى تدخل القنصل البريطانى– رغم تحفظه–وسعيد باشا، الذى أشرك الباب العالى فى الأمر[٤٩٥]، لمحاولة تسوية المسألة والتدخل لسداد هذا القرض[٤٩٦].

أما عن كيفية استدانة هذا المبلغ الضخم، فإن إلهامى باشا كان قد أوكل إلى هرمان أوبنهايم إدارة أراضية وممتلكاته[٤٩٧]، فقام أوبنهايم برهن إقطاعية الأمير إلهامى باشا مقابل قرض قدره ١٦٢,٠٠٠ جنيه من بنك مصر، فى مقابل أذونات تستحق السداد خلال تسعين يوماً، ومن المؤكد أن شروط ذلك القرض كانت قاسية نظرا للحالة السيئة التى كان فيها إلهامى باشا، فضلا عن تعنت مستر بسكالى مدير البنك، ومن ناحية أخرى وضع هذا القرض بنك مصر فى موقف صعب، إذ كان هذا المبلغ يمثل تقريبا ثلثي رأسمال البنك الحقيقى[٤٩٨].

وعلى الرغم من عدم تقبل القنصل البريطانى لنهج البنك ومديره المحلى، فإنه وقف إلى جانب البنك فى محاولة حل تلك الأزمة، إذ تقدم البنك عن طريق القنصل البريطانى بتقرير إلى محافظ الإسكندرية بخصوص ديون الباشا[٤٩٩]، فضلا عن مخاطبة الخارجية أيضاً فى هذا الشأن[٥٠٠]، مما دفع سعيد باشا إلى اللجوء إلى الباب العالى لمحاولة إيجاد حل لمسالة ديون إلهامى باشا لبنك مصر[٥٠١].

وبسبب ديون إلهامى باشا هذه تأزم موقف بنك مصر، و تبادل الجميع الاتهامات، فالمديرون فى لندن فصلوا مندوبهم فى مصر باسكالى، ولام باسكالى عائلة أوبنهايم الذين

ألقوا باللوم عليه، ولجأ البنك إلى سعيد باشا لدفع ديون الهامى، وبعد مداولات كثيرة وضغوط متعددة على سعيد قام أخيرا بسداد جانب كبير من ديون إلهامى باشا[٥٠٢].

واستمر بنك مصر فى عمله بعد تخطى أزمة ديون إلهامى باشا، ففى إبريـــل ١٨٦٦ أقرض البنك الخديو إسماعيل مبلغ ٥٠,٠٠٠ ليره بفائدة قدرها ٩٪[٥٠٣]، وفى عام ١٨٦٧ أعيد تأسيس بنك مصر من جديد[٥٠٤] ليواصل البنك عمله فى مصر[٥٠٥].

٢- البنك المصري الإنجليزي The Anglo Egyptian Bank:

كان من نتائج إقبال إسماعيل على المال عقب توليه الحكم عام ١٨٦٣ لحاجته إليه لمشروعاته الكبرى أن أنشأت بعض البنوك الأوروبية فروعاً لها فى مصر؛ لتكون قريبة من الحكومة لتسد حاجتها، ولتتصيد الفرص التى تعود عليها بالربح وكان البنك المصري الإنجليزي[٥٠٦] أحد هذه البنوك، حيث تأسس عام ١٨٦٤[٥٠٧] فى الإسكندرية، بينما كان مركزه الرئيسي فى لندن، وفروعه بالقاهرة والإسكندرية[٥٠٨].

خضع البنك للقوانين الإنجليزية رغم أنه كان يمارس عمله فى مصر، وقد بدأ عملياته فى سبتمبر عام ١٨٦٤، وعلى الرغم من الصعوبات المصاحبة والانخفاض الحادث فى أسعار القطن فى ذلك الوقت، وإغلاق أسواق المال الأجنبية، إلا أن البنك حقق أرباحا بلغت نحو ٧٠,٠٠٠ جنيه فى سنته الأولى[٥٠٩].

هذا وقد جاء إنشاء بنك الأنجلو إيجبشيان فى مصر فى إطار تنسيق العمل بين الجماعات اليهودية المختلفة فى مصر، فرغم التنافس البريطانى-الفرنسى بين تلك الجماعات، فإنها استطاعت تنسيق نشاطاتها، فبينما كان الإقراض الخارجى فى أيدى جماعات يهودية ذات حماية بريطانية مثل جماعات جوشن وروتشيلد والأنجلو إيجبشيان، كان النشاط التجارى الداخلى وكذلك الأعمال المصرفية الداخلية فى أيدى جماعات بروسية وإيطالية وفرنسية، وهكذا كان النشاط الداخلى يتكامل مع النشاط الخارجى للجماعات اليهودية المختلفة، ومن ثم جاء تعاونها فى تأسيس بنك الأنجلو إيجبشيان الذى كان ثانى البنوك المقرضة فى عهد إسماعيل[٥١٠].

وقد قصر البنك تعاملاته-فى البداية-على الحكومة فقط، فأقرض الخديو إسماعيل بدون وسيط عام ١٨٦٥ قرضًا بلغت قيمته ٣,٣٨٧,٣٠٠ جنيه؛ ورهن الخديو بعض أراضى الدائرة السنية ضماناً لهذا القرض[٥١١]، غير أن إجمالى ما قبضه الخديو من هذا القرض كان مبلغ ٢,٧٥٠,٠٠٠جنيه استخدمها فى شراء أملاك عبد الحليم باشا الخاصة[٥١٢]، وكانت فائدة هذا القرض ٧٪، وهو قرض خاص عقده إسماعيل، وعرف باسم قرض الدائرة السنية الأول[٥١٣].

وفضلاً عن ذلك، أخذ البنك فى توسيع أعماله بعد ذلك فى أنحاء مختلفة من البلاد، فكان له فرع فى مديرية الدقهلية فى مدينة المنصورة بشارع البحر، وكان معظم نشاطه بالمديرية شراء الغلال من السكان(٥١٤)، ووجد فرع آخر للبنك فى مدينة بورسعيد(٥١٥).

ومن بين تعاملات بنك الأنجلو إيجبشيان مع الحكومة المصرية أنه كان يتولى دفع المستحقات المتأخرة لبعض التجار لدى الحكومة(٥١٦)، كما كان يدفع ما يلزم خزائن المصالح والجهات المختلفة من أموال لأداء التزاماتها بفائدة بلغت ١٢٪ فى بعض الأحيان(٥١٧)، وترصد الوثائق بدقة حجم التعاملات الواسعة بين الحكومة والبنك فى عهد إسماعيل باشا(٥١٨)، منها أيضا قيام الحكومة بفتح اعتماد بالبنك لبعض المشروعات الثقافية والخيرية لإيداع ما تم جمعه من إيرادات وتبرعات لصالح تلك المشروعات(٥١٩).

وينبغى الإشارة أيضا الى قيام بنك الأنجلو إيجبسيان بدور هام فى مسألة صرف تعويضات للمضارين فى أحداث الإسكندرية والثورة العرابية(٥٢٠)، حيث عقدت الحكومة قرضاً من البنك للوفاء بتعويضات المضارين(٥٢١).

٣- البنك الإمبراطوري العثماني Imperially Ottoman Bank:

أسس عام ١٨٦٣ وكان مركزه الرئيسى فى إستانبول، وكان له فرعان أحدهما فى باريس والآخر فى لندن، وكان يعمل كبنك تجارى وبنك إصدار، وافتتح أول فرع له فى مصر عام ١٨٦٤(٥٢٢) للاستفادة من فرص إقراض الوالى(٥٢٣)، وقد أنشأ البنك فروعا له فى القاهرة وفى الإسكندرية، وكان هذا البنك يعد من البنوك البريطانية، وكان رأسماله بريطانيا فرنسيا، وأسس طبقا للقوانين العثمانية، وكان خاضعا للإدارة البريطانية(٥٢٤).

ومن القروض التى عقدها البنك الإمبراطوري العثماني قرض عام ١٨٦٧ بمبلغ ٢,٠٨,٠٠٠ جنيه إنجليزى، بفائدة ٩٪، وهو قرض خاص عقده الخديو إسماعيل وعرف بقرض الدائرة السنية الثانى(٥٢٥).

وبالإضافة إلى نشاط البنك فى مجال الإقراض الحكومى، قام البنك أيضا بدور فى مجال شراء القطن المصرى وتصديره إلى بريطانيا مع المنسوجات القطنية المصرية لعرضها بواسطة وكلاء البنك فى مانشستر(٥٢٦)، كما قام وكلاء البنك فى المقابل بإحضار عينات من الأقمشة القطنية المصنوعة بمانشستر لعرضها على الخديو وترويجها فى مصر(٥٢٧).

وكان ازدياد عمليات تمويل القطن دافعا للبنك لإنشاء فروع له فى الأقاليم، فكانت له فروع فى كل من المنصورة وطنطا(٥٢٨) والزقازيق وبنى سويف(٥٢٩)، وقد تحول البنك بعد ذلك إلى الأعمال المصرفية(٥٣٠)، وكثيراً ما رفع البنك قضايا ضد أجانب لم يلتزموا بشروطه، وقد أعيد النظر فى علاقة تلك الفروع بالفروع الرئيسية بباريس ولندن، حيث صدرت فى عام ١٨٨٠ لائحة تنظم ذلك(٥٣١).

٤- بنك باركليز[٥٣٢]:

أنشئ هذا البنك فى مصر عام ١٨٦٤ برأسمال بريطانى، وكان لهذا البنك ثلاثة عشر فرعاً فى بلاد العالم المختلفة[٥٣٣].

هذا عن البنوك التجارية التى كانت تمثل النشاط البريطانى المالى فى مصر فى تلك الفترة، أما البنوك الخاصة التى كان يملكها أفراد بريطانيون من أبناء الجالية، فقد ظهرت هذه البنوك فى الفترة بين ١٨٦٠-١٨٧٠ والتى تعد بحق"العصر الذهبى" للبنوك الخاصة، فى الوقت الذى ارتفع فيه سعر القطن المصرى، وكان هدفها تمويل صادرات القطن التى تزايدت فى تلك الفترة[٥٣٤].

ومن تلك البنوك بنك إخوان ليناروا الإنجليزىّ التبعية بطنطا، والذى كان يودع به بعض الأشخاص أموالهم على سبيل الأمانة[٥٣٥]، وبنك الخواجة سبيونى البريطانى بالإسكندرية[٥٣٦].

ومن الملاحظ فى هذا الشأن أن البنوك الفرنسية فى مصر جاءت بعد البنوك البريطانية، ومتأخرة عنها، وكان هذا أمراً طبيعياً، حيث كانت بريطانيا تتمتع بوضع مميز فى مصر[٥٣٧].

٢- شركات الرهن العقاري:

كان للأجانب ملكيات عقارية في عهد محمد علي، إلا أن تصرف الأجانب في تلك العقارات من حيث البيع والشراء والبناء عليها لم يكن مطلقا، إذ تقرر في مايو ١٨٣٦ أن يرفع قاضي المحكمة الشرعية-المختص بتوثيق البيع والشراء-الأمر إلى ناظر مصلحة الأبنية[٥٣٨]، ليعاين العقار المراد شراؤه ويضع تقريراً عن الحالة ويرفعه إلى ديوان الخديوي[٥٣٩]، ليتخذ فيه القرار المناسب للحالة، وإرساله إلى المحكمة الشرعية لتعمل بموجبه[٥٤٠].

وعلى الرغم من ذلك فإن محمد علي عاد في يوليو ١٨٣٦، وأصدر قرارا صريحاً في هذا الشأن، وهو "أنه غير مصرح لرعايا الدول الأجنبية بمشتري مساكن داخل الممالك الإسلامية"، وطلب إعادة ثمن البيوت إلى المشترين[٥٤١].

غير أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن البعض يذكر أنه ابتداء من حكم محمد علي كان للأجانب الحرية المطلقة في تملك العقارات بمصر، وكانت حقوقهم يمكن تقريرها حتى بالنسبة للغير بعقود رسمية يحررونها في قنصلياتهم، أو بعقود عرفية من غير أن يكون هناك حاجة لعمل حجة[٥٤٢].

وعلى أية حال فقد صار للأجانب بعد ذلك ملكيات عقارية، فكان للبريطانيين عقارات يملكونها في العديد من المناطق[٥٤٣]، ويحوزون سندات بملكياتهم[٥٤٤]، مما يدل

على أنه كانت تحرر للأجانب حجج ملكية من المحاكم الشرعية، وكانوا يعاملون بمقتضى الأوامر مثلهم مثل الأهالي في أمر استخراج تلك الحجج(٥٤٥)، كما أصبحوا يتصرفون بالبيع والشراء في تلك العقارات كيفما شاءوا، فقد باع الخواجة لاويزون منزله بالأزبكية إلى الحكومة في عام ١٨٦٦ لتحوله إلى مسافر خانة(٥٤٦)، لإقامة الضيوف من الشخصيات الهامة(٥٤٧).

وكان البريطانيون في أثناء تملكهم للعقارات يشترونها أحياناً من ممتلكات أسرة محمد علي(٥٤٨)، كما كانوا يستأجرونها أيضاً من الأسرة العلوية وذلك للانتفاع بها(٥٤٩)، فضلا عن قيام الدولة بمنح بعض هؤلاء الرعايا البريطانيين أرضاً للبناء عليها(٥٥٠).

وهكذا بطريقة أو بأخرى تملك البريطانيون عقارات في مصر في القرن التاسع عشر، إما عقارات تجارية كالمحلات(٥٥١)، أو سكنية كالمنازل والبيوت(٥٥٢)، التي كانت مصانة عن دخول السلطات المحلية بها دون حضور مندوب القنصلية إلا في أحوال استثنائية(٥٥٣).

وعلى صعيد آخر كان لاستقرار قوانين ملكية الأراضي وسبل انتقالها وتوريثها والتصرف فيها، منذ منتصف القرن التاسع عشر أثره في أن استغل صغار الفلاحين حريتهم الجديدة في الاستدانة بضمان عقاراتهم، التي كانوا مضطرين إلى بيعها في النهاية وفاءً لهذه الديون(٥٥٤).

وكان الأفراد أسبق في مجال الرهن العقاري من بنوك وشركات الرهن العقاري، على اعتبار أن الأخيرة نشأت في فترة متأخرة عن نشاط المرابين الأجانب، ففي بداية عهد عباس قامت امرأة تدعى "الست هانم والماس" البريطانية التي كانت ترهن لديها حجج أملاك الحاج محمود معروف الأسيوطي الخشاب ببولاق، بعرض تلك الأطيان المرهونة للبيع بالمزاد لاستيفاء حقها، كما شدد موكلها على المدين ورفض التيسير له في السداد(٥٥٥).

وبدورها حاولت الحكومة في عهد سعيد باشا ضبط عملية رهن الأملاك والعقارات بوضع ضوابط وإجراءات عديدة(٥٥٦)، غير أن الأمور تطورت سريعاً نتيجة لظروف البلاد وسياسة حكامها المتسامحة مع الأجانب، فزادت عملية الرهن العقاري زيادة كبيرة.

دخل البريطانيون في مجال رهن العقارات متضامنين مع غيرهم من الأجانب، فقد رهن ورثة كنج عثمان آغا(٥٥٧) أملاكهم مقابل ٥٠,٠٠٠ جنيه لكل من الخواجة جوزيف دي الفرنسي والخواجة أوبنهايم البريطاني بمقتضى سندات، بشرط بيع أملاكهم عند عدم سداد الدين(٥٥٨).

وكان انتهاء عقد الإقراض الحكومي سبباً في اتجاه المقرضين الأجانب للبحث عن مجال جديد يمارسون فيه نشاطهم، فاتجهوا إلى مجال الرهن العقاري، فتكونت شركات الرهن، خاصة بعد تثبيت حقوق الملكية(٥٥٩).

أما أهم الشركات والبنوك البريطانية في مجال الرهن العقاري فهي:

١- شركة التجارة المصرية:

كانت شركة التجارة المصرية من أوائل الشركات البريطانية التي اقتحمت مجال الرهن العقاري، إذ قامت عام ١٨٦٥ بإقراض ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ جنيه في مقابل أطيان ارتهنتها بتصديق مديرية البحيرة(٥٦٠).

٢- شركة الدائرة السنية:

في عام ١٨٧٧ قام جوشن وجوبير أعضاء لجنة المراقبة الثنائية على المالية المصرية برهن أراضي الدائرة السنية الخاصة بالخديو إسماعيل مقابل ما عليه من ديون بلغت ٨,٨١٥,٤٣٠ جنيها إسترلينيا، وكانت أراضي الدائرة السنية آنذاك تبلغ ٤٣٠,٩٧٥ فدانا بما في ذلك الأطيان المشغولة بالمخازن والمصانع والعقارات الأخرى(٥٦١).

٣- شركة الأراضي والرهن العقاري المصري:

تأسست بلندن في شهر إبريل عام ١٨٨٠، برأسمال مدفوع قدره ٤١٢,٧٠٠ جنيه إنجليزي، وقد بلغت قيمة قروض تلك الشركة التي عملت في مجال التسليف العقاري مبلغ ٤٤٣,٥١٢ جنيها إسترلينيا. وقد أثرت الاضطرابات السياسية عام ١٨٨٢ في سير أعمال الشركة، الأمر الذي دفعها لتضييق أعمالها، هذا فضلاً عن تفشي الأوبئة في عام ١٨٨٣(٥٦٢).

٤- البنك العقاري المصري Credit Fancier Egyptian:

جاء تأسيس هذا البنك فى عام ١٨٨٠، وأصبح بمرور الوقت من أكبر البنوك العقارية فى مصر، وقد قام بتأسيسه بعض الممولين المتمصرين، وعلى رأسهم سوارس الذى كان جل اعتماده فى إنشاء البنك على رؤوس أموال فرنسية بالإضافة إلى بعض رؤوس الأموال البريطانية والبلجيكية والسويسرية التى ساهمت فى هذا البنك(٥٦٣).

٥- صندوق الرهن العقاري Land Mortgage Company:

كانت من الشركات التي تكونت لشراء أملاك زراعية، وكان موظفوها يعملون بوظائف إدارية في مصر، ويبذلون كل ما في وسعهم لكي يمتلكوا أراضى ما زالت بائرة بأسعار زهيدة، وكانوا يستغلون كل فرصة لإعماء السلطات الإقليمية وإلهائها عن نشاطهم(٥٦٤).

٦- شركة الأراضي والرهن المصرية:

أنشئت في سنة ١٨٨١ وهي مؤسسة إنجليزية رأسمالها ٩٠٠,٠٠٠ جنيه، وإن لم يزد رأس المال المدفوع عن ٦٠٠,٠٠٠ جنيه[٥٦٥].

٧- شركة أنوتين:

كانت شركة أنوتين من الشركات التي تأسست في بداية عهد توفيق عام ١٨٨١ للعمل في بيع الأراضي والعقارات والرهونات، ويقع مركزها الرئيسي في لندن، وكانت لها فروع أخرى بالقطر المصري، وكان نشاطها يقوم على تقديم السلفيات ورهن العقارات[٥٦٦].

٨- شركة أراضي الكوم الأخضر[٥٦٧]:

سلمت أراضي الكوم الأخضر كرهن عقاري إلى مستر إيستون — أحد المساهمين الرئيسيين في شركة ري البحيرة— في مقابل مقدم قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، وقد تم تعيين مفتش لبحث مدى صحة هذا الرهن وغيره، وكان يتقاضى راتبا باهظاً قدره ٣٧٥٠٠ فرنك سنويا، وكان ذلك في منتصف عام ١٨٨١[٥٦٨].

وهكذا شهدت تلك الفترة زيادة مطردة في إنشاء بنوك وشركات الرهن العقاري في مصر، وخاصة البريطانية منها، حتى إنه في الفترة من عام ١٨٧٦-١٨٨٢ ازدادت قروض الرهن العقاري من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إلى حوالي ٧,٠٠٠,٠٠٠ [٥٦٩].

وبهذا يتضح أن الجالية البريطانية قد اقتحمت كافة المجالات الاقتصادية فى مصر بحثاً عن الربح وخوض مجالات الاستثمار المختلفة، فكان لها نشاط فى مجال الزراعة واستصلاح الأراضي وملكيتها، وكذلك فى مجال الصناعة، وأخيرا التجارة التى نشطوا فيها بصورة ملحوظة عن المجالات الأخرى، نظراً لتوافر مواد خام عديدة فى مصر، مثلت أهمية كبيرة للصناعة البريطانية ولاسيما القطن، كما نشطت الجالية فى تجارة الواردات المختلفة إلى البلاد، فضلاً عن الشركات والبنوك التى أنشئوها لرعاية مصالحهم وحمايتها.

هوامش الفصل الثالث

(١) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٢) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ٦٧٨، فى ٥ شعبان ١٢٤٠ / ٢٥ مارس ١٨٢٥، ص ١٤٣.

(٣) المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ٨٢٢، فى ١٧ ذى الحجة ١٢٤١ / ٢٣ يوليو١٨٢٦، ص ١٧٣.

(٤) إسماعيل محمد زين الدين: المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٥) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، ص ٤١٧، أمر رقم ٢٠٧٧، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٥٠ / ٧ مارس ١٨٣٥.

(٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر ،مرجع سبق ذكره، ص ٧٧٥.

(٧) الريرمون: من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى باسم الريرمونيين و فى تأريع سنة ١٢٣٠ أخذت اسمها الحالى، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج٤، ص٦٣.

(٨) هيلين آن ريفيلن: المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٩) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره ص ٧٧٦.

(١٠) هيلين آن ريفيلن: المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(١١) باسوس: من أعمال القليوبية، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى بيسوس، وفى تأريع سنة ١٢٢٨ وردت باسوس لسهولة النطق بها وهو اسمها الحالى، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج١ ص٥٥.

(١٢) المعية السنية تركى: دفتر ٢٤، وثيقة ١١٥، من الجناب العالى إلى بكر الكاشف مأمور زراعة الصفصاف بالقليوبية بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤١ / ١٦ إبريل ١٨٢٦.

(١٣) محافظ الأبحاث: م ٤٩ أبحاث التجارة، وثيقة رقم ٤٧، من محفظة ٢ أوامر ديوان التجارة، من الجناب العالى إلى الخواجة بغوص بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٤٠ / ١٣ فبراير ١٨٢٥.

(١٤) المعية تركى: م ٤٣، وثيقة ٢١٦، من أحمد صادق عبد الخالق مفتش زراعات سنية إلى المعية فى ٦ ذى الحجة ١٢٨٤ / ٣٠ مارس ١٨٦٨.

(١٥) محافظ الأبحاث: م ١١٨ موضوعات مختلفة، ملف سراي شبرا، الوثيقة التركية رقم ٦٦٨، من دفتر ٧٢٩ صادر ديوان الكتخدا تركى (ديوان خديوى)، من الديوان الخديوى إلى عمر أغا ناظر البناء فى سراي شبرا فى ٣ صفر ١٨٤٢/٦سبتمبر ١٨٢٦، ص ٥٢، وأيضا المصدر السابق وثيقة رقم ٦٩٦، من الديوان الخديوى إلى ناظر المواشى حسن أغا فى ٥ صفر ١٢٤٢ / ٨ سبتمبر ١٨٢٦، ص ١٠٨.

(١٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢٦ – ٤٢٩، ٧٧٥ – ٧٧٦.

(١٧) هيلين آن ريفيلن: المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(١٨) ديوان خديوى: م٣٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٨٩، وثيقة ٦٣٠، مرسوم عالى من جناب الخديوى فى ٢٢ شعبان ١٢٤٨ / ١٤ يناير ١٨٣٣، وأيضاً م ٣٣ ملخصات الدفاتر، ، دفتر ٧٩١ ديوان خديوى، وثيقة ٨٤، تلخيص الإفادة المؤرخة بتاريخ ٣ شوال ١٢٤٨ / ٢٣ فبراير ١٨٣٣.

(١٩) أسطى: مأخوذ من كلمة (أسقا) الفارسية ومعناها الماهر فى العمل أو الحرفة التى يزاولها، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٠) ديوان خديوى: م رقم ١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا، وثيقة ١٤٤٦، كتاب إلى آرتين بك، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٣ / ٢٤ يناير ١٨٤٧.

(٢١) ديوان خديوى تركى: دفتر ٧٥٦، وثيقة رقم ٤٥٠، من الديوان الخديوى إلى مهردار الجناب العالى بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٢٤٦ / ٢٩ سبتمبر ١٨٣٠.

(٢٢) أمين سامى: المصدر السابق، ج الثانى، ص ٣٨٣.

(٢٣) المعية تركى: م ٦، وثيقة ٣٨٠، ورقة ٣٨، من عبد الرحمن رشدى "ناظر قلم الترجمة" بديوان التجارة والمبيعات إلى كاتب الديوان الخديوى فى ٨ جمادى الآخرة ١٢٧١ / ٢٦ فبراير ١٨٥٥.

(٢٤) عبد العظيم محمد سعودى: المرجع السابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

(٢٥) محمود محمود أحمد الشال: دور الأجانب فى مدينة الإسكندرية فى النصف الأول من القرن العشرين، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٩٤، ص١٢٠.

(٢٦) البحيرة: من الأقسام الإدارية التى استحدثت فى عهد الحكم العربى لمصر باسم كورة البحيرة، وفى أيام الدولة الفاطمية أضيف إليها كور أخرى مجاورة لها، فصارت إقليماً كبيراً باسم البحيرة ثم صارت مديرية البحيرة عام ١٨٣٣ وقاعدتها مدينة دمنهور= محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٢، ص ٢٠.

(٢٧) المعية السنية تركى: م٢٢ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩، ترجمة الوثيقة رقم ٣٧٩، من المعية إلى إبراهيم أغا ناظر قسم دمنهور فى ١٨ رجب ١٢٤١ / ٢٦ فبراير ١٨٢٦.

(٢٨) الميرى: الضريبة المفروضة على الأطيان وهى مخصصة لخزانة الدولة، ويطلق على الأراضى التى تعود إيراداتها إلى الدولة أرض الميرى، المال الأميرى، زين العابدين نجم، معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٠.

(٢٩) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦٤.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٧٦٤.

(٣١) أرض الأبعادية: الجمع أبعاديات، وهى الأرض غير المزروعة والتى لم تدخل مساحة عام ١٨١٣ ولم تثبت فى دفاتر التأريع، وقد أقطع محمد على بعض المقربين إليه من الأعيان ورجال الجيش وغيرهم أبعاديات واشترط عليهم جميعاً استصلاحها وإعدادها للزراعة، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٣٢) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣٣) كان أصحاب أراضى الأبعاديات والجفالك تقتصر حقوقهم على حق الانتفاع إلى أن لاحظ الباشا أن عدم منحهم حق الملكية قد صرفهم عن العمل على إصلاحها فخولهم حق الملكية والتصرف الشرعى فيها سنة ١٨٤٢ فيما عرف بقانون فبراير ١٨٤٢، عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٠.

(٣٤) أحمد الشربينى: التكوين الاجتماعى للتجار فى مصر ١٨٤٠-١٩٤٧، مجلة المؤرخ المصرى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد الثالث ١٩٨٩، ص ٣٢٠.

(٣٥) العهدة: يتعهد بقرية أو بأرض ما أى تصير عهدة له والعهدة كانت امتيازاً ممنوحاً لفرد ما يتعهد فيه أن يدفع للدولة الضرائب المقررة والمتأخرة عن القرى المعسرة، وأن يسلم الحكومة ناتج الأرض بأسعار محددة، كما كان الفلاحون يعملون فى تلك العهد كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول، ويرى البعض أن هذه الأرض كانت معفاة من الضرائب، هيلين آن ريفلين: المصدر السابق، ص٩٦، وعلى بركات: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٣٦) بسطرة: قرية قديمة وردت فى قوانين ابن مماتى بسطرا من أعمال البحيرة، وفى تأريع سنة ١٢٢٨ باسمها الحالى، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٢، ص٢٨٤.

(٣٧) ديوان شورى المعاونة: م ٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٦٥، وثيقة رقم ٨٧، إلى مدير المنوفية فى ١٠ محرم ١٢٥٥ / ٢٦ مارس ١٨٣٩؛ ووثيقة رقم ١٦٣ إلى مدير المنوفية فى ٢١ محرم ١٢٥٥ / ٦ إبريل ١٨٣٩؛ ووثيقة ٢٠٢، إلى مدير المنوفية بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٥٥ / ١١ إبريل ١٨٣٩.

(٣٨) شورى المعاونة: م٣ أوامر إلى المعاونة، وثيقة ١٥٤، من الجناب العالى إلى الباشمعاون فى ٤ ربيع الأول ١٢٥٩ / ٤ إبريل ١٨٤٣؛ ووثيقة ١٦٢ من الجناب العالى إلى الباشمعاون فى ٦ ربيع الأول ١٢٥٩ / ٦ إبريل ١٨٤٣؛ وأيضاً: م ٢٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٨ شورى المعاونة تركى، ملخص الأمر رقم ١١٢، إفادة من عباس باشا إلى على بك بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٢٥٩ / ٤ يوليو ١٨٤٣.

(٣٩) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٢ مكرر، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٩٨ من ديوان التجارة والمبيعات إلى الخواجة طربل بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٢٦٣/٧ نوفمبر ١٨٤٨، ص ١٤٢، وأيضاً وثيقة رقم ١١٧، من ديوان التجارة والمبيعات إلى الخواجة طربل في ١٦ ذو الحجة ١٢٦٣/ ٢٥ نوفمبر ١٨٤٧، ص ١٦٨.

(٤٠) المصدر السابق، سجل ٥٢٩٢ ج٢، وارد التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٦٤/٢٧ إبريل ١٨٤٨، ص ٣٣٩.

(٤١) ديوان شورى المعاونة: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٩، وثيقة ٧٢٩، من قلم الإقليم إلى زكى أفندى، فى ١٢جمادى الآخرة ١٢٥٩ / ١٠ يوليو ١٨٤٣، ص ١٥؛ ووثيقة ٧٤٩، إلى المذكور، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٩ / ٤ أغسطس ١٨٤٣ ص ١٧.

(٤٢) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٤٣) الوقائع المصرية: م١، ملف إنعامات وإحسانات، الوقائع عدد ٧٧، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٦٣/١٠ أغسطس ١٨٤٧.

(٤٤) جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص١٥.

(٤٥) وراق الحضر: أصلها من توابع ناحية وراق العرب، ثم فصلت عنها فى تأريع سنة ١٢٢٨ و عرفت بالحضر لكثرة من بها من أهل الحضر، و تمييزاً لها عن وراق العرب: محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٣، ص ٦٥.

(٤٦) الجيزة: سميت ولاية الجيزة فى العصر العثمانى، وفى عهد محمد على أطلق عليها مأمورية الجيزة، ثم مديرية الجيزة، ثم سميت مديرية الجيزة وأطفيح عام ١٢٥٧، وفى أول يناير ١٨٨٩ صارت مديرية الجيزة، المصدر السابق، ق٢، ج٣ ص٦.

(٤٧) ديوان خديوى تركى: م٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٣ صادر، وثيقة ١٥، من ديوان خديوى إلى قنصل دولة الإنجليز فى ٢١ جمادى الآخرة ١٢٦٧/٢٣ إبريل ١٨٥١، ص٢.

(٤٨) محكمة مصر الشرعية: سجل رقم ٢٨ إعلامات، مسلسل قديم، وثيقة ٤٠٩، الفترة التاريخية للسجل من غرة محرم ١٢٦٩-١٢ صفر ١٢٦٩، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٤٩) المعية عربى: سجل ١١٠ ج١ قيد صادر المعية السنية دواوين ومحافظات، الرقم الحديث س ٣٠/٨/١، وثيقة ٣٣، الي مديرية الجيزة وأطفيح، في ٧ محرم ١٢٧٠ /١٠ أكتوبر ١٨٥٣، ص١١٦.

(٥٠) جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي في مصر، ط الأولي، القاهرة ١٩٥٤، ص ١٠١.

(٥١) جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٧-٥٨.
(٥٢) علي بركات: المرجع السابق، ص ص ١٩٢-١٩٣.
(٥٣) كان لكل قنصلية-حتى تأسيس المحاكم المختلطة - مكتب خاص لتسجيل العقود الناقلة لملكية الأطيان والعقارات وعقود الرهونات، وكان كل من تلك المكاتب يطبق قوانين دولته، ولا يلقى بالاً بالقوانين المحلية السارية فى البلاد، إبراهيم العدل المرسى: المصدر السابق، ص ١٢٨.
(٥٤) محكمة إسكندرية الشرعية: دفتر رقم١ إشهادات، وثيقة ١٥٥٣، فى ٥ جمادى الآخرة ١٢٧٦/٩ يناير١٨٦٠، ص ٣٨٥.
(٥٥) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٨٥٦، فى ٢٩ محرم ١٢٧٥/٨ سبتمبر ١٨٥٨، ص ٢١١؛ وانظر أيضاً ضبطية إسكندرية: صادر القناصل والسايرة، سجل٢٦٧ حديث، وثيقة (عرض) فى ٢٤ ربيع الأول ١٢٧٥ / أول نوفمبر ١٨٥٨، ص ١١٩.
(٥٦) محمد رمزى: المصدر السابق، القسم الأول، البلاد المندثرة، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٧.
(٥٧) ضبطية إسكندرية سجل رقم ٢٦٨ صادر القناصل، وثيقة ٧٣، صادر إلى مديرية البحيرة فى ١٣ ربيع الأول ١٢٧٥ /٢١ أكتوبر ١٨٥٨، ص ٩٥؛ وأيضاً سجل ٦٣٠ وارد القناصل، وثيقة ٤٣، وارد من مديرية البحيرة بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٧٥ /٢ نوفمبر ١٨٥٨، ص ٥٢.
(٥٨) المعية تركى: م ٢٥، وثيقة ١٥٨، من مدير البحيرة إلى المعية السنية فى ٢٣ رجب ١٢٧٦ نمرة ٦ / ١٥ فبراير ١٨٦٠.
(٥٩) الدقهلية: تكون إقليم الدقهلية باسمه الحالى فى عهد الدولة الفاطمية، وسميت به نسبة إلى قاعدتها دقهلة ومنذ عام ١٥٢٧ أصبحت قاعدتها المنصورة، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج١، ص٢٦.
(٦٠) إبراهيم العدل مرسى: المصدر السابق، ص ٨٩.
(٦١) البرامون: هي من القري القديمة ذكرها إمليينو في جغرافيته فقال: إن اسمها الرومي Baramoun والقبطى Baramouni والأول يتفق واسمها الحالى، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج١، ص٢١٣.
(٦٢) دايرة المرحوم إلهامي باشا: سجل رقم ٦١٢٠ ج٤ حديث، صادر الدايرة الرقم المسلسل للسجل ٢٥٣، وثيقة ٤٢، صورة الصادر إلي قلم إفرنكى بالمحافظة في ٢٥ ذو القعدة ١٢٧٧/٤ يونيو ١٨٦١، ص٣.
(٦٣) الشرقية: تكون إقليم الشرقية باسمه الحالي في عهد الدولة الفاطمية وكان قبل ذلك مقسما إلي أقسام صغيرة، ويرجع سبب التسمية إلي وقوعها في الجهة الشرقية من الوجه البحري، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج الأول، ص٢٢.
(٦٤) علي بركات: المرجع السابق، ص١٩٦.
(٦٥) القليوبية: من أهم أقاليم الوجه البحري، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى قليوب التي كانت قاعدة لها، وقاعدتها الآن بنها، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٢، ص١٩.
(٦٦) ديوان المعاونة السنية: م٤ محفوظات المعاونة، وثيقة رقم ٨٨، إلى رئيس معاوني جناب الخديوي بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٠ / ٧ إبريل ١٨٦٤.
(٦٧) جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضي، مرجع سبق ذكره ص ص٣٢، ٥٨.
(٦٨) المعية تركى: م٢٥، وثيقة ٣٧٦، من محمد شريف باشا ناظر الخارجية إلى المعية السنية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٧٦ /٢ يونيو ١٨٦٠.
(٦٩) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٣٨٢، من محمد أمين محافظ مصر إلى المعية السنية بتاريخ، ١٤ ذو القعدة ١٢٧٦ / ٣ يونيو ١٨٦٠.

(٧٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص١٠٦، وحاشية رقم ١٣، ص ص١٠٨-١٠٩.
(٧١) سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص١٠.
(٧٢) أمين مصطفي عفيفي: المرجع السابق، ص٣٤.
(٧٣) محمود محمود الشال: المرجع السابق، ص١٢٢.
(٧٤) المعية تركي: م٤٤، وثيقة ٢٨٠، من الخارجية إلى المعية بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٥ / ٢٢ يناير ١٨٦٩.
(٧٥) عبلة السيد حنفي: مديرية البحيرة، مرجع سبق ذكره، ص٦٤٦.
(٧٦) محكمة إسكندرية الشرعية، سجل رقم ٥ إشهادات، وثيقة رقم ٧٠٠، ، بتاريخ ١٩ربيع الآخر ١٢٨٦/٢٩ يوليو ١٨٦٩، ص٢٦٤؛ وأيضاً سجل رقم ٦، وثيقة ٥٥٦، فى ٩ صفر ١٢٨٩ / ١٨ إبريل ١٨٧٢، ص ص ١٩٢- ١٩٣.
(٧٧) عبلة السيد حنفي: مديرية البحيرة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٤.
(٧٨) أمين مصطفي عفيفي: المرجع السابق، ص ٣٥.
(٧٩) رءوف عباس حامد، عاصم الدسوقي: كبار الملاك و الفلاحين في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص ٧٠.
(٨٠) كان هنري أوبنهايم ابن شقيق هرمان أوبنهايم المالي اليهودي المتمتع بالجنسية الفرنسية، والمتمتع أيضاً بالتأييد الفرنسي والبريطاني والبروسي، أما درفيو فقد كان مديراً لبنك فرنسى خاص بالإسكندرية، هو بنك درفيو وشركاه، جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ١٧٣- ١٧٤.
(٨١) المرجع السابق، ص ١٧٥.
(٨٢) المعية تركي: م ٤٥، وثيقة رقم ١١٨، من شريف باشا إلى المعية، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٦ / ٢٩ مايو ١٨٦٩.
(٨٣) محفوظات مجلس الوزراء: شركات وجمعيات، م ١ / أ ملف شركة المساهمة لري البحيرة بتاريخ ١٢ مايو ١٨٨٠.
(٨٤) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ٩٧.
(٨٥) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٢٧٤.
(٨٦) المصدر السابق، ص ٢٧٧.
(٨٧) نفسه، ص ص ٢٨٩، ٣٠٨.
(٨٨) جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.
(٨٩) رءوف عباس، عاصم الدسوقى: المرجع السابق، ص ١٣١.
(٩٠) محفوظات مجلس الوزراء: م ٢/ ٢ / أ نظارة الأشغال، مصلحة الرى، ترجمة ما عرض للدولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار فى شركة عمليات الوجه البحرى فى ٨ يناير ١٨٨٢.
(٩١) نفسه.
(٩٢) بستديلة: قرية قديمة، من أعمال الغربية، وكانت تابعة لمركز شربين، فلما أنشئ مركز بلقاس فى عام ١٩٤٣ ألحقت به لقربها منه، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٢، ص ٢٧.
(٩٣) الغربية: تكونت بهذا الاسم فى عهد الدولة الفاطمية، وأطلق عليها الغربية لوقوعها غربى النيل الشرقى، وكانت قاعدتها المحلة الكبرى حتى عام ١٨٣٦ حين غدت طنطا هى قاعدتها، المصدر السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٨.
(٩٤) على بركات: المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٩٥) أنس مصطفى كامل: الرأسمالية اليهودية فى مصر، الزحف اليهودى على الأراضى الزراعية والعقارية-مجلة الأهرام الاقتصادى، عدد ٦٣٧، القاهرة ١٩٨١، ص ١٨.

(٩٦) المنصورة قاعدة مديرية الدقهلية، أنشأها الملك الكامل محمد بن الملك العادل أحد ملوك الدولة الأيوبية عام ٦١٦ هـــ / ١٢١٩ م، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج الأول، ص ٢١٥.

(٩٧) دكرنس: من القرى القديمة، وجعلت قاعدة لمركز دكرنس منذ عام ١٨٧١، المصدر السابق، ق٢، ج ١ ص ٢٣٣.

(٩٨) إبراهيم العدل مرسى: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٩٩) بدأت شركة أبو قير عملها بامتياز منحته الحكومة المصرية إلى مستر وليم جرانت بتاريخ ٩ مارس عام ١٨٨٧، بغرض تأجير بحيرة أبو قير للشركة، ثم تأسست الشركة فى لندن بتاريخ ٦ مارس عام ١٨٨٨ لمدة غير محدودة، وكان مركزها الرئيسى والإدارى فى الإسكندرية، وبلغ رأس مال الشركة عند التأسيس ١٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من أجل ردم بحيرة أبي قير وإعدادها للزراعة وفى نفس العام الذى تأسست فيه قامت الشركة بتجفيف وتطهير ٣١,٠٠٠ فدان فى بحيرة أبو قير، وشرعت الشركة فى استصلاحها وتقسيمها وبيعها للأفراد بنظام التقسيط، وزارة المالية والاقتصاد: مصلحة الإحصاء والتعداد-إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٠٨؛ حامد على دسوقى: المصدر السابق، ص ص ١٢٧، ١٨٧، محمود محمود الشال: المصدر السابق، ص ص ١٢٥-١٢٦؛ جابريل باير: تاريخ ملكية الأراضى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(١٠٠) تأسست بلندن فى ٣١ يوليو ١٨٩٩، وكان مقرها الرئيسى والإدارى بالإسكندرية. وجاء باللائحة التأسيسية للشركة أن نشاطها يتضمن الحصول على امتيازات خاصة بشراء وتأجير واستئجار الأراضى وزراعتها سواء كانت تابعة للشركة أو للغير وتقوم بالإصلاحات الخاصة بالرى والصرف، وفى السنة الأولى من تأسيسها عقدت الشركة اتفاقا مع الحكومة المصرية لكى يكون لها الحق فى ردم أجزاء منخفضة فى النيل، كما ساهمت الشركة فى نصف الإصدار الأول الاسمي لرأسمال "شركة الأراضى الإنجليزية المصرية"، وللشركة الجديدة التى تأسست باسم " شركة الإنشاء والمباحث السودانية"، وزارة المالية والاقتصاد: إحصاء شركات المساهمة، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(١٠١) هيلين آن ريفلين: المصدر السابق، ص ٢٨٣

(١٠٢) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عصر محمد على إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولى، القاهره. د. ت، ص ٥٦.

(١٠٣) على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٢١.

(١٠٤) جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث و المعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٥، ص ٧٥.

(١٠٥) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ١١٥.

(١٠٦) محافظ الأبحاث: م ٥٨ التعليم، ملف رقم ١، دفتر ٢١ معية تركى، وثيقة ٥٠٢، إلى حبيب أفندى، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤٢ / ٢٧ سبتمبر ١٨٢٦.

(١٠٧) المصدر السابق، م ٤٩ التجارة، وثيقة بدون رقم مستخرجة من محفظة رقم ٥ أوامر ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى ميرلوا بغوص بك فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٩ / أغسطس ١٨٣٣.

(١٠٨) سلوى العطار: المرجع السابق، ص٣٠٠.

(١٠٩) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٩.

(١١٠) المعية تركى: م١٨ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٥، وثيقة ٦٨، من الجناب العالى إلى الكتخدا بك فى ذى القعدة ١٢٣٨ / ١٦ يوليو ١٨٢٣.

(١١١) قلعة الكبش: أحد أحياء القاهرة، ذكره أندريه ريمون باسم تل الكبش، أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ٦٤.

(١١٢) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(١١٣) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص٣٢.

(١١٤) ديوان خديوى: م ٢٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٥٤، وثيقة ٢٣١، من ناظر مجلس الملكية إلى الأفندى المهردار، فى ٦ ذى الحجة ١٢٤٥ / ٢٩ مايو ١٨٣٠، ص ٣٩.

(١١٥) مبيضة بولاق: أنشأها محمد على لتبييض الأقمشة بالأساليب الصناعية الحديثة، عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠١.

(١١٦) المرجع السابق، ص ص ٥٠٢-٥٠٣.

(١١٧) فابريقة بولاق: أقام محمد على مصنعاً لنسج القطن فى بولاق-يشرف عليه الفرنسى جوميل-أطلق عليه فابريقة مالطة، وكان به ١٨ آلة للغزل و ٢٠٠ نول للنسج، وبه تؤدى عمليات التبييض والطبع، راشد البراوى، حمزة عليش، المصدر السابق، ص ٦٥.

(١١٨) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ٤٧٦، فى٢٢محرم ١٢٣٩ / ٢٨سبتمبر ١٨٢٣، ص ٩٩.

(١١٩) المعية تركى: م ٢١ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ٤٥٢، من الجناب العالى إلى الخواجة بغوص بتاريخ ١١ محرم ١٢٤٠ / ٥ سبتمبر ١٨٢٥.

(١٢٠) محافظ الأبحاث: م ٤٩، وثيقة بدون رقم، من الجناب العالى إلى الخواجة بغوص بتاريخ ٩شوال١٢٥١ / ٢٨ يناير ١٨٣٦.

(١٢١) سلوى العطار: المصدر السابق، ص ٢٣٥.

(١٢٢) أحمد الدماصى: المصدر السابق، ص ٥٣.

(١٢٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج الأول. مرجع سبق ذكره ص ص ١٥، ٢٠.

(١٢٤) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ص ١٠٨.

(١٢٥) رسمية محمد حجازى: تجارة مصر الخارجية منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٨٨٢. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية (قسم التاريخ)، فرع البنات القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٥.

(١٢٦) طه حسين سعيد الدالى: أوضاع مصر فى عهد عباس الأول ١٨٤٨-١٨٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ عام ١٩٩١، ص ص ١١١- ١١٢.

(١٢٧) ديوان محافظ إسكندرية: سجل رقم ٣٩، صادر محافظة إسكندرية، ل / ٣ / ١ / ٢٦، وثيقة ٣١، صادر أمور إفرنجية، فى ٢٥ شوال ١٢٦٨ / ١٢ أغسطس ١٨٥٢، ص ص ١٢١، ١٨١.

(١٢٨) إشهادات محكمة إسكندرية الشرعية: سجل رقم ٥، وثيقة رقم ٧٠٠، بتاريخ ١٩ربيع الآخر ١٢٨٦ / ٢٩ يوليو ١٨٦٩، ص ٢٦٤، وانظر أيضاً: حلمى أحمد شلبى: المرجع السابق، ص ص ٤٣-٤٤.

(١٢٩) محافظ الوقائع المصرية: م ١٦ قضايا، عدد ٧٩٦، بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٦ / ٢ فبراير ١٨٧٩.

(١٣٠) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٢.

(١٣١) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج ٢، أمر رقم ٢٣٢١، فى ١١رجب ١٢٥١ / ٢ نوفمبر ١٨٣٥، ص ٢٩.

(١٣٢) محافظ الأبحاث: م ٥٠ التجارة، وثيقة بدون رقم، مستخرجة من محفظة رقم ٣ محفوظات ديوان التجارة. من الجناب العالى إلى آرتين بك مدير التجارة والمبيعات فى ١١ رجب ١٢٦١ / ٢٦ يوليو ١٨٤٥.

(١٣٣) الجفالك: مفردها جفلك، وهو لفظ تركى بمعنى مزرعة إقطاعية، والجفلك: اسم يطلق على مقدار جسيم من الأطيان التى كانت تعطى للعائلة العلوية وأفرادها والتى صارت ملكاً مطلقاً لهم وفقاً للأمر العالى الصادر فى فبراير ١٨٤٢، وقد نتج عن ذلك إصلاح أطيان كثيرة من الأبعادية، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٣-١٨٤.

(١٣٤) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق مج ٢، أمر رقم ٣٨٥٧، فى ١٧ محرم١٢٦١ / ٢٦ يناير ١٨٤٥، ص٤٣٥.

(١٣٥) المعية عربى: دفتر ٤١ ج ٢ صادر المعية عربى، وثيقة ١٦٥، من المعية السنية إلى قنصل دولة الإنجليز، بتاريخ ١٠ صفر ١٢٦٦ / ٢٦ ديسمبر ١٨٤٩، ص٢٠٢.

(١٣٦) فابريقة الطرابيش: أنشأها محمد على فى فوه، وتميزت بجودة إنتاجها، عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٤.

(١٣٧) المعية عربى: سجل ٣٩ صادر، وثيقة ٧٤، فى ٢٧ ذى الحجة ١٢٦٥ / ١٣ نوفمبر١٨٤٩، ص١١٠.

(١٣٨) المنيا: من الأقسام الإدارية الحديثة، تكونت لأول مرة عام ١٢٤٩ هـــ عندما قسمت مأمورية الأقاليم الوسطى إلى ثلاث مديريات كانت مديرية المنيا واحدة منها ومقرها بندر المنيا، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٣، ص ٢٣.

(١٣٩) أمين مصطفى عفيفى: المصدر السابق، ص٩٥، راشد البراوى، حمزة عليش: المصدر السابق، ص٦٨.

(١٤٠) على الجريتلى: المصدر السابق، ص ٥٩، وهيلين آن ريفيلين: المصدر السابق، ص ٢١٦.

(١٤١) محافظ الأبحاث: م ١١٨ موضوعات مختلفة دفتر ٩ معية تركى، وثيقة ٦٨، من الجناب العالى إلى البك الكتخدا فى ٢١ محرم١٢٣٧ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١.

(١٤٢) على الجريتلى: المصدر السابق، ص ١٢٣.

(١٤٣) ربما كان "روبرتسون" هو نفسه "روبرتونى" الذى تكرر اسمه فى وثائق تلك الفترة كأحد الخبراء البريطانيين فى صناعة السكر، والذى جاء إلى مصر عام ١٨٢٦ ليعمل بمصنع الريرمون ديوان خديوى: م ١٦ ملخصات الدفاتر، دفتر رقم ٧٢٩، وثيقة ٣٧٧، ص ١٢٥ إلى شاكر أفندى ناظر الترسانات بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤١ / ٢٥ يوليو ١٨٢٦؛ والمعية تركى: دفتر ٢٥، وثيقة ١٧٥ من الجناب العالى إلى عبدى أغا مأمور منفلوط واشمونين بتاريخ ٨ محرم ١٢٤٢ / ١٢ أغسطس ١٨٢٦.

(١٤٤) إسماعيل زين الدين: المصدر السابق، ص ص ١٢٩- ١٣٠.

(١٤٥) المعية عربى: دفتر ٢ قيد الأوامر والجوابات بديوان الجرنال-الرقم الحديث س /١/٣٧/١، ص ٢١، وثيقة رقم ٩٧ إلى الخواجة والماس فى ٢٣ ذو القعدة ١٢٤٧ / ٢٤ إبريل ١٨٣٢.

(١٤٦) محافظ الأبحاث: م ٤٩ التجارة، وثيقة بدون رقم مستخرجة من محفظة رقم ٥ ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى بغوص بك، فى ٢٣ ذو القعدة ١٢٥٢ / أول مارس ١٨٣٧.

(١٤٧) إسماعيل زين الدين: الصناعة فى عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، مجلة المؤرخ المصرى، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، العدد الرابع، ١٩٨٩. ص ٣٢٨.

(١٤٨) المعية تركى: م ٤٦، وثيقة رقم٩٧، من ناظر مطبعة بولاق إلى المعية فى ٢٧ ذى الحجة ١٢٨٦ / ٣٠ مارس ١٨٧٠.

(١٤٩) المعية عربى: دفتر ١٩٣٠، س ٤١/١/١ صادر الأوامر العلية إلى المجالس والأقاليم والمحافظات، وثيقة رقم ٩، إلى ديوان إدارة زراعات سنية قبلى فى ١٦ محرم ١٢٨٧/ ٨إبريل ١٨٧٠ ، ص ص ٧٨، ١٠٠.

(١٥٠) أبا: من القرى القديمة، اسمها الأصلى آبة وتسهيلاً للنطق بها وقراءتها تم إضافة كلمة الوقف لها فى العصر العثمانى فصارت أبا الوقف، من قرى مديرية المنيا، محمد رمزى: المصدر السابق ق٢، ج٣، ص٢٤٣.

(١٥١) بنى مزار: من القرى القديمة، وهى قاعدة مركز بنى مزار واسمها القبطى شنودة وكانت تابعة لأسقفية البهنسا وسميت فى القرن التاسع الهجرى بنى نزار نسبة إلى جماعة من العرب المستقرين بها ثم حرفت إلى بنى مزار فى العصر العثمانى، المصدر السابق ق٢ ج٣ ، ص ص ٢١٦-٢١٧.

(١٥٢) الفشن: من القرى القديمة، وهى قاعدة مركز الفشن بمديرية المنيا: المصدر نفسه ق٢ ج٣، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(١٥٣) المعية تركى: م٤٧، وثيقة ٧٢٥، من مفتش بنى مزار إلى المعية، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٨٧ / ٢٠ ديسمبر ١٨٧٠.

(١٥٤) المعية عربى: دفتر رقم ٣، وثيقة ٣٠، من سعادة مهردار خديوى إلى الدائرة السنية، فى ٤ ربيع الأول ١٢٩٢ / ١٠إبريل١٨٧٥، ص ٧٠.

(١٥٥) المصدر السابق، دفتر١٨٧١ صادر المعية للدواوين والأقاليم س ١/١٠/ ١٩، ص٤٤، وثيقة ١١، من المعية إلى تفتيش عموم جفالك سنية قبلى، بتاريخ ٢١ذى الحجة ١٢٩٠ / ٩ فبراير ١٨٧٤.

(١٥٦) أرمنت: من أقدم المدن المصرية، ذكرها جوتيه فى قاموسه، فقال: إن اسمها المصرى المقدس Permontou وهى من مدن الصعيد على الضفة الغربية للنيل، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢ ج٤، ص ١٦٠.

(١٥٧) إميليا إدواردز: رحلة الألف ميل، ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧ ص١٨٢.

(١٥٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

(١٥٩) المرجع السابق: ص ٢٣٠.

(١٦٠) هيلين آن ريفيلن: المرجع السابق، ص ٢١٥.

(١٦١) طه حسين الدالى: المرجع السابق، ص ١١١.

(١٦٢) ثناء عميرة على السيد: تحديث مدينة القاهرة فى الفترة من (١٨٠٥-١٨٨٢) رسالة دكتوراه غير منشورة، بقسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٩٥، ص ٨٠.

(١٦٣) ديوان المدارس: م٤ أوامر للمدارس، وثيقة ٣٥، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٦٧ / ١٤ يونيه ١٨٥١.

(١٦٤) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٣٨، من الخديو عباس بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٦٧ / ٢٢ يوليو١٨٥١.

(١٦٥) زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ١٢٤.

(١٦٦) ضبطية إسكندرية: سجل رقم ٢٨٤ ج١، ل/٦٨/٤/٤ صادر القناصل، ص ٧٠، وثيقة رقم ٤٤، صادر دولة الإنجليز بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٢٩٦هـ / ٢٧ مارس ١٨٧٩.

(١٦٧) جون مارلو: المصدر السابق، ص ٢٣.
(١٦٨) إلهام محمد على ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.
(١٦٩) جاد طه: المرجع السابق، ص ٨٢.
(١٧٠) أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ج الثانى، تعريب محمد مسعود، القاهرة، د. ت، ص ٤٥٣.
(١٧١) أحمد الدماصى: المرجع السابق، ص ١٥٢.
(١٧٢) ديوان خديوى: م ١٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٢، وثيقة ٢٧٠، من الديوان الخديوى إلى محمود مبارك ناظر آلات قبارك القسم الثانى، فى ٦ ربيع الآخر ١٢٤٢ / ٧ نوفمبر ١٨٢٦، ص ٦٤.
(١٧٣) المصدر السابق، م ١٩ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٦، وثيقة ٢٩٦، من الديوان الخديوى فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٤٢ / ٢١ يوليو ١٨٢٧، ص ٥٥؛ وانظر أيضاً م ١ ديوان خديوى، أوامر تركى مترجمة، وثيقة ١٦٣، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى، فى ٩ ربيع الآخر ١٢٤٤ / ١٩ أكتوبر ١٨٢٨.
(١٧٤) صلاح هريدى: الحرف والصناعات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.
(١٧٥) ديوان خديوى: م ٣١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٨٤، وثيقة ٢٩٠، من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى بتاريخ ١٢ شوال ١٢٤٧ / ١٥ مارس ١٨٣٢، ص ١٤١؛ وأيضاً م ٣٢، دفتر ٧٨٩، وثيقة رقم ٤٦٠، إلى الأفندى ناظر المجلس العالى بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٦ / ١٩ نوفمبر ١٨٣٢.
(١٧٦) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٩.
(١٧٧) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١١٠٥، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٤ / ٢٨ سبتمبر ١٨٢٨، ص ٢٣١.
(١٧٨) إسماعيل زين الدين: الأجانب وأثرهم، مرجع سبق ذكره ص ١٣٠.
(١٧٩) ديوان الخديوى: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٥٩، ص ١٣٦، وثيقة ٢٦٧، من المجلس إلى مأمور الديوان، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٦ / ٣١ ديسمبر ١٨٣٠.
(١٨٠) المصدر السابق، م ٣٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩١، وثيقة ١١٨، تلخيص الإفادة المكتوبة لعلى رضا أفندى وكيل ناظر المبيعات، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٤٨ / ٢ مارس ١٨٣٣.
(١٨١) المعية تركى: دفتر ٦٢، وثيقة ٣٠٩، من الجناب العالى إلى أدهم بك، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٠ / ١٦ ديسمبر ١٨٣٤
(١٨٢) المصدر السابق، دفتر٧٩، وثيقة ٥٦٠، من الجناب العالى إلى البك الخازيندار، فى٢٥ رمضان١٢٥٢ / ٣ يناير ١٨٣٧.
(١٨٣) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٦-٢٢١.
(١٨٤) إسماعيل زين الدين: الجانب وأثرهم، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.
(١٨٥) المرجع السابق: ص ١٣٣.
(١٨٦) محافظ الأبحاث: م ٥٨ التعليم، دفتر ٢٠ معية تركى، وثيقة ١٨٣، إلى البك الكتخدا فى ١١ صفر ١٢٤١ هـــ / ٢٥ سبتمبر ١٨٢٥.
(١٨٧) ديوان خديوى: م ٢٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٤٧، ص ٢، وثيقة ٤، من الجناب العالى إلى الخواجة بغوص، بتاريخ ٢ محرم ١٢٤٤ / ٦.أغسطس ١٨٢٦.
(١٨٨) محافظ الأبحاث: م ٥٩ التعليم، دفتر ٧٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٧، إلى مطوش باشا، فى ١٠ شوال ١٢٥٢ / ١٨ يناير ١٨٣٧؛ وانظر: أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج ٢، ص ٢١٠.

(١٨٩) ديوان شورى المعاونة: م ١٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٢، وثيقة رقم ٨، من المعاونة إلى عباس باشا، فى ٣ محرم ١٢٥٦ / ٧ مارس ١٨٤٠، ص ٣.

(١٩٠) المعية تركى: دفتر ٣٨ صادر، وثيقة ٣١٥، من الجناب العالى إلى خورشيد أغا حاكم إسنا، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٥ / ٢٢ أكتوبر ١٨٢٩.

(١٩١) المصدر السابق، دفتر بدون نمرة معية تركى (١)، وثيقة ٣٧٠، من الجناب العالى إلى الخزينة دار، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٤٣ / ٢٩ سبتمبر ١٨٢٧.

(192) ST John, James Augustus: Egypt and Mohamed Ali or travels in the valy of the Nile, London, 1834, vol. 2, p 418.

(١٩٣) محافظ الأبحاث: م ١١٨ موضوعات مختلفة، دفتر ٩ معية تركى، ترجمة المكاتبة رقم ٤٢٤، من الجناب العالى إلى الكتخدا، فى ١٥ رجب ١٢٣٧ / ٧ إبريل ١٨٢٢.

(١٩٤) المعية تركى: دفتر ٩، وثيقة ٤٣٩، من المعية إلى البك الكتخدا، فى ٢٠ رجب ١٨٣٧ / ١٢ إبريل ١٨٢٢.

(١٩٥) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٦١٣، من المعية إلى محافظى السويس والقصير وحكام الصعيد وكشافها وسائر الموظفين، بتاريخ ١٠ شوال ١٨٣٧ / ٣٠ يونيو ١٨٢٢.

(١٩٦) المصدر نفسه: دفتر ٤٢، وثيقة ٤٧٤، من الجناب العالى إلى أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٤٦ / ٨ إبريل ١٨٣١.

(١٩٧) ديوان المالية: م ٢ أوامر، وثيقة ٣٤٥، من الجناب العالى إلى وكيل المالية، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٦١ / ٣١ مايو ١٨٤٥.

(١٩٨) ديوان خديوى: م١٦ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٢٩، وثيقة ١٥٣، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٤١ / ١٨ مايو ١٨٢٦، ص ٥٥.

(١٩٩) المعية تركى: دفتر ٥٣٠، وثيقة ٦، إفادة إلى باولينو بك مأمور السكة الحديد بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧٩ / ١٦ نوفمبر ١٨٦٢، ص ٥.

(٢٠٠) المصدر السابق، دفتر ٥٧٣، وثيقة ٦٠، ص ٩٣، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، فى ٨ ربيع الآخر ١٢٨٥ / ٢٩ يوليو ١٨٦٨.

(٢٠١) المعية عربى: دفتر ١٩٢٧ صادر الأوامر العلية إلى المجالس والأقاليم س١ / ١ / ٣٩، وثيقة ٧، أمر كريم إلى ديوان المالية، فى ٥ محرم ١٢٨٦ / ١٧ إبريل ١٨٦٩، ص ٨١.

(٢٠٢) المصدر السابق، نفسه، ص٣٢، وثيقة ١٨، إلى المالية، فى ١٩ شعبان ١٢٨٥ / ٥ ديسمبر ١٨٦٨.

(٢٠٣) المعية تركى: م ٤٣، وثيقة ٥٥٣، من محمد شريف إلى مهردار الخديوى، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٨٥ / ٥ أغسطس ١٨٦٨.

(٢٠٤) المعية عربى: دفتر ١٩٢٧ صادر الأوامر العلية س١ / ١ / ٣٩، أمر رقم ٤٩، إلى ديوان المالية، فى ٢ ذو القعدة ١٢٨٥ / ١٦مارس ١٨٦٩، ص ٥٣.

(٢٠٥) المصدر السابق، دفتر ١٩٣٠ صادر الأوامر العلية س١ / ١ / ٤١، أمر رقم ١١٣، إلى المالية، فى ٢٠ محرم ١٢٨٧ / ٢٢ إبريل ١٨٧٠، ص ١٠٢.

(٢٠٦) المعية تركى: م ٢٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٧ معية تركى، ملخص الوثيقة رقم ١٢٤، من الجناب العالى إلى الكتخدا، فى ٨ صفر ١٢٣٩ / ١٤ أكتوبر ١٨٢٣.

(٢٠٧) المصدر السابق، م٣٠ ج٢، ملخص الوثيقة رقم ٣٠٠، من إسماعيل سليم باشا ناظر الجهادية إلى باشمعاون الخديوى، بتاريخ غاية ذو القعدة ١٢٧٩ / ١٩ مايو١٨٦٣.

(٢٠٨) المصدر السابق، م٣١، ملخص الوثيقة العربية رقم ٢٨، من رئيس مجلس أحكام وأمور خارجية محمد رائف إلى باشمعاون الخديوى، بتاريخ ٢٧صفر ١٢٨٠ / ١٣ أغسطس ١٨٦٣.

(٢٠٩) وادى حلفا: ويقال لها التوفيقية وهى قاعدة مديرية وادى حلفا، وكانت تسمى قديماً دبروسه لمجاورتها قرية بهذا الاسم، محمد رمزى: المصدر السابق. ق١. ص ٤٧٤.

(٢١٠) إسنا: قاعدة مركز إسنا، وهى من المدن القديمة بصعيد مصر على الجانب الغربى للنيل، المصدر السابق. ق٢. ج٤ ص١٥١.

(٢١١) أمين سامى: المصدر السابق. ج٢. ص ٣٦٥

(٢١٢) المعية تركى: دفتر رقم ٦، وثيقة ٩٦، مكاتبة إلى الخواجة بغوص، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٣٦ / ١٩ ديسمبر ١٨٢٠.

(٢١٣) ديوان شورى المعاونة: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٩، ص ٩٨، وثيقة ٢٦٨٢، من قلم الجهادية إلى برهان بك، فى ٢٣ رجب ١٢٥٩ / ١٩ أغسطس ١٨٤٣.

(٢١٤) المعية تركى: دفتر ٤٢، وثيقة ٤٧٤، من الجناب العالى إلى أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى، فى ٢٥ شوال ١٢٤٦ / ٨ إبريل ١٨٣١.

(٢١٥) أسوان: من المدن المصرية القديمة، اسمها المصرى Sounou أو Soun ومعناها السوق أو محل التجارة، حيث كانت أسوان سوقاً لبيع وشراء الأصناف الواردة من مصر لتصديرها إلى السودان، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص ص ٢١٦-٢١٧.

(٢١٦) ديوان المدارس: م ٢ أوامر للمدارس، وثيقة ٢٨، من محمد على إلى أدهم بك مدير ديوان المدارس، فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٦١ / ٢٤ نوفمبر ١٨٤٥.

(٢١٧) قنا: قاعدة مديرية قنا، وهى من المدن القديمة، جاء فى معجم البلدان أنها مدينة لطيفة بصعيد مصر، بينها وبين قوص يوم واحد، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص ١٧٨.

(٢١٨) ديوان المدارس: م٢ أوامر للمدارس، وثيقة ٣٠، من محمد على إلى أدهم بك مدير ديوان المدارس، فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٢ / ١٥ ديسمبر ١٨٤٦.

(٢١٩) المعية عربى: دفتر ١٣٥، ج٨ صادر المعية عربى، وثيقة رقم ٨٨٩، من المعية إلى قنصل دولة الإنجليز، فى ٢٤ رجب ١٢٧٠ / ٢٢ إبريل ١٨٥٤، ص ٥٦.

(٢٢٠) جمسة: منطقة صحراوية تقع على الشاطئ الغربى للبحر الأحمر، على بعد ٣٠٠ كم، جنوبى مدينة السويس، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص٢٧٢.

(٢٢١) المعية تركى: م ٢٩ جـ٢، وثيقة ٤٨٦، خطاب من ناظر الخارجية على ذو الفقار باشا، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٧٩ / ٢٤ فبراير ١٨٦٣.

(٢٢٢) المصدر السابق، م ٣٠ جـ٢، وثيقة ٣٠٠، من إسماعيل سليم باشا ناظر الجهادية إلى باشمعاون الخديو، فى غاية ذى القعدة ١٢٧٩ / ١٩ مايو ١٨٦٣.

(٢٢٣) نفسه: وثيقة ٣١٢ على ذو الفقار باشا ناظر الخارجية إلى باشمعاون الخديو، فى غرة ذى الحجة ١٢٧٩ / ٢٠ مايو ١٨٦٣.

(٢٢٤) نفسه: وثيقة رقم ٤٠٧، صورة الكتاب الصادر من المعية السنية إلى ناظر الخارجية فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٧٩ / ١٣ يونيو ١٨٦٣.

(٢٢٥) نفسه: م ٣١، وثيقة ٢٨، من رئيس مجلس أحكام وأمور خارجية محمد رائف إلى باشمعاون خديوى، فى ٢٧ صفر ١٢٨٠ / ١٣ أغسطس ١٨٦٣.

(٢٢٦) نفسه: وثيقة ٢٣٧، إفادة إلى ناظر الخارجية، فى غاية ربيع الأول ١٢٨٠ / ١٤ سبتمبر ١٨٦٣.

(٢٢٧) محافظ الأبحاث: م ٥٠ التجارة، محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، م ٣، من الجناب العالى إلى بغوص بك مدير التجارة والمبيعات، فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٥٨ / ٢٦ ديسمبر ١٨٤٢.

(٢٢٨) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢٢٩) الفيروز حجر أزرق سماوى أو مائل للخضرة، وهو نوع من الأحجار نصف الكريمة يستخدم فى صناعة الحلى وأغراض الزينة، والتركيب الكيميائي للفيروز هو فوسفات الألمنيوم النحاسية المائية، صبرى أحمد العدل: المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢٣٠) السيد السيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص ٧١.

(٢٣١) صبرى أحمد العدل: المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٢٣٢) المراد به القداحة وهى فى اللغة: الحديدة أو الحجر الذى يقدح به النار، وفى الاصطلاح القداحة: من أنواع البنادق التى كانت يستعملها الجيش العثمانى، سميت بذلك لأنها كانت تستعمل القداحة فى إشعال فتيلتها، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره ص ٤١٩.

(٢٣٣) الزناد: عود صغير من المعدن إذا حرك انطلقت القذيفة، المصدر السابق، ص ٣٠٦.

(٢٣٤) محافظ الأبحاث: م ١٣٩ موضوعات مختلفة، دفتر ٦٢ معية تركى، وثيقة ٤٥١، أمر كريم من محمد على إلى أدهم بك، فى ٢٩ شوال ١٢٥٠ / ٢٩ فبراير ١٨٣٥.

(٢٣٥) المعية تركى: دفتر ٦٢، وثيقة ٥٤٧، إلى أدهم بك، فى ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٠ / ٢٢ إبريل ١٨٣٥

(٢٣٦) المصدر السابق، دفتر٦١، وثيقة ١١٨، إلى خورشيد بك، فى ٤ ذى الحجة،١٢٥٠ / ٢٣ إبريل ١٨٣٥.

(٢٣٧) محافظ الذوات: م ٨، وثيقة ١٠٩، فى ٢٥ صفر ١٢٧٩ /٢٢ أغسطس ١٨٦٢.

(٢٣٨) المعية تركى: م ٢٩ حـ١، وثيقة ١٦١، فى ربيع الآخر ١٢٧٩ / ٣٠ سبتمبر ١٨٦٢.

(٢٣٩) تعداد النفوس: محافظة مصر، ل/٣/١/١/أ/٣، رقم قديم ١٩٠، ثمن الأزبكية عام ١٨٤٨ ص ١٠٩٣

(٢٤٠) المصدر السابق، سجل رقم ل / ٣ / ١ / ١ / أ / ٢، الرقم القديم ١٨٩، ثمن الأزبكية عام ١٢٦٤ / ١٨٤٨، ص ٧٩٣؛ وانظر: المجموعة الأرشيفية لمحافظة الإسكندرية: تعداد النفوس سجل ١٩١٦٣، س / ٣ / ٣٤ / ٣٢، حارة الإفرنك، علم ١٢٦٤ / ١٨٤٨، ص ٥٥؛ وأيضاً: المعية عربى: سجل ١٦٠٨ قيد صادر المعية للدواوين والمديريات، س١ / ٨ / ٣٩، وثيقة ١٤٣، فى ١٤ صفر ١٢٧١ / ٦ نوفمبر ١٨٥٤، ص ٦٣؛ وديوان تفتيش صحة المحروسة: سجل ٢٣١ وارد تفتيش الصحة، الرقم الحديث ل١ / ٣٣ / ٢٥، وثيقة ١٤، وارد إفرنكى ضبطية فى ١٤ محرم ١٢٩٢ / ٢٠ فبراير ١٨٧٥، ص ٩٩.

(٢٤١) تعداد النفوس محافظة مصر: سجل ١٨٩، ل / ٣ / ١ / ٤ /أ/ ٢، ثمن الأزبكية، ص ٦٦٧.

(٢٤٢) المصدر السابق، نفسه، ص ٧٩٣.

(٢٤٣) ديوان خديوى: م٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٠، صورة المكاتبة العربية رقم ٥١٥، من ديوان خديوى إلى الضبطية بتاريخ ٣ صفر ١٢٦٧ / ٨ ديسمبر ١٨٥٠، ص ٦١.

(٢٤٤) المعية تركى: م ١٣، وثيقة ٣٥٨، من إستفان رسمى مأمور الأمور الخارجية إلى المعية، فى ١٧ شعبان ١٢٧٣ / ١٢ إبريل ١٨٥٧؛ وانظر المصدر السابق، م ٤٦، وثيقة ٣٥٢، من ناظر الخارجية نوبار إلى المعية فى غاية شعبان ١٢٨٦ / ٤ ديسمبر ١٨٦٩؛ وديوان تفتيش صحة المحروسة: سجل ٢٣٩ وارد، الرقم الحديث ل١ / ٣٣ / ٢٧، وثيقة رقم ٢، ص ١٧، مآل الوارد من أورناتو مصر فى ٤ ربيع الأول ١٢٩٤ / ١٩ مارس ١٨٧٧.

(٢٤٥) المعية تركى: م ١٣، وثيقة ٣٢٣، ورقة ١٩، من إستفان رسمى مأمور أمور خارجية إلى المعية فى ١٢ شعبان ١٢٧٣ / ٧ إبريل ١٨٥٧؛ ووثيقة رقم ٤٧٢، ورقة ٨٢٦، من محمد شاكر محافظ الإسكندرية إلى المعية فى ٢٨ شعبان ١٢٧٣ / ٢٣ إبريل ١٨٥٧.

(٢٤٦) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر القناصل والدواوين، الرقم الحديث ل / ٤ / ٤ / ١، وثيقة ٩، صادر من قلم أمور إفرنكية إلى قنصلاتو الإنجليز فى ٢٢ محرم ١٢٧٢ / ٤ أكتوبر ١٨٥٥، ص ٢٣؛ وديوان تفتيش صحة المحروسة، سجل رقم ١٨٦ وارد، الرقم الحديث ل١ / ٣٣ / ١، وثيقة ١٧، مآل الوارد من ضبطية المحروسة، فى ٢٤ ربيع الأول ١٢٧٧ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٠، ص ٢٧.

(٢٤٧) تعداد النفوس: محافظة مصر: سجل ١٨٩، ل / ٣ / ١ / ١ /أ/ ٢، ثمن الأزبكية، ص ٦٦٨.

(٢٤٨) شورى المعاونة: م١٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٢، أمر رقم ٥٨٦، من شورى المعاونة إلى على بك، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥٦ / ٢٩ يوليو ١٨٤٠، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٢٤٩) ديوان الداخلية: سجل ١٨٦ صادر جهات إسكندرية، رقم حديث ل / ٣١ / ١٠ / ٣، وثيقة ١٨٧، صادر ضبطية إسكندرية فى ٤ ذى القعدة ١٢٨٢ / ٢١ مارس ١٨٦٦، ص١.

(٢٥٠) المعية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٧٣ وارد المعية تركى، مكاتبة رقم ١٠٨٤، من تفتيش المبيعات إلى المعية فى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٦٦ / ٢ مايو ١٨٥٠.

(٢٥١) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: روزنامجة مصر، وزارة المالية، مصلحة الأموال المقررة، ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦، عين ٢، محفظة ١٢٦، ملف ١٩٤٤؛ وأيضاً ديوان الداخلية: سجل ٢٢٧ صادر جهات الإسكندرية، الرقم الحديث ل / ١٩ / ١٠ / ٦، وثيقة ٦٧، من ديوان الخارجية فى ٢٦ محرم ١٢٨٥ / ١٩ مايو ١٨٦٨، ص ١٥٢.

(٢٥٢) المعية عربى: سجل ١٩٢٧ صادر الأوامر العلية للأقاليم والدواوين، رقم حديث س ١ / ١ / ٣٩، وثيقة ١٢٥، أمر كريم إلى ديوان الداخلية فى ٢٨ صفر ١٢٨٦ / ٩ يونيو ١٨٦٩، ص ١٢٤؛ وانظر المصدر السابق، سجل ١٨٧٠ صادر الدواوين والمحافظات، رقم حديث س ١ / ١٠ / ١٨، ، وثيقة ٦٢، من المعية إلى ديوان الداخلية، فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٩١ / ٣ يوليو ١٨٧٤ ص ١٠٣؛ ووثيقة ٦٨، من المعية إلى ديوان الداخلية فى ١٥ جمادى الآخرة ١٢٩١ / ٣٠ يوليو ١٨٧٤، ص ١١١.

(٢٥٣) جينادى جاريا تشيكن: المرجع السابق، ص ٣٢.

(٢٥٤) المختصون بقطع التذاكر.

(٢٥٥) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: روزنامجة مصر، ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦، عين ١، محفظة ١٢١، ملف ١٦٧٦، أوراق ربط معاش الخواجة جورجى كنت كمسارى بالسكة الحديد.

(٢٥٦) الإشارتجية: هم الذين يرسلون إشارة من المحطة بقيام القطار إلى المحطة التى تليها، ريهام ناجى على عبود: النقل والمواصلات الداخلية فى مصر ١٨٠٥-١٨٥٤، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر ٢٠٠٤م، ص ٣٠٣.

(٢٥٧) المعية السنية عربى: سجل ١٦٧٢ صادر الدواوين، الرقم الحديث س١ / ٣ / ١٠، وثيقة ١٠، من المعية إلى المرور والسكة بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٧٨ / ٢١ سبتمبر ١٨٦١، ص ١٦.

(٢٥٨) تعداد النفوس: حارة الإفرنك بالإسكندرية، سجل ١٩١٦٣، ل / ٣ / ٣٢ / ٣٤، ص ٦٢.

(٢٥٩) ورديان: لفظ تركى وقيل إيطالي، بمعنى محافظ، مراقب، حارس، سجان سجن الترسانة، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٨.

(٢٦٠) تعداد النفوس: حارة الإفرنك بالإسكندرية، سجل ١٩١٦٣، ص ٢٨.

(٢٦١) السائس: مروض الخيول والدواب، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

(٢٦٢) العربجى: لفظ تركى معناه: حوذى، سائق الخيل، قائد العربة، المصدر السابق، ص ٣٧٧.

(٢٦٣) المعية تركى: م١١٨ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر١٦٣٧ صادر الدواوين ج٢ بالمعية عربى، وثيقة ٣٤، بدون تاريخ، والفترة التاريخية للمحفظة من ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٧٤-١٦ شعبان ١٢٧٤ / ١٨٥٨.

(٢٦٤) المصدر السابق، م ٢٩ ج٢، وثيقة ٢٢٣، خطاب من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية فى ٥ جمادى الأولى ١٢٧٩ / ٢٩ أكتوبر ١٨٦٢.

(٢٦٥) ديوان عابدين: م٦ صادر التلغرافات، دفتر ٩، صورة التلغراف العربى رقم ٥٨١، فى ٣ جمادى الآخرة ١٢٨٧ / ٣١ أغسطس ١٨٧٠.

(٢٦٦) المعية تركى: م ٤٦، وثيقة ١٨٥، من ترابى أفندى إلى رياض باشا فى ١٥ جمادى الآخرة ١٢٨٦ / ٢٢ سبتمبر ١٨٦٩.

(٢٦٧) الزقازيق: من المدن الكبيرة، وهى قاعدة مديرية الشرقية، ويرجع تاريخ إنشائها وظهورها إلى عهد محمد على، محمد رمزى، المصدر السابق، ق٢، ج الأول، ص ٨٩.

(٢٦٨) المعية عربى: ١٩٢٧ صادر الأوامر العلية، س١ / ١ / ٣٩، وثيقة ١٢٤، أمر كريم إلى ديوان الداخلية فى ٢٨ صفر ١٢٨٦ / ٩ يونيو ١٨٦٩، ص ١٢٤.

(٢٦٩) دار المحفوظات العمومية: روزنامجة مصر، ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦، عين ٢، محفظة ١٢٧، ملف ١٩٦٣، أوراق ربط معاش ورثة الخواجة توماس سميث.

(٢٧٠) ضبطية إسكندرية، سجل ٢٢٦ صادر القناصل، رقم حديث ل / ٤ / ٤ / ٢، وثيقة ٢٨، صادر إلى قنصلاتو دولة الإنجليز فى ١٨ رمضان ١٢٧٤ / ٢ مايو ١٨٥٨، ص ٣٢٩.

(٢٧١) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢٧٢) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج السابع، ص ٨٨.

(٢٧٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٦.

(٢٧٤) كلوت بك: المصدر السابق. ص ٥٠٣؛ أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩؛ وأيضاً صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٢٧٥) فى عام ١٨٤٨ كان يوجد-على سبيل المثال-بثمن الأزبكية تاجر بريطانى واحد يدعى حليوا، وعلى الرغم من ذلك لا ينبغى أخذ ذلك الأمر على أنه دلالة صريحة على أنه لم يوجد بالأزبكية عام ١٨٤٨ سوى تاجر بريطانى واحد، إذ أن سجلات التعداد خلال تلك الفترة بل وبعدها، كانت كثيراً ما تغفل ذكر مهنة الشخص، تعداد النفوس محافظة مصر: سجل ١٩٠ تعداد ثمن الأزبكية-ل / ٣/ ١ /١ / أ /٣، عام ١٢٦٤، ص ١٠٨٨.

(٢٧٦) سمير عمر إبراهيم: المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢٧٧) على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة، ج السابع، مدينه الإسكندرية، ط الثانية عن طبعة بولاق ١٣٠٥– الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٥٥.

(٢٧٨) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(٢٧٩) جون مارلو: المصدر السابق، ص ٢٩.

(٢٨٠) ديوان محافظة إسكندرية: سجل ١٩١٦٣-تعداد النفوس حارة الإفرنك، ل/٣/٣٤/٣٢.

(٢٨١) محكمة مصر الشرعية: سجلات الإعلامات، سجل رقم ٢ مسلسل قديم، وثيقة ٦١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٥٤ / ١١ أغسطس ١٨٣٨، ص ١٤.

(٢٨٢) المعية تركى: دفتر ٥، وثيقة ٦٨، أمر إلى محافظ السويس فى ٧ جمادى الأولى ١٢٣٥ / ٢٢ فبراير ١٨٢٠؛ ودفتر٦، وثيقة ١٠٠، إلى الخواجة بوغوص، فى ١٣ ربيع الأول ١٢٣٦ / ١٩ سبتمبر ١٨٢٠.

(٢٨٣) المصدر السابق، م ٢٢ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩ معية تركى، مكاتبة ٢١٩، من الجناب العالى إلى عبد الرحمن أغا ناظر قسم ميت غمر، فى ٣ صفر ١٢٤١ / ١٧ سبتمبر ١٨٢٥.

(٢٨٤) أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره. ص ص ١٦-١٧.

(٢٨٥) ديوان خديوى: م ٢ ملخصات الدفاتر. دفتر ٦٠٩. مكاتبة رقم ٤٨٣، إلى مجلس تجار مصرية فى ٢٦ ذو االقعدة ١٢٦٦ / ١٣ أكتوبر ١٨٥٠؛ وأيضاً وثيقة ٦٦٣، إلى قنصل دولة الإنجليز فى تاريخه.

(٢٨٦) المصدر السابق، م٧، دفتر٦١٢، وثيقة١٨١، فى ٢٦ جمادى الأولى ٢٩/١٢٦٧ مارس ١٨٥١ ص٨٩.

(٢٨٧) للصدر لسابق، نفسه. وثيقة ١٠٤٢، ص١١٣، فى ٥ جمادى الآخرة ١٢٦٧ / ٧ إبريل ١٨٥١.

(٢٨٨) المصدر السابق، م ١٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦٢٨، وثيقة ٥٣٧، من ديوان خديوى إلى مجلس التجار فى ٨ صفر ١٢٦٨ / ١٣ ديسمبر ١٨٥١، ص ١٠٤.

(٢٨٩) المصدر السابق، م ١٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦٢٧، وثيقة ٢٨٣، من ديوان خديوى إلى مجلس التجار فى ٢ محرم ١٢٦٨ / ٢٨ أكتوبر ١٨٥١، ص ٥٥؛ ووثيقة ٣٠١، من ديوان خديوى إلى الضبطية فى تاريخه، ص ٥٨.

(٢٩٠) المصدر السابق، م ٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٩٠٦، مكاتبة رقم ٤٧٩، إلى مجلس تجارة مصرية فى ٢٢ ذو القعدة ٢٩/١٢٦٦ سبتمبر ١٨٥٠، وثيقة ٥٥٨ إلى قنصل الإنجليز فى تاريخه.

(٢٩١) المصدر السابق، م ٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٠، مكاتبة ٥٧٣، من ديوان خديو إلى قنصل دولة الإنجليز فى ٢٧ محرم ١٢٦٧ / ٢ ديسمبر ١٨٥٠، ص٦٧.

(٢٩٢) المصدر السابق، م٢ ملخصات الدفاتر، دفتر٦٠٩، وثيقة ١١٤٧، من ديوان خديو إلى قنصل دولة الإنجليز فى ١٧ ذى الحجة ١٢٦٦ / ٢٤ أكتوبر ١٨٥٠، ص١٣٩؛ وأيضاً وثيقة ١٢٤٠، فى ٢١ ذى الحجة ١٢٦٦ / ٢٩ أكتوبر ١٨٥٠، ص١٥١.

(٢٩٣) المصدر السابق، م ٩ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٤، ص ١٧، وثيقة ١٢٨، إلى قنصل دولة الإنجليز فى ١٦ شعبان ١٢٦٧ / ١٦ يونيو ١٨٥١.

(٢٩٤) أسيوط: قاعدة مديرية أسيوط، بصعيد مصر، وهى من المدن القديمة، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص ٢٥

(٢٩٥) ديوان خديوى: م ٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١١، وثيقة ٥٣٠، من الديوان الخديوى إلى قنصل دولة الإنجليز فى ٢٦ ربيع الأول ١٢٦٧ / ٢٩ يناير١٨٥١. ص ٦٦.

(٢٩٦) منفلوط: قاعدة مركز منفلوط، وهى من المدن القديمة، تقع على ضفة النيل الغربية، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص ٧٨.

(٢٩٧) المعية السنية عربى: سجل ١٠٤ جـ٥ صادر المعية أقاليم ومحافظات، وثيقة ٩٥، من المعية إلى مديرية أسيوط وجرجا فى ٨ شعبان ١٢٦٩ / ١٧ مايو ١٨٥٣، ص ٨٢٣؛ وسجل رقم ١٠٦ جـ٦ صادر المعية للأقاليم والمحافظات، رقم حديث س /١ / ١/ ٨ /٢٨، وثيقة ١٢٩، من المعية إلى مديرية أسيوط وجرجا، بتاريخ ٦ شوال ١٢٦٩ / ١٣ يوليو ١٨٥٣، ص ص ١٠١٢، ١٠٥٥.

(٢٩٨) ديوان خديوى: م ٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٣، وثيقة ١٣٥٨، من ديوان خديوى إلى الضبطية فى ٣ شعبان ١٢٦٧ / ٣ يونيو ١٨٥١.

(٢٩٩) المصدر السابق، م ٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٢، صورة العرضحال العربى رقم ٣٠٠، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٦٧ / ١٣ مارس١٨٥١، ص ٣٦؛ وأيضاً م ١٤ ملخصات الدفاتر. دفتر ٦٢٨، وثيقة ١٩٢، من ديوان خديوى إلى قنصل دولة الإنكليز، فى٢٩ محرم ١٢٦٨ / ٢٤ نوفمبر ١٨٥١، ص ٣٥.

(٣٠٠) المصدر السابق، م ٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٢، وثيقة ٤٤٢، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٦٧ / ١٨ مارس ١٨٥١، ص ٥٢.

(٣٠١) ديوان الإسبتالية: سجل رقم ٦٦٣، رقم حديث م /٢/٢، وثيقة ١٣٤، وارد من ديوان المالية، فى ١٦ جمادى الثانية ١٢٦٨ / ٧ إبريل ١٨٥٢، ص ٢٣.

(٣٠٢) حلمى أحمد شلبى: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣٠٣) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣٠٤) المعية عربى: دفتر ١٣٠ صادر المعية عربى، وثيقة ٧٠، من المعية إلى الخارجية بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٧٠ / ٢٦ يناير ١٨٥٤، ص١٤٣؛ ودفتر ١٣١ ج٦ صادر المعية عربى، وثيقة ١٣٤، من المعية إلى الضبطية فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧٠ / ٢١ فبراير ١٨٥٤، ص١٠٤.

(٣٠٥) المعية تركى: م ٢٢، وثيقه ٣٣٩، من ناظر الداخلية إلى المعية، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى١٢٧٥ / ١٦ ديسمبر ١٨٥٨.

(٣٠٦) خالد عيد الناغية: وعى الفرد بالقانون التجاري، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

(٣٠٧) احمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره ص ٤٤؛ وانظر: لطيفة سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٦١.

(٣٠٨) مانيفاتوره: كلمة فرنسية Manufacture معناها أنسجة قطنية مختلفة الألوان، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره ص ٤٦٧.

(٣٠٩) مجلس تجار مصر: سجل رقم ٥٨٤٧ قيد القرارات الانتهائية، وثيقة ٨١، فى غرة جمادى الأولى ١٢٨٩ / ٧ يوليو١٨٧٢، ص ص ١٦-١٧.

(٣١٠) إميليا إدواروز: المصدر السابق ص ٣٤.

(٣١١) ديوان الداخلية: سجل ٢٧٧ صادر جهات إسكندرية، رقم حديث ل / ١٩/١٠/٦، وثيقة ٢١٦، صادر ضبطية إسكندرية فى ١٩ صفر ١٢٨٥ / ١١ يونيو ١٨٦٨، ص ١٨٠.

(٣١٢) ديوان المعاونة: م ٤ ج٢ محفوظات المعاونة السنية: وثيقة ٢٨٢، بيان قضايا الأوربيين الموجودة بمجلس مأمورية مصر، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٨٠ / ٢٩ مارس ١٨٦٩.

(٣١٣) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٣، مرجع سبق ذكره. ص ٩٠٧.

(٣١٤) المرجع السابق: ص ص ٨٩٩-٩٠٠.

(٣١٥) يذكر أن التاجر البريطانى صمويل بريجز هو الذى بدأ تجارة محمد على مع الهند، عفاف لطفى السيد: المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٣١٦) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٣، مرجع سبق ذكره. ص ص ٩٠١-٩٠٥.

(٣١٧) مايكل آلن: زرافة محمد على من مجاهل إفريقيا إلى قلب باريس، ترجمة مجدى شرشر، كتاب الهلال، العدد ٦٠١، القاهرة يناير ٢٠٠١، ص ١٠٧.

(٣١٨) كان اتساع تجارة مصر الداخلية و الخارجية و اتساع أرباحها من الأمور التى دفعت الباشا إلى الاستقرار فى الإسكندرية ثلاثة أرباع العام لمتابعة التجارة عن قرب، عفاف لطفى السيد: المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٣١٩) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣٢٠) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٣٢١) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٣٢٢) محافظ الذوات: م ٣، وثيقة ٢٧، إلى صاحب العزة والحمية رستم أفندى مأمور تجارتنا بجدة، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٣ / ٢ يناير ١٨١٨، و أيضا: محافظ الأبحاث: م ٤٩، م رقم ٢ ديوان إيرادات، وثيقة ٣٤. من الجناب العالى إلى مدير ديوان إيرادات ملكية، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٤ / ١٠ يونيو ١٨٣٨.

(٣٢٣) عفاف لطفى: المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٣٢٤) عمر الإسكندرانى و سليم حسن: المرجع السابق، ص ٢٠١.

(325) St. John, James Augustus: op. cit., v. 2, p. 441.

(٣٢٦) سيرد فى الفصل السادس الحديث عن حجم الجالية و توزيعها الجغرافى.

(٣٢٧) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٣٢٨) قنا: قاعدة مديرية قنا، وفى معجم البلدان، قنا مدينة لطيفة بصعيد مصر، بينها وبين قوص يوم واحد، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص ١٧٨.

(٣٢٩) إلهام محمد ذهنى: الرحالة الفرنسيين ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٦.

(٣٣٠) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٣٣١) حليم عبد الملك: السياسة التجارية فى عصر محمد على الكبير، مجلة غرفة القاهرة، العدد التاسع، السنة السادسة، نوفمبر ١٩٤١، ص ٦٩٩.

(٣٣٢) كانت ضريبة الواردات عبارة عن ٣ ٪ ضريبة أساسية على الواردات، بالإضافة إلى ٢ ٪ ضريبة على تجارة التجزئة بحيث تصبح جملة الضريبة ٥ ٪ على الواردات مع إلغاء الضرائب الإضافية ولذلك فلا تناقض بين ذلك، وبين من قال بأن ضريبة الواردات بمقتضى تلك المعاهدة كانت ٣ ٪ إذ أنه بذلك أغفل ذكر ضريبة تجارة التجزئة وقدرها ٢ ٪ و لم يضفها إلى أصل الضريبة الأساسية على الواردات، على الجريتلى: المصدر السابق، ص ٥٠؛ وأيضا: جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ط الثانية، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ١٩ ٢٠.

(٣٣٣) أمين مصطفى عفيفى، و مصطفى القونى: تاريخ مصر السياسى و الاقتصادى، ط الثانية، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٦٥؛ وأحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص ٤٨-٥٠.

(٣٣٤) محمد فؤاد شكرى و آخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩-٦٠.

(٣٣٥) سامى سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهره ٢٠٠٠ ، ص ١٥٣.

(٣٣٦) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٣٣٧) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٣٣٨) المرجع السابق: ص ١١٥.

(٣٣٩) المعية تركى: م٥، وثيقة ١٤٩، إلى حضرة صاحب السعادة كاتب ديوان الحضرة الخديوية، فى ١٧ ربيع الأول ١٢٧١ نمرة ٥ / ٨ ديسمبر ١٨٥٤، و مرفق بتلك الوثيقة صورة قرار محافظة الإسكندرية، فى ١٥ جمادى الآخرة ١٢٦٨ / ٦ إبريل ١٨٥٢.

(٣٤٠) حلمى أحمد شلبى: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣٤١) بندر: يطلق على أية ناحية جعلت مركزا للتجارة و بها سوق أو أسواق و يوجد فيها إدارة المركز التابع للمديرية، و يطق على عواصم المراكز و البلاد الكبيرة، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٣٤٢) جرجا: قاعدة مركز جرجا، وهى من البلاد القديمة، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج٤، ص ١١٣.

(٣٤٣) شندويل: من القرى القديمة، اسمها الأصلى شندويد، و هى جزيرة فى وسط النيل بمصر، تابعة لمركز سوهاج التى كانت قاعدة لمديرية جرجا قديما، المصدر السابق، ق٢، ج٤، ص ١٢٨.

(٣٤٤) المعية تركى: م ١٤، وثيقة ١٩٨، ورقة ١٠، من أرسلان مدير جرجا إلى المعية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٧٣ / ٥ يوليو ١٧٥٧، ووثيقة ٣٧٩، من إستفان رسمى مأمور الخارجية إلى المعية، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٧٣ / ٢٩ يوليو ١٨٥٧.

(٣٤٥) المصدر السابق، م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٨٤ معية تركى، وثيقة ٦٩٧، إرادة خديوية إلى الكتخدا حسن باشا، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٦٩ / ٢٠ يوليو ١٨٥٣، ص ١١٧.

(٣٤٦) المصدر السابق، م ٤، وثيقة ٣٩٦، من عمر وكيل التجارة و المبيعات إلى المعية، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٧١ / ٥ نوفمبر ١٨٥٤.

(٣٤٧) المصدر السابق، م ٥، ورقة ٣٠، وثيقة ٤٩٤، بتاريخ ١٨ ربيع الآخرة١٢٧١ / ٨ يناير ١٨٥٥، و أيضا م ٦، ورقة ٣٢، وثيقة ١٥٢، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٧١ / ١ فبراير١٨٥٥.

(٣٤٨) على الرغم من قيام سعيد فى بداية عهده بالاستغناء عن خدمات مستر لاركنج–الذى يطلق عليه لاركن فى وثائق تلك الفترة–كوكيل للحكومة فى لندن، فإن سعيد قد عاد وكلف لاركنج بإحضار بعض المستلزمات "توصيات" من لندن قبل وفاته، وعندما تولى إسماعيل الحكم أمر لاركنج بإبطال جميع التوصيات التى أوصى بها سعيد باشا، المصدر السابق، م ٢٩ جـــ٢، وثيقة ٥٠٣، من خطاب على ذو الفقار باشا ناظر أمور الخارجية فى ١٩ رمضان ١٢٧٩ / ١٠ مارس ١٨٦٣.

(٣٤٩) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣٥٠) المرجع السابق: ص ١٢٨.

(٣٥١) حامد على دسوقى: المصدر السابق، ص ص ٨١.

(٣٥٢) إسماعيل زين الدين: الصناعة فى عهد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨، أحمد الشربينى: التكوين الاجتماعى للتجار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(٣٥٣) المراد الحرب بين بريطانيا وفرنسا والحصار القارى الذى فرضه نابليون وتدهور التجارة نتيجة له.

(٣٥٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣٥٥) محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع ق١٩، ج ٣، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠٨.

(٣٥٦) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٣٥٧) محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع ق ١٩، ج٣، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩١١-٩١٢.

(٣٥٨) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج٧، ص ص ٢١٥، ٢٢٦، ٢٤٥.

(٣٥٩) إردب: مكيال ضخم بمصر يستخدم في كيل الحبوب، ١٥٠ كيلو جرام، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره. ص٢٨.

(٣٦٠) كومسيار، كوميسار: مندوب، مفوض البلد، المصدر السابق، ص ٤٥٦.

(٣٦١) محافظ الذوات: م٢ ذوات تركي، وثيقة ١٧٦، ترجمة أمر عالى، مؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى ٣٠/١٢٢٨ مايو ١٨١٣.

(٣٦٢) المصدر السابق، م٣ ذوات، وثيقة ٥٦. إلى كاتب شونة الإسكندرية، في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٣٤ / ٢٠ مارس ١٨١٩.

(٣٦٣) المعية التركي: دفتر١١، وثيقة ٤٦٧، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص، في ١٦ رجب ٢٩/١٢٣٨ مارس ١٨٢٣.

(٣٦٤) المصدر السابق، دفتر ٥، وثيقة ٢١٩. أمر إلى الشيخ إسماعيل كاتب شونة الإسكندرية. في ٩ رمضان١٢٣٥/٢٠ يونيو ١٨٢٠؛ وأيضاً ديوان خديوي تركي: م٦، وثيقة٧، من الجناب العالي إلى مأمور الديوان، في ٤ شوال١٢٥٣/١ يناير ١٨٣٨.

(٣٦٥) محافظ الأبحاث: م ٤٩ أبحاث التجارة، م٢ أوامر ديوان التجارة، وثيقة ٦٧، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص في ١١ رجب ١٢٤٠/١ مارس ١٨٢٥.

(٣٦٦) المعية عربي: دفتر ١١٠ جـ١ قيد صادر المعية للدواوين والمحافظات، س ١ /٣٠/٨، وثيقة رقم ٤، صورة الصادر إلى محافظ السويس، بتاريخ ٣ محرم ١٢٧٠/٦ أكتوبر ١٨٥٣، ص ٧٤.

(٣٦٧) ديوان خديوي: م ١٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦٢٩ صادر، وثيقة ٤٧٢، من الديوان الخديوي إلى قنصل دولة الإنجليز، في ٥ ربيع الأول ١٢٦٨/٢٩ديسمبر ١٨٥١، ص ٩٠.

(٣٦٨) المعية تركي: م ١، وثيقة ٣٣٤، ورقة ١٦ موكب، من وكيل الخارجية إلى كبير مترجمي الجناب العالي، في ١٥ ربيع الآخر ١٢٧٠/١٥ يناير ١٨٥٤؛ ووثيقة ٣٨٦، ورقة ١٧ موكب، من وكيل الخارجية إلى ترجمان الجناب العالي، في ٢٥ ربيع الآخر ١٢٧٠/١٥ يناير ١٨٥٤.

(٣٦٩) جون مارلو: المصدر السابق، ص ص ١١٥ - ١١٦.

(٣٧٠) المصدر السابق، ص ١١٦.

(٣٧١) المعية عربي: سجل ١٦٠٨ قيد صادر المعية للدواوين والمديريات-س ١/٨/٣٩، وثيقة ١٠٩، بتاريخ ٢ صفر ١٢٧١ / ٢٥ أكتوبر ١٨٥٤. ص ٦.

(٣٧٢) ديوان المعاونة السنية: م٤ ج ٢ محفوظات المعاونة السنية، وثيقة ٢٤٥، من محمد ثابت رئيس مجلس مصر إلى رئيس معاونى جناب الخديوى، فى ٥ ذى الحجة ١٢٨٠ / ١٢ مايو ١٨٦٤.

(٣٧٣) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣٧٤) ديفيد لاندز: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٣٧٥) كان البيت الثاني هو بيت فيوليه وجرابان (Violier &Graban) السويسري-هيلين آن ريفلين: المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٣٧٦) كان محمد علي كلما اشتدت به الحاجة للمال يلجأ إلى بعض البيوت التجارية في مصر وخاصة شركات. Briggs & co وSwiss House وغيرها، جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٣٧٧) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣٧٨) بعد إدخال زراعة القطن طويل التيلة عام ١٨٢١ ازداد على نحو ملحوظ عدد التجار الأوروبيين في البلاد، حتى أنه وجد خلال العام التالي في الإسكندرية ٣٥ بيتاً أوروبيا، وفي القاهرة خمسة عشر بيتاً للتجارة – يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٣٧٩) رسمية حجازي: تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي، مرجع سبق ذكره. ص ٦٢.

(٣٨٠) إبراهيم العدل المرسي: المرجع السابق، ص ٧٨.

(٣٨١) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره. ص ٢٨٦.

(٣٨٢) محافظ الأبحاث: م ٤٩ التجارة، م ١ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، مكاتبة من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٣٧ / ١١ يناير ١٨٢٣.

(٣٨٣) المعية تركي: م ٢١ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ١٩٣، من المعية إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ٩ رجب ١٢٣٩/١٠ مارس ١٨٢٤.

(٣٨٤) محافظ الأبحاث: م ٤٩، رقم ٢ أوامر ديوان التجارة، وثيقة ٤٢، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٠/٧ فبراير ١٨٢٥.

(٣٨٥) المعية تركي: م ٢١ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ٣٤٩، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٣٩/١٨ أغسطس ١٨٢٤.

(٣٨٦) محافظ الأبحاث: م ٤٩، من م٣ أوامر ديوان التجارة، وثيقة ٣٤، في ١٤ جمادى الآخرة ١٢٤٢/١٣ يناير ١٨٢٧؛ وأيضاً م ٤ أوامر ديوان التجارة، وثيقة ٢٢٤، في ٢ رمضان ١٢٤٥/٢٥ فبراير ١٨٣٠.

(٣٨٧) المعية تركي: م ٢١ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ٢٠٤، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص في ٢١ رجب ١٢٣٩/٢٢ مارس ١٨٢٤.

(٣٨٨) عفاف لطفي السيد: المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٣٨٩) جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

(٣٩٠) المعية عربي: سجل ١٠٤ ج ٥ صادر المعية للدواوين والأقاليم والمحافظات، وثيقة رقم ١٣٦، من سعادة كتخدا باشا إلى مديرية الشرقية، في ٧ شعبان ١٢٦٩/١٦ مايو ١٨٥٣، ص ص ٨٣٥، ٨٤٢.

(٣٩١) المعية تركي: م ١، وثيقة ٣٠٣، مرفق ٢، ورقة ٤٣، من إبراهيم ألفي محافظ إسكندرية إلى كاتب الديوان الخديوي، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٠/٥ يناير ١٨٥٤.

(٣٩٢) المصدر السابق، م٢، وثيقة ٣٥٤، ورقة ٧٤، مكاتبة إلى كاتب الديوان الخديوي، في ٢٠ رجب ١٢٧٠/١٨ إبريل ١٨٥٤.

(٣٩٣) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ١١٦ - ١١٧.

(٣٩٤) المعية تركي: م٦، وثيقة ٢٣٨، ورقة ٣٥، من وكيل التجارة والمبيعات إلى المعية، في ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧١ / ١ فبراير ١٨٥٥.

(٣٩٥) صادف القطن رواجا عظيماً لم يعهده من قبل خلال سنوات الحرب الأهلية الأمريكية، فلقد أحدثت تلك الحرب نقصاً كبيرا في معروض القطن الأمريكي في الأسواق الأوروبية ولاسيما في بريطانيا، مما أدى إلى زيادة الطلب على القطن المصري وبالتالي ارتفاع أسعاره بشكل كبير وزيادة حجم صادرات مصر من القطن تبعا لذلك من نصف مليون قنطار من القطن خلال الفترة من ١٨٥٠-١٨٦٠ إلى مليون ونصف مليون قنطار عام ١٨٦٥، جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٣٩٦) محافظ الذوات م٨، وثيقة ١٠٧، من الجناب العالي إلى دولة القايمقام الخديوي، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٧٩/١٦ يوليو ١٨٦٢.

(٣٩٧) ديوان شورى المعاونة: م ٤ جـ٢ محفوظات المعاونة السنية، وثيقة ٣٦٤، في ٢٢ محرم ١٢٨١/٢٠ يونيو ١٨٦٤.

(٣٩٨) ديوان الداخلية: سجل ١٨٥ صادر جهات إسكندرية، صادر ضبطية إسكندرية بختم سعادة الناظر، في ١٢ جمادى الآخرة ١٢٨٢/٢ نوفمبر ١٨٦٥، ص ص ٧٤-٧٥.

(٣٩٩) المعية تركي: دفتر ٩، وثيقة ٧٤٢، من الجناب العالي إلى محافظ دمياط، فى ٨ ذي الحجة ١٢٣٧/٢٦ أغسطس ١٨٢٢.

(٤٠٠) محافظ الأبحاث: م ٤٩، م٤ أوامر ديوان تجارة ومبيعات، ترجمة وثيقة رقم١، فى غرة محرم ١٢٤٤/١٤ يوليو ١٨٢٨.

(٤٠١) المعية تركي: م ٢١ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ٢٠٣، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٣٩ / ٢٢ مارس ١٨٢٤.

(٤٠٢) محافظ الأبحاث: م ٤٩، م١ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، مكاتبة من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ٢١/١٢٣٩ أغسطس ١٨٢٤.

(٤٠٣) ديوان خديوي: م ١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٦ ج١ صادر الأقاليم بديوان كتخداوي، صورة الأمر رقم ٢٠٥٤، من ديوان خديوي إلى محافظ رشيد، في ٧ رجب ٨/١٢٦٧ مايو ١٨٥١، ص ٢٠٦؛ وأيضاً م ١٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٤، مكاتبة رقم ١٣٣٦، من ديوان خديوي إلى ديوان أمور خارجية، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٦٧ / ٢١ يوليو ١٨٥١، ص ١٦٦.

(٤٠٤) محافظ الأبحاث: م٤٩ أبحاث التجارة، م رقم ٢ أوامر ديوان التجارة، وثيقة ١١٧، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ١٩ رمضان ٧/١٢٤٠ مايو ١٨٢٥.

(٤٠٥) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ١٧١، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، في ٢٧ ذى القعدة ١٣/١٢٤٠ يوليو ١٨٢٥.

(٤٠٦) المصدر السابق، نفسه، م٤ أوامر تجارة ومبيعات، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٤٦، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص في ٩ شوال ١٤/١٢٤٤ إبريل ١٨٢٩.

(٤٠٧) المعية تركي: دفتر ٥ وثيقة ٢٤٠، أمر إلى الشيخ إسماعيل كاتب الشونة، بتاريخ ٢٤ رمضان ٢٤/١٢٣٥ يوليو ١٨٢٠.

(٤٠٨) ديوان المعاونة: م١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٨، ملخص المكاتبة التركية رقم ١٣٤٩، من الجناب العالي إلى زكي أفندي، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٧/١٢٥٤ يونيو ١٨٣٨.

(٤٠٩) محافظ الأبحاث: م ٥٠ أبحاث التجارة، م ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات من الجناب العالي إلى أرتين بك مدير ديوان مبيعات إسكندرية، بتاريخ ١٣ رمضان ٢٦/١٢٦٠ سبتمبر ١٨٤٤.

(٤١٠) المصدر السابق، م ٤٩، م رقم ٣ ديوان التجارة والمبيعات، ملخص الوثيقة رقم ٢٢، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص ناظر التجارة، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ٢٦/١٢٤٢ ديسمبر ١٨٢٦.

(٤١١) المعية تركي: م ٢٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٧، وثيقة ٥٧٨، من الجناب العالي إلى أمين جمرك الإسكندرية، في ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٠ / ١٢ يناير ١٨٢٥.

(٤١٢) ديوان خديوي: م ١١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٥ صادر الديوان الخديوي، وثيقة ٢٤، من ديوان الخديوي إلى مجلس التجار، بتاريخ ٧ شوال ٥/١٢٦٧ أغسطس ١٨٥١، ص ٣.

(٤١٣) ديوان الداخلية عربي: سجل ١٣١٠ قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، وثيقة ١١٩، بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٢٧٤ / ١٦ يونيو ١٨٥٨، ص ٣٨.

(٤١٤) المصدر السابق، م رقم ١٤ مكاتبات، مكاتبة (بدون رقم) من ناظر الخارجية إلى ناظر الداخلية، في ٦ ذي القعدة ١٥/١٢٩١ ديسمبر ١٨٧٤.

(٤١٥) رسمية محمد على حجازى: تجارة مصر الخارجية منذ عام ١٨٤٩، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(٤١٦) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج٨، ص ص ٤٠٠، ٤٠٧.

(٤١٧) محافظ الأبحاث: م ٤٩ التجارة، م ٤ أوامر تجارة ومبيعات، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٦، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص ناظر التجارة، فى ٢٢ محرم ١٢٤٦ / ١٣ يوليو ١٨٣٠.

(٤١٨) أحمد الدماصى: المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤١٩) محافظ الأبحاث: م ٥٠، من محافظ ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص بك، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٥٩ / ٢ إبريل ١٨٤٣.

(٤٢٠) يذكر القنصل البريطاني جون باركر أن الباشا كان إذا بعث بالقطن إلى التاجر وعلم أنه يبقى له عنده بقيه من الثمن طلب منه أن يرسل إليه بعض الآلات التي يفوق ثمنها الباقي من ثمن القطن حتى يكون مدينا لا دائناً حاسباً أن حماقة تجار أوروبا تجعلهم يرسلون ما يطلبه منهم لكيلا يخسروا معاملته، عمر طوسون: الجيش المصرى البرى والبحرى، ط الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٨٧.

(٤٢١) محافظ الذوات: م٤، وثيقة ٣٠، إلى ناظر مبيعات الأصناف في٦ شعبان ١٢٤٠/٢٦ مارس ١٨٢٥.

(٤٢٢) عبلة السيد حنفي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود، مرجع سبق ذكره. ص ٥٧.

(٤٢٣) ديوان شورى المعاونة تركي: م ٢ أوامر إلى المعاونة، وثيقة رقم ١، من الجناب العالي إلى باشمعاونه، بتاريخ غرة محرم ١٢٥٨/١٢ فبراير ١٨٤٢.

(٤٢٤) أمين سامي: المصدر السابق، جـــ ٢، ص ٥١٩.

(٤٢٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل رقم٥٣٠٢ قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣، من ديوان التجارة والمبيعات إلى الدايرة السعيدية، في ٧ ذى القعدة ١٢٦٣ / ١٧ أكتوبر ١٨٤٧، ص ٣٠؛ وسجل رقم ٥٢٩٢ جـــ١ وارد، وثيقة رقم ٣، في ١٠ ذى القعدة ١٢٦٣/٢٠ أكتوبر ١٨٤٧، ص ٣٨.

(٤٢٦) المعية السنية تركي: م٢، وثيقة ٣٨٧، من عبده خير الدين إلى صاحب العزة كاتب ديوان الجناب العالي، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٧٠ /٢٦ إبريل ١٨٥٤.

(٤٢٧) المصدر السابق، م٦، وثيقة ٥٦٧، ورقة ١٥٥ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٧١/١٥ مارس ١٨٥٥.

(٤٢٨) جبخانة: لفظ تركي معناه مكان حفظ الدروع ثم شمل مكان حفظ البارود والقنابل والأسلحة والذخائر، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره ص ص ١٧٥-١٧٦.

(٤٢٩) المعية تركى: م ٢١، تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ٢٣٦، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٣٩ / ١٣ إبريل ١٨٢٤.

(٤٣٠) المعية تركى: م ٢١، تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ٢٣٦، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٣٩ / ١٣ إبريل ١٨٢٤.

(٤٣١) محافظ الأبحاث: م ٤٩، م رقم ٢ أوامر ديوان التجارة، وثيقة ٥٢، في ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٤٠/١٨ سبتمبر ١٨٢٥.

(٤٣٢) المصدر السابق، م ٥٠، وثيقة بدون رقم مستخرجة من م ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى بوغوص بك مدير التجارة، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٥٨ / ١ يناير ١٨٤٣.

(٤٣٣) ديوان محافظة إسكندرية: سجل رقم ٧٢ صادر ديوان المحافظة-الرقم الحديث ٣٤، الرمز الحديث للسجل ل/ ٣ / ١ / ٤٤، وثيقة ٢٨٣، صادر المعية الخديوية، فى ١٣ رمضان ١٢٧٠ / ٩ يونيو ١٨٥٤، ص ٦٨٧.

(٤٣٤) المعية تركى: م ٢، وثيقة ٢٣١، ورقة ٦١، من خير الدين مدير التجارة والمبيعات إلى ديوان الخديوى، فى ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ٢٠ مارس ١٨٥٤.

(٤٣٥) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٢٧٢، ورقة ٦٢، من وكيل مدير التجارة إلى كاتب ديوان الخديوى، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ٢٩ مارس ١٨٥٤.

(٤٣٦) المصدر السابق، م٢٦، وثيقة١٠٦، من ناظر ديوان الخارجية إلى المعية، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٧ /١٢ سبتمبر ١٨٦٠.

(٤٣٧) ديوان المعاونة: م١ أوامر، وثيقة ٢٨٥، من الجناب العالى إلى الباشا المعاون، فى١٧ ذى الحجة ١٢٥٧ /٣٠ يناير ١٨٤٢.

(٤٣٨) ديوان خديوى: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٥٧، وثيقة ٦، من ديوان الخديوى إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٤٥ / ٥ مايو ١٨٣٠، ص ٢.

(٤٣٩) المعية السنية عربى: سجل ١٦٠٨ قيد صادر المعية للدواوين والمديريات س١ / ٨ / ٣٩، وثيقة ٢٠٢، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٧١ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٤، ص ١٣٤.

(٤٤٠) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٢٠٩، من الوكيل إلى قنسلوس دولة الإنجليز، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٧١ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٤، ص ١٤٥.

(٤٤١) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٤٤٢) ديوان الداخلية: سجل ٢١٠ صادر جهات إسكندرية، رقم حديث ل/١٩/١٠/٥، وثيقة ٢٦٥، صادر ضبطية إسكندرية، فى ٢ جمادى الأولى ١٢٨٤ / ١ سبتمبر ١٨٦٧، ص ١٤٢.

(٤٤٣) القنب: نبات حولى زراعى ليفى، يفتل لحاؤه حبالا والقنب الهندى نوع من القنب يستخرج منه المخدر الضار المعروف بالحشيش، للمعجم الوجيز: المصدر السابق، ص ٥١٦.

(٤٤٤) محافظ الأبحاث: م ٤٩، م ٤ أوامر التجارة والمبيعات، وثيقة ٩٩، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص، فى ٧ شعبان ١٢٤٤ / ١٢ فبراير ١٨٢٩.

(٤٤٥) النيلة: نبات معمر، من الفصيلة القرنية، يزرع لاستخراج مادة زرقاء للصباغة، المعجم الوجيز، المصدر السابق، ص٦٤٢.

(٤٤٦) محافظ الأبحاث: م ٥٠، م رقم ٤ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى الباشمعاون بتاريخ غاية محرم ١٢٦٠ / ٢٠ فبراير ١٨٤٤.

(٤٤٧) المعية تركى: دفتر ٣٢، وثيقة ١٧٢، من المعية السنية إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٤٤ / ٢٤ إبريل ١٨٢٩.

(٤٤٨) ديوان التجارة والمبيعات: سجل رقم ٥٣٠٢ قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٩، من التجارة والمبيعات إلى جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٦٣ / ٨ أكتوبر ١٨٤٧، ص ٤.

(٤٤٩) المعية تركى: م ٣، وثيقة ١٣١، ورقة ٤، من عمر وكيل المبيعات والتجارة إلى المعية، فى ١١ ذى القعدة ١٢٧٠ / ٥ أغسطس ١٨٥٤.

(٤٥٠) المصدر السابق، م ٩، وثيقة ٢٠٧، من حافظ خليل ناظر البحرية إلى كاتب الديوان الخديوى، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٧٢ / ٤ ديسمبر ١٨٥٥.

(٤٥١) المصدر السابق، م ٨، وثيقة ٣١٨، ورقة ٢، من إسماعيل راغب وكيل الخزينة المصريـــة إلى المعية، فى ١١ صفر ١٢٧٢ / ٢٣ أكتوبر ١٨٥٥.

(٤٥٢) المصدر السابق، م ٢٠، وثيقة ١٤٣، من ناظر عموم المرور " نوبار " إلى ديوان المعية، فى ٨ ذى الحجة ١٢٧٤ / ٢٠ يوليو ١٨٥٨.

(٤٥٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج الثانى، مرجع سبق ذكره. ص ٥٣.

(٤٥٤) المعية تركى: م ٢٩ جـــ٢، وثيقة ٥١٤، من حسين حلمى وكيل محافظة إسكندرية إلى رئيس معاونى جناب الخديوى، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٧٩ / ١٢ مارس ١٨٦٣.

(٤٥٥) المصدر السابق، م ٤٦، وثيقة ١٧٣، من مأمور أشغال الخاصة إلى رياض باشا، فى ١٤ جمادى الآخرة ١٢٨٦ / ٢١ سبتمبر ١٨٦٩.

(٤٥٦) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٤٥٧) محافظ الأبحاث: م ٤٩، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٦١، من م ٤ أوامر تجارة ومبيعات، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٤٤ / ٢٢ إبريل ١٨٢٩.

(٤٥٨) المعية تركى: م ٤٩، وثيقة ١١٠، من ناظر الخارجية نوبار إلى المعية، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٢٨٩/ ١٠ يونيو ١٨٧٢.

(٤٥٩) ديوان خديوى: م ١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا، وثيقة رقم ٩٥٥، كتاب إلى ناظر مصلحة المرورية، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٦٢ / ٧ ديسمبر ١٨٤٦؛ ووثيقة رقم ١٢٠٣، كتاب إلى مدير المالية، فى ٩ محرم ١٢٦٣ / ٢٨ سبتمبر ١٨٤٦؛ وأيضاً وثيقة ١٤٢٢، كتاب إلى مدير المالية فى ٢٨ محرم ١٢٦٣ / ١٦ يناير ١٨٤٧؛ ووثيقة ١٥٤٩ فى ٨ صفر ١٢٦٣ / ٢٦ يناير ١٨٤٧.

(٤٦٠) المعية تركى: م ٢٧، وثيقة ٢٠٧، من على ذو الفقار ناظر الخارجية إلى تشريفاتى جناب الخديوى، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٧٧ نمرة ٥٨ / ١٧ مارس ١٨٦١.

(٤٦١) إبراهيم العدل مرسى: المرجع السابق، ص ٨٧.

(٤٦٢) سيرد فى الفصل الرابع الحديث عن إلغاء شركات النقل الترانزيت فى أواخر عهد محمد على.

(٤٦٣) محمد أمين حسونة: المصدر السابق، ص ٧٥.

(٤٦٤) حامد على دسوقى: المصدر السابق، ص ٨٦.

(٤٦٥) ديوان الداخلية: سجل ١٦٥ صادر الأقاليم القبلية جــ١، الرقم الحديث ل/١/٦/٣١/١، وثيقة ١١، صادر مديرية قنا، فى ١١ صفر ١٢٨٢ / ٦ يوليو ١٨٦٥، ص ٢٧.

(٤٦٦) المعية تركى: م ٥٢، وثيقة ٢٩، بتاريخ ١٩ يناير ١٨٧٥.

(٤٦٧) نوال قاسم: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٤٦٨) كانت إحدى هذه العقبات التى واجهت الشركة عند تأسيسها هى مسألة استقطاب مساهمين للمشاركة فى تأسيسها، وعلى أية حال فقد ساهم فيها الخديو وبعض الأمراء وبعض كبار الموظفين، كما تضمنت الشركة مساهمات لبعض البيوت التجارية الكبيرة فى الإسكندرية مثل بريجز وشركاه، فضلاً عن مجموعة من أفضل شركات لندن وباريس مما صبغ الشركة بصبغة أوروبية منذ البداية، ديفيد لاندز: المرجع السابق، ص ص ١٢٥-١٣٥.

(٤٦٩) يطلق ديفيد لاندز على هذه الشركة اسم الشركة التجارية المصرية ثم يطلق عليها فى موضع آخر الشركة المالية المصرية، ويرى أن هذه الشركة كانت بمثابة بنك أنشأه باسكالى - مدير بنك مصر السابق-حتى يبين لرؤسائه السابقين مدى خطئهم فى طرده، وكان كبار المساهمين فى هذه الشركة وأعضاء مجلس إدارتها خليطا من رجال المال الفرنسيين والبريطانيين، ومن هؤلاء البريطانيين ج. لويس فارلى، وهو رحالة وناشر فى مجال العمل المصرفى كما يعد خبيراً فى تجارة ومالية الشرق الأدنى؛ وقد أصبح فارلى مع باسكالى واحداً من المديرين الأربعة المقيمين فى الإسكندرية، المرجع السابق، ص ص ١٢٤-١٣٦.

(٤٧٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٤٧١) المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٤٧٢) ديفيد لاندز: المرجع السابق، ص ص ١٣٦، ١٨٠-١٨١.

(٤٧٣) يبدو من الغرض التأسيسى لتلك الشركة أنها هى نفسها الشركة المصرية للتجارة-السابق ذكرها- غير أن الترجمة الحرفية لاسم تلك الشركة وسابقتها لا تجمع بينهما وليس هناك مصادر متوافرة تجمع بين هنرى رس والشركة المصرية للتجارة.

(٤٧٤) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٤٧٥) المصدر السابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٤٧٦) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ٥١.

(٤٧٧) يرجع ضعف الائتمان عموماً فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى عدم توافر الظروف الملائمة لذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فإنما تنشط البنوك بنشاط المشروعات الخاصة، بينما كان النشاط الاقتصادى فى عهد محمد على حكومياً فى أغلبه، كما كان الباشا يخشى الاقتراض من الأجانب، ومن ثم لم يكن هناك بادرة أمل لظهور البنوك فى عهده، وإن كان الباشا نفسه قد حاول إنشاء مصرف بالاشتراك مع بعض التجار، فتم إنشاء (بنك الإسكندرية عام ١٨٤٢) إلا أنها كانت محاولة قصيرة الأجل، حسين خلاف: المصدر السابق، ص ص ٣١٢-٣١٣؛ وأحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٤٧٨) أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٤٧٩) رسمية محمد حجازى: تجارة مصر الخارجية ١٨٤٩-١٨٨٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٤٨٠) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٤٨١) يطلق البعض على هذا البنك-خطأ-اسم البنك الأهلى، بينما يذكره البعض الآخر باسم البنك المصرى، جورج يانج: المصدر السابق، ص ٢١٦؛ حليم عبد الملك: نشأة البنوك فى مصر، مجلة غرفة القاهرة، العدد الأول، السنة العاشرة، يناير ١٩٤٥، ص ١٣.

(٤٨٢) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ١١١.

(٤٨٣) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٤٨٤) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٤٨٥) ديفيد لاندز: المرجع السابق، ص ٦٥؛ وانظر أيضاً: أديب نجيب سلامة: تاريخ الكنيسة الإنجيلية فى مصر ١٨٥٤-١٩٨٠، دار الثقافة، القاهرة ١٩٨٢، ص ٤٣.

(٤٨٦) المعية السنية تركى: م٢٨ جـ٢، وثيقة ٢٧٥، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى صاحب السعادة الأفندى أحد رجال المعية، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٧٨ / ١٣ ديسمبر ١٨٦١.

(٤٨٧) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٤٨٨) ظهر النفوذ والتأثير البريطانى فى أول قرض ثابت عقده سعيد مع البيوت المالية اليهودية، وهم: بيت أوبنهايم، وفروهلنج، وجوشن فى عام ١٨٦٢، حيث أشرف القنصل البريطانى العام فى القاهرة (كولكهون) على المفاوضات الخاصة بهذا القرض وبالتنسيق بين أوبنهايم وفروهلنج وجوشن اعتمد على بيت جوشن لتحقيق إصدار العقد فى لندن وكانت قيمة هذا القرض فى تلك السنة (١٨٦٢) هى (٤٠مليون فرنك)، عبلة السيد الحنفى: اليهود، مرجع سبق ذكره. ص ٦٧.

(٤٨٩) حمادة محمود إسماعيل: الدعم الشعبى لبنك مصر، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة-العدد ٢٤، ج الأول، يناير ١٩٩٩، ص٢٢١.

(٤٩٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٤٩١) المعية تركى: م١٣، وثيقة ٨٢، من مصطفى إلى المعية، فى ٨ رجب ١٢٧٣/ ٤ مارس ١٨٥٧.

(٤٩٢) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ١١٣، ورقة ٨، فى ١٢ رجب ١٢٧٣ / ٨ مارس ١٨٥٧.

(٤٩٣) أصر بروس أيضاً على عدم حصول بنك مصر على أية امتيازات تزيد على ما حصلت عليه البنوك الأخرى، كما استهجن اختيار اسم البنك، الذى يوحى أنه يتضمن اعترافـاً رسميـاً بأنه بنك مصرى، جون مارلو: المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٤٩٤) ديفيد لاندز: المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤٩٥) يرجع السبب فى لجوء سعيد باشا إلى الباب العالى فى مسألة ديون إلهامى باشا إلى أن إلهامى باشا كان متزوجاً من ابنه السلطان عبد المجيد وذلك عندما سافر الأمير الشاب إلى الأستانة عام ١٢٧٠ / ١٨٥٤ واستقر هناك، جورجى زيدان: تاريخ مصر الحديث، ج الثانى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

(٤٩٦) ديوان عابدين: م ١٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩، وثيقة ١٩٨، من الجناب الخديوى إلى الباب العالى، فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٧٦ / ١٤ يوليو ١٨٦٠.

(٤٩٧) قام إلهامى باشا بتلك الخطوة فى محاولة منه لزيادة دخل أراضيه، إلا أنه وعلى الرغم من تقاضى أوبنهايم لأتعاب ضخمة نظير عمله، فضلاً عن أرباحه من بيع المحاصيل فإنه قد أساء التصرف فى إدارة تلك الأملاك خاصة مع وفاة إلهامى باشا فى تلك الأثناء، فادعى هرمان أوبنهايم أنه مستأجر لأملاك إلهامى باشا ورفض إخلاءها، فضلاً عن أنه كان يحصل على ٥،١٠ ٪ من حاصلات الأراضى، مما أوقع السلطات فى مأزق كبير نظراً لسعى الحكومة لتسوية ديون الباشا المختلفة، ومنها ما يخص بنك مصر الذى كان يرهن أملاك الباشا، غير أن لجنة تصفية أملاك الأمير أثبتت فى النهاية وبعد كل ذلك أن إدارة أبنهايم كانت أمينة، المعية تركى: م ٢٦، وثائق أرقام ٢٨، من محمد شريف ناظر الخارجية إلى صاحب السعادة أفندم، فى ١١ محرم ١٢٧٧ / ٢٩ يوليو ١٨٦٠؛ ووثيقة ١٧٢، من ناظر ديوان الخارجية إلى المعية، فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٧٧ / ٨ أكتوبر ١٨٦٠؛ وأيضاً: ديفيد لاندز: المرجع السابق، ص ص ٩٩-١٠٠.

(٤٩٨) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٤٩٩) المعية تركى: م ٢٦، وثيقة ٤٣، من محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٧ / ٩ أغسطس ١٨٦٠.

(٥٠٠) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٤٥، من ناظر ديوان الخارجية إلى المعية، فى ٢٠ محرم ١٢٧٧ / ٩ أغسطس ١٨٦٠.

(٥٠١) ديوان عابدين: م ١٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩، ملخص الوثيقة رقم ٢٠٠، من جناب الخديوى إلى الباب العالى، فى ٢٥ محرم ١٢٧٧ / ١٢ أغسطس ١٨٦٠.

(٥٠٢) ديفيد لاندز: المصدر السابق، ص ١٠٠؛ جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٤٥، حاشية رقم ٣٠.

(٥٠٣) المعية تركى: دفتر ٥٥٧، وثيقة ١٥٤، أمر كريم إلى ناظر المالية، بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٨٢ / ٢٩ إبريل ١٨٦٦، ص ١٠٢.

(٥٠٤) أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٣؛ وأيضا نوال قاسم: المرجع السابق، ص ١١٧.

(٥٠٥) واصل بنك مصر عمله فى مصر حتى أصبحت له فى عام ١٩١٠ فروع عديدة بمصر والسودان، فكانت له فروع فى طنطا والزقازيق والمنصورة والسويس وبورسعيد وشبين الكوم والفيوم والمينا وطهطا والأقصر وأسوان والخرطوم وسواكن، أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٥٠٦) عرف هذا البنك فى بداية تأسيسه باسم الشركة المصرفية الإنجليزية المصرية The Company Anglo Egyptian Banking التى تأسست فى لندن عام ١٨٦٤ لمباشرة الأعمال المصرفية فى مصر بين بريطانيا وفرنسا، ثم استبعدت العناصر الفرنسية بعد ذلك، وأصبح رأسمال تلك المؤسسة بريطانيا بحتاً عند إعادة تكوينها باسم البنك الإنجليزى المصرى، وذلك فى عام ١٨٨٧، أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص ١٧٤؛ حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٥٠٧) حمادة إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٥٠٨) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٩٣.
(٥٠٩) نوال قاسم: المرجع السابق، ص ١١٥.
(٥١٠) أنس مصطفى كامل: الرأسمالية اليهودية فى مصر، دور الجماعات اليهودية فى عهد الأسرة العلوية، الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٣٦، مارس ١٩٨١، ص ٢١.
(٥١١) أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى، مرجع سبق ذكره. ص ٣٢٣.
(٥١٢) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ١٠٤.
(٥١٣) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٠.
(٥١٤) إبراهيم العدل المرسى: المرجع السابق، ص ٢٠٤.
(٥١٥) زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ١٦٧.
(٥١٦) المعية تركى: م ٤٢، وثيقة ٥٣٨، من مهردار الجناب الخديوى، ترجمه خطاب وارد من الخواجة لاركن رقم ٢٦ ديسمبر ١٨٦٧ إلى سعادة تشريفاتى خديوى فى ١٠ رمضان ١٢٨٤ / ٥ يناير ١٨٦٨.
(٥١٧) المصدر السابق، م ٤٩، وثيقة ٤٤٠، من إسماعيل صديق ناظر الداخلية إلى المعية، فى ٢٢ ذى الحجة ١٢٨٩ / ٢٠ فبراير ١٨٧٣.
(٥١٨) المصدر السابق، م ٥٠، وثيقة ٤٦٩، من ناظر المالية إسماعيل صديق إلى المعية، فى١٥ ذو القعدة ١٢٩٠ / ٤ يناير ١٨٧٤؛ وأيضاً ديوان خديوى عربى: م رقم ١ أوامر عربى دفتر ١٩٤٧ قيد الأوامر الملكية، أمر كريم رقم ٨٨، إلى المالية فى ٦ ذى الحجة ١٢٩٠/٢٥ يناير ١٨٧٤، ص ٥١.
(٥١٩) مثال ذلك قيام الحكومة بفتح اعتماد بالبنك باسم "صندوق إعانة تياترات الحكومة المصرية"، محفوظات بمجلس الوزراء: م ٥ / نظارة الأشغال، ميزانية، ترجمة إفادة بتاريخ ١٢/٤/١٨٨١ واردة من سعادة درانت باشا لناظر المالية.
(٥٢٠) فى نوفمبر ١٨٨٢ رأت الحكومة المصرية تشكيل لجنة لنظر دعاوى وقضايا التعويضات المرفوعة من المضارين من أحداث الثورة العرابية على الحكومة، وصدر أمر الخديوى فى يناير ١٨٨٣ بتشكيل تلك اللجنة ذات الطابع الدولى التى أصدرت حكمها بصرف التعويضات للمضارين، وقد بلغت تعويضات البريطانيين عن خسائرهم مبلغ ٥، ٤٧٢، ٥٢٠ فرنك، سليم خليل النقاش: المرجع السابق، ج٥، ص ١٤٧، ج ٦، ص ص ٤٤- ٤٥، ١٥٤ - ١٥٧، ٢٥٤.
(٥٢١) محفوظات مجلس الوزراء: نظارة الداخلية، م ٤ / أ متفرقات. المجموعة ٢٢٩ داخلية، من المالية إلى جناب المحتسب الموسيو دارزاك دوسافيل مدير عموم بنك الرهونات المصرى بالإسكندرية فى ٣٠ مايو ١٨٨٣.
(٥٢٢) يذهب البعض للقول بأن إنشاء فرع هذا البنك فى مصر كان فى عام ١٨٦٧، وليس عام ١٨٦٤، فتحى الشمسى: تطور الهيئات التجارية فى مصر، مجلة غرفة القاهرة، العدد الخامس، السنة الرابعة عشر مايو ١٩٤٩، ص ٦٤٠؛ حليم عبد الملك: نشأة البنوك، مرجع سبق ذكره ص ١٣.
(٥٢٣) حامد على دسوقى: المصدر السابق، ص ١٠٤؛ نبيل عبد الحميد: المصدر السابق، ص ٢٩٣.
(٥٢٤) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص١٧٥؛ إبراهيم العدل المرسى: المصدر السابق، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.
(٥٢٥) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٠.
(٥٢٦) المعية تركى: م ٤٣، وثيقة ٢٦، من محمد زكى إلى المعية، فى ٦ شوال ١٢٨٤ / ٣١ يناير ١٨٦٨
(٥٢٧) المصدر السابق، م ٤٢، وثيقة ٥٩٣، من محمد زكى بك إلى المعية، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٨٤ / ٢٣ يناير ١٨٦٨.

(٥٢٨) طنطا: قاعدة مديرية الغربية، وهى من المدن القديمة، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، ج ٢، ص ١٠٢.

(٥٢٩) بنى سويف: قاعدة مديرية بنى سويف، وهى من المدن المصرية القديمة ذات الأهمية التجارية الكبرى، المصدر السابق. ق ٢، ج ٣، ص١٥٥.

(٥٣٠) إبراهيم العدل المرسى: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٥٣١) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٥٣٢) تم اندماج البنك الإنجليزى المصرى مع بعض البنوك الأخرى عام ١٩٢٥ مكوناً"بنك باركليز للممتلكات البريطانية والمستعمرات والخارج"، حسين خلاف: المرجع السابق، ص ص ٣١٥-٣١٦.

(٥٣٣) حليم عبد الملك: نشأة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٥٣٤) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٥٣٥) ديوان المعاونة السنية: م ٤ جـ ٢ محفوظات المعاونة، وثيقة رقم ٢٧٠، فى ٨ ذى الحجة ١٢٨٠ / ١٥ مايو ١٨٦٤.

(٥٣٦) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٣١٣، من رئيس مجلس الأحكام إلى رئيس معاونى الجناب الخديوى، فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٨٠ / ٢٧ مايو ١٨٦٤.

(٥٣٧) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٥٣٨) مصلحة الأبنية: إحدى المصالح التابعة لديوان الخديوى، بفروعها المختلفة نظراً لاختصاص هذا الديوان بكافة الشئون الداخلية، كما كان هناك ديوان باسم ديوان الأبنية تم إنشاؤه عام ١٢٤٥ / ٢٩-١٨٣٠، وكان من أهم أقلامه قلم الهندسة والتنظيم، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره ص ص ٢٥١، ٢٦٠.

(٥٣٩) ديوان خديو: أنشئ هذا الديوان عام ١٢٣٤ هـ / ١٨- ١٨١٩، وكان يعرف أيضاً بديوان ملكى مصر، وديوان الملكية، ومن بين اختصاصاته الفصل فى الدعاوى بين المصريين والأجانب، كما كانت له سلطات واسعة على الشئون المالية والقضائية، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٥٤٠) مبايعات محكمة إسكندرية الشرعية: سجل رقم ١٣٨، وثيقة ١٣٥١، بتاريخ ٢٠محرم ١٢٥٢ / ٧ مايو ١٨٣٦، ص ٧٢١.

(٥٤١) المعية تركى: دفتر ٨٣، وثيقة ٢٤، من الجناب العالى إلى كاشف أفندى، فى ٥ ربيع الآخر ١٢٥٢ / ٢٠ يوليو ١٨٣٦.

(٥٤٢) سيد عشماوى: المرجع السابق، ص٤١.

(٥٤٣) المعية تركى: م٢٦، وثيقة١٨٢، من ناظر المالية إلى صاحب السعادة أفندم، بتاريخ٢٣ ربيع الأول١٢٧٧/ ٩ أكتوبر ١٨٦٠.

(٥٤٤) المعية السنية عربى: سجل ١٨٩٤ صادر الأوامر العلية للدواوين والمحافظات س١ / ١ / ١٥، وثيقة ٨، إلى ديوان محافظة الإسكندرية، فى ٢ ربيع الآخر١٢٧٧ / ١٨ أكتوبر ١٨٦٠، ص ٤٠.

(٥٤٥) المعية تركى: م١٧، وثيقة٤٥، ورقة٧٩، من ناظر الداخلية إلى المعية، فى ١٤ جمادى الأولى ١٢٧٤ / ٣٠ يناير ١٨٥٨.

(٥٤٦) مسافر خانة: منزل الضيف، دار الضيافة، زين العابدين نجم، معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٧.

(٥٤٧) أمين سامى: المصدر السابق، مج ٢، ج ٣، ص ٦٧٥.

(٥٤٨) ديوان الداخلية: سجل رقم ٢٢٧ صادر جهات إسكندرية، وثيقة ٢٠٣، صادر محافظة الإسكندرية، بتاريخ ١١ صفر ١٢٨٥ / ٣ يونيو ١٨٦٨، ص ١٦٦.

(٥٤٩) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ١٥٤، من الوكيل إلى حضرة عبده بك السيد أحد أعضاء مجلس إسكندرية، فى ١٠ صفر ١٢٨٥ / ٢ يونيو ١٨٦٨، ص ١٥٧.

(٥٥٠) المعية السنية عربي: سجل ١٩٣٠ صادر الأوامر العلية س١ / ١ / ٤١، وثيقة ٢٩، أمر كريم إلى محافظة مصر، فى ٤ ربيع الآخر ١٢٨٧ / ٤ يوليو ١٨٧٠، ص ص ١٣٥، ١٥٧.

(٥٥١) ديوان تفتيش الصحة: سجل ٢١٧ صادر، وثيقة ٧٨، صادر إلى محافظة مصر، فى ١٤ ربيع الأول ١٢٨٩ / ٢٢ مايو ١٨٧٢، ص ص ٢٧٩، ٢٩١.

(٥٥٢) ديوان محافظة مصر، سجلات التعداد، سجل ٢٤٠ تعداد ثمن الأزبكية، لعام ١٢٨٥ / ١٨٦٨، ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٣، ص ٧٨.

(٥٥٣) حامد سلطان: المرجع السابق، ص ٧٣٦.

(٥٥٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٥٥٥) ديوان خديوى: م٥، دفتر٦١١ صادر، وثيقة٤٢٢، فى ٢٤ ربيع الأول١٢٦٧/٢٧ يناير١٨٥١، ص٥٢.

(٥٥٦) ديوان محافظة إسكندرية: سجل ٣٣٨ جـ ٦ صادر، وثيقة ١٩٦، تحريرات خارجية، فى ٢٣ صفر ١٢٧٩ / ٢٠إبريل ١٨٦٤، ص١١٠١؛ وأيضاً ديوان المعية تركى: م٣٢ جـ١، وثيقة ١١٣، من إسماعيل راغب باشا رئيس معاون جناب الخديوى إلى المهردار، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٨١ / ٨ إبريل ١٨٦٥.

(٥٥٧) كنج عثمان: ناظر المدرسة البحرية فى عهد محمد على، كان يمتلك عزبة باسمه أنشأها بناحية البيضة من أعمال كفر الدوار بالبحيرة، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، جـ٢، ص ٣٢٨.

(٥٥٨) ديوان الداخلية: سجل رقم ٢٢٧ صادر جهات إسكندرية، وثيقة١١٠، صادر ضبطية إسكندرية، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٨٤ / ٢ مارس ١٨٦٨، ص ١٠٣.

(٥٥٩) انتهى عهد الإقراض الحكومى عام ١٨٧٥ بإنشاء صندوق الدين، أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

(٥٦٠) المعية تركى: م ٣٢ جـ ١، وثيقة ١١٣، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٨١ / ٨ إبريل ١٨٦٥.

(٥٦١) إعلامات محكمة مصر الشرعية: سجل٤ حديث، مادة ١٤٦، فى ١٢ رمضان ١٢٩٤ / ٢٠ سبتمبر ١٨٧٧، ص ص ١٠١ - ١٠٢؛ وأيضاً: عبلة السيد حنفى: اليهود: مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(٥٦٢) وزارة المالية والاقتصاد: إحصاء الشركات المساهمة، المصدر السابق، ص ١٤.

(٥٦٣) رءوف عباس، عاصم الدسوقى: المرجع السابق، ص ٦٦.

(٥٦٤) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٣٢٢.

(٥٦٥) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٥٦٦) ثناء عميرة: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٥٦٧) الكوم الأخضر: من القرى القديمة كانت تابعة لمركز أبو حمص، فلما أنشئ مركز أبو المطامير بمديرية البحيرة عام ١٩٣٠ ألحقت به لقربها منه، محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، جـ٢، ص٢٣١.

(٥٦٨) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٥٦٩) جابريل باير: تاريخ ملكية الأراضي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

الفصل الرابع

مساهمة الجالية فى الإدارة والتحديث

أولاً: دور الجالية فى الإدارة المصرية:

لعل من أبرز علامات الاستفهام والتساؤل قبل الخوض فى تتبع الدور البريطانى فى الإدارة المصرية هى: إلى أى مدى كان عمل البريطانيين فى الإدارة المصرية يخدم مصالح دولتهم؟ وهل اكتفوا بالعمل كموظفين بالإدارة المصرية لقاء رواتب سخية دون أن يكون لديهم مخططات وأهداف أخرى كحماية المصالح البريطانية فى مصر والتى منها الإشراف - أو على الأقل مراقبة — خطوط المواصلات، أو متابعة أى مسائل قد تؤثر على النشاط الاقتصادى البريطانى فى أو مع مصر؟ وهل عمل البريطانيون فى إدارات ووظائف حساسة وهامة تحقق لهم أى من تلك الأهداف؟ ربما تتضح الإجابة على هذه التساؤلات من خلال استعراض دور الجالية فى الإدارة المصرية خلال فترة البحث.

بدأ التحاق البريطانيين بالعمل فى الإدارة المصرية فى عهد محمد على، حتى لقد خدم بعضهم لفترات طويلة فى عهده، وظلوا فى عملهم حتى عهد خلفائه(١).

حقيقة تواجد البريطانيون فى أغلب المصالح الحكومية فى عهد محمد على، فعملوا بالأسطول(٢) والترسانة(٣) وبمجلس الأورناتو(٤) بالإسكندرية، حيث عملوا بوظائف كتابية به(٥)، كما شغل بعضهم وظيفة باشكاتب(٦) بمصلحة المرور(٧)، إحدى أهم المصالح التى عملوا بها(٨)، ووظيفة "مخزنجى"(٩) على القطن بالمخازن الحكومية(١٠).

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يتم استخدام الأجانب بعقود عمل درءاً لحدوث المشكلات القنصلية، لذا كان يدون فى البيانات الوظيفة والأجر المتفق عليه، وتوضح أية نقاط قد تؤثر على الأجر(١١).

ومع عهد عباس، وعلى الرغم من موقفه المتشدد من الأجانب، استقر التواجد البريطانى فى الإدارة المصرية، لاسيما مع إنشاء الخط الحديدى فى عهده، والدور الذى لعبه البريطانيون فى إنشائه، فضلا عن عمل البريطانيين بالدواوين المختلفة مثل ديوان المدارس(١٢).

وشهد عهد سعيد اتساعا نسبيا فى تواجد البريطانيين فى الإدارة المصرية، نظراً لما عرف عن ذلك الوالى من تسامح مع الأجانب، إذ تعاقدت الحكومة مع العديد من أبناء

الجالية للعمل لديها فى وظائف متعددة[١٣]، كحراسة الفنارات[١٤]، والصرافة[١٥]، وعملوا أيضا موظفين بديوان الأمور الخارجية[١٦]، والعديد من المصالح الأخرى[١٧].

ونظرا لتزايد التواجد البريطانى فى الإدارة المصرية فى عهد سعيد، تزايدت بالتالى طلبات التعويض على أضرار وهمية من الموظفين البريطانيين الذين حاولوا الحصول على امتيازات ليست من حقهم[١٨]، لدرجة أن الموظفين الوطنيين طالبوا بمساواقم مع نظرائهم من الموظفين البريطانيين[١٩]، الذين كثيرا ما طالبوا بزيادة راتبهم نتيجة الغيرة المتبادلة فيما بينهم[٢٠].

ثم جاء عهد إسماعيل ليشهد تزايدا فى النشاط البريطانى فى الإدارة المصرية، نتيجة لتزايد النفوذ السياسى البريطانى خاصة والأجنبى عامة داخل البلاد فى عهد الخديو، فنظراً لمعرفة البريطانيين بالقوة البخارية وخبرهم بها، استعانت بهم الحكومة المصرية فى إدارة وتشغيل المصانع[٢١]، وصيانة الآلات المختلفة[٢٢].

كما تولى المهندس البريطانى جون فولر منصب المستشار الهندسى للخديو إسماعيل[٢٣]، وكان فولر من كبار المهندسين المعروفين فى عصره، وقد أوكلت إليه الحكومة المصرية مهام ضخمة[٢٤].

هذا فضلا عن توليهم إدارة الجمارك، حيث تولى البريطانى ألفريد كليار[٢٥] — Alfred Caillard— إدارة الجمارك المصرية فى عهد إسماعيل[٢٦]، كما تولاها مستر سكريفنور فى فترة لاحقة، وقام بتنظيم الجمارك فى الإسكندرية، وجعل لها فروعا فى الثغور الهامة[٢٧].

ونظراً لأن ذلك المنصب كان يدر على أصحابه أرباحاً وفيرة، فقد نشب تنافس بين مستر أرتشر ومستر سكرفنور البريطانيين حول تولى منصب الإدارة العامة للجمارك[٢٨].

كما كان للجالية دور هام فى إدارة الفنارات[٢٩]، إذ تولى أحد ضباط البحرية البريطانية وهو ماكيلوب باشا إدارة مصلحة الفنارات والموانئ[٣٠]، كما عمل بعضهم فى إدارة ميناء الإسكندرية مثل مستر دوبور الذى عمل مهندسا لأشغال ميناء الإسكندرية، قبل أن يتولى منصب المفتش العام للتطهير بنظارة الأشغال[٣١].

وإضافة إلى ذلك عمل البريطانيون فى مصالح حكومية أخرى، فكانت القومبانية العزيزية[٣٢] من أهم المصالح التى عملوا بها[٣٣]، ومثلها كانت مصلحة وابورات البوستة الخديوية[٣٤] ميداناً هاماً لنشاطهم سواء فى مجال الهندسة[٣٥] أوغيرها.

وفوق ذلك كان هناك دور بريطانى واضح فى إدارة مصلحة السكة الحديد[٣٦]، حيث عملوا فى إدارة تلك المصلحة ابتداء من الوظائف الصغرى[٣٧] وحتى الوظائف الإدارية الكبرى، فعلى سبيل المثال عمل البريطانى أرثر وايتمان Mr. Arthur

Wightman مديـراً للإطفـاء بتلك المصلحة، وأثبت جدارة ومقدرة فى تلك الوظيفة[٣٨]، كما عملوا مفتشي عموم بالإدارات المختلفة فى مصلحة السكة الحديد[٣٩].

وعلى الرغم من أن بعض البريطانيين قد أبلى بلاءً حسنا فى عمله بمصلحة السكة الحديد، وأدى واجبه على أحسن وجه[٤٠]، إلا أنه فى الوقت نفسه تجب ملاحظة أن ازدياد النفوذ البريطانى بتلك المصلحة وغيرها، قد تزامن مع ازدياد الأزمة المالية التى عانت منها الخزانة المصرية فى عهد إسماعيل[٤١].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجالية البريطانية كان لها دور هام فى إدارة الأقاليم، إذ تذكر الوثائق وجود مفتش بريطانى للأقاليم كان يمارس عمله فى أواخر عهد إسماعيل[٤٢]، حين أخذ سيل الموظفين الأوروبيين يتدفق على الإدارة المصرية خاصة منذ نهاية عام١٨٧٦، حيث دخلها فى هذا العام وحده مالا يقل عن ١١٩ موظفا أوروبياً[٤٣].

ورغم المنافسة التى كانت قائمة بين بريطانيا وفرنسا فى توظيف رعايا كل منهما بالإدارة المصرية، إلا أن البريطانيين كان لهم نصيب كبير فى الوظائف الرئيسية والإدارية[٤٤]، إذ كانت لديهم مقدرة فائقة فى ملائمة أنفسهم تبعاً لظروف البلاد أكثر من الفرنسيين، مما مكنهم من الحصول على عدد كبير من الوظائف المربحة فى مصر[٤٥]، ففى فبراير١٨٧٧ تولى مستر فيتزجرالد مديراً عاماً لحسابات الحكومة المصرية، حيث أعاد تنظيمها، وأدخل كثيرا من الترتيبات والتطوير عليها[٤٦].

وهنا نتساءل: أى مناصب كانت أكثر أهمية من إدارة الجمارك وحسابات الحكومة المصرية؟ وأى مناطق أكثر أهمية وخطورة وحيوية من الأسطول والترسانة والفنارات والموانئ والسكة والحديد — من حيث متابعة حركة النقل والمواصلات— ومن الجمارك والمالية وإدارة الورش والمصانع والأعمال الهندسية بما يخدم مصالح دولتهم بطريقة أو بأخرى؟

وعلى هذا وبتولى الوزارة الأوروبية (أغسطس ١٨٧٨) دفة الأمور عانى الموظفون الوطنيون من سياسة تلك الوزارة التى عمدت إلى إحلال الموظفين الأجانب محل الوطنيين[٤٧]، مما زاد من السخط والاستياء الذى بلغ مداه ١٨٧٩ نتيجة انتشار النفوذ البريطانى فى الإدارات المصرية المختلفة، خاصة الإدارات الأكثر أهمية[٤٨]، لما لها من دور مؤثر فى خدمة المصالح البريطانية لاسيما فى وجود موظفين بريطانيين بها.

وعلى أية حال فقد دخل البريطانيون فى الإدارة المصرية، وعملوا بها منذ فترة مبكرة من عهد محمد على، كما تقدم ذكره، وقد أفادت الحكومة المصرية من جهودهم، كما أفادوا هم أيضا من شغلهم للعديد من المناصب المربحة، فضلاً عن المرتبات المجزية التى

كانوا يتقاضونها خلال فترة عملهم، التى طالت فى بعض الأحيان حتى بلغت خمسة وثلاثين عاماً من الخدمة(٤٩).

ثانياً: دور الجالية فى التحديث:

١- مساهمة الجالية فى النهوض بالشئون الصحية:

كان من مظاهر اهتمام محمد على بالشئون الصحية تشجيعه للأطباء الأجانب، فضلاً عن مطاردة الدجالين من الوطنيين والأجانب، الذين كانوا ينتحلون صفة الأطباء(٥٠).

وقد عمل الأطباء البريطانيون بمصر منذ عهد محمد على، مثل الحكيم " نقولا أسماكى "الذى كان يعمل طبيباً بالمنيا(٥١)، كما عمل كثير من هؤلاء بخدمة الحكومة المصرية(٥٢).

هذا وكان للقناصل البريطانيين ووكلائهم بالمدن المختلفة دور بارز فى مساعدة السلطات المحلية فى تنفيذ العديد من الإجراءات الصحية الهامة كالحجر الصحى(٥٣).

حيث قرر محمد على إيجاد هيئة لها صبغة أجنبية موثوق بها مختصة بتقرير الاحتياطات الصحية اللازمة لمنع دخول الأوبئة، أسوة بما كان متبعاً آنذاك فى البلدان الأخرى، وكان انتشار الكوليرا فى الإسكندرية عام ١٨٣١(٥٤) دافعاً وراء هذا القرار، ودعا الباشا القناصل للقيام بهذا العمل فوافقوا، وعقدوا أول اجتماع لهم فى ٨ أكتوبر ١٨٣١، وأطلق على تلك الهيئة اسم "مجلس الصحة I' Intendance Sanitaire" (٥٥) وانتخبت تلك الهيئة لجنة فرعية مكونة من خمسة قناصل تسمى "القومسيون القنصلى للصحة Consulaier De Santé "Commission" ، مهمتها تقرير عدد أيام الحجر الصحى وإنجاز الأعمال العادية(٥٦).

وقد تولى كامبل رئاسة اللجنة الفرعية من مجلس الصحة (القومسيون القنصلى للصحة)، حيث أشرف بنفسه على تحسين الحالة الصحية العامة فى الإسكندرية، وكانت باكورة أعمال هذه اللجنة إزالة عدد من العشش القذرة، ونقل مدبغة الجلود الأميريـــة من وسط المدينة إلى طرفها، وأنشئت طرق واسعة لتفصل بين الحى الأوروبي والجمرك(٥٧).

وحين انتهى بناء كرنتينة(٥٨) الإسكندرية فى أول أكتوبر ١٨٣٢، تقرر عدم بقاء أى سفينة أوروبية أو غيرها من الواردة إلى دمياط بميناء دمياط، بل ترسل إلى الإسكندرية لتخضع لإجراء الحجر الصحى عليها، وكتب القناصل إلى وكلائهم بدمياط

بهذا الخصوص، وتم تكليف الخواجة سرور وكيل القنصل البريطانى بدمياط ليتفاهم مع وكلاء القناصل فى هذا الشأن بدقة واهتمام(٥٩).

وفى أغسطس سنة ١٨٣٥ عدل مجلس الصحة اسم القومسيون القنصلى للصحة، وأطلق عليه اسم "اللجنة القنصلية للصحة Comite Consulairede Santé"، ثم اقترح قنصل بريطانيا تعديل النظام الداخلى للجنة، غيرأنه نتيجة للخلاف بين الحكومة والهيئة القنصلية حول تنازع السلطات والاختصاصات، تم حل هذه الهيئة فى ٢٩ ديسمبر عام ١٨٣٩(٦٠).

ومن إسهامات الجالية فى مجال الصحة أيضاً قيام البعض منهم بشراء آلات جراحية من الخارج لحساب الحكومة المصرية التى كانت فى حاجة لمثل تلك الآلات المتطورة(٦١).

وفضلاً عن وجود أطباء بريطانيين بمصر، شهدت البلاد أيضاً وفود أطباء بيطريين بريطانيين للعمل بها(٦٢).

أما عن تخصصاتهم الطبية، فكثيراً ما أغفلت الوثائق ذكر التخصص الذى يتقنه هذا الطبيب أو ذاك، إذ كانت تكتفى بذكر صفة "حكيم" للشخص مثل الخواجة سلين هوز الحكيم(٦٣)، والخواجة أيت الحكيم البريطانى(٦٤).

وعلى الرغم من ذلك فثمـة ذكر لبعض التخصصـات التى عمل بهـا الأطبـاء البريطانيون، مثل علاج الرمد وأمراض العيون(٦٥) وطب الأسنان(٦٦)، والجراحة(٦٧).

ولم يقتصر نشاط الأطباء البريطانيين على علاج المرضى فقط، بل كانوا يمارسون ما يطلق عليه الآن "الطب الشرعى"، إذ كانوا يقومون بتشريح جثث القتلى وكتابة تقارير حول أسباب الوفاة، وبالتالى كان يتم استدعاؤهم أثناء سير التحقيقات والمحاكمات لسماع شهادتهم(٦٨).

وينبغى الإشارة إلى أن بعض الأطباء البريطانيين قد مارس عمله حرا لحسابه الخاص وبعيداً عن العمل الحكومى(٦٩)، فى حين عمل آخرون فى مستشفيات الحكومة المختلفة مثل الطبيب ألكسندر فاكوه "باش طبيب"(٧٠) مستشفى الإسكندرية(٧١)، والحكيم أوفيلى حكيمباشى(٧٢) المستشفى المذكور(٧٣)، كما تولى الطبيب البريطانى كاستل نوود منصب رئاسة الجراحين بالقصر العينى بالقاهرة(٧٤)، فضلاً عن كونه عضواً بمجلس الصحة(٧٥).

كما شهدت المستشفيات الوطنية مثل القصر العينى عمـل صيادلـة بريـطانيين بها أيضاً(٧٦)، هذا فضلاً عن عمل هؤلاء الصيادلة لحسابهم الخاص بصيدلياتهم(٧٧) التى يملكونها ويديرونها(٧٨).

وكان مجلس شورى الأطباء هو المختص بتعيين الصيادلة الأجانب فى المستشفيات، ونقلهم من مكان إلى آخر، ومعاقبة المقصرين منهم[٧٩]. وبالإضافة لذلك، عمل الأطباء البريطانيون بدواوين الحكومة المختلفة، حيث كان يلحق بالمصالح الحكومية إدارة صحية لتتولى علاج العاملين بتلك المصلحة، فعلى سبيل المثال كان الطبيب البريطانى جون بترسون رئيساً للأطباء بمصلحة المرورية[٨٠]، بينما كان الطبيب جرانت يعمل بديوان تفتيش صحة مصر[٨١]، أما البريطانى "لوف" الذى عمل لحساب الحكومة المصرية بدارفور فقد تم تعيينه حكيمباشى ثمن درب الجماميز[٨٢]، وذلك فى أكتوبر ١٨٧٦[٨٣]، فى حين تم تعيين البريطانى "دادبدلو" حكيمباشى بحكمدارية السودان عام ١٨٧٦ وذلك لإدارة المستشفى الموجود هناك ورعاية الجنود، ووقعت الحكومة عقداً معه لمدة ثلاث سنوات لكفاءته[٨٤].

ولعل حالة الدكتور "بلانتى كليشو بلانتى" البريطانى تعد نموذجاً قوياً للطبيب البريطانى الذى عمل بدواوين الحكومة المختلفة، وانتقل للعمل من مكان إلى آخر داخل نطاق العمل الحكومى، وبيان مدة خدمة هذا الطبيب بالحكومة توضح مدى كفاءته والتى كانت سببا فى طول مـــدة خدمته[٨٥].

ولم يكن عمل هؤلاء الأطباء بمصر فى المستشفيات والجهات المختلفة بالأمر المستغرب فى ظل حرص الإدارة الصحية بمصر ممثلة فى مجلس الصحة على التأكد من مدى مهارة هؤلاء الأطباء، وعلى الاطلاع على الشهادات العلمية التى حصلوا عليها، كما كان يتم امتحان أى طبيب أجنبى يتقدم بنفسه أو عن طريق قنصله بطلب العمل بالحكومة[٨٦].

وكان من الطبيعى والحال هكذا أن حظى الأطباء البريطانيون بثقة الأسرة العلوية التى تلقى العديد من أفرادها العلاج على أيدى أطباء بريطانيين من ذوى الكفاءة[٨٧].

وفضلاً عن ذلك، فقد شارك هؤلاء الأطباء فى مكافحة الأوبئة التى أصابت البلاد بالتعاون مع أطباء أجانب آخرين[٨٨].

وعلى صعيد آخر، كانت هناك مستشفيات أقامتها الجالية فى مصر فى القرن التاسع عشر فقد أنشئت بالإسكندرية عام ١٨٥٨ مستشفى الدياكونسيس (البروتستانتية الألمانية) تحت رعاية (جونيت بروسان) وتحت قيادة بريطانية، وكان هذا المستشفى أحد ثلاث مستشفيات تقدم الخدمة الطبية للأجانب بالمدينة فى ذلك الوقت، وقد عولج بذلك المستشفى عام ١٨٧٠ ثلاثمائة وأربعة مرضى [٨٩].

غير أن أول ذكر بالوثائق[٩٠] لمستشفى بريطانى جاء فى أواخر عهد سعيد، حيث التمس القنصل البريطانى عام ١٨٦٢ إعطاءه قطعة أرض بالإسكندرية لبناء مستشفى

بريطانى عليها، وأجيب طلبه[٩١]، إذ تشير الوثائق إلى أنه فى الأشهر الأولى من حكم الخديو إسماعيل منحت قطعة أرض للبريطانيين لإقامة مستشفى لهم عليها[٩٢]، وقد عمل ذلك المستشفى ومارس نشاطه سريعا، وكان يعرف باسم "إسبتالية البروتستان"[٩٣].

وكانت هناك أيضاً مستشفى أنجلو – ألماني بالإسكندرية – فى عهد إسماعيل نشط فى تقديم خدماته لجميع العناصر بالمدينة وطنيين وأجانب، وكانت إدارة ذلك المستشفى تنشر إحصاءً سنوياً عن عدد المرضى الذين عالجهم، وجاء فى إحصاء عام ١٨٧٩ أن عدد الذين عالجهم المستشفى بلغ ٨١٤ مريضاً، كان عدد البريطانيين منهم ٩٨، على حين بلغ عدد المرضى المصريين الذين استقبلهم المستشفى فى ذلك العام ٢١٦ مريضًا[٩٤].

كما كان مستشفى فيكتوريا من أهم المستشفيات البريطانية فى ذلك الوقت[٩٥]، وإلى جانب ذلك وجدت مستشفيات بريطانية بمناطق أخرى، إذ كان هناك مستشفى بريطانى بالسويس[٩٦] حيث قام الخديو إسماعيل بمنح الجالية أرضا بالجهة الغربية من السويس ليبنوا عليها مستشفى هناك[٩٧].

هذا و قد تعاونت الجالية مع الجاليات الأخرى فى إقامة مستشفى للراهبات شاركت فيه الجاليات الألمانية و السويسرية و الأمريكية، وقد اختارت اللجنة المشكلة لإنشاء ذلك المستشفى قطعة أرض مناسبة بالقاهرة[٩٨]، فوافقت عليها الحكومة على الفور، وحين طالبت تلك اللجنة بإبدال تلك القطعة بقطعة أرض أخرى فى موقع آخر[٩٩] قامت الحكومة بتلبية طلبها[١٠٠]، لإدراكها أهمية تلك المستشفيات[١٠١] فى الحفاظ على الصحة العامة وفى النهوض بالشئون الصحية[١٠٢].

٢- أثر الجالية البريطانية فى تحديث المدن والموانئ:

تأثرت عملية تحديث المدن فى مصر وإدخال مظاهر التحضر والتطور إليها بعاملين، **الأول:** هو سيطرة العنصر الأجنبي على عملية التحديث هذه، حيث كانت مجالات استثماراتهم آنئذ تكاد تكون مقصورة على إقامة شركات المرافق العامة "الماء والغاز والسكك الحديدية" أكثر مما هو منصب على الصناعة، **والعامل الثانى:** انصراف الطبقة الرأسمالية الوطنية الناشئة إلى العمل فى ميادين الزراعة فقط خشية التعرض للمنافسة الأجنبية[١٠٣].

وعلى هذا يفرض تساؤل هام نفسه: ما حقيقة مساهمة الجالية البريطانية فى عملية التحديث هذه؟ وما حجم استثماراتهم فى هذا المجال؟

والحقيقة أن الجالية البريطانية كانت لها إسهامات بارزة فى تحديث المدن وتطويرها منذ عهد محمد على، لاسيما فى إقامة الفنادق وأماكن الراحة، كما سيأتى بيانه، وتواصلت جهودهم فى الفترة التالية، وعلى صعيد الشركات البريطانية فإننا نجد أنها لم تنل — كما لم ينل الأفراد البريطانيون — سوى عدد ضئيل من امتيازات المرافق العامة مقارنة بنظرائهم من الرعايا الفرنسيين أو البلجيكيين الذين نالوا امتيازات كبيرة ومتنوعة فى هذا الشأن، لاسيما فى عهد سعيد(١٠٤).

ونظراً لاهتمام إسماعيل بتحديث المدن وتطويرها عمل لديه بعض البريطانيين الذين خدموا اتجاهه فى هذا المجال(١٠٥)، وكان مستر رندل المهندس البريطانى المتخصص فى رسم وتخطيط المدن، أحد أبرز الذين استخدمهم الخديو إسماعيل(١٠٦).

هذا وتبرز جهود الجالية فى تحديث المدن والموانئ فى عدة مدن على النحو التالى:

أ — تحديث العاصمة:

جاءت مشاركة البريطانيين الأولى فى إدخال الحداثة إلى القاهرة عام ١٨٢٩ على يد المهندس البريطانى "جالواى" الذى قام بإدخال الإنارة بالغاز فى المنطقة التى افتتحت فى ذلك العام من حى شبرا(١٠٧)، حيث أقام محمد على سراي وحديقة على ضفة النيل، وقام بتطويـــر تلك المنطقة وتشجيرها(١٠٨).

وفى القاهرة كانت حدائق إبراهيم باشا نجل محمد على ذات مكانة خاصة، وكانت تفتح ثلاثة أيام فى الأسبوع للجمهور وللأوروبيين فى جميع الأوقات، وكانت تلك الحدائق تحت إشراف اثنين من البستانيين البريطانيين(١٠٩).

وتأتى مساهمة البريطانيين الكبرى فى تطور العاصمة وتحديثها فى إقامتهم للفنادق التى كانت من أهم المنشآت العمرانية الهامة فى تلك الفترة، سواء فى القاهرة أو فى غيرها من المدن بشكل لاحظه الرحالة البريطانيون أنفسهم، وأشادوا بكثرة الفنادق البريطانية وجودة مستواها(١١٠)، ومن أهم الفنادق التى شيدتها الجالية فى القاهرة الفنادق التالية:

— فندق واجهورن:

يعد فندق واجهورن أحد الفنادق البريطانية الأولى التى أنشئت فى القاهرة على شاطئ بركة الأزبكية، وتولى إدارته رجل بريطانى(١١١)، وكان توماس واجهورن قد أسس فى كل من القاهرة والسويس فنادق للمسافرين على هذا الخط للذين يتعهد بنقلهم من الإسكندرية إلى السويس(١١٢).

- **فندق هيل "الشرق":**

لم تستطع شركة واجهورن أن تقف وحدها في الميدان، فنافستها شركة أخرى تعمل للملاحة بين بولاق والعطف، وتعرف باسم هيل ورافن Hill and Raven، إذ افتتحت فنادق في القاهرة والسويس[١١٣].

وفى عام ١٨٤٣ حل "فندق الشرق" المتسع الأرجاء بالأزبكية محل فندق هيل الواقع بالحي الإفرنجي بها، واستخدم فندق الشرق المسافرون في الطريق البرى من الهند وإليها مقابل خمسين قرشا للإقامة الكاملة في اليوم الواحد[١١٤]، وكان هذا الفندق هو المكان المفضل للمسافرين البريطانيين، وقد حرصت إدارة الفندق على توفير الخدم والطهاة لراحة هؤلاء المسافرين[١١٥].

- **فندق شبرد** Shepeard Hotel:

على الرغم من أن فندق شبرد يعد بحق أشهر الفنادق البريطانية على الإطلاق في مصر في القرن التاسع عشر، فإنه ثمة اختلافات كثيرة حول تاريخ نشأة هذا الفندق، فيذكر البعض أنه قد تأسس عام ١٨٣٤[١١٦]، بينما يذهب آخر للقول بأنه أنشئ عام ١٨٤١ على يد البريطانى "شبرد" ليترل به المسافرون فى طريقهم إلى الهند وبلاد الشرق، وكان يطلق عليه اسم "الفندق البريطاني الجديد"، ثم أضاف اسمه فصار يعرف "بفندق شبرد البريطانى"[١١٧]، كما قيل أيضا: إن فندق شبرد هو نفسه فندق الشرق الذى تحول عام ١٨٤٦ إلى فندق شبرد، ليحمل اسم رجل الأعمال البريطانى الذى امتلكه، وقد أصبح الفندق مقصد البريطانيين والأمريكيين الذين تقاطروا عليه[١١٨].

أما آخر الآراء التى تناولت تاريخ نشأة هذا الفندق فتذكر أن فندق شبرد أنشئ نتيجة لردم محمد على لبركة الأزبكية عام ١٨٣٧[١١٩]، وإقامة حديقة على النسق الأوروبي، فتم إقامة فنادق حديثة رائعة فى تلك المنطقة مثل فندق شبرد عام ١٨٤٩ فى نفس موقع قصر الألفى[١٢٠]، على الضفة الغربية من البركة القديمة[١٢١] حيث استغل مؤسسه صمويل شبرد S. Shepeard فرصة لقائه بعباس باشا فى رحلة صيد لينتزع منه وعدا بتخصيص موقع له ينشىء عليه فندقا كبيرا، ولم يكن هذا الموقع سوى مدرسة الألسن الشهيرة كما كتب لأخيه فى نوفمبر ١٨٤٩: "لقد حصلت على موافقة الباشا بتخصيص مبنى مدرسة هامة، لتشييد فندق أقوم الآن بوضع تخطيط له"[١٢٢].

كان فندق شبرد مقصدا لكبار الشخصيات البريطانية رفيعة المستوى التى كانت تزور مصر فى حاشية كبيرة، فتترل بالفندق مفضلة إياه فى كثير من الأحيان على الترول بقصر النيل أحد القصور الخاصة بأسرة محمد على[١٢٣].

وهكذا كانت الصلة قوية بين الجالية البريطانية فى مصر عموماً وفندق شبرد، حتى إن الوثائق تطلق عليه "لوكندة الإنجليز"(١٢٤)، حيث حاز هذا الفندق رضا واستحسان كثير من أفراد الجالية الذين أشادوا به، أمثال إميليا إدواردز التى نزلت به عام ١٨٧٣(١٢٥)، كما نزل به جوشن وجوبير عام ١٨٧٥(١٢٦)، حيث جاءا إلى مصر للتحقيق فى أحوال البلاد المالية(١٢٧).

وقد عكست كتابات الرحالة والسائحين الذين زاروا هذا الفندق رقى مستوى الخدمة به، حتى إن بعضهم قارن بينه وبين فنادق برلين وفيينا ولندن وباريس، ورجح فى النهاية كفة فندق شبرد(١٢٨).

وعلى أية حال، فقد كانت الفنادق البريطانية وغيرها إحدى المنشآت العمرانية التى أقامها الأوروبيون فى المدن المصرية فى القرن التاسع عشر، فيذكر على مبارك فى خططه أنه فى عام ١٨٧٧ كان بالقاهرة ستة عشر فندقاً لإقامة الأجانب(١٢٩).

وقد ساعدت هذه الفنادق على تغير الشكل العمراني والحضاري للقاهرة، ولاسيما منطقة الأزبكية، حتى إن أحد الرحالة يصف الأزبكية بقوله:" أصبحت الأزبكية حديقة غناء مليئة بالنافورات والأشجار والمقاهى. . . ، وأقيمت الفنادق حول مربع الأزبكية مثل فندق شبرد وفندق الشرق الكبير وغيرها. .. "(١٣٠).

وتواصلت جهود الجالية فى تحديث العاصمة، فحين عزم الخديو إسماعيل على تنظيم فرقة مطافئ فى القاهرة لجأ إلى القنصل البريطانى استانتون ليساعده فى استحضار اليوزباشي "شو" رئيس فرقة المطافئ بلندن، ليتولى تنظيم فرقة المطافئ بالقاهرة(١٣١).

ويأتى كوبري البحر الأعمى (كوبرى الجلاء الآن) كأحد المشروعات العمرانية التى نفذتها شركات بريطانية فى مصر، إذ أراد الخديو إسماعيل ربط الجزيرة بالجيزة، فكلف شركة بريطانية بإنشاء كوبرى يصل بينهما وذلك عام ١٨٧٢، فأنجزته الشركة فى نفس السنة، وبلغت تكلفة ذلك الكوبرى حوالى ٤٠,٠٠٠ جنيه(١٣٢)، وقد تم التعاقد من أجل هذا الكوبري مع الخواجات "جامس" و "شو" و كيلى عن بيت "شو و تومسن" البريطانى بلندن، وقد جاء فى نص العقد على أن تنفيذ الكوبري يستغرق عاماً، وأعلن عن انتهاء العمل فيه فى ١٧ أكتوبر ١٨٧٢(١٣٣).

وأخيراً بدأت العمارات الحديثة فى القاهرة فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بارتفاع وضخامة مبانيها تشق وجه القاهـــرة من ناحية الغرب فى أحياء(جاردن سيتى)، وأخذت تنشر فى صور دائرية مرسومة على الطريقة الانجليزية(١٣٤).

ب- الإسكندرية:

كانت الإسكندرية من أول المدن المصرية التى تأثرت بوفود الأجانب إليها، الأمر الذى انعكس على مظهرها الحضارى، إذ سرعان ما أصبحت الإسكندرية أشبه بمدينة أوروبية فى شرق البحر المتوسط، فكان بها ميدان فسيح أشبه بالحى الأوروبي، ويضم القنصليات والكنائس والمكاتب التجارية الهامة والمتاجر التى تعرض بضائع أوروبية(١٣٥).

وقد أصبحت الإسكندرية مثالاً لهذا التحول وللنجاح العملي لازدهار رءوس أموال "الأقليات التجارية" أى الأجانب بتحولها خلال القرن التاسع عشر من مدينة صغيرة نائية عدد سكانها ثمانية آلاف نسمة سنة ١٧٩٨ إلى واحدة من أهم موانئ البحر المتوسط بلغ عدد سكانها ٢٣,٠٠٠ نسمة عام١٨٨٢(١٣٦).

وتمثل هذا التحول العملى بداية فى إنشاء الجالية للفنادق بالمدينة، إذ أنه فى عام ١٨٣٢ لم يكن بالإسكندرية سوى فندقين أحدهما هو فندق السيدة هيوم، وهى زوجة ضابط بريطانى(١٣٧).

كما شهدت المدينة تشكيل مجلس عام ١٨٣٤، مهمته تحسين أحوال المدينة، أطلق عليه اسم "لجنة التحسينات"، وقد تولى رئاسته الكولونيل "كامبل" القنصل البريطانى العام، بالإضافة إلى اثنين من كبار التجار البريطانيين كانا ضمن أعضائه وهما ثوربورن Thurburn ومسترهاريس Harris، ومنذ تألف هذا المجلس أخذ فى تحسين أحوال المدينة، فمثلاً نقلت المدافن إلى خارج أسوار المدينة وتدريجياً تحسنت أحوال الشوارع، وأنشئت المجارى العامة، وأعد ميدان فسيح مستطيل الشكل وضع فيه أساس لبناء الكنيسة الإنجليزية(١٣٨).

والذى يعنينا أن "لجنة التحسينات" هذه أو "لجنة تنظيم الإسكندرية" كما كان يطلق عليها أحياناً، والتى كان للعنصر البريطانى دور فعال بها، قد نجحت فى إدخال كثير من التحسينات، وأن الوالى نفسه وجميع موظفى حكومته كانوا يخضعون لأحكامها(١٣٩).

وفى عهد سعيد عملت الحكومة على الاستفادة من الخبرة البريطانية فى تطوير ميناء الإسكندرية، إذ تعاقدت مع "الشركة الهندية الشرقية" لتطوير رصيف وترسانة الإسكندرية بجلب عيار لها(١٤٠).

إضافة إلى ذلك، كان هناك تواجد بريطانى فى "إدارة البلدية" بالإسكندرية التى تأسست عام ١٨٦٩، لتتولى متابعة أعمال العمران والتحديث بالمدينة ومسائل الإدارة المحلية(١٤١).

وكانت هناك محاولة من أحد أفراد الجالية البريطانية بالإسكندرية لترقيم البيوت ووضع لوحات معدنية عليها أرقام المنازل، وتسمية الشوارع بأسماء تكتب باللغتين العربية والفرنسية وكان هذا البريطانى يدعى "جريك"، غير أن هذا المشروع أصابه التعطيل وأهمل أمره برغم توقيع عقد بين بلدية الإسكندرية والخواجة "جريك"(١٤٢)، وذلك بسبب تأخر البلدية فى تقديم الكشوف اللازمة لتلك العلمية فى الوقت المناسب، مما تسبب فى تحمل الحكومة مبلغ ٦٠٠٠ جنيه فرنسى كتعويض حكم به للبريطانى جريك على الحكومة(١٤٣).

غير أن العمل الأكبر فى مجال نشاط الجالية فى تطوير الإسكندرية وتحديثها جاء حينما عهد الخديو إسماعيل عام١٨٧٠إلى شركة (جرينفلد وإليوتGreenfild & (Eliot co بمشروع توسيع وإصلاح ميناء الإسكندرية(١٤٤).

وأما الأسباب التى حدت بالخديو إلى سعيه لإصلاح ميناء الإسكندرية **فأهمها**: – وجود الصخور وتشعبها فى الميناء مما يعيق حركة الملاحة(١٤٥)، ورغبة الحكومة فى بناء مراس لوقاية السفن وأرصفة للشحن والتفريغ على البر مباشرة(١٤٦)، فضلاً عن اهتمام الخديو بميناء الإسكندرية وخوفه من أن يطغى عليها ميناء بورسعيد، فسعى جاهداً إلى إدخال التحسينات عليها للحفاظ على مركزها التجارى كميناء هام(١٤٧)، لكل هذا عهد الخديو إلى تلك الشركة(١٤٨) بمهمة القيام بالإصلاحات والتوسعات اللازمة التى تتلاءم مع متطلبات العصر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت خلال تلك الفترة(١٤٩).

أما شروط العقد المبرم بين الحكومة والشركة **فمنها**:

١– أن يكون ميناء الإسكندرية مقسما إلى ميناءين: أحدهما كبير جهة الخارج (حاجز الأمواج)، والآخر صغير ويكون ميناء داخليًا(١٥٠).

٢– بناء أرصفة للسفن مقابل مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى(١٥١).

٣– مدة العمل بالميناء الصغير (الداخلى) خمس سنين، وما يصرف كل شهر للمقاولين يكون بنسبة المشغول الشهرى، وهو ما يقرب من ٢٥,٠٠٠ جنيه، وترتب لهذه العملية مهندس بريطانى، يعاونه بعض مهندسى الأشغال لملاحظة الأعمال وإجراءاتها حسب الشروط، وتقدير كمياتها الشهرية(١٥٢).

وفى عام ١٨٧١ بدء العمل بإنشاء حاجز الأمواج بميناء الإسكندرية ليقيه من طغيان الأمواج، ويحمى السفن الراسية من العواصف، وقد تم الانتهاء منه فى ديسمبر ١٨٧٣، وقدرت تكاليف إنشائه بـــ ٢,٥٤٠,٠٠٠جنيه، بالإضافة إلى أن هذه العملية تخللها

إنشاء أرصفة للشحن والتفريغ، قدرت تكاليفها مع حاجز الأمواج بنحو ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وقد انتهى العمل من هذه المشروعات عام ١٨٧٩[١٥٣].

إضافة إلى ذلك أيضا، أقامت الشركة حوضا عائما لإصلاح السفن أكبر من الحوض الحجرى الذى أنشئ فى عهد محمد على، والذى صار لا يفى بإصلاح السفن وخاصة كبيرة الحجم[١٥٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية عاونت شركة جرينفلد معاونة كبيرة على إنجاز أعمالها، إذ وضعت محاجرها تحت تصرف الشركة لتستخرج منها ما يلزم العمل من أحجار، فضلاً عن الآلات والمعدات المختلفة، وما يتبع تلك المحاجر من مبان وسكك حديدية[١٥٥]، وكان محجر المكس ضمن ما استغلته الشركة من محاجر الحكومة، فاستخرجت منه الأحجار المستخدمة فى بناء حاجز الأمواج[١٥٦].

وعلى الرغم من كل ذلك فإن النقد قد وجه لشركة جرينفلد بخصوص عملها فى ميناء الإسكندرية لأمرين **أولهما**: أن الشركة استغرقت وقتا كبيرا لإنجاز أعمالها- رغم تقاضيها أتعاباً كبيرة وبشكل مكثف ومقدماً[١٥٧] - الأمر الذى جعلها تطلب تمديد ميعاد تسليم المواقع التى تعمل بها لعدم استطاعتها بيع ممتلكاتها من منشآت ومعدات وآلات مختلفة فى الميعـــــاد المحدد[١٥٨].

أما **الأمر الثانى** الذى انتقدت الشركة بشأنه فكان ضخامة ما تقاضته من أرباح، وذلك لسعى أصحابها منذ البداية للحصول على زيادة فى المبلغ المتفق عليه بالتحايل على العقد المبرم بينهم وبين الحكومة التى لم تسلم لهم فيما أرادوا بسهولة[١٥٩]، ورغم ذلك فإن الشركة قد حصلت على أكبر مما كانت تتوقع بكثير، حتى أجمعت الآراء على ضخامة ما تقاضته الشركة التى حصلت على ضعف ما تستحق[١٦٠].

هذا ولم يقف التعاون بين الحكومة وشركة جرينلفد عند هذا الحد، بل إن الشركة عرضت على الحكومة التعاقد معها لتعميق ميناء الإسكندرية، واشترط الخواجات جرينلفد وشركاه على الحكومة أثناء دراستهم المبدئية للمشروع أن تدفع لهم الدولة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصرى فى حالة عدم قيامهم بتنفيذ المشروع كأتعاب للدراسة التى أجروها لتعميق الميناء، فوافقت الحكومة على ذلك[١٦١].

ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن المهندسين البريطانيين قد لعبوا دورا هاماً فى أعمال تشغيل وصيانة ميناء الإسكندرية مثل مستر "دوبور"[١٦٢].

ونظرا لحاجة المجتمع المصرى لوجود العديد من شركات المرافق والخدمات المختلفة التى تمد البلاد بالعديد من أوجه الحداثة والتطوير، فقد تأسست عدة شركات لهذا

الغرض، وإن كان نصيب الجالية البريطانية منها ضئيلاً، فإن أبرز شركات التحديث البريطانية والتي تعد من شركات المرافق العامة بالإسكندرية هي الآتية:

– **شركة مياه الإسكندرية** The Alexandria Water Co. Ltd:

وهي شركة بريطانية تأسست بلندن بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧٩، ومركزها الرئيسي والإداري بالإسكندرية، وجاء تأسيس تلك الشركة بعد عدة مفاوضات بين الحكومة المصرية ومستر "إدوارد إيستون" لرغبة الحكومة في بيع الشركة المدنية "الأهلية" لمياه الإسكندرية والتي كانت تمتلكها الحكومة منذ عام ١٨٦٧، عندما قام الخديو إسماعيل بشراء الامتياز الذي منحته الحكومة لمسيو كورديه الفرنسي عام ١٨٦٠ لتزويد مدينة الإسكندرية بميـــاه الشرب، حيث مارست هذه الشركة عملها حتى بيعت للحكومـــــة عـــــام ١٨٦٧[١٦٣].

وفي عام ١٨٦٧ كانت شركة مياه الإسكندرية إحدى الشركات والهيئات المصرية التي رهنت مواردها لسداد ديون مصر[١٦٤]، حتى بيعت عام ١٨٧٩ لشركة مياه الإسكندرية البريطانية، التي تكونت في لندن برأسمال قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، وقامت تلك الشركة فور تأسيسها بشراء الشركة القديمة[١٦٥].

وكان حي الرمل غير داخل في دائرة أعمال شركة الإسكندرية الأهلية، إذ كان امتياز تزويد الحي بالمياه ممنوحا منذ عام ١٨٦٩ إلى شركة مياه الرمل Societe Hwtrono Migue de Ramle التي لم تعمر طويلاً لإفلاسها في عام ١٨٧٦، وقد باعها مسيو قسطنطين زرفوداكي إلى شركة مياه الإسكندرية مقابل حصوله على ٣٧,٠٠٠ جنيه إنجليزي، وفي ١٤ إبريل ١٨٨٠ صدقت الحكومة المصرية على عقد الشراء، واعترفت بملكية شركة مياه الإسكندرية للمؤسستين معاً "الشركة الأهلية، وشركة الرمل"[١٦٦].

– **شركات التأمين:**

وثمة نوع جديد من الشركات أدخله الأجانب على السوق المصرية، ولاسيما بمدينة الإسكندرية، منذ نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي شركات التأمين، التي تعد امتداداً لأعمال البنوك من حيث إنها أوعية لتشجيع المدخرات وتشغيلها في استثمارات مختلفة، وكانت هذه الشركات أصلها غالباً شركات بريطانية وفرنسية، ومراكزها في لندن وباريس[١٦٧].

فعلى سبيل المثال تفاوضت الحكومة في عهد إسماعيل مع شركة بريطانية للتأمين على القصور الساحلية، بعدما رفضت شركة رويال للتأمين قبول التأمين على تلك القصور الساحلية نظراً لكونها مبنية من الخشب، فلجأت الحكومة إلى شركة بريطانية

لهذا الغرض، غير أن الخديو إسماعيل وجد أن الشركة تطلب نسبة مرتفعة، فطلب مفاوضتها من جديد لتخفيض تلك النسبة(١٦٨).

ومن ناحية أخرى واصلت الجالية تأسيس شركات العقارات والتعمير فى الفترة التالية بالمدينة، منها شركة استغلال عقارات الإسكندرية التى تخصصت فى أعمال البناء(١٦٩)، والشركات الفندقية المتخصصة فى إقامة الفنادق بالمدينة(١٧٠).

جـــ – السويس:

مثلت السويس أهمية خاصة للمواصلات البريطانية إلى الهند، ونظرا لذلك عملت بعض الشخصيات البريطانية على توفير الخدمات المختلفة بالسويس، على طول الطريق المؤدى إليها، فقام واجهورن بتزويد طريق القاهرة السويس بسبع محطات، منها محطتان تقدمان الخمور(١٧١)، وقد وضعت تلك الاستراحات Rest House تحت إشراف مستر شبرد ليتولى إدارتها، كما أقام واجهورن فنادق بالسويس مثلما فعل بالقاهرة، وذلك لراحة المسافرين الذين تعهد بنقلهم من الإسكندرية إلى السويس(١٧٢).

ونظرًا للحركة الدءوبة على طريق السويس، وما أحدثته من انتعاش شهدته المدينة، عمل الأجانب على تأسيس شركات للتأمين على الأمتعة من السويس إلى الإسكندرية(١٧٣)، كما طلبت شركة بريطانية من محمد على أن تقوم بإجراء إصلاحات هامة فى ميناء السويس لتزيد من اتساعه وتجعله مرفأ كبيرا، غير أن الباشا رفض منعاً لتزايد النفوذ البريطانى فى مصر(١٧٤).

غير أن هذا المشروع قد تجدد مرة أخرى عام ١٨٦٠ عندما شرعت الحكومة فى التعاقد مع شركة (P&o) لإنشاء حوض عائم بالسويس لإصلاح السفن Floating Dock ، إلا أن هذا المشروع لم ينفذ على يد تلك الشركة، وقامت به شركة إخوان داسو الفرنسية تحت إشراف شركة المساجرى(١٧٥).

ثم تعاقدت الحكومة مع شركة جرينفلد وشركاه عام ١٨٧٠ لإتمام ذلك الحوض الذى بدأ العمل فيه فى عهد سعيد بميناء السويس، إلا أن العمل به كان قد توقف حتى كلفت به شركة جرينفلد البريطانية(١٧٦)، مع مشروع إصلاح ميناء الإسكندرية.

وتمثل اهتمام بريطانيا بما يتم من إصلاحات فى ميناء السويس والزعفرانة، ومدى عناية مصر بالفنارات فى متابعة التقارير المقدمة من المهندسين البريطانيين عن حالتها(١٧٧)، خاصة وأن عددًا كبيرًا من تلك الفنارات كان قد شارك فى تشييده مهندسون بريطانيون(١٧٨).

كما تولت شركة (P&o)إدارة فنارات البحر الأحمر والإشراف عليها قبل عهد إسماعيل الذى اهتم بنقل الإشراف عليها إلى الحكومة المصرية[١٧٩]، للاستفادة من عوائد تلك الفنارات[١٨٠].

كذلك طالب البريطانيون فى تقاريرهم بضرورة توفير المياه الصالحة للشرب فى السويس[١٨١]، لذلك عملوا على توفير تلك المياه لبعض المنشآت البريطانية بالسويس كالفنادق، فقاموا باستيراد آلات تقطير "تحلية" مياه البحر من الخارج؛ لاستخدامها فى فنادقهم وأفرع شركاتهم بالمدينة[١٨٢].

د – بنـــــــــــها:

امتدت جهود الجالية فى تعمير وتطوير المدن المصرية إلى بنها[١٨٣]، حيث أبرمت الحكومة عقدا فى عام ١٨٦١ مع الخواجة " برانيه " الجناينى لينظم بمعرفته حديقة بنها وينسقها على الطراز الإنجليزى[١٨٤].

هـــ – الأقصر:

وكانت الأقصر من المدن التى تأثرت بتواجد البريطانيين بها نظراً لأهميتها السياحية فى ذلك الوقت، ففى عام ١٨٧٧ أقدم توماس كوك[١٨٥] على خطوة جديدة وهامة، فافتتح "فندق الأقصر" الذى امتلكته شركته، وذلك بدلاً من تزويد السياح بقسائم الإقامة فى الفنادق الأخرى هناك[١٨٦]، مما كان له أكبر الأثر فى انتعاش الأقصر وازدهارها.

٣– مشاركة الجالية فى تطوير النقل و المواصلات ووسائل الاتصال:

أ – تطوير النقل:

- **النقل البرى:**

– طريق قنا – القصير البرى:

زاد اهتمام البريطانيين بالطرق البرية المصرية عقب الحملة الفرنسية على مصر، فإلى جانب اهتمامهم بإحياء طريق السويس البرى، استخدموا طريقاً آخر يبدأ من القصير على البحر الأحمر إلى قنا على النيل، ومن قنا تسير السفن على النهر نفسه إلى الموانئ الشمالية[١٨٧].

وكان هذا الطريق لا يقل أهمية عن طريق السويس البرى، خاصة وأنه كان آمناً وسريعاً للوصول إلى الهند، كما أنه كان ممراً للسياح البريطانيين القادمين إلى الهند وبالعكس[١٨٨]، وقد أُعْفِى المسافرون البريطانيون على هذا الطريق من دفع أية رسوم

بأمر من محمد على[١٨٩]، الذى أولى هذا الطريق عنايته، وعمل على استتباب الأمن فيه، وذلك لأن ازدياد قوة شركة الهند الشرقية أدى إلى زيادة مطردة فى انتقال الموظفين والمسافرين والبريد والبضائع بين الهند وبريطانيا[١٩٠].

وتجدر الإشارة إلى أن مستر آرثر أندرسون Arthur Anderson المدير الإداري لشركة شبه الجزيرة والشرق الملاحية البخارية The Peninsular & Oriental Steam Navigation Co كان قد زار مصر فى نهاية عام ١٨٤٠ ليعمل على إجراء مفاوضات مع الحكومة المصرية لتحسين الخدمة عبر الطريق البرى بين القاهرة والسويس[١٩١]، وقد تضمن مشروعه الذى تقدم به إلى الحكومة المصرية طلب تحسين الخدمة على الطريق بين قنا والقصير[١٩٢].

وقد ظل طريق القصير يؤدى دوره كاملاً إلى أن جذب طريق الأوفرلاند روت Over Land Route أى الطريق البرى اهتمام المسافرين بسبب قصره وعوامل الراحة التى توافرت به[١٩٣].

ونظراً لاهتمام توماس واجهورن بطريق القصير أيضًا[١٩٤]، عرض على محمد على إعادة هذا الطريق، فرحب الباشا بالفكرة، وافتتح هذا الطريق سنة ١٨٤٥، وبدأت أهميته تزداد بالتدريج حتى أنشأ محمد على مصلحة خاصة للعناية به[١٩٥]، ووالت الحكومة العناية به، فمدت أسلاك التلغراف على طول هذا الطريق لتيسير استخدامه وتوفير الراحة للمسافرين على هذا الطريق[١٩٦].

ولم يغفل البريطانيون عن تسجيل مشاركة مواطنيهم فى مصر فى حفر الآبار ورصف الطرق وتوفير المياه بين قنا والقصير[١٩٧].

– طريق القاهرة — السويس:

اهتمت بريطانيا منذ وقت مبكر بالطريق البرى عبر الأراضى المصرية، وعلى الرغم من ذلك لم تشجع أى تحرك مندفع فى هذا الشأن دون دراسة[١٩٨]، ففى عام ١٨١٥ اقترح قنصل بريطانيا جون باركر John Barker تسيير خطوط مواصلات سريعة بالبواخر بين البحرين الأحمر والمتوسط لاختصار الرحلة إلى الهند، وكان باركر من أكبر المدافعين عن الطريق البرى، غير أن حكومته عنفته لأنه ليس فى إمكانه تنفيذ المشروع بمفرده[١٩٩].

وكان البريطانيون مهتمين مباشرة ببرزخ السويس باعتباره الطريق إلى الهند، وقد تركزت جهودهم فى تحسين المواصلات البرية، بعكس الفرنسيين الذين ركزوا على الطريق الملاحى[٢٠٠].

ومن جانبه عمل الباشا على إقرار الأمن على هذا الطريق، فقضى على تعدى البدو، كما عنى بإصلاحه وتمهيده لسير العربات[٢٠١].

ثم يأتى الفضل الأكبر فى إظهار مزايا طريق السويس البرى من الناحية العملية فى نقل البريد والمسافرين من الهند وإليها، إلى الضابط البريطانى توماس واجهورن، إذ قدم إلى شركة الهند الشرقية تقريراً فى عام ١٨٢٣ عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة، ورغم أن الشركة رفضت العمل بما جاء فى هذا التقرير، فقد استطاع واجهورن أن ينال تأييد محمد على الذى كان يريد دعم هذا الطريق، فقام واجهورن بتحسين الخدمة على هذا الطريق[٢٠٢].

ثم حدث أن لفت الطريق البرى — أخيراً — أنظار شركة الهند البريطانية، ورأته آمنا وأقصر من طريق رأس الرجاء الصالح وطريق البصرة والفرات وحلب والإسكندرونة، فاتفقت مع الحكومة المصرية على نقل طرود البريد والمسافرين عن طريق السويس، وكان مستر توماس واجهورن واسطة هذا الاتفاق[٢٠٣]، إذ عمل واجهورن على اجتذاب مدير شركة الهند إلى هذا المشروع خاصة، وقد استقر واجهورن بالقاهرة[٢٠٤].

وفى عام ١٨٣٠ حصل واجهورن على امتياز من الباشا بتنظيم قوافل من الجمال، أسماها "مصلحة واجهورن للنقل بالجمال" لنقل الفحم من موانئ مصر الشمالية إلى السويس؛ لتموين البواخر البريطانية بميناء السويس، كما تعهد واجهورن بنقل البريد من لندن إلى الهند مقابل خمس شلنات عن كل رسالة[٢٠٥].

وقد قام واجهورن بإعداد الطريق بين القاهرة والسويس بشكل أفضل، واستغرق إعداده ثلاث سنوات، حيث أنشأ على طول الطريق فنادق ونزلا لراحة المسافرين[٢٠٦].

ولقد زاد من أهمية الطريق البرى بالنسبة لبريطانيا أن تشكلت فى عام ١٨٣٤ لجنة بريطانية – عرفت باسم لجنة بخار بومباى Bombay Steam Fund Committee – لبحث مسألة المواصلات بالسفن البخارية مع الهند، وانتهت اللجنة إلى تفضيل طريق السويس البرى فى شهور معينة من السنة، خاصة مع صلاحية البحر الأحمر لملاحة السفن البخارية[٢٠٧].

وساعد على تحسين الخدمة على هذا الطريق أنه فى عام ١٨٣٧ أنشئت (إدارة النقل) فى مصر لاستخدام طريق السويس البرى بانتظام، تحت إشراف شركة الهند الشرقية التجارية، وأسست الشركة ثلاثة مكاتب لها فى الإسكندرية والقاهرة والسويس، وكان بيت هل وشركائه Hill & Co أصحاب الامتياز فى هذه الإدارة بإشراف من الشركة، وقد منح الباشا هذه الشركة حق إقامة استراحات على طول الطريق الصحراوى[٢٠٨].

وقد نافس واجهورن شركة هل وشركاه "رافن وهيل Raven & Hill Co" على طريق القاهرة السويس، وقام كل من الفريقين المتنافسين بمحاربة الآخر بطريقته، فقد حظر على واجهورن استخدام الاستراحات والمحطات التى أقامتها شركة هل وشركاه، فقام واجهورن بتحريض أصحاب الدواب على عدم التعاون بأى شكل مع شركة هل وشركاه[٢٠٩].

ومن ناحية أخرى، ركز مشروع مستر أندرسون مندوب شركة (P&o) عام ١٨٤١ بشكل كبير على أهمية الطريق البرى فى المواصلات بين بريطانيا والهند، فقد طلبت الشركة تحسين الطريق من القاهرة إلى السويس حتى تصلح لسير العربات، وفى ١٥ سبتمبر عام ١٨٤١ وافق الباشا على المشروع الذى تقدم به مستر أندرسون، فمنح شركته امتياز حمل ونقل البضائع والبريد والركاب لمدة عام، مع وعد بتقديم الحماية اللازمة لعمليات النقل[٢١٠].

و لم تكد تنتهى زيارة "أندرسون" حتى قام "واجهورن"من جانب"وهيل و رافن" من جانب آخر بإدماج شركتيهما فى شركة واحدة باسم "هيل وشركاه"، بعد أن توقع الطرفان منافسة قاسية سوف تواجههما من جانب شركة(P&o) [٢١١].

ثم قام ثوربورن Thurburn التاجر البريطانى وثيق الصلة بمحمد على بتأجير حق إدارة الطريق البرى، وبذلك تأسست شركه الترانزيت بمساعدة من حكومة محمد على، وبعقد خضع لشروط معينة أهمها منع التأجير من الباطن[٢١٢]، وهكذا عمل الباشا على تكوين شركة لإدارة هذا المرفق الهام يقوم بتمويلها برأس المال اللازم[٢١٣]، فما الذى دفعه لاتخاذ هـــذه الخطوة؟

الحقيقة أنه فى ذلك الوقت بالذات ظهر تخوف محمد على من السيطرة البريطانية، خاصة وقد نقص عدد الجيش وتقلصت رقعة الدولة على إثر معاهدة لندن ١٨٤٠، ومن ثم كان إشرافه على وسائل النقل البرى والنهرى — كما سيرد ذكره لاحقاً — الأجنبية، وإجبارها على رفع علم البلاد[٢١٤]، كما أنه خشى أن يؤدى بقاء النقل تحت إشراف شركة الهند إلى انتشار النفوذ الأجنبى مما يهدد سيادته الداخلية، فقرر وضع المواصلات تحت إشرافه، فأقرض ثوربورن مبلغاً من المال ليحل محل هل وشركاه، إثر تعرضهم لأزمة مالية فى إدارة النقل عام ١٨٤٣[٢١٥].

وعلى إثر تأسيس ثوربورن لشركة الترانزيت فضلت شركة "هيل وشركاه" بيع امتيازها لثوربورن خوفاً من مخاطر المنافسة مع شركة تأسست تحت حماية الحكومة، وفضلاً عن ذلك انتقل إلى ثوربورن امتياز استغلال استراحات طريق القاهرة السويس من يد "لجنة بخار بومباى"[٢١٦].

هذا وقد اتخذ محمد على عدة إجراءات لتشجيع التجار على استخدام هذا الطريق، كان نصيب التجار البريطانيين منها أن خفض الرسوم الجمركية على البضائع الهندية التى يحضرها التجار البريطانيون من الهند إلى أوروبا عن طريق السويس[٢١٧]، كما قدم تسهيلات عديدة للتاجر ثوربورن صاحب امتياز طريق السويس البرى[٢١٨].

وقد كان محمد على يتحين الفرص للاستيلاء على تلك الشركة[٢١٩]، التى كانت تملك مخازن ومنشآت فى جهات مختلفة مثل بولاق[٢٢٠]، فتذرع بغلطة ارتكبها مديرها، ودفع تعويضات لموظفيها وعمالها وصرفهم، ثم حول أعمالها إلى مصلحه المرور[٢٢١].

وبدورهم أخذ البريطانيون يتهمون الفرنسيين بأنهم وراء تحريض الباشا على الاستيلاء على النقل، وانتزاعه من يد البريطانيين، وقد تبنى بالمرستون هذه الفكرة وأيده فيها القنصل البريطانى تشارلز مرى[٢٢٢].

وعلى أية حال، قام ثوربورن بترك إدارة شركة الترانزيت، وأخلى طرفه بتسليم كافة متعلقاتها للجانب المصرى ليتولى إدارتها[٢٢٣]، فأدمجت أعمال الشركة فى مصلحة المرور، وقويت المنافسة بين الفرنسيين والبريطانيين للسيطرة على أعمالها، ولكن الغلبة بقيت للبريطانيين[٢٢٤]، مع تبعية جميع الموظفين الأوروبيين للحكومة المصرية، الأمر الذى أثار غضب بريطانيا ومسافريها، فحاولت عقد معاهدة مع الباشا دون فائدة[٢٢٥].

وتواصلت مجهودات الحكومة لإحكام سيطرتها على شركة الترانزيت، مما زاد من ضيق البريطانيين، فلجأ القنصل البريطانى إلى حكومته يشتكى من تضييق الباشا وتشدده، كما حاول القنصل جاهداً شرح الصعوبات التى تواجهها الرسائل والمسافرون البريطانيون للباشا بسبب احتكاره للترانزيت، وطالبه بإيجاد حل نهائى لتلك المسألة[٢٢٦].

وهكذا بدأ مشروع طريق القاهرة السويس البرى بحماس وتخطيط من توماس واجهورن المتوفى عام ١٨٥٠[٢٢٧]، والذى كان صاحب جهود بارزة فى إحياء هذا الطريق، حتى استحق شهادة الفرنسيين أنفسهم أمثال دليسبس الذى شهد عن قرب تلك الجهود التى بذلها واجهورن[٢٢٨].

هذا وقد تواصل الاهتمام البريطانى بالطريق البرى فى الفترة التالية، ففى بداية عهد عباس طلب منه القنصل البريطانى تعبيد الطريق من باب الحسينية "بالقاهرة" إلى مدينة السويس بالحجارة، تسهيلاً لنقل السياح البريطانيين الذين كانوا يأتون من السويس على عجلات تجرها الخيول، فأنجز عباس ذلك فى وقت قصير[٢٢٩].

وكان مستر جون بيرى أحد مديرى شركة الملاحة الشرقية البريطانية قد قدم اقتراحا لعباس بأن يمنح شركته امتيازاً للترانزيت، غير أن الاقتراح لم يخرج إلى حيز

التنفيذ[٢٣٠]، وإن كان البريطانيون قد صارت لهم يد فى الإشراف على الطريق البرى فى عهده، وهو ما كان يستحيل أن يسمح به محمد على[٢٣١].

وعموما فقد نال طريق القاهرة السويس البرى اهتمام الحكومة التى عملت على حفظ الأمن واستتبابه فيه لحماية المسافرين البريطانيين وبضائعهم وأموالهم وبريدهم[٢٣٢].

وهكذا أدى اهتمام البريطانيين بالطرق البرية المصرية، وما بذلوه من جهود بشكل فردى أو حتى عن طريق شركاتهم، إلى تطوير الطرق البرية، خاصة طريق القاهرة السويس البرى، وتحسين الخدمة على طول هذا الطريق من خلال قوافلهم ومنشآتهم المختلفة.

- **النقل النهرى:**

جاء نشاط الجالية البريطانية فى تطوير المواصلات النهرية بمصر مواكبا لنشاطهم فى النهوض بالخدمة عبر الطريق البرى المصرى، إذ عمد محمد على فى سبيل تطوير الطريق البرى للتجارة العالمية عبر مصر إلى تقديم عدة تسهيلات لبعض الأفراد والشركات الأجنبية لتشغيل مراكب شراعية وبواخر وصنادل[٢٣٣] فى نهر النيل وترعة المحمودية اعتبارا من عام ١٨٤٠[٢٣٤]، حيث سمح لتوماس واجهورن بإدارة خط ملاحى نهرى يتكون من عدة صنادل تجرها الخيول، ووافق على أن ينشىء خطا ملاحيا بين العطف والقاهرة، فسيطرت شركة واجهورن على النقل النهرى[٢٣٥].

وكانت سفن واجهورن الشراعية تسمى "شركة التأمين النيلية"، وتسع كل واحدة منها أربعة ركاب[٢٣٦]، تبحر فى النيل وترعة المحمودية لنقل المسافرين بين القاهرة والإسكندرية، ثم ينقلون بالمركبات عن طريق القاهرة والسويس[٢٣٧].

بيد أن شركة واجهورن لم تستطع أن تقف وحدها فى الميدان، إذ نافستها شركة هيل ورافن Hil&Raven، التى كانت تعمل بالملاحة بين بولاق والعطف، فى إطار نقل المسافرين والركاب على الطريق البرى[٢٣٨].

ثم كان من نتائج المفاوضات التى أجراها مستر آرثر أندرسون المدير الإدارى لشركة (P&o) الملاحية مع الباشا عام ١٨٤٠ أن سمح له بإنشاء خط ملاحى على طول ترعة المحمودية، يتكون من صنادل تجرها الرفاصات البخارية[٢٣٩]، مما يعد تطويراً لطريقة جر الصنادل بالخيول، كما استعان بسفينتين بخاريتين نهريتين هما "لوتس Lotus" و"القاهرة" لخدمة الملاحة بين العطف والقاهرة[٢٤٠]، وجاءت موافقة الباشا على إنشاء ذلك الخط الملاحى فى سبتمبر ١٨٤١[٢٤١].

أعقب ذلك اندماج شركتى واجهورن ، وهيل ورافن فى شركة واحدة باسم "هيل وشركاه"، وقد حصلا فى عام ١٨٤١ على سفينة بخارية هى "جاك أولانترن Jack

O'lantern" والتى تم بناؤها للخدمة بين العطف والقاهرة، كما ضما إليها خط الصنادل التى تجرها الخيول فى ترعة المحمودية، واستبدلا بالخيول رفاصات بخارية لمنافسة شركة (P&o) [٢٤٢].

ومثلما صرح محمد على للشركات البريطانية بامتلاك سفن ومراكب نهرية، صرح أيضا للتجار الأجانب ببناء مراكب خاصة بهم لشحن مشترياتهم فى النيل وترعة المحمودية[٢٤٣]، فكان صمويل بريجز من هؤلاء التجار الذين كانت لهم مراكب يملكونها[٢٤٤]، كما كان التاجر البريطانى مستر"لنان" يملك ذهبية[٢٤٥] فى وقت سابق على تصريح محمد على للتجار الأجانب بامتلاك مراكب للملاحة النهرية[٢٤٦].

هذا وحدث أن عزم محمد علي على الاستيلاء على النقل، وإبعاد شركة هيل وشركاه وكذلك شركة (P&o) فتأسست لهذا الغرض شركة الترانزيت بواسطة ثوربورن –كما تقدم ذكره– ومن ثم عمد إلى رفض السماح لشركة(P&o)بتعزيز أسطولها فى النيل بسفينة ثالثة، ثم جرد ثوربون بعد ذلك بعدة أسابيع من سيطرته على شركة الترانزيت، وأجبره على بيع حصته كاملة[٢٤٧].

ترتب على ذالك أن اضطرت شركة (P&o) إلى أن تبيع للحكومة المصرية سفنها البخارية النهرية والصنادل التى كانت تعمل فى ترعة المحمودية[٢٤٨]، حيث اشترى الباشا من تلك الشركة مركبيها "لوتس" و "القاهرة"، ومركبا ثالثاً "الدلتا" كانت الشركة قد أحضرته للملاحة النهرية فى النيل[٢٤٩]، غير أن الباشا رفض السماح للشركة بتشغيله[٢٥٠].

وهكذا سيطر الباشا على النقل النهرى بشرائه سفن شركة (P&o) [٢٥١]، مما أثار شكوى القنصل البريطانى، الذى اعترض على احتكار الباشا للمراكب فى النيل وترعة المحمودية، وشكا لحكومته لما سببه ذلك من ضرر للتجار البريطانيين الذين واجهتهم العقبات فى شحن بضائعهم إلى الإسكندرية، غير أن السلطات المصرية لم تتجاوب مع تلك الاحتجاجات القوية[٢٥٢].

على أنه وعلى الرغم من سيطرة محمد على واستيلائه على المراكب البخارية النهرية التى امتلكتها الشركات البريطانية، فإنه قد وجد بين الرعايا البريطانيين من امتلك مراكب تعمل فى نهر النيل فى الفترة التالية لمحمد على مباشرة[٢٥٣]، مثل البريطانية "كتورة" التى كانت تمتلك ذهبية[٢٥٤]، ومستر"يلتسن" البريطانى الذى كان لديه مركب يعمل فى نهر النيل، واستخدم عليه طاقمًا من البحارة المصريين[٢٥٥].

وقد شارك رأس المال البريطانى فى تأسيس "الشركة المصرية لقيادة السفن بالبخارعلى النيل والترع المصرية"[٢٥٦] فى عهد سعيد عام ١٨٥٤، وقد شارك فى تأسيسها مجموعة من كبار التجار الغربيين، أشهرهم مستر بابولانى[٢٥٧].

ومن ناحية أخرى شارك البريطانيون فى أعمال التطهير بترعة المحمودية والتى كانت تهدف دائما إلى تعميقها و إعدادها للملاحة السهلة الجيدة[٢٥٨].

كما تجدر الإشارة إلى حصول توماس كوك عام ١٨٧٠ على امتياز النقل النيلى من الخديو إسماعيل، حيث قام كوك بتشغيل باخرة و ١٣٦ ذهبية فى رحلات الصعيد[٢٥٩].

وما أن جاء عام ١٨٧٥ حتى طلب كوك إعطاءه مقاولة نقل السياح إلى الوجه القبلى ببواخر الانجرارية، وإعداد مأكولات كما كان يحدث فى السنوات الماضية[٢٦٠]، وفى عام ١٨٨٠ وقع على مبارك – ناظر الأشغال العمومية – على امتياز قصرى يعطى كوك الانفراد بنقل الركاب بالبواخر على خط القاهرة أسوان – وادى حلفا فى الموسم السياحى (نوفمبر – مارس)[٢٦١].

وأخيرا كانت هناك محاولة للحصول على الامتياز المطلق للملاحة النيلية قام بها بعض الأجانب، أبرزهم مستر "إيستون" البريطانى وذلك فى عام ١٨٨٠، ورغم الإخفاقات المتكررة فقد استمر هؤلاء الأجانب فى إلحاحهم، وساندهم فى مسعاهم الدبلوماسى البريطانى مستر ماليت، والسيد ريفرس ولسون[٢٦٢].

مما سبق يتضح تزامن بداية النشاط البريطانى فى النقل النهرى مع اهتمام البريطانيين بالمواصلات على الطريق البرى، و كان ارتياب محمد على من هذا النشاط البريطانى المتزايد سبباً دفعه إلى السيطرة على المواصلات البرية والنهرية لإبعاد النفوذ البريطانى عن الساحة.

■ النقل البحرى:

يتمثل نشاط الجالية فى النقل البحرى فى مصر فى ثلاثة محاور: **أولها:** خطوط الملاحة البريطانية المنتظمة عبر مصر. **ثانيها:** موقف الجالية من مشروع قناة السويس، **والمحور الثالث:** دور البريطانيين فى النشاط البحرى المصرى، وخدماتهم التى قدموها للحكومة المصرية فى هذا الشأن، ويمكن استعراض تلك المحاور على النحو التالى:

– خطوط الملاحة البريطانية عبر مصر:

شجعت بريطانيا تحول التجارة بينها وبين الهند من الطريق البحرى حول أفريقيا، مارة برأس الرجاء الصالح، إلى الطريق البحرى حول مصر، والذى سمى **the over land "Oute to India"** ، وكان من أهم الأسباب التى ساعدت على ذلك استخدام السفن البخارية فى أوائل القرن التاسع عشر، وفى إثر ذلك سارعت بعض الشركات الملاحية إلى

إنشاء خطوط منتظمة، سواء بين السويس وبومباى، أو بين الموانئ الأوروبية والإسكندرية[٢٦٣].

ولقد لعب القناصل البريطانيون فى مصر دورا هاما فى هذا الأمر، ففى يناير ١٨٢٩ كتب القنصل البريطانى العام فى مصر جون باركر إلى السير جون مالكولم John Malcolm –حاكم بومباى– يشجعه على استخدام الطريق الملاحى عبر مصر، وسهولة تموين السفن البخارية بالفحم[٢٦٤].

ومع الوقت زاد تواقد السفن البريطانية على الإسكندرية، إذ وصلت إليها من منتصف سنة ١٨٣٣ إلى منتصف سنة ١٨٣٤ أربع وستون سفينة بريطانية، وكانت شركة الهند الشرقية هى الأخرى قد سيرت بانتظام سفناً بخارية بين السويس وبومباى بالهند منذ سنة ١٨٣٤[٢٦٥].

وفى العام التالى (١٨٣٥) عقدت الشركة اتفاقاً مع الحكومة المصرية على نقل البضائع والبريد والركاب بين بريطانيا وأوروبا والشرق عبر مصر[٢٦٦]، ومن ثم حرصت الحكومة على ضمان سهولة تموين السفن البريطانية التى ترسو فى السويس آتية من الهند بالفحم اللازم[٢٦٧]، والذى كان يأتى إلى موانئ البحر المتوسط المصرية من بريطانيا[٢٦٨].

ولهذا أقامت شركة الهند الشرقية مستودعات للفحم فى الطريق بين بريطانيا والهند، من بينها مستودع تم إنشاؤه فى القصير[٢٦٩].

وفى عام ١٨٤١ عقد محمد على اتفاقاً مع شركة "بنينسولار آند أورينتال Peninsular & Oriental" منحها حق استغلال خط البحر الأحمر من الهند، فكانت سفنها ترسو فى السويس، ثم يعاد نقل الركاب والبضائع براً من السويس إلى الإسكندرية[٢٧٠]، كما نظمت الشركة فى الوقت نفسه خطوط ملاحة بين سوث هامبتون South hampton والإسكندرية ثم السويس وموانئ الهند[٢٧١].

وجدير بالذكر أن شركات الملاحة البريطانية كان لها وكلاء بمصر يتابعون أعمالها، ويحمون مصالحها[٢٧٢]، فعلى سبيل المثال كان الخواجة تيبالدى أحد وكلاء شركة الهند فى عهد محمد على، وقد حصل عام ١٨٤٤ على التزام نقل البضائع من الهند إلى أوروبا وبالعكس عن طريق السويس – الإسكندرية[٢٧٣].

ومع تولى خلفاء محمد على زمام الحكم فى البلاد استمرت فى عهدهم التيسيرات المقدمة إلى شركات الملاحية البريطانية ووكلائها بمصر، والذين كانت لهم صلاحيات واسعة ومهام عديدة[٢٧٤]، فمن تلك التيسيرات: منح تلك الشركات قطع أراض لإقامة ما تريده من منشآت مختلفة[٢٧٥].

وينبغى الإشارة إلى أن مساعدة الحكومة المصرية لتلك الشركات ووكلائها كان يغريهم أحياناً للحصول على مكاسب أكثر ولو بطريق التحايل(٢٧٦).

وكانت شركة (P&o) الملاحية من أبرز الشركات البريطانية التى وضعت لها وكلاء بالموانئ المصرية، فكان مكتب وكيلها العام بالإسكندرية، فى ميدان محمد على(٢٧٧)، حيث يتولى الوكيل العام متابعة كافة أمور الشركة بالموانئ المختلفة بمصر، فكان الوكيل العام للشركة عام ١٨٥٧ مستر هولتن البريطانى(٢٧٨)، ثم تولى مستر بيتون هذا المنصب من بعده(٢٧٩)، فى حين كان وكيلها بالسويس عام ١٨٦٠ هو مستر ويست Wist(٢٨٠).

وفضلاً عن ذلك، شارك رأس المال البريطانى فى شركات الملاحة الوطنية آنذاك، مثل الشركة المجيدية(٢٨١) ١٨٥٧ – ١٨٦١، حيث كان التاجر البريطانى هوج ثوربورن Huge Thurburn من أعضاء مجلس إدارتها وأحد المساهمين فيها(٢٨٢).

ومن ناحية أخرى، استمرت الشركات الملاحية البريطانية تعمل فى مصر فى عهد إسماعيل، بل ازداد نشاط تلك الشركات، ويتضح ذلك من خلال عدم اكتفائها بمخازن الفحم التى كانت تخصصها الحكومة لها، بل كانت تقوم بتأجير مخازن أخرى إضافية، فضلاً عن بعض المنشآت الأخرى كالفنادق والمنازل(٢٨٣).

وجدير بالذكر أن السفن البريطانية كانت تقوم بنقل الحجاج المصريين وهم متجهون إلي مكة لأداء الشعائر(٢٨٤)، أو حين عودتهم بعد أداء فريضة الحج(٢٨٥).

وهكذا انتظمت خطوط الملاحة البريطانية عبر مصر، ففي عام ١٨٧٠ كانت هناك ثلاثة خطوط ملاحية بريطانية(٢٨٦)، صارت خمسة في عام ١٨٧٢، منها اثنان من الإسكندرية الي سوث هامبتون South Hampton ببريطانيا، واثنان من السويس إلي كلكتا، وواحد من السويس إلي بومباي(٢٨٧)، وفي يوليو من نفس العام افتتحت شركة (P&o) خطاً ملاحياً جديداً إلي الإسكندرية(٢٨٨).

وعلي صعيد دور بعض أفراد الجالية في النشاط الملاحي، نجد أن بعض البريطانيين قد امتلكوا سفناً للشحن والملاحة، خاصة التجار، سواء عملت سفنهم تلك في الملاحة الخارجية(٢٨٩) أو الداخلية، مثل قيام بعض تجار الفحم البريطانيين في بداية عام ١٨٧٩ بتسيير إحدى السفن للعمل بين بورسعيد ودمياط عن طريق البحر المتوسط لنقل الركاب كل خمسة أيام أو أسبوع علي الأكثر(٢٩٠).

وهكذا نشطت الشركات البريطانية في إقامة خطوط ملاحية منتظمة عبر مصر، ساعدهم علي ذلك استخدام القوة البخارية، وتشجيع حكام أسرة محمد علي على اتخاذ

مصر حلقة وصل في الطريق إلي الشرق، فضلاً عن استتباب الأمن في البلاد وتطور الموانئ المصرية.

– موقف الجالية من مشروع قناة السويس:

بتتبع ردود الأفعال البريطانية منذ البداية تجاه ذلك المشروع الذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في عهد سعيد، نجد أن البريطانيين كانوا مهتمين مباشرة ببرزخ السويس باعتباره الطريق إلي الهند، لكنهم علي عكس الفرنسيين لم يفكروا في طريق ملاحي، حيث انصبت مجهوداتهم في تحسين المواصلات البرية، وفي انتظار إنشاء خط السكة الحديد الذي سيربط الإسكندرية بالسويس[٢٩١].

وفي أثناء زيارة آرثر أندرسون لمصر عام ١٨٤١ مندوبا عن شركة (P&o) الملاحية، قام ببحث موضوع حفر قناة بين البحرين، وتعرف علي لينان دى بليفون[٢٩٢]، حيث توصل أندرسون ومعه جون جليدون التاجر البريطاني وابنه جورج جليدون[٢٩٣] إلي عقد اتفاق في فبراير ١٨٤١ مع لينان بخصوص إنشاء شركه تكون مهمتها الإعداد لتنفيذ مشروع قناة بين البحرين، غير أن هذه الاتفاقية لم تسفر عن نتيجة بالنسبة لمشروع القناة[٢٩٤].

ولم يخف واجهورن معارضته لمشروع القناة ذي الصبغة الفرنسية ولام ستيفسون – المهندس البريطاني – بشدة لاشتراكه في مشروع القناة، ورأى أنه من الأجدى اهتمام ستيفنسون بمشروع الخط الحديدي الذي يمثل أهمية بالغة للمصالح البريطانية[٢٩٥].

هذا في حين كان لشركات الملاحة البريطانية رأي آخر، إذ قام دليسبس ببعض الاتصالات للدعاية لمشروعه، فاتصل بشركة الهند الشرقية وشركة (P&o)، فرحبت بالمشروع، كذلك أعلن مجلس إدارة شركة الهند عن اقتناعه بأهمية المشروع[٢٩٦].

– دور الجالية في النشاط البحري المصري:

عمل البريطانيون في ورش تصنيع وإصلاح السفن المصرية[٢٩٧]، وبرزت جهودهم في مجال بناء وصيانة السفن منذ عهد محمد علي[٢٩٨] وفيما بعد ذلك.

كما اضطلعت الشركات الملاحية البريطانية بدور هام في مساعدة الحكومة المصرية في بناء سفن لحسابها بلندن، واستيراد ما يلزم مصر من سفن[٢٩٩]، فضلاً عن إرسال أموال إلي موظفي الحكومة المصرية بلندن محولة إلى بنوك لندن، ومحمولة على سفن الشركات البريطانية، لاسيما شركة (P&o)الملاحية[٣٠٠].

ب-المواصلات:

■ خطوط السكك الحديدية:

أدى نجاح الطريق البري في نقل البريد والمسافرين الذين ازدادت أعدادهم عبر هذا الطريق إلى تفكير البريطانيين جدياً في إنشاء خط حديدي بين القاهرة والسويس[٣٠١].

وكان أول من طرح فكرة إنشاء خط حديدي في مصر هو البريطاني توماس واجهورن، إذ طرح على محمد على عام ١٨٣٢ فكرة إنشاء خط حديدى فى الصحراء يربط القاهرة بالسويس، وعدد له أوجه النفع العائد على مصر من وراء هذا الخط، وذلك أنه سوف ييسر نقل القمح إلى الجزيرة العربية، والفحم إلي السويس، والمسافرين من الهند وإليها، فضلاً عن الربح العائد من جراء استخدام ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ حاج لهذه الوسيلة السريعة[٣٠٢].

ثم جاء توماس جالواي وعرض مشروع الخط الحديدي على الباشا في أواخر عام ١٨٣٣، حيث أخذ الباشا يفاضل بين مشروعي القناة البحرية (وهو مشروع فرنسي) وخط السكة الحديد (وهو مشروع بريطاني)، وفى النهاية أبدى الباشا موافقته علي المشروعين معاً[٣٠٣].

وكانت فكرة الخط ترتكز أساساً علي مد خطوط حديدية تسير عليها عربات تجرها الخيول أو القاطرات، وإقامة استراحات علي طول الطريق[٣٠٤]، وقد تحمس الباشا للمشروع وأصدر أوامره إلى جالواي بشراء ما يلزمه من مهمات، وبإزالة أى عقبات قد تعترض المشروع[٣٠٥]، غير أن المشروع توقف ولم يتم تنفيذه علي الرغم من تعاقد الحكومة على القضبان اللازمة لإنشاء الخط، بل لقد وردت إلي مصر كمية منها تكفي لبضعة أميال، غير أن بعض هذه القضبان استخدم فى إنشاء الخط الحديدى القصير بين محاجر جبل المقطم والنيل[٣٠٦].

وتعددت أسباب توقف هذا المشروع، فكان منها: معارضة فرنسا للمشروع وتدخل قنصلها لدي مصر لعرقلته[٣٠٧]، ورفض بريطانيا تمويل المشروع أو تقديم ضمانات مالية لإنشائه[٣٠٨]، رغم محاولة جالواي حشد التأييد البريطاني لهذا المشروع، غير أنه فشل في إقناع الحكومة البريطانية بتبني مقترحاته[٣٠٩]، فضلاً عن ميل محمد علي إلي مشروع ثالث غير مشروع القناة أو الخط الحديدى، وهو مشروع بناء قناطر على رأس الدلتا لرفع منسوب المياه الصيفية فى فروعها لرى محصول القطن[٣١٠].

كما أن الباشا قد دخل فى حرب مع الباب العالى اضطرته إلى إهمال ذلك المشروع بسبب كثرة النفقات[٣١١]، وإضافة إلى ذلك وجد محمد على أن الخط الحديدى قد لا يكون ذا قيمة فى نقل التجارة الهندية كما توقع من قبل، إذ أن المشروع كان يقضى

بنقل البضائع من السفن إلى القطار فى السويس، وفى القاهرة تنقل إلى السفن النيلية، ثم يعاد تفريغها وشحنها فى سفن أخرى تناسب ترعة المحمودية، وهكذا تتوالى عماليات الشحن والتفريغ الأمر الذى يتطلب نفقات كثيرة[٣١٢].

وتجدد المشروع مرة أخرى عام ١٨٣٧ حين سعت بريطانيا لدى الباشا لمد سكة حديدية من القاهرة إلى السويس تسهيلاً لنقل بضائع الهند والشرق الأقصى والبريد، وبعد أن وافق الباشا على المشروع عاد وتخوف منه، وصرف النظر عنه[٣١٣].

ثم ظهر مشروع الخط الحديدى من جديد عام ١٨٤٣ على يد جون ألكسندر جالواى John Alexander Galloway شقيق توماس جالواى الذى توفى عام ١٨٣٨، فقام أخوه جون – الذى كان شريكاً فى بيت تجارى إنجليزى فى الإسكندرية – بمواصلة ما بدأه أخوه من الترويج للخط الحديدى فى كل من بريطانيا ومصر، بحجة أنه أفضل من إنشاء قناة ملاحية لتقريب الطريق إلى الهند[٣١٤].

وفى عام ١٨٤٣ طلب محمد على من مؤسسة جالواى فى لندن تزويد مصر ببقية المعدات اللازمة لإنشاء الخط، والإشراف على تنفيذه، كما كلف نفس المؤسسة ببحث الموضوع مع الحكومة البريطانية[٣١٥]، وبدوره قام جون ألكسندر جالواى فى ١٨٤٤ بنشر ملاحظاته عن التحسينات التى يمكنه إدخالها على الطريق البرى فى مصر، مطالبا حكومته بمؤازرة المشروع بجدية[٣١٦]، وقد أثمرت نداءات جالواى وملاحظاته عن الطريق البرى، فاستجابت دوائر رجال الصناعة والإنتاج فى بريطانيا، واشتركت مجلة west minister Review فى الحملة الإعلامية المساندة للمشروع[٣١٧]، كما نشرت جريدة التايمز فى ٨ أكتوبر ١٨٤٤ مقالاً موجهاً إلى محمد على يوضح أهمية إقامة هذا الخط فى مصر لأهمية موقعها[٣١٨].

غير أنه ورغم اهتمام محمد على بإحياء الطريق البرى، إلا أنه فى النهاية عارض مشروع السكة الحديد، ورفض إنشاءها منذ عام ١٨٤٥، خوفاً من انتشار النفوذ الأجنبى فى البلاد[٣١٩] ولاسيما النفوذ البريطانى، ولهذا رفض قيام شركة بريطانية بمد الخط الحديدى، بعد أن اتفق معها بالفعل على تنفيذ المشروع[٣٢٠]، إضافة إلى اعتقاد الباشا بأن المشروع سيؤثر على علاقته بالدول الأوروبية أكثر مما يفيد، إذ صرح الباشا إلى القنصل البريطانى تشارلز مرى بأنه لا يجب عليه إثارة غضب الدول الأوروبية من أجل خدمة المصالح البريطانية[٣٢١].

وتزامن عزم الباشا على رفض المشروع مع بداية تصاعد الاهتمام البريطانى بالمشروع على المستوى الرسمى، إذ حث القنصل البريطانى تشارلز مرى حكومته على مساندة المشروع لأهميته بالنسبة لمصالحها فى الهند[٣٢٢]، ومن جانبه ألح بالمرستون على

قنصل بريطانيا بمصر أن يحاول الحصول على موافقة الباشا على مشروع الخط الحديدى[٣٢٣].

أما على المستوى غير الرسمى، فيما يتعلق بجهود الجالية فى هذا الشأن، فإن واجهورن قد عاد مرة أخرى عام ١٨٤٧ يلح من جديد على مد هذا الخط الحديدى فى طريق السويس الصحراوى[٣٢٤].

وعلى أية حال، فإنه إذا كان مشروع الخط الحديدى بين القاهرة والسويس لم تتح للجالية فرصة تنفيذه فى عهد محمد على، فإن الحال سيختلف فى عهد خلفائه، حيث ستشهد البلاد مد العديد من خطوط السكك الحديدية التى شاركت فى تنفيذها الجالية البريطانية فى مصر، وتلك الخطوط هى:

– خط سكة حديد القاهرة – الإسكندرية:

حضر إلى مصر فى مارس ١٨٤٩– فى حياة محمد على - بعض مديرى شركـــة (P&o) وقدمهم القنصل البريطانى مرى إلى عباس – لمرض محمد على –فاقترحوا عليه إنشاء الخط الحديدى بين القاهرة والسويس إلا أنه رفض[٣٢٥]، وكان من ضمن أسباب رفضه انشغاله بمشروع القناطر الخيرية[٣٢٦]، غير أن توتر العلاقات بينه و بين الدولة العثمانية بسبب مسألة التنظيمات أدى إلى تغيير الباشا لموقفه، خاصة بعد أن نصحه نوبار بتنفيذ المشروع لما له من فوائد متعددة، منها حصول البلاد على عطف الرأى العام الأوروبى، مما يساعدها فى نزاعها مع الباب العالى[٣٢٧].

وفى حقيقة الأمر فإن مرى القنصل البريطانى العام فى مصر كان له تأثير كبير على عباس، ودور بارز فى الوصول إلى اتفاق معه حول تنفيذ مشروع الخط الحديدى، فى مقابل مساندة بريطانيا للباشا لدى الباب العالى فى مواجهة المؤامرات وحيل التلاعب التى تدبر له من قبل أفراد أسرته لتنحيته عن الحكم[٣٢٨].

كانت بريطانيا فى بادئ الأمر ترى البدء بمد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس، ولكنها وجدت أن مد الخط عبر منطقة صحراوية يجعل من الواضح أن بريطانيا وحدها هى المستفيدة من هذا الخط بشكل يفوق استفادة مصر منه، ولذلك قررت بريطانيا البدء بتنفيذ الجزء الواقع بين الإسكندرية والقاهرة، على اعتبار أن مثل هذا الخط سيخدم مصالح مصر ذاتها؛ لاختراقه المناطق الزراعية المأهولة، كما سوف تستفيد منه بريطانيا على أن يمتد الخط بعد ذلك إلى السويس[٣٢٩]، وفضلاً عن ذلك فقد أشار روبرت ستيفنسون – المهندس البريطانى الذى قدم إلى مصر عام ١٨٥٠ ليقدم مشورته إلى عباس – بأن يبدأ الخط الحديدى من الإسكندرية لتسهيل نقل المهمات فيما بعد، حين ينشأ خط "القاهرة– السويس" [٣٣٠].

وما لبث عباس أن أبرم فى ١٨ يوليو ١٨٥١ – وبدون تلقى موافقة السلطان[٣٣١] – عقدا مع روبرت ستيفنسون لإنشاء خط حديدى[٣٣٢] بين الإسكندرية والقاهرة، على أن تقدم مصر المال والرجال، أما المعدات فقد تقرر جلبها من بريطانيا[٣٣٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه فور منح عباس لستيفنسون عقد إنشاء السكة الحديد رفعت عائلة جالواى دعوى طلب تعويض من الحكومة المصرية، على أساس أن شركة جالواى قد حصلت فى عهد محمد علي على عقد لبناء هذا الخط، وبناء على تدخل القنصل البريطانى حصلت على تعويض قدره ١١٠,٠٠٠جنيه إنجليزى، فضلا عن تلقيها أمرا بتوريد مهمات للخط الحديدى بمبلغ ١٠٠,٠٠٠جنيه إنجليزى[٣٣٤].

وقد قامت شركة بريطانية[٣٣٥] بتنفيذ هذا الخط الحديدى، كان على رأسها المهندس روبرت ستيفنسون[٣٣٦]، والذى قام بتكوين تلك الشركة خصيصا لتنفيذ هذا المشروع، ونالت تيسيرات متنوعة من الحكومة[٣٣٧].

ولعل هذا الامتياز هو الوحيد الذى منحه عباس أثناء حكمه لشركة بريطانية[٣٣٨]، الأمر الذى ترتب عليه أن معظم متعهدى توريدات المواد اللازمة للسكة الحديد كانوا بريطانيين، وذلك بسبب جنسية الشركة[٣٣٩]، فقد تعهد روبرت ثوربورن بتوريد أصناف الحديد إلى الحكومة المصرية، كما تعهد الخواجة بتلر وشركاه بتوريد قضبان السكك الحديدية من بريطانيا[٣٤٠].

كما قام موردون بريطانيون بتقديم الحديد اللازم لقنطرة بنها ومعدية كفر الزيات وغير ذلك من المعدات اللازمة لخط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية بمبلغ ١٣٣,٠٠٠جنيه ، تدفع على أقساط حتى إتمام الخط[٣٤١]، وكذلك الحال بالنسبة لقاطرات السكة الحديد التى تم جلبها من بريطانيا[٣٤٢]، وهكذا وكما هو متوقع استأثر البريطانيون بتوريد الحديد اللازم لتلك الكبارى[٣٤٣]، أو القضبان الحديدية اللازمة للخطوط التى كان يتم إنشاؤها[٣٤٤].

وفيما يتعلق بالمهندسين والعمال، فعلى الرغم مما قيل من أن عباسا رفض استخدام مهندسين بريطانيين فى إنشاء السكة الحديد، وأصر على أن يقوم بالعمل المهندسون المصريون وحدهم[٣٤٥]، من خريجى البعثات العلمية إلى أوروبا[٣٤٦]، فإن الوثائق تؤكد وجود مهندسين بريطانيين كانوا يعملون فى إنشاء الخط الحديدى[٣٤٧].

حيث صدر الأمر بتعيين ستيفنسون بوظيفة كبير مهندسى السكة الحديد، وأخذ فى وضع خطة العمل مع المهندسين البريطانيين الذين استقدمهم من بريطانيا، وكان عددهم ثمانية عشر مهندسا منهم بورثويك، وهنرى روس، وبرنجل، وسفرى[٣٤٨].

أما العمال فقد كان هناك فى هذا المشروع ٥٠٠ عامل بريطانى جيء بهم للعمل فى مد الخط، و ٥٠٠ عامل أوروبى من الذين يعيشون فى البلاد – ويبدو أن هؤلاء كانوا من العمال الفنيين – بينما بلغ عدد العمال المصريين ٢٠,٠٠٠ عامل فى بعض الإحصائيات، كانوا يقومون بالأعمال الشاقة والقاسية[٣٤٩].

وتجدر الإشارة إلى أنه من الشخصيات البريطانية التى أسهمت فى تنفيذ مشروع الخط الحديدى فى عهد عباس، كان عبد الله أغا الإنجليزي[٣٥٠]، الذى أوفده عباس إلى بريطانيا عام ١٨٥٠ للتباحث مع المهندسين البريطانيين بخصوص المشروع[٣٥١]، كما تم تعيينه مديرا عاما لمكاتب السكة الحديد الثلاثة التى تقرر إنشاؤها لمتابعة خطوات مد الخط الحديدى[٣٥٢]، فكان بذلك أول مدير للسكة الحديد[٣٥٣].

هذا وقد تم إنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية الى كفر الزيات[٣٥٤] وطوله ١١٢ كم في سنة ١٨٥٣ في عهد عباس الأول[٣٥٥]، وتوقف العمل في الخط بين كفر الزيات و طنطا نتيجة لتأخر وصول العمال الفنيين البريطانيين، فى حين كانت الجسور معدة، ومهمات السكة الحديد متوافرة، وبعد وصول العمال الفنيين استؤنف العمل من جديد في الخط في ١٨٥٥ حتى وصل إلي مدينة طنطا بطول ١٢٢ كم من الإسكندرية[٣٥٦].

وقد قام ستيفنسون والمهندسون البريطانيون المعاونون له بإقامة ما يلزم هذا الخط من محطات وكبارٍ وجسور[٣٥٧]، مما كان له أثره الواضح في ظهور أهمية بعض المدن، وخاصة مدينتي دمنهور وكفر الزيات، واللتان زادت أهميتهما بعد مد الخط الحديدي إليهما[٣٥٨]، إضافة إلي التأثير الذي أحدثه هذا الخط في عمران مدينة الإسكندرية ونموها وازدياد أهميتها[٣٥٩].

– خط سكة حديد القاهرة – السويس:

كان القنصل البريطاني فريدريك بروس متلهفا لرؤية الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية بعد اكتماله؛ والحصول علي موافقة الوالي علي امتداده من القاهرة إلى السويس علي اعتبار أنه ضرورى تماما لتحسين المواصلات إلي الهند، ورأي أنه بدون ذلك فإن الخط الحديدي إلى الإسكندرية لن يحقق سوى القليل من الفائدة[٣٦٠]، ولذا فقد حمل بروس سعيد باشا علي الإسراع علي مد الخط إلى السويس، مبرهناً له علي أن الطريق سيكون تحت سيطرة الحكومة المصرية مباشرة، بعكس مشروع القناة الذى سيخضع لإشراف فرنسى[٣٦١].

ولهذا قرر سعيد إرضاءً للحكومة البريطانية وحتي تخف حدة معارضتها لمشروع القناة أن يمد الخط الحديدى إلى السويس، وأبرم بذلك عقدا مع شركة (بريجز Briggs & Co. Mouchelet) بالبدء فورا فى المنطقة التى سوف يخترقها الخط الحديدى بين

القاهرة والسويس[٣٦٢]، كما قرر سعيد إنشاء هذا الخط على نفقة مصر، وعقد اتفاقا مع شركة بريجز وشركاه لتوريد القضبان اللازمة لهذا الخط[٣٦٣].

والحقيقة أن تلك الخطوط كانت فى غاية الأهمية للمواصلات البريطانية إلى الهند، إذ كان يتم نقل الجنود البريطانيين إلى الهند عن طريق السكة الحديد من الإسكندرية إلى السويس، وكذا السياح البريطانيون[٣٦٤].

ونظرا للأهمية الكبرى التى تمثلها تلك الخطوط الحديدية للمواصلات البريطانية نجد أن التواجد البريطانى فى إدارة السكة الحديدية المصرية كان مكثفا[٣٦٥]، وكذا فى الهندسة والتركيبات المختلفة بالسكة الحديد[٣٦٦] وهندسة القاطرات والورش الملحقة بالسكة الحديد[٣٦٧]. وقد عظم دور البريطانيين بهذا المجال، فمن أشهر من خدم منهم فى السكة الحديد: مستر روبرت جيفرى أحد مديرى تلك المصلحة، والذى أعاد إليها الانضباط والنظام فى فترة توليه مسئوليتها بعد فترة من التخبط[٣٦٨]، كما تولى توماس سميث فى عام ١٨٦٣ منصب باشمهندس عموم الوابورات بالسكة الحديد[٣٦٩]، هذا بخلاف عملهم كمسارية وسائقى قطارات بتلك المصلحة كما تقدم ذكره.

وتجدر الإشارة إلى محاولة بعض رؤوس الأموال البريطانية للحصول على امتياز إنشاء السكة الحديد فى مصر فى ذلك الوقت، غير أن القنصل البريطانى بروس عمل على إبطال تلك المحاولات، منعا من لجوء تلك الشركات إلى الشكوى بعد ذلك لتطالب بمطالب باهظة[٣٧٠].

هذا بالإضافة إلى محاولات رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية فى عهد سعيد شراء السكة الحديد فى ظل تدهور أحوال الخزينة المصرية، وجاءت تلك المحاولة عن طريق "باستريه Pastre" الفرنسى و"هيو ثوربورن Hugh THurburn" التاجر البريطانى الكبير بالإسكندرية، غير أن كولكوهن القنصل البريطانى أوضح لهم أن الفرمان الذى منح امتياز السكة الحديد قد اشترط ألا تنتقل ملكيتها من يد الحكومة المصرية[٣٧١].

غير أنه فى عام ١٨٦١، ونظرا لسوء تدبير سعيد لاقتصاديات البلاد، تجدد التفكير من جانب الحكومة البريطانية فى إمكانية إسناد امتياز تشغيل السكة الحديد وربما ملكيتها إلى شركة بريطانية، وقد عرضت بعض المقترحات فى هذا الصدد، ولكنها فشلت فى نهاية الأمر[٣٧٢].

هذا وتواصلت جهود البريطانيين فى مد خطوط السكة الحديد فى عهد إسماعيل فى مصر وما يتبعها من مناطق نفوذ لاسيما فى السودان[٣٧٣]، كما استمر جلب المواد اللازمة لمد الخطوط الحديدية من بريطانيا، خاصة قضبان السكك الحديدية[٣٧٤]، وغير خفى أنه فى عهد الخديو كانت مختلف إدارات الحكومة لاسيما السكة الحديد تموج

بالبريطانيين من غير ذوى الكفاءة حتى إنه فى يوليو ١٨٦٧ تم رفت ثمانية وعشرين مهندساً بريطانياً من العاملين بالسكة الحديد نظراً لكثرة الشكوى منهم[٣٧٥].

– خط سكة حديد القاهرة – بورسعيد:

تكونت فى فبراير عام ١٨٨٠ شركه بريطانية لإقامة خط حديدى بين القاهرة وبورسعيد، يمتد إلى دمشق ومن هناك يتصل بخط قوارب الفرات الذى كانت سوف تمده شركة بريطانية أخرى، ولكن لم يتم اتصال بورسعيد بأى فرع من السكك الحديدية قبل عام ١٨٩٣، حيث افتتح الخط الحديدى بينها وبين الإسماعيلية[٣٧٦].

– الخطوط الحديدية داخل الإسكندرية:

تجددت محاولات بعض أبناء الجالية البريطانية فى أواخر عهد إسماعيل لنيل امتياز إنشاء خطوط سكة حديد، إذ حصل كل من الخواجة إسكوالى والخواجة ويلكنسون التابعين لقنصلى النمسا وبريطانيا على إذن مبدئي (تصريح) بإنشاء خط سكة حديد بالإسكندرية، وقد جاء بالبند السادس من بنود هذا التصريح الممنوح لهم بأنهم ملزومون فى خلال ستة أشهر من تاريخ حصولهما على التصريح بتقديم لائحة تنظيمية لشركتهما للتصديق عليها، وإلا سحب منهم هذا التصريح، فقاما بالتسويف والمماطلة بهدف الحصول على تعويض من الحكومة بدعوى إصابتهم بأضرار من جراء عدم التصديق على قانون شركتهم – غير مكتمل الأركان الذى تقدموا به[٣٧٧].

وتعددت المكاتبات بشأن هذه الشركة وأصحابها الذين لم يمتثلوا لنظام الحكومة، وانتهى أمر هذه الشركة فى النهاية إلى لا شيء[٣٧٨].

– خط سكة حديد الرمل – الإسكندرية:

فى ٦ أغسطس ١٨٦٠ تم منح امتياز بإنشاء خط سكة حديد (تراموای)[٣٧٩] بين ضاحية الرمل والإسكندرية للسير إدوارد جون فيرمان Edouard St. John Fairman وهو تاجر بريطانى مقيم بالإسكندرية، وقد أعطاه الامتياز الحق فى الحصول على ما يلزم إنشاء الخط من أراضٍ حكومية دون مقابل، مع منحه الحق فى تركيب تلغراف كهربى على طول خط الالتزام وعلى نفقته الخاصة، ويجب عليه إنشاء السكك الحديدية والخط التلغرافى فى مدة سنتين على الأكثر ابتداء من تاريخ العقد، ومنح هذا الامتياز خاص فقط بمستر إدوارد فيرمان دون غيره[٣٨٠].

ثم طلب فيرمان من وزير الخارجية المصرى في ٢٢ أغسطس ١٨٦٠ التصريح له بإنشاء شركة مساهمة، لتعذر قيامة بهذا المشروع علي نفقته الخاصة، فوافقت الحكومة المصرية علي أن يبقي فيرمان هو صاحب الامتياز والمسئول الوحيد عنه أمام الحكومة، فتكونت في نفس العام شركة "حديد الرمل" لتسيير قاطرات بين الرمل

والإسكندرية[٣٨١]، وبسرعة ملحوظة شرعت الشركة في بدء العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة[٣٨٢].

وقد تحولت هذه الشركة في سنة ١٨٦٢ إلى شركة "الخطوط الحديدية بين الرمل والإسكندرية"[٣٨٣]، وهي شركة بريطانية رأسمالها قدره ١١٠,٠٠٠جنيه إنجليزى[٣٨٤].

وافتتح الخط لنقل الجمهور فى ٨ يناير عام ١٨٦٣ وذلك بقطار واحد من الإسكندرية و حتى محطة بولكلى الحالية، وبقطار واحد مكون من عربة واحدة درجة أولى، وعربتين درجة ثانية، وعربة درجه ثالثة، وكانت الخيول تجره فى البداية، ثم استبدلت بقاطرة بخارية كانت تقطع المسافة فى عشرين دقيقة[٣٨٥].

ويعد إنشاء الخط الحديدى الذى يصل الإسكندرية بمنطقة الرمل من أهم المشروعات العمرانية التى عملت على نمو الإسكندرية و تطورها فى اتجاه ضاحية الرمل[٣٨٦]، كما ساعدت فى إضفاء طابع المدن الأوروبية على المدينة، ومنحت سكانها الراحة فى الركوب والانتقال وساهمت فى زيادة تعمير المدينة و تطورها[٣٨٧].

هذا وقد لحقت القاهرة بالإسكندرية فى امتداد خطوط الترام إليها، وبأيد بريطانية أيضا، ففى مايو ١٨٨١ حصل مستر (بيرد ألكسندر) الأسكتلندى ومستر (دايسى إدوارد) و(إخوان ريد) البريطانيين على ترخيص بإقامة خطوط حديدية (ترام) بالقاهرة[٣٨٨].

جـ – وسائل الاتصال:

■ البريد:

كان للجاليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها[٣٨٩].

كما كان لكل دولة من الدول التى لها بريد مع مصر مكتب بريد خاص بها، يخضع رئيسه لمصلحة البريد فى بلاده[٣٩٠]، وبالنسبة لبريطانيا كان لها مكتبان للبريد أحدهما بالإسكندرية والآخر بالسويس فى عام ١٨٣١، ثم عقدت بريطانيا اتفاقا مع الحكومة لتنظيم التعامل بين البوستة الأوروبية والبوستة المصرية[٣٩١]، كما كانت هناك مكاتب أخرى للبوستة البريطانية فى مصر، خاصة بالموانئ[٣٩٢].

وقد سمح للوكلاء البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية باستخدام محطات البريد الواقعة بين المدينتين، والبالغ عددها إحدى وعشرين محطة حتى يبلغ بعضهم بعضا أثناء وصول سفن البريد وورود المكاتبات إلى الإسكندرية أو السويس[٣٩٣].

هذا و قد لعب الطريق البرى عبر مصر دوراً هاماً فى مسألة نقل البريد البريطانى، خاصة مع الدعاية الواسعة التى قام بها واجهورن لصالح هذا الطريق، و من ناحيته قام

الباشا بتسهيل مرور البريد البريطانى عبر الأراضى المصرية وتوفير كافة سبل الحماية له[٣٩٤]، مع مراقبة تحركات الوكلاء البريطانيين فى الوقت نفسه، ووضع محطات البريد التى أقامها البريطانيون على طول طريق السويس تحت ملاحظته باستمرار[٣٩٥].

وفى ديسمبر ١٨٤٤، جرت مفاوضات بين إدارة البريد البريطانية The British Post Office والحكومة المصرية ينقل بمقتضاها البريد البريطانى الهندى عبر مصر بانتظام، وقد اشترطت الحكومة البريطانية للتصديق على الاتفاقية، منح الشركات البريطانية والأفراد الحرية فى ترتيب نقل المسافرين والبضائع عبر مصر، غير أن الحكومة المصرية أصرت على أن يكون نقل المسافرين والبريد والبضائع بواسطة شركة الترانزيت التى يديرها ثوربورن، فكانت النتيجة أن رفضت الحكومة البريطانية التصديق على الاتفاقية[٣٩٦].

وبناء على طلب حكومة لندن تدخل بارنت — القنصل البريطانى — فى تلك المفاوضات الخاصة ببريد الهند، فتباحث مع محمد على فى ضرورة قيامه بعمل إيجابي تجاه تسهيل وسرعة نقله، غير أن تلك المباحثات لم تأت بالنتيجة المرجوة[٣٩٧].

ويبدو أن الباشا قد رفض تلك المقترحات لما تضمنته من التزامات لابد أن يوفرها الوالى لضمان حماية قوافل البريد البريطانى عبر الأراضى المصرية، مما قد يعرضه للحرج فى حالة حدوث أى اعتداء على تلك القوافل، وهو ما كان يخشاه الوالى[٣٩٨].

وعلى كل فقد استمرت شركة الهند الشرقية البريطانية تنقل البريد البريطانى حتى عام ١٨٤٨ حين تم التوصل إلى اتفاق، أصبحت الحكومة المصرية بمقتضاه مسئولة عن نقل البريد عبر مصر، فى مقابل مبلغ أساسى سنوى تدفعه إدارة البريد البريطانية[٣٩٩].

وفى عهد عباس أقيمت خطوط اتصالات بريدية منتظمة بين لندن و الهند عن طريق مصر، وكان يتم تعيين وكيل بريطانى ليدير البوستة البريطانية بمصر، مثل مستر "واجن" الذى تولى تلك المهمة قبل أن يتوفى فى عهد عباس[٤٠٠].

وتبعاً لازدياد حركة البريد البريطانى عبر مصر، كان يتم أحيانا توسعة مكاتب البريد البريطانية بمصر، مثلما حدث عام ١٨٥٠، حيث جرى توسيع مكتب البريد البريطانى بالسويس ليسع التزايد الواضح فى الرسائل والطرود وحركة العمل[٤٠١].

ثم جرى تجديد العقد الموقع بين البوستة البريطانية والحكومة عام ١٨٥٨، حيث زيد المقابل المادى للعقد، نظرا للزيادة المتوقعة لعدد صناديق و طرود البريد فى هذا العام– نظرا لظروف نشوب الثورة الهندية — إضافة إلى أن البوستة البريطانية سوف تستخدم الخط الحديدى الذى كان يجرى إنشاؤه وقتها بين السويس و القاهرة[٤٠٢]، وهو الخط

الذى ساعد على نشاط حركة البريد البريطانى عبر مصر عن طريق السويس التى تزايدت أهميتها كمحطة مهمة للبريد البريطانى(٤٠٣).

واستمرت فى عهد سعيد جهود الحكومة المصرية لحماية البريد البريطانى من اعتداءات العربان أثناء نقله، فكانت الحكومة تضرب على أيدى هؤلاء العربان(٤٠٤) وتلزمهم بتحمل ما أحدثوه من خسائر، وبرد ما سلبوه من البوستة البريطانية(٤٠٥).

هذا وقد ظلت مكاتب البوستة البريطانية بالسويس والإسكندرية تعمل حتى إلغائها عام ١٨٧٨(٤٠٦)، كما عمل بعض البريطانيين فى إدارة مصلحة البريد المصرية مثل مستر ألفريد كليار البريطانى الذى تولى رئاسة تلك المصلحة فى عهد الخديو إسماعيل(٤٠٧).

وأخيرا فقد تم فى عام ١٨٨١ توقيع اتفاق بين شركة (P&O) الملاحية البريطانية وبين الحكومة المصرية بخصوص نقل طرود البوستة المصرية ومراسلاتها على سفن تلك الشركة العاملة بين الإسكندرية وبرنديزى(٤٠٨).

■ البرق:

عرفت مصر نظام الرسائل البرقية بالإشارات فى عهد محمد على، إذ أقام فى سنة ١٨٢٠ خطاً مكونا من تسعة عشر برجاً من رأس التين بالإسكندرية إلى القلعة بالقاهرة، وكان هذا التلغراف مخصصاً للوالى، وفى سنة ١٨٤٠ أقام خطاً مكوناً من ستة عشر برجاً من القاهرة إلى السويس(٤٠٩)، وقد سمح الباشا لبعض التجار البريطانيين الكبار مثل ثوربورن باستخدام خطوط هذا التلغراف الحكومى الممتد بين القاهرة والسويس(٤١٠).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مشروع الخط الحديدى الذى تقدم به مرى لعباس كان مصحوبا بإنشاء سلك تلغراف بين الإسكندرية والقاهرة لتسهيل المواصلات بين بريطانيا والهند، وقد وافق عباس على إنشائهما معا (٤١١).

أما التلغراف الكهربائى (الطريقة الحديثة) فقد أدخل فى عهد سعيد، وقد افتتح أول خط برقى حسب هذه الطريقة بين عامى ١٨٥٥/٥٤ من القاهرة إلى الإسكندرية، ثم دمنهور — رشيد، وقد بلغ طول الخطوط ٥٣٧ كيلومترا، وقامت بهذه العملية إحدى الشركات البريطانية التى تعاقدت معها الحكومة(٤١٢)، بالإضافة إلى تعاقد الحكومة مع شركة بريطانية عام ١٨٥٥ لمد خطوط أرضية بين القاهرة والإسكندرية، وبين القاهرة والسويس(٤١٣).

وفى عام ١٨٥٦ رخص سعيد باشا لمستر جيسبورن Gisborne -مندوب شركة التلغراف الشرقية، وهى شركة بريطانية- بأن ينشئ خطوطا تلغرافية تربط الخط التلغرافى البحرى الواصل بين الدردنيل والإسكندرية بالخط الواصل بين السويس وعدن(٤١٤)، كما تفاوض جيسبورن مع الحكومة المصرية — فى نفس العام — لتمنح شركته امتيازا

مدته خمسون عاما لمد خطوط أرضية عبر مصر، تربط بين كابل الإسكندرية وكابل السويس، ولكنه لم يلق معاونة الحكومة البريطانية، واضطر إلى الاكتفاء بالحصول على تسهيلات لمد خطوط خاصة على طول حركة الموصلات التى تنظمها الحكومة المصرية[٤١٥].

غير أنه وبنشوب ثورة الهند ١٨٥٧، تطلب الأمر سرعة تبادل الاتصالات بين بريطانيا والهند، فكان القنصل البريطانى فى السويس يبرق إلى لندن عن طريق القنصل البريطانى فى الإسكندرية، وفى عام ١٨٥٩- ١٨٦٠ تم مد خط بحرى فى البحر الأحمر من السويس إلى عدن عن طريق القصير وسواكن ومصوع، ولكنه كان يتعطل كثيرا، مما سبب كثيراً من المضايقات[٤١٦].

وفضلاً عن ذلك، منحت الحكومة فى عهد سعيد شركات التلغراف البريطانية كثيراً من الامتيازات والتراخيص المختلفة، سواء لإقامة المنشآت أو مد الأسلاك التلغرافية[٤١٧]، خاصة وقد استعانت الحكومة ببعض تلك الشركات فى إرسال برقياها إلى الخارج[٤١٨].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تواجدت عدة شركات تلغراف بريطانية عملت فى مصر فى عهد الخديو إسماعيل، وكان لها نشاط بارز، ومن تلك الشركات:

- شركه تلغراف انجلترا والهند:

تأسست تلك الشركة عام ١٨٦٧ بهدف توسيع دائرة تلغراف السويس، ومد خط تلغراف بحرى من السويس إلى بومباى، ماراً بعدن عن طريق البحر الأحمر[٤١٩].

- شركة تلغراف البحر المتوسط الإنجليزية Anglo - Mediterranean Telegraph comp:

وقد قامت تلك الشركة بمد خطوط تلغرافية فى مصر، وعقدت معها إيطاليا اتفاقاً عام ١٨٧١ لمد خط تلغرافى بحرى بينها وبين مصـــر، غير أنهـــا سحبت هذه الرخصـــة بعد ذلك، وأعطيت إلى شركة بريطانية أخرى[٤٢٠]

- شركة التلغراف الإنجليزى:

حصلت تلك الشركة عام ١٨٧٠ على امتياز بمد خطوط تلغرافية بين الإسكندرية والسويس، وانتقل هذا الامتياز إلى شركة التلغرافات الشرقية عام ١٨٧٤ [٤٢١].

- شركة التلغرافات الشرقية:

آلت إلى تلك الشركة الامتيازات التى حصلت عليها شركتا تلغراف بريطانيتين من قبل، وهما شركة تلغراف البحر المتوسط الإنجليزية، وشركة التلغراف الإنجليزية، وذلك

عام ١٨٧٤، وبعقد مدته ثمانية وثلاثون عاماً قابل للتجديد، وكان للشركة أسلاكها الخاصة بخلاف أسلاك الحكومة المصرية[٤٢٢].

ولعل أهم ما أنشأته شركة التلغرافات الشرقية فى عهد الخديو إسماعيل هو الخط التلغرافى البحرى من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا، وخط آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا[٤٢٣]، وخط آخر عن طريق صحراء شبه جزيرة سيناء إلى سوريا والأناضول[٤٢٤].

وسمحت الحكومة المصرية لتلك الشركة أيضاً بإقامة خطين بين الإسكندرية والسويس، لخدمة أغراضها فى البحر الأحمر، أحدهما عن طريق القاهرة، وطريق الصحراء القديم، وطوله ٢٣٣ ميلاً، والآخر عن طريق بنها الزقازيق، و طوله ٢٩٩ ميلاً[٤٢٥].

وقد حظيت تلك الشركة بدعم الحكومة خاصة فى عهد المراقبة الثنائية، حيث عرضت شركة فرنسية على الحكومة أن تدير الأسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر، وتخفض نظير ذلك أجر الرسائل، فأبت الحكومة أن تمنحها هذا الامتياز، مفضلة بقاء تلك الرسوم العالية؛ لأن ذلك فى مصلحة شركة التلغراف الشرقية[٤٢٦].

وهكذا كانت مصر فى سنة ١٨٧٢ متصلة اتصالاً مباشراً عن طريق خمسة خطوط بريطانية بالعديد من الموانئ كالتالى: اثنان من الإسكندرية إلى سوث هامبتون South Hampto بإنجلترا، واثنان من السويس إلى كلكتا، وواحد من السويس إلى بومباى[٤٢٧].

وينبغى ألا نغفل دور البريطانيين فى إدارة خطوط التلغراف المصرية فى ذلك الوقت، فعلى سبيل المثال تم تعيين المهندس البريطانى هنرى فازل فى إدارة خط التلغراف الممتد من القاهرة إلى العريش و منها إلى آخر الحدود المصرية، براتب شهرى قدره ٢٥ جنيها[٤٢٨].

■ **الهاتف:**

منحت الحكومة المصرية مستر ألكسندر جرهام بيل البريطانى[٤٢٩] المقيم ببوسطن بأمريكا ترخيصا بإنشاء خطوط تليفونية بالقاهرة والإسكندرية وضواحيهما، وذلك فى ٢٦ يناير ١٨٨١[٤٣٠] لتدخل مصر بذلك فى عهد ثورة الاتصالات الهاتفية المتطورة[٤٣١].

ويبدو أن الشروط القاسية التى تضمنها عقد الامتياز بين الحكومة المصرية ومستر جرهام بيل، والتى كانت تعكس قلق الجانب المصرى من الإقدام على تلك التجربة جعلت جرهام بيل يتنازل عن ذلك الترخيص إلى شركة أورينتال تليفون كومبانى ليمتد Oriental Telephone Co. limited فى لندن، وذلك فى إبريل ١٨٨١[٤٣٢].

وقد تمكنت شركة التليفونات الشرقية تلك فيما بعد — فى عام ١٨٨٣— أن تحصل على امتياز مد خطوطها داخل بورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة

وطنطا، ثم انتقلت خطوط الشركة الشرقية وامتيازاتها فى فبراير ١٨٨٥ إلى شركة التليفونات المصرية Telephone Co. Ltd. ، وهى شركة بريطانية أيضاً ومركزها لندن، وبدأت هذه الشركة منذ ١١ فبراير ١٨٨٥ تدير أعمال التليفونات فى القطر المصرى (٤٣٣).

ويتضح مما سبق مدى إسهام الجالية البريطانية فى الإدارة المصرية والنهضة العمرانية وثورة التحديث التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر، فكان لهم دور فى تطوير الرعاية الصحية بالبلاد، وتحديث المدن والموانئ المصرية بمشاركتهم فى تنفيذ مشاريع الحكومة فى هذا الصدد، وما قاموا به من مشاريع خاصة، إضافة إلى نشاطهم البارز فى تطوير النقل والمواصلات ووسائل الاتصال المختلفة.

هوامش الفصل الرابع

(١) دار المحفوظات العمومية: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٥، عين ٤، محفظة ١١٩، ملف ١٥٤٩، أوراق ربط معاش الخواجة يوسف روجرك.

(٢) ديوان المعية تركى: م ٤٨ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٥، وثيقة ٢٨٢، ترجمة أمر صادر إلى مطوش باشا، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٠/ ٣ يناير ١٨٣٥، ص ٦٩.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٢ قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٤٨، من التجارة والمبيعات إلى ترسانة بولاق فى ٢٧ محرم ١٢٦٤/ ٤ يناير١٨٤٨، ص ٢١٧.

(٤) مجلس الأورناتو: " مجلس التنميق والزخرفة " أنشأه محمد على بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٤بغرض النهوض بالإسكندرية من حيث النظافة والإشراف على أنشطة البناء والتشييد وتنظيم شبكة الطرق والمواصلات، وقد ألغى هذا المجلس فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٤ وضمت أعماله إلى نظارة الأشغال التى كانت قد أنشئت حديثا، فاطمة علم الدين عبد الواحد: تطور النقل الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ص ٩٩- ١٠٠.

(٥) تعداد النفوس محافظة الإسكندرية: ١٩١٦٣ حارة الإفرنك، ص ١.

(٦) باشكاتب، باش كاتب: رئيس الكتبة ويساعده لفيف من الكتبة يسمى كل منهم كاتباً، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٧) كانت مصلحة المرور قائمة بذاتها قبل إنشاء خطوط السكك الحديدية فى مصر، وكانت تتولى إدارة الطريق البرى عبر مصر بين السويس والإسكندرية، وعندما أدمجت أعمال الترانزيت فى مصلحة المرور قويت المنافسة بين البريطانيين والفرنسيين للسيطرة على أعمال هذه المصلحة، ولكن ظل التفوق للبريطانيين، وتمكنوا من أن يعينوا معظم موظفيها من بينهم، محمد أمين حسونة: المرجع السابـــق ص ٧٤؛ فاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٨) مجلس الأحكام: سجل رقم ١٣ صادر دواوين، وثيقة ١٤٢١، صادر لديوان عموم المالية، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٦٩/٢٠ أغسطس ١٨٥٣، ص ص ٥٣-٥٤.

(٩) مخزنجى: لفظ تركى يعنى أمين مخزن، خازن، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٨.

(١٠) تعداد النفوس محافظة الإسكندرية: سجل ١٩١٦٣ حارة الإفرنك، ص ٣٧.

(١١) خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(١٢) ديوان المعية السنية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٨٠، وثيقة ٢٤٣، أمر من الجناب العالى إلى مدير ديوان المدارس بتاريخ ١٥ محرم ١٠/١٢٦٨ نوفمبر ١٨٥١، ونفسه، ودفتر ٤٨٣، وثيقة ١٢٦، صحيفة ١٠، من ديوان المدارس إلى المعية فى ٩ صفر ٤/١٢٦٨ ديسمبر١٨٥١.

(١٣) ديوان الداخلية: م١ أوامر تركى مترجمة، أمر بتاريخ ٢١جمادى الأولى ١٢٧٤/ ٧ يناير ١٨٥٨؛ وديوان المعية عربى: دفتر ١٨٩٥ صادر الأوامر العلية إلى المجالس والأقاليم والمحافظات، س ١/١

/١٦، وثيقة ٨٧، أمر كريم إلى نظارة الجهادية، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٧٨/ ٢١ أغسطس ١٨٦١، ص ١٨.

(١٤) المعية تركى: م ٢٨، وثيقة ٥٥٧، من ناظر المالية، فى ١٦ ذو القعدة ١٢٧٨/ ١٥ مايو ١٨٦٢.

(١٥) المصدر السابق: م ٢٧، وثيقة ٤٤١، من ناظر أمور خارجية على ذو الفقار إلى سعادتلو أفندم، بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٢٧٧/٢٦ يونيو ١٨٦١.

(١٦) المصدر السابق: م ٨، وثيقة ٨٩، ورقة ١٤، من حسن فؤاد محافظ مصر إلى كاتب ديوان الخديوى، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٧٢/ ٢٥ سبتمبر ١٨٥٥.

(١٧) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦، عين ١، محفظة ١٢٤، ملف ١٨٤١، أوراق ربط معاش ورثة الخواجة جون ويب المهندس بإسكندرية.

(١٨) ديوان عابدين: م ١٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩، تلخيص الأمر رقم ٧٢٩، من الجناب العالى إلى القبوكتخدا، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٧٨ / ٢٧ أكتوبر ١٨٦١.

(١٩) المعية السنية تركى: م ٨، وثيقة ٣٢٥، ورقة بلا نمرة، من حافظ خليل ناظر عموم البحرية إلى كاتب ديوان الخديوى، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٧٢ / ٢٤ أكتوبر ١٨٥٥.

(٢٠) المصدر السابق: م ١٨، وثيقة ١٣٢، من محمد خسرو ناظر ديوان الوابورات والعمليات إلى المعية، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٧٤/ ٣ مارس ١٨٥٨.

(٢١) المعية السنية عربى: دفتر٣، وثيقة ٣٢، من سعادة مهردار خديو إلى الدائرة السنية، فى ٤ ربيع الأول ١٢٩٢ / ١٠ إبريل ١٨٧٥، ص ٧٠.

(٢٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ١٥، عين ٤، محفظة ٣٣٦، ملف ٩٢٩٢، أوراق معاش ورثة المرحوم توماس كرلايل كان باشمهندس مخبز بولاق.

(٢٣) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢٤) إسماعيل زين الدين: الأجانب ودورهم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٢٥) كان مستر كليار مدير الجمارك ومن قبلها البريد مجرد موظف بسيط ومغمور من موظفي البريد فى لندن، ولم يكن له شأن يذكر، وعندما جاء الى مصر عاملته الحكومة بكرم وتقدير كبيرين حيث نزل بالفنادق الكبرى بالإسكندرية مثل سان ستفانو، جون نينيه: المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٢٦) إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج الثانى، القاهرة ١٣١٢ هـ، ص ٢٩٢.

(٢٧) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٢٨) المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢٩) ديوان المعاونة السنية: م١، وثيقة ٢٧٢، من ناظر الأمور الخارجية إلى سعادة باشمعاون الجناب العالى، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨ / ٤ أغسطس ١٨٦٣.

(٣٠) كان لاهتمام بريطانيا بالملاحة والموقع الجغرافي المصرى أثر هام فى حرصها على أن تجعل بريطانياً على رأس هذه المصلحة حتى يتيسر لها السيطرة على الموانئ المصرية، ومن ثم جاء تعيين مستر ماكيلوب فى إطار تلك السياسة، خلف عبد العظيم، تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٦- ١٠٨.

(٣١) محفوظات مجلس الوزراء: نظارة الأشغال، م٢ /٢/ أ مصلحة الرى، المجموعة ٣٧ أشغال عمومية.

(٣٢) القومبانية العزيزية: شركة للملاحة التجارية أنشأها الخديو إسماعيل، سميت بالشركة العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز، وقسم رأسمالها إلى أسهم ليشترك الأفراد فيها، وصار لهذه الشركة فضل

كبير فى نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر، عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، جـ١، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٢-١٩٣.

(٣٣) المعية السنية عربى: سجل ١٨٣٢ صادر المعية السنية إلى الدواوين، الرقم الحديث س ١ / ٣ / ٢٣، إلى وثيقة ٢٥، إلى أمور خاصة، بتاريخ ٨ ذو القعدة ١٢٨٦ / ٩ فبراير١٨٧٠، ص٦٢.

(٣٤) على إثر سيطرة الخديو إسماعيل على الشركة العزيزية بشرائها واحتكار أرباحها حولها إلى "مصلحة وابورات البوستة الخديوية"وبقيت ملكا للحكومة تعمل بنجاح وازدهار إلى أن بيعت إلى شركة بريطانية فى عهد الاحتلال، عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل جـ١، ومرجع سبق ذكره، ص١٩٣.

(٣٥) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ١٦، عين ٢، محفظة ٣٤٢، ملف ٩٥٣٥، أوراق ربط معاش الخواجة شارلس سكوت.

(٣٦) ما يقصد به هنا هو إدارة السكة الحديد بعيداً عن فنيات التركيب والتشغيل والصيانة إذ أن ذلك سوف يتم تناوله فى هذا الفصل عند تناول دور الجالية فى تطوير وسائل الاتصال والمواصلات.

(٣٧) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ١٦، عين ٣، محفظة ٣٤٧، ملف ٩٧٤٩، أوراق ربط معاش إليزابيث وكارولين أختىّ الخواجة ماكترى مستخدم بالسكة الحديد.

(٣٨) محفوظات مجلس الوزراء: نظارة الداخلية، م ٢/٨ البوليس، بتاريخ ١٧ يوليو ١٨٧٩.

(٣٩) عمر طوسون: البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهديّ عباس الأول وسعيد، القاهرة ١٣٥٣ — ١٩٣٤، ص ٣٩٢.

(٤٠) المعية السنية تركى: م ٣٧ جـ٢، وثيقة ٤١٩، من محمد شريف إلى صاحب السعادة الأفندى أحد رجال المعية، فى ١٣ ذي الحجة ٢٩/١٢٨٢ إبريل ١٨٦٦.

(٤١) هاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ٥١.

(٤٢) المعية السنية تركى: م ٥٥، وثيقة ١١٧، من رياض إلى المعية، فى ٢ رجب ٢/١٢٩٥ يوليو ١٨٧٨.

(٤٣) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص٦١.

(٤٤) لطيفة سالم: القوى الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(٤٥) ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ٢٧٨؛ جون نينيه: المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤٦) إسماعيل زين الدين: الأجانب وأثرهم، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٤٧) لطيفه سالم: المرجع السابق، ص ٩٥.

(٤٨) جون نينيه: المصدر السابق، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(٤٩) محفوظات مجلس الوزراء: نظارة الأشغال، م ٣ / أ شئون موظفين، ترجمة عريضة، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٧٨، رفعها بتس بك لوكالة قنصلاتو جنرالية دولة بريطانيا العظمى؛ وأيضاً المصدر السابق: مصلحة السكة الحديد، م ١/٢/ أ شئون موظفين، صورة نمرة ٣٤ المحررة من الداخلية للسكة الحديد، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٩٥ /٧ سبتمبر ١٨٧٨؛ وترجمة عريضة، بتاريخ أول نوفمبر ١٨٧٩ رفعها بتس بك لمقام رئاسة النظار الفخام.

(٥٠) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٥١) ديوان خديوى: م ١٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٢ خديوى تركى، وثيقة ٢٧٥، من الديوان الخديوى إلى إبراهيم أغا مأمور المنيا، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٤٢ / ٨ نوفمبر ١٨٢٦، ص ٦٥.

(٥٢) ديوان شورى المعاونة (تركى): م ٢ أوامر إلى المعاونة، وثيقة ٣٠٤، من الجناب العالى إلى باشمعاونيه، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٨ / ١ يوليو١٨٤٢.

(٥٣) ديوان خديوى(تركى): م ٢٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٥٠، وثيقة ٣٢١، من الديوان الخديوى إلى شاكر أفندى محافظ العريش، فى ١٤ ذو القعدة ١٢٤٤/١٨ مايو ١٨٢٩، ص ١٤٩.

(٥٤) منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٧٣ أصيبت البلاد بالكوليرا والتيفود اللذين قضيا على أعداد هائلة من السكان وخاصة المواليد (أوبئة ١٨٠١– ١٨١٣، ١٨٢٧، ١٨٣٠، ١٨٣٥، ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٥٥، ١٨٦٥، ١٨٨٣)، وقد تسبب وباء ١٨٣٥ فى وفاة ما يقرب من٢٠٠,٠٠٠شخص منهم بين ٤٠ إلى ٨٠ ألف فى العاصمة وحدها، وفى منتصف حكم محمد على، يذكر كلوت بك وبورنج ٧٠,٠٠٠ضحية فى الإسكندرية خلال الأوبئة الشديدة، أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٧٤.

(٥٥) هناك رأى يذكر أن مجلس الصحة بالإسكندرية أنشئ عام ١٨٣٤، نيلى عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٥٦) أحمد محمد كمال: تاريخ الإدارة الصحية فى مصر، من عهد أفندينا محمد على باشا إلى الآن، مطبعة الرغائب، القاهرة ١٩٤٣، ص ص ٤– ٥.

(٥٧) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر، مرجع سبق ذكره،ص ٦٧.

(٥٨) كرنتينه، كورنتينه: معناها الحجر الصحى أو المحجر الصحى، ومعناها عزل المسافرين ومنعهم من دخول البلاد مدة من الزمن خوفاً من الأمراض الوبائية، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره. ص ٤٤٩.

(٥٩) أوامر ومكاتبات محمد على، مج الثانى، المصدر السابق، أمر رقم ١٧١١، إلى محافظ دمياط فى ١٢ جمادى الأولى ١٢٤٨/ ٧ أكتوبر ١٨٣٢، ص ٣٥٣.

(٦٠) أحمد محمد كمال: المرجع السابق، ص ص ٥ – ٧.

(٦١) ديوان المعاونة (تركى): م ٣ أوامر إلى المعاونة، وثيقة ٦١٢، من الجناب العالى إلى سعادة الباشا باشمعاونه، فى ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٩ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٣.

(٦٢) ديوان خديوى(تركى): م٨، وثيقة ٨٨، من الجناب العالى إلى باقى بك وكيل الديوان، فى ٢٤ ربيع الآخر١٢٦١/٢مايو ١٨٤٥.

(٦٣) تعداد النفوس محافظة الإسكندرية: سجل ١٩١٦٣ تعداد حارة الإفرنك، ص ١.

(٦٤) تعداد النفوس محافظة مصر: سجل١٩١، ل/٣/١/١/أ /٤ ثمن الأزبكية عام ١٨٤٨، ص ١١٨٨.

(٦٥) ديوان خديوى تركى: م ٣، وثيقة رقم ١٠٠، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٢/٥ أغسطس ١٨٣٦؛ وأيضاً المعية تركى: دفتر٧٤، وثيقة٩١١، من المعية إلى حبيب أفندى، فى٢٢ ربيع الآخر١٢٥٢/٦ أغسطس ١٨٣٦.

(٦٦) تعداد النفوس محافظة مصر: سجل٢٣٩ – ل / ٣/ ١/ ٢/ أ / ٢، تعداد ثمن الأزبكية عام ١٢٨٥/١٨٦٨، ص ٢٠٣.

(٦٧) المعية تركى: م٢٢، وثيقة ١٣٨، من ناظر الخارجية إلى المعية، فى١٩ربيع الأول ١٢٧٥/٢٧ أكتوبر ١٨٥٨.

(٦٨) المصدر السابق: م ٢٧، وثيقة ٤٣٦، من على ذو الفقار ناظر الخارجية إلى المعية، فى ١٦ ذى الحجة ١٢٧٧ / ٢٥ يونيو ١٨٦١.

(٦٩) المصدر السابق: م ١٢، وثيقة ٥٤٩، من " على " وكيل محافظ الإسكندرية إلى المعية، فى ٥ ذى الحجة ١٢٧٢/٧ أغسطس ١٨٥٦؛ ووثيقة ٦٧٤ من " محمد شاكر" محافظ الإسكندرية إلى المعية، فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٧٢ / ٢٨ أغسطس ١٨٥٦.

(٧٠) باش طبيب: باش لفظ يرد فى بداية الألفاظ المركبة ليعنى رئيس وظيفة معينة ومن ثم باش طبيب تعنى رئيس الأطباء، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٧١) ديوان خديوى تركى: م ٩، وثيقة ١٨٩، من الجناب العالى إلى كاتب الديوان، فى ٢٢ شعبان ١٢٦٨/١١ يونيو ١٨٥٢.

(٧٢) حكيمباشى: رئيس الأطباء، زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٧٣) ديوان المعية السنية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٨٠، ترجمة الوثيقة رقم ٧٠٩، أمر خديوى إلى محافظ الإسكندرية، فى ٢٥ شعبان ١٢٦٨ / ١٤ يونيو ١٨٥٢.

(٧٤) المصدر السابق: م ٢٢، وثيقة ١٣٨، من محمد شريف ناظر الخارجية إلى المعية فى ١٩ ربيع الأول ١٢٧٥/ ٢٧ أكتوبر ١٨٥٨.

(٧٥) المصدر السابق: م ٢١، وثيقة ٢٧٦، من محمد شريف ناظر الأمور الخارجية إلى صاحب العزة كاتب ديوان حضرة ولى النعم، فى ٢٥ صفر ١٢٧٥/ ٤ أكتوبر ١٨٥٨.

(٧٦) شورى المعاونة (تركى): دفتر ٢٧٨، وثيقة ٧٥٧، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى فى ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٤ /١١ يوليو ١٨٣٨.

(٧٧) شهد عهد عباس وضع لائحة للترخيص بافتتاح "الأجزاخانات" (الصيدليات) لبيع الأدوية تضمنت فيما يخص الأجانب ضرورة استخراج ترخيص بواسطة القنصلية التابع لها الأجنبى، وأن يكون طالب الترخيص على دراية بعلم الصيدلة وحاصلاً على شهادات فيه موثقة من قنصليته أيضاً وتقدم شهادته وطلب التصريح بافتتاح صيدلية لمجلس شورى الأطباء لامتحانه لمعرفة مقدرته ودرايته بعلم الصيدلة من عدمه، زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر والعرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٠٨-٥١٠.

(٧٨) ديوان تفتيش صحة المحروسة: سجل ٢٣١ وارد تفتيش الصحة — الرقم الحديث ل ١ /٢٥/٣٣، وثيقة ١٥، وارد قلم إفرنكى ضبطية فى ٥ صفر ١٢٩٢/١٣مارس ١٨٧٥، ص ص ٩٩، ١٧٣.

(٧٩) ديوان المعية السنية (تركى): م ١ معية تركى، وثيقة ٣٤٤، من إسماعيل سليم وكيل الجهادية إلى كاتب الديوان الخديوى، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٧٠/ ١٧ يناير ١٨٥٤.

(٨٠) المصدر السابق: م٤٤ جـ٢، وثيقة ٣٧٥، من شريف باشا إلى المعية فى غاية ذى الحجة ١٢٨٥/١٢ إبريل ١٨٦٥.

(٨١) ديوان تفتيش صحة مصر: سجل ٢٣٢ صادر - الرقم الحديث ل ١/٥/٢٠، وثيقة ٣٨، صادر جهات سايرة إلى وكيل محطة مرور مصر، فى ٥ من ذى الحجة ١٢٩٢/٤ نوفمبر ١٨٧٥، ص ١٥٢.

(٨٢) درب الجماميز: أحد أحياء القاهرة ويقع إلى الغرب من بركة الفيل، وكانت له مكانة راقية فى القرن السابع عشر حيث سكنته الصفوة الحاكمة، أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٠٨.

(٨٣) المصدر السابق: سجل ٢٣٣ صادر تفتيش الصحة، الرقم الحديث ل ١/٥/٢١، وثيقة ٨٤، صادر لحكيمباشى ثمن درب الجماميز، فى ١٦ رمضان ١٢٩٣ / ٥ أكتوبر١٨٧٦، ص ١٤٣؛ وأيضاً سجل رقم ٢٣٥ وارد ديوان تفتيش الصحة — الرقم الحديث ل ١/ ٢٦/٣٣، وثيقة ١٣٤ وارد مجلس عموم الصحة بسكندرية فى ٤ شوال ١٢٩٣/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٦، ص ٣٢٤.

(٨٤) ديوان الداخلية: سجل ١٣٢٣ صادر الأوامر العلية لديوان الداخلية، وثيقة ١٦٨، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٩٣ / ١٢ أكتوبر ١٨٧٦، ص ٣٤.

(٨٥) دار المحفوظات العمومية: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ١٦، عين ٢، محفظة ٣٤٤، ملف ٩٦٥٠، أوراق معاش دكتور بلانتى مدير مكتب صحه رشيد.

(٨٦) المعية السنية (تركى): م ٢٥، وثيقة ١٥٥، من محمد شريف باشا ناظر الخارجية إلى المعية السنية بتاريخ ٢١ رجب ١٣/١٢٧٦ فبراير ١٨٦٠.

(٨٧) المصدر السابق: م ١٢، وثيقة ٥٤٩، من "على" وكيل محافظ الإسكندرية إلى المعية فى ٥ ذى الحجة ١٢٧٢ / ٧ أغسطس ١٨٥٦؛ ووثيقة ٦٧٤، من "محمد شاكر" محافظ الإسكندرية إلى المعية بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ٢٨/١٢٧٢ أغسطس ١٨٥٦.

(٨٨) المصدر السابق: م ٣٣، مرفق بالوثيقة رقم ٩٧، كشف بيان أسماء الحكما وبعض المأمورين المشهود من مجلس الصحة حسن سعيهم واجتهادهم فى ذمة الحادث فى ٢٨ محرم ٢٣/١٢٨٢ يونيو ١٨٦٥.

(89) J. Reimer. Micheel: Colonial Bridgehead Government and society in Alexandria 1807-1880,West view Press, pp. 138-139.

(٩٠) المراد الوثائق التى عثر عليها الباحث.

(٩١) المصدر السابق: م ٢٨ حـــ ٣، وثيقة ٥١٦، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى صاحب العزة تشريفاتى الجناب الخديوى، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٧٨ نمرة ١٢١ / ٢٣ إبريل ١٨٦٢.

(٩٢) ديوان المعاونة السنية: م رقم ١، وثيقة ٥٨، من محافظ الإسكندرية إلى سعادة باشمعاون الجناب العالى بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٠ نمرة ١٣٢ / ٢٨ يونيو ١٨٦٣.

(٩٣) محافظ الوقائع المصرية: م رقم ١، ملف الأجانب، الوقائع عدد ١٥١، الحوادث الداخلية، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٨٤ / ٢٨ أكتوبر ١٨٦٧.

(٩٤) وثائق مجلس الوزراء: الطوائف والجاليات الأجنبية، م ٢ مستشفيات ومدارس. ملف رقم ٣، ترجمة إعراض مقدم من اللجنة المشكلة لإنشاء إسبتالية راهبات بالمحروسة بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٨٨٢.

(٩٥) المصدر السابق: نفسه، ملف رقم ٣، مذكرة من نظارة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٥ صفر ١٣٠١/ ٥ ديسمبر ١٨٨٣.

(96) Burton,R: Personal narrative of a pilgrimage to Al Madina to Mecca, N. Y., 1963, p, 69.

(٩٧) المعية السنية تركى: م٤٠، وثيقة ٩٣، من إسماعيل راغب مأمور الأمور الخارجية إلى المعية بتاريخ ٢ شعبان ١٢٨٣ / ١٠ ديسمبر ١٨٦٦.

(٩٨) مجموعة وثائق بمجلس الوزراء: الطوائف والجاليات الأجنبية، م٢ مستشفيات ومدارس ملف رقم ٣، ترجمة إعراض مقدم من اللجنة المشكلة لإنشاء إسبتالية راهبات بالمحروسة فى ١٦ / ٢ / ١٨٨٢.

(٩٩) المصدر السابق: نفسه، ترجمة عرض مقدم إلى محمود باشا سامى رئيس مجلس النظار من جرايم كاتم سر جمعية مستشفى الراهبات بتاريخ ١٠ مارس ١٨٨٢.

(١٠٠) المصدر السابق: نفسه، مذكرة مقدمة لرياسة مجلس النظار من نظارة الأشغال بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٩٩ / ١٥مارس ١٨٨٢.

(١٠١) من أشكال تدعيم الحكومة المصرية لمستشفيات الجاليات الأجنبية ولاسيما المستشفيات التابعة للجالية البريطانية تقدم الحكومة لمساعدات متنوعة لمستشفى فيكتوريا البريطانى سواء على شكل أموال أو أدوية، المصدر السابق، نفسه، المجموعة ٥ شركات وجمعيات، ملف رقم ٣، مذكرة من الداخلية إلى مجلس النظار، فى ١٢ محرم ١٣٠١ / ١٢ نوفمبر ١٨٨٣.

(١٠٢) تواصلت جهود الجالية فى إقامة المستشفيات، إذ قام الخواجة كوك عام ١٨٨٣ بطلب إعطائه قطعة أرض بالأقصر بسعر رمزى لإقامة مستشفى عليها لعلاج السائحين الذين يقصدون تلك الجهة بدلا عن المستشفى الصغير الذى أنشأه كوك بالأقصر قبل ذلك بمنزل أحد الأهالى، وقد تم افتتاح ذلك المستشفى

الخيرى الذى أقامته شركة كوك للسياحة بالأقصر عام ١٨٩١، وقد حضر الخديوى توفيق ذلك الافتتاح، المصدر السابق: نظارة الداخلية. م٢ / ١٣ / ب، مصلحة الصحة العمومية، مستشفيات، المجموعة ١٧٦ صحة، صورة ترجمة إفادة واردة للمالية من الخواجة كوك وولده رقم ٢٨ / ٤ / ١٨٨٣؛ وأيضاً: دونالد ريد: المرجع السابق ص ١٣٧.

(١٠٣) حلمى أحمد شلبى: المرجع السابق، ص ص ٥٢ — ٥٣.

(١٠٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ١٢٢ — ١٢٣.

(١٠٥) المعية السنية تركى: م ٢٤، وثيقة ٣٩٣، من محافظ الإسكندرية إلى رياض باشا فى ١٤ شعبان ١٢٨٤ / ١١ ديسمبر ١٨٦٧؛ ووثيقة ٤١٤ من محمد زكى إلى المعية، فى ١٧ شعبان ١٢٨٤ / ١٤ ديسمبر ١٨٦٧.

(١٠٦) خالد الناغية: دور الأجانب فى السودان، مرجع سبق ذكره،ص ٩.

(١٠٧) يبدو أن التجربة كانت محدودة بدليل أنه لم يتم إنارة شوارع القاهرة وأحياء الإسكندرية بالغاز إلا فى عهد إسماعيل، حيث تولت العملية شركة أجنبية مما ساعد على حفظ الأمن ليلا، عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج الثانى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦ — ٢٧.

(١٠٨) أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٦٥.

(١٠٩) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق ص ٢٤٥.

(١١٠) رشاد رشدى: المرجع السابق ص ٤٨.

(١١١) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٧٥؛ سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق ص ٨٢.

(١١٢) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق ص ٤٦.

(١١٣) محمد أمين حسونة: المرجع السابق ص ٥٧.

(١١٤) دونالدريد: المرجع السابق ص ١١٥.

(115) Perdieu: Excursion en orient, Paris,1851, p. 38.

(١١٦) طه حسين الدالى: المرجع السابق. ص ١٤٧.

(١١٧) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ص ١١٠– ١١١؛ شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة تاريخها ونشأتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ص ٣٠١ — ٣٠٢.

(١١٨) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١١٥– ١١٦.

(١١٩) فى عام ١٨٣٥ أمر محمد على بردم ترعة الأزبكية بناء على مشورة الأطباء، وبأن يقام مكانها حديقة واسعة ذات طراز أوروبى، وأنشأ قناة لرى الحديقة وحفر جدولا بوسط الميدان لتخزين مياه القناة الخارجية لاستخدامها فى رى الحديقة طول العام، الأمر الذى أدى إلى ازدهار ميدان الأزبكية، غير أنه ونتيجة لاحتجاج القناصل وبعض الأعيان تم ردم القناة بحجة إلقاء الناس القاذورات بها أحيانا مما يؤدى إلى انتشار الأوبئة، سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ١٠٦.

(١٢٠) كان قصر الألفى المطل على بركة الرطلى بالأزبكية مقرا لقيادة الحملة الفرنسية بمصر حيث أقام به نابليون بونابرت، كما قتل فيه كليبر، ونزل به محمد على لبعض الوقت وبويع فيه بولاية مصر، ثم خصصه محمد على بعد ذلك لابنته الأميرة زينب، ثم استخدم لبعض الوقت مدرسة لتعليم اللغات (مدرسة الألسن)، ثم أغلق عباس هذه المدرسة ليقام عليها فندق شبرد البريطانى — كما فى بعض الروايات — والذى قدر له أن يصبح رمزا من رموز القاهرة، سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ٨٢؛ شحاتة عيسى إبراهيم: المرجع السابق، ص ٣٠١؛ عرفه عبده على: القاهرة فى عصر إسماعيل، الدار المصرية اللبنانية، ط الأولى، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ٢١– ٢٢.

(١٢١) أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(١٢٢) عرفه عبده على: المرجع السابق، ص ٢١.

(١٢٣) المعية تركى: م ١١، وثيقة ٢٠٣، من إبراهيم أدهم باشا محافظ مصر إلى كاتب الخديوى، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٧٢ / ٢ إبريل ١٨٥٦، ص ١٨٧.

(١٢٤) تعداد النفوس: محافظة مصر، تعداد ثمن الأزبكية، سجل ٢٤١، ل ٣ / ١ / ٢ / أ / ٤، ص ١٢٤، عشش تبك اليهودية.

(١٢٥) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٥.

(١٢٦) تجدر الإشارة إلي أن الحكومة كانت تتولي تسديد حساب الفنادق البريطانية عن إقامة بعض الشخصيات البريطانية الهامة بها، وإن دل ذلك علي شيء فإنما يدل علي شدة ارتباط الجالية بمثل تلك الفنادق ذات الطراز الإنجليزي، كما يدل علي أن تلك الفنادق كانت تقدم نوعاً من الخدمة ارتاحت لها هذه الشخصيات البريطانية أكثر من إقامتها بأماكن أخري، المعية عربي: سجل رقم ١٨٣٢، س١ / ٣ / ٢٣ صادر الدواوين، وثيقة ١٢، من المعية السنية إلي أمور خاصة فى٢ رمضان ١٢٨٦ /٦ ديسمبر ١٨٦٩، ص٣٢.

(١٢٧) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، جـ٤، ص ١٦٦.

(١٢٨) السيد سيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص٨٧، هذا وقد ظل الفندق ملكا لشبرد حتى عام ١٨٦١حين آل إلى مستر "ف. زك " وما لبث ورثة هذا الأخير أن أعادوا بناء المكان بأسره عام ١٨٩١، شحاتة عيسى إبراهيم: المرجع السابق، ص ص ٣٠١ – ٣٠٢.

(١٢٩) على مبارك: المصدر السابق، جـ١، طبعة عام ١٩٩٤، ص٢٣٦.

(١٣٠) يونان لبيب رزق: مصر المدنية، فصول من النشأة والتطور، طيبة للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٤٧.

(١٣١) جورج جندى، جاك تاجر: المرجع السابق، ص ١١٧.

(١٣٢) إلياس الأيوبى: المصدر السابق، جـ ١، ص ١٥٣؛ شحاتة عيسى إبراهيم: المرجع السابق، ص ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

(١٣٣) ثناء عميرة: المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(١٣٤) حلمى أحمد شلبى: المرجع السابق، ص ١١١.

(١٣٥) سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص ١٠.

(١٣٦) جينادى جاريا تشيكن: المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٣٧) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٥٨.

(١٣٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٤.

(١٣٩) حسن محمد صبحى: المؤثرات الأوروبية فى مجتمع الإسكندرية فى العصر الحديث ١٨٠٥ – ١٩٣٩، بحث منشور ضمن كتاب (مجتمع الإسكندرية عبر العصور) مجموعة محاضرات ألقيت فى ندوة علمية بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية فى إبريل ١٩٧٣، ص ٣٦٦.

(١٤٠) هكذا ورد اسم الشركة بالوثيقة ولا ندرى أهى شركة الهند الشرقية أم لا، المعية السنية تركى: م ١٦، وثيقة ١٤٢، من محمد خسرو ناظر ديوان الوابورات والعمليات إلى المعية، بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٢٧٤ / ١٢ نوفمبر ١٨٥٧.

(١٤١) حينما تم تأسيس "إدارة البلدية بالإسكندرية" استقر الرأى على أن تتكون هذه الإدارة من بعض أعضاء الإدارة المحلية، وأعضاء منتدبين من القنصليات المختلفة، حسب تعداد التابعين لكل قنصلية،

فالقنصلية التى لا يصل عدد أتباعها الى خمسمائة شخص يتعين منها عضو واحد، محافظ الوقائع المصرية: م ٢، ملف بلديات، عدد ٣٠٤، بتاريخ الاثنين ١١ ربيع الأول ١٢٨٦ / ٢١ يونيو ١٨٦٩.

(١٤٢) ديوان المجلس الخصوصى: سجل رقم ٥ ج ٢، الرقم الحديث س١ / ١١ / ٤ صادر دواوين وأقاليم، وثيقة ١٣١، صادر لمحافظة الإسكندرية، فى ١٤ جمادى الأولى ١٢٨٩ / ٢٠ يوليو ١٨٧٢، ص١٣٨؛ ووثيقة ١٤٤، صادر إلى محافظة الإسكندرية فى ٢٥ جمادى الثانى ١٢٨٩ / ٣٠ أغسطس١٨٧٢، ص١٤٨.

(١٤٣) للمعية السنية تركى: م ٥٠، وثيقة ٥٢٢، فى آخر ذى الحجة ١٢٩٠ / ١٧ فبراير ١٨٧٤.

(١٤٤) على مبارك: المصدر السابق، جـ ٧، ص٢٢١.

(١٤٥) إلياس الأيوبى: المصدر السابق، ص ص ١٢٠- ١٢١.

(١٤٦) إسماعيل سرهنك: المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٩٣.

(١٤٧) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(١٤٨) جاء إبرام العقد بين الحكومة والشركة إثر تقدم أصحاب تلك الشركة فى عام ١٨٦٧ — ١٨٦٨ بطلب أن يعهد إليهم الخديو بتمام أعمال الإصلاح والتطوير بميناء الإسكندرية، وللتعجيل بقرار الخديو تم دفع رشاوى لبعض المقربين منه أمثال برافى بك ونوبار لحثه على إصدار القرار، جون نينيه: المصدر السابق، ص ٤٩٣.

(١٤٩) إسماعيل زين الدين: الصناعة فى عهد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(١٥٠) على مبارك: المصدر السابق جـ ٧، ص ٢٢١.

(١٥١) عمل المهندسون البريطانيون على زيادة المبلغ إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بحجة إضافتهم بعض التعديلات على الرسوم والتصميمات الأصلية، إلياس الأيوبى: المصدر السابق، ص ص ١٢٠ — ١٢١.

(١٥٢) على مبارك: المصدر السابق، ج٧، ص ٢٢٢.

(١٥٣) خلف عبد العظيم سيد: تاريخ البحرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩ — ٧٠.

(١٥٤) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢.

(١٥٥) المعية السنية تركى: م ٤٧، وثيقة ٤٤٨، من شاهين كنج ناظر الجهادية والبحرية إلى المعية مهردار الخديوى، بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى ١٢٨٧ / ٢٦ يوليو ١٨٧٠.

(١٥٦) على مبارك: المصدر السابق، ج ٧، ص ص ٢٢٠ — ٢٢٢.

(١٥٧) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٤٩٣.

(١٥٨) محفوظات مجلس الوزراء: نظارة الأشغال، م ١/١ موضوعات مختلفة، الفترة التاريخية للمحفظة ٢٥ / ١١ / ١٨٧٤ — ٢٠/٧/ ١٩٠٨، المجموعة ٦٦ أشغال عمومية، مذكرة إلى مجلس النظار رقم ٨٧، بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨٢.

(١٥٩) ديوان خديوى عربى: م١ أوامر عربى، دفتر ١٩٤٣ أوامر كريمة عربى، صورة الأمر الكريم رقم ٢٣٧، أمر كريم إلى المجلس الخصوصى فى ٦ صفر ١٢٩٠ / ٥ إبريل ١٨٧٣، ص ١٢١.

(١٦٠) جون نينيه: للمصدر السابق، ص ١٤٥؛ تيودر روثستين: المرجع السابق ص ٤٧؛ جورج يانج: المرجع السابق ص ص ٥١٣ — ٥١٤؛ عمر الإسكندرانى، سليم حسن: المرجع السابق ص ص ٢٣٨ — ٢٣٩؛ عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج٢، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣ — ٥٤.

(١٦١) محفوظات مجلس الوزراء: نظارة الأشغال، م١ / ٣، مجموعة ١٧٤ أشغال عمومية، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار، رقم ١٩، فى ٢٦ فبراير ١٨٩١.

(١٦٢) المصدر السابق: م٢ /٢ / أ نظارة الأشغال، مصلحة الرى، المجموعة ٣٧ أشغال عمومية.

(١٦٣) وزارة المالية والاقتصاد: مصلحة الإحصاء والتعداد — إحصاء مصلحة الشركات، ص ص ٣٤٠ — ٣٤١.

(١٦٤) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٣٠٧.

(١٦٥) محمود الشال: المرجع السابق، ص ص ٩٣ — ٩٤.

(١٦٦) إحصاء مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ٣٤١.

(١٦٧) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(١٦٨) ديوان عابدين: م ١٦ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٢ عابدين، وثيقة ٢٢١، من الجناب العالى إلى القبوكتخدا، بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية ١٢٨٢ / ١٤ نوفمبر ١٨٦٥.

(١٦٩) تأسست عام ١٨٨٥ بالإسكندرية واستغلت عمارتين كائنتين بشارع فؤاد الأول أرقام ٢، ٤ وذلك طبقا لعقد أبرم فى ٧ مارس عام ١٨٨٣ بين دائرة البرنسيسة واللدة طوسون باشا والبنك العمومى المصرى، كما امتلكت الشركة بطريق البناء والشراء مبانى أخرى بالإسكندرية عملت على استغلالها، نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(١٧٠) من تلك الشركات شركة فنادق رتز Ritz Hotels، وشركة فنادق وندسور Windsor Hotels — وقد تأسست الأولى عام ١٩٠٦، والأخرى فى عام ١٩٠٧ وقامت الشركتان بإنشاء الفنادق فى مدينة الإسكندرية، محمود الشال،المرجع السابق، ص ٢٣١.

(١٧١) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٤٨.

(١٧٢) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ص ٥٦، ٦١.

(١٧٣) ديوان شورى المعاونة: م ٢٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٨، أمر رقم ٣٠٨، أمر عالى إلى محافظ السويس، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٩ / ٩ يونيو ١٨٤٣.

(١٧٤) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦١.

(١٧٥) خلف عبد العظيم سيد: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

(١٧٦) إسماعيل زين الدين: الصناعة فى عهد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٥.

(١٧٧) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(١٧٨) المعية السنية عربى: دفتر ١٨٩١ صادر الأوامر العلية إلى الدواوين والمحافظات، وثيقة ١٧، أمر كريم الى ناظر الداخلية، فى ٦ ربيع الآخر ١٢٧٥ / ١٤ نوفمبر ١٨٥٨، ص ٥٧؛ وأيضاً دفتر ١٦٨٩، رقم حديث س١ /١٤/٣، وثيقة ٤، من المعية إلى ديوان الخارجية، فى ٦ ربيع الآخر ١٢٧٩ / ١ أكتوبر ١٨٦٢، ص٧؛ وانظر: ديوان الداخلية: سجل رقم ١١٣١ قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية، وثيقة ١٧، فى ٧ ربيع الآخر ١٢٧٥ / ١٣ نوفمبر ١٨٥٨، ص٦.

(١٧٩) خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٨، ٩٣.

(١٨٠) ديوان الداخلية: سجل ٢٢٨ صادر جهات إسكندرية، ل ١٩ / ١٠ / ٧، وثيقة ٤٦، صادر القومبانية العزيزية، بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٨٥ / ١٠ أغسطس ١٨٦٨، ص ٣٩.

(١٨١) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(١٨٢) المعية السنية عربى: سجل ١٦٥٤ جـــ١، الرقم الحديث س /٧/٣/١، صادر المعية للدواوين والمحافظات، وثيقة ٣، صادر إلى ديوان المرور والسكة فى نهاية صفر ١٢٧٧ / ١٦ سبتمبر ١٨٦٠، ص٧.

(١٨٣) بنها: قاعدة مديرية القليوبية منذ أن جعلها عباس حلمى الأول قاعدة للمديرية بدلا من قليوب لتردده على قصره الذى أنشأه بها، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، جـــ ١، ص ٢٠.

(١٨٤) المعية عربي: سجل ١٨٩٤ صادر الأوامر العلية، الرقم الحديث س ١/١ / ١٥، ص ١٨٨، وثيقة ٧٩، أمر كريم إلى نظارة الجهادية، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٧٨ / ٢٠ يوليو ١٨٦١.

(١٨٥) توماس كوك (١٨٠٨-١٨٩٢) عاش طفولة شقية صعبة، ونال تعليماً عاماً محدوداً، وفى عام ١٨٤١ افتتح مطبعة ليستر لطباعة كتيبات النصائح الخلقية الدينية، وقاد رحلته الأولى بالقطار لمجموعة من أصحاب ذلك الاتجاه الديني، ثم صار من الرواد فى مجال السياحة، دونالدريد: المرجع السابق، ص ص ١٣٤ — ١٣٥.

(١٨٦) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(١٨٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(١٨٨) ريهام ناجى على عبود: المرجع السابق، ص ص ١٦١، ١٦٣.

(١٨٩) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٧١.

(١٩٠) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(١٩١) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٠.

(١٩٢) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(١٩٣) ريهام ناجى على: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(١٩٤) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(١٩٥) عبد الغفار محمد حسين: المرجع السابق، ص ١٦١.

(١٩٦) المعيه تركى: م٤٨، وثيقة ١٢٠، فى ١٢ ربيع الأول ١٢٨٨ / ١ يونيو ١٨٧١.

(١٩٧) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

(١٩٨) سبقت الإشارة فى الفصل الأول إلى رفض حكومة لندن التصديق على الاتفاقية التى وقعها اليوزباشى روتلند، وجول بلزونى بواسطة بريجز مع محمد على عام ١٨١٠ لأنها جاءت إثر مجهودات غير رسمية، خلف عبد العظيم: النشاط البحرى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(١٩٩) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٠٠) روبير سوليه: المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢٠١) أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٢٠٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٢٠٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣.

(٢٠٤) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ص ٥٣ — ٥٤.

(٢٠٥) طارق عبد العاطى غنيم: المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢٠٦) رسمية حجازى: تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على: مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٥ —١١٦.

(٢٠٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٢٠٨) محمود صالح منسى: مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفردنان دى لسبيس، دار الطباعى العربى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٣٦.

(٢٠٩) جون مارلو: المرجع السابق ص ٤٩؛ وطارق عبد العاطى غنيم: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢١٠) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ص ٢٩٦ — ٢٩٧.

(٢١١) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢١٢) لطيفة محمد سالم: بريطانيا ومصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(٢١٣) ديوان التجارة والمبيعات: م ١٨، وثيقة ٣٥، من الجناب العالى إلى بوغوص بك، فى ٩ ربيع الأول ١٢٥٨ / ٢٠ إبريل ١٨٤٢

(٢١٤) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢١٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره،ص ص ٦٩ — ٧٠.

(٢١٦) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥١.

(٢١٧) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج ٢، أوامر أرقام ٣٧٤٤، ٣٧٤٥، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٥٨ / ٥ يناير ١٨٤٣، ص ٣٩٥.

(٢١٨) ديوان شورى المعاونة: م ٢٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٨، أمر رقم ٤٩، أمر عالى إلى على بك، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٩ / ١٧ مارس ١٨٤٣؛ وأمر رقم ١٧١، أمر عالى إلى زكى أفندى، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٢٥٩ / ٣ مايو ١٨٤٣.

(٢١٩) نبيل زكى: المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢٢٠) ديوان خديوى تركى: م ٧، وثيقة ٥٤٥، من الجناب العالى إلى على بك معاون أول الديوان، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٦٠ / ١٥ نوفمبر ١٨٤٤.

(٢٢١) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٧٣.

(٢٢٢) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٢٣) ديوان التجارة والمبيعات: دفتر ٥٣٠٢ قيد التحريات الصادرة، وثيقة ٤٩، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٦٤ / ٥ يناير ١٨٤٨، ص ٢١٧؛ وأيضا دفتر ٥٢٩٢ جـــ١ وارد التجارة والمبيعات، وثيقة ٥٤، فى ١١ صفر ١٢٦٤ / ١٨ يناير ١٨٤٨ ص ١٦٥.

(٢٢٤) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٢٢٦) لطيفة محمد سالم: بريطانيا ومصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٩ — ٢٤٠

(٢٢٧) عمر الإسكندرانى، سليم حسن: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢٢٨) محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ١٧١.

(٢٢٩) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٢٣٠) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢٣١) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٢٣٢) المعية تركى: دفتر ١٨٩٨ صادر الأوامر العلية إلى المجالس والأقاليم والمحافظات، الرقم الحديث س١ /١٩/١، وثيقة ٥، أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٢٧٨/١٨ أكتوبر١٨٦١، ص٣.

(٢٣٣) صنادل: مفردها صندل، وهو القارب ويعرف هذا اللفظ فى الفارسية والتركية والعربية بمعنى زورق أو قارب للشحن، زين العابدين نجم، معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦.

(٢٣٤) فاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ١٥.

(٢٣٥) إلهام محمد ذهنى: الرحالة الفرنسيين ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.

(٢٣٦) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢٣٧) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٢٣٨) ثناء عميرة: المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٢٣٩) الرفاصات: مفردها رفاص، رفاس: زورق يسير بالبخار يستعمل لجر المراكب، زين العابدين نجم، معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٢٤٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢٤١) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٢٤٢) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص٥٠-٥١.

(٢٤٣) بضغط من قناصل الدول سمح محمد على للأجانب فى أكتوبر١٨٤١ ببناء مراكب خاصة بهم لشحن مشترياقم من الفلاحين فى النيل وترعة المحمودية، بشرط أن يتولى تشغيلها بحارة مصريون وأن تحمل العلم العثمانى، وفى الوقت نفسه كان من الصعب على هؤلاء الأجانب الحصول على بحارة لتشغيل مراكبهم، فاطمة على الدين: المرجع السابق، ص ١٥.

(٢٤٤) محافظ الأبحاث: م٥٠ التجارة، م ديوان التجارة والمبيعات "بدون رقم"، من الجناب العالى إلى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات، بتاريخ ٧ ربيع الثانى ١٢٥٩/ ٨ مايو ١٨٤٣.

(٢٤٥) ذهبية: الذهبيات مراكب كبيرة يختلف طولها من أربعين قدماً إلى خمسين وعرضها من اثنى عشر قدماً إلى خمسة عشر، والذهبية لها شراعان، وهى تسير بالمجاديف أيضاً، وهى تصلح فى الأصل لنقل البضائع زمن التحاريق، وبها غرف للمسافرين، أ. ب. كلوت بك: المصدر السابق، ص ص ٦٧٤-٦٧٥.

(٢٤٦) ديوان خديوى تركى: م٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٧، وثيقة ٣٩٣، من الديوان الخديوى إلى حضرة "حسين بك يكن " ابن أخت الجناب العالى، فى ٣ رجب ١٢٤٣ / ٢٠ يناير١٨٢٨، ص ١٠٠.

(٢٤٧) جون مارلو: المرجع السابق، ص٥٢.

(٢٤٨) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٤٩) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره ص٧٠.

(٢٥٠) أوامر ومكاتبات محمد على، المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم١٨١٠، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٦٠/ ٢٤ مارس ١٨٤٤، ص ٤٢٢.

(٢٥١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٤٦.

(٢٥٢) لطيفة محمد سالم: بريطانيا ومصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٢٥٣) ديوان خديوى تركى: م٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٣ صادر، مكاتبة رقم ٣١، من ديوان خديوى إلى المالية، فى ٢٢ جمادى الآخرة ٢٤/١٢٦٧ إبريل ١٨٥١، ص٣.

(٢٥٤) المصدر السابق: م٤ ملخصات الدفاتر، دفتر٦١٠، صورة المكاتبة العربية رقم ١١١٨، من ديوان خديوى إلى قنصل دولة الإنجليز، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٦٧/ ٢٤ ديسمبر ١٨٥٠، ص١٣٥.

(٢٥٥) ديوان المعية تركى: م٤، وثيقة ٣٠٠، من حسين حقى أمير الأمراء مدير الغربية إلى كاتب الديوان العالى، بتاريخ ٢ صفر ١٢٧١ / ٢٥ أكتوبر ١٨٥٤

(٢٥٦) آلت ملكية هذه الشركة التى عرفت أيضا بالانجرارية إلى الدائرة السنية منذ منتصف عام ١٨٥٨، خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٥- ١١٦.

(٢٥٧) إلياس الأيوبى: المصدر السابق، ص ١١٦.

(٢٥٨) المعية تركى: م ١٢، وثيقة ٦٥٩، من محمد شاكر محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٧٢ / ٢٦ أغسطس ١٨٥٦.

(٢٥٩) أصبح عدد تلك البواخر ١٥ باخرة، و عدد الذهبيات ٣٠ ذهبية، وذلك بعد عشرين عاما، دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٢٦٠) المعية تركى: م ٥٢، وثيقة ٨٢، من مدير وابورات البوستة الخديوية إلى المهردار، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٩٢ / ٢٠ إبريل ١٨٧٥.

(٢٦١) دونالدريد: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٢٦٢) جون نينيه: المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٢٦٣) حسين خلاف: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٢٦٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٣٧ — ٣٨.

(٢٦٥) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٧ — ٢٣٨.

(٢٦٦) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ٨١.

(٢٦٧) ديوان خديوى تركى: م ٧، وثيقة ٣٨، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان، بتاريخ ٩ رجب ١٢٥٣ / ٩ أكتوبر ١٨٣٧؛ ووثيقة ٤٦، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان الخديوى، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٥٣ / ١٠ أكتوبر ١٨٣٧.

(٢٦٨) اتضح فى ذلك الوقت أن تخزين الفحم فى السويس وتموينه من بريطانيا عن طريق الإسكندرية ومنها إلى السويس بالطريق البرى، أرخص تكلفة من تخزينه فى القصير عن طريق جلبه من بريطانيا بحراً عن طريق رأس الرجاء الصالح، ولذلك كانت إحدى مهام واجهورن الرئيسية هى أن يعد الإجراءات اللازمة لذلك، وهو ما قام به واجهورن، وأدى إلى اصطدامه بكامبل الذى اعترض على اتصال واجهورن المباشر بالباشا، وعموماً فقد آتت اتصالات واجهورن وكامبل بمحمد على ثمارها، إذ حرص دائماً على سرعة نقل الفحم إلى السويس من أجل السفن البريطانية، ديوان خديوى تركى: م ٨ وثائق تركى مترجمة، وثيقة ١٩٦ من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٣ / ١٩ فبراير ١٨٣٨؛ جون مارلو: المرجع السابق ص ٤٦.

(٢٦٩) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٢٧٠) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ص ٣٧٥ — ٣٧٦.

(٢٧١) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢٧٢) شورى المعاونة: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٩، وثيقة ٢٢١٠، من قلم الملكية إلى كامبل بك، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٩ / ٢٤ إبريل ١٨٤٣، ص ٣٨.

(٢٧٣) محافظ الأبحاث: م ٥٠، من م ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى الباشمعاون، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٦٠ / ٥ إبريل ١٨٤٤.

(٢٧٤) المعية السنية تركى: م ٢، وثيقة ١١٨، ورقة ٤، من الحاج عبد الله مدير الإمرارية العام إلى كاتب ديوان الخديوى، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧٠ / ٢١ فبراير ١٨٥٤؛ وانظر المصدر السابق: م٦، وثيقة ٤٢٠، ورقة ١٣٤، من أبى بكر راتب محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٧١ / ٢٨ فبراير ١٨٥٥.

(٢٧٥) المصدر السابق، م ١٣، وثيقة ٤٢٥، ورقة ٧٧، من محمد شاكر محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٧٣ / ١٩ إبريل ١٨٥٧.

(٢٧٦) المصدر نفسه، م ١٤، وثيقة ٣٧٢، ورقة ١٢٥، من حسن فؤاد ناظر الداخلية إلى المعية، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٧٣ / ٢٨ يوليو ١٨٥٧.

(٢٧٧) على مبارك: المصدر السابق، ج٧، ص ٢٣٨.

(٢٧٨) المعية تركى: م ١٦، وثيقة ١٨١، من محمد زكى إلى المعية، بتاريخ ١٤ ربيع الثانى ١٢٧٤ / ٢ نوفمبر ١٨٥٧.

(٢٧٩) المصدر السابق: م ٢٥، وثيقة ٤٤١، من كينج بك مأمور كتابة الخديوى الإفرنكية، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٧٦ / ٧ يوليو ١٨٦٠.

(٢٨٠) خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦.

(٢٨١) الشركه المجيدية: شركه ملاحية تأسست فى عهد سعيد شاركت فيها رؤوس الأموال الأجنبية جنبا إلى جنب مع رؤوس الأموال الوطنية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى السلطان العثمانى عبد المجيد الذى أصدر فرمانا سلطانيا بتصديقه وموافقته على قيام هذه الشركة فى نوفمبر ١٨٥٦، المرجع السابق، ص ص ١٣٨ — ١٣٩.

(٢٨٢) نفسه، ص ص ١٤١ — ١٤٢، ٢٢٣.

(٢٨٣) المعية السنية عربي: دفتر ١٩٠٢، صادر الأوامر العلية إلى المجالس والأقاليم والمحافظات ل ١/١/٢٣، وثيقة ٩، أمر كريم إلى المرور والسكة، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٧٩ / ٢٠ مارس ١٨٦٣، ص ٢٧.

(٢٨٤) المعية السنية تركي: م ٥١، وثيقة ٤٤٣، بإمضاء رياض إلي سعادة الأفندي أحد رجال المعية، بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٢٩١ / ٥ فبراير ١٨٧٥؛ وانظر أيضاً: محافظ الوقائع المصرية، م٦، ملف الحج، عدد ٦٣٢، بتاريخ الأحد٢٣ شوال ١٢٩٢ /٢١ نوفمبر ١٨٧٥.

(٢٨٥) الوقائع المصرية:عدد ٥٠٠، بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٠ / ٢٥ مارس ١٨٧٣، وعدد ٧٠٠، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٩٤ / ١١ مارس ١٨٧٧.

(٢٨٦) حامد علي دسوقي: المرجع السابق، ص٨٢.

(٢٨٧) رسمية محمد حجازي: تجاره مصر الخارجية ١٨٤٩ — ١٨٨٢، مرجع سبق ذكره، ص٣١٧.

(٢٨٨) محافظ الوقائع المصرية: م ١١، عدد ٤٦٩، بتاريخ ٩ جمادي الآخرة ١٢٨٩ / ١٤ أغسطس ١٨٧٢.

(٢٨٩) المعية السنية عربي: سجل ١٠٦ جـــ٦ قيد صادر المعية للدواوين والمحافظين س/١/٨/٢٨، وثيقة ٣٦، من المعية السنية إلي محافظ السويس، بتاريخ ١٠شوال ١٢٦٩/١٧ يوليو ١٨٥٣، ص١٠٣٧.

(٢٩٠) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص١٢٦.

(٢٩١) روبير سوليه: المرجع السابق، ص ص١٣٣- ١٣٤.

(٢٩٢) لينان دى بليفون: مهندس فرنسي أحد أعضاء جماعة السان سيمون، وفد علي مصر في عهد محمد علي، وتولي الإشراف علي مشروع القناطر الخيرية، محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص٥٧.

(٢٩٣) جورج جليدون: هو ابن التاجر البريطانى جون جليدون المقيم فى الإسكندرية فى عهد محمد على، تولى جورج منصب قنصل الولايات المتحدة بالقاهرة عام ١٨٣٦، وهو يميل إلى أمريكا ومهتم بالمصريات، لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ص ٦٨ هامش رقم ٢٧ - ١٩٠.

(٢٩٤) محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ص ٨٢- ٨٣.

(295) F. O 97/411-31 March 1847, form Waghorn to Palmerston.

(٢٩٦) محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٢٩٧) المعية السنية عربي: دفتر ١٠٥جـــ٧ قيد صادر المعية للدواوين والمحافظين، وثيقة رقم ٢٨٩، من المعية إلي مجلس الأحكام، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٦٩/ ١٧ يونيو ١٨٥٣، ص١٢٢٥؛ وأيضاً دار المحفوظات العمومية بالقلعة: روزنامجة مصر، ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦ — عين ١ — محفظه ١٢٤ — ملف ١٨٤١ — أوراق ربط معاش ورثة الخواجة جون ويب.

(٢٩٨) ديوان خديوي تركي: م ١١، وثيقة ٢٢٤، من الجناب العالي إلى باقي بك وكيل الديوان، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٦١/٢٥ سبتمبر ١٨٤٥.

(٢٩٩) ديوان شورى المعاونة: م٤ محفوظات المعاونة، وثيقة ١٤٠، صورة الإفادة التي كتبت من محافظة الإسكندرية إلى المعاونة السنية، في ١٤ ذي القعدة ٢١/١٢٨٠ إبريل ١٨٦٤.
(٣٠٠) ديوان عابدين: م١ صادر تلغرافات — دفتر رقم ٢، صورة التلغراف العربي رقم ١٠١٣، من رياض باشا إلي محافظ الإسكندرية، في ٢٧ ربيع الأول ١٢٨٣ /٩ أغسطس ١٨٦٦.
(٣٠١) محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٣٠٢) عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص١٥٨.
(٣٠٣) محمد فؤاد شكري وآخرون: المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٥.
(٣٠٤) أمين مصطفي عفيفي: تاريخ مصر السياسي والاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.
(٣٠٥) أمين سامي: المصدر السابق، ج الثاني، ص ص ٤٢٢-٤٢٣.
(٣٠٦) محمد فؤاد شكري وآخرون: المرجع السابق، ص ص ٤٩٢ -٤٩٣.
(٣٠٧) محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٠٦؛ حسين خلاف: المرجع السابق ص ٤٦٨.
(٣٠٨) طارق عبد العاطي غنيم: المرجع السابق، ص ٥٥.
(٣٠٩) عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص ص ١٥٩- ١٦٠.
(٣١٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٤١.
(٣١١) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٩٩
(٣١٢) راشد البراوى، حمزة عليش: المرجع السابق، ص٨٣
(٣١٣) نبيل زكى: المرجع السابق، ص ص ٦٨-٦٩.
(٣١٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٥٣- ٥٤.
(٣١٥) عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص ١٦٣.
(٣١٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٠.
(٣١٧) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ١٦٤.
(٣١٨) إلهام محمد ذهني: الرحالة الفرنسيين ق١٩، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٦-٢١٧.
(٣١٩) طارق عبد العاطى غنيم: المرجع السابق، ص ٥٦.
(٣٢٠) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦١.
(٣٢١) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص ١٦٧.
(322) F. O 97/4084 November 1846, form Murray to Plamerston.
(323) F. O 97/4084 February 1847, form Palmerston to Murray.
(٣٢٤) محمد فؤاد شكرى و آخرون: المرجع السابق، ص ٧٠.
(٣٢٥) محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ١٤٧.
(٣٢٦) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر جـ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.
(٣٢٧) أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص ١٠٧- ١٠٩.
(٣٢٨) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٤٨.
(٣٢٩) محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ص ١٤٩ - ١٥٠.
(٣٣٠) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٠٧.
(٣٣١) صدر الفرمان السلطانى بالموافقة على إنشاء الخط فى أكتوبر ١٨٥١، محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ص ١٥١ — ١٥٢.
(٣٣٢) قام مستر لاركن — أحد وكلاء الحكومة المصرية بلندن — بتوقيع العقد مع روبرت ستيفنسون كوكيل مفوض عن الحكومة المصرية، المعية السنية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر

٤٨٠، وثيقة ٤٠٦، أمر من الجناب العالى إلى مسيو لاركن، فى٢٥ ربيع أول ١٢٦٨ / ١٧ فبراير١٨٥٢.

(٣٣٣) محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص ص ١٥٠ — ١٥١.

(٣٣٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٩٥ حاشية ٧٨، ١٠٣.

(٣٣٥) هذا على الرغم مما يذكره البعض من أن عباسا لم يعهد بهذا المشروع لشركة بريطانية، واشترط أن تقوم به الحكومة المصرية ذاتها لا أية شركة أخرى، جورج يانج: المرجع السابق ص ١٨٣؛ محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣٣٦) أمين مصطفى عفيفي: تاريخ مصر الاقتصادي والمالى. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٣٣٧) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ص ٢٧-٢٨.

(٣٣٨) سليمان محمد السهم: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٣٣٩) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣٤٠) أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٣٤١) المعية تركى: سجل رقم ١٠٦ج ٦ قيد صادر المعية للدواوين والمحافظين، وثيقة ١٩٢، من سعادة الباشا إلى ديوان التجارة بإسكندرية، فى ١٧ شوال ١٢٦٩ / ٢٤ يوليو ١٨٥٣، ص ص ١٠١٩، ١٠٨٤.

(٣٤٢) المعية تركى: م ١، ورقة ٢٤، وثيقة ١٦٧، من إبراهيم ألفى محافظ الإسكندرية إلى كاتب الديوان الخديوي، بتاريخ ٥ صفر ١٢٧٠ / ٧ نوفمبر ١٨٥٣.

(٣٤٣) المصدر السابق: م ١٣، ورقة ٢٤، وثيقة ٥٧٨، من إستفان رسمى مأمور الأمور الخارجية إلى المعية، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٧٣ / ١٧ مايو ١٨٥٧.

(٣٤٤) المصدر السابق: نفسه، وثيقة ٣٢٦، من عبد الرحمن رشدى ناظر قلم السبارشات (النواحى) إلى كاتب ديوان الخديوى فى ١٢ شعبان ١٢٧٣ / ٧ إبريل ١٨٥٧.

(٣٤٥) ٤٥[٣]– محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره ص ٥٥؛ عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣٤٦) نوال قاسم: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣٤٧) ديوان خديوى: م١٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦٢٧، وثيقة ٧٥٤، من ديوان خديوى إلى المدارس بتاريخ ١٧ محرم ١٢٦٨ / ١٢ نوفمبر ١٨٥١، ص ١٤٧؛ ووثيقة ٨٣٥، من ديوان خديوى إلى قنصل جنرال دولة الإنجليز فى ١٧ محرم ١٢٦٨ / ١٢ نوفمبر ١٨٥١، ص ١٦٦.

(٣٤٨) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣٤٩) جينادى جاريا تشكين: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣٥٠) عن دوره و نشاطه تفصيلا انظر: محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ص ٩٧-٩٨.

(٣٥١) محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص ١٥٣

(٣٥٢) كانت تلك المكاتب الثلاثة فى الإسكندرية، والقاهرة، والثالث بين القاهرة والإسكندرية، أمين سامى: المصدر السابق، ج الثالث، مج الأول، ص ٤٢.

(٣٥٣) محمود صالح منسي: المرجع السابق ص ١٥٣. هذا وقد بقى عبد الله أغا الإنجليزي مديرا لمصلحة السكة الحديد حتى نقل منها إلى مصلحة المرور كمدير لها من ٢٠ ديسمبر ١٨٥٢، وحتى ٢٧ يونيو ١٨٥٤ حيث تقرر إلغاؤها فكان آخر مدير لها، فاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٣٥٤) كفر الزيات: قاعدة مركز كفر الزيات وهي من أشهر مدن مصر فيها معامل لاستخراج الزيت وصنع الصابون وحلج الأقطان وهي من أشهر مدن الغربية، محمد رمزي: المرجع السابق، ق ٢، ج٢، ص١٢٨.
(٣٥٥) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص٢٤٩.
(٣٥٦) ريهام ناجي علي عبود: المرجع السابق، ص٢٨٤.
(٣٥٧) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ص ٢٠-٢٣، ٢٠٣-٢٠٤.
(٣٥٨) ريهام ناجي علي عبود: المرجع السابق، ص ٣٠١.
(٣٥٩) حسن محمد صبحي: المؤثرات الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٨.
(٣٦٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٧٧-٧٨.
(٣٦١) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٣٦٢) [٣]محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ص ٢٧٧ — ٢٧٨.
(٣٦٣) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٣٦٤) أمين سامى: المصدر السابق، ج٣، مج الأول، ص ٣٤٠.
(٣٦٥) المعية تركى: م٦، وثيقة ٥٨٤، ورقة ٤٣، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٧١ /١٨ مارس ١٨٥٥.
(٣٦٦) المعية السنية عربى: دفتر ١٨٩٤ صادر الأوامر العلية للدواوين والمحافظات، الرقم الحديث س ١/١/ ١٥، وثيقة ٢٧، أمر كريم إلى المرور والسكة فى١١ ذى القعدة ١٢٧٧/ ٢١ مايو ١٨٦١، ص ١٣٥.
(٣٦٧) المعية السنية تركى: م ١٥، وثيقة ١٨٣، ورقة ٧، من الميركنك إلى المعية، بتاريخ غاية محرم ١٢٧٤ /٢٠ سبتمبر ١٨٥٧.
(٣٦٨) المصدر السابق: م ٢٥، وثيقة ٤٦٩، ملخص العريضة التى قدمها المستر روبرت جيفرى إلى البك مدير السكة الحديد بتاريخ ٧ شعبان ١٢٧٦ / ٢٩ فبراير ١٨٦٠.
(٣٦٩) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦، عين ٢، محفظة ١٢٦، ملف ١٩٤٤، أوراق ربط معاش الخواجة توماس سميث.
(٣٧٠) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٢٧.
(٣٧١) المرجع السابق، ص ص ١٣٤-١٣٥.
(٣٧٢) نفسه، ص ٨١.
(٣٧٣) ديوان عابدين: م١ صادر تلغرافات، دفتر رقم ٢، ترجمة البرقية رقم ٤٨٦، من رياض باشا إلى زكى بك فى الجزيرة، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٢ / ٨ إبريل ١٨٦٦.
(٣٧٤) المعية السنية تركى: م ٤٨، وثيقة ١٤٨، من مدير السكك الحديدية عمر لطفى إلى المعية، فى غرة ربيع الآخر ١٢٨٨/ ٢٠ يونيو ١٨٧١.
(٣٧٥) الصدر السابق، م ٤١، وثيقة ٢٠٩، إلى حضرة سيدى صاحب السعادة بإمضاء محمد شريف، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٨٤ /٩ يوليو ١٨٦٧.
(٣٧٦) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٣٧٧) المعية السنية تركى: م ٢٨ جـ٢، وثيقة ٣٣٢، من محمد شريف رئيس مجلس الأحكام إلى صاحب العزة أفندى أحد رجال المعية، بتاريخ ٧ رجب ١٢٧٨ / ٨ يناير ١٨٦٢.
(٣٧٨) المصدر السابق: نفسه: وثيقة ٣٤٨، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٧٨ / ١٥ يناير ١٨٦٢.

(٣٧٩) بدأت سكك الترام نشأها فى إنجلترا عام ١٨٥٠، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى المهندس البريطانى ترام Tram الذى كان أول من أنشاها، وسكك الترام هى فى الواقع سكك حديدية منشأة فى شوارع المدن، وكانت فى البداية عرباتها تسحب فوق القضبان الحديدية بواسطة الجياد، ثم سيرت بقوة البخار وفيما بعد سيرت بالقوة المحركة الكهربية، فاطمة علم الدين: المرجع السابق ص ١٠٥.

(٣٨٠) للمزيد فيما يخص شروط الامتياز راجع: محمود محمود الشال: المرجع السابق، ص ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣٨١) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٣٨٢) المعية السنية عربى: دفتر ١٦٧٣ س ١ /٣ /١١، صادر الدواوين و الأقاليم و المحافظات، وثيقة ١٣٢، من المعية إلى محافظة إسكندرية، فى ١٨ ذى الحجة ١٦/١٢٧٨ يونيو١٨٦٢، ص ١٢٠.

(٣٨٣) حصلت شركة ترام الإسكندرية والرمل ليمتد التى تأسست بلندن عام ١٨٨٣ على جميع حقوق وامتيازات شركة حديد الإسكندرية والرمل بما فى ذلك الامتياز المعطى إلى مستر E. St. John Fairman بشرائها بثمن قدره ٦٤، ٠٠٠ جنيه إنجليزى يدفع على شكل أسهم محددة القيمة لكل منها عشرة جنيهات إنجليزية، إحصاء مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٣٨٤) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٣٨٥) حسن محمد صبحى: المؤثرات الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٥؛ يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة ج١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

(٣٨٦) فاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣٨٧) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٣٨٨) محفوظات مجلس الوزراء: شركات وجمعيات، م١ / أ شركات، ترجمة رخصة وشروط لإقامة ترامواى فى مدينة القاهرة وتشغيله، بناء على قرار صادر من مجلس النظار فى مايو ١٨٨١.

(٣٨٩) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل ج١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٣٩٠) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(٣٩١) محمود محمود الشال: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣٩٢) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، ج الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣٩٣) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣٩٤) محمد أمين حسونة: المرجع السابق، ص ص ٥٤- ٥٥.

(٣٩٥) ديوان شورى المعاونة: م. ٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٤، وثيقة رقم ٢٩٧، ورقة ٨٤، من الجناب العالى إلى الباشا الكتخدا، فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٧ / ١٤ مايو ١٨٤١، ص ٤٥٩.

(٣٩٦) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٥١-٥٢.

(٣٩٧) لطيفة سالم: بريطانيا و مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.

(٣٩٨) أمين سامى: المصدر السابق، جـــ الثانى، ص ٥٣٣.

(٣٩٩) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٤٠٠) المعية تركى: م١، وثيقة ٢٣٤، ورقة ٢ موكب، فى ١٣ ربيع الأول ١٢٧٠ / ١٤ ديسمبر١٨٥٣.

(٤٠١) ديوان خديوى: م ١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٦ ج١ صادر الأقاليم بديوان كتخدا، صورة الأمر رقم ٤٤٨، من ديوان خديوى إلى محافظ السويس بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٦/١٢٦٦ أكتوبر ١٨٥٠، ص ٤٠؛ المعية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٧٥، وثيقة ٨٤٠، من الجناب العالى إلى حضرة الباشا الكتخدا، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٦٧ / ٢٢ مايو ١٨٥١.

(٤٠٢) المعية تركى: المصدر السابق، م١٧، وثيقة ٢٨، ورقة ٧٢، من حسن فؤاد ناظر ديوان الداخلية إلى المعية، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٤ / ٢٧ ديسمبر ١٨٥٧.

(٤٠٣) المصدر السابق: م ٢٥، وثيقة ٣٩٣، من محمد شريف باشا ناظر الخارجية إلى المعية السنية، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٧٦ / يونيو ١٨٦٠؛ ووثيقة رقم ٤٣٥، من محمد كامل محافظ السويس إلى المعية، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٧٦ / ٤ يوليو ١٨٦٠؛ وأيضاً م ٢٦ معية تركى، وثيقة ٤، من ناظر ديوان الخارجية إلى المعية، بتاريخ ٤ محرم ٢٣/١٢٧٧ يوليو ١٨٦٠.

(٤٠٤) المعية السنية عربى: سجل ١٦٥٤ صادر الدواوين و المحافظات، الرقم الحديث س/١ / ٣ / ٧، وثيقة ٦٦، صادر السايرة إلى محافظ السويس، بتاريخ ١٩ ربيع الثانى ١٢٧٧ / ٤ نوفمبر ١٨٦٠ ص٧٤.

(٤٠٥) المصدر السابق: سجل ١٦٨٩ صادر الدواوين — الرقم الحديث س/١ /٣ /١٤، وثيقة ٤٠، إلى مصلحة المرور والسكة، بتاريخ غاية جمادى الأولى ٢٣/١٢٧٩ نوفمبر ١٨٦٢، ص ١١٩.

(٤٠٦) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١؛ محمود الشال: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٤٠٧) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل ج٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤٠٨) محفوظات مجلس الوزراء: م١/حـــ البوستة، ترجمة الكونترانو المعقود بين قومبانية الوابورات المسماة (بنينسولير آند أورينتال) وبين البوستة المصرية بخصوص نقل طرود البوستة — تاريخ الملف من أغسطس ١٨٨١– إلى ١٧ سبتمبر ١٨٨١.

(٤٠٩) خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٤١٠) ديوان شورى المعاونة: م ٢٥ ملخصات الدفاتر. دفتر ٢٨٩، إفادة رقم ٣١٤، ورقة ٨٠، من وكيل الشورى إلى على بك، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٩/ ٩ يونيو١٨٤٣؛ وأيضا م ٢٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٨، ملخص الأمر رقم ١٠٩، من عباس باشا إلى على بك، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ٢٦/١٢٥٩ يونيو ١٨٤٣.

(٤١١) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ج ٤، ص ١٠٨.

(٤١٢) خلف عبد العظيم: تاريخ البحرية التجارية، مرجع سبق، ذكره، ص ١٢٦.

(٤١٣) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٨٢.

(٤١٤) يستدل من هذا الترخيص على أن المواصلات السلكية التلغرافية كانت موجودة على الأقل بين الإسكندرية والدردنيل وبين السويس والشرق الأقصى قبل عام ١٨٥٦= فاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٤١٥) كانت سياسة الحكومة البريطانية فى مثل هذه الامتيازات هى الامتناع عن تأييد أى مقترح يرمى إلى منح امتياز باحتكار منفعة عامة، حتى ولو كانت لشركات أو أفراد بريطانيين، جون مارلو: المرجع السابق، ص٨٢.

(٤١٦) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٤١٧) المعية السنية تركى: م٢٥، وثيقة٣٤٧، من ناظر الخارجية إلى المعية، فى غرة ذى القعدة ١٢٧٦ نمرة ٢١/٤٣ مايو ١٨٦٠.

(٤١٨) المعية عربى: سجل ١٨٩٤ صادر الأوامر العلية، رقم حديث س١ / ١ / ١٥، وثيقة٢، أمر كريم إلى نظارة الخارجية، فى ٧ ربيع الأول ١٢٧٧ / ٢٣ يونيو ١٨٦٠، ص٢٠؛ وأيضا سجل رقم ١٩٠٢ صادر الأوامر العلية، رقم حديث س١/١/٢٣، وثيقة رقم١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٧٩ / ٦ فبراير١٨٦٣، ص١٢.

(٤١٩) محافظ الوقائع المصرية: م٣، عدد ١٢٢، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٨٤/ ١٥ يوليو ١٨٦٧؛ وأيضا عدد ٢٨٦، بتاريخ ٣٠ ذى الحجة ١٢/١٢٨٥ إبريل ١٨٦٩.

(٤٢٠) رسمية على حجازى: تجارة مصر الخارجية ١٨٤٩ – ١٨٨٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

(٤٢١) محمود الشال: المرجع السابق ص ١١٨. وكانت تلك الشركة تذكر فى بعض الأحيان باسم الشركة الإنجليزية الشرقية، أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره ص ٢٦٤؛ عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل جـ٢ مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٤٢٢) فاطمة علم الدين: المرجع السابق ص ص ١٦٤ – ١٦٥.

(٤٢٣) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤؛ نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٤٢٤) إلياس الأيوبى: المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٤٢٥) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٤٢٦) تيودر روثستين: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٤٢٧) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

(٤٢٨) محافظ الأبحاث: م١٢١ موضوعات مختلفة، ملف " تلغرافات"، دفتر ٩١١ أوامر كريمة، صورة الأمر الكريم رقم ٢، ص ٢٩، إلى المرور والسكة، فى ١٧ جمادى الأولى ١٨/١٢٧١ أكتوبر ١٨٦٤.

(٤٢٩) يذكر البعض أن الترخيص قد منحته الحكومة المصرية لأمريكى، وهذا غير صحيح إذ أن جرهام بيل البريطانى الحاصل على الترخيص كان يقيم بأمريكا و ليس أمريكيا، نبيل عبد الحميد سيد: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٤٣٠) أورد أحد الباحثين تاريخ التصريح الذى منحته الحكومة المصرية لجرهام بيل بأنه كان فى ١٣ يناير ١٨٨١، محمود محمود الشال: المرجع السابق ص ١١٧، و الحقيقة أن ١٣ يناير ١٨٨١ هو تاريخ قرار مجلس النظار الوارد إلى ديوان الأشغال نمرة ٩ بالترخيص لمستر ألكسندر جرهام بيل بمد خطوط تليفونية بالقطر المصرى، وبناء على قرار مجلس النظار صدر الترخيص من نظارة الأشغال العمومية فى ٢٦ يناير ١٨٨١، الوقائع المصرية: العدد ١٠٣٠، ص ١، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٩٨/ ٦ فبراير ١٨٨١.

(٤٣١) الوقائع المصرية: المرجع السابق، عدد ١٠٣٠، بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨١.

(٤٣٢) ثناء عميرة على السيد: المرجع السابق، ص ٤٨٦.

(٤٣٣) فاطمة علم الدين: المرجع السابق، ص ص ١٧٢ – ١٧٣.

الفصل الخامس
دور الجالية البريطانية فى مجالي التعليم والثقافة

لم يقتصر دور الجالية البريطانية بمصر على المجالات الاقتصادية أو العمرانية فقط، وإنما صاحب ذلك أيضاً ومنذ البداية نشاط تعليمى وثقافى اتخذ أشكالاً وصوراً متعددة، هى كالتالى:

أولاً: – دور الجالية فى مجال التعليم والكشف العلمى:

١– المدارس:

أ– المدارس الوطنية:

– مدرسة الألسن:

أنشئت مدرسة الألسن عام ١٨٣٥، حيث تولى إدارتها رفاعة الطهطاوى[1]، وكانت تسمى فى البداية مدرسة الترجمة[2]، وقد درست اللغة الإنجليزية بمدرسة الألسن، إذ قام على تدريسها مدرس بريطانى[3]، عملت الحكومة دائماً على توفير كافة ما يلزمه من كتب ومعاجم تساعده على أداء عمله[4].

وكان من بين البريطانيين الذين عملوا فى مدرسة الألسن "ديستك"[5]، والخواجة "كارى" الذى تم تعيينه بالمدرسة كبديل للخواجة "ويست" البريطانى، حيث انتقل الأخير للعمل كوكيل لمصلحة المرور بالسويس[6].

وحتى عهد توفيق ظلت الحكومة مهتمة بتعليم اللغة الإنجليزية فى مدارسها، ففى عام ١٨٨٣ طلبت نظارة المعارف المصرية إحضار ستة معلمين بريطانيين من لندن ليقوموا بتدريس اللغة الإنجليزية بالمدارس الوطنية[7].

– المدرسة البحرية بالإسكندرية:

أنشأ محمد على بالإسكندرية مدرسة بحرية، وأتى لها بالأساتذة من بريطانيا وفرنسا[8]، فيذكر المؤرخ الإنجليزى هنرى دودويل Dodwell أن الحكومة البريطانية سمحت بعد تردد فى عام ١٨٣٤ لبعض ضباط البحرية البريطانية بالعمل فى التدريس بالمدرسة البحرية التى أقامها الباشا فى رأس التين بالإسكندرية[9].

ويعد الفن الوحيد الذى نقلت بعض كتبه وتعليماته عن الإنجليزية هو قوانين وتعاليم الأسطول المصرى بحكم سبق بريطانيا فى هذا الفن وريادتها[10].

وكانت رغبة محمد على قوية فى إحلال طلاب هذه المدرسة الذين يتلقون تعليمهم على أيدى المعلمين والمهندسين البريطانيين محل المهندسين الأجانب العاملين على سفنه(١١).

وقد تعرضت المدرسة البحرية بالإسكندرية للإغلاق فى عهد عباس، ثم أعادها سعيد واهتم بها فى بداية الأمر، غير أن الإهمال سرعان ما امتد إليها(١٢)، وبقيت المدرسة حتى عهد إسماعيل، وشهدت عمل معلمين بريطانيين بها مثل " روبرت لوت " معلم اللغة الإنجليزية بها(١٣).

ثم عادت حكومة إسماعيل وفكرت فى إنشاء مدرسة بحرية أخرى، فأرسلت إلى بريطانيا تستدعى ضابطا بحرياً ليدير المدرسة، ويعلم التلاميذ (يساعده وكيل مصرى)، وتقرر الاكتفاء بتدريس اللغة الإنجليزية دون الفرنسية، وقد عين مستر مكيلوب (Mackillop. H. F) الضابط البحرى البريطانى لإدارة المدرسة وتعليم تلامذتها فى مايو ١٨٦٨، وقد نال هذا الضابط ثناء السلطات المصرية – منذ وصوله مصر –، وفى العام الثانى لنظارته للمدرسة منح مكيلوب الوسام المجيدى من الطبقة الثالثة، وفى عام ١٨٧٠ تولى مكيلوب إدارة الفنارات المصرية(١٤).

– المدارس الحربية:

عمل البريطانيون معلمين بالمدارس الحربية المختلفة التى أنشاها محمد على، فعلى سبيل المثال كان أحد المعلمين بمدرسة الجهادية بالنخيلة(١٥)، مستر " بورنيت " البريطانى(١٦).

كما تعاقدت الحكومة عام ١٨٣٢ مع البريطانى " قونسلان " ليتولى تعليم فن المدفعية للطلبة بمدرسة الطوبجية(١٧)، لحرص الحكومة على إتقان التلاميذ لهذا الفن على النظم الحديثة(١٨)، وفضلاً عن ذلك قام البعض منهم بتعليم الموسيقى العسكرية لفرق الجيش المختلفة(١٩).

– تعليم أبناء الأسرة الحاكمة:

كان محمد على مدركاً لأهمية التعليم، ومن ثم رغب فى تعليم الفتاة، فبدأ بتعليم فتيات ونساء الأسرة الحاكمة، فكانت تدخل قصوره لهذا الغرض " مسز ليدر " زوجة أحد المبشرين البريطانيين، و" مس هوليداى " التى تولت تعليم فتيات الأسرة العلوية على الطريقة الحديثة(٢٠).

ومنذ عام ١٨٤٠ أخذ الأمراء يعهدون بتعليم فتياتهم إلى معلمات بريطانيات وفرنسيات وألمانيات، إلى جانب معلمين من (المشايخ)، ولا شك فى أن هذا كان تغييراً

هاماً جداً، لأن التعليم بذلك دخل عليه مؤثر آخر (أوروبي) بجانب الطابع (الشرقي) القديم[٢١].

هذا فضلاً عن أمراء الأسرة العلوية الذين تلقوا قواعد اللغة الإنجليزية على يد معلمين بريطانيين، مثل الأمير طوسون باشا الذى تلقى تعليم الإنجليزية على يد مستر "هوجن باست" البريطانى[٢٢]، الذى عمل منذ أبريل ١٨٦٥ معلماً للإنجليزية لفرقة الأنجال بمرتب سنوى قدره ٣٠٠ جنيه إنجليزى[٢٣]، فى حين جاء إلى مصر عام ١٨٨٠ ألفريد بتلر البريطانى ليعمل معلماً لأبناء الخديو توفيق[٢٤].

– مدارس الأقباط:

عندما أنشأ بطريرك الأقباط الأرثوذكس كيرولس مدرستين إحداهما بالأزبكية والثانية بحارة السقايين، كانت للغتين الإنجليزية والإيطالية مكانة ممتازة فى خطة الدراسة بالمدرستين[٢٥]، ولهذا فقد أتى بكبار الأساتذة والمعلمين من البريطانيين والإيطاليين[٢٦].

وتجدر الإشارة إلى أنه من الخبراء الأجانب الذين عملوا فى مجال التعليم فى عهد الخديو إسماعيل: البريطانى روجرس بيك Rogers Bey[٢٧]، الذى كان قنصلاً لبريطانيا بالقاهرة قبل توليه لوكالة نظارة المعارف العمومية بمصر عام ١٨٧٥[٢٨]، وتجدد تعيينه لهذه الوظيفة عام ١٨٧٧، وكـــان حينئذ " وكيلاً لديوان المدارس"[٢٩].

وهناك أمر مهم لابد من التوقف عنده، وهو البعثات المصرية إلى بريطانيا ودور البريطانيين فيها، ذلك أن محمد على أرسل البعثات إلى أوربا منذ بداية حكمه، وكانت بريطانيا من أوائل الدول التى توجهت إليها البعثات المصرية، حتى إن آخر هذه البعثات فى عهده كانت إلى بريطانيا عام ١٨٤٨[٣٠].

وكان البريطانى جيمس سيلك بكنجهام صديق محمد على ومستشاره فى خطط عديدة، منها خطة إرسال عدد من الشبان المصريين ليتلقوا تعليمهم فى بريطانيا[٣١].

كما تولى عدد من البريطانيين الإشراف على طلاب البعثات المصرية ببريطانيا، ابتداء من مستر "بريجز"[٣٢]، ثم القبودان "إسكويل"، وكان ضابطاً بحرياً بريطانياً تولى الإشراف على شئون البعثة المصرية ببريطانيا، وكان يعد ناظراً للمدرسة المصرية هناك[٣٣].

وفى أواخر عهد عباس تولى مستر لاركن (لاركنج Larking)، الإشراف على شئون الطلاب المصريين ببريطانيا، ثم خلفه مستر روجرس، وفيما بعد كان محـــل "كوك" يشرف على البعثة المصرية ببريطانيا[٣٤].

ورغم عدم اكتراث الحكومة البريطانية أو القناصل البريطانيين المتعاقبين بإدخال النفوذ الثقافى والتعليمى البريطانى فى مصر، حيث كان اهتمامهم منصباً على التجارة البريطانية وتطويرها(٣٥)، فإنه ثمة نفوذ تعليمى وثقافى بريطانى يمكن رصده فى تلك الفترة.

فقد كان يتم إحضار الكتب المتنوعة من بريطانيا إلى مصر للإفادة منها فى المجالات المختلفة(٣٦)، مثل كتب الأطفال وكتب البحرية البريطانية(٣٧) والهندسة(٣٨)، هذا فضلاً عن منح الناجحين فى المدارس الوطنية المختلفة كتباً بالإنجليزية مكافأة لهم(٣٩).

كما كانت اللغة الانجليزية إحدى الكفاءات المطلوبة لشغل العديد من الوظائف فى كثير من المصالح الحكومية، مثل مصلحة المرور (السكة الحديد فيما بعد)(٤٠)، حيث كان يتم تعيين كثير من خريجى المدرستين اللتين أنشأهما بطريرك الأقباط الأرثوذكس فى وظائف السكة الحديد وأعمال التلغراف، نظراً لإجادتهم اللغة الانجليزية التى كانوا يؤدون أعمالهم بها(٤١).

وعلى أية حال فإنه على الرغم من تقلص النظام التعليمى الذى أنشأه محمد على بعد اتفاقية لندن ١٨٤١، وتخفيض ميزانية المدارس وإغلاق العديد منها، نظراً لخفض عدد الجيش، فقد افتتحت الحكومة مدرسة على النظام البريطانى عام ١٨٤٣(٤٢).

ب- مدارس الجالية:

بدأ ما يعرف بمدارس الجاليات الأجنبية يتبلور فى عهد محمد على، حيث أنشئت العديد من المدارس(٤٣)، إذ رغب بعض الأجانب فى تخطى الحواجز الناشئة عن إحجام بعض الوطنيين عن إلحاق أبنائهم بمدارس الإرساليات الدينية لما لها من أغراض دينية واضحة، وانطلاقا من تلك الرغبة طلب أحد المبشرين البريطانيين ويدعى "بارثلميو" فتح مدرسة بالاكتتاب لتعليم الأطفال من جميع الأديان، فقبل محمد على شريطة أن تتحمل الحكومة جميع نفقاتها، وعلى ألا يدخلها إلا المصريون فقط بشرط عدم التدخل فى ديانتهم(٤٤).

وعلى الرغم من أن الجاليات غير البريطانية كانت لها مدارسها الخاصة بها بالقاهرة، والجالية البريطانية بالذات كانت لها مدارس على النمط الإنجليزي بالإسكندرية، إلا أن سكان القاهرة من البريطانيين لم يكن لأبنائهم مدرسة على النمط البريطانى ليتعلموا بها، وإن كانت هناك مدرسة بجزيرة بدران تسمى Dean's Building سميت كذلك نسبه إلى Dean Butcher English Chaplain of Allsaint's Church وهو راعى كنيسة كل القديسين، ولكنها كانت لأبناء العمال من جميع الجنسيات، وهى مدرسة أولية، وعلى ذلك فلم تكن لتقابل حاجات الجالية البريطانية(٤٥).

وفى الإسكندرية بلغ عدد المدارس البريطانية بها قبل الاحتلال ثلاث مدارس، وتزايد عددها بعد الاحتلال، وقد قل عدد الطلاب بالمدارس البريطانية بالإسكندرية، على حين تزايد عددهم فى المدارس الفرنسية مثلاً(٤٦).

وكان هناك بالإسكندرية معلمون بريطانيون ضمن أفراد الجالية بالمدينة، أمثال "غوسطين جانى"، ومستر "هولت" البريطانى، وكلاهما يعمل "معلم كُتاب"، وربما كانت هذه المدارس هى مقر عملهم(٤٧).

وبشكل عام كانت المدارس التى يقيمها الفرنسيون والبريطانيون هى المدارس الأكثر قبولاً للطلاب المصريين، مقارنة بالمدارس التى أقامها اليونانيون والإيطاليون والألمان والأرمن(٤٨).

ونظراً لأن مدارس الجالية البريطانية لم تكن تكفى حاجة أبناء الجالية – كما سبق ذكره – فإن أبناء البريطانيين قد التحقوا أيضاً بالمدارس الحرة المجانية العامة(٤٩)، حيث بلغ عدد الطلاب البريطانيين والمالطيين بمدرسة البالغين بالإسكندرية(٥٠) عام ١٨٦٨ / ١٨٦٩ أربعة وعشرين تلميذاً، وبلغ عددهم بمدارس الإسكندرية الحرة المجانية العامة عام ١٨٧٥ اثنين فقط، بينما كان عددهم بمدارس القاهرة فى العام نفسه خمسة عشر تلميذاً بريطانياً(٥١).

كما التحق أبناء الجالية بالمدارس الوطنية، ولكن بشكل محدود، إذ ظلت مسألة قبولهم مرهونة بموافقة ديوان المدارس على دخولهم المدارس المصرية من عدمه(٥٢).

هذا وبالرغم من وجود بعض المدارس البريطانية بمصر، وبعض المعلمين البريطانيين من أبناء الجالية الذين كانوا يعملون بالمدارس المصرية، إلا أن التأثير الثقافى للبريطانيين – مع التسليم بوجوده – كان لايزال أقل من تأثير الفرنسيين، فكانت كلية فيكتوريا Victoria College(٥٣) فى الإسكندرية ولعدة سنوات هى أهم مدرسة بريطانية فى مصر(٥٤).

جـ– الإرساليات ومدارسها:

كان ضمن من وفد إلى مصر من الأجانب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عدد من الإرساليات الدينية، يبغون نشاطاً دينياً فى بلد كان الأجانب يعدونه إذ ذاك بكراً(٥٥)، وكانت الإرساليات البروتستانتية البريطانية فى المقدمة، ففى حين يعمل الفرنسى على تصدير ثقافته، يفضل البريطانى تصدير عقيدته الإنجليكانية(٥٦) حتى يستمتع بها سكان الكرة الأرضية جميعاً – على حسب اعتقاده – ومن ثم نشأت الجمعيات الدينية التى سرعان ما امتد نشاطها لمناصرة حركة التوسع الاستعماري(٥٧)، التى كانت تستخدم الأساليب الإنسانية لتحقيق أهدافها(٥٨). وقد أخذت الإرساليات تتوافد على

البلاد فى إطار توافد الأجانب على مصر، نتيجة لتشجيع محمد على لهم وترحيبه بهم [٥٩].

هذا ولم تكن الإرساليات البروتستانتية البريطانية تلقى من حكومتها عوناً مادياً فى البداية، كما أن هذه الإرساليات لم تتوسع توسع نظيرتها الكاثوليكية، وذلك للفارق الواضح بين حجم الجالية البريطانية والجالية الكاثوليكية فى مصر[٦٠].

وعموماً كانت تلك الإرساليات — على اختلافها — تحركها رغبتها القديمة فى تحويل أقباط مصر إلى المذهب الذى تتبعه، فكانت الإرساليات البريطانية ترغب فى تحويل أقباط مصر إلى المذهب البروتستانتى[٦١].

أما أهم الإرساليات البريطانية التى وفدت إلى مصر فى القرن التاسع عشر فمنها:

- **جمعية إرسالية الكنيسة The church Missionary society:**

تعرف باسم الإرسالية الإنجليكانية[٦٢]، والجمعية المرسلية الكنسية أيضاً[٦٣]، وتعد هذه الجمعية التى يختصر اسمها إلى (C. M. S) من أهم الإرساليات البريطانية، التابعة للكنيسة الإنجيلية، وقد امتد نشاطها إلى بلدان عديدة، فكانت أكثر الإرساليات البروتستانتية انتشاراً فى العالم[٦٤].

وثمة تأكيد على أن هذه الإرسالية وفدت إلى مصر عام ١٨١٥، غير أنها لم تبدأ العمل إلا فى عام ١٨٢٦[٦٥]، حيث جاء أول اتصال بين هذه الإرسالية وبين مصر عقب هزيمة نابليون بونابرت فى معركة ووترلو الشهيرة، حيث زال ذلك الحصار الذى فرضه بونابرت لفترة طويلة، وفى غضون أقل من ثلاثة أشهر بعد تلك المعركة، كان القس وليم جويت W. Jowett فى طريقه إلى مالطة، ليلتقى وقادة الكنائس اليونانية والأرمينية والقبطية والمارونية بقصد نشر التعليم وتداول الكتاب المقدس، وممارسة نشاطه التنصيرى[٦٦].

وفى مصر قضى وليم جويت بضعة أشهر فى سنوات ١٨١٩ — ١٨٢٠، ثم عاد عام ١٨٢٣[٦٧] حيث التقى مع عدد من الكهنة والرهبان الأقباط الأرثوذكس، لاسيما وأن البطريرك أعطاه خطابات لمختلف الأديرة تسمح له بلقاء أفرادها، كما أنه قام بتوزيع نسخ كثيرة من منشورات باللغة العربية عرفت باسم "البشائر الأربع"[٦٨].

وفى نهاية عام ١٨٢٥ بعثت جمعية إرسالية الكنيسة خمسة مرسلين ألمان من معهد بازل، لكنهم يعملون فى خدمتها وهم: (صموئيل جوبات S. Gobat)[٦٩] وثيودور مولر (Th-Muller) وكريستيان كوجلر (Ch. Kugler) و ج. ر. ت ليدر (J. lieder) ووليم كراوس (W. Kruse)، وقد سافر جوبات وكوجلر إلى الحبشة بعد

فترة، وفى عام ١٨٣٥ تقاعد مولر فلم يبق من هؤلاء المرسلين الخمسة سوى ليدروكراوس[٧٠].

وكان لأعضاء هذه الإرسالية مقر دائم بالقاهرة، كانت تدور فيه المساجلات الأدبية والبحث فى العقائد، ولم يلبث أن عطلت أعمال هذا المقر نتيجة ما كان يقع فى اجتماعاقم من مشاغبات[٧١].

وقد اتبعت هذه الإرسالية — عند مجيئها — أسلوباً يقوم على الاستعانة برجال الدين الأقباط تفادياً لمعارضتهم لنشاطها، كما ادعت — أمام الأقباط — أنها إنما جاءت لتنصير المسلمين، لذلك ظلت لمدة طويلة تعمل كمرسليه فقط دون أن تدعو لمذهبها الأسقفي، لذلك بدأت فى بناء المدارس لجذب أبناء المسلمين إليها[٧٢].

وتوطدت الصلة بين بطريرك الأقباط الأرثوذكس وأعضاء هذه الإرسالية[٧٣]، إذ صرح لهم البطريرك بزيارة الأديرة، ومنحهم كثيراً من النسخ العربية لأسفار الكتاب المقدس، وفى عام ١٨٣٠ زار المرسل "مولر Muller" مدينة أسيوط حيث استقبله مطران المدينة، وقد شكر مطران المدينة رغبة الإرسالية فى إقامة مدرسة مجانية بأسيوط، إلا أنه أكد أن الأهالى لم يدركوا بعد هدف المدارس المجانية، لتخوفهم أن يأخذ البريطانيون أطفالهم كعبيد — حسب ظنهم — فضلاً عن حاجة الآباء لأبنائهم ليساعدوهم وليكسبوهم خبراتهم المهنية فى سن مبكرة، ونظراً لتخوف أهالى الصعيد من أغراض هذه الإرسالية، وإعراضهم عن إلحاق أبنائهم بمثل هذه المدارس المجانية، فإن الإرسالية اتجهت بنشاطها إلى الوجه البحرى تاركة الصعيد إلى فترة أخرى[٧٤].

هذا وكان لابد لتلك الإرسالية من مؤسسات تكون بمثابة منابر دعائية لها، تنشر دعوتها من خلالها، فقامت فى عام ١٨٣٤ بتدشين كنيسة صغيرة لها[٧٥]، حيث تضم هذه الكنيسة قسس الإرسالية الإنجليكانية الذين يعيشون بالقاهرة ويؤدون وظائفهم بتلك الكنيسة فضلاً عن دورهم فى إدارة المدارس التابعة للإرسالية[٧٦] وتلك المدارس هى:

– مدارس الإرسالية بالقاهرة[٧٧]:

١– مدرسة البنين:

بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة عام ١٨٤٠ خمسة وعشرين تلميذاً مسيحياً تدرس لهم العلوم واللغة فقط، وكان خريجو هذه المدرسة يلحقهم محمد على بوظائف فى أغلب الأحيان[٧٨]، كما ضمت هذه المدرسة أيضاً عدداً من الطلاب المسلمين واليهود، وبلغ عدد الطلبة جميعاً عام ١٨٤٥ مائة وعشرين تلميذاً حسب رواية صوفيا لين، وكان يدير هذه المدرسة ويباشر عمل المدرسين المحليين بها[٧٩] مستر ليدر المبشر البريطانى[٨٠].

٢– المدرسة الثانية للبنين:

وكان عدد تلاميذها عام ١٨٤٠ يبلغ ٧٠ تلميذاً[٨١]، ويديرها أحد المبشرين، ويحصل الطلاب على قسط وافر من العلوم، حيث يدرسون القراءة والكتابة بالعربية ومبادئ الجغرافيا والتاريخ الطبيعي والحساب والقواعد البسيطة فى الهندسة، وقليل منهم يتحدث الإنجليزية[٨٢].

٣- مدرسة البنات بالقاهرة:

أنشئت هذه المدرسة عام ١٨٣٥، وكانت أغلب التلميذات بها قبطيات، وقليل منهن مسلمات، ويتعلمن العربية وأشغال الإبرة والتطريز من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساء[٨٣]، وتدير هذه المدرسة الآنسة هوليداى Holliday التى جاءت إلى مصر بمساعدة " جمعية السيدات للنهوض بتعليم المرأة فى الشرق" "Society for promoting Female Education In the Eest Ladies وكانت هذه الجمعية تتبع إرسالية الكنيسة[٨٤]. كما كانت مسز ليدر زوجة المبشر البريطانى مستر ليدر تشرف هى الأخرى على شئون هذه المدرسة[٨٥].

وجدير بالذكر أن فتيات هذه المدرسة كن يقبلن على أشغال الإبرة أكثر من إقبالهن على دروس المطالعة بالعربية، وقد أعجبت نساء الأسرة العلوية بما أنتجته فتيات هذه المدرسة من مشغولات، حتى لقد أرسل فى طلب الآنسة هوليداى، لتعليم سيدات الأسرة الحاكمة، وكانت المدرسة تتقدم باستمرار، فكان متوسط عدد التلميذات فى سنتها الأولى حوالى الثمانين، وفى الثانية نحو التسعين، بينما تجاوز عددهن المائة فى السنة الثالثة[٨٦].

وفى أثناء زيارته لمصر قام بورنج بزيارة هذه المدرسة، فأعجبته بوجه خاص، كما أعجب بنشاط الإرسالية التعليمى بوجه عام[٨٧]، كما زارتها صوفيا لين بول وأثنت كثيراً على جهود مسز ليدر فى الإشراف على تلك المدرسة التى تخرج منها ما يقرب من ثلاثمائة فتاة منذ افتتاحها وحتى عام ١٨٤٥، كلهن يجدن القراءة والكتابة ويمكنهن الكسب عن طريق التطريز وأشغال الإبرة، وأهم من هذا حسب - رأى صوفيا لين- أنهن سمعن وتعلمن عن ظهر قلب الحقائق الهامة فى الدين المسيحي[٨٨].

٤ - المعهد الإنجليزي English Institution :

أنشأته جمعية إرسالية الكنيسة عام ١٨٤٠ لتعليم الشبان الأقباط وتخريج قسس للكنيسة القبطية[٨٩] على التعاليم الإنجليكانية، وفى عام ١٨٤٥ كان بهذا المعهد خمسة وثلاثون تلميذاً منهم سبعة عشرة بالقسم الداخلى[٩٠]، وقد حظى هذا المعهد بتصديق البطريرك القبطى عليه واستحسانه له، كما نال جل اهتمام مستر ليدر وزوجته، فضلاً

عن إعجاب صوفيا لين بنشاط المعهد وخدماته التى يقدمها للكهنوت القبطى الذى كان قد وصل إلى حالة متردية على حد زعم صوفيا لين[٩١].

غير أنه ونتيجة لتنامى النشاط التنصيرى الفرنسى الذى أخذ ينتشر فى صعيد مصر من ناحية، وفى الوجه البحرى من ناحية أخرى[٩٢]، وأمام رفض الكنيسة القبطية — التى قبلت فى البداية — لأن تقوم إرسالية بروتستانتية أجنبية بتدريب قسس الكنيسة الأرثوذكسية القبطية، تم إغلاق هذا المعهد عام ١٨٤٨[٩٣].

وتجدر الإشارة إلى أن المدارس التابعة لإرسالية جمعية الكنيسة بالقاهرة كانت تحت إشراف مستر ليدر وزوجته[٩٤] ذات الصلات الوثيقة بنساء أسرة محمد على، حيث تمتعت بمكانة رفيعة لديهن[٩٥].

– مدارس الإرسالية بالإسكندرية:

أنشأت الإرسالية مدرسة بالإسكندرية لتعليم أبناء المصريين بتعضيد من جمعية الوسليان الإنجليزية[٩٦] English Wesleyans، كما أنشأت مدرسة أخرى بالإسكندرية تقوم فكرتها على تعليم المسلمين والمسيحيين واليهود ومختلف الأجناس، وقد قبل محمد على فكرة إنشاء هذه المدرسة على أن تتحمل الحكومة جميع نفقاتها، شريطة ألا يدخلها إلا المصريون وألا يتدخل أحد فى ديانتهم، وكانت هذه المدرسة تسير على قواعد المدارس الأوروبية "لانكستريان Lancasterian"[٩٧].

وعلى أية حال، فقد حظيت جهود تلك الإرسالية[٩٨] بتقدير بعض الأجانب، إذ كتب الأسقف جوبات (عام ١٨٥٠) يقول: "إن نجاح إرساليتهم أنعش الكنيسة القبطية"، كما أشاد دكتور جوزيف ب. طومسون[٩٩] بالخدمة التى يقوم بها القس الأسقفى ليدر[١٠٠].

كما اعتبر البعض أن جمعية إرسالية الكنيسة زادت من إيمان الكثيرين ومن معرفتهم بكلمة الله، وبالمذهب البروتستانتى، وذلك بفضل جهود مرسلي هذه الجمعية الذين قاموا بتوزيع العديد من نسخ الكتاب المقدس[١٠١].

وعلى الرغم من تقدير الكثيرين لجهود هذه الإرسالية، فإن مدارسها لاقت مقاومة شديدة من أقباط مصر وكهنتها[١٠٢]، فضلاً عن الرقابة الصارمة من الحكومة لنشاط تلك الإرسالية[١٠٣]، حتى إنها كانت تقوم أحيانا بسحب تلاميذ تلك المدارس حينما يتبين لها أن التحاقهم بها إنما هو للهروب من أداء أعمال حكومية أخرى[١٠٤]، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى عدم تواصل نشاط تلك الإرسالية، خاصة مع تنامى النشاط التنصيرى الفرنسى، فبدأ حجم نشاطها يتراجع حتى صدرت التعليمات من لندن بوقف نشاط الإرسالية فى مصر، وقامت الإرسالية بإغلاق أبوابها رسمياً عام ١٨٦٢[١٠٥].

■ جمعية التوراة البروتستانتية:

وفدت تلك الإرسالية إلى مصر عام ١٨٤٠، وكان هدفها نشر المذهب البروتستانتي بين أقباط مصر، وكان مقرها بالقاهرة(١٠٦).

■ الإرسالية الاسكتلندية ST. Andrew's church Harbour Mission، Alexandria:

وكانت تسمى أيضاً "إرسالية اليهود – الكنيسة الاسكتلندية Church of Scotland" ،Jewish Mission، وقد بدأت نشاطها الفعلى عام ١٨٥٦ عند وصول الدكتور يول Yule إلى الإسكندرية، وكانت مهمتها نشر المسيحية بين اليهود(١٠٧).

بدأت الإرسالية الاسكتلندية مراسم العبادة فى مكان مؤجر، إلى أن قامت عام ١٨٦٧ ببناء كنيستها التى عرفت بالكنيسة الاسكتلندية فى ميدان إسماعيل بالإسكندرية، وكانت هذه الإرسالية فرعاً من الإرسالية الاسكتلندية العامة، وهذا الفرع كان مختصاً بالعمل فى الحقل اليهودى، إلى جانب تقديم خدمات دينية للبحارة البريطانيين المارين بميناء الإسكندرية، حيث كانت تقيم لهم الشعائر الدينية مساء كل أحد على ظهر سفينة أهداها سعيد باشا لتلك الإرسالية التى وسعت نشاطها لخدمة هؤلاء البحارة، فأنشأت لهم مترلاً أطلق عليه Seamns' Home and Harbour Mission، ولما كان للإرسالية غرضان أحدهما خدمة هؤلاء البحارة، والثانى هو التوغل فى الحقل اليهودى، لذلك رأى القائمون بأمورها فى ذلك الوقت القيام بنشاط تعليمى، ومن هنا بدأت الإرسالية فى إنشاء مدارسها(١٠٨)، وتلك المدارس هى:

– المدرسة الاسكتلندية للبنات:

بدأت الإرسالية فى إنشاء مدرسة للبنات فى حى المنشية بالإسكندرية عام ١٨٥٦، وقد انتظمت الدراسة بتلك المدرسة فى سنة ١٨٥٧، ومع الوقت امتلأت الفصول بالتلميذات، وصار للمدرسة مركزها المرموق تعليمياً(١٠٩).

وفى عام ١٨٧٦ بنيت مدرسة للبنات بجوار الكنيسة فى المكان المسمى Edinbrough House، وأطلق عليها اسم مدرسة إماتود –Emma todd school– وكانت تلميذات هذه المدرسة من بنات الطبقة الأرستقراطية الثرية، وخاصة أن بناء المدرسة كان مجاوراً لميدان محمد على حيث تقطن هذه الطبقة، وكانت إيرادات المدرسة تغطى مصروفاتها وتزيد، مما وفر ميزانية لإقامة مدرسة جديدة فى حى اليهود بقصد استيعاب أبناء اليهود الفقراء(١١٠).

– المدرسة الاسكتلندية للبنين:

تم إنشاء هذه المدرسة عام ١٨٥٧ فى بناء مستأجر، وعندما أنشأت الإرسالية كنيستها الخاصة بميدان إسماعيل عام ١٨٦٧ انتقل التلاميذ للطابق الأرضى بالكنيسة، وكان أول معلم بتلك المدرسة غير بريطانى، إذ كان ألمانياً، وقد تم افتتاح قسم إضافى مجانى للمدرسة فى حى اليهود، كان بمثابة مدرسة مجانية لاجتذاب أبناء اليهود الفقراء لتعليمهم، على أن تغطى نفقاته من فائض إيراد المدرسة الرئيسية[١١١].

وقد عين ناظراً للمدرسة رجل أصبح فيما بعد ذا نفوذ كبير فى وزارة المعارف العمومية المصرية، وهو الدكتور دوجلاس دنلوب Douglas Dunlop الذى عمل سكرتيرًا عامًا للوزارة ثم مستشاراً لها، وكانت الدراسة بالمدرسة بالإنجليزية والفرنسية والعربية والعبرية، وكان التلاميذ خليطاً من الأوربيين والشرقيين، وهم خليط من كافة الديانات، غير أن أغلبهم كان من اليهود[١١٢].

■ الإرسالية الانجليزية:

قدمت الإرسالية الإنجليزية إلى مصر سنة ١٨٦٢ تحت رئاسة "مس واتلى" أو "مس هواتلى M. L. Whatly"[١١٣] ،ابنة رئيس أساقفة دبلن[١١٤]، وقد كثفت جهودها بين المسلمين والأقباط على السواء، وقد ساعدها فى عملها بعض المسيحيين الشوام[١١٥]، ومنذ قدومها عملت مس واتلى على إنشاء مدرسة تتمكن من خلالها من نشر رسالتها وتحقيق أهدافها.

– مدرسة مس واتلى:

أقامت مس واتلى مدرسة بالقاهرة عام ١٨٦٢، وكانت مدرسة مختلطة[١١٦] للبنين والبنات معاً، فكان يدرس للبنين اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والجغرافيا والتاريخ والخط، فى حين كانت البنات يتعلمن أشغال الإبرة[١١٧] ومبادئ المسيحية[١١٨].

والحقيقة أن مدرسة مس واتلى كانت عبارة عن مبنى واحد ينقسم إلى قسمين، أحدهما للبنات والآخر للبنين، وكان يطلق على المدرستين معاً اسم "المدرسة الإنجليزية" أو "مدرسة مس واتلى"[١١٩].

وكانت المدرسة فى بدايتها فى منزل أحد الأقباط بالأزبكية، حيث تم إعداده وتجهيزه ليكون مقراً للمدرسة، فى حين أقامت مس واتلى وبعض أتباعها بمنزل آخر بالأزبكية[١٢٠].

وحيث أقيمت المدرسة بالأزبكية التحق بها العديد من التلاميذ المسلمين والأقباط والأرمن القاطنين بالأزبكية، والذين تفاوتت أعمارهم[١٢١].

أما البنات من تلميذات المدرسة فقد صادفت مس واتلى عناءً شديداً فى سبيل جلب تلميذات إلى مدرستها، لاسيما المسلمات رغم أن التعليم بالمدرسة كان مجانياً[١٢٢]، وقد بلغ من حماسها لعملها أنها كانت تنزل إلى أحياء القاهرة لتجميع البنات من أشد الطبقات فقراً[١٢٣].

وفى عام ١٨٧٠ بلغ عدد تلاميذ المدرسة ما يزيد عن المائتين ذكوراً وإناثاً، من ديانات وأجناس مختلفة، الأمر الذى تطلب مكاناً أكثر رحابة للمدرسة لتستطيع مواصلة رسالتها، فأنعم عليها الخديو إسماعيل بقطعة أرض بجهة الفجالة لبناء مدرسة جديدة عليها[١٢٤]، وشدد الخديو على سرعة تسليم الأرض لمس واتلى دون إبطاء[١٢٥]، إضافة إلى إمدادها بالمال اللازم لبناء المدرسة وتجهيزها[١٢٦].

وتذكر الوثائق أن مدرسة مس "هواتلى"بالقاهرة كان لها فرع يتبعها فى دمياط عرف بـــ "المدرسة الإنجليزية بدمياط"؛ إذ كان يدير مدرسة القاهرة مع مس "هواتلى" أحد المسيحيين الشوام[١٢٧]، ويدعى (يوسف أفندى شكور)، صدرت الأوامر إلى محافظ دمياط بمعاونته أثناء تواجده بدمياط لتفقد أحوال المدرسة هناك[١٢٨].

وفى عام ١٨٧٩ قامت مس واتلى بتعيين كل من السيدة فريدة شكور والخواجة أمين نصيف، أبناء الخواجة يوسف شكور، ناظرين على وقف المدرسة ومبناها بالفجالة حيث حولت المدرسة إلى أرض موقوفة للتعليم وجعلتهما ناظرين على هذا الوقف[١٢٩].

هذا وقد تمتعت مس واتلى ومدرستها برعاية الحكومة المصرية التى كانت تعمل على إزالة أسباب أية شكوى تصدرمنها، فعلى سبيل المثال اشتكت مس واتلى من وجود محلات (زرايب) بها خنازير، بجوار مدرستها بالفجالة، تنبعث منها روائح كريهة، فتم بحث تلك الشكوى وإزالة أسبابها[١٣٠]، نفس الشئ حدث عندما اشتكت إدارة المدرسة من وجود محل حدادة بجوارها يصدر منه دخان يؤذى معلمى المدرسة وتلاميذها[١٣١].

على أن مساعدة الحكومة لمس واتلى ومدرستها لم تقف عند هذا الحد، وإنما تواصلت المساعدات، إذ أنه فى عام ١٨٨٠ تقرر تخصيص مبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى على سبيل الإعانة السنوية لمدرسة الإرسالية الإنجليزية التى تتولى نظارتها مس واتلى[١٣٢].

كما تقرر فى عام ١٨٨٢ منح "مس ويتلى" قطعة أرض مجاورة لمدرستها بالفجالة، وبها بعض المبانى المتهالكة مجاناً "تقديراً للرسالة الخيرية التى تؤديها المدرسة"[١٣٣]، التى كانت بذلك أهم مدارس الإرساليات فى مصر، واستحقت ما قيل عنها من أن مس واتلى كانت أسعد حظاً من زميلاتها فى هذا المضمار[١٣٤]، وذلك بلا شك بفضل ما

توافر لها من مناخ آمن لممارسة نشاطها، وما حظيت به من مساعدات ومنح من الحكومة المصرية.

وعلى أية حال، فإن نشاط الإرساليات البريطانية أصبح لافتاً للنظر ومتواجداً بشكل قوى منذ أن أخذت تلك الإرساليات تقيم المدارس، باعتبارها أفضل الوسائل الفعالة فى العمل التنصيرى، ولتكون مراكز لعملهم(١٣٥)، على أن المدارس لم تكن الوسيلة الدعائية الوحيدة الفعالة لتلك الإرساليات، فبجانبها وجدت الكنائس، وكذلك المستشفيات حيث وجد بمصر مستشفى بريطانى تابع للإرساليات البريطانية وهو:

- **مستشفى هرمل البريطانى:**

كان للمنصر وليم جويت دور هام فى نجاح الحركة التنصيرية فى مصر، فقد أسس وأصدر مجلة (الشرق والغرب) لسان حال كافة الإرساليات التنصيرية فى مصر والشرق الإسلامى، كما أسس مستشفى هرمل فى منطقة مصر القديمة التى تحولت إلى مركز تعليمى تنصيرى خطير فى مصر(١٣٦).

وبشكل أكثر دقة، فإن جويت قد ساهم فى تأسيس المستشفى فقط، إذ أن المؤسس الحقيقى لها هو هربر(١٣٧) الذى اختار منطقة مصر القديمة لاتساع زمامها، واشتمالها على قرى كثيرة آهلة بالسكان، فضلاً عن اتصالها بالقاهرة شمالاً والجيزة شرقاً(١٣٨).

وكان المرضى المترددون على مستشفى هرمل يلقون الترحيب والعلاج وحسن المعاملة، ثم يبدأ النشاط التنصيرى مع المريض تحت ستار إنسانى خيرى، حيث كانت توزع فى الصباح الباكر تذاكر مجانية للعلاج بالمستشفى، وذلك لتحفيز الناس على التبكير فى الحضور حتى يحضروا صلاة الصباح، ويستمعوا للدرس الدينى الذى يلقيه أحد المبشرين فى جموع المرضى مشككاً فى الدين الإسلامى ومبادئه(١٣٩).

ومن ناحية أخرى، لم يمنع وجود تلك الإرساليات البريطانية من وجود نشاط تنصيرى بريطانى على مستوى فردى، فقد زار البريطانى كلايبوت Claybougt مصر عام ١٨٤٥ للوقوف على أحوال التعليم فى الأزهر الشريف، وكان الرجل من المهتمين بدراسة اللغة العربية وآدابها، وهو أستاذ فى علم اللاهوت بجامعة أكسفورد، أما فى عهد سعيد فكان المنصر البريطانى هرمان فيليب يمارس نشاطه بالإسكندرية ويقيم بها(١٤٠).

إضافة إلى ذلك، كان من بين أفراد الجالية البريطانية بمصر بعض القساوسة البريطانيين(١٤١) ومعلمى الكهنوت(١٤٢)، الذين كانوا يقدمون خدماتهم للجالية، وربما كان لهم نشاط تنصيرى فردى.

هذا وقد تفاوتت ردود الأفعال المصرية والبريطانية حيال النشاط التنصيرى البريطانى فى مصر، فعلى الجانب المصرى تحول عدد لا بأس به من الأقباط إلى المذهب البروتستانتى

نظراً للقدرة الفائقة التى تميز بها القساوسة البروتستانت فى حسن الإقناع وقوة التأثير، مما ساعد على نشر المذهب البروتستانتى، الذى اعترفت به الحكومة فى عهد إسماعيل عام ١٨٧٨ مذهباً جديداً، ومن ثم اختارت الجالية البروتستانتية من يمثلها لدى الحكومة، فكان ذلك خطوة نحو تمصير البروتستانتية فى وادى النيل(١٤٣).

على أن تأثير فئة رجال الدين من البريطانيين لم يقتصر على الأقباط فقط، بل امتد ليشمل المسلمين أيضاً الذين ما إن اطمأنوا إلى أن تلك الإرساليات تعمل فقط فى الحقل القبطى، حتى التحقوا بمدارسها، خاصة مع ما توفره للملتحقين بها من مميزات كعدم الاشتغال بإقامة السكك الحديدية والطرق والالتحاق بالجيش، كما كانت تعلم اللغات الأجنبية، لذلك بدأ المسلمون يلتحقون بتلك المدارس تدريجياً خاصة الطبقات الجديدة المستنيرة التى بدأ ظهورها منذ عهد محمد على(١٤٤).

ولا ينفى ذلك وجود ردود فعل رافضة للإرساليات البريطانية، فعلى سبيل المثال حاولت الإرسالية البروتستانتية بشتى الطرق إخضاع البطريرك كيرلس الخامس، وطلبوا منه الالتحاق بحماية ملك بريطانيا، فسألهم: " هل يموت ملككم؟ فقالوا: نعم" فقال لهم: "إننا تحت حماية ملك لا يموت"(١٤٥)، وكان لهذا البطريرك دور هام فى معارضة الإرساليات البروتستانتية عموماً، وقد أيده وسانده الخديو إسماعيل فى جهوده(١٤٦).

وعن موقف البريطانيين من نشاط الإرساليات البريطانية فإنه مما يجب ذكره فى هذا الشأن أن بعض أفراد الجالية البريطانية بمصر قد نظروا إلى أقباط مصر بازدراء، ولم يتفهموا عقيدتهم أو يتقبلوا اختلافهم المذهبى عنهم، ومن هؤلاء إدوارد وليم لين الذى اتهم القبط بالتعصب، فى حين رأى ويلكنسون أن رهبان وادى النطرون "على درجة كبيرة من الجهل" وعبر عن الإنكار البروتستانتى للرهبنة(١٤٧).

أما صوفيا لين بول فقد رأت أن للمنصرين البريطانيين فائدة كبيرة فى تعليم الأقباط والنهوض بأحوالهم الدينية والأخلاقية، ورأت أن هناك فرصة كبيرة لتبديد الظلام والجهل من خلال المدارس التبشيرية التى تضم عدداً كبيراً من أطفال الأقباط واليهود والمسلمين، كما استنكرت مقاومة المسلمين للمنصرين ورفضهم التحول عن دينهم(١٤٨).

وعلى النقيض من موقف صوفيا لين جاء موقف لوسى دف جوردون التى كان تفهمها لروح الإسلام دافعاً لرفضها للاتجاه الأوروبى التنصيرى الذى يرمى إلى تنصير المسلمين، واعتبرت ذلك السلوك سخفاً بل وخطأ جسيماً، فرأت أن العقيدة الإسلامية بسيطة ومنطقية، كما وجدت فى العبادات حافزاً على النشاط الإنسانى وقضاءً على الخمول(١٤٩).

٢- الكشف العلمي:

جذبت مصر الاهتمام البريطاني بها، ومثلت أرضها ومناخها وثرواتها المختلفة عناصر جذب للفضول البريطاني، فتوافدت عليها البعثات العلمية المتنوعة لإجراء الكشوف العلمية، خاصة فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففى عام ١٢٧٩ / ١٨٦٣ أرسل مجلس المعارف بلندن "رايند Raind" لاختبار تأثير مياه النيل، وقام بتجاربه وأبحاثه فى أطراف النوبة وأسوان وطيبة بمساعدة القنصلية البريطانية بمصر والحكومة المصرية[١٥٠].

كما مثلت سيناء أهمية خاصة للباحثين البريطانيين، حيث تمت على أيديهم عملية مسحها بطريقة علمية، ففى عام ١٨٦٨ قامت بعثة من ضباط مصلحة المساحة البريطانية برئاسة " بالمر ويلسون " Palmer Wilson، تمولها مساعدات من الأفراد المهتمين بالجانب الديني برسم الطرق التي يحتمل أن يكون موسى- عليه السلام- قد سلكها بعد عبوره البحر الأحمر، كما قام أفراد هذه البعثة بمسح المعالم الرئيسية لشبة جزيرة سيناء[١٥١].

وكان من نتائج زيارة بالمر للمنطقة خلال أعوام ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠ وإجراء استكشافاته ـــ خاصة وأنه كان عضوا فى صندوق اكتشاف فلسطين ـــ أن أنجز عملا ضخما تحت عنوان "صحراء الخروج The Desert Of Exodus"[١٥٢].

وتنوعت الزيارات العلمية البريطانية لمصر، ففى عام ١٨٧٠ زار مصر المهندس جون إبرد جونيور لمشاهدة الأشغال العامة بها وتفقد أحوالها[١٥٣]، كما كانت هناك بعثات علمية فلكية إلى مصر للقيام ببعض البحوث الفلكية، ففى عام ١٨٧١ طلب وزير خارجية بريطانيا بواسطة القنصل البريطاني العام بمصر من الجانب المصرى مساعدة الفلكي بياست سميث الذى ينوى زيارة مصر لإجراء بعض البحوث العلمية بها[١٥٤]، وكانت هناك بعثة فلكية بريطانية أخرى عام ١٨٧٤ رأسها الكابتن براون لإجراء بحوث فلكية، واتخذت البعثة من جبل المقطم مركزاً لإقامة معسكرهم وقد أمدتهم الحكومة المصرية بكافة ما يلزمهم من خيام ومعدات[١٥٥].

٣- الجمعيات العلمية:

أقام البريطانيون بمصر بعض الجمعيات العلمية التي كان لها دور علمي و تعليمي مهم، وخاصة فى مجال البحوث العلمية المتعلقة بمصر، ومن تلك الجمعيات:

أ- الجمعيات الدينية:

- جمعية القراءة الإنجليزية:

أقيمت فى الإسكندرية عام ١٨٢٨ جمعية غامضة باسم " جمعية القراءة الإنجليزية"(١٥٦) ولا يعرف عنها شئ غير ذلك.

- المحفل الماسونى(١٥٧):

كان بمصر ثلاثة محافل كبرى: بريطانى، وفرنسى، وتركى، وكانت تلك المحافل ذات نشاط سرى ومتمتعة بحماية ورعاية أجنبية، وقد انضم جمال الدين الأفغانى(١٥٨) ومريدوه إلى المحفل البريطانى " كوكب الشرق "، ولما لم يجدوا فيه ضالتهم المنشودة أنشأ الأفغانى محفلاً وطنياً جمع فيه طلابه ومريديه(١٥٩).

ب- الجمعيات الثقافية:

- الجمعية المصرية (الشرقية): Societe Egyptienne

أسس الدكتور والن Dr Walne عام ١٨٣٦ بالقاهرة جمعية باسم "الجمعية المصرية"، وكان من أعضائها الشرفيين بعض الدارسين المتخصصين فى المصريات والاستشراق مثل لين، وويلكنسون، ولورد بوردو، وهاملتون، ولابورد، والدكتور جليدون، وقد اهتمت هذه الجمعية بتحديد مواعيد التقاء الرحالة مع بعضهم البعض، كما أنها جمعت المعلومات الخاصة بمصر وسجلتها، وسهلت البحث بما أنشأته من مكتبة لأعضائها وضيوفها تحتوى على الكتب الدراسية التى كتبت عن مصر(١٦٠).

وكان للرجال من مختلف الجنسيات حق العضوية مقابل جنيه إنجليزي واحد فى السنة(١٦١)، وقد بلغ عدد أعضاء الجمعية عشرين عضواً عام ١٨٣٩، وبعد أربع سنوات ارتفع عدد الأعضاء إلى ١١٠ أعضاء أغلبهم من البريطانيين، أبرزهم الطبيبان البريطانيان: هنرى أبوت Henry Abbot(١٦٢) والفريد والن، حيث كانا مولعين بجمع الآثار، كما منحت الجمعية العضوية الشرفية لستين شخصية، من بينهم من البريطانيين "إدوارد وليم لين" و"ويلكنسون"، وقد تولى الأخير مهمة تلبية طلبات الجمعية من الكتب من لندن(١٦٣).

وأول من تولى رئاسة الجمعية كان "أنتونى هاريس" (١٧٩٠-١٨٦٩)، وهو تاجر آثار، أثرت بمجموعة بردياته المتحف البريطانى(١٦٤).

وقد حدث نزاع فى عام ١٨٤٢ بين رئيس الجمعية - آنذاك - دكتور والن الذى تولى فى البداية وظيفة سكرتير الجمعية، وبين سكرتيرها العام حينئذ دكتور " أبوت"، الأمر الذى أدى إلى انفصال بعض الأعضاء(١٦٥)، فتأسست على أثر هذا الانشقاق جمعية

أخرى منافسة باسم "الجمعية الأدبية المصرية"، وكان أغلب الأعضاء من البريطانيين، وقد أسهم كل من ويلكنسون وبريس دافين فى المجلد الوحيد الذى أصدرته "الجمعية الأدبية" قبل أفول نجمها، وفى الدليل الذى نشره ويلكنسون عام ١٨٦٧ ذكر مكتبة "الجمعية المصرية" كمكان يستحق الزيارة، ولكن الجمعية لم تكن ذات نشاط ملحوظ عندئذ، وفى عام ١٨٧٣ – ١٨٧٤ قام حكيكيان وبعض الأعضاء بإهداء ما تبقى من مكتبة "الجمعية المصرية" إلى دار الكتب الخديوية التى أنشئت حديثاً وقتها[١٦٦]، وكان حكيكيان بك من أعضائها الأخيرين، وكان قد تولى رئاستها لأكثر من مرة، ومستر ثوربورن البريطانى أيضاً[١٦٧].

– المجمع العلمى المصرى بالإسكندرية:

تأسس فى الإسكندرية عام ١٨٥٩ على يد مجموعة من الأعضاء، غلب عليهم العنصر الأوروبى، وعرف أيضا بـ "المجمع المصرى"، وأصبح اهتمامه منصباً على الآثار المصرية والتراث المصرى القديم، وضم المجمع فى عضويته بالإضافة إلى الفرنسيين أعضاء من البريطانيين والإيطاليين والألمان، وكان عدد الأعضاء الفخريين من البريطانيين بالمجمع العلمى المصرى عام (١٨٥٩) ثمانية، والأعضاء المقيمين ثلاثة، والأعضاء المراسلين اثنين، هذا وقد لعب المجمع دوراً فى تعزيز مكانة المتحف المصرى بعد ذلك، وفى نشر ثمار علم المصريات[١٦٨].

٤– الاهتمام بالاستشراق:

بداية لابد من التأكيد على أن الأوربيين اهتموا بمصر المعاصرة قدر اهتمامهم بمصر القديمة[١٦٩]، ولعل أحد العوامل التى دفعت الرحالة للاهتمام بالمجتمع المصرى آنذاك هو صعود محمد على وحروبه، الأمر الذى أدخل الأحوال الاجتماعية لمصر فى دائرة الضوء، فزاد عدد الرحالة الذين يزورون مصر لبحث النظام الجديد والكتابة عنه[١٧٠].

ولم يتجه اهتمام البريطانيين إلى مصر المعاصرة إلا خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر على يد بوركهارت[١٧١] وإدوارد وليم لين[١٧٢].

فكان بوركهارت على علاقة ببعض المثقفين المصريين مثل الجبرتى الذى ذكر أنه رافق بوركهارت إلى القنصلية البريطانية لمشاهدة الآثار هناك[١٧٣].

أما إدوارد وليم لين فهو رائد الاستشراق القائم على محاولة فهم المجتمع الإسلامى من خلال النصوص العربية مثل القرآن، وألف ليلة وليلة[١٧٤]، وقد مثلت أعماله العلمية كلاسيكيات للعصر الفيكتورى[١٧٥].

وصل لين إلى الإسكندرية فى سبتمبر١٨٢٥ وهو فى الرابعة والعشرين من عمره، واتجه فور وصوله إلى القاهرة التى استقر بها، وأقام فى منطقة شعبية بجوار باب الحديد،

وارتدى ملابس أهل البلد، ولم يختلط إلا بالمصريين ومن على شاكلته من الأجانب، وتجنب الاختلاط بالمجتمع الأوروبى، وصار يعرف باسم الشيخ منصور[١٧٦]، وتحدث باللغة العربية، وامتنع عن النبيذ ولحم الخنزير ونجح لين فى إنجاز دراسة عميقة عن مصر القديمة والحديثة، ساعده على ذلك انغماسه فى الحياة الشرقية ودائرة أصدقائه المصريين الذين أحاط نفسه بهم، وشاركهم شرب القهوة والصلاة فى المساجد[١٧٧].

لم يقتصر بحث لين على الأدب المصرى فحسب، بل تناول كل مظاهر الحياة فى مصر إبان عصره، إذ لم تكن الحياة وقتذاك تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه قاهرة العصور الوسطى، ومن ثم غدت رؤية لين الرائعة خير تعليق على ما رواه المؤرخون العرب أنفسهم خلال العصور الوسطى، أو ما دونه الرحالة من معاصريه[١٧٨].

وبحلول عام ١٨٢٨ كان لين قد أنجز كماً ضخماً من العمل خلال السنوات الثلاثة لرحلته الأولى، فعاد إلى بريطانيا فى يونيو ١٨٢٨[١٧٩]، وبصحبته " نفيسة " وهى فتاة يونانية وقعت فى الأسر وبيعت فى مصر كجارية حيث اشتراها أحد أصدقاء لين وأهداها له، هذا وقد حافظ لين على ملبسه الشرقى فى بريطانيا، ولم يستطع التكيف مرة أخرى مع المجتمع البريطانى فقد أصبحت عاداته مماثلة للشرقيين[١٨٠].

وفى ديسمبر ١٨٣٣ عاد لين إلى مصر فى رحلته الثانية إليها، بهدف جمع مادة إضافية لكتابه (Modern Egyptians)، حيث استأنف أسلوب حياته الشرقى، واندمج بسهولة ويسر مع المجتمع المصرى، وكان أكثر دقة هذه المرة فى ملاحظاته للحياة المعاصرة[١٨١]، وفى خلال سنة واحدة جمع لين مادته العلمية، وبينما كان يحزم متاعه للعودة إلى بريطانيا فى ديسمبر١٨٣٤ هاجم الطاعون الإسكندرية والقاهرة، فاضطر إلى الفرار منه إلى الصعيد حيث أقام فى مقبرة أثرية فى منطقة القرنة[١٨٢]، فى الفترة من يناير إلى يونيو١٨٣٥[١٨٣]، وهناك شارك لين فى أعمال الرسم والتسجيل ضمن مجموعة روبرت هاى[١٨٤].

وقد صدر كتاب وصف عادات وتقاليد المصريين المعاصرين An Account of the Manners and customs of Modern Egyptians– لأول مرة عام ١٨٣٦، وكان واحداً من أكثر الكتب المقروءة عن مصر باللغة الإنجليزية، ولذا فقد أعيد طبعه عدة مرات فى القرن التاسع عشر[١٨٥].

ويمثل هذا الكتاب مرحلة مهمة فى تاريخ الكتابة عن مصر فى القرن التاسع عشر، فلم تكن رحلات لين المتابعة بمجرد رحلات عابرة للترفيه أو التجارة أو السياسة، بل كانت رحلته منذ البداية موجهة للدراسة والاستكشاف، وأثمرت فى النهاية حصيلة فذة بكل المعايير[١٨٦]، إذ نقل (Modern Egyptians) قدراً مذهلاً من المعلومات إلى قارئ

القرن التاسع عشر، الذى استوعب محتويات العمل، وحصل على فهم عميق للمجتمع المصرى، فلم يكن هناك أبداً كتاب عن مجتمع مصر الحديثة ينافس كتاب لين(١٨٧).

هذا وقد عاد لين إلى مصر للمرة الثالثة عام ١٨٤٢ مصطحباً معه زوجته نفيسة وأخته صوفيا بول وولديها، وظل بمصر سبع سنوات، انشغل خلالها بمشروع إعداد قاموس عربي — إنجليزى، وكان لين دءوبا لا يكل ولا يتعب، فانكب على عمله بكل طاقته، يقرأ المصادر العربية التي جلبها له صديقه الشيخ إبراهيم الدسوقى الذى كان يساعده فى فهمها(١٨٨).

وفى تلك الأثناء ذاع صيت لين، وعرف الجميع أنه عالم قدير، وله مكانة بين علية القوم فى بريطانيا، وقد أوفد له محمد على رئيس وزرائه أرتين بك(١٨٩) ليعرض عليه استعداد الحكومة لتقديم أى مساعدة يطلبها(١٩٠).

هذا ويرى البعض أن أعمال لين الأخرى عن الإسلام وعن اللغة العربية لم تكن على نفس المستوى من التلقى الجماهيرى والحيوية والصورة الساحرة التي عرضها لين فى كتابـــه عن المصريين المحدثين (المعاصرين)(١٩١).

وعموماً، فقد كانت زيارات لين لمصر مثلما قال: "ليست فقط للتسلية وزيارة الأهرام والمعابد ولإشباع فضول عابر، ولكن لكى ألقى بنفسى بين شعب سمعت عنه روايات متناقضة، بل أريد أن أتبنى لغتهم وعاداتهم وملبسهم لكى أتمكن من دراسة أدبهم، إن رغبتى هى أن ارتبط ارتباطاً كلياً بسكان مصر من المسلمين"(١٩٢).

ويعد جيمس أوجستاس سانت جون ST. Jhon من أبرز الرحالة البريطانيين الذين جاءوا إلى مصر بغرض علمى، والتقى بالعديد من الشخصيات الوطنية والأوروبية، كما التقى بالعديد من البريطانيين العاملين فى خدمة محمد على، وقد ذكر فى مقدمة مؤلفه أن هدف زيارته لمصر هو رصد العادات والتقاليد المصرية(١٩٣)، حيث قال: " إننى لا أسافر كعالم آثار فلا الأهرامات ولا المعابد ولا شيء يمكن أن يصرف انتباهي عن وضع البشر الأحياء حولى"(١٩٤)، كما قدم فى كتابه وصفاً لإدارة الأقاليم فى مصر، ولأحوال البلاد الاقتصادية، وإن اتسم وصفه بالسرعة فى كثير من الأحيان(١٩٥).

وتتميز بعض الكاتبات البريطانيات فى الاهتمام بمصر والمجتمع المصرى، وأولى الكاتبات عن مصر هى: صوفيا لين بول شقيقة إدوارد وليم لين والتى رافقته عند زيارته (الثالثة) لمصر عام ١٨٤٢، ومعها ولداها، عاشت بالقاهرة سبع سنوات، زارت خلالها حريم محمد على(١٩٦)، لتكمل الصورة التى رسمها شقيقها للمجتمع المصرى، إذ كانت تنقصه معرفة دخائل الحريم العالى الذى يغلب عليه الطابع التركى، فرأى لين أن شقيقته صوفيا يمكنها أن تكمل تلك الجزئية بإرشاد منه(١٩٧).

وبالفعل حصلت صوفيا على معلومات وافرة عن الحياة فى المجتمع الإسلامى الذى تطرقت إليه بعض التأثيرات الأوروبية، ونشرت تجربتها تحت عنوان "امرأة إنجليزية فى مصر" (١٨٤٤ – ١٨٤٦)[١٩٨].

أما هارييت مارتينو Harriet Martineau فقد زارت مصر وفلسطين عام ١٨٤٦، وألفت كتاباً عن رحلتها بعنوان " الحياة الشرقية حاضرها وماضيها "، وقد رأت أن مصر تستحق الزيارة والدراسة العميقة[١٩٩].

ويمكن اعتبار بيل سانت جون[٢٠٠] أحد المستشرقين الذين جذبهم الشرق لدراسته واكتشافه، حيث جاء إلى مصر واستقر بالإسكندرية، وكتب قصة ساحرة نشرها فى باريس عام ١٨٥٠ بعنوان "إقامة لمدة عامين وسط عائلة سكندرية"، ويظهر فى كتابه مدى درايته بالمجتمع الشرقى نتيجة عمق تجربته داخل هذا المجتمع[٢٠١].

كتب بيل سانت جون أيضاً: " حياة القرية فى صعيد مصر موضحة بالصور"، وفى هذا الكتاب يصور حياة الفلاح ومسكنه وعاداته وتقاليده ومعتقداته ببصيرة ثاقبة، وتكمن أهمية الكتاب فى أنه أول محاولة جادة للاهتمام بالعامة من أهل مصر[٢٠٢].

كما يعد وليم جيفورد بلجريف(١٨٢٦-١٨٨٨) William Gifford Palgrave[٢٠٣]، أحد الرحالة الذين زاروا مصر والبلاد العربية فى القرن التاسع عشر، ولم تخل رحلاتهم من غرض سياسى[٢٠٤]، رغم أنها أثمرت نتائج علمية جيدة، وقد استقر بلجريف فى القاهرة موظفاً بالقنصلية البريطانية، ونشر كتاباً بعنوان "رحلة عالم فى وسط أفريقيا وشرقيها"[٢٠٥].

ثم يأتى ويلفرد سكاون بلنت كواحد من أشهر الكتاب والمستشرقين البريطانيين الذين وفدوا إلى مصر قبيل الاحتلال البريطانى لها، ونظراً لرحلاته الواسعة فى الشرق الأوسط وولعه بالحياة الشرقية اشترى بلنت بيتاً بالقرب من القاهرة فى ١٨٨١[٢٠٦].

وهكذا أسهمت الجالية البريطانية بدور حيوى ومؤثر فى النشاط التعليمى والكشفى فى مصر، من خلال تواجد أبنائها فى المدارس الوطنية، فضلاً عما أقاموه من مدارس كان لها دور تنويرى وتعليمى واضح، حتى مع كون بعض هذه المدارس يتبع الإرساليات التنصيرية، هذا بالإضافة إلى نشاطهم فى الكشف العلمى، وإقامة الجمعيات، واهتمامهم بالحياة الشرقية والمجتمع المصرى، من خلال حركة الاستشراق النشطة فى ذلك الوقت.

ثانياً: النشاط الثقافى للجالية البريطانية:

١- الكشف الأثري والرسم:

أ- الآثار الفرعونية:

كان من بين شواغل الأوروبيين الوافدين إلى مصر- فضلاً عن الأسباب الاقتصادية- أسباب ثقافية، فقد وجدوا أمامهم كنوزاً أثرية لا تتوافر فى أى مكان فى العالم، و لم يجدوا بأساً من الجرى وراء تلك الكنوز ضمن الكنوز الأخرى التى جاءوا إلى مصر للحصول عليها[٢٠٧].

وقد حصل البريطانيون على عدد كبير من القطع الأثرية المصرية[٢٠٨]، ولضخامة العدد الذى حصلوا عليه تم إنشاء أول متحف خاص بالآثار المصرية فى لندن، سمى " القاعة المصرية " التى تم بناؤها عام ١٨١٢[٢٠٩].

ففى أوائل القرن التاسع عشر، وبداية من حكم محمد على، كانت أعباء السلك الدبلوماسى قليلة وهينة، ولذلك وجد القناصل والدبلوماسيون أن لديهم من الراحة والفراغ ما يمكنهم من الرحلة لجمع الآثار[٢١٠].

وأول القناصل البريطانيين اهتماماً بالآثار المصرية وأشهرهم على الإطلاق فى هذا الشأن هنرى سولت، الذى كان مهتماً بالآثار المصرية اهتماما بالغاً، ولأجل ذلك سعى للحصول على منصب القنصل البريطانى حتى حصل عليه عام ١٨١٦[٢١١]، ومنذ ذلك الحين وحتى وفاته عام ١٨٢٧ أبدى سولت اهتماما كبيراً بالآثار المصرية، وكان قوى الإرادة واسع الطموح[٢١٢].

وزاد من تفاقم المشكلة آنذاك تقاعس حكومة محمد على عن إصدار التشريعات المنظمة للبحث عن الآثار وحيازتها، فلم يكن لدى حكام مصر الأتراك الإحساس الكافى بخطورة هذه المسالة، بل كثيراً ما كانت الآثار تستخدم آنذاك كوسيلة من وسائل التأثير السياسى[٢١٣].

فبكرم كبير سمح الباشا للقنصلين هنرى سولت والفرنسى برنردينو دروفتى بجمع وتصدير الآثار بحرية تامة[٢١٤]، وقد دار بين القنصلين تنافس شديد، فقد أصاب الكدر دروفتى حينما باع سولت مجموعة أثرية إلى الملك الفرنسى شارل العاشر صاحب الميول البريطانية، على حين تصدرت مجموعة دروفتى الأثرية الجناح المصرى فى اللوفر[٢١٥].

وقد قام هنرى سولت فور استقراره بمصر بتكوين مجموعة أثرية وضعها فى القنصلية البريطانية بالقاهرة، فكانت مثار إعجاب واهتمام الزوار الأوروبيين الموجودين

بالقاهرة[٢١٦]، حتى أن الجبرتى يذكر أنه قد حظى بمشاهدة تلك القطع الأثرية المعروضة بالقنصلية البريطانية، وذلك حينما رافق بعض الأوروبيين لمشاهدتها[٢١٧].

وفضلاً عن نشاطه الأثرى الخاص، مثل سولت خير معين لمواطنيه من البريطانيين فى بحثهم عن الآثار والاستيلاء عليها، حتى إنه يسر لحكومته مسألة جمع الآثار للمتحف البريطانى، فصدرت تعليمات إليه من وكيل الخارجية البريطانية بجمع ما يستطيع جمعه من الآثار دون النظر إلى التكاليف[٢١٨].

ومما لا شك فيه أن سولت ما كان ليحرز تلك الشهرة لولا مساعدة حكومة محمد على له فى نشاطه الأثرى بصور شتى، فمنح التصريحات المتتالية للبحث والتنقيب عن الآثار فى جهات متعددة[٢١٩]، كما عاونته السلطات فى نقل الآثار التى وجدها نتيجة التنقيب[٢٢٠]، حيث وفرت له الحماية اللازمة والأدوات المختلفة التى تتطلبها عملية النقل[٢٢١]، كما كفلت له حصانة جمركية من التفتيش وفتح صناديق الآثار التى يرسل بها إلى أوربا[٢٢٢].

وتجدر الإشارة إلى أن سولت كانت له مجموعة من المساعدين (الوكلاء) الذين كانوا يبحثون عن الآثار ويجمعونها لحسابه، ومن ثم كانوا يعملون تحت الحماية القنصلية التى يوفرها لهم، ومن بين هؤلاء الإيطالى جيوفانى بلزونى الذى اتبع أساليب التنقيب غير العلمية[٢٢٣]، وجيوفانى كافيلجليا، وهو قبطان بحرى من مالطة أجرى حفائره فى الجيزة[٢٢٤]، والمستكشف السويسرى يوهان لودفيج بوركهارت[٢٢٥] الذى كان يقوم باستخراج الآثار لحساب البريطانيين[٢٢٦]، كما عاون البريطانى "ينى أثناسيو" سولت فى جمع الآثار[٢٢٧]، وكذلك اليونانى تريانده أفيلو الذى اتخذ من الأقصـــــر[٢٢٨] ميداناً لعمله، والذى ظل يعمل لحسابه الخاص بعد وفاة القنصل سولت[٢٢٩].

والحقيقة أن قنصل بريطانيا هنرى سولت الذى ما تزال مقبرته موجودة فى الإسكندرية[٢٣٠] قد فتنته مصر لدرجة أنه لم يغادرها، رغم أنه صرح مراراً أنه يود مغادرتها، وقد عبر سولت عن افتتانه بمصر فى قصيدة نشرها بالإسكندرية عام ١٨٢٤ بعنوان " مصر، قصيدة وصف بقلم رحالة "[٢٣١]، كما نشر سولت مؤلفاً آخر يحوى ملاحظاته عن مصر والهند وأثيوبيا والبحر الأحمر[٢٣٢].

ولم يكن سولت هو الفارس الوحيد – إن صح هذا التعبير – فى ميدان التنقيب عن الآثار، إذ بدأ ظهور المتخصصين فى المصريات، بظهور أحد كبار الأثريين وهو جون جاردنر ويلكنسون J. G. Wilkinson الذى وصل إلى مصر عام ١٨٢١ فأمضى اثنى عشر عاماً، وقد أدت خبرته فى التنقيب إلى الكشف عن عدد من أجمل مقابر طيبة، مما جعله على قائمة رواد هذا المجال[٢٣٣].

قضى ويلكنسون الإثنى عشر عاماً التى مكثها بمصر يدرس فيها اللغتين القبطية والعربية، ويرسم الآثار، وينقب عنها ويستكشفها، وكان أول كتاب له بعنوان "طبوغرافيا طيبة ومسح عام لمصر" عام ١٨٣٣، إلا أن أشهر كتبه كان "أخلاق المصريين القدماء " The Manners and Customs of the Ancient Egyptians والذى ينم عن موهبة فذة ودراية متأنية بمصر، وعن مقدرة بحثية هائلة[٢٣٤]، وقد ضمن كتابه هذا كثيراً من الرسوم التى أنجزها[٢٣٥]، فضلاً عن العديد من الرسوم التى أنجزها بونومى[٢٣٦].

وترجع قيمة ويلكنسون فى ريادته لعلم الآثار كمتخصص، وفى تعامله مع الآثار بفن واحترام[٢٣٧]، حتى إن أعماله فى ترميم المقابر الأثرية ظلت باقية وبارزة، يراها كل من زار الأقصر فى القرن التاسع عشر، الأمر الذى كان محل تقدير وإعجاب متواصل[٢٣٨].

هذا وقد تمتع ويلكنسون برعاية حكومة محمد على التى وفرت له الإمكانيات[٢٣٩]، فأجيبت جميع طلباته، حتى لقد سمح له بخلع أحجار من مقياس النيل لينسخ نقوشاً كتبت عليها، على أن يعيدها مرة أخرى[٢٤٠].

ونظراً لتزايد النشاط البريطانى فى الكشف الأثرى، والاستيلاء على الآثار المكتشفة، أصاب السرور بعض البريطانيين لذلك النجاح الذى أحرزه مواطنوهم، فلا يخفى وليم ثاكرى إيمانه بأن غنائم الرومان التى كانوا يحملونها فى مواكب انتصاراتهم لا تبلغ فى قيمتها أو روعتها ما يأخذه البريطانيون من غنائم مصر الرائعة — يقصد الآثار — بدون حرب[٢٤١].

وفى مواجهة هذا النهب والتعدى السافر على الآثار المصرية قام محمد على بإصدار أمره فى ١٠ رجب ١٢٥١ / أول نوفمبر ١٨٣٥ بعدم هدم المبانى القديمة للبحث عن الآثار، وبمنع قناصل الدول الأجنبية ومن يتبعهم من التنقيب عنها، وبأن تتولى الجمارك فحص ما يرد إليها ومصادرة ما تجده من آثار[٢٤٢].

ورغم أن محمد على قد حاول فى عام ١٨٣٥ حماية الآثار بتكوين مجلس لها، معتمداً على حماس رفاعة الطهطاوى المتحمس بما رآه فى فرنسا من اهتمام بالآثار المصرية المعروضة فى اللوفر، فإن محاولة الباشا لإقامة متحف لتلك الآثار لم يتم إلا على يد ابنه سعيد وحفيده إسماعيل فيما بعد[٢٤٣].

غير أن محاولات الباشا للحفاظ على الآثار من التبديد والسرقة لم تسفر عن شئ، إذ لم يتم تفعيلها بشكل قاطع، فعلى سبيل المثال كان يصرح لبعض السائحين البريطانيين

بتصدير المومياوات، على اعتبار أن المومياء " جيفة "[٢٤٤]، وبالتالى لا يشملها قرار المنع[٢٤٥]! الأمر الذى يشير إلى انعدام الوعى الحكومى بقيمة الأثر ومفهومه.

هذا وكانت الأهرامات من أكثر المبانى الأثرية جذباً للبريطانيين الذين افتتنوا بها، حيث نال هرم سقارة[٢٤٦] حظاً كبيراً من الاهتمام[٢٤٧]، كما كان البريطانيان هوارد فير وبرنج من بين الذين اهتموا بالأهرامات ونقبوا حولها، كما قاما بفحص شامل للهرم[٢٤٨].

وكان الكولونيل البريطانى ريتشارد وليم هوراد فايس –ربما كان هو نفسه هوارد فير– قد اقتحم عام ١٨٣٧ حجرة الدفن فى هرم منقرع باستخدام المفرقعات، فوجد التابوت الذى وضع فيه مومياء الملك ولكن لصوص المقابر كانوا قد سبقوه إلى سرقة المومياء، فقام فايس بشحن التابوت مع بعض الآثار على السفينة البريطانية بياتريس التى غرقت فى البحر المتوسط بين مالطة وجبل طارق، وقيل أنها غرقت قرب السواحل الأسبانية[٢٤٩].

وقد أسفرت محاولات التنقيب البريطانية فى منطقة أهرام الجيزة عن استخراج العديد من القطع الأثرية الهامة، والتى تم إهداء ملكة بريطانيا بعضاً منها، كما أعطى للقنصل البريطانى كامبل بعض تلك القطع نظراً لحسن العلاقة بينه و بين الباشا [٢٥٠]، وقد اغتنم كامبل فرصة عمله بمصر ليغترف هو الآخر من تلك الكنوز الأثرية، مثله مثل بقية القناصل أمثال تشارلز مرى[٢٥١]، وبارنت الذى كان له نصيب هو الآخر من تلك الآثار[٢٥٢].

وينبغى الإشارة إلى أن نشاط البريطانيين الأثرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن كله نشاطاً سلبياً بالاستيلاء على تلك الآثار، فثمة نشاط بريطانى إيجابى فى هذا المجال، ففى الفترة ما بين عامى ١٨٣٩–١٨٤٠ أعدت الحكومة البريطانية بياناً عن عملية التدمير والتخريب الذى تتعرض له الآثار المصرية القديمة، رفعته إلى محمد على ليتخذ ما يراه مناسباً حيال ذلك الوضع، وهذا التقرير تم إعداده بعد الرجوع إلى تقرير أعده بورنج وانتقد فيه بشدة تجار الآثار[٢٥٣].

ولعل الدور الذى لعبه جورج جليدون George Gliddon يستحق الذكر أيضاً، فقد كتب عام ١٨٤١ نداءً فى صورة مذكرة بعنوان " التماس إلى آثاريى أوروبا بشأن تخريب آثار مصر "، سجل فيه التخريب الذى تعرضت له الآثار المصرية، وأبدى عمق أسفه عما لحق بها من دمار وتخريب[٢٥٤].

وعلى الرغم من ذلك فإن جليدون نفسه قام بمنح المعهد الوطنى فى واشنطن National Institute in Washington بعضاً من قطع الآثار المصرية القديمة[٢٥٥].

وعلى أية حال، فإن هؤلاء البريطانيين ما كانوا ليصلوا إلى ما حققوه من الاستيلاء على الآثار والتعدى عليها لولا هذا التفريط الذى أظهرته الحكومة المصرية فى شأن الآثار، حيث كانت تستخدمها فى تدعيم العلاقات الدبلوماسية، وفى هذا الصدد منحت المسلات الفرعونية لفرنسا وبريطانيا(٢٥٦) معاً، ربما لتجنب المنافسة بينهما، ولإحداث نوع من التوازن فى العلاقات معهما(٢٥٧)، خاصة وقد ظلت المنافسة بينهما فى مجال الكشف الأثرى متواصلة طوال القرن التاسع عشر.

فبتحريض من القنصل البريطانى تشارلز مرى والمبشر الإنجليكانى البارون دى هربر، قام عباس الأول بإرسال الحراس إلى سقارة لوقف عمليات التنقيب التى يقوم بها ماربيت(٢٥٨) هناك، فى حين قام حكيكيان(٢٥٩) بالتنقيب عن الآثار فى عين شمس(٢٦٠) لحساب الجمعية الجيولوجية الملكية ببريطانيا، وبالتنسيق مع القنصل العام مرى الذى كانت علاقته الوثيقة بعباس سبباً فى دعم الوالى لحفائر حكيكيان وتوفيره لكافة ما يلزمه من رجال وأدوات(٢٦١)، وبالطبع كانت تلك الحفائر سبباً فى اكتساب حكيكيان للحماية البريطانية(٢٦٢).

على أن الأمر لم يتوقف عند إجراء حفائر للبحث عن الآثار، إذ استمرت فى عهد سعيد عملية نهب الآثار(٢٦٣)، لاسيما المومياوات خاصة مع استمرار نظرة الحكومة إليها على أنها ليست من الآثار ففى عام ١٨٥٧ وافقت الحكومة على إخراج مومياء وجدها جمرك الإسكندرية مع بريطانى يدعى " برند "(٢٦٤) مع التأكيد على الجمرك بعدم المعارضة فى إخراج المومياوات بعد ذلك(٢٦٥).

ويظهر مدى حرص البريطانيين على الحصول على قطع أثرية مصرية من تدخل الصدر الأعظم بالأستانة لصالح أحد البريطانيين طالباً من الحكومة المصرية مساعدته فى إجراء حفريات ببعض المناطق الأثرية ورعايته أثناء بحثه(٢٦٦).

وأخيراً تحققت رغبة محمد على فى إقامة متحف للآثار على يد ابنه سعيد باشا وحفيده إسماعيل، ففى عام ١٨٥٨ أقنع أوجست ماربيت سعيد باشا بأن يتولى بنفسه تنظيـــم الآثار، وقد تم افتتاح المتحف فى بداية عهد إسماعيل وكان فى بولاق بضواحى القاهرة(٢٦٧).

وقد ظن البعض أن الخديو قد أنهى بذلك هذا السلب الذى كان يجرى على نطاق واسع، إذ أصبح تصدير المومياء خروجاً على القانون، كما أصبح لمصر مجموعاتها الوطنية المملوكة لها(٢٦٨)، غير أن الأمور استمرت على نفس الوضع، فكان يتم إعطاء تصاريح للقناصل البريطانيين بفتح المقابر الأثرية(٢٦٩)، وبسهولة كانوا يحصلون على المومياوات ويصدرونها إلى الخارج، وبمساعدة الحكومة أيضاً(٢٧٠)، التى عملت على تلبية رغبات

أمراء بريطانيا الذين قصدوا مصر فى ذلك العهد، ففى عام ١٨٧٢ أمر الخديو رجاله بالبحث عن مقبرة أثرية لم تكتشف بعد حتى يقوم أمير وأميرة ويلز بفتحها ليشعروا بالارتياح لاكتشافها، غير أن رجال الخديو لم يوفقوا فى ذلك(٢٧١).

واللافت للنظر أن المرأة البريطانية لم يفتها المشاركة فى هذا المجال، ففى إحدى رسائلها تذكر لوسى دف جوردون لزوجها أنها تهديه تمثال سبع أثرى، واعترفت له فى رسالتها أنها قد سرقته من أحد المعابد عندما وجدت الأهالى يتخذونه " موطئاً لأقدامهم كى يعتلوا ظهور حميرهم. . . "(٢٧٢).

وتقف إميليا إدواردز بقامة عالية فى مجال الاهتمام بعلم المصريات كواحدة من أبرز رواد هذا المجال، وضعت إدواردز مؤلفاً بعنوان " ألف ميل صعوداً فى النيل " قدمت خلاله وصفاً لمدن الوجه القبلى ولعادات المصريين، واكتسبت إميليا فى رحلتها النيلية ولعاً بالآثار المصرية، وانتابها خوف على مصير تلك الروائع المعرضة دائماً للتدمير والتخريب، لذلك أسست عند عودتها للندن " صندوق تمويل الكشف الأثرى بمصر "، وكرست اهتمامها بالآثار المصرية التى اعتبرتها تراثاً للإنسانية جميعاً وليس لمصر وحدها(٢٧٣).

عاون إميليا إدواردز فى تأسيس صندوق تمويل الكشف الأثرى بمصر الجراح البريطانى الشهير السير " أرازموس ويلسون " الذى رأس هذا الصندوق أيضاً، كما قام هذا الجراح بتمويل نقل المسلة الفرعونية التى اشتهرت باسم " إبرة كليوباترا "(٢٧٤) من الإسكندرية إلى لندن(٢٧٥)، تلك العملية التى تكاتفت لأجلها جهود العديد من الشخصيات البريطانية(٢٧٦)المهتمة بحصول بريطانيا على ذلك الأثر الهام وإقامته على ضفاف نهر التايمز(٢٧٧).

ثم كانت نتيجة التنامى المتواصل للاهتمام البريطانى بالآثار المصرية أن وفد إلى مصر عام ١٨٨٠ الأثرى الشاب فلندرز بترى(٢٧٨) ليقوم بمسح شامل للهرم، ولذلك استقر داخل مقبرة عند الهرم فى الجيزة، ليتمكن من إجراء المسح الذى يريده، وقد امتاز أسلوب بترى فى الحفر والتنقيب عن الآثار بالعناية بالتدوين والمقارنة بين التفاصيل الدقيقة(٢٧٩).

ب- الآثار القبطية:

لقيت الآثار القبطية اهتماماً من الرحالة والأثريين البريطانيين، وكان على رأسهم روبرت كيرزون النبيل البريطانى الذى زار مصر والقدس بحثاً عن مخطوطات قديمة فى مكتبات الأديرة، وعندما عاد إلى بريطانيا حاملاً معه المخطوطات التى جمعها، بدأ يسجل المشاهد والانطباعات التى ذكرته بها تلك المخطوطات، فوضع كتاباً بعنوان "زيارة إلى

أديرة الليفانت" نشر فى لندن عام ١٨٤٩، ولقى كتابه استحساناً كبيراً فور صدوره[٢٨٠].

وقد حصل المتحف البريطانى على مجموعة المخطوطات القبطية التى جلبها له روبرت كيرزون وهنرى تاتام[٢٨١]، ويبدو أن هنرى تاتام كان بصحبه كيرزون، وأن الاثنين قاما بإسكار الرهبان ونادموهم الشراب، ثم اختلسوا منهم بعض المخطوطات القبطية[٢٨٢].

ولذلك ونتيجة للتنافس أوفد اللوفر ماريبت إلى القاهرة عام ١٨٥٠ للبحث عن المخطوطات القبطية القديمة، ولكن البطريرك القبطى كان لا يزال يتذكر ما فعله كيرزون وتاتام، فرفض التعاون مع ماريبت[٢٨٣]، خاصة وأنه كان حانقاً على البريطانيين اللذين غافلا الرهبان الأقباط وسرقا المخطوطات، حتى قيل: إنهما قد هربا بمكتبة كاملة من الوثائق، ومن ثم عارض البطريرك وبشدة تسرب مزيد من الوثائق من بين يدى الكنيسة، ومن هنا لم يلق ماريبت أية معاونة من البطريرك[٢٨٤].

وكانت المنشآت المسيحية قد نالت اهتمام لين، حيث وصف الكنيسة المصرية وإن انتقد صور القديسين المبهرجين التى تزين جدران الكنيسة[٢٨٥].

كما حاول الرحالة البريطانيون تكثيف جهودهم للحصول على مخطوط أثيوبى أثرى مهم من رهبان دير وادى النطرون[٢٨٦]، إذ حضر إلى مصر عام ١٨٥٠ وفد لغوي بريطانى للبحث فى مكتبات الأديرة المصرية عن الكتابات القبطية القديمة، فعثروا فى دير بوادى النطرون على أوراق كثيرة أرسلوها إلى لندن، مما أثار أغضب بطريرك الأقباط لأنهم أخذوا ما أخذوه عنوة وبطريق المغافلة أيضا[٢٨٧]، وهكذا لم تكن المخطوطات القبطية القديمة بمنأى عن سرقة البريطانيين لها، شأنها شأن باقى الآثار المصرية.

هذا وقد بدأ الفن والعمارة القبطية يدخلان ضمن دائرة الاهتمام البريطانى عندما قدم إلى مصر ألفريد بتلر، فخلبت لبه الكنائس القبطية، وفى عام ١٨٨٤ نشر كتابه "الكنائس القديمة فى مصر" الذى حذر فيه من تدهور حال الآثار القبطية التى لا يعرفها السائحون ولا يهتم بها الأقباط إلا نادراً[٢٨٨].

جـ ــ الآثار الإسلامية:

جذبت الآثار الإسلامية بأشكالها وطرزها المتنوعة أنظار الرحالة والأثريين البريطانيين على السواء، فصوفيا لين بول ترى أن القاهرة عربية الطابع يوجد داخل أسوارها أجمل نماذج العمارة العربية، وعقدت مقارنة بين مسجد السلطان حسن ومساجد الأستانة فرجحت كفة مسجد السلطان حسن[٢٨٩]

أما وليم ثاكرى فعلى الرغم من أسلوبه المفعم بالسخرية فى كتابته عن مصر، فإن الأمر الذى صرفه عن هذه السخرية كان جمال العمارة الإسلامية بالقاهرة، فأعجب بمسجد محمد على بالقلعة، وبمساجد القاهرة ذات المآذن الرشيقة، وبالأسبلة الرخامية المحلاة بالزخارف العربية(٢٩٠).

هذا فى حين انتقد ريتشارد بيرتون(٢٩١)عمارة المساجد مدعيًا تأثر البناء المعمارى للمسجد بالطراز البيزنطى، وأنه لا يوجد جديد فى بناء المسجد العربى الإسلامي، وعلى الرغم من هذا النقد الذى أبداه بيرتون لم يستطع إخفاء إعجابه بهذا الكم الهائل من المساجد فى القاهرة، وبهذا التنوع فى نماذجها، كما أعجب ببناء مسجد الحاكم بأمر الله، وساءه كثيراً عدم الاعتناء بالمساجد الأثرية رغم مكانتها وأهميتها(٢٩٢).

وتنضم إميليا إدواردز إلى قائمة الرحالة والأثريين البريطانيين الذين أعجبتهم العمارة الإسلامية، على الرغم من اهتمامها بالآثار المصرية القديمة فى المقام الأول، إلا أنها توقفت أمام مسجد السلطان حسن بالقاهرة، واعتبرته أجمل مساجد العالم(٢٩٣).

هذا وعلى الرغم من صعوبة تعرض الآثار الإسلامية للنهب أو التفكيك مثل الآثار الفرعونية أو القبطية، فإنها لم تسلم هى الأخرى من محاولة البريطانيين لانتزاع بعض أجزائها، ففى عام ١٨٢٧م طلب جماعة من البريطانيين السماح لهم بأخذ حجر قديم عليه كتابة موجود بعتبة جامع بباب النصر، إلا أن الباشا رفض لحرمة مبانى الجوامع(٢٩٤)، على الرغم من معاودة طلبهم لأكثر من مرة، ورغم تساهل رجال الإدارة واستعدادهم لنزع الحجر من الجامع بدعوى أنه قديم فى بنائه(٢٩٥)، وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء البريطانيين أرادوا أخذ حجة مكتوبة من داخل هذا الجامع ولكن محمد على رفض أيضاً(٢٩٦).

وينبغى الإشارة إلى حرص السائحين البريطانيين على زيارة المساجد الأثرية فى مصر، لاسيما مساجد القاهرة، الأمر الذى كان يثير المشاعر الدينية لدى بعض المصريين الذين كانوا على اختلاف مراكزهم الاجتماعية يقدرون المساجد، ويعتبرونها مراكز للعبادة أو الدراسة، ومن ثم كانوا يشعرون بالامتعاض من اتجاه الآثار إلى الاهتمام بإبراز جمال المساجد كأثر من أجل توفير المتعة للسياح والعلماء(٢٩٧).

ومن هنا كانت تحدث بعض المشاجرات بين المصريين من جهة، وبين هؤلاء السياح الذين أغرموا بزيارة تلك المساجد من جهة أخرى، ففى نوفمبر ١٨٤٢ حدث أن رفض السماح لمجموعة من البريطانيين بدخول مسجد الحسين، وكان أحد إنكشارية(٢٩٨) الباشا يتولى قيادتهم، فاستشاط غضبا من موظفى المسجد، واشتبك معهم

فجذبوه وحبسوه داخل المسجد، إلى أن تدخل مترجم البريطانيين وتمكن من إطلاق سراح السجين[٢٩٩].

وكانت مثل هذه الحادثة دافعاً قوياً وراء حرص الحكومة على أن يصحب السياح الذين يرغبون فى زيارة المساجد أحد العسكر- حتى لا يعترض سبيلهم أحد — وبيده تصريح بالزيارة مدون فيه اسم الشخص المرافق لجماعة السياح، وقد حظى السياح البريطانيون بالكثير من تلك التصاريح، حيث تعين لهم عسكر لحمايتهم[٣٠٠].

وفضلاً عن الاهتمام البريطانى بالمساجد الأثرية، إهتم بعض الدارسين البريطانيين بدراسة الخطوط العربية والعملة الإسلامية، فيذكر ألبرت فارمان[٣٠١] فى معرض حديثه عن الخط الكوفى وصعوبة قراءته أن الشخص الوحيد فى مصر الذي كان يجيد قراءته كان رجلاً بريطانياً تخصص منذ سنين فى دراسة العملة الإسلامية[٣٠٢].

وكانت هناك محاولة لحماية تلك الآثار الإسلامية، عندما حث القنصل البريطانى إدوارد روجرس مؤتمر المستشرقين الدولى عام ١٨٧٤ على إقامة لجنة لترميم وتسجيل الآثار والأعمال الفنية الشرقية، وظل الأمر قيد البحث وتعرض لعراقيل شتى حتى جاء عام ١٨٨١، فتمت إقامة لجنة لحفظ الآثار للحفاظ على الآثار الإسلامية، وقد ضمت اللجنة فى عضويتها إدوارد روجرس الذى كان وقتها مستشاراً بالحكومة المصرية[٣٠٣].

د- الرسم:

كان الرسامون ضمن زوار مصر فى القرن التاسع عشر، جاءوا إليها بحثاً عن مصادر إلهام جديدة تحرك إبداعهم، وقد برز الرسامون البريطانيون فى هذا الميدان، حتى أولئك الذين لم يكن الرسم اهتمامهم الأول تميزت رسوماتهم بالدقة والجمال.

فعلى الرغم من أن جاردنر ويلكنسون قد أصبح بارزاً فى ميدان المصريات، كما أصبح إدوارد وليم لين رائد الاستشراق البريطانى فى جيله، فإن الثروة التى ورثها الرسام روبرت هاى كانت كافية لإعالة فريق كامل من الرسامين، ولذا قام كل من ويلكنسون ولين بالعمل ضمن هذا الفريق، حيث كان تسجيل الآثار المصرية بالرسم هو شغلهم الشاغل[٣٠٤].

كان روبرت هاى من عشاق مصر، ظل لأكثر من عشر سنوات (١٨٢٨-١٨٣) يقوم بتسجيل الأطلال الأثرية فى وادى النيل، معتمدا على موارده المستقلة[٣٠٥]، كما عكف على إعداد الرسوم وتصنيف المقتنيات فى سجلات وصفية[٣٠٦]، وفى عام ١٨٤٠ صدر كتابه "تصاوير القاهرة"[٣٠٧]، إذ رسم شوارع القاهرة ومساجدها وأسبلتها ولاسيما سبيل أم عباس[٣٠٨].

وعادة ما كان روبرت هاى يصطحب معه عدداً من الرسامين فى جولاته السياحية، ويستعين بهم فى عمله، ولذا فإن تصاريح المرور والبحث عن الآثار لرسمها كانت تصدر لهم بشكل جماعى[٣٠٩]، ومن هؤلاء الفنانين المصور الفذ "فريدريك كاثروود" و "جوزيف بونومى"؛ و"أوين براونى كارتر" المهندس المعروف آنذاك[٣١٠].

أما جوزيف بونومى فقد قام بإنجاز عدد كبير من الرسوم التى أوردها ويلكنسون فى مؤلفه، إذ كان بونومى من أبرع رسامى الهيروغليفية[٣١١].

كما كان من بين رسامى الشرق الذين استمدوا إلهامهم من مصر البريطانيان دافيد روبرتس، وجون فريدريك[٣١٢].

زار ديفيد روبرتس مصر عام ١٨٣٧، وألف كتاباً بعنوان "الأراضى المقدسة ومصر والنوبة"، وعرضت لوحاته فى لندن وسائر المدن البريطانية، حتى إن الملكة فيكتوريا طلبت رؤية لوحاته التى ضمت مساجد القاهرة والمعابد الفرعونية، كما قام برسم عدة لوحات لمحمد على وسعيد باشا[٣١٣].

وجاءت زيارة جون فردريك لويس لمصر عام ١٨٤١، حيث رسم العديد من الرسومات عنها، وظهرت فى عام ١٨٥٠ لوحاته عن الحريم التى هزت الأوساط الفنية، وفى عام ١٨٥٢ عرضت لوحته " كاتب عمومى بالقاهرة "، فحظيت بشهرة كبيرة[٣١٤].

وبتوصية من ديفيد روبرتس قام الرسام البريطانى فردريك جودول بزيارة لمصر، ورسم مائة وثلاثين لوحة زيتية عن الحياة اليومية المعاصرة فى القاهرة والريف المصرى، ثم عاد إلى مصر من جديد عام ١٨٧٠، كما زار مصر كثير من المصورين البريطانيين مثل جوزيف كارسون وتوماس سيدون وجون فيد، الذين خلفوا ثروة من اللوحات المصورة[٣١٥].

وهكذا فتنت الحضارة المصرية الرحالة والفنانين البريطانيين الذين ظهر افتتانهم بها بصور شتى، فمن باحث عن الآثار وكاتب عنها، وسارق لها، ومن داع للحفاظ عليها وصيانتها، ومنهم من صورها وأبدع فى تصويرها، فكانت بذلك سببا فى شهرته ونبوغه.

٢- الصحافـــــة:

كان إصدار الصحف الأجنبية فى عهد سعيد معلقا على موافقته شريطة عدم تجاوزها فيما تنشره قوانين الدولة، وعلى ألا تذكر أى شئ ضد الحكومة المحلية، أى لا تنتقدها[٣١٦]. وظل هذا النظام سارياً حتى عهد إسماعيل، إذ أنه فى عام ١٨٦٨ تم إيقاف جريدة (لواند هراولد) البريطانية لمدة شهر لتجاوزها حد نظام المطبوعات ونشر

"الأكاذيب عن مصر"، ويبدو أنها كانت تصدر خارج مصر[٣١٧]، وبالتالى فإن إيقافها يعنى منع دخولها وتوزيعها بالبلاد.

وقد وافقت الحكومة المصرية عام ١٨٦٨ على طلب أحد الرعايا البريطانيين بالإسكندرية ويدعى (بوتاويا) إصدار صحيفة باللغة الإنجليزية فى الإسكندرية، واشترطت الحكومة عند موافقتها إتباعه النظم المرعية بحق أصحاب الصحف[٣١٨].

و لم تكن تلك الصحيفة سوى الإجيبسيان ماسنجرThe Egyptian Massinger، والتى تذكرها الوثائق أحياناً باسم إجيبسيان سنجر[٣١٩]، والتى كانت تحصل على إعانة سنوية من الحكومة المصرية قدرها ٢٨، ٠٠٠ فرنك، حيث تحصل كل ستة أشهر على نصف تلك الإعانة وقدرها١٤، ٠٠٠ فرنك، وكانت الحكومة تأخذ عدداً معيناً من نسخ تلك الصحيفة مقابل هذه الإعانة السنوية – المرتب السنوى – التى خصصتها للصحيفة[٣٢٠].

غير أنه ومع ازدياد الأزمة المالية التى كانت تعانيها البلاد فى ذلك الوقت، صارت تلك الإعانة السنوية تمثل عبئاً على الخزانة المصرية، ومن ثم حاولت حكومة إسماعيل بشتى الطرق التنصل منها، أو تقليلها بخفض عدد نسخ الصحيفة التى ترد إلى الحكومة، ولكن دون جدوى[٣٢١].

إذ أنه ومع مرور الوقت تحولت تلك الإعانة السنوية التى تحصل عليها صحيفة الإجيبسيان من الحكومة إلى حق مكتسب، ففى عام ١٨٧٤ اشتكى صاحب الصحيفة "مستر بوناديا" أو "بوناويا" من عدم صرف الإعانة السنوية المخصصة لصحيفته، وقدم مذكرة احتجاجية إلى قنصليته التى رفعتها بدورها إلى نظارة الخارجية، هدد فيها "بوناديا" بالتوقف عن إصدار صحيفته وإغلاقها[٣٢٢].

وعلى الرغم من كل ذلك فإن تقويم النيل حين ذكر الصحف التى كانت منتشرة فى مصر فى عهد إسماعيل، والتى كان عددها سبعًا وعشرين صحيفة لم يذكر أى صحيفة تصدر بالإنجليزية، على الرغم من وجود الإجيبسيان ماسنجر الإنجليزية التى كانت تصدر بالإسكندرية[٣٢٣].

و لم تكن الإجيبسيان ماسنجر هى الصحيفة البريطانية الوحيدة فى عهد إسماعيل، إذ كانت هناك صحيفة الإجيبسيان جازيت Egyptian Gazette التى كانت تصدر يومياً باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وقد طلب مدير الصحيفة إصدار نسخة ثالثة باللغة العربية، وقد تم لـــه ذلك فى أغسطس عام ١٨٨٣[٣٢٤].

كانت الإجيبسيان جازيت إحدى أهم صحيفتين فى نهاية عهد إسماعيل وخلال الثورة العرابية، حيث كانت تساهم فى الحياة السياسية المصرية بقسط له خطره وأثره فى

الاتجاهات الدولية العامة، فكانت تمثل صدى الرأى العام البريطـــانى[٣٢٥]، أما الصحيفة الثانية فكـــانت La Gazette des Tribuaux الفرنسية[٣٢٦].

جاءت" ذى الاجيبسيان جازيت" فى تمثيلها للاتجاه البريطانى أصدق تعبيراً وأوضح ميولاً ومحلاً لثقة الجالية البريطانية، وتكاد تعلن موضوعاتها أنها جريدة رسمية للقنصل البريطانى، كما تميزت بإثارة النواحى الدينية فى خصومتها للحركة الوطنية، وكثيراً ما رمت المصريين بالتعصب الدينى[٣٢٧].

وفيما يبدو أنه كانت هناك صحيفة بريطانية ثالثة بمصر، وأن تلك الصحف البريطانية الثلاث كانت فى خدمة الموظفين البريطانيين والسياسة البريطانية فى مصر، كما كانت مصر مقراً لعدد كبير من مراسلى الصحف البريطانية الذين كانت لهم وظائف أخرى بمصر، إضافة إلى عملهم الصحفى[٣٢٨]، فعلى سبيل المثال كانت جانيت ابنه ليدى لوسى دف جوردون مراسلة لصحيفة التايمز بالقاهرة، بينما كان زوجها هنرى رس أحد التجار البارزين بالقاهرة[٣٢٩].

حرصت صحيفة التايمز على وجه الخصوص على أن يكون لها مراسلون فى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية لكى يوافوها بمستجدات الأحداث أولا بأول، خاصة فى فترة اضطرابات المالية المصرية فى عهد إسماعيل، وزيادة عدد الموظفين الأوروبيين بالإدارة المصرية، وازدياد نفوذهم، خاصة السير ريفرس ويلسون صاحب الكلمة العليا فى الإدارة المصرية فى أواخر عهد إسماعيل[٣٣٠].

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن القاهرة كانت مستقراً لبعض الكتاب والمثقفين البريطانيين — ولو لبعض الوقت — أمثال مستر ج. س. ماك كون Mr. J. C. Mecoan الكاتب البريطانى الذى أقام بالقاهرة فى الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨١، وكان على صلة وثيقة بالعديد من الشخصيات الأوروبية البارزة فى مصر آنذاك مثل القنصل الأمريكي ألبرت فارمان[٣٣١].

٣- السيـــاحــــة:

جاء استخدام البواخر والقطارات فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر إيذاناً ببداية ثورة فى دنيا السفر، أخرجت مصر والشام وغيرها من بلاد العالم خارج أوروبا من عالم المستكشفين والرحالة المغامرين إلى عالم السياح العاديين[٣٣٢].

وعلى مدار القرن التاسع عشر انضم إلى الطبقة الأرستقراطية فى الإقبال على السياحة قطاع متزايد من أبناء الطبقة الوسطى الذين جنوا ثمار الثورة الصناعية، وأقبلوا على السياحة من أجل المتعة أو الثقافة، وظهر توماس كوك ليعمل جاهداً على جعل متعة السياحة تغطى الدرجات الأدنى من السلم الاجتماعى[٣٣٣].

ومنذ عام ١٨٣٥ تنوع زائرو مصر، وازداد عددهم عن ذى قبل، وأصبحت مصر منتجعاً سياحياً يقضى فيه السائحون على اختلافهم إجازاتهم، وأصبحت بعض جوانب أرض مصر والرحلة إليها معروفة تمام المعرفة، فيذكر الرحالة دائماً أسواق القاهرة، وحَمارة الإسكندرية، والإبحار فى ترعة المحمودية، وفندق الشرق بالأزبكية، وأصبحوا يتحدثون عن جمال جزيرة فيلة، والمنظر من القلعة، والهواء الصحى فى النوبة(٣٣٤).

كما أسهمت كثرة الكتب التى كتبت ونشرت عن مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى زيادة جذب الرحالة والزائرين إلى مصر، إذ أثارت تلك الكتب الفضول العام(٣٣٥)، إضافة إلى كتب الدليل السياحى التى لقيت رواجاً كبيراً فى ذلك الوقت، وأسهم فيها البريطانيون بنصيب وافر، أمثال جاردنر ويلكنسون، حتى لقد بلغت كتب الدليل السياحى الصادرة بالإنجليزية فى الفترة من ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٨٢ سبعة عشر كتاباً، وكان البريطانيون هم أكثر الجنسيات التى قامت بكتابة وإعداد كتب الدليل السياحى الخاصة بمصر فى الفترة من ١٧٩٠ إلى ١٨٧٩(٣٣٦).

ومما لا شك فيه أن توفر الخدمة الفندقية بمصر- خاصة بالقاهرة والإسكندرية-، عن طريق فنادق يملكها ويديرها أوربيون، قد ساعد على تزايد أعداد السياح البريطانيين، وكان أشهر هذه الفنادق فندق شبرد البريطانى الذى كان يتقاطر عليه الأمريكيون والبريطانيون على السواء(٣٣٧).

وبشكل سريع أخذت الأمور فى التطور، خاصة مع دخول توماس كوك مجال الاستثمار السياحى بمصر(٣٣٨)، ففى عام ١٨٦٩ نظم توماس كوك أول رحلة إلى مصر وفلسطين، ضمنها مشاهد افتتاح قناة السويس، وتبع بمجموعته من السياح أمير ويلز فى رحلته إلى الصعيد، كما افتتح كوك مكاتب له فى فندق شبرد بالقاهرة(٣٣٩)، حتى أصبح نشاطه ملموساً لكل السائحين والرحالة الذين يفدون إلى مصر، فكان من السهل تمييز السائح التابع لتوماس كوك عن السائح المستقل(٣٤٠)، إذ كان كوك بارعاً فى توفير أفضل سبل الراحة والمتعة للسياح لاسيما البريطانيين، فيؤكد البعض ذلك بقولهم: " إن مندوب كوك هو أول من تلقاه فى مصر، فهو يستقبلك، ويصحبك فى رحلتك، ويودعك عند السفر "(٣٤١).

هذا وقد تجاوبت الحكومة المصرية مع إقبال السائحين البريطانيين على زيارة مصر، فعملت على توفير كافة سبل الحماية والمساعدة لهم، إذ تحفل الوثائق بالعديد من الأوامر التى صدرت لحكام الأقاليم لحماية السائحين والعناية بهم(٣٤٢).

وتنوعت تلك المساعدات المقدمة للسائحين، فكان منها تسليم وتسلم رسائل هؤلاء السياح[٣٤٣]، وأيضاً مساعدهم فى البحث عن ذويهم حال فقدهم[٣٤٤]، إضافة إلى توفير الذهبيات والمراكب لتسهيل نقل السياح، ولمنع شكوى القنصل البريطانى[٣٤٥]، إلى جانب الضرب على أيدى قطاع الطرق من العربان الذين كانوا يعتدون على السائحين[٣٤٦]، كما عملت على توفير الجمال اللازمة لنقل أمتعة السياح البريطانيين من السويس إلى القاهرة، وألزمت العربان بتوفير الجمال نظير أجر مناسب[٣٤٧].

وفضلاً عن ذلك، حرصت الحكومة على توفير الرعاية الصحية لهؤلاء السائحين، وذلك عن طريق إخضاعهم لإجراءات الحجر الصحى فور وصولهم منعاً من تسرب أى عدوى قادمة من الخارج[٣٤٨].

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة لم تهمل تقنين وضبط أمور أولئك الذين ترتبط أعمالهم ووظائفهم بالسائحين، مثل طائفة التراجمة الوطنيين الذين يقدمون خدماهم للسائحين[٣٤٩]، وطائفة المراكبية أو رؤساء المراكب الذين عملت الحكومة على ألا يدخل طائفتهم إلا من كان ذا كفاءة مهنية وخلقية لحماية السياح، وحرصاً على سلامتهم[٣٥٠]، ولهذا السبب أيضاً كان يرافق السياح حراس تابعون للمحافظة — المتواجد بها هؤلاء السائحون — لحمايتهم حتى وإن كان لدى السياح حراس خاصون هم ويتبعوهم، فإهم فى كل الأحوال يجعلون المحافظ مسئولاً عنهم وعن ممتلكاهم[٣٥١].

ومن ناحية أخرى، وضعت الحكومة المصرية بالاتفاق مع قناصل الدول لائحة فى ٢ مايو ١٨٤٩ تنص على ضرورة حصول الأجانب من راغبى السياحة على تأشيرة من قناصلهم على جوازات سفرهم، وعلى رخصة بالإقامة مصدقاً عليها من الخارجية المصرية، موضحاً بها الجهة التى يقصدوها، مع تصديق الضبطية على جوازات السفر أيضاً[٣٥٢].

وفى يناير ١٨٥١ تجدد التأكيد على قناصل الدول بأن ينبهوا على رعاياهم من السائحين بعدم السفر بدون توقيع الجهات المختصة على تذاكر سفرهم[٣٥٣]، وتكررت المراسلات من الحكومة إلى القناصل والضبطية بضرورة توخى الدقة فى مسألة تذاكر السفر وتصاريح الإقامة الخاصة بالسائحين الأجانب[٣٥٤].

وعلى كل، فإن السياحة البريطانية فى مصر فى القرن التاسع عشر يمكن حصرها فى الأنواع التالية:

أ– سياحة استكشافية:

فى أعقاب الحملة الفرنسية وتكوين محمد على لحكومة مركزية قوية، انضم الصعيد حتى أسوان إلى جدول الرحلة إلى مصر، التى كانت تشمل الإسكندرية والقاهرة، وذلك

لما به من آثار[٣٥٥]، فأصبحت الأقصر بمثابة قبلة يحج إليها العلماء ممن يقدرون الآثار الفرعونية لذاتها[٣٥٦]. ولذا كانت القنصلية البريطانية تلعب الدور القيادى فى جولة الترفيه التى تدور حول الأقصر. وكان مصطفى أغا – أشهر وكلاء القناصل البريطانيين بالأقصر فى عهد إسماعيل – يقوم بالترفيه عن جميع الذهبيات الإنجليزية التى كان يسعده كثيراً أن يستقبلها[٣٥٧].

فكانت السياحة فى صعيد مصر حتى أسوان هى وجهة البريطانيين الرئيسية[٣٥٨]، غير أن الأقصر كانت باستمرار ذات مكانة خاصة فى سياحة البريطانيين[٣٥٩]، إذ كانوا يذهبون فى رحلات نيلية من القاهرة حتى ما بعد أسوان إلى منطقة الشلالات لمشاهدة الآثار، وأحياناً يقومون بصناعة تماثيل بالجبس تحاكى التماثيل الأصلية[٣٦٠].

وقد نالت سيناء نصيباً كبيراً من توجه السائحين البريطانيين إليها لرؤية معالمها الأثرية، لاسيما فى منطقة الطور[٣٦١]، ومن الرحالة البريطانيين الذين زاروا سيناء وكتبوا عنها الرحالة بيرتون الذى تناول فى حديثه عنها القبائل الموجودة بها ووصف قلاعها[٣٦٢]. كما زارها البرنس آرثر نجل ملكة بريطانيا عام ١٨٧٥[٣٦٣].

هذا وقد شاركت المرأة البريطانية فى السياحة الاستكشافية لرؤية المناطق الأثرية بمصر، مثل الماركيزة ديلى إحدى وصيفات الشرف لملكة بريطانيا التى حضرت إلى مصر للسياحة بها، مع سبعة من أتباعها[٣٦٤]. هذا بخلاف مرافقة بعض النساء البريطانيات لأزواجهن فى جولاتهم السياحية لرؤية المناطق الأثرية[٣٦٥].

ب – سياحة المرور:

كان النوع الثانى من سياحة البريطانيين بمصر هى سياحة المرور، إذا كانت مصر هى حلقة وصل هامة فى الطريق من الهند وإليها، وكثيراً ما توقف بها المسافرون البريطانيون على اختلافهم، فكانوا يحرصون على زيارة المعالم الأثرية بها أثناء مرورهم ورسو سفنهم بها لبعض الوقت[٣٦٦].

فدائماً كانت السفن البريطانية المارة بالإسكندرية فى طريقها إلى الهند تحمل على متنها السائحين البريطانيين الذين يترلون مصر للسياحة[٣٦٧]، وسواء أكان هؤلاء من السياح العاديين[٣٦٨]، أم بحارة على ظهر تلك السفن[٣٦٩]، أو موظفين معينين لتولى مناصب هامة فى الهند[٣٧٠]، فقد كانوا جميعاً حريصين على الترول بمصر لبعض الوقت والسياحة بها، فعلى سبيل المثال كان البريطانى "ويقونت كانين" مسافراً إلى الهند ليشغل هناك منصب حكمدار الهند، فترل بمصر لبعض الوقت ترافقه زوجته وبعض معاونيه، وقام بجولة سياحية هو ومن معه من القاهرة حتى أسوان[٣٧١].

كما كانت مصر معبراً للسفر إلى جدة أيضاً والعودة منها، فالبريطانى جوزيف شيدون قام فى عام ١٨٢٨ بجولة سياحية إلى جدة وعاد منها، وصدرت الأوامر بتقديم ما يلزمه من مساعدة(٣٧٢)، وكذا الحال بالنسبة للسائحين البريطانيين من مصر إلى القدس الذين كانوا يعودون مرة أخرى لمواصلة جولتهم السياحية(٣٧٣).

وقد وجد هؤلاء السائحون كامل الرعاية فى مصر، وقدمت لهم تسهيلات مختلفة خاصة فى المحطات الموجودة بطريق السويس(٣٧٤)، فضلاً عن منحهم تصاريح المرور، والتوصيات التى كانت تعطى لمجموعات وأفواج السائحين المتجهين من مصر إلى القدس بصفة خاصة(٣٧٥)، والذين تمتعوا بحماية السلطات المصرية ورعايتها، مع توفير كافة سبل الحماية والأمن(٣٧٦).

جـ ـ سياحة ترويحية:

تجول البريطانيون فى مصر للسياحة الترويحية والاستجمام، وكان هذا النوع من السياحة خاصاً بالجالية المقيمة فى مصر، فكثيراً ما قام بعض الموظفين البريطانيين بالإدارة المصرية بالسياحة فى مصر لتغيير الهواء، وأخذ إجازة لبعض الوقت من العمل، مثل المهندس البريطانى مستر جالواى الذى كان فى خدمة محمد على، وقام بجولة سياحية بالسويس مع رفيق له عام ١٨٢٦، وذلك للسياحة وأداء بعض الطقوس الدينية(٣٧٧).

وبالمثل قام بعض التجار البريطانيين المقيمين بمصر بجولات سياحية للاستجمام والترويح عن النفس، فالتاجر البريطانى هارس المقيم بمصر قام فى عام ١٨٢٧ بجولة سياحية فى صعيد مصر لمشاهدة الآثار، ونظراً لعلاقته الوطيدة بمحمد على فقد تم توفير كافة سبل الراحة وإسداء المعاونة له(٣٧٨).

هذا بالإضافة إلى موظفى القنصلية البريطانية بمصر الذين كانوا يقومون بجولات سياحية للنزهة والراحة، بدءاً من القناصل الذين كانوا يرافقون بعض الضيوف البريطانيين فى سياحتهم(٣٧٩)، أو يقومون بالسياحة بأنفسهم، وكانت صفتهم الدبلوماسية كقناصل تيسر لهم التمتع بخدمات كثيرة توفرها لهم الحكومة المصرية رعاية لمكانتهم(٣٨٠)، فضلاً عن باقى موظفى القنصلية الآخرين كالتراجمة(٣٨١) ومأموري القنصلية(٣٨٢).

د- سياحة علاجية (استشفاء):

درج المرضى من البريطانيين على الهروب من الشتاء القارص فى بلادهم إلى البحر المتوسط طلباً للشفاء، حتى إن إدوارد وليم لين جاء إلى مصر لأسباب صحية فى البداية، وبحلول عام ١٨٥٨ اجتذبت عيون حلوان الكبريتية الأتراك والأوربيين الذين ينشدون الاستشفاء من أمراضهم(٣٨٣).

وكانت لوسى دف جوردون هى أول من نشر الدعاية لجو مصر الصحى، عندما جاءت إلى مصر عام ١٨٦٢ لتستشفى من مرض السل، قبل أن يتغلب عليها المرض بعـد ذلك بسبـع سنوات[٣٨٤].

وأصيبت لوسى بمرض السل وتزايدت حدته عليها عام ١٨٥٢، فنصحها الأطباء فى عام ١٨٦١ بالسفر إلى مصر لتمضى فصل الشتاء بها، فوصلت إلى مصر فى أكتوبر ١٨٦٢، وقضت بمصر سبع سنوات كانت تتردد خلالها على بريطانيا من حين لآخر[٣٨٥]، كما كانت تقطع النيل ذهاباً وإيابا مع اختلاف الفصول وراء الأنسام الجافة[٣٨٦].

وفى يناير ١٨٦٤ استقرت لوسى فى الأقصر فى بيت اسمه "بيت فرنسا" على ربوة مصطنعة من الأتربة والرمال يطل على النيل ومسجد أبى الحجاج الشهير بالأقصر[٣٨٧]، وفى معتزلها سطرت هذه السيدة كتابا شديد الرواج والأهمية فى الأدب الإنجليزى، وهو كتاب "رسائل من مصر" المفعم بالحيوية وبالأوصاف النابضة للشعب الذى عاشت وسطه[٣٨٨].

ظهر الجزء الأول من هذا الكتاب فى عام ١٨٦٥، وبعد ذلك بعشر سنوات ظهر الجزء الثانى مشتملاً على "آخر رسائل من مصر"، بالإضافة إلى مذكرات كتبتها ابنتها "جانيت روس"، وجاءت الطبعة الثانية لهذا الكتاب عام ١٨٧٦، وأهم ما يميز دف جوردون هو إيمانها الراسخ بأخوة البشر وبالكرامة الإنسانية[٣٨٩].

وهكذا على الرغم من قدوم بعض البريطانيين لمصر بغرض العلاج أمثال لين ولوسى دف جوردون، فإن استقرارهم بمصر قد أثمر بعض النتائج الثقافية العظيمة من كتب ومؤلفات، سطروا فيها تجاربهم ومشاهداتهم وانطباعهم عن المجتمع المصرى.

وعلى أية حال، فقد أصبح قضاء موسم الشتاء فى مصر اتجاهاً شائعا فى منتصف القرن التاسع عشر بعد أن ابتدع ولى عهد بريطانيا هذه البدعة فى عام ١٨٧٢، عندما اختار مصر ليقضى بها فترة نقاهة بعد مرضه[٣٩٠]، وفى العام التالى -١٨٧٣- أوصى دليل موراى السياحى بزيارة مصر، "لمرضى السل الرئوي، والربو الشعبى، وحالات التهاب المفاصل المزمنة، وانتفاخ أمعاء البطن، والإرهاق العصبى، وقصور الدورة الدموية... "[٣٩١]، وكان الصعيد بالذات مقصدا لمرضى السل من البريطانيين لدفء مناخه، حتى أن بعضهم كانت توافيه المنية هناك أثناء إقامته بالصعيد للعلاج، فكانت تتم إجراءات نقل الجثمان بالتنسيق ما بين القنصلية البريطانية والسلطات المصرية جرياً على العادة فى مثل تلك الظروف[٣٩٢].

وهكذا أصبحت مصر لاعتدال مناخها ودفئه مقصدا للباحثين عن النقاهة والاستشفاء، خاصة كبار الشخصيات البريطانية الذين توافرت لهم سبل السفر وإمكاناته، ففى أغسطس ١٨٧٦ كان الجنرال البريطانى "بترك ماك دوجال" فى إجازة صحية للنقاهة والاستشفاء بمصر، وعومل أثناء تواجده بحفاوة وكرم كبيرين، حتى أن الخارجية المصرية تلقت شكـــر القنصل البريطانى وحكومته لتلك الحفاوة التى قوبل بها الضيف البريطانى[٣٩٣].

وبهذا يتبين مدى النشاط الثقافى والتعليمى للجالية البريطانية فى مصر، وحجم إسهامهم فى هذا المجال، مما يؤكد عدم إهمالهم لهذا المجال فى حياتهم بمصر التى أرادوا لها أن تكون متكاملة الجوانب، كما لو كانوا يعيشون بوطنهم الأم (بريطانيا)، ولذا أوجدوا من المدارس والجمعيات والنشاطات الثقافية المختلفة ما يحقق لهم هذا التكامل، والذى سعوا إلى تحقيقه بما صنعوه من علاقات اجتماعية بمختلف عناصر المجتمع المصرى، وما مارسوه من أنشطة اجتماعية متنوعة كالاحتفالات والأعياد وغير ذلك مما سيتضح فى الفصل التالى.

هوامش الفصل الخامس

(١) رفاعة رافع الطهطاوى: زعيم نهضة العلم والأدب فى عهد محمد على، ولد سنة ١٨٠١ وتوفى سنة ١٨٧٣، سافر إلى فرنسا إماماً للبعثة العلمية المصرية الأولى التى سافرت إليها عام ١٨٢٦، عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢٧ – ٤٣١.

(٢) سامى سليمان السهم: المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٣) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، ط الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٠.

(٤) محافظ الأبحاث: م ٦٠ أبحاث التعليم، ملف ٣، دفتر ٦ جـ٦، مكاتب رقم ٩٢، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٦١ / ٢٤ يوليو ١٨٤٥، ص ٢٩٥٦.

(٥) ديوان المدارس: م ٢ أوامر للمدارس، وثيقة ٤٨، من محمد على إلى أدهم بك مدير ديوان المدارس، بتاريخ ٢ محرم ١٢٦٢ / ٣١ ديسمبر ١٨٤٥.

(٦) الوقائع المصرية: م ٢٢ موظفون، عدد ١١٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٦٤ / ٣٠ مايو ١٨٤٨.

(٧) محفوظات مجلس الوزارة: نظارة المعارف، م١ / ١ / أ شئون موظفين، مذكرة من نظارة المعارف، بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٨٨٣.

(٨) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، جـ٤، ص ٩٢.

(٩) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ٦٩.

(١٠) ثناء عميرة: المرجع السابق، ص ٦٩٨.

(١١) شورى المعاونة: م ٣ أوامر، وثيقة ٢٣٦، بختم الجناب العالى إلى باشمعاونه، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٩ / ٢٢ إبريل ١٨٤٣.

(١٢) سامى سليمان السهم: المرجع السابق، ص ص ١٣٠ – ١٣١.

(١٣) المعية تركى: دفتر ٥٣٩، وثيقة ٢٤٢، أمر كريم إلى أحمد رشيد باشا ناظر المالية، فى ١٦ ربيع الآخر ١٢٨١ / ١٨ سبتمبر ١٨٦٤، ص ١٠٥.

(١٤) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق، ج الثانى، عصر إسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق، مطبعة النصر، القاهرة ١٩٤٥ ص ص ٦٨١، ٦٨٩–٦٩٠.

(١٥) النخيلة: من القرى القديمة، كانت تعرف قديماً باسم بيشناى، ثم تغير اسمها إلى النخيلة فى العصر العثمانى وهى من قرى أسيوط، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج ٤، ص ص ١٦ – ١٧.

(١٦) الوقائع المصرية: م ١٦، عدد ٣٥٤، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤٧ / ٢٣ فبراير ١٨٣٢.

(١٧) أنشئت فى طرة وقام على تنظيمها جماعة من الضباط الفرنسيين، عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٤.

(١٨) الوقائع المصرية: م٢٢، ملف رقم١، عدد٣٦١، ص٦، فى ١١ محرم ١٢٤٨ / ١٠ يونيو ١٨٣٢.

(١٩) المعية عربى: سجل ١٩٠٠، س١ / ١ /٢١، صادر الأوامر العلية إلى المجالس والأقاليم والمحافظات، وثيقة ٤، أمر إلى محافظ مصر، فى ٩ جمادى الآخرة ١٢٧٨ / ١٢ ديسمبر ١٨٦١، ص ١.

(٢٠) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر فى عهد محمد على، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٨، ص ٦٧٤.

(٢١) أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٦٧٤.

(٢٢) المعية تركى: م ٢٩، وثيقة ١٩٤، خطاب من وكيل دائرة طوسون باشا نجل الجناب العالى، بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٧٩ / ١٩ أكتوبر ١٨٦٢.

(٢٣) محافظ الأبحاث: م ٦٣ أبحاث التعليم، دفتر ٣٦٣ معية تركى، وثيقة ٤٧٧ إلى التجهيزية، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٨١ / ٣٠ إبريل ١٨٦٥، ص ٣٤١.

(٢٤) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(٢٥) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم من نهاية حكم محمد على، ج ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣٥.

(٢٦) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ج ٤، ص ١٣١.

(٢٧) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٢٨) الوقائع المصرية: م ٥، ملف قناصل، عدد ٥٩٥، فى ٢٢ محرم ١٢٩٢/٢٨ فبراير ١٨٧٥، ص ١.

(٢٩) ديوان الداخلية: سجل ١٣٢٤ قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، وثيقة رقم ١، صادر دواوين، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٩٣ هـــ / ٥ يناير ١٨٧٧، ص ١.

(٣٠) جمال الدين الشيال: المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣١) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣٢) ديوان التجارة والمبيعات: دفتر ٥٣٠٢ قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٧٢، من التجارة والمبيعات إلى ديوان المدارس، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٨٦٤ / ٢٤ فبراير ١٨٤٨، ص ٣٧١.

(٣٣) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨–١٨٨٢، ج الأول، عصر عباس الأول وسعيد ١٨٤٨– ١٨٦٣، مطبعة النصر، القاهرة ١٩٤٥ ص١٥٣.

(٣٤) أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، جـــ٢ عصر إسماعيل ص ٧٦٧.

(٣٥) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣٦) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٣٧) المعية تركى: دفتر ٣١، وثيقة ٢٤، من الجناب العالى إلى صاحب العزة الأغا المقيم فى لندن سلحدار إبراهيم باشا، بتاريخ ١٩ ربيع آخر ١٢٤٣ / ٩ نوفمبر ١٨٢٧، ص ١٥.

(٣٨) المعاونة السنية: م ٣ أوامر، وثيقة ٣١٤، فى ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٩ / ١٢ مايو ١٨٤٣.

(٣٩) الوقائع المصرية: م ٤ التعليم، ملف رقم ٢، عدد ٥١٠، بتاريخ ٨ ربيع الآخر١٢٩٠ / ٣ يونيه ١٨٧٣؛ وعدد ٥١١، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٩٠ / ١٠ يونيه ١٨٧٣.

(٤٠) المعية تركى: م ٤، وثيقة ٢٤٨، ورقة ٤٢٥، من حسين غالب وكيل الجهادية إلى كاتب الديوان الخديو بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٧١ / ٢٠ أكتوبر ١٨٥٤.

(٤١) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم من نهاية حكم محمد على، ج٢، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣٥.

(٤٢) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ص ١٦٠ – ١٦١.

(٤٣) نفس المرجع، ص ١٦٣.

(٤٤) أحمد عزت عبد الكريم: التعليم فى عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٢.

(٤٥) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٣ ص ١٧٩.

(٤٦) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص ٣١١ – ٣١٣.

(٤٧) تعداد النفوس: سجل رقم ١٩١٦٣ حارة الإفرنك بالإسكندرية س/ ٣ / ٣٤ / ٣٢ ص ص ٥٨، ٦٤.

(٤٨) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة ج الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

(٤٩) هى مؤسسات تعليمية لا تعنى بتلقين تلاميذها دينا معيناً أو ثقافة معينة وإنما تكون (عامة) لأبناء الجاليات جميعاً وأبناء البلاد أيضا تقوم على تعليمهم مجاناً وتكون للغة العربية أهمية لا تقل عن أهمية اللغات الأخرى، أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم من نهاية حكم محمد على، جـ٢، عصر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦٢.

(٥٠) افتتحت تلك المدرسة عام ١٨٦٨ وكانت باكورة للمدارس المجانية، المرجع السابق، ص ٨٦٤.

(٥١) نفسه: ص ص ٨٦٦ – ٨٦٨، ٨٧٢.

(٥٢) ديوان المدارس: دفتر ٤٨٨ صادر الأقاليم والمحافظات – الرقم الحديث م ٦ /١، مكاتبة رقم ٦، صادر إلى ديوان البحرية بالإسكندرية فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٩٢ / ٢٨ إبريل ١٨٧٥، ص ١٦؛ مكاتبة رقم ٧ صادر إلى ديوان بحرية بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٢ / ١٩ مايو ١٨٧٥، ص ٩٥؛ وانظر أيضاً نفس الصفحة مكاتبات أرقام ٨، ٩.

(٥٣) أنشئت قرب نهاية القرن التاسع عشر، وكانت بميدان القناصل بالإسكندرية (ميدان الرمل فيما بعد)، سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية ص ١٠.

(٥٤) محمود محمد سليمان: الأجانب فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٥٢، دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط الأولى، القاهرة ١٩٩٦ ص ١٠٠.

(٥٥) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٠.

(٥٦) الإنجليكانية: أى الإنجيلية وتعنى البروتستانتية، فالبروتستانت يطلقون على أنفسهم " الإنجيليين " لتمسكهم بالإنجيل وتعاليمه بصرامة، خلف محمود خليفة: الإرساليات التبشيرية ونشاطها التعليمى فى صعيد مصر بين عامى ١٨٥٠ – ١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب – قسم التاريخ، جامعة المنيا ١٤١٣ / ١٩٩٢ ص ص ٣٣ – ٣٤.

(٥٧) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(٥٨) فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تعددت أساليب الاستعمار مما ألهب التصارع بين الدول على إخضاع البلاد الضعيفة، ومن تلك الأساليب الاستعمارية استخدام دعوات إنسانية وطرق دعائية لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية، فمثلاً استخدمت بريطانيا وفرنسا النشاط التنصيرى فى التوسع فى آسيا وأفريقيا، إلهام محمد ذهنى: تاريخ أفريقيا الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٥٩) خلف محمود خليفة: المرجع السابق، ص ١٨.

(٦٠) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٦١) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٦٢) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧١.

(٦٣) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٦٤) خلف محمود خليفة: المرجع السابق، ص ص ٣٣-٣٤.

(٦٥) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤٥.

(66) Ndrew, Watson: The American Mission in Egypt (1854 – 1896), p. 31.

(٦٧) يذكر تقرير هذه الجمعية أن القس وليم جويت كان مطلوباً منه أن يكون بمثابة إدارة مخابرات للجيش البريطانى، خلف محمود خليفة: المرجع السابق، ص ٣٥.

(٦٨) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٦٩) رسم صموئيل جوبات أسقفاً للكنيسة الإنجليكانية بالقدس، فكان الأسقف الثانى فى تاريخ هذه الكنيسة بالقدس، وهو سويسرى الأصل، عمل لمدة ٢٣ سنة فى مصر والحبشة ومالطة، وأجاد اللغة

العربية، ورسم قسيساً فى لندن وكرس أسقفاً فى ٥ يوليو ١٨٤٦، بنى كنيسة المسيح بالقدس وقام بأعمال جليلة هناك لمدة ٣٣ سنة حتى توفى عام ١٨٧٩، المرجع السابق: ص ٥٠.

(٧٠) نفسه،ص ٥٠.

(٧١) خالد محمد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر، دراسة وثائقية، كتاب المختار، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٦.

(٧٢) خلف محمود خليفة: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٧٣) فبتصريح من بطريرك الأقباط الأرثوذكس كانت تلك الإرسالية تعقد ستة اجتماعات بالعاصمة عام ١٨٤٠، تقدم فيها خدمات روحية لدراسة الكتاب المقدس، الذى كانت تقوم بتوزيعه وكان هدف هذه الإرسالية إلهاض الكنيسة القبطية وليس إنشاء كنيسة مستقلة، أديب نجيب سلامة: المرجع السابق، ص ص٥٠ – ٥١.

(٧٤) خلف محمود خليفة: المرجع السابق، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(٧٥) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٧٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٥.

(٧٧) لزم التنويه فى البداية على أن البعض ذهب للقول بأن مدارس الإرسالية بالقاهرة كانت عبارة عن مدرسة واحدة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اثنين للبنين وقسم ثالث للبنات، أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر محمد على مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٧٢ – ٦٧٤؛ محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ص ٦٦٥ – ٦٦٦؛ وصوفيا لين بول: المصدر السابق ص ص ٢٥٣ – ٢٥٤، هذا فى حين ذهب آخرون للقول بأن مدارس الإرسالية بالقاهرة كانت ثلاث مدارس كل منها قائم بذاته، جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ص ٤٥ – ٤٦؛ حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ص ٦٦٣ – ٦٦٥، والتقسيم الأخير هو التقسيم الذى استندت إليه الدراسة لوضوحه بشكل أكبر عن التقسيم الأول، مع دمج التقسيم الأول معه.

(٧٨) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٧٩) حيث شهدت هذه المدرسة – وغيرها من مدارس تلك الإرسالية – عمل بعض المسلمين والأقباط والمسيحيين الشوام بها، سواء بوظائف خدمية أو تعليمية، تعداد النفوس: ثمن الأزبكية، سجل رقم ١٨٩، ل / ٣ / ١ /١ / أ / ٢، تعداد عام ١٢٦٤ / ١٨٤٨ ص ص ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٧٩، ٥٨٩.

(٨٠) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٨١) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٨٢) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٢.

(٨٣) أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٦٧٤.

(٨٤) خلف محمود خليفة: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٨٥) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٨٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٦.

(٨٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ص ٦٦٥ – ٦٦٦.

(٨٨) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ص٢٥٣– ٢٥٤، حيث كان يتم إلقاء التراتيل والأناشيد الإنجليزية وقت الصلاة بمدارس تلك الإرسالية بالقاهرة، محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٩٧.

(٨٩) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ص ٤٥ – ٦٦.

(٩٠) أحمد عزت عبد الكريم: التعليم فى عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٢.
(٩١) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٢٥٣.
(٩٢) خالد محمد نعيم: المرجع السابق، ص ٣٨.
(٩٣) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٦٦.
(٩٤) استأجر مستر ليدر أربعة منازل متجاورة بدرب الواسع بالأزبكية لتكون مقراً لمدارس الإرسالية بالقاهرة وهى منازل أرقام٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٨ بالدرب المذكور على حين سكن هو وزوجته بمنزل رقم ١٣ بدرب الجنينة بالأزبكية أيضاً، تعداد النفوس: سجل رقم ١٨٩، ل / ١/١/٣/ أ /٢ ثمن الأزبكية تعداد عام ١٢٦٤ / ١٨٤٨، ص ص ٥٠٣، ٥٥٥.
(٩٥) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٢٤.
(٩٦) الوسليان حركة دينية قام بها John Wesley فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر، جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤٦.
(٩٧) نفسه، ص ٤٦.
(٩٨) لم يبق من رجال الإرسالية الخمسة الذين جاءوا إلى مصر فى البداية سوى كراوس وليدر، فأما كراوس فقد ذهب عام ١٨٥٢ للخدمة فى فلسطين وبقى ليدر وحده حيث امتدت خدمته عدة سنوات حتى وفاته عام ١٨٦٥، أديب نجيب سلامة: المرجع السابق، ص ٥١.
(٩٩) قدم إلى مصر من نيويورك حوالي عام ١٨٥١ وأعد بعد تلك الزيارة كتاباً بعنوان " مصر الماضى والحاضر "، المرجع السابق، ص ٥١.
(١٠٠) نفسه، ص ٥١.
(101) Andrew, Watson: op. cit. , 34.
(١٠٢) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤٦.
(١٠٣) ديوان خديوى: م ٣٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩١، مكاتبة رقم ٣٢١، إفادة إلى سامى بك، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٤٨ / ١٤ إبريل ١٨٣٣.
(١٠٤) ديوان شورى المعاونة: م ١٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٢، وثيقة ٥٧٤، من شورى المعاونة إلى على بك بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٦ / ٢٥ يوليو ١٨٤٠، ص ٢٢٨.
(١٠٥) خالد محمد نعيم: المرجع السابق، ص ٣٨.
(١٠٦) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ص ٩٣، ١٠٨.
(١٠٧) نفسه، ص ص ٤٦ — ٤٧.
(١٠٨) نفسه، ص ١٦٦.
(١٠٩) نفسه، ص ص ٤٧، ١٦٦ — ١٦٨.
(١١٠) أصاب الاضمحلال مدرسة إماتود بعد ذلك بسبب أن الحى الذى أنشئت فيه بدأ يفقد أهميته عندما انتقل الناس إلى حى محرم بك والرمل، ووجدت المدرسة نفسها بين عدد من الفنادق والمكاتب التى لن تمد المدرسة بالطبع بالتلميذات، ولم تستطع مدرسة إماتود تغطية نفقاتها، ولم يكن هناك أى فائض للصرف على المدرسة الأخرى بحى اليهود والتى تقرر نقلها إلى الطابق الأرضى بمدرسة إماتود التى انتقلت من الطابق الأرضى إلى الطابق الأول، نفسه، ص ١٦٨.
(١١١) نفسه، ص ص ٦٠، ١٦٦ — ١٦٧.
(١١٢) نفسه، ص ١٦٨.
(١١٣) مارى هواتلى: جاءت إلى مصر عام ١٨٥٨م وهى تبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاما، تركز نشاطها التنصيرى بين الفتيات المسلمات خاصة. عملت لفترة وجيزة ثم رجعت إلى بلادها لتعود مرة أخرى

إلى مصر ويواصل عملها، عملت مارى هواتلى على الوصول لهدفها بوسائل عدة منها: أنها كانت تزور المنازل وتدعو أهلها للتنصر، كما كانت تعمل بمهنة الطب فكانت تعالج الفقراء بالمجان ــ كأحد السائل الدعائية ــ كما تعاونت مع الإرسالية الأمريكية، وتعد بحق من أنشط من عمل بهذا المجال، مجلة الشرق والغرب، السنة الثانية، العدد٣٩، بتاريخ ٢٢نوفمبر ١٩٠٦.

(١١٤) إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(١١٥) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر، ج ٢ عصر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥١.

(١١٦) ومما يقال فى ذلك أيضاً أن مس واتلى أنشأت مدرسة للبنات عام ١٨٦١، على الرغم من أن إرساليتها لم تأت إلى مصر إلا فى عام ١٨٦٢، وأن المدرسة كانت للبنات ولم تكن مختلطة كما يؤكد آخر أن مدرسة البنات هذه قد أغلقت ثم أعيدت فى عام ١٨٦٢، أحمد أحمد الحتة: الأجانب فى مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣؛ أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر، ج ٢ عصر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥٢.

(١١٧) إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(١١٨) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم، ج٢ عصر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥١ .

(١١٩) الوقائع المصرية: م ١، ملف إنعامات، عدد ٣٥٣ فى ١٦ محرم ١٢٨٧ / ١٧ إبريل ١٨٧٠.

(١٢٠) تعداد النفوس: سجل ٢٤٢ ثمن الأزبكية ل/٣/١/٢/ أ/ ٥، ص ص ٢٩٨، ٣٨٥.

(١٢١) المصدر السابق: سجل ٢٤٣ ثمن الأزبكية ل/٣/١/٢/ أ /٦، ص ص ٥٦، ٩٦، ١٠٠، ١١٠، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٦١، ١٧٤، ١٩٦، ٢٥١، ٣٣٣، ٣٥٠.

(١٢٢) إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(١٢٣) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم، ج ٢ عصر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥١.

(١٢٤) الوقائع المصرية: م ١، ملف إنعامات، عدد ٣٥٣ فى ١٦ محرم ١٢٨٧ / ١٧ إبريل ١٨٧٠.

(١٢٥) المعية السنية عربي: دفتر ١٩٣٠ صادر الأوامر العلية، الرقم الحديث س ٤١/١/١، وثيقة٤٤، أمر إلى الدائرة السنية بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨٧ / ٢٥ مايو ١٨٧٠، ص ٢٤١.

(١٢٦) إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(١٢٧) نشط الشوام فى إدارة المدارس الأجنبية ومدارس الإرساليات بمصر، فمما يذكر فى هذا الشأن أن نعوم مغيغب (٠٠٠- ١٣٣٨هـ/٠٠٠ — ١٩١٩) وهو فاضل لبناني تولى إدارة إحدى المدارس الإنجليزية بالقاهرة وتوفى فى عين زحلتا بلبنان، خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، المجلد الثامن، ط التاسعة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠، ص ٤٠.

(١٢٨) ديوان المدارس: دفتر ٤٦٥ صادر عموم المدارس، الرقم الحديث ل/١/٢٢٢، وثيقة ٥، من ديوان المدارس إلى محافظ دمياط فى غرة رجب ١٢٩١ / ١٤ أغسطس ١٨٧٤، ص ١٦.

(١٢٩) اشترطت مس واتلى " التى ذكرت فى وثيقة الوقف باسم مريم وتيلى " أن تكون النظارة على الوقف للأرشد فالأرشد من نسل هذا الشامى وأخته بعد وفاقما حتى انقراض ذريتهما ثم تكون بعد ذلك للأرشد فالأرشد من أقارهما ثم يكون الناظر على الوقف بعد ذلك لشقيقها "إدوارد وليم وتيلى " ثم لأولاده ثم لرئيس طائفة البروتستانت بمصر ثم لمن يلى وظيفته ثم لوالى الديار المصرية بعد ذلك، محكمة مصر الشرعية: سجلات الإشهادات، سجل رقم ٢ من ١٨ جماد آخر ١٢٩٦ / ٦ربيع ثان ١٢٩٨، ص ص ٢٨، ٢٩، فى ٢٥ شوال ١٢٦٩ / ١٢ أكتوبر ١٨٧٩م.

(١٣٠) ديوان تفتيش الصحة: سجل ٢٢٨ وارد، رقم حديث ل١/٣٣/٢٤، وثيقة ٢٩٢، إفادة من قنصل الإنجليز بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٩٠ / ١٨ ديسمبر ١٨٧٣، ص ٩٥؛ وسجل رقم ٢٢٦ صادر تفتيش الصحة، الرقم الحديث م /٥/١١جـ١، وثيقة ١١، صادر إلى قلم إفرنكى ضبطية فى ٦ ذو القعدة ١٢٩٠ / ٢٦ ديسمبر ١٨٧٣، ص ١٦١.

(١٣١) المصدر السابق: سجل ٢٣٧ صادر، الرقم الحديث ل١/٥/٢٤، وثيقة ٤٨، صادر إلى حكيمباشى ثمن الأزبكية فى ١٥ رجب ١٢٩٤ / ٢٦ يوليو ١٨٧٧، ص ١٠٢؛ وسجل رقم ٢٣٩ وارد تفتيش الصحة، الرقم الحديث ل١/٣٣/٢٧، وثيقة ٨٩، من حكيمباشى ثمن الأزبكية فى ١٧ رجب ١٢٩٤ / ٢٨ يوليو ١٨٧٧، ص ١٧٣.

(١٣٢) مجموعة محفوظات مجلس الوزراء: الطوائف والجاليات الأجنبية، م ٢ مستشفيات ومدارس، من نظارة المعارف العمومية إلى حضرة رياض باشا رئيس مجلس النظار بتاريخ غرة مايو ١٨٨٠؛ ومذكرة للمعارف من مجلس النظار فى ٤ مايو ١٨٨٠.

(١٣٣) المصدر السابق: نفسه، مذكرة من المالية إلى مجلس النظار وردت فى ٢٤محرم ١٣٠٠/٦ ديسمبر ١٨٨٢.

(١٣٤) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(135) Andrew, Watson: op cit, p. 98.

(١٣٦) خالد محمد نعيم: المرجع السابق، ص ٣٥.

(١٣٧) البارون دى هربر: مبشر أنجليكانى ومن أشهر جامعى الآثار فى عهد عباس ساعده فى ذلك القنصل البريطانى تشارلز مرى، دونالدريد: المرجع السابق، ص ١٥٣.

(١٣٨) محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(١٣٩) المرجع السابق، ص ص ٢٩٤ — ٢٩٥.

(١٤٠) خالد محمد نعيم: المرجع السابق، ص ص ٦٨، ٩٥.

(١٤١) تعداد النفوس محافظة الإسكندرية: سجل ١٩١٦٣ حارة الإفرنك، ص ٦٣؛ وتعداد النفوس محافظة مصر: سجل ٢٤٢ — ل/٣/١/٢/أ/٥ ثمن الأزبكية ص ٣٩٠.

(١٤٢) سليم خليل النقاش: المرجع السابق، ج الثامن، ص ٦١٠.

(١٤٣) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ص ٦٦ — ٦٧.

(١٤٤) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(١٤٥) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ص ٤٦، ٦٤.

(١٤٦) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٢٤١.

(١٤٧) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(١٤٨) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ص ٢٠ — ٢١، ١٧٨، ١٩٢، ٢٣٥ — ٢٣٦.

(١٤٩) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ص ٣٧٦ — ٣٧٧.

(١٥٠) المعية تركى: م ٢٩ جـ٢، وثيقة ٤٩٨، خطاب من على ذو الفقار باشا إلى ناظر أمور الخارجية بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٧٩ / ٣ مارس ١٨٦٣.

(١٥١) السيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص ٧٢.

(١٥٢) صبرى أحمد العدل: المرجع السابق، ص ص ١١٣ـ١١٤.

(١٥٣) المعية تركى: م ٤٧، وثيقة ٢٦٢، من حسين أفلاطون باشا مفتش المهمات الحربية إلى المعية بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٧ / ١٨ نوفمبر ١٨٧٠.

(١٥٤) المصدر السابق، م ٤٨، وثيقة ٤٣٥، من ناظر الخارجية نوبار إلى المعية بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٨٨ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧١.

(١٥٥) ديوان عابدين: م ١٢ صادر تلغرافات، دفتر ٢٠، تلغراف رقم ٤١٧ بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٩١ / ٢١ أكتوبر ١٨٧٤.

(١٥٦) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٧٦.

(١٥٧) Macon كلمة فرنسية تعنى بناء، فالماسونية بمعنى البناء وجماعة البنائين هم الأعضاء، وكانوا لا يتركون علماً من العلوم إلا أتقنوه، وكانت لهم كلمات وإشارات يتعارفون بها، ومن مهامها إقناع الناس أنهم متساوون، وأن الميزات القومية والمعتقدات الخاصة كلها اصطناعية لا قيمة لها، سامى سليمان السهم: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(١٥٨) جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ — ١٨٩٧) جاء إلى مصر للمرة الأولى عام ١٨٧٠ بعد حياة سياسية حافلة بالتقلبات فى كابول ورحلات فى الهند، وهو من أوائل الدعاة لسياسات الجامعة الإسلامية والإحياء الإسلامي، جوان فوتشركنج: المصدر السابق ص ٣٠٥.

(١٥٩) سامى سليمان السهم: المرجع السابق، ص ص ٣٠٠ — ٣٠١.

(١٦٠) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣٨.

(١٦١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٧٦.

(١٦٢) كان هنرى أبوت من جامعى الآثار فى مصر آنذاك وقد كون أثناء تواجده فى مصر مجموعة أثرية ضخمة باعها فى نيويورك عام ١٨٥٢، لينوار تشامبرزرايت: المرجع السابق، ص ص ١٨٩ — ١٩٠.

(١٦٣) دونالدريد: المرجع السابق، ص ٧٧.

(١٦٤) نفسه، ص ٧٧.

(١٦٥) جمال الدين الشيال: المرجع السابق، ص ص ٦٤ — ٦٥.

(١٦٦) دونالدريد: المرجع السابق، ص ٧٧

(١٦٧) جمال الدين الشيال: المرجع السابق، ص ٦٥.

(١٦٨) دونالدريد: المرجع السابق، ص ص ١٣، ١٤٨، ٤١٢.

(169) Donald Malcolm Reid: Egyptian views of the pharaohs From Muhammad Ali To Nasser, Bulletin of the American Research centre in Egypt, Number 184,2003 –2004, p. 3.

(١٧٠) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٤٠.

(١٧١) بوركهارت أو الشيخ إبراهيم المهدى: سويسرى من أوائل المستشرقين الغربيين الذين جاءوا إلى مصر فى بداية عهد محمد على عام ١٨١٢، حيث قام برحلة نيلية حتى دنقلة فى قلب النوبة بعدها قام برحلة إلى البحر الأحمر، وقد جعلت منه رحلاته ومشاهداته رفيقاً مسلياً ومفيداً للمغتربين فى مصر، ورغم كونه سويسريا إلا أن نشاطه وتحركاته فى مصر كانت مدعومة من شخصيات وهيئات بريطانية، كما كان الرجل فى تعاون مستمر مع كثير من البريطانيين فى مصر، ومن ثم يمكن اعتبار نشاطه ضمن إطار نشاط الجالية البريطانية، بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ص ٧٤ — ٧٦.

(١٧٢) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(١٧٣) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٨، ص ص ٤٣٩ — ٤٤٠.

(١٧٤) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣١٩.

(١٧٥) عبد الوهاب بكر: منصور أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(١٧٦) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٨.

(١٧٧) عبد الوهاب بكر: منصور أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣٧ — ٣٣٨.
(١٧٨) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٢٤.
(١٧٩) كان لين عند عودته إلى بريطانيا قد انتهى من دراسته الأولية المعنونة "وصف مصر" غير أنه لم يتمكن من نشرها إذ قدر الناشر أنها تتطلب تكلفة باهظة نظراً لكثرة ما بها من رسوم، نفسه ص ٣٢٥.
(١٨٠) عبد الوهاب بكر: منصور أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣٧-٣٣٩.
(١٨١) نفسه، ص ٣٤٣.
(١٨٢) القرنة: هى من القرى القديمة وكانت من توابع ناحية الأقصر، فى الجزء الواقع منها فى غرب النيل، ثم فصلت عنها فى العصر العثمانى، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج ٤، ص ص١٦٢—١٦٣.
(١٨٣) عبد الوهاب بكر: منصور أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٣.
(١٨٤) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٩.
(١٨٥) جوان فوتشر كنج: المصدر السابق، ص ٧٨٣.
(١٨٦) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٩.
(١٨٧) عبد الوهاب بكر: منصور أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٣.
(١٨٨) كان لإدوارد وليم لين مصادر معلوماتية بشرية تقوم بدور الرواية Informantتزوده بالكثير من المعلومات، من هؤلاء الشيخ إبراهيم الدسوقى وعثمان أفندي وهو جندى اسكتلندي الأصل أسر أثناء حملة فريزر وبقى بمصر وحصل على حريته وعرف بعثمان أفندى فكان خير معين لأبناء جلدته فكان يساعدهم فى تخليص الجمارك وشراء العبيد وتوفير المساكن ومن هنا قدم خدماته لإدوارد وليم لين بإمداده بما يحتاجه من معلومات، المرجع السابق، ص ص ٣٤٧، ٣٥١.
(١٨٩) أرتين بك: أرمنى عمل فى خدمة محمد على فكان سكرتيره وترجمانه، وخلف بغوص بك فى العمل وزيراً " ناظراً " للتجارة والأمور الخارجية، عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨١.
(١٩٠) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ١٩.
(١٩١) جوان فوتشر كنج: المصدر السابق، ص ٧٨٣.
(١٩٢) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٨.
(193) ST John, James Augustus: op. cit., vol. 1, pp. 1-12.
(١٩٤) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣٩.
(195) ST John, James Augustus: op cit. vol. 1, pp. 1-12.
(١٩٦) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٧١.
(١٩٧) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٩.
(١٩٨) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٧١.
(199) Martineau, Harriet: Eastern life present and past, London, 1848.
(٢٠٠) بيل سانت جون هو الابن الثانى لجيمس أوجستاس سانت جون الذى أقام بمصر فى ثلاثينات القرن التاسع عشر، وقد زار مصر عام ١٨٤٨، رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٦٥.
(٢٠١) نفسه، ص ٦٥.
(٢٠٢) نفسه، ص ٦٥.
(٢٠٣) كان بلجريف يهودياً خدم فى شركة الهند الشرقية، تخرج فى أكسفورد، ترك الجيش ليصبح قسيساً كاثوليكياً، وكان له نشاط تنصيرى، زار بلجريف الهند وسوريا وشبه الجزيرة العربية ثم انتهى به المطاف فى مصر، لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص١٤٥ — ١٤٦.

(٢٠٤) للوقوف على النشاط السياسى لبلجريف فى شبه الجزيرة العربية بشكل خاص ورحلاته انظر، إلهام محمد ذهنى: فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ١٩٧ — ٢٠٥.

(٢٠٥) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص ١٤٥ — ١٤٦.

(٢٠٦) جوان فوتشركنج: المصدر السابق، ص ٧٨٤.

(٢٠٧) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢٠٨) كان باكورة الآثار التى حصل عليها البريطانيون من مصر (حجر رشيد) الذى سلمه القائد الفرنسى مينو إلى البريطانيين عند جلاء قواته عن مصر لينقل الحجر إلى لندن ويظل بالمتحف البريطانى حتى اليوم، مايكل آلن: المرجع السابق، ص ص ١٦٨ — ١٦٩.

(٢٠٩) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٢١٠) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢١١) المرجع السابق، ص ص ٥٥ — ٥٦.

(٢١٢) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣١.

(٢١٣) بريان م. فاجان: نفسه، ص ص ١٥٤.

(214) Donald Malcolm Reid: op. cit., p. 3.

(٢١٥) مايكل ألن: المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢١٦) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢١٧) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٨، ص ص ٤٣٩ — ٤٤٠.

(٢١٨) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢١٩) المعية تركى: دفتر ٩ صادر، وثيقة ٧٢١، من الجناب العالى إلى متصرف جرجا، فى ٢ ذى الحجة ١٢٣٧ / ٢٠ أغسطس ١٨٢٢؛ وأيضاً دفتر رقم ١٩ صادر المعية تركى، وثيقة ٢١٢، من المعية إلى ناظر إسنا وفرشوط، فى ١٩ محرم ١٨٤١ / ٣ سبتمبر ١٨٢٥، ص ٣٠.

(٢٢٠) المصدر السابق: دفتر ٩، وثيقة ٥٨٠، من المعية السنية إلى قائم مقام المطرية، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٣٧ / ٣٠ مايو ١٨٢٢.

(٢٢١) المصدر نفسه: دفتر١٧، وثيقة ٤٣٧، تذكرة مرور، فى١٩ ذى الحجة ١٢٣٩ / ١٥ أغسطس ١٨٢٤.

(٢٢٢) المصدر نفسه: دفتر٥، وثيقة٢٢٥، إلى جمرك الإسكندرية، فى١٢ رمضان ٢٣/١٢٣٥ يونيو١٨٢٠.

(٢٢٣) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

(٢٢٤) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢٢٥) التقى سولت ببوركهارت (الشيخ إبراهيم المهدى) فى منزل ببولاق فور وصوله إلى مصر، حيث مكث هناك فى موسم الطاعون فوضع تحت الحجر الصحى وهناك تعرف سولت على بوركهارت وتعاونا سوياً فى البحث عن الآثار، بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢٢٦) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢٢٧) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٢٢٨) الأقصر: هى قاعدة مدينة الأقصر، وهى من أقدم المدن المصرية، وهى طيبة، محمد رمزى: المصدر السابق ق ٢، ج ٤، ص ١٦١.

(٢٢٩) بريس دافين: المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢٣٠) أ. م. فورستر: الإسكندرية تاريخ ودليل، ترجمة حسن بيومى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٣٤.

(٢٣١) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣٢

(232) Salt ‹Henry: Twenty four views in Hellene, the cape India ,Ceylon and red sea, Abyssinia and Egypt, London, 1809.

(٢٣٣) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(٢٣٤) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢٣٥) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٦٩.

(٢٣٦) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

(٢٣٧) إلهام محمد ذهني: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٣٨) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ص ٤٤٨، ٤٨٨.

(٢٣٩) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١٤١٣، فى ١٩ ذى الحجة ١٢٤٥ / ١١ يونيو ١٨٣٠، ص ٢٩٦.

(٢٤٠) المعية السنية تركى: م ٥٣ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٩، وثيقة ١٩٤، من المعية إلى أمين أفندى ناظر المبانى فى ٩ ذى القعدة ١٢٤٨ / ٣٠ مارس ١٨٣٣.

(٢٤١) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(٢٤٢) زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٤١ — ٦٤٢.

(243) Donald Malcolm Reid: op. cit, p. 3.

(٢٤٤) جيفة: جثة الميت إذا أنتنت والجمع جيف أو أجياف، المعجم الوجيز، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٢٤٥) مجلس ملكية تركى: دفتر ١٣٩، وثيقة ٤٠٥، من الجناب العالى إلى محرم أغا، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥١ / ٢٧ أكتوبر ١٨٣٥.

(٢٤٦) سقارة: هى من النواحى القديمة، وردت فى قوانين ابن مماتى أنها من أعمال الجيزة، محمد رمزى: المصدر السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٤٥.

(٢٤٧) أوامر مكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٢٩١٣، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٢ / ٢٣ نوفمبر ١٨٣٦، ص ١٨٦.

(٢٤٨) يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، ج الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

(٢٤٩) صحيفة الجمهورية: العدد ١٩٩١١، الخميس ٣ يوليو ٢٠٠٨ م، ص٣٢.

(٢٥٠) أمين سامى: المصدر السابق، ج الثانى، ص ص ٤٩٠ — ٤٩١.

(٢٥١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢٥٢) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٣٧٣٤، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٨ / ٢٤ نوفمبر ١٨٤٢، ص ٣٩٣.

(٢٥٣) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٢٥٤) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢٥٥) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ١٩٠.

(256) Donald Reid: op cit, p. 3.

(٢٥٧) عمر طوسون: الجيش المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥؛ ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٢٥٨) أوجست ماريت: August Mariette من أهم علماء الآثار الفرنسيين جاء إلى مصر، وأقنع سعيد باشا بإنشاء متحف للآثار، وكان له نشاط أثرى واسع فى مصر، إلهام محمد ذهني: الرحالة الفرنسيين فى ١٩، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٢٥٩) حكيكيان: أرمني أرسله محمد على إلى بريطانيا لدراسة الهندسة ضمن بعثة عام ١٨١٧، وقد شارك فى عملية تنظيم وإدارة المدارس للمزيد، محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ص ١٢١ — ١٢٥.

(٢٦٠) عين شمس: من أشهر المدن المصرية القديمة، وموقعها اليوم فى الشمال الشرقى للقاهرة بأراضى ناحية المطرية من ضواحى القاهرة وكان بها مسلات فرعونية وقد اندثرت هذه المدينة ومكانها اليوم يعرف بتل الحصن، محمد رمزى: المصدر السابق، ق الأول، ص ٣٣٩.

(٢٦١) ذهب البعض للقول بأن عباسا لإدراكه لقيمة الآثار وأهميتها كتراث حضارى حافظ عليها ومنع منحها للأجانب كما كان يحدث من قبل حيث رفض السماح لبعض الفرنسيين بأخذ مجموعة من القطع الأثرية ولإرضائهم منحهم قطعاً مقلدة وليست أصلية، طه حسين الدالى: المرجع السابق، ص ص ١٥٣ — ١٥٥.

(٢٦٢) دونالد مالكولم ريد: المرجع السابق، ص ص ٩١ — ٩٢، ١٥٣.

(٢٦٣) المعية السنية تركى: م ٦، وثيقة ٣٢٦، من عبد المطلب باشا مفتش عام وجه قبلى إلى المعية، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٧١ / ٢١ نوفمبر ١٨٥٥؛ وأيضاً وثيقة رقم ٤٦٦، ورقة ٣٨، بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٧١ / ٤ مارس ١٨٥٥.

(٢٦٤) المصدر السابق: م ١٣، وثيقة ١٠٢، ورقة، بتاريخ ١١ رجب ١٢٧٣ / ٧ مارس ١٨٥٧.

(٢٦٥) ديوان الداخلية: م١ أوامر تركى مترجمة، (وثيقة بدون رقم)، من محمد سعيد باشا والى مصر، بدون تاريخ — لكنها تخص نفس الموضوع ونفس الشخص (برند).

(٢٦٦) المعية تركى، م ٢٦، وثيقة ١٢٠، من ناظر الخارجية إلى المعية، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٧٧ / ٢٠ سبتمبر ١٨٦٠.

(267) Donald Reid: op cit, p. 3.

(٢٦٨) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ٥١٨.

(٢٦٩) ديوان عابدين: م ٢ صادر تلغرافات، دفتر ٣، تلغراف رقم ٧٣٥، من رياض باشا إلى مدير قنا وإسنا بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨٣ / ١٤ سبتمبر ١٨٦٦.

(٢٧٠) ديوان الداخلية: دفتر ٢٢٧ صادر جهات إسكندرية — الرقم الحديث ١٩ /١٠/ ٦، وثيقة ١١٥، صادر محافظ إسكندرية فى ١٦ شوال ١٢٨٤ / ١٠ فبراير١٨٦٨، ص ٩٠؛ وأيضا وثيقة ٨٦، صادر السايرة إلى جناب قنصل دولة الإنجليز بمصر فى ١٦ شوال ١٢٨٤ / ١٠ فبراير ١٨٦٨ ص ٧٣.

(٢٧١) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٢٧٢) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٢٧٣) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٣ — ٦٤.

(٢٧٤) كان البريطانيون قد رفضوا أن يتحملوا نفقات نقل المسلة التى وعدهم بها محمد على ولكن أرازموس ويلسون تحمل نفقات نقلها عام ١٨٧٧ لتقام المسلة على ضفاف نهر التايمز فى السنة التالية، دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ٨٥، ١٥٧.

(٢٧٥) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٢٧٦) من تلك الشخصيات البريطانية فضلاً عن السير أرازموس ويلسون، مسيو ألكسندر غاليس والمهندس البريطانى ويتمان ديكسون، الوقائع المصرية: م ١، ملف الآثار، عدد ٦٠١، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٩٢ / ١١ إبريل ١٨٧٥؛ المقتطف: مج الثانى، ج الثالث، السنة الثانية، مارس ١٨٧٧، ص ٧٠.

(٢٧٧) المقتطف: مج الثانى، ج الرابع، إبريل ١٨٧٧، ص ٩٤؛ والجزء الحادى عشر، نوفمبر ١٨٧٧ ، ص ٢٦٠.

(٢٧٨) فلندرز بترى: ولد عام ١٨٥٣ فى أسرة محبة للأسفار ومهتمة بالبحث العلمى، وكان بترى وأبوه يوليان اهتماماً كبيراً للأهرامات المصرية، وفى عام ١٨٨٠ قدم فلندرز بترى إلى مصر ليقوم بإجراء مسحه وحفرياته، وقد تبنته إميليا إدواردز، وساعدته بنفوذها، وعندما أقامت أول كرسى للمصريات فى بريطانيا

تولى بترى منصب أول أستاذ يعين لذلك التخصص حسب رغبتها، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤؛ بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ص ٢٠٦– ٢٠٨.

(٢٧٩) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٨.

(٢٨٠) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢٨١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١٥٢ – ١٥٣.

(٢٨٢) روبير سوليه: المرجع السابق، ص ١٥١.

(٢٨٣) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٢٨٤) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٢٨٥) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٧–١١٨.

(٢٨٦) إلهام محمد ذهنى: الرحالة الفرنسيين ق ١٩، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٢٨٧) جورجى زيدان: المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٢٨٨) نشر بتلر عام ١٩٠٢ كتاباً آخر بعنوان" الفتح العربى لمصر"، دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(٢٨٩) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٢٩٠) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ص ٣٦٧ – ٣٦٨.

(٢٩١) ريتشارد بيرتون: رحالة بريطانى زار مصر ١٨٥٣ وهو فى طريقه للحجاز، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(٢٩٢) المرجع السابق، ص ص ١١٥ – ١١٧.

(٢٩٣) نفسه، ص ١١٦.

(٢٩٤) المعية تركى: دفتر بدون نمرة (١)، وثيقة ١٩٨، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى مأمور الديوان الخديوى، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٤٢ / ١٣ مايو ١٨٢٧.

(٢٩٥) ديوان خديو تركى: م ١٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٣، وثيقة ٢٥٠، من مأمور الديوان الخديوى إلى الجناب العالى، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٤٢ / ١٩ مايو ١٨٢٧، ص ٥٢.

(٢٩٦) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ٨٦٦، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤٢ / ٢٣ مايو ١٨٢٧، ص ١٧٩.

(٢٩٧) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٢٩٨) الإنكشارية: تركية من كلمتين " يكى " بمعنى عسكر، " جرى " بمعنى الجديد ومعناها العسكر الجديد، والانكشارية جيش من المشاة أنشئ فى عهد السلطان العثمانى أورخان (٧٢٦ / ١٣٢٦)، كانت نواته من أهل الفتوة فى الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم وتنشئتهم على الإسلام، محمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٩٩) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣٠٠) شورى المعاونة: م١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٨، وثيقة ١٥٨٠، من قلم البلاد البعيدة إلى الكتخدا، فى ٢٤ رجب ١٢/١٢٥٤ أكتوبر ١٨٣٨، ص٢٤٢؛ وأيضاً ديوان خديو: م٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦٠٩، وثيقة ١١٤٦، تذكرة عمومى فى ١٧ ذى الحجة ١٢٦٦/ ٢٤ أكتوبر ١٨٥٠، ص١٣٩.

(٣٠١) ألبرت فارمان: ولد عام١٨٣١ بنيوهافن بنيويورك، كان يشغل منصب القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية فى مصر من ١٨٦٨– ١٨٧٥، وفى عام ١٨٧٩ قام بجمع أكبر مجموعة من العملات والآثار المصرية وهى موجودة الآن بمتحف الفنون بنيويورك، ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ص٧ – ٨.

(٣٠٢) نفسه ص ٥٣.

(٣٠٣) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣٢٣.
(٣٠٤) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٦٩.
(٣٠٥) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٦٤.
(٣٠٦) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٩٩.
(٣٠٧) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٣٢٠.
(٣٠٨) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.
(٣٠٩) ديوان المعية تركى: دفتر ٣٨، وثيقة ٥٥٠، تذكرة مرور وتصريح بالبحث عن الآثار وتصويرها، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٥ / ١ مارس ١٨٣٠.
(٣١٠) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٦٤.
(٣١١) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.
(٣١٢) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٣٢.
(٣١٣) إلهام محمد ذهني: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩ — ٦٠.
(٣١٤) إلهام محمد ذهني: نفسه، ص ٦٠.
(٣١٥) نفسه، ص ٦٠.
(٣١٦) إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية، ط الثانية، القاهرة ١٩٤٥، ص ٢١٧.
(٣١٧) الوقائع المصرية: م ١٢، ملف صحف، العدد ٢٤٥، فى ١٧ رجب ١٢٨٥ / ٣ نوفمبر ١٨٦٨.
(٣١٨) المعية تركى: م ٤٣، وثيقة٥٢٢، من على ذو الفقار مأمور الخارجية إلى المعية بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٢٨٥ / ٢٤ يوليو ١٨٦٨.
(٣١٩) المعية تركى: م ٤٧، وثيقة ٢٩٥، من ناظر المالية إسماعيل صديق إلى المعية بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٨٧ / ١٩ يونيو ١٨٧٠.
(٣٢٠) المعية عربى: دفتر ١٩٣٠ صادر الأوامر العلية إلى الأقاليم والدواوين والمحافظات، الرقم الحديث س ١/١/٤١، وثيقة ١٩٠، أمر إلى ديوان المالية فى ٤ ربيع الآخر ١٢٨٧ / ٤ يوليو ١٨٧٠، ص ١٤٦.
(٣٢١) المعية تركى: م ٤٩، وثيقة ٣١٧؛ ووثيقة ٣١٩، من شريف باشا ناظر الخارجية إلى المعية السنية بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٩ / ٣١ أكتوبر ١٨٧٢.
(٣٢٢) المصدر السابق: م ٥١، وثيقة ٦٨، بختم نوبار ناظر الخارجية إلى سعادة الأفندى أحد رجال المعية فى ١٠ ربيع الأول ١٢٩١ / ٢٧ إبريل ١٨٧٤؛ ووثيقة ١٤٧، بإمضاء رياض إلى سعادة الأفندى أحد رجال المعية بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٩١ / ٩ يونيو ١٨٧٤.
(٣٢٣) كانت تلك الصحف السبع والعشرون كالتالى: ٩ بالعربية، واحدة باللغتين العربية والتركية، واحدة باللغات العربية والفرنسية والإيطالية، والباقى باللغات الفرنسية والإيطالية واليونانية، أمين سامى: المصدر السابق، ج ٣، مج ٣، ص ١٥٧١.
(٣٢٤) محمود محمد الشال: المرجع السابق، ص ٢٠٣.
(٣٢٥) ثمة رأى مخالف يقول: إن صحيفة الاجيبسيان جازيت لم يكن لها — حتى أواخر عام ١٨٨١ — أى وضع مميز أو أى نفوذ يذكر فى مصر، جون نينيه: المصدر السابق، ص ص ٣٥٧ — ٣٥٨.
(٣٢٦) إبراهيم عبده: المرجع السابق، ص ص ٢٤ — ٢٥.
(٣٢٧) يبدو أن تلك الصحيفة قد توقف إصدارها خلال الثورة العرابية، إذ سرعان ما استقبلها الاحتلال بحفاوة ومهد لها سبيل الإصدار من جديد خلال أيامه الأولى، كما كان موقف تلك الصحيفة كريماً

من العرابيين وكان لمستر ألفريد بلنت صديق العرابيين دخل فى موقف الجريدة فقد بذل الجهد والمال حتى جعل الصحيفة فى جانبه، المرجع السابق، ص ص ٢٢٦ — ٢٢٧.

(٣٢٨) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(٣٢٩) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص ١١٠، ١٢٢ — ١٢٣.

(٣٣٠) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ص ٦١ — ٦٢، ٧٠.

(٣٣١) ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٣٣٢) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٣٣٣) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣٣٤) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣٣٥) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣٣٦) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١١٢-١١٤، ٤٠٨-٤١١.

(٣٣٧) المرجع السابق، ص ص ١١٥- ١١٦.

(٣٣٨) زار كوك مصر كسائح عام ١٨٥٣ وقام بجولة سياحية فى مصر حتى السودان وحظى بتوفير كافة سبل الراحة والمساعدة له من السلطات المحلية وذلك نتيجة لتدخل قنصله لدى الباشا طالباً حمايته ومعاونته، ديوان المعية تركى: م١، ورقة ١١، وثيقة ١١٣، من سليم فتحى وكيل ديوان الكتخدا إلى كاتب الديوان الخديو بتاريخ ٨ صفر ١٢٧٠ / ١٠ نوفمبر ١٨٥٣.

(٣٣٩) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١٣٥-١٣٦.

(٣٤٠) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ص ٢٣، ٧١.

(٣٤١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٣٤٢) المعية السنية تركى: م ٢٢ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩، وثيقة ٤١١، إلى على أغا ناظر أسوان بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤١ / ١٥ مارس ١٨٢٦.

(٣٤٣) ديوان خديوى: م ٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٥٧، وثيقة ٢٧١، من ديوان الخديوى إلى سليمان أفندى محافظ السويس السابق بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٤٦ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٠.

(٣٤٤) المصدر السابق: م٢٠، دفتر٧٣٧، وثيقة ٦٠، من الديوان الخديوى إلى خليل أفندى ناظر الترسانات، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٤٣ / ٥ نوفمبر ١٨٢٧، ص ١٣؛ وأيضاً وثيقة ٨٨، من الديوان الخديوى إلى أحمد أغا، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٣ / ١١ نوفمبر ١٨٢٧، ص ١٨.

(٣٤٥) ديوان المعاونة: م١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٨، وثيقة ٢١٤٣، من الكتخدا باشا (المحروسة) إلى وكيل ديوان المدارس، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٥٤ / ٥ نوفمبر ١٨٣٩، ص ٣٥٣.

(٣٤٦) المعية السنية عربى: سجل ١٠٤ حـ٥ صادر المعية السنية للأقاليم والمحافظات، وثيقة ١٣٥، من المعية السنية إلى مدير الشرقية، فى ٦ شعبان ١٢٦٩ / ١٥ مايو ١٨٥٣، ص ٨٣٥.

(٣٤٧) المعية تركى: م١١، وثيقة ١٧١، من وكيل عموم الإمرارية فى٢٢ رجب ٢٩/١٢٧٢ مارس ١٨٥٦.

(٣٤٨) ديوان الداخلية: دفتر ١١٣٤، الرقم الحديث ل/١٩/ ٣٦ /٢ قيد التقارير واللوائح والمنشورات، وثيقة ١٧، قرار المجلس الخصوصى فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٧٥ / ٢ نوفمبر ١٨٥٨، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣٤٩) ديوان مجلس الحكام: سجل ٥٩٦، رقم حديث س٢/٢٩/٧ قيد القرارات عربى، وثيقة ٩٥، قرار صادر من مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٧١ / ٢٠ ديسمبر ١٨٥٤، ص ٥٤.

(٣٥٠) أحمد أحمد الحتة: الأجانب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩١ — ١٩٢؛ زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٥٢ — ٥٥٥.

(٣٥١) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ٩٩.

(٣٥٢) زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٢.

(٣٥٣) أحمد أحمد الحتة: الأجانب، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.

(٣٥٤) زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٠٥-٥٠٦.

(٣٥٥) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٣٥٦) لوسي دف جوردون: المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٣٥٧) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ٤٨٨.

(٣٥٨) المعية السنية عربي: دفتر ١٨٩٩ صادر الأوامر العلية إلى الأقاليم والمحافظات، الرقم الحديث س ١/ ١ /٢٠، وثيقة ١٣٧، أمر إلى مديرى وحكام قبلى، فى ١٦ رجب ١٢٧٨/ ١٧ يناير ١٨٦٢، ص ١٠.

(٣٥٩) ديوان الداخلية: سجل ١٨٦ صادر جهات الإسكندرية، س / ٣١ / ١٠ / ٣، وثيقة ٩٤، صادر السايرة إلى حضرة مديرى وحكام الوجه القبلى، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٢ / ٤ إبريل ١٨٦٦، ص ١٩.

(٣٦٠) ديوان خديوى تركى: م ١٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٣، وثيقة ٦١٦، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٢ / ٢٢ يونيو ١٨٢٧، ص ١٢٥؛ ووثيقة ٤١٤، ص ٥٥٢، تذكرة مرور فى تاريخه.

(٣٦١) المصدر السابق: نفسه، دفتر ٧٣٤، وثيقة ٤٠٤، من الجناب العالى إلى محافظ السويس وسائر الضباط ذوى الشأن، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٤٢ / ٣ يوليو ١٨٢٧، ص ١٤٠.

(٣٦٢) بنيت تلك القلاع لحماية الحجاج أثناء عبورهم صحراء سيناء ومن تلك القلاع قلعة العجرود التى أعجب بها بيرتون كثيرا، إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٣٦٣) المعية السنية عربي: دفتر ٣ صادر، وثيقة ٧، من سعادة مهردار خديوى عابدين إلى ديوان البحرية، بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٢ / ١٤ فبراير ١٨٧٥، ص ٣٦.

(٣٦٤) المعية تركى: م ٤٢، وثيقة ٤٦٥، من محمد زكى إلى المعية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٤ / ٢١ ديسمبر ١٨٦٧؛ ووثيقة ٤٩٨، من محافظ الإسكندرية، فى ٢٨ شعبان ١٢٨٤ / ٢٥ ديسمبر ١٨٦٧.

(٣٦٥) ديوان خديوى تركى: م ٩، وثيقة ٢١٦، من الجناب العالى إلى وكيل الديوان، فى ١٩ محرم ١٢٧١ / ١٢ أكتوبر ١٨٥٤؛ وأيضاً المعية تركى: م٥، وثيقة ٢١٦، من حسين صبرى وكيل ديوان المحافظة إلى كاتب الديوان الخديوى، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٧١ / ١٥ ديسمبر ١٨٥٤.

(٣٦٦) ديوان شورى المعاونة: م ٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٤، ورقة ١٠٩، وثيقة ٤١٨، من الجناب العالى بالإسكندرية إلى عباس باشا، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٥٧ / ٢٥ يونيو ١٨٤١، ص ٥٥.

(٣٦٧) المعية تركى: م٣١، وثيقة ١٧٨، من حسين حلمى محافظ الإسكندرية إلى باشمعاون الجناب الخديوى، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٨٠ / ٨ سبتمبر ١٨٦٣.

(٣٦٨) ديوان خديو تركى: م ١٨، ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٣ خديو تركى، وثيقة ٦٧٧، من مأمور الديوان الخديوى إلى الأغا محافظ السويس، فى ٣ ذى الحجة ١٢٤٢ / ٢٧ يونيو ١٨٢٧، ص ١٣٩.

(٣٦٩) المصدر السابق: م ٣٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩٣، وثيقة ٣٠٨، من الديوان الخديوى إلى سامى بك، فى ٦ جمادى الأولى ١٢٤٩ / ٢١ سبتمبر ١٨٣٣.

(٣٧٠) المعية تركى: دفتر ٢٤ صادر، وثيقة ٢٣٤، منشور إلى حكام البنادر من قنا إلى القصير، بتاريخ ٣٠ رمضان ١٢٤١ / ٨ مايو ١٨٢٦.

(٣٧١) المصدر السابق: م٩، وثيقة ١٤٥، من إستفان رسمى وكيل أمور خارجية إلى كاتب ديوان الخديوى، فى ١٦ ربيع الأول ١٢٧٢ / ٢٦ نوفمبر ١٨٥٥.

(٣٧٢) للمصدر السابق: م ٣٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٣١، مكاتبة ٢٧٣، ترجمة مرسوم سفر " بيور لدى " باسم حوزيف شيد ون من سياحى الإنجليز صادر فى ٨ صفر ١٢٤٤ / ٢٠ أغسطس ١٨٢٨، ص ١٥٩.

(٣٧٣) ديوان خديوى تركى: م ٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٩، وثيقة ١٨، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٤٣ / ٦ يوليو ١٨٢٨، ص ٤.

(٣٧٤) الوقائع المصرية: م١١، ملف السياحة، عدد ١٢٤، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٦٤ / ٢٥يوليو ١٨٤٨.

(٣٧٥) المعية تركى: دفتر ٩، وثيقة ٢٠٤، من المعية إلى الحكام والمحافظين، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٣٧ / ٥ ديسمبر ١٨٢١؛ وديوان شورى المعاونة: م ١١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٥، وثيقة ٦١١، من المعاونة إلى مفتش ترسانة بولاق فى ١٢ ذى القعدة ١٢٥٣ / ٧ فبراير ١٨٣٨، ص ١١٢.

(٣٧٦) خديو تركى: م ٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٩، وثيقة ٢٣٣، تصريح من الديوان الخديوى إلى المستر " ولف " من أعيان " إنجلتره " فى ٣ جمادى الآخرة ١٢٤٤ / ١٢ ديسمبر ١٨٢٨، ص ٤١.

(٣٧٧) المعية تركى: م٢٢ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٩، وثيقة ٤٦٤، من المعية إلى حسين أغا محافظ السويس، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤١ / ٢٣ مارس ١٨٢٦.

(٣٧٨) المصدر السابق: م ٣٤ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٣١، وثيقة ٢٣، ترجمة مرسوم صادر باسم التاجر الإنجليزى هارس، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٤٣ / ٨ نوفمبر ١٨٢٧، ص ١٥.

(٣٧٩) ديوان خديوى: م ٣٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩٣ خديوى تركى، وثيقة ٤١، من الديوان الخديوى إلى بغوص بك بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٤٩ / ١١ يوليو ١٨٣٣؛ وأيضاً أوامر و مكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٢٩١٦، فى ١٤ شعبان ١٢٥٢ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٦، ص ١٨٦.

(٣٨٠) ديوان الداخلية: سجل ٢٠٩ صادر جهات إسكندرية، الرقم الحديث س / ١٩ / ١٠ / ٤، وثيقة ٢٢، إعلان إلى مديرى الوجه القبلى، فى ٤ شعبان ١٢٨٣ / ١٢ ديسمبر ١٨٦٦، ص ٨١.

(٣٨١) المعية تركى: دفتر ٣٨، وثيقة ٨١٨، تذكرة مرور، فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٥ /١٢ يونيو ١٨٣٠.

(٣٨٢) المصدر السابق: دفتر ٤٢، وثيقة ٤٣٨، تذكرة مرور إلى (سلون) مأمور قنصلية إنجلترا وزميله قوبلين، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٤٦ / ٢٧ مارس ١٨٣١.

(٣٨٣) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١٢٥ – ١٢٧.

(٣٨٤) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٣٨٥) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص ١٨ – ١٩.

(٣٨٦) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(٣٨٧) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص ١٩ – ٢٠.

(٣٨٨) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(٣٨٩) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣٩٠) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٣٩١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٣٩٢) ديوان تفتيش صحة مصر: سجل ٢٣٦ صادر تفتيش الصحة، الرقم الحديث ل١ /٥ /٢٣، وثيقة ٦٣، من تفتيش الصحة إلى حضرة مدير قنا، فى ٢٧ ربيع الأول ١٢٩٤ / ١١ إبريل ١٨٧٧، ص ١٨٢.

(٣٩٣) المعية تركى: م ٥٣، وثيقة ٢٤٤، ترجمة خطاب وارد من جناب مأمور قنسلاتو جنرال دولة الإنجليز إلى نظارة الخارجية بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٧٦، نمرة ٤٣.

الفصل السادس
الحياة الاجتماعية للجالية البريطانية فى مصر
(١٨٠٥- ١٨٨٢)

على مدار الفصول والصفحات السابقة تم استعراض ومناقشة أوجه النشاط المختلفة للجالية البريطانية بمصر فى الفترة من ١٨٠٥ – ١٨٨٢ والأمر الذى بقى دون أن يتم تناوله بشيء من التوضيح والبيان هو الجانب الاجتماعى لتلك الجالية شديدة النشاط والتفاعل على كافة المستويات. وذلك من الأهمية بمكان حتى تكتمل الصورة – أو على الأقل التصور العام – لحياة الجالية البريطانية فى مصر فى القرن التاسع عشر.

على أنه وقبل تناول مجتمع الجالية البريطانية وعلاقاته داخلياً (بين أفراده) وخارجياً (مع عناصر المجتمع المصرى الأخرى)، ذلك المجتمع الذى احتوى تلك الجالية وتفاعل معها، لابد من معرفة حجم تلك الجالية فى البداية ومناطق تركزها وسكناها، وكيف أدار أفراد تلك الجالية شئونهم من الناحية الإدارية والقانونية كمجتمع بريطانى يخضع لسلطات حكومته فى النهاية.

وفى هذا الصدد لنا أن نتساءل: هل اهتمت الحكومة البريطانية بإدارة شئون رعاياها بمصر كمواطنين بريطانيين – خارج حدود الوطن – لهم مصالح تجب حمايتها ورعايتها؟ وإلى أى مدى جرى ترتيب وتنظيم شكل تلك الإدارة المتمثلة فى القنصلية البريطانية وموظفيها؟ وفيما يتعلق بالجالية ككيان إجتماعى ثمة جوانب كثيرة جديرة بالمناقشة ومن ثم بالتوضيح منها: ما هى طبيعة هذا المجتمع وسماته كمجتمع أجنبى أوروبى فى بلد شرقى؟ وما هى علاقات أفراده ببعضهم البعض؟ وكيف عاشت الجالية البريطانية ومارست حياته بكل ما فيها من تفاصيل خاصة بها؟ وإلى أى مدى توافرت لها الفرصة لتعيش بمصر حياة مستقرة ومتكاملة من حيث الاحتياجات والمطالب؟

هذا وثمة إشكاليات أخرى تتعلق بهذا الجانب منها: العلاقة بين الجالية والسلطة الحاكمة، ومدى إفادتها من تلك العلاقة من عدمه. وهل تباينت تلك العلاقة وشكلها من حاكم إلى آخر أم لا؟ وكذا علاقة الجالية بالوطنيين وكيف تعايش الطرفان المصرى على اختلاف عناصره وفئاته والبريطانى على أرض واحدة فى ظل الامتيازات الأجنبية من جهة، والسلطة الحاكمة بمصر من جهة أخرى؟ وأبرز علامات الاستفهام تظهر حول

علاقة الجالية بالجاليات الأخرى الموجودة بمصر فى تلك الفترة فى ظل مصالح مشتركة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى؟

وأخيراً . كمجتمع لا يختلف عن أى من المجتمعات الأخرى من حيث إيجابياته وسلبياته؛ حتماً كان لتلك الجالية شديدة الثراء من حيث تفاصيل حياتها وتعدد أنشطتها وتنوع إسهاماتها فى كافة المجالات جوانبها الإيجابية وتأثيراتها النافعة وكذا سلبياتها التى ظهرت مع الوقت وعانى منها المجتمع المصرى كما واجهتها السلطة المصرية بإجراءات مختلفة. كل تلك الإشكاليات وعلامات الاستفهام هى محور هذا الفصل الأخير من الدراسة.

١- التوزيع الجغرافى:

استقر البريطانيون فى مناطق متعددة بمصر، وتراوحت نسبة كثافتهم من منطقة إلى أخرى على النحو التالى:

- القاهرة:

فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر كان الأوربيون يعيشون فى حى واحد فى القاهرة هو منطقة الأزبكية المليئة بالمستنقعات، وكان لهذا الحى بوابات تغلق أثناء الليل أو فى أيام الاضطرابات[١].

- حى الإفرنج:

كان يقع إلى شرق بركة الأزبكية، ويشغل مساحة كبيرة، وكان يحده من الغرب بركة الأزبكية، ومن الشرق الخليج المصرى، ومن الشمال خط المقس، ومن الجنوب شارع الموسكى الحالى، وكان هذا الحى محل إقامة الأجانب من مختلف الجنسيات[٢].

ولم يقتصر سكن البريطانيين - مثلهم مثل الأجانب - على الحى الإفرنجى، بل إنهم سكنوا بثمن الأزبكية حيث شهدت هذه المنطقة بالذات كثافة بريطانية[٣] أكثر من بقية أثمان القاهرة الأخرى، حتى لقد كانت مقراً للقنصل البريطانى[٤] والقنصلية البريطانية[٥].

وفضل البريطانيون سكنى الأحياء الشعبية، وأرجعت صوفيا بول ذلك لبساطة الناس فى هذه المناطق[٦]، فسكنوا أيضاً بكثافة ملحوظة فى منطقة باب الشعرية بالقاهرة حيث حارة اليهود الربانيين، وحارة اليهود القرائيين التى ضمت عدداً من البريطانيين فضلاً عن اليهود المتمتعين بالحماية البريطانية[٧]، كما سكنوا بمنطقة الجمالية[٨].

إضافة إلى ذلك أقام البريطانيون فى الأماكن المخصصة للأوروبيين مع الفرنسيين لاسيما فى الفنادق التى لم تحظ بإعجاب ويلسون ورضاه، حيث وجدها دون المستوى(٩).

وقد شهد تواجد البريطانيين بالقاهرة نمواً ملحوظاً طوال القرن التاسع عشر إذ بلغ عددهم طبقاً لتعداد عام ١٨٨٢ بالقاهرة مائة بريطانى(١٠).

– الجيزة:

تعد الجيزة من أهم المناطق التى استقر بها بريطانيون – ربما لقربها من القاهرة– وكثر امتلاكهم للأطيان، بها لاسيما ناحية وراق الحضر(١١).

– الإسكندرية:

كان معظم الأوربيين يفضلون سكنى الإسكندرية عن القاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فكان بها ميدان فسيح أشبه بالحى الأوروبى، يضم القنصليات والكنائس والمكاتب التجارية الهامة والمحلات التى تعرض بضائع أوروبية(١٢).

– الحى الإفرنجى:

كان الحى الإفرنجى بالإسكندرية يمثل مزيجاً من الطابع الإغريقى والأوروبى، وفى هذا الحى كان يعيش القناصل الأجانب فى اتحاد وتآلف(١٣)، ولم يكن الطابع الشرقى واضحاً فى ذلك الحى الذى سكنه البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون، وتوجد به الفنادق الرئيسية وبيوت التجار، كما يسكنه القناصل ويرفعون أعلامهم(١٤).

عرف الحى الإفرنجى أيضاً "بحارة الإفرنك" وكان يوجد بها وكالة باسم "وكالة الإنجليز" و"زقاق الإنجليز"، الأمر الذى يشير إلى قوة نشاطهم بهذه الحارة، لاسيما النشاط التجارى، وكذا كثرة عدد التجار البريطانيين والمتمتعين بالحماية البريطانية فى هذا الحى(١٥).

ومع الوقت أصبحت الإسكندرية مركزاً لتجمع الأجانب، وقد بلغ عدد أفراد الجالية البريطانية ملحقاً بهم المالطيون والأيونيون عام ١٨٣٣ بالإسكندرية ثلاث آلاف فرد(١٦)، مكونين بذلك أكثر من ٦٠٪ من مجموع الأجانب بالمدينة آنذاك(١٧)؛ والتى اتخذها وجهاء الجالية وأثرياؤهم مستقراً لـــهم ولأسرهم أيضاً(١٨).

وعلى مدار النصف الثانى من القرن التاسع عشر أخذ حجم الأجانب عموماً ينمو باطراد ملحوظ فى الإسكندرية، ففى عام ١٨٦٤ بلغ عددهم ما بين خمسين ألفاً إلى ستين ألفاً، أى ثلث سكان المدينة(١٩)، وفى عام ١٨٨٢ بلغ عدد البريطانيين ألف بريطانى(٢٠)، فى حين بلغ عددهم مع جملة رعاياهم – من غير البريطانيين – ٣٥٥٢ فى نفس العام أيضاً، وكان ترتيبهم الخامس فى نسبة الأجانب المقيمين بالإسكندرية(٢١).

– البحيرة:

أدى قرب البحيرة من مدينة الإسكندرية إلى وجود عدد كبير من البريطانيين بها، حيث استقروا هناك، وامتلكوا الأراضى الزراعية، ونجحوا فى استثمارها، مثل التاجر البريطانى الشهير ثوربورن(٢٢) والخواجة بابولانى(٢٣).

ولرعاية مصالح هؤلاء البريطانيين المقيمين بالبحيرة كان هناك فرع للقنصلية البريطانية فى المحمودية(٢٤)، وآخر فى العطف(٢٥).

– الدقهلية:

كان بالدقهلية جالية بريطانية وإن كانت صغيرة العدد إلى حد ما، فقد بلغ تعداد البريطانيين بها سبعة وثلاثين فرداً عام ١٨٧٩، كما كان للعديد منهم أملاك بمديرية الدقهلية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر مثل ألفريد ديل، وكوركلنج، وجون دانياس، وجيمس مردوخ، وأرثر ديل، وجيمس هوات(٢٦).

– منطقة قناة السويس:

– السويس:

كان من الطبيعى أن تكون منطقة قناة السويس منطقة جذب للأجانب، ففيها مجرى القناة، تلك المؤسسة الكبرى التى قام على إدارتها وتنفيذها الأجانب، مما كان عاملاً قوياً فى ازدياد هجرة الأجانب إليها، إلى جانب ملائمة جوها لمعيشة الأجانب وإقامتهم بها(٢٧).

ونظراً لوقوع السويس فى طريق المواصلات البريطانية إلى الهند زاد عدد الأجانب بها – لاسيما البريطانيين –، الأمر الذى استدعى ضرورة توفير خدمة صحية مميزة لهم، ففى مستشفى السويس تلقى أربعة وعشرون بحاراً بريطانياً علاجهم فى بداية إبريل ١٨٥٧(٢٨).

– بورسعيد:

شهدت بورسعيد تواجد العديد من الجنسيات الأوروبية بها، حيث إن شركة القناة استقدمت الكثير من الأوربيين للعمل بالمشروع، كما شجعت بعض التجار على القدوم إلى بورسعيد لخدمة المشتغلين بمشروع القناة، وطبقاً للتعداد الذى أجرى عام ١٨٨٢ بلغ عدد البريطانيين فى بورسعيد ٧٧٥ فرداً(٢٩).

كانت تلك المناطق هى التى شهدت استقرار الجالية بها بكثافة ملحوظة، غير أن ذلك لا يعنى بأى حال أن البريطانيين لم يستقروا بأماكن أخرى، بدليل وجود قنصليات لبريطانيا فى العديد من المدن الأخرى لرعاية أفراد الجالية هناك وحماية مصالحهم، فقد

كانت هناك فروع للقنصلية البريطانية فى كل من طنطا والزقازيق[٣٠] ودمياط ورشيد وقنا والقصير[٣١] والأقصر[٣٢].

وفيما يخص تعداد الجالية خلال القرن التاسع عشر، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب- إن لم يكن مستحيلاً- تحديد عدد الأجانب المقيمين فى مصر فى ذلك الوقت تحديداً دقيقاً، فسجلات القناصل لم تكن بالدقة التى توضح تلك الأعداد توضيحاً تاماً، لوجود عدد لا بأس به من الأجانب كانوا يهملون قيد أسمائهم وأسماء عائلاتهم، فضلاً عن وجود عدد من مندوبى البيوت التجارية الذين كانوا مبعثرين فى القرى، مما يجعل تقدير أعدادهم من الصعوبة بمكان[٣٣].

أضف إلى ذلك أن تعداد عام ١٨٤٦ – ١٨٤٧، وعام ١٨٦٤ يخلط وبشكل واضح بين الرعايا الأجانب والمتمتعين بالحماية الأجنبية، ويستخدم مصطلح "رعية"[٣٤] و"تابع"[٣٥] و"حماية"[٣٦] فى تلك التعدادات، بحيث يصعب التفريق بين تلك المصطلحات والوقوف على حقيقة حجم كل منها ونسبته فى تكوين الجالية[٣٧].

وعلى الرغم من ذلك فثمة إشارات خاصة بتعداد الجالية أثناء القرن التاسع عشر، ففى ثلاثينات ذلك القرن قدر البعض عدد البريطانيين فى مصر بحوالى ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بريطانى، فى حين قدرهم لين بـــ ١٠٠ بريطانى فى نفس الفترة[٣٨]، وحتى عام ١٨٤٣ ظلت تقديرات أعداد الجالية تقف عند العدد ١٠٠ بريطانى، ثم حدث أن زاد عدد الأجانب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عموماً، فبلغ البريطانيون فى عهد سعيد ٦٠٠٠ بريطانى فى بعض التقديرات[٣٩].

هذا فى حين تؤكد تقديرات أخرى أن عدد الجالية فى عهد إسماعيل وحتى عام ١٨٨٢ كان يتراوح ما بين ٦٠٠٠ و٦١١٨ نسمة[٤٠].

وعلى كل فقد عانى البريطانيون من الأوبئة التى كانت تنتشر فى مصـــر أحيـــاناً، فزوجة القنصل هنرى سولت ماتت بالطاعون، كملا قضت الكوليرا على ابن صمويل شبرد الطفل[٤١]، كما تخوف البريطانيون من الإصابة بالرمد الذى كان ينتشر فى فصل الربيع، هذا فضلاً عن ضيق الكثير منهم بمناخ مصر فى بعض الأحيان، لاسيما حرارة الطقس صيفاً[٤٢].

٢ – إدارة الجالية:

تكونت الجالية البريطانية من فئات متعددة ومتباينة من حيث مستواها الاجتماعى، ومدى امتلاكها للثروة، فكان منها الفئات السياسية والتجارية وأرباب الصناعات والحرف وموظفو الحكومة، وأخيراً الملاك سواء أكانوا ملاكًا للأراضى أو العقارات[٤٣].

وقد ترتب على وجود الأجانب فى مصر ضرورة وجود من يدير أمورهم ويرعى مصالحهم، فكان القناصل هم رأس الجاليات الذين يتولون إدارتها، فمنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر كان لبعض الدول قنصليات فى مصر، يرأس كل واحدة منها ممثل تختلف رتبته حسب الأهمية كمـــا يلى:

١- مندوب سياسى وقنصل عام.

٢- قنصل عام.

٣- قنصل[٤٤].

هذا فى حين كان لبعض الدول الأخرى قنصل عام أو نائب قنصل، وكانوا لا يتبعون عادة وزارة الخارجية فى بلادهم، وإنما يتبعون سفراء دولهم فى إسطنبول، إذ كان عملهم أول الأمر فى ولايات الدولة العثمانية مقصوراً على الشئون التجارية ورعاية مصالح دولهم، دون أن يكون لهم أى اختصاص سياسى، ثم تطور الأمر بعد ذلك[٤٥].

ولما كان غالبية الرعايا الأوروبيين يقيمون فى الإسكندرية، فقد كانت الإقامة الدائمة لغالبية القناصل العموميين فى البلاد فى هذا الميناء، مما ترتب عليه إقامة بغوص بك بالإسكندرية أيضاً باعتباره المسئول عن التعامل مع قناصل الدول بمصر[٤٦].

وكان القناصل عموماً يحصلون على براءة تعيين من الباب العالى وفرمان بتعينهم[٤٧]، ويتم تسجيل براءة التعيين والفرمان اللذين جاء بهما القنصل فى محكمة مصر الشرعية[٤٨]، وأحياناً محكمة الإسكندرية[٤٩]، وفور ذلك يصرح للقنصل البريطانى العام بالإسكندرية برفع العلم البريطانى على قنصليته بالإسكندرية، كما يصرح لوكيله بالقاهرة برفع العلم على قنصليته هو الآخر[٥٠].

وفور اعتماد القنصل البريطانى الجديد كان يتم ترتيب احتفال بقدومه، تنظمه وتشرف عليه الحكومة المصرية[٥١]، وتقدم هدايا قيمة للقنصل الجديد بمناسبة توليه منصبه[٥٢]، وتتباين تلك الهدايا من قنصل لآخر حسب منزلة كل قنصل ورتبته[٥٣].

وكان القنصل البريطانى على اتصال مستمر بالباشا، إذ يتولى رعاية المصالح التجارية والمدنية لأبناء وطنه، كما يرفع إليه بلاغات حكومته الخاصة بالمسائل السياسية الهامة[٥٤].

ولما كان نظام التمثيل القنصلى فى عهد محمد على لا يمنع القناصل من مزاولة التجارة، بل كان أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون هذه المناصب فى العادة، فإن عدداً منهم قد عاون الحكومة المصرية فى نشاطها التجارى، وصاروا يقومون بأعمال الاستيراد[٥٥]، كما تاجروا لحسابهم الخاص[٥٦]، فكان لبعضهم بيوت تجارية كبرى بمصر، نذكر من هؤلاء التاجر البريطانى صمويل بريجز[٥٧]، وروبرت ثوربورن[٥٨].

ثم قامت بريطانيا بالفصل بين الاختصاصات السياسية والتجارية للقنصل الجنرال، فعهدت بالاختصاصات الأخيرة إلى قنصل خاص بها، وذلك لأهمية الشئون التجارية لبريطانيا(٥٩)، حيث بادر كامبل بعد توليه القنصلية البريطانية بتنظيمها على نحو يفصل بين أعمالها الاقتصادية وأعمالها السياسية، فعهد بالأولى إلى القنصل البريطانى بالإسكندرية روبرت ثوربورن، وجعل الثانية من نصيبه هو، ثم أعلم قناصل الدول بهذا التنظيم(٦٠).

وللقنصل البريطانى العام بالإسكندرية سلطة واسعة على القنصل البريطانى بالقاهرة، ووكلائه بالمدن الأخرى فإذا ما عرضت لأى منهم أية مشكلة مع رجال الإدارة كانوا يرجعون إليه ليتولى حلها مع السلطات المصرية(٦١).

وتعددت مهام القنصل البريطانى تجاه رعاياه بمصر، فعلى سبيل المثال كان القنصل يقوم بتزويد الرحالة والمبعوثين البريطانيين بما يلزمهم من بيانات وإحصائيات لإنجاز المهام المكلفين بها، فعندما جاء بورنج إلى مصر استقى الكثير من معلوماته من كامبل القنصل البريطانى العام، وثوربورن قنصل بريطانيا بالإسكندرية(٦٢).

كما كانت تقع على القنصل مسئولية إبعاد من لا عمل له ولا مأوى من رعاياه إلى خارج البلاد(٦٣)، ومثل القنصل أيضاً ملجأً للحكومة فى استخلاص مستحقاتها لدى أفراد الجالية(٦٤)، ومن ناحية أخرى كان يتولى تسلم مستحقات الموظفين البريطانيين لدى الحكومة عند وفاتهم وتسليمها لورثتهم وتسوية حســابهم مع الحكومة(٦٥)، ويبـــاشر حصــر تركـــاتهم ومديونياتهم وتصفيتها حماية لحقوق رعاياه(٦٦).

ويرعى القنصل أيضاً مصالح التجار ويدافع عنهم(٦٧)، ويحصل على رسوم من السفن البريطانية التى تأتى بالبضائع إلى ميناء الإسكندرية(٦٨).

وقد تمادى القناصل البريطانيون فى حمايتهم لمصالح رعاياهم، واستغلالهم للامتيازات التى منحتهم فوق ما يفترض أن يكون من حقهم(٦٩)، وقد عملت الحكومة البريطانية دائماً على التأكيد لقناصلها على أن واجبهم الأساسى هو حماية حقوق الجالية البريطانية فى مصر، دون نسيان المهتمين بالاستثمار مع البريطانيين، وأكدوا على ضرورة حماية الجالية البريطانية التى تهتم باستثمار أموالها بمصر(٧٠).

وبالإضافة إلى ذلك كان للقنصل سلطة قضائية على جاليته، إذ كان يقوم بتأديب مرتكبى الجنح(٧١)، ويفصل بين رعاياه أيضاً فى جميع الدعاوى، أو يعهد بذلك إلى لجنة تحكيم، أما القضايا التى تكون بين الوطنيين والأجانب، فيرجع الفصل فيها إلى الباشا نفسه أو من ينوب عنه، على أن يحضر المحاكمة مترجم القنصلية(٧٢).

وهكذا كان القنصل هو الحاكم الفعلى لجاليته، والقاضى الذى يفصل فى القضايا التى ترفع ضدهم، ولم يكن لأحكامه وقراراته أى استئناف إلا لدى حكومته، كما لم تكن هناك وسائل لتنفيذ الأحكام ضد الأجانب سوى سلطة القنصل[٧٣].

وتميزت المحكمة القنصلية البريطانية بأنها الوحيدة التى كانت أحكامها فى أحيان قليلة متسمة بالصرامة، وأرجع السبب إلى القنصل كوكسن[٧٤]، الذى جاء فى قرار تعيينه من قبل حكومته أنه مرسل لمصر "قنصلاً وقاضيا فى قنصلية الإسكندرية"[٧٥].

أما عن امتيازات القناصل والبريطانيين منهم بشكل خاص، فإنهم قد تمتعوا بعدة امتيازات طوال القرن التاسع عشر، أهمها: عدم المساس بشخصه ووجوب احترامه، وعدم إلحاق الضرر به أو بمسكنه أو ما يرد من بلاده من مأكل ومشرب وهدايا، وهى جميعها معفاة من الضرائب[٧٦] ورسوم الجمارك، كما كانت صناديقهم وحقائبهم التى ترد إلى الموانئ المصرية معفاة من التفتيش[٧٧]، وكذلك كل ما يرد باسم القنصلية البريطانية[٧٨].

كما وفرت الحكومة المصرية لهؤلاء القناصل وسيلة الانتقال بين المدن المختلفة[٧٩]، فكثيرا ما كانت تبعث بالبواخر الفاخرة ليستقلها القنصل البريطانى العام فى الإسكندرية ليحضر إلى القاهرة ليقابل الخديو[٨٠]، وفى هذا الصدد منح الخديو إسماعيل للقناصل والدبلوماسيين فى مصر امتياز الإعفاء من دفع أجور السكة الحديد، فكانوا يتنزهون- مستقلين عربات القطارات الفاخرة – بين الإسكندرية والقاهرة بصحبة أى عدد شاءوا من المرافقين[٨١].

ويبرز من بين القناصل البريطانيين فى مصر فى القرن التاسع عشر بعض القناصل الذين كان لهم دور بارز فى حياة الجالية ونشاطها فى المجالات المختلفة، وأول هؤلاء القناصل هو أرنست ميست[٨٢]، يليه هنرى سولت[٨٣]، ثم جون باركر الذى كان قنصلاً لبريطانيا بالإسكندرية، ثم قنصلها الجنرال فى مصر أيام حكم محمد على، والذى تولى فى ٢٥ أكتوبر ١٨٢٦ وحتى عام ١٨٣٣، حيث أحاله اللورد بالمرستون إلى التقاعد، وعين بدلاً منه الكولونيل باتريك كامبل قنصلاً عاماً بمصر[٨٤].

وتذكر الوثائق أن باتريك كامبل تولى رسمياً بدلاً من جون باركر فى ٣١ يوليو ١٨٣٣، حيث تم تسجيل الفرمان السلطانى بتعيينه فى المحكمة، وجاء بفرمان التعيين أنه المسئول الأول عن البريطانيين فى كل الأمور التجارية والاجتماعية، قبل أن يقوم كامبل نفسه بفصلها فيما بعد، وعليه حمايتهم من أى سوء مع مراعاة عدم تعديهم على أحد[٨٥].

استمر كامبل قنصلاً عاماً فى مصر حتى نوفمبر ١٨٣٩، حين وقع اختيار اللورد بالمرستون على الكولونيل هودجز- الذى وصل إلى الإسكندرية أواخر نفس العام — ليحل محل كامبل، فاستأذن كامبل فى السفر، ليغادر البلاد على ما يقوله المؤرخ "هنرى دودويل H. Dodwell": " أقدر الممثلين البريطانيين فى مصر أيام حكم محمد على، وأعظمهم إدراكاً وفهماً لشئون البلاد وأهداف حكامها" (٨٦).

وفى يونيو ١٨٤٦ تم تعيين شارلز أغسطس مرىCharles Augustus Murray قنصلاً عاماً لبريطانيا فى مصر(٨٧)، وخلف مرى زميله الأونرابل ف. و. أ. بروس Hon. F. W. A. Bruce فى ديسمبر ١٨٥٣ وكيلاً بريطانياً وقنصلاً عاماً(٨٨)، وقد سبق أن رأينا كيف برز نشاط مرى فى عهد عباس، بينما كان لبروس مواقفه المتعددة فى عهد سعيد.

ويأتى إدوارد روجرس كواحد من أشهر القناصل البريطانيين فى عهد إسماعيل، وذلك قبل أن يعمل مستشاراً بالحكومة المصرية فى شئون التعليم والمالية(٨٩)، وكذا يبرز مستر إستانتون بين قناصل الدول ذوى المكانة الرفيعة فى عهد الخديو إسماعيل(٩٠).

أما مستر فيفيان قنصل بريطانيا العام فى أخريات عهد الخديو إسماعيل فقد كان رجلاً نزيه الخلق، ولذا عارض وبشده السير ريفرس ويلسون فى سياسته المالية بمصر، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى استدعائه فى ٢٠ إبريل عام ١٨٧٩ واستبداله بمستر فرنك لاسل(٩١)، المعروف بهدوئه والذى كان يتصرف فى شئون البلاد ويسيرها بحنكة وذكاء أثناء أزمة تنحية إسماعيل عن الحكم(٩٢).

ويلى القنصل العام فى التدرج الوظيفى لموظفى القنصلية البريطانية سكرتير القنصلية، وكان ممن تولوا هذا المنصب أوجست كوهين Augustus Cohen وهو يهودى عمل سكرتيرًا للقنصل البريطانى العام ستانتون فى القاهرة فى ١٨٦٦(٩٣).

وكان للقناصل وكلاء يتقاضون مرتباً لائقاً، وهؤلاء الوكلاء فى كل من القاهرة وثغرى رشيد ودمياط، ولم يكن لأية دولة سوى بريطانيا فى عهد محمد على وكلاء قناصل فى أية ناحية من نواحى القطر المصرى، حيث كان للقنصل البريطانى وكلاء فى السويس والقصير على البحر الأحمر، وفى قنا على النيل، وكذا فى جدة ومخا فى الجزء الشرقى على ساحل البحر الأحمر، وهؤلاء الوكلاء يؤدون خدمات هامة منها: إرسال البريد والمكاتبات الحكومية من الهند وإليها، وحماية الموظفين والمسافرين البريطانيين وتقديم العون إليهم(٩٤).

وفى حين كان القنصل ينال براءة تعيينه فى عهد محمد على من الباب العالى، فإن وكلاء القناصل ونوابهم ومن إليهم من المندوبين كانوا يباشرون وظائفهم على إثر صدور أمر من الباشا باعتمادهم لدى حكومته(٩٥).

غير أن الأمور لم تستقم على هذا النظام فى عهد خلفاء محمد على، إذ تذكر الوثائق أن الصدارة العظمى كانت تقوم أحياناً بتعيين وكلاء القناصل، مثل مستر جون أنكن وكيل قنصلية بريطانيا بالمنصورة، الذى جاء ومعه فرمان تعيينه من "الصدارة العظمى" بإسطنبول(٩٦).

وقد حظى وكلاء القنصل البريطانى بالمدن المختلفة باهتمام الحكومة المصرية وتوفير كافة المساعدات الممكنة لهم(٩٧)، فعلى سبيل المثال كان وكلاء القناصل يتم إعفاؤهم من ضريبة الفردة أحياناً، مراعاة لمكانة القنصل البريطانى، وإجابة لطلبه فى هذا الشأن(٩٨).

ويعد فرنسيسكو بتروتشى أول الوكلاء البريطانيين البارزين فى عهد محمد على(٩٩)، حيث عمل وكيلاً للقنصل فى رشيد(١٠٠)، قبل أن يتولى وظيفة القنصل العام للسويد فى مصر، بجانب مهامه الأخرى لصالح بريطانيا(١٠١)، فى وقت لم يكن هناك ما يمنع من تولى الشخص وكالة أكثر من قنصلية، مثلما تولى طبيب بريطانى ببور سعيد وكالة قنصلية كلٍّ من اليونان وبريطانيا والسويد والنرويج(١٠٢).

ويذكر كلوت بك أن بريطانيا لها العديد من وكلاء القناصل فى المدن المصرية، وأنهم عموماً كان يتم اختيارهم من بين أهالى القطر الذى يدينون بالنصرانية(١٠٣)، مثل ميخائيل سرور وكيل القنصل البريطانى بدمياط فى عهد محمد على(١٠٤).

غير أن المسلمين عملوا أيضا وكلاء قناصل لبريطانيا منذ عهد محمد على(١٠٥)، مثل السيد حسين الذى تولى وكالة قنصلية بريطانيا بقنا والقصير(١٠٦) ومصطفى أغا وكيل القنصل البريطانى بالأقصر فى عهد إسماعيل والذى ذكرته إدواردز مراراً على أنه القنصل البريطانى بالأقصر وأشادت به كثيرا(١٠٧).

ومنعاً من تزايد مساوئ نظام الحماية الذى توفره هذه الوظائف أكدت الحكومة المصرية على أن وكلاء القناصل البريطانيين أو وكلاء شركة الهند البريطانية من المصريين، وإن كانت لهم امتيازات خاصة لتمتعهم بالحماية البريطانية، فإن ذلك مقتصر على شخصهم فقط وليس على أحد من أقاربهم(١٠٨).

ومن جانبها حاولت الحكومة المصرية منع الرعايا الوطنيين من تولى وظائف قنصلية فى قنصليات الدول الأجنبية، استنادا إلى نظام القنصليات الذى ينص على ذلك(١٠٩)، ولكن دون جدوى.

وينبغى الإشارة إلى أن منصب وكيل القنصل كان من المناصب التى تنتقل أحيانا من الأب إلى الابن عن طريق الوراثة، مثل ميخائيل مانولى وكيل القنصل البريطانى بالسويس، الذى توفى فتولى ابنه قوستى بدلاً منه وكالة القنصلية بالسويس[١١٠]، وفى المحمودية تم تعيين المدعو سبانى قنصلاً بريطانياً هناك بديلاً عن والده المتوفى[١١١].

هذا وقد كانت القنصلية البريطانية من أوائل القنصليات التى أقيمت ببور سعيد بعد إنشائها نظراً لأهميتها[١١٢]، كما كانت هناك قنصلية بريطانية فى طنطا، وأخرى بالزقازيق[١١٣]، وذلك لرعاية وإدارة شئون الرعايا البريطانيين بتلك المناطق.

وكان وكلاء القنصل البريطانى بالإضافة إلى أداء مهامهم القنصلية يمارسون التجارة لحسابهم الخاص[١١٤]، وقد وفر لهم عملهم الدبلوماسى حماية ونفوذاً، خاصة فى استيفاء ديونهم ومستحقاتهم لدى الغير، عن طريق تدخل القنصل البريطانى لدى السلطة الحاكمة لصالحهم[١١٥].

ثم يأتى فى التدرج الوظيفى بعد وكلاء القنصلية البريطانية مأمور القنصلية وهو المنوط به الشئون القضائية، ويقوم بالأعمال الكتابية فى المحكمة القنصلية، ويحفظ المحاضر، ويسجل ما تقوم به القنصلية من أعمال، إذ يسجل ويحفظ على سبيل الوديعة كافة الوصايا والعقود وغير ذلك من المستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين، كما يعهد إليه بأموال القنصلية[١١٦]، وقد تمتع مأمورو القنصلية — مثلهم مثل باقى موظفيها — بمكـــانة خـــاصة لدى السلطة الحاكمة التى كانت ترعاهم وتخدمهم بطرق شتى[١١٧].

ويبدو أن منصب مأمور القنصلية كان يشمل أحيانا منصب وكيل قنصل ومأمور قنصلية فى آن واحد، بدليل أن الوثائق تذكر مأمورى القنصلية البريطانية بمصر، وتطلق عليهم وكلاء قنصل فى نفس الوقت[١١٨]، كما أنها تذكر تعيينهم بشكل مستقل، الأمر الذى يوحى أنهم كانوا بدرجة وكيل قنصل، كما أن تعيينهم كان بفرمانات سلطانية أحيانا[١١٩].

وكان من بين الذين تولوا إدارة الشئون القضائية والقانونية " قاضى شريعة الإنجليز"[١٢٠]، والذى كان يتولى نظر القضايا الخاصة بالرعايا البريطانيين مع الحكومة، حيث كانت المكاتبات متبادلة ما بين دواوين الحكومة المختلفة و "مجلس شرعى الإنجليز" الذى يرأسه "قاضى شريعة الإنجليز"[١٢١].

ويرافق رئيس المجلس الإنجليزى الشرعى مواطنيه أثناء توجههم إلى دواوين الحكومة المختلفة لتقديم أية شكوى وبصحبته ترجمان القنصلية[١٢٢]، ويأتى الأخير بعد مأمور القنصلية فى التدرج الوظيفى، ولما كان الفصل فى القضايا بين المصريين ورعايا الدول

الأجنبية فى مصر فى يد الباشا أو من ينيبه، فإن مترجم القنصلية يحضر محاكمة الشخص التابع لدولته، سواء أكان مدعيا أم مدعى عليه(١٢٣)، كما يذهب إلى دواوين الحكومة لعرض مصالح الرعايا البريطانيين دون أن يكون له الحق فى تناول أية أمور أخرى غير خاصة بهم(١٢٤).

ومنذ العصر العثمانى وحتى القرن التاسع عشر جرى اعتبار "الترجمان" فى حماية الدولة التى يعمل بقنصليتها، ولأهمية منصبه منح معظم ما حصـــل عليه القناصـــل من امتيازات كالإعفاء من الرسوم والضرائب وعدم إهانته أو سجنه أو إيذائه بأى شكل(١٢٥)، مع تذليل كافة العقبات وتقديم كافة المساعدات المتاحة له رعاية لمكانته (١٢٦).

ومن امتيازات مترجمى القنصلية أيضاً ما قررته حكومة محمد على من إعفاء ترجمان واحد لكل قنصل من ضريبة الفردة، أما إذا كان لدى القنصل أكثر من مترجم لزم إدخالهم فى نظام الفردة(١٢٧)، وعندما احتج وكلاء القناصل بأن بعضهم يؤدى وظيفة قنصلية لدولتين أو ثلاث فى آن واحد، ويلزم لكل قنصلية مترجم واحد لتأدية وظيفة الترجمة، جاء رد الحكومة بأنه يكفى ترجمان واحد فقط، وهو الذى سيعفى من ضريبة الفردة فى حين يدخلها المترجمون الآخرون(١٢٨).

ويشمل التدرج الوظيفى للتراجم "باش ترجمان" أى رئيس المترجمين(١٢٩)، ثم المترجم الثانى ولكل منهم مرتب يختلف حسب درجته الوظيفية(١٣٠).

وقد كان بعض المترجمين الذين عملوا فى مصر من الجنود الفرنسيين أو البريطانيين السابقين الذين أسروا أو فروا من الخدمة أيام الحروب النابليونية، ومن أشهر هؤلاء البريطانيين عثمان أفندى، الذى كان أحد الجنود البريطانيين فى حملة فريزر عام ١٨٠٧، وبعد الحملة بقى بمصر حيث عمل مترجماً وحارساً للقنصلية البريطانية(١٣١) حتى وفاته عام ١٨٣٥(١٣٢).

وكان لابد للمترجمين البريطانيين من إتقان اللغات العربية والتركية والإيطالية، مع توافر مواصفات خاصة بهم، وقد استخدم القناصل البريطانيون المترجمين اليونانيين فى بعض الأحيان(١٣٣)، فضلاً عن الأقباط الذين برعوا فى أداء هذه المهنة أمثال موسى مرقص، وحنا مسرة(١٣٤)، وميخائيل باسيلى سرور(١٣٥)، وطوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر شغل الأقباط منصب "ترجمان" القنصلية البريطانية بمديرية الدقهلية ابتداء من "ميخايل" الترجمان عام ١٨٥٨، وحتى نقولا رباط(١٣٦).

كما عمل الشوام أيضاً "تراجمة" بالقنصلية البريطانية مثل الشامى فتح الله خورى ترجمان القنصلية البريطانية بالإسكندرية منذ عام ١٨٧٥(١٣٧).

ومن موظفى القنصلية البريطانية "قواص"[١٣٨] القنصلية الذى كانت له مكانة كبيرة وامتيازات متعددة تشمل حمايته، ومعاقبة من يتعرض له، وذلك لمكانته القنصلية، وقد عمل المصريون بتلك الوظيفة[١٣٩]، كما يعد الياسقجى[١٤٠] من الموظفين ذوى الأهمية الكبرى فى القنصلية البريطانية[١٤١].

هذا وقد تفاوتت مرتبات موظفى القنصلية البريطانية من فترة لأخرى فبالنسبة لمرتب القنصل البريطانى فيذكر أن هنرى سولت كان يتقاضى مرتباً سنوياً قدره (١٥٠٠ جنيهاً إسترلينياً)، وهذا المرتب لم يكن كافياً لتغطية نفقات القنصلية[١٤٢]، هذا بينما كان وكيل القنصلية البريطانية فى عام ١٨٣٤ يحصل على ٨٠٠٠ دولاراً بالعلاوات[١٤٣].

وفيما يختص بإيرادات القنصلية البريطانية، فقد مثلت الرسوم الجمركية مورداً هاماً ورئيسياً للقنصلية، حيث أطلق عليها "الرسوم القنصلية" وهى رسوم يحصلها القنصل البريطانى من السفن التى تحمل التجارة من الموانئ الداخلة فى دائرة اختصاصه، وقد أقر البرلمان البريطانى قانوناً للرسوم التى تحصلها القنصلية البريطانية بالإسكندرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر[١٤٤].

وعلى كل فإن إنفاق الأموال المتحصلة من الرسوم الجمركية يختلف من قنصلية إلى أخرى، ففى بعض القنصليات تكون بمثابة رصيد لتغطية نفقات العمل الطارئة، وفى بعضها الآخر تدفع من هذه الرسوم مرتبات القنصل أو مأمور القنصلية، وفى بعض الحالات يدفع جزء منها مرتبات لوكلاء القناصل فى القاهرة، وكل قنصل مقيد بطبيعة الحال بما تضعه حكومته من أنظمة وقواعد فى هذا الشأن[١٤٥].

٣ – مجتمع الجالية البريطانية فى مصر:

على الرغم من إقامة البريطانيين بالشرق مدة طويلة فإنه من الصعب أن نقول أنه أصبح لهم صفات الأجانب الشرقيين، ولأنهم كانت لهم صفات مميزة فإنهم ظلوا يحتفظون بتلك الصفات كاملة، وهم كطبقة لا يختلفون كثيراً عن أبناء وطنهم فى بريطانيا[١٤٦].

فالبريطانى من أشد العناصر الأجنبية حرصاً على عاداته، فهو فى القاهرة كما فى لندن لا يمكنه الاستغناء عن عاداته فى المآكل والمشرب، لاسيما عادة إدمان المسكرات، الأمر الذى كان سبباً فى زيادة نسبة الوفيات بينهم مقارنة بالجاليات الأوروبية الأخرى الموجودة بمصر، وذلك لأن إدمان الخمور لا يتناسب وطقس مصر[١٤٧].

احتفظ البريطانيون بعاداتهم الخاصة فى الملبس أيضا، فكثيراً ما كانوا يسيرون فى شوارع القاهرة فى قبعات من الخوص، وبنطلوناتهم القصيرة التى تصل إلى الركبتين، ويمتطون الحمير فى شوارع القاهرة بتلك الملابس(١٤٨).

وتتخير الكثرة من البريطانيين العزلة المريحة، والتفرد والبعد عن الأهالى(١٤٩)، فالبريطانى لا يأنس إلا بأبناء جنسه، إذ لا يختلط بغيرهم إلا قليلاً، ونظراً لصلابة أخلاق البريطانيين والتزامهم الوقار فى أساليبهم والجدية فى معاملاتهم، فإنهم يؤلفون فى الشرق أسمى طبقات الجاليات الأجنبية(١٥٠).

وعموماً كان جميع أفراد الجالية البريطانية سواء القناصل منهم أو التجار أو الموظفون يسكنون أحياء خاصة، ولا يجوز لأفراد كل طبقة أن تتعدى فى علاقاتها وروابطها بقية الطبقات بمقتضى وظائفهم أو حرفهم أو ثروتهم، ويمتاز أهل الطبقة العليا بالتوسع فى الإنفاق على ما هو مألوف فى الهيئات التوسعية الاستعمارية، كما كانوا يتعهدون الفقراء من بنى جنسهم بالرعاية(١٥١).

وقد أجبرت الظروف المعيشية فى مصر الرعايا البريطانيين أن يتحدثوا قليلاً اللغة العربية والإيطالية والفرنسية، وبدون هذه اللغات تصبح الحياة الاجتماعية والتجارية صعبة، بينما تعد اللغة الإنجليزية لغة ضرورية للذين يعملون بالميناء أو حوله، ومن لهم صله بالنشاط البحرى(١٥٢).

أما عن العلاقات التى كانت تربط أفراد الجالية بعضهم ببعض، فقد كانت هناك صداقة قوية بين الكثير منهم، فصمويل بريجز كان صديقاً حميماً لأبناء جلدته من التجار والمسافرين البريطانيين، ونتيجة صلته القوية والوثيقة بمحمد على استطاع بريجز أن يكون خير وسيط لأبناء وطنه لدى الباشا، ليوظفهم فى مشروعاته المختلفة(١٥٣).

وكانت علاقة الصداقة بين البعض منهم خير معين لهم لإنجاز مهامهم وطموحهم، مثل علاقة الصداقة القوية بين مسز ليدر وصوفيا لين التى مكنت الأخيرة من دخول حريم الطبقة العليا، كما مثلت صداقة عثمان أفندى (وليام تومسون) وصلته القوية بأبناء جنسه خير معين لهم، إذ كان يمهد لهم سبل العيش فى مصر، ويقوم بكافة لوازمهم(١٥٤).

كما كانت هناك علاقات نسب ومصاهرة بين بعض أفراد الجالية، فقد كان لاركنج ينتمى إلى جماعة ثوربورن وغيره من مؤيدى محمد على، كما كان صهراً لبريجز، وكانت زوجته ابنة زوجة ثوربورن، وكانت هناك علاقات عائلية بين أسرات ثوربورن وبريجز(١٥٥).

إضافة إلى ذلك استعان بعض أفراد الجـــالية بمواطنيهم بمصر لقضــــاء مصــــالحهم المختلفة بطريق الوكالة(١٥٦)، مما يعكس ثقتهم ببعضهم البعض.

ومثلت الشراكة فى المشروعات المختلفة شكلاً من أشكال العلاقات بين أفراد الجالية، استطاعوا من خلالها جنى الكثير من الأرباح، وحماية مصالحهم المشتركة[١٥٧]، كما مكنتهم تلك الشراكة من مواجهة منافسة الآخرين لهم، كشراكة هيل ورافن على سبيل المثال[١٥٨]، وقد أشار الرحالة البريطانيون إلى الشركات البريطانية، مثل شركة هاريس وشركائه، وجويس ثوربورن، وشبرد[١٥٩].

غير أنه وعلى الجانب الآخر كانت هناك بعض العلاقات السلبية بين أفراد الجالية، مثلما قام شخص بريطانى يدعى أنطون بالاستيلاء على تركة أخيه المتوفى، مغتصباً بذلك ما لسائر الورثة من حقوق[١٦٠]، كما كان بعض أبناء الجالية يعتدى على غيره من أبناء جنسه حتى تصل الأمور أحيانا إلى القتل[١٦١].

وتجدر الإشارة إلى تمتع شخصيات عديدة من البريطانيين بالثراء العريض نتيجة استقرار أحوالهم بمصر، وممارسة أنشطتهم المختلفة بها، فالخواجة فولهايم ستيف التاجر البريطانى كان شديد الثراء، يتضح ذلك من كثرة عدد الكتبة والأتباع والخدم الذين كانوا يعملون لديه، ومثله الخواجة "جلوى " البريطانى[١٦٢].

كما امتلكوا منازل مثل الخواجة تودراثبون[١٦٣] والخواجة هارس[١٦٤]، وكان لبعضهم مخازن كبيرة للبضائع بميناء الإسكندرية[١٦٥]، وشون واسعة لتخزين البضائع والحاصلات، مثل دوبرت البريطانى الذى امتلك شونة كبيرة بالمحمودية[١٦٦].

ولعل أبرز دليل على ثراء الكثير من أفراد الجالية البريطانية امتلاكهم الرقيق[١٦٧]، فقد امتلك بعضهم جوارى حبشيات[١٦٨]، فعلى سبيل المثال كان لدى التاجر البريطانى مستر بابولانى جارية[١٦٩].

وعلى الرغم من محاولة الحكومة منع الأوروبيين من امتلاك الرقيق المسلم-لعدم جواز ذلك- [١٧٠]، وقيامها بأخذ أية جارية مسلمة تظهر لدى أى بريطانى وإعطائه ثمنها[١٧١]، فحينما وجدت بعض الجوارى لدى بريطانى يدعى ويلكنسون أخذت من مترله وأخطر قنصله بالمسألة[١٧٢]، فإن ذلك كان من الناحية النظرية فقط إذ أن الأمثلة متعددة على امتلاك البريطانيين لجوارى مسلمات، مثل الخواجة توماس بيل الذى كان لديه جاريتان هما فاطمة بنت عبد الله السودا (حبشية) وابنتها زينب وقام بإعتاقهما[١٧٣]، كما قامت لوسى دف جوردون بشراء جارية اسمها زينب ثم باعتها بعد ذلك، وكان لديها أربعة صبية من الرقيق الأسود أسهبت فى الحديث عن اثنين منهم هما (دارفور) و(مبروك)، وكان الأخير عبداً للمبشر البريطانى جيفورد بلجريف[١٧٤].

وعلى الجانب الآخر عانى بعض أفراد الجالية من تعسر أحواله المالية أحياناً الأمر الذى اضطرهم إلى ترك ممتلكاهم مقابل ما عليها من ديون[١٧٥]، ومن ذلك ما واجهه

هنرى رس زوج جانيت ابنة لوسى جوردون من أزمات مالية فى مصر، وتدهور أحواله لبعض الوقت فى ستينات القرن التاسع عشر[١٧٦].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اشتمال مجتمع الجالية البريطانية على عدد كبير من الأثرياء والشخصيات البارزة، فإن ذلك لا ينفى وجود بريطانيين فى مراتب دنيا على مستويات عدة، فعلى المستوى التعليمى كان هناك ضمن أفراد الجالية من هو أمىّ يجهل القراءة والكتابة[١٧٧]، وكذا على المستوى الوظيفى عمل بعضهم بمهن بسيطة، لعل مهنة السائس أبرزها [١٧٨].

ومن ناحية أخرى كان للجالية نشاطها الاجتماعى البارز، حيث تنوعت وسائل الترفية لدى الجالية وكذا احتفالاتها، فاشترك البريطانيون فى سباقات الخيول[١٧٩]، لاسيما القنصل البريطانى[١٨٠]، كما احتفلت الجالية بعيد ميلاد ملكة بريطانيا، حيث كانت الأعلام ترفع فوق منازل القناصل جميعاً إظهاراً للاحترام والتقدير[١٨١]، وتقدم التهانى بهذه المناسبة إلى القنصل البريطانى العام[١٨٢]، وتعطى الأوامر بإطلاق إحدى وعشرين طلقة مدفع بهذه المناسبة[١٨٣] التى حظيت باهتمام القنصل البريطانى فى القاهرة ووكلائه بالمدن المختلفة [١٨٤].

واحتفلت الجالية أيضاً بعيد زواج البرنس دوجال نجل ملكة بريطانيا وولى عهدها، وقد شاركت الحكومة المصرية الجالية الاحتفال بهذه المناسبة[١٨٥].

فضلاً عن ذلك مارست الجاليـــة العـــادات والسلوكيات الأوروبية المختلفة، كما لو كانت تقيم بوطنها الأصلى، مثل لعب البلياردو[١٨٦]، وارتياد محلات البالو[١٨٧] للترويح وقضاء بعض الوقت[١٨٨]، وكذا حانات شرب الخمور[١٨٩].

كما كان للجالية مطاعم خاصة بها، إذ يذكر كلوت بك أنه كان بالإسكندرية مطاعم أوروبية بعضها مملوك للبريطانيين[١٩٠].

وبجانب المطاعم التى امتلكتها الجالية، أقام البريطانيون مقاهِىَ أيضاً، ففى القاهرة سمح محمد على لهم بإقامة مقاهٍ فى بولاق تكون بمنأى عن المناطق السكنية[١٩١]، وامتلكت الجالية مقاهِىَ بالإسكندرية أيضاً مثل الخواجة "جونى كسماتى بونى" البريطانى الذى كان يمتلك ويدير مقهى بالمدينة[١٩٢].

وفى هذا الصدد أيضاً حضرت "قومبانية الجمباز الإنجليزى" إلى مصر عام ١٨٧٠، وطلبت الترخيص لهم باللعب فى السيرك فتم التصريح لهم بذلك[١٩٣]، وذلك كله لاهتمام الجالية بتوفير المنشآت التى تلزم حياتهم اليومية، وتوفر لهم سبل الترفيه والمتعة.

وقد تمتع البريطانيون فى مصر -كغيرهم من الأجانب- بالحرية الدينية، حيث سمح محمد على للأجانب بدق أجراس كنائسهم، كما أتاح لهم بناء الكنائس أو إعادة بنائها

دون الحصول على تصريح من الحكومة كما كان متبعاً من قبل[١٩٤]، ولذلك أعطى إذناً فورياً بوضع أساسات كنيسة بريطانية عظيمة فى الإسكندرية، على الرغم من الاعتراضات العثمانية على ذلك[١٩٥].

وتلك الكنيسة هى كنيسة القديس مرقص الإنجليكانية التى بنيت على أرض منحها الباشا للبريطانيين، وكانت على اليسار من ميدان القناصل بالإسكندرية — ميدان محمد على فيما بعد — وقد بنيت تلك الكنيسة عام ١٨٥٥[١٩٦] ووضع تصميمها المهندس البريطـــانى جيمس وايلد، ومزج فيها بين الزخارف البيزنطية والإسلامية لتأكيد التراث المسيحى العريق للمدينة، وليوحى للمسلمين بنزعة التسامح الدينى عند بريطانيا[١٩٧]، وقد جاورت تلك الكنيسة كنيسةٌ أخرى للبروتستانت فى ميدان محمد على[١٩٨].

ولم يكن سعيد باشا بعيداً عن روح التسامح الدينى، فحصلت الإرسالية الاسكتلندية منه على سفينة تسمى بيثل bethel استخدمتها فى إقامة الشعائر مساء كل أحد لخدمة البحارة البريطانيين[١٩٩]، وقد تحملت الحكومة نفقات إعداد هذه السفينة لتكون كنيســـة للعبـــادة[٢٠٠]، كما تعهدتها دائماً بالإصلاح والصيانة على نفقتها أيضاً[٢٠١].

ثم حصل القنصل البريطانى فى عام ١٨٦٢ على قطعة أرض بمينا البصل بالإسكندرية استبدلها بمعرفته بأرض داخل المدينة ليقيم عليها كنيسة للاسكتلنديين، وقد بلغت مساحة هذه الأرض ٦٢٤٨ ذراعاً[٢٠٢]، اختارها القنصل بنفسه[٢٠٣].

وما أن جاء إسماعيل إلى الحكم إلا ومنح الجالية قطعة أرض بالإسكندرية لتبنى عليها كنيسة ومستشفى لها، وذلك بخلاف ما كانت تملكه الجالية من منشآت مماثلة بالمدينة قبل ذلك[٢٠٤]، حيث نشطت حركة بناء الكنائس البريطانية فى عهده، نظراً لما تمتع به الخديـــو من سماحة وكرم بالغين مع الأجانب عموماً[٢٠٥].

وفى القاهرة أيضاً كانت هناك كنائس بريطانية بالمدينة، فعلى سبيل المثال كانت هناك بالقاهرة كنيسة بريطانية تولى رئاستها والإشراف عليها فى بداية عهد إسماعيل القـــس جورج واشنتون لاغيزريان[٢٠٦].

هذا فضلاً عن سعى الجالية الدءوب لزيادة عدد تلك الكنائس بالقاهرة من خلال الحصول على قطع أراض للبناء عليها[٢٠٧].

وجدير بالذكر أن بعض أعضاء الجالية بمصر كانوا من أصحاب المذهب الكاثوليكى[٢٠٨]، هذا بجانب دخول بعض المسيحيين الكاثوليك فى حماية القنصلية البريطانية[٢٠٩].

ونظراً لأن مصر صارت الوطن الثانى لأبناء الجالية، فقد كان من الطبيعى أن يدفن موتاهم بمصر بعد استيفاء إجراءات الدفن[٢١٠]، حيث يرافق الجثمان إلى المدافن أحد الرهبان ليصلي عليه هناك[٢١١]، وكان هذا الراهب دائماً من البريطانيين بطبيعة الحال، ويلقي صلاته باللغة الإنجليزية[٢١٢].

ويدفن موتى الجالية فى مدافنهم الخاصة، فمنذ عهد محمد على صار للجالية مدفنها الخاص بجهة مصر القديمة بالقاهرة، نتيجة سعى القنصل البريطانى فى هذا الشأن[٢١٣]، حيث أقيم مدفنهم بفم الخليج، وتم توسعته فى عهد إسماعيل نظراً لزيادة حجم الجالية فى عهده[٢١٤]، وجرى إعداد هذا المدفن وتنظيمه، بحيث حظى بإشادة السلطات به لكونه ملائماً وموافقاً لإجراءات الدفن باستمرار[٢١٥].

وقد خدمت مدافن الجالية بالقاهرة أعضاء الجالية الذين كانوا يدفنون موتاهم بها إما دفناً نهائياً، أو بشكل مؤقت حتى يتم نقل الجثمان بعد ذلك إلى بريطانيا، حيث كانت لدى بعض البريطانيين رغبة فى دفن موتاهم فى بلدهم الأصلى[٢١٦].

وضمت الإسكندرية أيضاً مدافن للجالية البريطانية منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر[٢١٧]، ومثلما حدث فى مدافن الجالية بالقاهرة، تمت توسعة مدافن الجالية بالإسكندرية، لتتسع للأعداد المتزايدة للجالية[٢١٨].

هذا وكانت مقبرة البريطانيين بالإسكندرية مجاورة لمقابر الأقباط هناك، وحدث أن رغب وكلاء مقبرة الأقباط فى بناء سور يشمل المقبرتين مع ترك سكة مرور بينهما، غير أن الخواجات كارفر وتوريس وكلاء مقبرة البريطانيين البروتستانت رفضوا هذا الطلب[٢١٩].

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مقابر للجالية بالسويس منذ عهد محمد على[٢٢٠]، وفى الأقصر أيضاً دفن البريطانيون بمدافن الأقباط[٢٢١].

– المرأة البريطانية فى مصر:

لم تقتصر حرية الحركة والتصرف فى مصر على الرجال فى مجتمع الجالية، وإنما شملت النساء أيضاً، فقد شاهد ويلسون إحدى البريطانيات وهى تتسلق عمود "بومبى" بالإسكندرية، وقد وصفها ويلسون بالشجاعة والإقدام[٢٢٢].

وقد حظيت المرأة البريطانية فى مصر فى عهد محمد على بالحماية والرعاية[٢٢٣]، فشهد عهده قدوم الكثير من البريطانيات لمصر واستقرارهن بها، سواء بمفردهن[٢٢٤]، أو بصحبة أسرهن[٢٢٥].

وعلى صعيد الحالة الاقتصادية لهن، فقد تمتع بعضهن بالثراء مثل (الست أويب) البريطانية التى كانت ذات ثراء عريض، وعمل لديها عدد كبير من الخدم والأتباع لرعاية

مصالحها[٢٢٦]، كما امتلكت بعض البريطانيات محلات تجارية[٢٢٧]، وأراضى زراعية[٢٢٨].

ومن ناحية أخرى سعت بعض البريطانيات لكسب العيش فى مصر والعمل سواء فى المصالح الحكومية[٢٢٩]، أو لدى الأسرة العلوية[٢٣٠]، أو لحسابهن الخاص ولو فى مهـن متواضعة، مثل المدعوة (بيتة) التى كانت تعمل غسالة بالإسكندرية[٢٣١].

وقد تفاعلت المرأة البريطانية بمصر اجتماعياً مع عناصر المجتمع المصرى المختلفة، فتزوجت بريطانيات من أعضاء الجاليات الأخرى، مثل مدام آشنى البريطانية التى تزوجت آشنى الجواهرجى من الروم الأرثوذكس[٢٣٢]، كما تزوجت مارى برتسيلا أيدليد ريلبى البريطانية من محمد ترابى من رعايا الحكومة المصرية، وقد أقاما سوياً بمصـر حيث عمل ترابى بك مترجماً إنجليزياً بالحكومة المصرية، وبقيت مقيمة بمصر بعد وفاة زوجها[٢٣٣].

هذا فضلاً عن قدوم بعض النساء البريطانيات من ذوات الثقافة الواسعة والاهتمامات العلمية المتنوعة، أمثال ليدى جوردون التى أقامت بمصر سبع سنوات متتالية[٢٣٤]، وإيمليا إدواردز التى اهتمت بالمجتمع المصرى والحياة الأسرية والحريم الشرقى، مثلما اهتمت بالآثار[٢٣٥].

وقد رصدت إيمليا إدواردز بنفسها نشاط النساء البريطانيات بمصر أثناء تواجدها بالبلاد، فتذكر أنها شاهدت بشوارع القاهرة نساء بريطانيات، وهن يسرن ضاحكات، يرتدين القبعات العالية والبنطلونات الضيقة المخصصة لركوب الخيل، كما امتلأت الذهبيات فى النيل بالسائحات البريطانيات اللائى جئن للسياحة والاستجمام بمصر[٢٣٦].

٤- علاقة الجالية بالسلطة الحاكمة:

عمد محمد على فى بداية عهده إلى استعمال الشدة مع الأجانب، وذلك طبقاً لما جاء فى شكوى القنصل البريطانى بالإسكندرية إلى حكومته فى ٤ يوليو ١٨١١ من سوء معاملة الباشا للأوروبيين، وعدم احترامه للامتيازات الممنوحة لهم، وعدم التزامه بأى قانون سوى القوانين الصادرة عنه[٢٣٧].

غير أنه وعلى الرغم من ذلك كانت هناك علاقة قوية بين الباشا و بعض البريطانيين، مثل التاجر البريطانى صمويل بريجز الذى مثل حلقة وصل هامة وفعالة بين الباشا وأفراد الجالية[٢٣٨]، ونظراً لعلاقته القوية بالباشا فقد نعم بريجز بعيشة رغدة فى مصر، وجنى أرباحاً طائلة من تجارته مع الباشا، حتى إن أرباحه من تجارة القطن فى أحد الأعوام بلغت أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار، ولذا كان بريجز من أشد المؤيدين لسياسة

الباشا ومواقفه(٢٣٩)، ومن هذا المنطلق لم يشترك بريجز وشركاه فى المذكرة التى قدمها التجـــار البريطـــانيون لقنصلهم عام ١٨٢٥ محتجين على نظام محمد على الاحتكارى(٢٤٠).

وكذا كان الخواجة ثوربورن القنصل والتاجر البريطانى بمصر على علاقة وثيقة بمحمد على(٢٤١)، الذى أبدى حسن معاملة وكرم استقبال للرحالة والضيوف البريطانيين(٢٤٢) الذين حرصوا على مقابلة أفراد الأسرة العلوية، فعقد بورنج عدة لقاءات مع محمد على سجل فيها إعجابه بملابسه ذات الطابع التركى الضخم، كما نالت نساء الأسرة العلوية نصيبها من هذا الإعجاب، فقد أتيح لصوفيا لين عقد لقاءات مع حريم الباشا وبناته، وقدمت وصفاً مسهباً عنهن(٢٤٣)، كما كانت مسز ليدر على علاقة وثيقة بحريم محمد على، فقد استطاعت أثنـــــاء إقامتها بمصر أن تكسب ثقتهن الكاملة ومحبتهن(٢٤٤).

وقد تمتعت الجالية بكرم الباشا على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال استجاب الباشا لبعض البريطانيين عندما طلبوا زيادة رواتبهم، فمنحهم الأجور الكبيرة تقديرا منه لخدماتهم(٢٤٥)، كما حصلوا منه على هبات كثيرة وسخية(٢٤٦)، وكذا أُسَرُ بعض الموظفين البريطانيين الذين خدموه، فبعد وفاتهم منح ذويهم مرتبات كبيرة رعاية لهم(٢٤٧)، وتقديراً منه لخدمات هؤلاء الموظفين البريطانيين منحهم أيضا الأوسمة الرفيعة(٢٤٨).

كما بلغ محمد على درجة كبيرة من الحرص على رفع الظلم عن أى بريطانى، ورد الحقوق إليهم مع معاقبة المسيء معاقبة صارمة(٢٤٩)، فضلاً عن مواساة البعض منهم فى محنهم وآلامهم، كما فعل مع "مس راويد" البريطانية، حيث أرسل لها رسالة مواساة لوفاة نجلها(٢٥٠).

هذا وقد ارتبط محمد علي بعلاقات وطيدة مع بعض القناصل البريطانيين، وتمثلت تلك العلاقات في حرصه علي تقديم الهدايا القيمة لهؤلاء القناصل عند تعيينهم(٢٥١)، وتأكيده علي ألا تقل قيمة هدايا القناصل البريطانيين عن هدايا قناصل الدول الأخرى(٢٥٢).

ومن تلك العلاقات القوية التي ربطت الباشا وبعض القناصل البريطانيين: علاقته بالقنصل البريطاني كامبل الذي استطاع بجدارة أن يظفر بلقب "صديق الباشا"، حيث استطاع أن يحظي بعطف محمد على ويلم بأحوال البلاد إلماما كاملاً، ويتضح ذلك جليا في تقاريره(٢٥٣).

وتقديرا لتلك الرعاية الكبيرة التي شمل بها الباشا الجالية البريطانية، قام جماعة منهم في عام ١٨٤٠ بإهدائه وسامًا حفرت علي أحد وجهيه صورة محمد على، ونقشت علي الوجه الثاني عبارة "إلى مشجع العلم والتجارة، والحامي لرعايا وأموال الممالك المتضادة، والفاتح للطريق البري إلى الهند"[٢٥٤].

غير أن تلك العلاقات الوطيدة التي جمعت محمد على والكثير من البريطانيين، لم تمنعه من اتخاذ مواقف حاسمة تجاه بعض التجاوزات من بعض أفراد الجالية، حيث كان الباشا بالاتفاق بينه وبين القنصل البريطاني يقوم بنفي مرتكبي الجرائم والمخالفات من الأشخاص المنتمين للجالية البريطانية[٢٥٥]، كما كان لا يتهاون في شأن أي مخالفة تصدر من أحدهم[٢٥٦]، حتى وإن كان القنصل البريطاني نفسه هو صاحب هذه التجاوزات، فكـــان يطلب عزله علي الفور[٢٥٧].

وينبغي الإشارة إلى العلاقة الطيبة بين الجالية وإبراهيم باشا بن محمد على، فعند زيارته لدمياط قام ممثل بريطانيا هناك بعمل حفل تكريم لإبراهيم باشا، وأولم له وليمة كبيرة[٢٥٨].

أما عباس الأول فإنه رغم كراهيته المعروفة للأجانب وسوء ظنه بهم، قد تقرب من البريطانيين، وعمل على كسب ودهم لمعاونته على تحقيق أهدافه[٢٥٩]، مما زاد من النفوذ البريطاني في عهده، الأمر الذي لاحظه قناصل الدول الأخرى، وكتبوا عنه إلي دولهم، موضحين تدهور النفوذ الفرنسي أمام النفوذ البريطاني في عهد عباس[٢٦٠]، كما زاد نفوذ القناصل البريطانيين وتدخلهم ومطالبهم لصالح رعاياهم[٢٦١].

وتعد علاقة مرى القنصل البريطاني بعباس هي العلاقة الأبرز بين الباشا وشخصية بريطانية مؤثرة وهامة حيث أدت علاقة مرى بعباس إلى غضه الطرف عن مساوئ سياسة الباشا الداخلية، ومن ثم تم نقل مرى ليخلفه القنصل العام بروس[٢٦٢].

وفضلاً عن ذلك كانت للجالية صلات وطيدة بأمراء الأسرة العلوية، فمستر إيرتون البريطاني كان وكيلاً لإلهامي باشا في قضية الوراثة الخاصة بتركة والده عباس باشا الأول[٢٦٣]، إضافة إلى استخدام إلهامي لبعض البريطانيين ضمن حاشيته وخدمه[٢٦٤]، كما حظى بعض البريطانيين بمنح وهدايا سخية منه، مثل مستر سيمون الذى منحه الباشا ثلاثين جنيهاً مجيدياً هدية وإحساناً له قبل وفاته[٢٦٥].

وفي عهد سعيد حظيت الجالية بوضع مميز لتسامح الوالي وتساهله مع الأجانب إلى حد بعيد، فأغدق على أفراد الجالية المنح والإنعامات[٢٦٦]، ورتب معاشات لمن كان يعمل منهم بالإدارة المصرية، مثل الخواجة والماس الذى كان مستخدماً بمجلس التجار[٢٦٧]، بل لقد منح بعضهم معاشات رغم عدم عمله بالإدارة المصرية، مثل الخواجة

هارس التاجر البريطاني الذى حصل على معاش كان يصرف له كل ثلاثة أشهر[٢٦٨]، أضف إلى ذلك ما وفره من رعاية لأسَر العاملين البريطانيين بعد وفاقم[٢٦٩].

فمن ذلك ما تم تخصيصه من راتب شهرى "لإليزا" ابنة المهندس تيلر ناظر العمليات بعد وفاته، كما تكفلت الحكومة بمصاريف تعليم ابنه فى بريطانيا حتى تخرجه، وتعهدت إلحاقه بوظيفة أبيه عند عودته من بريطانيا[٢٧٠]، فعاد عام ١٨٥٧ وقد أنهى دراسته، فألحق بوظيفة مهندس ميكانيكي بالإدارة المصرية[٢٧١].

ومن بين المنح السخية أيضاً التى حصلت عليها الجالية قطع الأراضى اللازمة لإقامة المنشآت المختلفة التى تحتاجها[٢٧٢] كالمستشفيات والكنائس وغيرها.

هذا بجانب حصولهم على امتيازات متعددة، فسمح لبعضهم بحمل السلاح[٢٧٣]، وفضلاً عن ذلك التحق بعضهم بخدمة الوالى، وكانوا ضمن حاشيته[٢٧٤].

ونتيجة لتوثق العلاقة بين الجالية وسعيد باشا حدث تنافس بين القنصلين الفرنسي والبريطانى على النفوذ والمصالح لدى الباشا، كما حرص كل منهم على عدم حصول الآخر على مزايا تزيد عنه بما يضر بمصالح دولته ورعاياها بمصر[٢٧٥].

ومن صور رعاية حكومة سعيد باشا للأجانب — عموماً — أنها كانت توفر لهم التطعيم ضد الأمراض المختلفة مثل الجدرى، فكانت تعاقب من يهمل فى أمر هذه التطعيمات، وذلك بالتنسيق مع القناصل، ومنهم بطبيعة الحال القنصل البريطانى فيما يخص جاليته[٢٧٦].

وينبغى ألا يفهم من كرم الوالى وتسامحه مع الجالية أنه قد غض الطرف عن تجاوزاقم، إذ حرصت الحكومة على محاسبة المخالفين من أفراد الجالية لقواعد النظام والانضباط، وكذا الذين يتعرضون بالأذى لغيرهم[٢٧٧].

ولم تفقد الجالية وضعها المميز فى عهد الخديو إسماعيل، الذى كان مثار إعجاب وتقدير البريطانيين، فحرص الرحالة والمسافرون منهم على مقابلته فور قدومهم إلى مصر[٢٧٨]، وكذا حرصت النساء البريطانيات على زيارة نساء الأسرة الخديوية، سواء زوجة الخديو[٢٧٩] أو والدته، وتبادل أطراف الحديث معهن[٢٨٠].

ونظراً لتميز إسماعيل عن غيره من حكام أسرة محمد على بشدة كرمه وسخائه مع الأجانب إلى حد بعيد، نالت الجالية البريطانية نصيباً كبيراً من سخاء الخديو، إذ استهل الخديو عهده بمنحه ثلاثين كيسًا إحسانًا منه إلى مكتب وفقراء مستشفى البروتستانت بالقاهرة والإسكندرية[٢٨١]، فضلاً عن الأراضى التى وهبها للجالية لبناء الكنائس[٢٨٢]، أو مستشفيات تخدم الجالية[٢٨٣].

هذا بالإضافة إلى توفير مبان مناسبة لتكون مقراً للقنصلية البريطانية(٢٨٤)، والحرص على تنظيم الشوارع الى توجد بها مبانى القنصلية البريطانية والاهتمام بنظافتها(٢٨٥).

كما وفرت حكومة الخديو معاشات جيدة للبريطانيين العاملين بالإدارة المصرية بعد تركهم الخدمة، مثل الخواجة جيمس رونلدس الذى ترك العمل بعد إصابة قدمه اليسرى فى حادث(٢٨٦)، فخصص له معاشاً شهرياً قدرة عشرة جنيهات، إلا أنه طالب بواسطة قنصله بزيادة معاشه إلى عشرين جنيهاً(٢٨٧)، وتحت إلحاح من القنصلية البريطانية، وبعد عدة مداولات تقرر منح رونلدس عشرين حنيهاً معاشاً شهرياً على سبيل الإنعام من الخديو(٢٨٨).

والحقيقة أن منح مثل تلك المعاشات لهؤلاء الموظفين البريطانيين أو لورثتهم كان على وجه الإحسان من الخديو، فلم يكن هناك التزام بحرفية العقد الموقع بين الموظف وجهـــة عمله، بل كان الشخص يحصل على أضعاف ما يستحقه هو أو ورثته(٢٨٩).

ومثله مثل سابقيه، ألحق الخديو إسماعيل بعض أعضاء الجالية بحاشيته هو وأسرته، فعملت بعض البريطانيات خادمات لدى حرم الخديو وعائلته(٢٩٠)، وكان منهم معلمون لأبنائه(٢٩١)، وفى وظائف أخرى ضمن حاشية الخديو(٢٩٢)؛ حتى أن طبيب الخديو الخاص كان بريطانيًا، وقد استفاد كغيره ممن استفادوا بأوقاف إسماعيل التى أوقفها على حاشيته قبل وفاته(٢٩٣).

والتحق طبيب بريطانى آخر هو أوجفلى بك بحاشية أحد أبناء الخديو عندما سافر إلى بريطانيا ليكون برفقة الأمير طوال رحلته(٢٩٤).

كما عقدت الجالية صلات وثيقة مع الأمير محمد توفيق نجل الخديو وولى عهده، فكان القنصل البريطانى يدعوه لمقر القنصلية ويستضيفه هناك(٢٩٥)، واختارته الجالية أيضاً رئيساً لأحد الأندية البريطانية التى تأسست بمصر عام ١٨٧٤(٢٩٦).

وعلى أية حال، فقد تمتعت الجالية برعاية حقوقها وحمايتها من أى تعد فى عهد الخديو، فلم يتم التهاون مع أى ظلم يتعرض له أى شخص يتبع الجالية(٢٩٧)، سواء أكان مواطناً بريطانياً عادياً(٢٩٨)، أم من إدارة الجالية(٢٩٩)، حيث كان يتم معاقبة المعتدى إمـــا بعزله من منصبه إذا كان موظفاً حكومياً(٣٠٠)، أو بتوقيع عقاب بدنى عليه كالضرب مثلاً(٣٠١).

وجدير بالذكر أنه على الرغم من حسن رعاية حكومة الخديو للجالية البريطانية، فإنها اتخذت إجراءات شديدة أحياناً مع بعض البريطانيين نتيجة بعض التجاوزات، فعلى سبيل المثال قضت ضبطية الإسكندرية بالسجن لمدة شهرين على فرنسيسكو باتسى البريطانى، وذلك لعودته إلى الإسكندرية وكان قد نفى منها بحكم سابق(٣٠٢).

ولا ينبغى الاعتقاد بأى حال أن رغبات الجالية وكذا القنصل البريطانى كانت مجابة على الدوام، ففى عام ١٨٧٤ رفضت الحكومة المصرية إصلاح سفينة اتخذتها الجالية كنيسة بميناء الإسكندرية — السفينة بيثل — وكان سبب الرفض أن هذه السفينة وإن كان قد تم إصلاحها على حساب الحكومة قبل ذلك، إلا أن ذلك كان على سبيل الإحسان وليس بشكل ملزم للحكومة لتقوم به من حين لآخر[٣٠٣].

٥- علاقة الجالية بالوطنيين:

كان البريطانيون فى ذلك العصر — العصر الفيكتورى — يشعرون بتفوق حضارة مجتمعهم على غيره من المجتمعات فى سلوكياته وقيمه وعقائده، ولم تشذ نظرتهم للمصريين عن ذلك[٣٠٤]، إذ اتسم معظم أفراد الجالية بطابع خاص فى سلوكهم اتسم بالكبرياء والتعالى، إلا أن هذا السلوك من بعض أفراد الجالية لا يعنى أنه صفة للجالية بصورة عامة، بل إنه سلوك اتصف به البعض دون الكل، ثم سرعان ما بدأ المواطنون البريطانيون علاقتهم الاجتماعية بالمصريين[٣٠٥].

فقد كان الشيخ المسيرى صاحب المكانة الملحوظة فى الإسكندرية فى بداية القرن التاسع عشر هو وابنه وصهره أصدقاء للبريطانيين، وكان الشيخ على اتصال قوى ببريجز وميست فى أثناء الحملة الإنجليزية على المدينة[٣٠٦].

وينبغى الإشارة إلى أن عمر مكرم قام أثناء حملة فريزر بإيواء وإخفاء الترجمان البريطانى يوسف عزيز القائم بأعمال القنصلية البريطانية بالقاهرة آنذاك[٣٠٧].

ومع الوقت سرعان ما اندمج كثير من البريطانيين فى الحياة الشرقية بمصر، ففى أثناء زيارته الأولى لمصر اندمج إدوارد وليم لين فى الحياة المصرية بعاداتها وتقاليدها، ليصبح واحداً من أهلها حتى استطاع المشاركة فى مختلف الأنشطة المصرية والإسلامية، لدرجة عدم استطاعته استئناف عاداته الأولى عند عودته إلى بريطانيا[٣٠٨].

وكان لإدوارد وليم لين أصدقاء من المصريين الذين طالما أثنى عليهم، منهم الشيخ عبد الغفار الدسوقى[٣٠٩] الذى ساعده فى إعداد ترجمة إنجليزية للقاموس المحيط[٣١٠]، والشيخ القويسنى، والشيخ شهاب الذى وصفه بأنه حلو المعشر[٣١١]، وكان لين يتردد على منازل أصدقائه من المصريين، ويأنس إليهم ويجالسهم، وكانوا يقصون عليه أحداثًا يستعين بها فى مؤلفاته، أو يشرحون له بعض المعتقدات والعادات التى لا يفهمها من طباع المصريين وسلوكهم[٣١٢].

وقد انتهج بيرتون منهجاً مشابهاً لما فعله لين، فعقد صداقة قوية مع العديد من الشخصيات المصرية، فالتقى بيرتون بسكان السويس ومسئوليها أيضاً، وأثنى على الشيخ محمد العطار الذى دعاه إلى زيارة دكان العطارة الذى كان يملكه إلى جانب عمله(٣١٣).

وعلى الجانب الآخر سعى بعض الوطنيين للدخول تحت الحماية البريطانية، نظراً لما توفره هذه الحماية من مزايا، واللافت للنظر دخول بعض النساء الوطنيات تحت الحماية البريطانية، مثل "الست زكية"(٣١٤)، "والست هانم الهندية"(٣١٥)، و"الست حسنة" التى كانت هى وعائلتها تحت الحماية البريطانية(٣١٦).

ومنذ وقت مبكر نشأت علاقة ود وألفة بين الوطنيين والجالية، حيث كانت هنـــــاك علاقات صداقة قوية بين الطرفين(٣١٧)، إلى حد اصطحاب بعض البريطانيين لأصدقائهم المصريين معهم عند عودهم إلى وطنهم واستضافتهم هناك(٣١٨).

وتبدو قوة العلاقة فى مساندة الطرفين لبعضهما فى المواقف المختلفة، من ذلك قيام الخواجة وليم هنرى رالف البريطانى بتحمل مصاريف مدارس أبناء حسن عبد التواب الذى كان يعمل لديه(٣١٩)، وكذا قيام التجار الأجانب بمينا البصل بالإسكندرية بإهداء ساعة ذهبية للقبطان مصطفى الذى أظهر همة وحسن تدبير فى إطفاء الحريق الذى نشب هناك، وتقديراً من التجار الأجانب لجهده وكلوا نيابة عنهم القنصلية البريطانية بالإسكندرية فى إرسال الساعة إليه(٣٢٠).

ومن صور العلاقة الطيبة بين الطرفين، أن لوسى دف جوردون رافقها أثناء إقامتها بمصر، وقام على خدمتها عمر أبو حلاوة أحد أبناء الوجه البحرى، والذى كان يدبر لها كافة أسباب الراحة، وتذكر لوسى لزوجها فى إحدى رسائلها أنه فى إحدى نوبات المرض الشديدة التى انتابتها "قرأ رجل القرآن جميعه من أجلى، وذهب آخر فأوقد شموعاً فى السيدة زينب داعياً الله أن يشفينى"، كما تعرفت لوسى على الشيخ يوسف أبى الحجاج الذى ترك لديها أثراً طيباً، ويبدو أن الشيخ يوسف كان دارساً من مجاورى الأزهر، حيث قدم بعد دراسته ليعمل فى مسقط رأسه "الأقصر" كاتباً للقنصلية البريطانية(٣٢١).

ومن هنا نقف على شكل العلاقة بين الجالية وعلماء الأزهر الذين كان بعضهم أصدقاء للعديد من أفراد الجالية، فكان لين على علاقة بالشيخين الدسوقى والقويسنى، وكذا بيرتون كان صديق الشيخ محمد العطار، ولوسى دف جوردون التى تعرفت على العديد من شيوخ وخريجى الأزهر.

ولم يفت ليدى جوردون أن تصور شخصية المتعلم المصرى فى كتابها فى شخص الدكتور عثمان إبراهيم، أحد المبعوثين العائدين من فرنسا بعد دراسة الطب، وقد

تحدثت عنه كثيراً، وعن سمو خلقه، وفرط حساسيته، وما يتميز به من تسامح وسعة أفق أعجبتها كثيراً[٣٢٢].

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما اتسمت به لوسى دف جوردون من نظرة متسامحة تجاه الإسلام، فكثيراً ما كانت تناقش بعض الشيوخ فى أمور الدين، ومنهم عرفت الفرق بين التوكل والتواكل، وكان مما أثر فى اتجاهها نحو الإسلام أيضاً، أن الناس فى الأقصر كانوا لا يزالون يذكرون بالخير الشيخ "إستانلى" الذى لم يكن فى الواقع إلا قسيساً من رجال الدين، كان يعمل أستاذاً لتاريخ التربية فى جامعة أكسفورد، وكان فى نفس الوقت عميداً لدير وستمنستر، اختارته الملكة فيكتوريا ليصحب ابنها ولى العهد فى رحلته إلى صعيد مصر عام ١٨٦٢، ولم يذكره القوم إلا بأنه الشيخ "أرثر ستانلى" الذى كان حكيماً متزناً أصيلاً فى تصرفاته، فلم يكونوا يفرقون بينه وبين أى شيخ مسلم[٣٢٣].

ومن ناحية أخرى كان لممارسة الجالية للنشاط الاقتصادى منذ بداية القرن التاسع عشر أن تشابكت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، فقام تعاون اقتصادى مشترك بينهما، اتخذ أشكالاً متعددة منها: استئجار البريطانيين لمحلات كان يملكها مصريون[٣٢٤]، كما تشاركوا فى التجارة، واتسعت تعاملاتهم معاً[٣٢٥]، وفضلاً عن ذلك استأجر وطنيون أراضى زراعية يملكها بريطانيون[٣٢٦].

وقد بلغت درجة الثقة بين الطرفين إلى حد أن قام بعض المصريين بتوكيل بريطانيين عنهم فى إدارة ممتلكاتهم وقبض مستحقاتهم[٣٢٧]، أو تسلم ميراثهم، ومنح هؤلاء الوكلاء البريطانيين الحرية فى التصرف على الوجه الذى يرونه[٣٢٨].

وعلى صعيد آخر اعتنق كثير من البريطانيين الإسلام، وكثرت حالات إسلامهم خلال القرن التاسع عشر، وكان أول البارزين بين هؤلاء عثمان أفندى الذى استقر بمصر وأسلم، وكان خير معين لأبناء وطنه فى مصر على إنجاز مهامهم[٣٢٩].

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك إجراءات متبعة فى حالة ما إذا رغب أى أجنبى فى الدخول فى الدين الإسلامى[٣٣٠]، وذلك بإبلاغ قنصليته، وعند حضور وكيل أو ترجمان من طرف القنصل تتم إحالة هذا الأجنبى إلى القاضى الشرعى لتلقينه الشهادة[٣٣١].

وكان يتم إحالة من يريد الدخول فى الإسلام إلى قنصله حتى يناقشه، ويحاول إثناءه عن عزمه إذا استطاع[٣٣٢]، حتى يكون قد أسلم عن قناعة ويقين.

هذا وقد صدرت الأوامر بإتباع هذه الإجراءات بشكل حازم مع من يرغب فى اعتناق الإسلام من السياح والبحارة والتجار البريطانيين، سواء فى ذلك القادمون من

الهند إلى مصر عن طريق جدة[٣٣٣]، أو المقيمون بمصر من البريطانيين[٣٣٤] والمـالطيين المتمتعين بالحمـــاية البريطانية[٣٣٥].

وعند توافر شروط قبول إسلام هؤلاء البريطانيين من حيث تمام قناعتهم وثقتهم برغبتهم فى الإسلام، وحضور مندوب القنصل، يتم إعلان إسلام الشخص فى المحكمة الشرعية، ويوثق الإعلام الشرعى بإسلامه فى المحكمة[٣٣٦].

وكان البريطانيون الذين يدخلون فى الإسلام يتخذون لأنفسهم أسماء عربية عقب إسلامهم، وغالباً ما كانت تلك الأسماء إما أحمد[٣٣٧] أو محمد تيمناً باسم الرسول (ص)، مثل ميكلى فابرى البريطانى الذى أسلم، وسمى نفسه محمد عبد اللطيف[٣٣٨]، وتوماس باطلت الذى أسلم، وسمى نفسه خليل أفندى محمد، لكنه ظل محتفظاً باسمه الأصلى فى سجل خدمته بالإدارة المصرية[٣٣٩].

وينبغى الإشارة إلى أن هؤلاء البريطانيين الذين أسلموا قد حسن إسلامهم، وتمسكوا به رافضين أى محاولة لإعادتهم إلى دينهم السابق[٣٤٠].

وجاءت علاقات الزواج بين الوطنيين والجالية البريطانية لتمثل مظهراً جديداً من مظاهر اندماج الجالية فى المجتمع المصرى، فقد تزوج المصريون من بريطانيات، ولم يحدث أن تعرضت تلك الزيجات لأى اضطهاد أو تقريع، ويعد زواج بعض موظفى الدولة الأتراك من بريطانيات من أبرز دلائل اندماج الجالية والمجتمع المصرى[٣٤١]، هذا فضلاً عن زواج المبعوثين المصريين إلى بريطانيا من بريطانيات، وعودتهم مع زوجاتهم إلى مصر بعد إتمام دراستهم[٣٤٢].

كما كانت هناك محاولات لزواج بريطانيين من وطنيات، منها قيام الخواجة جويس البريطانى بخطبة ابنة أحد ضباط الجيش المصرى، ويدعى القبودان مصطفى إلا أنهما لم يتفقا سوياً فى الطباع، فتم فسخ الخطبة التى طالت مدتها[٣٤٣].

غير أن زواج الوطنى من بريطانية قد اعتبر مقلقاً أحياناً، ففى عهد إسماعيل تعثرت ترقية أحمد سالم الخامى قبطان أحد وابورات القومبانية المجيدية، وعند الاستعلام عن سبب تعثر ترقيته وما هى تهمته؟ أجاب ناظر البحرية بالثناء على المذكور وعلى كفاءته ثم أضاف "أن التهمة التى اتهم بها لا تتعدى كونه متزوجاً بزوجة إنجليزية"! [٣٤٤].

ومما لا يمكن تجاهله أن بعض البريطانيين قد أدخلوا أنماطًا جديدةً من الملبس وغيره من مظاهر الحياة على المجتمع المصرى، مثل الخواجة نقولا تاجر الفراء بالموسكى[٣٤٥].

وثمة تساؤل هام ينبغى طرحه هنا وهو: هل اقتصرت علاقة الجالية بالوطنيين على المسلمين فقط، سواء كانوا من علماء الأزهر أم من العامة؟ أم امتدت تلك العلاقة لتشمل عناصر أخرى من المجتمع كالأقباط و اليهود؟

الحقيقة أن علاقة الجالية بالوطنيين قد تشعبت، فشملت مختلف عناصر المجتمع المصرى، فكانت لهم علاقات قوية بالأقباط، منها شراكتهم معهم فى مشروعات تجارية[٣٤٦].

كما لعب القنصل البريطانى مستر مرى ومستر ليدر أحد مرسلى جمعية التبشير البريطانية دورًا هامًا فى تنصيب بطريرك الأقباط الأرثوذكس عقب وفاة البطريرك بطرس فى فبراير ١٨٥٢، فأيدا سوياً مطلب الأقباط فى تولية كيرولس كرسى البطريركية[٣٤٧].

وينبغى الإشارة إلى أن القنصل البريطانى كان له دور مهم فى شكل العلاقة بين سعيد باشا والأقباط فى عهده، وذلك بسبب سعى كيرولس بطريرك الأقباط لإبعاد المرسلين البريطانيين التابعين لجمعية التبشير بالإنجيل البروتستانتية عن الحبشة، التى كانت كنيستها تتبع الكنيسة المصرية، الأمر الذى أثار القنصل البريطانى بمصر، فعمل على الوقيعة بين البطريرك وسعيد باشا، فروج أكاذيب عن البطريرك، ادعى فيها أن كيرولس يسعى لجعل الكنيسة القبطية تحت حماية روسيا، فاعتزل كيرولس حتى تتضح الحقيقة، ثم مات على إثر إصابته بالحمى فى تلك الأثناء[٣٤٨].

هذا ومما قيل فى هذا الشأن أيضاً أن كيرولس قد مات مسموماً – بتدخل من سعيد باشا – بسبب أنه وسط بعض أفراد الجالية البريطانية من أعضاء الإرسالية التى أجازها بطريرك الأقباط، لكى تقنع سعيد بإعفاء الأقباط من الخدمة العسكرية[٣٤٩]، وكان قد أصدر قراراً بتجنيدهم فى الجيش[٣٥٠]، فاستطاع هؤلاء البريطانيون حمله على إعفاء الأقباط من الخدمة العسكرية، غير أن البطريرك دفع ثمن عمله غالياً إذ مات بعد ذلك بتأثير السم[٣٥١].

وفيما يختص بعلاقة اليهود فى مصر بالجالية البريطانية، فإن تلك العلاقة تعود جذورها لعهد محمد على، حيث كان اليهود فى مصر يحملون جنسيات أوروبية مختلفة، منها الجنسية البريطانية، حتى أن اليهود المصريين أو المتمصرين كانوا يتبرءون من جنسيتهم؛ ليحصلوا على جنسية أى دولة أجنبية توفر لهم الحماية فى نشاطاتهم الاقتصادية[٣٥٢].

وفى عام ١٨٣٤ وافق محمد علي على إعطاء الحماية الأجنبية لليهود بعد ضغط دبلوماسى أوروبى يتزعمه منتيفورى ورئيس وزراء بريطانيا بالمرستون، مستغلاً تورط الباشا فى توسعاته فى سوريا وحاجاته للتأييد السياسى والدولى[٣٥٣].

غير أن هذا الضغط لم يجعل السلطات المصرية تقف مكتوفة الأيدى إزاء سلوك القنصل البريطانى كامبل فى منحة الحماية لليهود البريطانيين، فقد ضاق إبراهيم باشا من ذلك التصرف، خاصة وأن اليهود استغلوا هذه الحماية[٣٥٤] لتحقيق مصالحهم الشخصية

وحماية أنفسهم وممتلكاتهم، ولذا كانوا يقدمون الرشاوى لقناصل الدول للحصول على الحماية الأجنبية(٣٥٥).

وتذكر الوثائق حالات عديدة لليهود الذين دخلوا تحت مظلة الحماية البريطانية، إما بالدخول فى نظام الحماية مباشرة(٣٥٦)، أو بطرق أخرى، كالعمل فى القنصلية البريطانية، مثل مستر كوهين الذى تولى أعمال القنصلية البريطانية بالقاهرة فى عهد إسماعيل(٣٥٧).

وينبغى الإشارة إلى أن عمل الوطنيين بالقنصلية البريطانية لم يكن مقتصراً على اليهود، فقد عمل المصريون عموماً فى القنصلية البريطانية منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر، ولكنها فى البداية كانت فى معظمها وظائف خدمية بسيطة(٣٥٨).

وكانت القنصليات الأجنبية تكفل الحماية للمشتغلين بها، بحيث يصبحون بمأمن من دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية(٣٥٩)، إذ كان يجرى إعفاء من يثبت انتسابه إلى القنصلية البريطانية لعمله بها من التجنيد(٣٦٠)، ولذا كان البعض أحياناً يتهرب من العمل فى مصانع وورش الحكومة بدعوى عمله لدى القنصل البريطانى أو وكيله(٣٦١).

وعلى الرغم من محاولة السلطة الحاكمة فى مصر مقاومة تهرب البعض من الالتزامات المفروضة عليهم بالاحتماء لدى القناصل، فحاولت إلزامهم بالتجنيد(٣٦٢)، وأداء العمل الحكومى الموكل إليهم(٣٦٣)، فضلاً عن دفع الضرائب، إلا أن ذلك كله حال دون تنفيذه تدخل القناصل، وفرضهم الحماية على من يعملون لديهم(٣٦٤).

ومثلما عمل الوطنيون بالقنصلية البريطانية وفروعها فى مصر، عملوا أيضاً لدى أفراد من الجالية(٣٦٥)، الأمر الذى وفر لهم حماية خاصة، نظراً لتمتع بعض أفراد الجالية بمزايا القناصل، كوكلاء الشركات البريطانية فى مصر(٣٦٦)، وكبار التجار البريطانيين من البارزيـــن فى مجتمع الجالية فى مصر(٣٦٧)، وعلى الجانب الآخر عمل بريطانيون لدى وطنيين أيضاً(٣٦٨).

على أن توطد العلاقة بين الجالية البريطانية ومختلف عناصر المجتمع المصرى لا يعنى إطلاقاً عدم وجود بعض التوترات فى تلك العلاقة بين الطرفين، وحدوث منازعات بينهما لأسباب متنوعة(٣٦٩)، غير أن الأمور سرعان ما كانت تعود إلى الصفاء والمودة.

فمن أسباب توتر العلاقة بين الطرفين ادعاء أحدهما على الآخر بالسرقة(٣٧٠)، أو اختلافهم على أجرة العمل(٣٧١)، ومزاحمة البريطانيين للوطنيين فى سبل العيش ومصادر الرزق، دون إتباع النظم والقواعد المفروضة لتنظيم العمل(٣٧٢)، هذا بالإضافة إلى اشتباكهم فى مشاجرات ومسارعة السلطات للفصل بين الطرفين(٣٧٣)، مع الأخذ فى الاعتبار حدوث إصابات نتيجة الضرب أحياناً، مما كان يزيد من حدة النزاع بين الطرفين(٣٧٤).

وكان لازدياد وطأة الامتيازات الأجنبية أثره فى حدوث بعض التوترات بين الجالية البريطانية والوطنيين، فحدث أنه فى عام ١٨٨٠ أقام ثلاثة من الفلاحين دعوى فى المحاكم المختلطة على "مستر كوتريللي"، وهو مهندس رى مدعين عليه بدين، وكانت نتيجة الحكم لصالحه، بل وازداد الأمر سوءاً بأن حكم على الفلاحين بالتعويض، وفى ٢٢ يونيو ١٨٨٢ قابلوه وطالبوه بحقهم المسلوب فلم ينصت، فهددوه بالقتل فى الحال إذا رفض إعطاءهم مالهم، فأسرع القنصل البريطانى ونصحه بمغادرة البلاد فوراً[٣٧٥].

ثم جاءت مذبحة الإسكندرية بين الوطنيين والأجانب عام ١٨٨٢، والتى حدثت بسبب مشاجرة وقعت بين أحد المالطيين من رعايا بريطانيا وأحد الوطنيين، قتل فيها الوطنى على يد المالطى رغم أن الأخير هو البادئ بالشجار، وقد تسببت تلك الحادثة فى إحداث الذعر فى المدينة، وكانت ذريعة تدخلت بها بريطانيا بحجة أن الإدارة المصرية لا تستطيع الحفاظ على الأمن وحماية أرواح الأجانب[٣٧٦].

وقد حدث أثناء قصف الأسطول البريطانى للمدينة أن أضيرت بعض الأماكن والممتلكات بالإسكندرية، منها جزء من وكالة الإنجليز بالمدينة، وهدم المنزل الذى يضم قنصلية بريطانيا، كما هوجمت القنصلية البريطانية بدمياط ونهبت ودمر أثاثها ومزقت رايتها[٣٧٧]، نتيجة حالة الاحتقان التى عاشها الجميع وقتها.

وعلى كل فإنه إذا كانت العلاقة بين الجالية والوطنيين قد تدهورت — إلى حد ما — أثناء الثورة العرابية، فإن الأمور سرعان ما عادت إلى سابق عهدها من الأمن والطمأنينة، فيذكر ستانلى لين بول[٣٧٨] أنه فى إحدى ليالى الشتاء بعد موقعة التل الكبير، وفى أثناء احتفالات المصريين بمولد الحسين — رضى الله عنه — لم يلحظ أى روح للعداء أو التعصب تجاه الأوروربين عموماً، والبريطانيين خاصة، إذ كانوا يتجولون فى الطرقات، ووجد النساء البريطانيات يتخللن الأسواق، والضباط البريطانيين والسائحين يختلطون بالجمهور، بل إنهم بلغوا فى بعض الأحيان أبواب جـــامع الحسين دون أن يمسهـــم أحد بأذى، أو يبدى لهم أدنى مضايقة[٣٧٩]، مما يؤكد شيوع التسامح فى المجتمع المصرى.

ويؤكد لين بول أن طيبة القلب والطبيعة السمحة التى توحى بها مثل تلك الأعياد، مما ينسى ذكر الحرب أو البدع الدينية، ثم يشير إلى روح التسامح فيرى أنه لا يمكن أن يكون هناك جمهور بريطانى يعتمد عليه ويوثق به يستطيع أن يسلك مثل هذا المسلك البديع مع وجود أقلية غير مرغوب فيها معه[٣٨٠].

٦- علاقة الجالية بالجاليات الأخرى:

شهدت الجالية البريطانية بمصر دخول بعض العناصر الأجنبية تحت رايتها بشكل أفادها كثيراً، وفى المقابل تعاون بعض أبناء الجالية مع الجاليات الأخرى بشكل فعال ومؤثر.

فقد كان أشهر الوكلاء البريطانيين فى مطلع عهد محمد على هو الفرنسى فرنسيسكو بتروتشى الذى عمل قنصلاً بريطانياً برشيد، وكانت له تجارته الواسعة مع البريطانيين أيضاً(٣٨١).

وعلى الجانب الآخر تولى بعض البريطانيين أيضاً أعمال قنصليات بعض الدول الأوروبية، بمصر وكان أبرز هؤلاء جون جليدون John Jliddon البريطانى أول وكيل قنصلى للولايات المتحدة الأمريكية فى الإسكندرية ابتداء من ٢١ يناير ١٨٣٢(٣٨٢)، حيث لم يتردد الباشا فى قبول تعيينه، والسماح له بمباشرة أعماله، على الرغم من صغر رتبته بالنسبة لرتب ممثلى الدول الأجنبية الأخرى، وذلك لأن الباشا اعتبر تعيينه فاتحة علاقات تجارية تمنى قيامها وتنميتها(٣٨٣).

وفى ٣٠ مارس ١٨٣٥ عين جون جليدون قنصلاً للولايات المتحدة فى الإسكندرية، الأمر الذى كان بلا شك ترقية لمنصبه السابق، تلك الترقية التى كان ينشدها جليدون، ليس لمقابلها المادى فقط، وإنما لتقوية مركزه فى مواجهة القائمين بالأعمال البريطانيين والفرنسيين فى مصر، وبعد مضى عام عين ابنه جورج جليدون قنصلاً أمريكيا فى القاهرة، وكان يشغل منصب وكيل قنصل فى نفس المدينة منذ مايو ١٨٣٢، وعموماً فقد بقى جون جليدون فى منصبه حتى وفاته عام ١٨٤٤، فتم تعيين زوج ابنته الاسكتلندى المولد ألكسندر تود Alexander Tod الذى كان يعيش فى مصر منذ عام ١٨٣٠ قنصلاً للولايات المتحدة فى الإسكندرية، واستمر يشغل هذا المنصب حتى عام ١٨٤٨(٣٨٤).

وعلى كل فقد أجمعت التقارير على أن كلا من جليدون وتود كان تاجراً كفأً جديراً بالاحترام، وأن كل منهما قد عانى من أمرين **أولهما:** أن مركزهما كرعايا بريطانيين أعطى قنصل بريطانيا العام مبرراً للادعاء بحقه فى تطبيق سلطاته القضائية عليهما، وخاصة على جليدون(٣٨٥)، **وثانيهما:** أن مستوى تمثيلهما كقناصل جعلهما فى وضع غير ملائم إذا ما قورنا بزملائهم القناصل العموميين للدول الأخرى ووكلائهم(٣٨٦).

وبالإضافة إلى جليدون، تولى البريطانى "زارب"[٣٨٧] وهو طبيب مستشفى شركة القناة ببور سعيد أعمال قنصلية السويد والنرويج مع أعمال قنصلية بريطانيا فى آن واحد[٣٨٨].

ومن ناحية أخرى، تعاونت الجالية مع الجاليات الأخرى بطريق الشراكة فى العديد من المشروعات على مستويات عدة، فعلى صعيد المشاركة العلمية كان الرسام البريطانى جوزيف بونومى ضمن بعثة ليبسيوس البروسى الأثرية[٣٨٩] عام ١٨٤٢، باعتباره أحد خبراء النقوش الهيروغليفية[٣٩٠].

وضمت الجمعية المصرية — التى تأسست عام ١٨٣٦ — أيضاً عدداً كبيراً من أبناء الجاليات الأجنبية كأعضاء بها جنباً إلى جنب مع الأعضاء البريطانيين الذين كانوا يشكلون أغلب أعضائها، وكانت الجمعية تعنى بالتنسيق فيما بين الرحالة، وجمع المعلومات الخاصة بمصر وتسجيلها[٣٩١].

وبدورها ضمت الجمعية الأدبية المصرية التى أنشئت على إثر انفصال الجمعية المصرية عددا كبيرا من أبناء الجاليات الأجنبية مع أعضائها البريطانيين، وأبرز هؤلاء بريس دافين الفرنسى، ونفس الشئ حدث فى المجمع العلمى المصرى بالإسكندرية، والذى ضم أعضاء من الفرنسيين والبريطانيين والألمان[٣٩٢].

وعلى المستوى الاقتصادى كان للجالية نشاط واضح مع الجاليات الأجنبية الأخرى بمصر، حيث تولى بعض الأجانب إدارة شركات بريطانية، كما عملوا وكلاء لبعض تلك الشركات بمصر[٣٩٣]، أو وكلاء للأفراد فى التصرف وإدارة ممتلكات بعضهم[٣٩٤]، فضلاً عن الوكالة فى الشراء وقبض المشتريات[٣٩٥]، والوكالة فى حضور المزادات، مثلما أوكل الخواجة "لوبك" البريطـــانى إلى الخواجة "دودانو خرستوفى" النمســـاوى حضور المزادات بدلاً منه[٣٩٦].

ونظراً للتنافس بين الأجانب عموماً لإحراز المكاسب المادية، وقف المستثمرون البريطانيون منافسين لنظرائهم الفرنسيين، وقد أصاب البريطانيون التفوق فى كثير من الأحيان[٣٩٧].

وينبغى الإشارة أيضاً إلى ارتباط الجالية بعلاقات طيبة مع غيرها من الجاليات الأخرى، فعلى سبيل المثال قام القنصل الفرنسى ميمو بالتوسط لدى الحكومة المصرية بأن ترخص للبريطانيين بإقامة وكيل لهم فى القصير، لرعاية مصالحهم هناك مثلما رخصت من قبل للفرنسيين بإقامة وكيل لهم هناك[٣٩٨]، كما ارتبطت الجالية البريطانية بعلاقات زواج ومصاهرة مع الجالية الفرنسية[٣٩٩]، وغيرها من الجاليات الأخرى.

هذا وقد ارتبطت الجالية البريطانية بعلاقات وطيدة مع الجالية الأرمينية، خاصة مع رؤوس الجالية بمصر، فقد كان بوغوص بك يميل إلى بريطانيا بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى علاقات عائلة بوغوص فى أزمير –موطنه الأصلى– ببريطانيا، فضلا عن علاقات المصاهرة بين عائلتى ثوربورن وبريجز البريطانيتين مع عائلة يوسفان التى ينتمى إليها بوغوص(٤٠٠).

غير أن علاقة الأرمن بالجالية البريطانية اعتراها التوتر بعد وفاة بوغوص وتولى آرتين بك مسئولية جهاز التجارة والخارجية، حيث كان آرتين يكره بريطانيا، الأمر الذى عانى منه القنصل البريطانى بمصر مستر مرى، وذلك لسعى آرتين لدى الباشا لسحب العديد من الامتيازات الممنوحة للبريطانيين بمصر، وفى نفس الوقت اضطهد البريطانيون آرتين وسعوا أكثر من مرة إلى عزله، غير أنهم لم يتمكنوا من ذلك خلال حكم محمد على، بل لقد اضطهد البريطانيون أقاربه وأصدقاءه(٤٠١).

ونظراً لإقامة الأجانب بمصر لفترة طويلة وجدت بينهم مواقف تضامنية كثيرة، فقد ساندوا بعضهم البعض فى كثير من المواقف – حماية لمصالحهم المشتركة، وحفاظاً على ما وصلوا إليه من وضع مميز، خاصة مع تزايد وطأة الامتيازات مع مرور الوقت – فعلى سبيل المثال حدث فى عام ١٨٦٤ أن وقعت مشاجرة فى المنصورة بين اثنين من الوطنيين واثنين من الأوروبيين، أحدهما بريطانى والآخر فرنسى، وذلك بسبب سقوط ماء على رأس "أرستو بروولى" الفرنسى من مبنى عمارة تحت التشييد على ساحل البحر بالمنصورة، فصعد الفرنسى إلى العمارة واشتبك مع شيخ البنائين بها، وتضاربا ثم انصرف الفرنسى وعاد مرة أخرى فى نفس اليوم ومعه "هنرى كوك" البريطانى واثنان من رفقائهما الأوروبيين، وتشاجروا جميعاً مع البنائين وشيخهم، وحدثت إصابات فى الجانبين، فألقى القبض على الوطنيين وحبسوا حتى انتهاء التحقيق(٤٠٢).

وعندما تعرض أحد المهندسين البريطانيين فى الشركة الخديوية إلى الحبس والضرب من ربان الباخرة "دمنهور"، والتى كان المهندس يعمل عليها أيضاً، الأمر الذى اضطره إلى ترك عمله على الباخرة، اتفق المستخدمون الأجانب بالشركة الخديوية وفى جميع مصالح الحكومة على الاجتماع فى مكان واحد بالإسكندرية للاحتجاج والشكوى بسبب هذا الحادث، وتضامناً مع المهندس البريطانى، الأمر الذى أربك السلطات ودعاها إلى سرعة العمل لاحتواء الموقف(٤٠٣).

ومن ناحية أخرى دخل عدد كبير من الأجانب تحت مظلة الحماية البريطانية، وكان نظام الحماية يتجسد أساساً فى ضمان سلامة الفرد، وسلامة ملكيته بواسطة مجموعة من الامتيازات التى ألغيت فيما بعد(٤٠٤)، وذلك على الرغم من اهتمام

البريطانيين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بألا يبسطوا حمايتهم إلا على رعايا بريطانيا، فلم يمنحوا الحماية لغير مستحقيها إلا فى حالات نادرة جداً، بخلاف قنصليات الدول الصغرى التى كانت تمنح حمايتها لغير مستحقيها طمعاً فى الأرباح التى تعود من وراء ذلك(٤٠٥).

وقد التزمت القنصلية البريطانية بإعلام السلطات المصرية بمن خرج من حمايتها لتخلى مسئوليتها عنهم، كما كانت تعلم السلطات المصرية بمن دخل تحت حمايتها لتكون القنصلية جهة توجيه الدعاوى القضائية لهم أو عليهم، ويخاطب القنصل عنهم فى مختلف الأمور(٤٠٦).

هذا وقد مثلت الحماية البريطانية لبعض الأجانب حماية لهم من بعض إجراءات الحكومة الصارمة تجاههم، فحينما سعى عباس الأول إلى احتكار محاصيل البلاد، ووجد أن التجار اليونانيين يقفون عقبةً أمامه، قرر التخلص منهم وطردهم من البلاد، إلا أن السفير البريطانى بإسطنبول أصدر منشوراً دورياً طالب فيه بالسماح للرعايا اليونانيين العاملين فى البيوت التجارية البريطانية أو فى خدمة الرعايا البريطانيين بوجه عام بالبقاء على مسئولية من يقومون بالعمل لحسابهم، وبأن تزودهم السلطات العثمانية "ببطاقة أمان" وذلك باستثناء الحالات التى تثار شكوك السلطات حولها(٤٠٧).

وكان الشوام أيضاً أبرز الذين دخلوا فى حماية القنصلية البريطانية(٤٠٨)، خاصة وأنهم كانوا منذ عهد محمد على يسعون للدخول فى الحماية الأجنبية هرباً من أداء بعض الضرائب، كضريبة الفردة التى كانت تفرضها الحكومة المصرية عليهم، وسعياً أيضاً للتمتع بالامتيازات الأجنبية التى يكفلها لهم نظام الحماية(٤٠٩).

وجدير بالذكر أن مصر قد شهدت تدفقاً كبيراً لليهود الشوام، وذلك بعد توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠، مما دفعهم إلى الاستقرار بمصر، وشجعهم على ذلك رعاية كامبل Campell القنصل البريطانى لهم(٤١٠)، الأمر الذى ترتب عليه أن شكل الشوام جزءاً لا بأس به من الجالية البريطانية بمديرية الدقهلية، فنجد الخواجة جرجس زاخر، وكذا الخواجة جبران ناقور مفتش الدخان بالمنصورة الذى حصل على الحماية الإنجليزية عام ١٨٧٤، والخواجة نخلة جرجس جبور المولود ببيروت، ونقولا رباط وابنه المولودين بدمشق، وقد اشتغل معظم هؤلاء بالتجارة والمجال الزراعى(٤١١).

وعلى صعيد العلاقات السلبية بين الجالية البريطانية والجاليات الأخرى نجد أن الأمور لم تخل من حدوث عوارض سلبية فى بعض الأحيان، فكثيراً ما كان يحدث خلاف بين شخص بريطانى وآخر من جالية أخرى، ويتطور إلى شجار وتشابك بالأيدى، يؤدى إلى إصابة البعض بجروح وإصابات مختلفة(٤١٢).

٧ – الآثار الإيجابية والسلبية للجالية فى المجتمع المصرى:

أفرز تواجد الجالية البريطانية فى مصر فى القرن التاسع عشر العديد من الآثار الإيجابية والسلبية فى المجتمع المصرى.

أ – الآثار الإيجابية:

أفاد البريطانيون من إقامتهم بمصر بشكل عام، فتحسنت أحوالهم، ومن ثم حاولوا إظهار بعض السلوك الإيجابى تجاه البلاد، أو على الأقل تجاه حكومتها التى كانت شديدة الكرم معهم، فقد تحمس كل من صمويل بريجز وتوماس واجهورن لمساندة طموحات محمد على وتوسعاته، وسعى كل منهم بطريقته لإقناع حكومته بتأييد الباشا ولكن دون جدوى[٤١٣].

وكان هناك أيضاً بعض البريطانيين الذين عاونوا محمد على معاونة صادقة فى تنفيذ مشروعاته وعملوا بجد وأمانة، فقد عاونه المهندس روبرتسون فى إدخال التحسينات على صناعة السكر، ونفس الشيء فعله جالواى فى صناعة الحديد[٤١٤]، ولذا كان الباشا من جانبه مقدراً لجهدهم وجديتهم فى العمل، فمنح بعضهم الأوسمة الرفيعة تقديراً منه لجهدهم[٤١٥].

وفى نفس الاتجاه يظهر بلنت الذى كان من أشد المناصرين لعرابى منذ بداية حركته، وسعى لإنقاذه من الإعدام، حتى لقد اعتبرته وجهة النظر البريطانية من المبالغين فى تعاطفهم مع الوطنيين المصريين[٤١٦].

كما كان للجالية دور فعال فى تحسين الأحوال الصحية، إذ كان البريطانيون أعضاءً فى "لجنة التحسينات" التى أقيمت فى الإسكندرية بهدف تحسين أحوال المدينة، وإعادة تخطيط بعض المناطق بها، فتولى كامبل رئاسة هذه اللجنة، فى حين كان هاريس وثوربورن ضمن أعضائها[٤١٧]، وفضلاً عن ذلك شارك البريطانيون فى مصر فى مكافحة الأوبئة التى أصابت البلاد فى ذلك العهد، الأمر الذى كان محط تقدير الحكومة واستحسانها[٤١٨].

وبشكل عام اتصف البريطانيون بجديتهم فى العمل وإقبالهم عليه وإتقانهم له[٤١٩]، وربما كان ذلك راجعاً إلى تأثير الظروف الجغرافية على طباع الناس وسلوكهم، إذ تميز موطن البريطانيين بضبابه الكثيف وهوائه الرطب وجوه البارد، الأمر الذى أوجب عليهم توفير الغذاء والتدفئة فى المقام الأول فى ظل منزل محكم النوافذ فكان هذا المناخ دافعاً للبريطانى على النشاط الدائم والعمل المستمر، ذلك أنه لو تراخى لحكم عليه بالموت بسبب قسوة الطبيعة وصرامتها، كما أن البحر الذى كان سبباً فى مجد بريطانيا وعزها

هو الذى مرس البريطانيين على رباطة الجأش والعناد والصبر والجلد، بل وبطء الانفعال بعكس الفرنسيين[٤٢٠].

وتظهر جدية البريطانيين فى العمل وإخلاصهم له فى أنه أثناء انتشار أحد الأوبئة استمر موظفو التلغراف البريطانيون فى عملهم وثـــابروا فى أدائه، ولم يتركوا عملهـــم أثناءة تفشى الوباء، فكافأهم الحكومة على جدهم وقوة عزيمتهم[٤٢١].

ومن الآثار الإيجابية للجالية أيضاً إقامتها لبعض المنشآت الخيرية التى أفاد منها المجتمع المصرى من الوطنيين والأجانب، مثل الملاجئ حيث أنشأت الجالية الملجأ الليلى رودولف فى عام ١٨٨١، وكان يرأسه بريطانى مشهور بالإسكندرية هو مستر كارفرCarver، وكان الفقراء يتناولون فيه الطعام بالمجان[٤٢٢].

ب — الآثار السلبية:

كان للجالية البريطانية بعض السلوكيات السلبية التى انعكست آثارها بالسلب على المجتمع المصرى بالتالى، فيرى إدوارد وليم لين أن ذلك التحول السيئ فى أخلاق المصريين الذى لاحظه فى زيارته الثانية – عام ١٨٣٣– لمصر يرجع إلى سوء معاملة الأجانب من الأوروبيين للمصريين[٤٢٣].

وعلى كل فإنه يمكن حصر أبرز الجوانب السلبية للجالية وأهمها فى النقاط التالية:

– تناول الخمور، وانتشار الخمارات:

سمحت الحكومة المصرية للأجانب بفتح محلات لبيع الخمور، غير أنها اشترطت ألا تقام تلك المحلات بمناطق سكنى المسلمين أو تجاور بيوتهم أو مساجدهم، مع تعرض من يخالف ذلك — سواء من الوطنيين أو الأجانب — إلى إغلاق محله، وعلى من يرغب فى افتتاح مثل تلك المحلات أن يقيمها فى حارات سكنى المسيحيين واليهود، وألا يبيع الخمور للمسلمين[٤٢٤].

وقد أقام البريطانيون تلك المحلات فى القاهرة منذ وقت مبكر، وخاصة فى مناطق تواجدهم بكثافة ملحوظة مثل الموسكى والأزبكية[٤٢٥]، حيث احتاج البريطانيون دائماً إلى وجود محلات للخمور بمناطق إقامتهم، فعندما أقاموا ببولاق ولم يجدوا خمارات بها تقدم قنصلهم بطلب للحكومة لكى ترخص لهم بافتتاح خمارات على النسق الأوروبى ببولاق[٤٢٦].

ومن المؤكد أن هؤلاء الأجانب — عموماً — من أصحاب المقاهى ومحلات شرب الخمر كانوا أقوى تأثيراً من غيرهم على حياة المجتمع المصرى، فقد أصبح ارتياد المقاهى من العادات التى اكتسبها المصريون من الأوروبيين، ومارس هذه العادات بعض طوائف الحرف والصناع[٤٢٧].

ويذكر أن إدارة تلك الخمارات كانت تنظم على هيئة التزام يطلق على من يتولاه اسم " ملتزم الخمارات "[٤٢٨] أو ملتزم الخمر، وتنحصر مهمته فى أخذ عوائد على الخمور الواردة إلى الأجانب فى المناطق المختلفة[٤٢٩]، كما تحال إليه تصاريح الحكومة لبعض التجار الأجانب بتوريد الخمور، مبيناً فيها مقدار ما يستوردونه، ليتولى تنفيذ تلك التصاريح، من حيث جمع عوائد عليها، وعدم السماح لغير هؤلاء التجار بتوريد الخمور[٤٣٠].

وبدورها قامت الحكومة بمساعدة ملتزم الخمور فى تحصيل تلك الرسوم المفروضة على المشروبات الروحية الواردة إلى التجار الأجانب وذوى الحمايات، وذلك بالتنسيق مع القناصل ووكلائهم[٤٣١].

وكان احتساء البريطانيين للخمر وسكرهم سبباً فى العديد من المشاجرات الناتجة عن سكرهم[٤٣٢]، وذلك على الرغم من الضوابط الشديدة التى وضعتها الحكومة المصرية لمنع حدوث أى نزاع أو شجار بين مرتادى الخمارات والمقاهى، فنصت على عقوبات لمن يرتكب أية مخالفة، سواء أكان صاحب المكان أو أحد المترددين عليه[٤٣٣].

فنظراً لكثرة المشاحنات والخلافات بين مرتادى الخمارات من العمال البريطانيين بينها وبين الجنود والأرناؤود فى خمارات بنها طلب مهندس السكة الحديد — التى كانت تقام عندئذ — هناك بإزالة تلك الخمارات منعاً لتلك المشاجرات التى تحدث بين الطرفين[٤٣٤].

هذا وقد انتشرت محلات بيع الخمور والمقاهى التابعة للبريطانيين أو من فى حماية القنصلية البريطانية فى مختلف أنحاء القطر المصرى، فكانت لهم على سبيل المثال محلات فى أحياء القاهرة المختلفة[٤٣٥]، وفى الإسكندرية ولاسيما الحى الإفرنجى[٤٣٦]، وفى بنها أيضاً[٤٣٧]، كما أقاموا خمارات فى بورسعيد[٤٣٨].

– لعب القمار:

مارس بعض أفراد الجالية لعب القمار بهدف الإثراء السريع، وربما للتسلية، وقد شاركهم هذه العادة السيئة بعض الأجانب من الجنسيات الأخرى وبعض الوطنيين، وكان ينتج عن لعب القمار وقوع خلافات شديدة بين من يمارسونه نتيجة اختلافهم على المكسب والخسارة، ولم يكن بيد الحكومة حيلة سوى إحالة أمر هؤلاء إلى قناصلهم ليفصلوا بينهم ويمنعوهم من لعب القمار[٤٣٩]، وهو ما لم يكن يحدث، بل كانوا يعاودون الكرة من جديد بعد إخلاء سبيلهم.

– السرقة:

كان من بين السلوكيات السلبية لبعض أفراد الجالية البريطانية فى مصر قيامهم بالسرقة، ففى عام ١٨٣٠ اتهم وكيل قنصل بريطانيا بالقاهرة بضلوعه فى سرقة مائة وعشرين كيسًا من النقود مع بعض الرعايا والأجانب، فلم يجد القنصل البريطانى العام من حل لهذا الموقف سوى أن عرض على السلطات المصرية عزل هذا الوكيل عقاباً له، كما تم سجن الآخرين ونفى بعضهم خارج البلاد(٤٤٠).

ونتيجة لكون البلاد كانت مفتوحة على مصراعيها فى عهد سعيد أمام هجرة الأجانب، دخلها كثير من الأفاقين والمحتالين من البريطانيين بطريق غير شرعى وبدون جوازات سفر، ومن ثم كانوا يلجئون إلى السرقة لتدبر أمر معيشتهم والإنفاق على ملذاتهم المختلفة(٤٤١)، وعند القبض على هؤلاء كانوا يسلمون إلى قناصلهم حيث يتم سجنهم لفترة من الوقت ثم ينفون من البلاد بعد قضاء فترة السجن(٤٤٢).

وقد انتشرت جرائم السرقة فى أوساط المالطيين المتمتعين بالحماية البريطانية، وخاصة فى عهد إسماعيل حيث دخل كثير منهم فى حماية القنصل البريطانى(٤٤٣).

لم يقف الأمر عند حد قيام البريطانيين بالسرقة، بل إن بعضهم ادعى كذباً تعرضه للسرقة(٤٤٤)، وذلك للحصول على تعويضات غير مستحقة، أو للتهرب من أداء ما عليهم من أموال للآخرين(٤٤٥).

– البغاء:

لم يشهد مجتمع الجالية البريطانية ممارسة نساء بريطانيات لمهنة البغاء، وإن حدث ذلك فهو على نطاق ضيق ومحدود للغاية يكاد يكون حالات فردية، فتؤكد الإشارات القليلـــة فى هذا الشأن ممارسة بعض النساء اللاتى دخلن فى حماية الجالية البريطانية للدعارة، وهؤلاء كن إما نساء وطنيات متمتعات بالحماية البريطانية(٤٤٦) أو مالطيات(٤٤٧) أو يهوديات دخلن فى حماية القنصلية البريطانية، مثل مريم بنت يهودان بكيم التى كانت تقيم بثمن الأزبكية(٤٤٨)، الأمر الذى يؤكد فى الوقت نفسه عدم دخول المرأة البريطانية هذا المجال بصورة يمكن ملاحظتها.

غير أن ذلك لا يعنى بأى حال عدم تردد البريطانيين على بيوت الزنا، إذ كثيراً ما شوهدوا وهم يلهون ويعربدون ليلاً مع بنات الهوى(٤٤٩).

– حوادث الاعتداء والقتل والإخلال بالأمن:

تعرض المصريون لاعتداء البريطانيين عليهم بالضرب كثيراً(٤٥٠)، وأحياناً تطور الأمر إلى القتل، وقد عملت الحكومة فى البداية على معاقبة هؤلاء المعتدين والضرب على أيديهم، ففى عام ١٨٢٠ عندما قتل بريطانى أحد الأرناؤود ببندقيته فى بلدة كفر

حشاد[٤٥١] أمرت الحكومة بقتل هذا البريطانى احتواء لغضب وثورة الأرناؤود آنذاك[٤٥٢].

غير أنه بمرور الوقت كثر تعدى البريطانيين بالضرب والقتل على المصريين دون أن ينالوا العقاب المناسب[٤٥٣]، إذ تمتع البريطانيون بحماية القنصل البريطانى بمصر، والسفير البريطانى بالآستانة الذى كان يتدخل أحياناً لمنع معاقبة أحد من رعاياه حتى فى حالة ثبـــــوت جريمة الاعتداء بحقه[٤٥٤].

ولذلك عملت الحكومة على تقنين مسألة امتلاك الأجانب للأسلحة، وتضييق نطاقها قدر الإمكان، منعاً لحدوث المنازعات والمشاجرات التى تستخدم فيها هذه الأسلحة، وتؤدى إلى عواقب سيئة[٤٥٥]، غير أن إجراءات الحكومة ومحاولاتها فى هذا الصدد لم تمنع من تكرار حوادث تعدى البريطانيين سواء بالأسلحة النارية[٤٥٦] أو بأى نوع آخر من الأسلحة، على الوطنيين وإيذائهم[٤٥٧].

وقد شهدت الإسكندرية على وجه الخصوص جانباً كبيراً من تلك الحوادث، وذلك لوجود عدد كبير من البريطانيين والأجانب بها[٤٥٨]، فرغم حرص الحكومة على تكثيف الدوريات والحراسة فى حى الإفرنج بالإسكندرية بشكل خاص، فإن هذا الحى قد شهد العديد من جرائم القتل التى ارتكبها بريطانيون[٤٥٩].

وفضلاً عن ارتكاب بريطانيين لحوادث الاعتداء والقتل، فإن بعضاً ممن دخلوا فى خدمة الجالية كوكلاء القناصل، قد ارتكبوا هم أيضاً جرائم التعدى بالضرب على غيرهم من موظفى القنصليات الأخرى[٤٦٠].

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن كثيراً من أبناء الجالية كونوا عصابات مسلحة للقتل والسرقة وإثارة الأزمات بالاشتراك مع بعض الإيطاليين الذين كانوا أكثر العناصر الأجنبية شغباً مع الجالية[٤٦١] أو ضدها، حيث كثر تعدى الإيطاليين على أفراد من الجالية البريطانية بشكل واضح[٤٦٢].

وينبغى الإشارة إلى كثرة حوادث الشغب وزيادة المشاجرات التى كان يحدثها البريطانيون والمالطيون فى الإجازات والأعياد الخاصة بهم، ولاسيما أيام الآحاد[٤٦٣]، وقد كثرت تلك الحوادث فى تلك الأوقات بالذات حتى كادت تشكل ظاهرة فى مختلف أنحاء القطر المصرى، ففى دمياط أطلق ثلاثة بحارة متمتعين بالحماية البريطانية الرصاص فى الحدائق احتفالاً بعيد شم النسيم فأصابوا أحد الوطنيين[٤٦٤].

وشهدت الإسكندرية هى الأخرى كثرة حوادث الشغب والاعتداءات التى يحدثها البريطانيون، وغيرهم من الأجانب فى الأعياد الخاصة بهم، والتى يصحبها كثير من مظاهر الاحتفال الصاخبة[٤٦٥].

ولذلك حرصت الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن — لاسيما فى القاهرة باعتبارها عاصمة البلاد — فى الأعياد والاحتفالات المختلفة كشم النسيم، حيث تتزايد الحوادث والتوترات التى يحدثها المالطيون المشمولون بالحماية البريطانية(٤٦٦)، كما حاولت الحكومة جاهدة معاقبة هؤلاء البريطانيين المعتدين من ذوى السلوك السيئ — رغم فشل محاولاتها السابقة — وعملت بالتنسيق مع القنصلية البريطانية فى هذا الشأن وإشراكها فى كافة الإجراءات(٤٦٧).

غير أن القنصل البريطانى رغم ذلك كثيراً ما أعاق معاقبة الحكومة لمرتكبى جرائم القتل والاعتداءات المختلفة، ففى عام ١٨٥٨ اشتكى القنصل البريطانى من سوء معاملة ناظر الدعاوى بضبطية الإسكندرية للضباط البريطانيين الذين قبض عليهم، وأحضروا إلى الضبطية لاعتدائهم على الناس حينما كانوا يلعبون البلياردو بمقهى فرنسى بالإسكندرية، وقد طلب القنصل نقل هذا الناظر ومجازاته، وإلا سيقوم بإنزال راية دولته احتجاجاً على تصرف ناظر قلم دعاوى الضبطية(٤٦٨).

ومرة أخرى اشتكى القنصل البريطانى من سوء تصرفات ضبطية الإسكندرية مع بعض رعاياه، ومن العبارات التى وصفها بـــ" الجارحة " التى وردت فى إفادات وكيل الضبطية، وحذر القنصل أيضاً من أن رعاياه قد تسلحوا وأنه غير مسئول عما يصدر عنهم من تصرفات، كما أنه لن يتدخل لتهدئتهم إلا بشروط هى: —

١— اعتذار وكيل الضبطية له عما بدر منه من سوء تصرف.

٢— إخلاء سبيل أحد رعاياه كان قد سبق وسجنته الضبطية.

٣— إعادة بريطانى آخر تم نفيه بدون علم القنصلية.

وبسؤال وكيل الضبطية أفاد أن الشخص المسجون من أخطر الأشقياء، وقد أمرت نظارة الخارجية المصرية بعدم إخلاء سبيله إلا بأمر منها، كما أن الشخص المنفىّ كان قد سبق نفيه من قبل فعاد مرة أخرى(٤٦٩).

وتكررت احتجاجات القنصل البريطانى وشكواه من قيام الضبطية بالقبض على المشاغبين من رعاياه، ورغم إخلاء الضبطية لسبيل البعض منهم، فإن اعتراضات القنصل لم تتوقف(٤٧٠).

— التهريب:

على الرغم من تخفيض العوائد الجمركية على البضائع الواردة للأجانب اعتماداً على نظام الامتيازات، فإن هؤلاء الأجانب كانوا يعملون على تهريب البضائع بالإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور وخاصة الدخان(٤٧١)، حيث نشط عدد من أفراد الجالية

البريطانية فى تهريبه، وقد عاونهم بعض أفراد الجاليات الأخرى[٤٧٢]، فضلاً عن المالطيين من أصحاب الحماية البريطانية[٤٧٣].

وبالإضافة إلى تهريب الدخان، قامت الجالية بتهريب الأسلحة[٤٧٤]، خاصة مع منع الحكومة توريدها إلى البلاد[٤٧٥]، فقام التجار البريطانيون بتهريب البارود فى ظل وجود قوانين تمنع استيراده[٤٧٦]، وساندهم القنصل البريطانى فى مقاومة إجراءات الحكومة التى تحظر دخول تلك البضائع إلى البلاد، وذلك بالتحايل على تلك الإجراءات واللوائح ومحاولة التملص من إتباعها[٤٧٧].

وكان أحد دوافع الجالية من عمليات التهريب هذه، التهرب من أداء الرسوم الجمركية على البضائع[٤٧٨]، ومرد ذلك كله إلى تمتع الأجانب ومنهم البريطانيون بالامتيازات الأجنبية التى جعلتهم يتهربون من أداء الرسوم الجمركية، حتى إنهم اشتكوا من دفع رسوم جمركية على وارداتهم بحجة عدم دفع الآخرين لها[٤٧٩].

- تعدد جرائم النصب والاحتيال:

لا شك فى أن كثيرا من أفراد الجالية البريطانية قد أفادت البلاد من جهودهم فى العديد من المجالات، إلا أنه سرعان ما نزح إلى البلاد عدد منهم كانوا ضمن الأفاقين والمغامرين الذين حاولوا الحصول على أرباح بادعاء معرفتهم ببعض الصناعات والعلوم التى لا قبل لهم بمعرفتها، فعلى سبيل المثال لم يكن مستر إبرام Abram خبيرُ صناعة السكر فى عهد محمد علي على دراية بتلك الصناعة، واتضح أن مساعده هو الذى يقوم بالعمل[٤٨٠].

وهناك من البريطانيين من ادعى معرفته بالطب، وقام بممارسته دون أن يكون دارساً له، ودون أن تكون معه شهادة معتمدة تثبت صدق ادعائه[٤٨١]، بل إن أحدهم بلغت به الجرأة أن نشر إعلاناً فى الصحف المصرية عن ممارسته للطب، وبالبحث اتضح عدم حيازته لأى سند يثبت دراسته للطب ومعرفته به من قريب أو بعيد[٤٨٢].

ومن أساليب الاحتيال التى مارستها الجالية مماطلتهم فى أداء الحقوق، بل وامتناعهم أحياناً عن أدائها، كالامتناع عن دفع أجرة السكن الذى يقيمون به[٤٨٣]، والمماطلة فى أداء ما عليهم من ديون مستحقة للآخرين[٤٨٤].

ومن ذلك أيضاً ادعاء بعض العاملين البريطانيين بالإدارة المصرية استخدام مترجم أثناء عملهم، ومن ثم طالبوا بأجره، رغم أن الحكومة كانت توفر لهم التراجمة التابعين لها، وكان ذلك بدافع الحصول على أموال زائدة عن حقهم[٤٨٥]، كما ترك بعضهم عمله بعد تقاضيه لأموال ومرتبات لم يعمل نظيرها، وإنما قبضها مقدماً ثم ترك عمله وهرب[٤٨٦].

وغير خفى أن الجالية شاركت بدور قوى فى فوضى التعويضات التى اشتد سعيرها فى عهد سعيد، وذلك لادعائهم إصابتهم بأضرار وهمية أو كاذبة من أجل حصولهم على تعويضات من الحكومة(٤٨٧).

هذا وينبغى الإشارة إلى حجم الدور الذى قام به المالطيون المتمتعون بالحماية البريطانية فى عمليات غش العملة وتزييفها فى مصر آنذاك(٤٨٨).

– الإضرار بالصحة العامة:

كان من بين سلبيات الجالية البريطانية فى القرن التاسع عشر سلوك لا يتصور صدوره من الجالية البريطانية بصفة خاصة والأجانب على وجه العموم، لما عرف عن بلادهم الأصيلة من مدنية وحضارة تربوا ونشئوا عليها، وكان لابد من انعكاس ذلك فى سلوكياتهم الحياتية على أقل تقدير، كان ذلك السلوك هو إضرارهم بالصحة العامة، نتيجة عدم إتباعهم لأصول الصحة والنظافة، كتراكم الأتربة والمخلفات أمام منازلهم دون أن يهتموا بإزالتها وتنظيف الشارع أمام منازلهم(٤٨٩).

هذا فضلاً عن قيام بعض أفراد الجالية بتربية الخنازير فى بعض المحلات فى وسط المناطق المأهولة بالسكان، مما ينتج عنه قاذورات وروائح كريهة، الأمر الذى يخالف أصول الصحة ويؤذى السكان، ولم يكن هناك إجراء يمكن اتخاذه سوى مخاطبة القنصل ليغلق مثل تلك الأماكن، أو ينقلها بعيداً عن المناطق السكنية(٤٩٠)، غير أن القنصل كان يكتفى – دائماً – بمجرد وعد منه بحل المسألة، ولكن دون اتخاذ إجراء فعلى(٤٩١).

وقد انتشرت أماكن تربية الخنازير والحيوانات التابعة لبريطانيين بشكل ملحوظ سواء فى القاهرة أو فى الإسكندرية، وزادت بالتالى شكوى ضبطية الإسكندرية(٤٩٢)، وديوان تفتيش الصحة بالقاهرة للقناصل البريطانيين من هذه المحلات، طالبة منهم إلزام الرعايا البريطانيين باتباع السلوكيات الصحية السليمة(٤٩٣).

ولم يقتصر الأمر على تربية الخنازير وانبعاث الروائح الكريهة الناتجة عن مخلفاتها، بل تعداه إلى دفن الخنازير الميتة بأماكن مجاورة للمكان الذى تربى فيه، مما كان يزيد من الروائح الكريهة وتضرر السكان وشكواهم لعدم احتمال تلك الرائحة(٤٩٤)، كما كانوا يقومون بذبح تلك الخنازير فى محلاتهم وسط المساكن، مما ترتب عليه مخلفات وقذارة نتيجة المياه النتنة والروائح الكريهة(٤٩٥)، رغم أن ذلك كله مخالف لأصول الصحة العامة، حيث نصت اللوائح دائماً على إبعاد مثل تلك المحلات(٤٩٦) إلى خارج المدينة بعيداً عن المساكن(٤٩٧).

وكانت مدابغ الجلود أيضاً من المنشآت التى أقامتها الجالية وسط المناطق السكنية، بحيث أصبحت مصدراً للروائح الكريهة الصادرة نتيجة تراكم المياه وركودها فى تلك

المدابغ والأماكن المجاورة لها[٤٩٨]، وذلك كله لحرص الجالية فى المقام الأول على إحراز المكاسب المادية بأى وسيلة، ولو كان ذلك بمخالفة القوانين وإيذاء السكان بروائح قذرة، مما يسبب الأمراض والأوبئة.

ورغم كل تلك السلبيات التى صدرت عن مجتمع الجالية البريطانية فإن ذلك لا ينفى بأى شكل الآثار الإيجابية للجالية وإن كانت قليلة إذ يمكن القول أن العادة جرت دائماً على ذكر السلبيات فى أى شأن أو أى موضوع دون التأكيد على الإيجابيات أو محاولة ذكرها " تلك هى العادة الشرقية القديمة "، وعلى كل فقد تفاعلت الجالية البريطانية بين مختلف عناصر المجتمع المصرى سواء وطنيين أو أجانب، فضلاً عن السلطة الحاكمة، وفوق كل ذلك كان مجتمع الجالية فى حد ذاته مجتمعاً نشطاً متفاعلاً بين أفراده من حيث علاقات أفراده ببعضهم البعض والأنشطة الاجتماعية المختلفة التى مارسها وعاشها مجتمع الجالية البريطانية بمصر ١٨٠٥- ١٨٨٢.

هوامش الفصل السادس

(١) سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص ١٠.
(٢) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٧٥.
(٣) دخل البريطانيون فى تعداد النفوس الخاص بثمن الأزبكية إلا أن سجلات التعداد تخلط بشكل واضح ما بين الرعايا البريطانيين والحمايات، فعلى سبيل المثال تم تصنيف مستر ليدر — المنصر البريطانى — على أنه من " حماية دولة الإنجليز " ، تعداد النفوس ثمن الأزبكية: سجل ١٨٩، ل٣ /١ /١ /أ /٢/ لعام ١٢٦٤ ص ٥٥٥؛ فى حين أطلق على كثير من المالطيين مصطلح " رعية " و" تابع دولة الإنجليز " انظر سجلات تعداد النفوس ثمن الأزبكية لعام ١٢٦٤ — أرقام ١٨٨: ١٩١، وسجلات عام ١٢٨٥ أرقام ٢٣٩: ٢٤٦.
(٤) المصدر السابق سجل رقم ١٩٠، ل / ٣ / ١ / ١ /أ / ٣، ص ١٠٨٩.
(٥) المعية تركى: م ٤٤، وثيقة ١٧٠، من مأمور ضبطية مصر فى ٢٧ رجب ١٢٨٥ / ١٣ نوفمبر ١٨٦٨.
(٦) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.
(٧) تعداد النفوس ثمن الأزبكية عام ١٢٦٤ سجلات ١٨٤، ١٨٥، وتعداد عام ١٢٨٥ سجل رقم ٢٣٥.
(٨) المصدر السابق، ثمن قسم الجمالية، سجلات أرقام ١٨٠، ١٨١.
(9) Wilson: op. cit., p. 82.
(١٠) على مبارك: المصدر السابق، ج الأول، ص ٤٤.
(١١) ديوان خديوى: م ٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٣ صادر، من ديوان خديوى إلى قنصل دولة الإنجليز، فى ٢١ جمادى الآخرة ١٢٦٧ / ٢٣ إبريل ١٨٥١، ص ٢؛ وأيضاً المعية عربى: سجل ١١٠ جــ١ قيد صادر المعية إلى الدواوين والمحافظات، س ١/ ٨ / ٣٠، وثيقة ٣٣، إلى مديرية الجيزة وأطفيح فى ٧ محرم ١٢٧٠ / ١٠ أكتوبر ١٨٥٣، ص ١٦٦.
(١٢) سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص ١٠.
(١٣) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٧٥.
(١٤) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ص ١٦ — ١٧.
(١٥) تعداد النفوس محافظة إسكندرية: سجل ١٩١٦٣ —ل /٤/٣٢/٣، حارة الإفرنك، ص ص ٤٤ —٤٧.
(١٦) حلمى محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٦٦.
(١٧) حسن محمد صبحى: المؤثرات الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.
(١٨) ديوان عابدين: وارد تلغراف م ٧، ترجمة تلغراف رقم ٤٢٥، فى ٦ محرم ١٢٨٥ / ٩ مايو ١٨٦٨.
(١٩) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٨١.
(٢٠) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.
(٢١) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٢٤٢.
(٢٢) شورى المعاونة: م ٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٦٥، وثيقة ٨٧، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٥٥ / ٢٦ مارس ١٨٣٩؛ ووثيقة ٢٠٢، بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٥٥ / ١١ إبريل ١٨٣٩.

(٢٣) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٨ صادر القناصل والسايرة ل / ٤ / ٤ / ٤، وثيقة ٧٣، صادر إلى مديرية البحيرة، فى ٣١ ربيع الأول ١٢٧٥ / ٢١ أكتوبر ١٨٥٨، ص ٩٥؛ وأيضاً المعية تركى: م ٢٥، وثيقة ١٥٨، فى ٢٣ رجب ١٢٧٦ / ١٥ فبراير ١٨٦٠.

(٢٤) شورى المعاونة: م ١٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٤، وثيقة ١٦٩٣، من الجناب العالى إلى ناظر المحمودية، فى ١٠ رمضان ١٢٥٣ / ٨ ديسمبر ١٨٣٧.

(٢٥) المعية تركى: م ٦، وثيقة ٨٢، ورقة ٥٤، من إسماعيل عاصم إلى كاتب الديوان الخديوى، فى ٦ جمادى الأولى ١٢٧١ / ٢٥ يناير ١٨٥٥.

(٢٦) إبراهيم العدل المرسى: المرجع السابق، ص ص ٨٨ — ٨٩.

(٢٧) محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٨٧.

(٢٨) المعية تركى: م ١٣، وثيقة ٣٣٩، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٣ / ٨ إبريل ١٨٥٧.

(٢٩) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ص ٥٤ — ٥٥.

(٣٠) المعية تركى: م ٣٨، وثيقة ١٨٢، بختم مأمور أمور الخارجية، فى٢١ صفر ١٢٨٣ /٥ يوليو ١٨٦٦.

(٣١) كلوت بك: المصدر السابق ص ٢٢٣.

(٣٢) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٣٣) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(٣٤) الرعية: عبارة عامة تشمل مواطنى الدولة الحقيقيين كما تشمل مواطنى البلاد الأخرى التابعة لها، فالهندى يعد إنجليزياً ولكنه ليس إنجليزيا إذ يطلق على الإنجليزي الحقيقى "إنجليزى المولد" ؛ فؤاد كرم: الأجانب فى مصر، الجنسية المصرية، الطوائف الأجنبية. مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٤٦، ص ٢٩.

(٣٥) التابع: هو الذى اكتسب جنسية دولة لم يكن منها ؛ فؤاد كرم: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣٦) الحماية: صفة للشخص الذى ينتمى إلى بلد ما تكون تحت حماية دولة أخرى ؛ نفسه، ص ٣٠.

(٣٧) راجع على سبيل المثال سجلات تعداد النفوس لثمن الأزبكية لعام ١٨٤٦ و١٨٦٤.

(٣٨) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ١٤.

(٣٩) أحمد أحمد الحتة: الأجانب فى مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٥– ١٨٦.

(٤٠) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره ص ٤٨؛ صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨؛ وأنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٤١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤٢) إلهام ذهنى: الحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٤ — ١٩٥.

(٤٣) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٣٠٢.

(٤٤) أحمد أحمد الحتة: الأجانب فى مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٤٥) عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج الثانى، ص ص ٧٢٠ — ٧٢٢.

(٤٦) يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤٧) كان القنصل ينال براءة تعيينه واعتماده من الباب العالى باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر، غير أنه عندما ساءت العلاقات بين محمد على والسلطان العثمانى لم يعد الباشا يهتم ببراءات التعيين تلك واعتبر تعيين القنصل من جانب دولته كافيا لقيامه بأعباء وظيفته طالما وافق هو على قرار التعيين ؛ صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٤٨) شورى المعاونة: م ٢٠، دفتر ٢٨٤، وثيقة ٦٨٥، ورقة ١٤١، ص ٨٧، من شورى المعاونة إلى الباشا الكتخدا فى ٥ رجب ١٢٥٧ / ٢٣ أغسطس ١٨٤١.

(٤٩) كان يتم أحياناً تسجيل براءة تعيين القنصل مع الفرمان الصادر من الباب العالى فى محكمة إسكندرية الشرعية، ربما باعتبار الإسكندرية مقرا للقنصل الجنرال، وقد يكون السبب إقامة بوغوص هناك للتنسيق مع هؤلاء القناصل، ويعد باتريك كامبل أحد الذين سجلت براءة تعيينهم فى محكمة الإسكندرية، وللاطلاع على فرمان تعينه أنظر: محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٣٨ مبايعات، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٤٩ / ٣١ يوليو ١٨٣٣، ص ٣.

(٥٠) شورى المعاونة: م ٢٠، دفتر ٢٨٤، وثيقة ٦٩٦، ورقة ١٤٣، من الجناب العالى إلى عباس باشا، فى ٨ رجب ١٢٥٧ / ٢٦ أغسطس ١٨٤١، ص٨٨؛ ووثيقة ٧٢٧، ورقة ١٤٧، من شورى المعاونة إلى الباشا الكتخدا، فى ٢٠ رجب ١٢٥٧ / ٧ سبتمبر ١٨٤١، ص ٩٣.

(٥١) المعية السنية تركى: م ١، ورقة ١٧٣، وثيقة ٢٦٠، فى ٢١ ربيع الأول ١٢٧٠ / ٢٢ ديسمبر ١٨٥٣.

(٥٢) ديوان خديو تركى: م ١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٨٦، وثيقة ٤٣٧، كتاب إلى كامبل باشا، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٤٢ / ١٧ مايو ١٨٢٧.

(٥٣) المصدر السابق، م ٣٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩١، وثيقة ١٠٤، إفادة بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٨ / ٢٧ فبراير ١٨٣٣؛ ووثيقة ١٨٤، إفادة بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤٨ / ١٥ مارس ١٨٣٣؛ والمعية السنية تركى: م ٥٤ ملخصات الدفاتر، دفتر رقم ٥٠، وثيقة ٣٧٠، من المعية إلى حبيب أفندى فى ٢٣ شوال ١٢٤٨ / ١٥ مارس ١٨٣٣.

(٥٤) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٥.

(٥٥) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣ — ٥٤.

(٥٦) المعية تركى: م٢١ ملخصات الدفاتر، دفتر١٨، وثيقة ٦٨، فى١٧ ربيع الأول١٢٣٩/٢١ نوفمبر ١٨٢٣.

(٥٧) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٢٧ — ٢٨.

(٥٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٨.

(٥٩) كلوت بك: المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٦٠) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥١.

(٦١) خديوى تركى: م ٣، وثيقة ١٢٢، إلى مأمور الديوان فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٢ /٢ سبتمبر ١٨٣٦.

(٦٢) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(٦٣) يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٦٤) ديوان خديوى تركى: م ٢، وثيقة ٨٢، إلى حبيب أفندى، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٤٧ /١٤ يناير ١٨٣٢.

(٦٥) محافظ الذوات: م ٦، وثيقة ١٨٤، من الجناب العالى إلى سر عسكر الأسطول فى ٢٠ محرم ١٢٥٠ / ٢٩ مايو ١٨٣٤؛ وأيضاً ديوان خديوى: م ١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا، وثيقة ١٩٥٨، فى ١٢ ربيع الأول ١٢٦٣ / ٢٨ فبراير ١٨٤٧.

(٦٦) المعية تركى: م٣، ورقة ١٩٢، وثيقة ٧٢، فى ٦ ذى القعدة ١٢٧٠ / ٣١ يوليو ١٨٥٤.

(٦٧) عبد المنعم الجميعى: المرجع السابق، ص ٥٤.

(٦٨) المعية تركى: دفتره، وثيقة ٢٢٧، إلى جمرك الإسكندرية فى١٣ رمضان ١٨٣٥ / ٢٤ يونيو ١٨٢٠.

(٦٩) المصدر السابق، م ٢٢، وثيقة ١٤٦، فى ٢٠ ربيع الأول ١٢٧٥ / ٢٨ أكتوبر ١٨٥٨.

(٧٠) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٤٩٦.

(٧١) المعية تركى: م ٢٨ جـ٢، وثيقة ٣٢١، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٧٨ / ١ يناير ١٨٦٢.

(٧٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣.

(٧٣) ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص ص ٣١٩ – ٣٢٠.
(٧٤) كان معظم من أصدر كوكسن الحكم عليهم من المالطيين الذين تم ترحيلهم إلى مالطة ، لطيفة سالم: تنظيم المحاكم القنصلية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.
(٧٥) المعية تركى: م٥٢، وثيقة ٥٢، من ناظر الخارجية إلى المعية فى ٩ صفر ١٢٩٢ / ١٧ مارس ١٨٧٥.
(٧٦) تيفين مصطفى حسن: المرجع السابق، ص ٢٠٦.
(٧٧) محافظ الذوات: م ٦، وثيقة ١٧٩، إلى شرمى أفندى أمين الجمرك، فى غرة محرم ١٢٥٠ / ١٠ مايو ١٨٣٤.
(٧٨) المعية تركى: م ٥٢، وثيقة ١٥٥، من ناظر الحقانية والتجارة إلى المعية، فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٩٢ / ١٧ يونيو ١٨٧٣.
(٧٩) المصدر السابق، م ٤٦، وثيقة ١٦٠، من مأمور إدارة إسكندرية إلى رياض باشا، فى ١٢ جمادى الآخرة ١٢٨٦ / ١٩ سبتمبر ١٨٦٩.
(٨٠) ديوان عابدين: م ٢ صادر تلغرافات، دفتر ٣ صادر تلغرافات عابدين، وثيقة رقم ٨٨٤، من رياض باشا إلى زكى بك، فى ٢ رمضان ١٢٨٣ / ٨ يناير ١٨٦٧، ص ١٢٦.
(٨١) أمين سامى: المصدر السابق، ج٣، مج ٣، ص ١١٠٠؛ جون نينيه: المصدر السابق ص ص ١٦٥ – ١٦٦.
(٨٢) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن التاسع عشر، ج ٢، ص ٥٠١.
(٨٣) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٢٩٧؛ بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ٥٥.
(٨٤) عمر طوسون: الجيش المصرى، مرجع سبق ذكره ص ص ١٨٠ – ١٨١، ٢٠١.
(٨٥) محكمة إسكندرية الشرعية: سجلات المبايعات، سجل رقم ١٣٨، وثيقة ٢، فى ١٣ ربيع الأول ١٢٤٩ / ٣١ يوليو ١٨٤٤، ص ٣.
(٨٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥٤.
(٨٧) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ١٦٥.
(٨٨) جون مارلو: المرجع السابق، ص ٧٦.
(٨٩) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ٣٢٢ – ٣٢٥.
(٩٠) المعية تركى: م ٤٦، وثيقة ١٥٢، فى ١١ جمادى الآخرة ١٢٨٦ / ١٨ سبتمبر ١٨٦٩.
(٩١) تيودور روثستين: المرجع السابق، ص ٧٦.
(٩٢) جون نينيه: المصدر السابق، ص ١٤٠.
(٩٣) عبلة السيد حنفى: الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.
(٩٤) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.
(٩٥) المرجع السابق، ص ٢٦.
(٩٦) المعية تركى: م ٤٨، وثيقة ٤١٦، من ناظر الخارجية نوبار إلى المعية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٨ / ١٢ نوفمبر ١٨٧١.
(٩٧) المصدر السابق، دفتر ٥٨، وثيقة ١٢٨، من المعية إلى شاكر أفندى فى ١١ صفر ١٢٤٩ / ٢٩ يونيو ١٨٣٣؛ ديوان خديوى تركى: م ١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٨٦، وثيقة ٣١٣، إلى ناظر المرورية فى ١٠ شوال ١٢٦٢ / أول أكتوبر ١٨٤٦.
(٩٨) المصدر السابق، دفتر ٤٠، وثيقة ٧٨٧، من الجناب العالى إلى محافظ القصير فى ٢٧ شعبان ١٢٤٧ / ٣١ يناير ١٨٣٢.

(٩٩) جاء ذكر بترتشى فى الوثائق باسم " بتروجى " حيث كان قنصلاً لدولة " قوبرس " ووكيلاً بريطانياً فى بدايات عهد محمد على ، محكمة الديوان العالي: سجل رقم ٣ — الفترة التاريخية ٥ ذو القعدة ١٢١٩ — أوائل ذو الحجة ١٢٢٨، مادة رقم ٩٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٢٤ / ٧ يوليو ١٨٠٩، ص ٥٨.

(١٠٠) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق ج ٦، ص ص ٤٣٧ — ٤٣٩، ج ٧، ص ١٢٤.

(١٠١) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن ١٩، ج ٣، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠٣.

(١٠٢) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ص ٦١ — ٦٦.

(١٠٣) كلوت بك: المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(١٠٤) المعية تركى: دفتر ٣، وثيقة ٤٦٠، إلى محافظ دمياط فى ١٤ ذى القعدة ١٢٣٤ / ٤ سبتمبر ١٨١٩.

(١٠٥) امتد عمل المسلمين كوكلاء للقنصل البريطانى حتى عهد إسماعيل فكان مصطفى أغا وكيل القنصل البريطانى بالأقصر فى عهد إسماعيل محط إعجاب وتقدير الكثير من البريطانيين نظراً لما كان يقدمه من خدمات جليلة لهم ، لوسى دف جوردون: المصدر السابق ص ص ٤٠ — ٤١، ١٤٢ — ١٤٣؛ إميليا إدواردز: المصدر السابق ص ص ٤٨٣ — ٤٩٠.

(١٠٦) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١٥٩٨، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧ / ٢٩ أكتوبر ١٨٣١، ص ٣٣٢.

(١٠٧) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ص ٤٨٨ — ٤٨٩.

(١٠٨) ديوان الداخلية: سجل ١٦٥ صادر الأقاليم القبلية ل / ٣١ / ٦ / ١، وثيقة ١٨، صادر مديرية قنا بختم سعادة الوكيل بتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٢ / ١٤ يوليو ١٨٦٥، ص ص ٣٤، ٣٩.

(١٠٩) المعية تركى: م٤٩، وثيقة٢٦٦، من ناظر الحقانية محمد شريف فى١٣رجب ١٢٨٩/١٦ سبتمبر ١٨٧٢.

(١١٠) ديوان خديوى تركى: م ١٨ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٤، وثيقة ٣٤، من الديوان الخديوى إلى حسين أغا محافظ السويس فى ٧ رجب ١٢٤٢ / ٤ فبراير ١٨٢٧، ص ١١.

(١١١) شورى المعاونة: م ١٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٤٧، ورقة ٢١٣، وثيقة ١٦٩٣، من الجناب العالى إلى ناظر المحمودية بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٣ / ٨ ديسمبر ١٨٣٧.

(١١٢) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ٦٢.

(١١٣) المعية تركى: م ٣٨، وثيقة ١٨٢، من مأمور أمور الخارجية، فى ٢١ صفر ١٢٨٣/ ٥ يوليو١٨٦٦.

(١١٤) ديوان خديوى تركى: م ٢٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٤٧، وثيقة ١٩٧، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى، فى١٩ربيع الآخر ١٢٤٤ / ٢٩ أكتوبر ١٨٢٨، ص ٦٨.

(١١٥) المعية عربى: دفتر ١٠٢ ج ٥ صادر المعية عربى، وثيقة ٩٦١، من المعية إلى ديوان عموم المالية بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٦٩ / ٢٣ مارس ١٨٥٣، ص ٨٢٢.

(١١٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٧٢ — ٢٧٣.

(١١٧) المعية تركى: م ٦، ورقة ٥٤، وثيقة ٨٢، إلى كاتب الديوان الخديوى، فى ٦ جمادى الأولى ١٢٧١ / ٢٥ يناير ١٨٥٥.

(١١٨) المصدر السابق، م ٣٨، وثيقة ١٨٢، من مأمور أمور الخارجية فى٢١ صفر ١٢٨٣ /٥ يوليو ١٨٦٦.

(١١٩) المصدر السابق، م ٤٩، ورقة ٢٦، وثيقة ٣٩، من ناظر الخارجية إلى المعية فى ٢١ محرم ١٢٨٩ / ٣١ مارس ١٨٧٢؛ ووثيقة ٧٣، من ناظر الخارجية إلى المعية فى ٢٦ صفر١٢٨٩ / ٥ مايو ١٨٧٢.

(١٢٠) ديوان عابدين: م ٢٠ وارد تلغرافات، دفتر ٥، تلغراف رقم ٧٥٢، من تفتيش عموم الأقاليم إلى رياض باشا، فى ١٧ ذى القعدة ١٢٨٣ / ٢٣ مارس ١٨٦٧.

(١٢١) ضبطية الإسكندرية: سجل رقم ١٠٦٣ جـ ١ وارد قناصل، ل٤ / ١٢ / ٩، وثيقة بدون رقم، وارد مجلس شرعى الإنجليز فى ١٢أكتوبر ١٨٦٧، ص ١٢؛ وأيضاً وارد مجلس شرعى الإنجليز فى ١١ فبراير ١٨٦٨، ص ٦٦؛ وأيضاً وارد مجلس شرعى الإنجليز فى ٦ أغسطس ١٨٦٨، ص ١٧٠.

(١٢٢) ديوان المعاونة السنية: م٢ محفوظات المعاونة، وثيقة ١٥٧، من حسين شيرين محافظ الإسكندرية إلى رئيس معاونى جناب الخديو فى ٢١ربيع الآخر ١٢٨٠ / ٥ أكتوبر ١٨٦٣.

(١٢٣) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

(١٢٤) المعية تركى: دفتر ٦، وثيقة ٧١٣، إلى البك الكتخدا فى ١١ ذى الحجة ١٢٣٦ / ٩ سبتمبر ١٨٢١.

(١٢٥) نيفين مصطفى حسن: المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(١٢٦) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١٤١٥، فى ٢٠ ذو الحجة ١٢٤٥ / ١٢ يونيو ١٨٣٠، ص ٢٩٦.

(١٢٧) المعية تركى: دفترة ٥٩، وثيقة ٦٠، أمر إلى محافظ دمياط جواباً على استعلامه فى ١١ ربيع الآخر ١٢٥٠ / ١٧ أغسطس ١٨٣٤.

(١٢٨) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٢٦١٦، إلى محافظ دمياط، فى ٦ ربيع الأول ١٢٥٢ / ٢١ يونيو ١٨٣٦، ص ١٠٩.

(١٢٩) المعية تركى: م ٢٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ١٧، وثيقة ٢٨٢، من الجناب العالى إلى عزيز بلش ترجمان الخواجة سولت، فى ٩ رجب ١٢٣٩ / ١٠ مارس ١٨٢٤.

(١٣٠) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١.

(١٣١) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١١٨ — ١١٩.

(١٣٢) وعثمان أفندى هو نفسه وليم تومسون ؛ المعية تركى: دفتر ٧٤، وثيقة ١٤٤، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى فى ١٤ ذو القعدة ١٢٥١ / ٢ مارس ١٨٣٦.

(133) Wilson: op. cit., p. 117.

(١٣٤) تعداد النفوس: ثمن الأزبكية، سجل١٩٠ ص ص ١٠٧٥ — ١٠٧٩؛ وسجل ٢٤٠ ص ص ٤٦، ٨٠.

(١٣٥) المعية تركى: م ٥٥، وثيقة ٢٤٣، من ناظر الخارجية للمعية، فى ٧ محرم ١٢٩٦ /١ يناير ١٨٧٩.

(١٣٦) إبراهيم العدل المرسى: المرجع السابق، ص ٩٣.

(١٣٧) المعية تركى: م ٥٢، وثيقة ٦٠، من ناظر الحقانية، فى ٢٣ رجب ١٢٩٢ / ٢٥ أغسطس ١٨٧٥.

(١٣٨) قواص وقواس: كلمة عربية الأصل مشتقة من (قوس) وتعنى صاحب القوس واستعارها الأتراك بمعنى حارس، وقد أطلق الاسم على من كان يلازم رجال السلك السياسى من الأجانب ؛ زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٤.

(١٣٩) ديوان المعاونة: م ١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٧٨، وثيقة ١٩٧١، من الجناب العالى إلى وكيل الترسانة، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٤ / ٩ سبتمبر ١٨٣٨، ص ٣١٧.

(١٤٠) الياسقجى: وياصاقجى: من ياساق بمعنى ممنوع، وهو من يتولى حراسة السفارات وهو من جنود الإنكشارية ؛ زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٦.

(١٤١) المعية تركى: دفتر ٣٨، وثيقة ٥٢٢، من الجناب العالى إلى إبراهيم أغا مأمور طنطا، فى ٢٤ شعبان ١٢٤٥ / ١٨ فبراير ١٨٣٠؛ وضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين ل ٤ / ٤ / ١، وثيقة ٨٨، صادر ديوان المحافظة، فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٢ / ٢٦ يناير ١٨٥٦، ص ١٠٥.

(١٤٢) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ٦٢.

(١٤٣) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ٨٠.

(١٤٤) للوقوف على جدول الرسوم الجمركية التى أقرها البرلمان البريطانى انظر محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣.

(١٤٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(١٤٦) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(١٤٧) كلوت بك: المصدر السابق ص ص ٢٥٢، ٥٢٨.

(١٤٨) إيميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ٢٧.

(١٤٩) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٩٧.

(١٥٠) كلوت بك: المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(١٥١) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(١٥٢) جون نينيه: المصدر السابق، ص ٣١٦.

(١٥٣) سارة سيرانت: المرجع السابق، الحلقة الثانية، ص ١٠.

(١٥٤) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ص ١٨، ١٢٩.

(١٥٥) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(١٥٦) المعية تركى: م ٢١ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٨، وثيقة ١٩٣، من المعية إلى الخواجة بوغوص فى ٩ رجب ١٢٣٩ / ١٠ مارس ١٨٢٤؛ وانظر م ٥١ جـــ١ معية تركى، ترجمة وثيقة رقم ١٩٢، فى ٢٧ جمادى الأولى ١٢٩١ / ١٢ يوليو ١٨٧٤؛ وأيضاً: محكمة إسكندرية الشرعية: سجل رقم ٥ إشهادات، وثيقة ٧٠٠، فى ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٦ / ٢٩ يوليو ١٨٦٩، ص ٢٦٤.

(١٥٧) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٨٤ صادر قناصل، وثيقة ٤٤، صادر قنصل الإنجليز فى ٣ ربيع الآخر ١٢٩٦ / ٢٧ مارس ١٨٧٩، ص ٧٠.

(١٥٨) جون مارلو: المرجع السابق، ص ص ٥٠ — ٥١.

(159) Wilson: op. cit ., p. 24.

(١٦٠) ديوان خديوى تركى: دفتر ٧٣٧، وثيقة ١٠٨، من الديوان الخديوى إلى إبراهيم أغا مأمور المنيا فى ٢٧ ربيع الآخر ١٢٤٣ / ١٧ نوفمبر ١٨٢٧، ص ٢٣.

(١٦١) المعية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٨٠، وثيقة ٢٥٩، أمر من الجناب العالى إلى محافظ الإسكندرية فى ٢٧ ربيع الآخر ١٢٦٨ / ١٩ فبراير ١٨٥٢.

(١٦٢) تعداد النفوس: محافظة الإسكندرية، حارة الإفرنك سجل رقم ١٩١٦٣، ص ٦٢.

(١٦٣) المصدر السابق، محافظة مصر، ثمن الأزبكية، سجل ٢٤٠، ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٣، ص ٧٨.

(١٦٤) ديوان المعاونة السنية: م ٢ محفوظات المعاونة، وثيقة ١٥٧، من حسين شيرين محافظ الإسكندرية إلى رئيس معاونى الجناب الخديوى، فى ٢١ ربيع الآخر ١٢٨٠ / ٥ أكتوبر ١٨٦٣.

(١٦٥) المصدر السابق، م ٤ جـــ٢ محفوظات المعاونة، وثيقة ٣٦٤، خطاب إلى حضرة سيدى صاحب العزة فى ١٥ محرم ١٢٨١ / ٢٠ يونيو ١٨٦٤.

(١٦٦) ديوان الداخلية: سجل ١٨٥ صادر جهات إسكندرية، ص ص ٧٤، ٨٥، صادر ضبطية إسكندرية فى ١٢ جمادى الآخرة ١٢٨٢ / ٢ نوفمبر ١٨٦٥.

(١٦٧) تنص القوانين منذ العصر العثمانى على أنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تمنع الذميين من امتلاك العبيد غير أنها لا تسمح لهم بامتلاك عبيد من المسلمين، وقد سرت تلك القوانين بالتبعية على الأوروبيين رغم تجاهلها فى بعض الأحيان ، ميكل ونتر: المرجع السابق، ص ص ٣١٧ — ٣١٩؛ هذا وفى حين أنه لم يكن مسموحاً للأجانب فى تركيا بامتلاك العبيد، فإنهم امتلكوا عبيداً فى مصر

طوال فترة بقاء العبودية (الرق) فيها بل وكان من بين الأجانب الذين امتلكوا عبيداً القنصل الفرنسي ، ج. بير: دراسات فى التاريخ الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص ٣٢٥.

(١٦٨) المعية تركى: دفتر ٥٧، وثيقة ٤٥٠، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى فى ١١ شوال ١٢٥٠ / ١٠ فبراير ١٨٣٥.

(١٦٩) تعداد النفوس: حارة الإفرنك بالإسكندرية، سجل ١٩١٦٣، ص ٧٢.

(١٧٠) ورد بالبيان الإجمالى لسجل تعداد النفوس بحارة الإفرنك بالإسكندرية فى عهد محمد على عدد الرقيق الإنجليز (١٣) كبيرا وواحد صغير، والجميع (١٤) تحت مسمى رقيق إنجليزى ولا ندرى هل هم رقيق يعمل لدى بعض أفراد الجالية البريطانية، أم أنهم من الجالية فى الأساس ، المصدر السابق، نفسه ص ١١٤.

(١٧١) ديوان خديوى تركى: م ٣، وثيقة ٥١، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى سلخ صفر ١٢٥٢ / ١٥ يونيو ١٨٣٦.

(١٧٢) المعية تركى: م ٤٢، وثيقة ٢١، من مأمور الخارجية إلى المعية فى ٤ جمادى الآخرة ١٢٨٤ / ٣ أكتوبر ١٨٦٧.

(١٧٣) محكمة إسكندرية الشرعية: سجلات الاشهادات، سجل رقم ١، وثيقة ٩٤٣، فى ١١ ربيع الأول ١٢٧٥ / ١٩ أكتوبر ١٨٥٨، ص ٢٣٤.

(١٧٤) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص ٦٣ — ٦٦.

(١٧٥) الوقائع المصرية: م رقم ١، عدد ٧٧، فى ٢٧ شعبان ١٢٦٣ / ٣ أغسطس ١٨٤٧.

(١٧٦) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ١٤٩.

(١٧٧) ضبطية إسكندرية: سجل رقم ١٠١٢ صادر القناصل والسايرة ل ٤ / ٤ / ٣٠ جـ١، رقم حديث ٢٩٤، وثيقة ٩٦، صادر لمجلس شرعى الإنجليز فى ٢ شعبان ١٢٨٢ / ٢١ ديسمبر ١٨٦٥، ص ١٥٠.

(١٧٨) إميليا إدواردز: المصدر السابق، ص ٢٨.

(١٧٩) كان لحفلات سباق الخيول فى ذلك العصر مظاهر رائعة، إذ كان الجمهور يتسابق لمشاهدتها فى القاهرة (بالعباسية) أو فى الإسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة، وكان هواة الخيول يتنافسون على اقتناء الخيول الكريمة، ويحضر الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الاحتفالات، وتنشر أنباؤها فى الوقائع المصرية ، عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـ٢، مرجع سبق ذكره ص ٢٩٥.

(١٨٠) ديوان عابدين: م ٢٦ وارد تلغرافات، دفتر ١١، تلغراف رقم ٩٦٠، من محافظ الإسكندرية إلى رياض باشا فى ٤ صفر ١٢٨٧ / ٦ مايو ١٨٧٠.

(١٨١) الوقائع المصرية: م رقم ١٥، عدد ٣٠٢، فى ٢٩ صفر ١٢٨٦ / ١٠ يونيو ١٨٦٩؛ وعدد ٣٦٠، فى ٣ ربيع الأول ١٢٨٧ / ٢ يونيو ١٨٧٠؛ وأيضاً عدد ٦٠٩، فى ٢ جمادى الأولى ١٢٩٢ / ٦ يونيو ١٨٧٥، ص ١.

(١٨٢) المرجع السابق: نفسه، عدد ٥٠٩ الوقائع المصرية، فى ١ ربيع الآخر ١٢٩٠ / ٢٧ مايو ١٨٧٣.

(١٨٣) المعية تركى: دفتر ٥٣١ جـ٢ صادر الإفادات للدواوين والأقاليم، وثيقة ٩، من المعية إلى محافظ السويس فى غرة محرم ١٢٧٩ / ٢٩ يونيو ١٨٦٢، ص١٢؛ ديوان شورى المعاونة: م ١ أوامر للمعاونة، وثيقة ١٠، من محافظ السويس إلى باشمعاون الجناب العالى فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٧٩ / ٨ يونيو ١٨٦٣.

(١٨٤) الأهرام عدد ٥٧٦٥ فى ١١ مارس ١٨٩٧ ص ٣.

(١٨٥) المعية تركى: م ٢٩ جـ٢، وثيقة ٥١١، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٧٩ / ١١ مارس١٨٦٣.

(١٨٦) المصدر السابق، م ١٢، وثيقة ٢٢٧، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى المعية فى ١٧ صفر ١٢٧٥ / ٢٦ سبتمبر ١٨٥٨.

(١٨٧) الباللو: كلمة إيطالية الأصل وتعنى الحفل الراقص، وهى حفلات عرفتها المدن الكبيرة، خاصة التى قطنتها جاليات أوروبية كبيرة، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؛ يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، ج الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(١٨٨) ضبطية إسكندرية: سجل رقم ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين، وثيقة ٨٦، صادر لديوان المحافظة فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٧٢ / ٢١ يناير ١٨٥٦، ص ص ١٠٢، ١٠٥.

(١٨٩) المعية السنية عربى: سجل ١٣٣ جـ٢ صادر، وثيقة ٦٤، من المعية إلى مفتش العهدة السنية بالقليوبية فى ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ١٣ مارس ١٨٥٤، ص ٥٧.

(١٩٠) كلوت بك: المصدر السابق، ص ص ٢٢٨ — ٢٢٩.

(١٩١) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(١٩٢) ضبطية الإسكندرية: سجل رقم ٨٦٦ — ل/ ٤ / ٤ / ٢ —رقم حديث ٢٦٦ صادر القناصل والسايرة — وثيقة ٤٤ — من الضبطية إلى قنصلاتو فرنسا فى ١١ شعبان ١٢٧٤ / ٢٧ مارس ١٨٥٨ ص ٢٦٤.

(١٩٣) محافظ عابدين: م ٢٦ وارد تلغرافات، دفتر ١١، تلغراف عربى رقم ١٢٢٢، من مهندس بنايات خاصة إلى زكى بك فى ١٠ ربيع أول ١٢٨٧ / ١٠ يونيو ١٨٧٠.

(١٩٤) أحمد أحمد الحتة: الأجانب فى مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(١٩٥) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(١٩٦) أ. م فورستر: المرجع السابق، ص ص ١٣٥، ١٤٧ — ١٤٩.

(١٩٧) دونالدريد: المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(١٩٨) على مبارك: المصدر السابق، ج ٧، ص ١٩٦.

(١٩٩) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ص ٤٦ — ٤٧.

(٢٠٠) المعية تركى: م٢٥، وثيقة ٢٤٧، من ناظر الفابريقات والعمليات فى ١١ رمضان ١٢٧٦/٢ إبريل ١٨٦٠.

(٢٠١) المعية عربى: سجل ١٩٣٠ صادر الأوامر العلية بالمعية السنية، س ١ / ١ / ٤١، وثيقة ١٢، أمر كريم إلى ديوان بحرية فى ٤ ربيع الأخر ١٢٨٧ / ٤ يوليو ١٨٧٠، ص١٥٥.

(٢٠٢) الذراع: وحدة قياس عرفها العرب منذ العصر الإسلامى، وهى أنواع منها ما هو خاص بقياس الأقمشة والأرض والدور، والأطوال وغيرها، ويختلف مقياس كل نوع حسب غرضه فالذراع المعمارية طولها ٧٥ سم، وذراع العمل ثلاثة أشبار؛ زين العابدين نجم: معجم الألفاظ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٦ — ٢٧٧.

(٢٠٣) المعية السنية تركى: م٢٩، وثيقة ٢٩٨ ومرفقاتها أ، د، من محافظ الإسكندرية إلى رئيس تشريفاتية الجناب الخديوى، بتاريخ ١٩ جماد الآخرة ١٢٧٩ / ١٢ ديسمبر ١٨٦٢.

(٢٠٤) المعاونة السنية: م١، وثيقة ٥٨، من خورشيد محافظ الإسكندرية، فى ١١ محرم ١٢٨٠ نمرة ١٣٣ / ٢٨ يونيو ١٨٦٣. وللوثيقة مرفقات هامة منها بيان بالمدافن والكنائس التابعة للأجانب بالإسكندرية ومنهم البريطانيين بطبيعة الحال.

(٢٠٥) ديوان عابدين: م ٢ صادر تلغرافات، دفتر ٣، ترجمة البرقية التركية رقم ٥٠٦، من رياض باشا إلى محافظ الإسكندرية فى ٧ رجب ١٢٨٣ / ١٥ نوفمبر ١٨٦٦، ص ٨١.

(٢٠٦) المعاونة السنية: م ١، وثيقة ٢١، من وكيل محافظة مصر إلى باشمعاون الجناب الخديوى فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٧٩ / ١٧ يونيو ١٨٦٣.

(٢٠٧) المعية العربي: سجل ١٨٩٩، س ١ / ١ / ٢٠، وثيقة ١٤٤، أمر كريم إلى محافظ مصر فى ٢٥ شوال ١٢٧٨ / ٢ إبريل ١٨٦٢، ص ١٥٣.

(٢٠٨) دار المحفوظات العمومية: ملفات خدمة الموظفين بالدائرة السنية دولاب ١، عين ٢، محفظة ١١، ملف ٢٢٨، ملف خدمة الخواجة يوسف أكولينا باشمهندس شون بولاق.

(٢٠٩) محكمة مصر الشرعية: سجل رقم ١١ إعلامات، مسلسل حديث، وثيقة ١٦٩، فى ٤ جمادى الآخرة ١٢٩٨ / ٤ مايو ١٨٨١، ص ١٠٦.

(٢١٠) ديوان تفتيش صحة مصر: سجل ١٧١ صادر، رمز السجل م ٥ / ٤، وثيقة ٢٤٧، صادر الضبطية، فى غرة ذو القعدة ١٢٧٠ / ٢٦ يوليو ١٨٤٥، ص ١١٠.

(٢١١) ديوان محافظة إسكندرية: سجل ١٠٢ صادر جهات وقناصل، الرمز الحديث ل / ٣ / ١ / ٦٨، وثيقة ١٧١، صادر إلى قنصل الإنجليز فى ٢٥ صفر ١٢٧١ / ١٧ نوفمبر ١٨٥٤، ص ٢١٣.

(٢١٢) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢١٣) شورى المعاونة: م٢٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٩، وثيقة ٢٣٢١، من قلم الملكية إلى مفتش الأبنية فى ١٦ ربيع الآخر ١٢٥٩ / ١٦ مايو١٨٤٣، ص ٥٣؛ ووثيقة ٢٣٦٦، من قلم الملكية إلى مفتش الأبنية فى ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٩ / ٢٧ مايو ١٨٤٣.

(٢١٤) المعية تركى: م ٤٧، وثيقة ٨٣٥، من شريف باشا إلى المعية بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٨٧ / ١٥ فبراير ١٨٧١؛ وأيضاً م ٤٨، وثيقة ٣٥٥، من محمد شريف ناظر الداخلية إلى المعية فى ٥ رجب ١٢٨٨ / ٢٠ سبتمبر ١٨٧١.

(٢١٥) وثائق مجلس الوزراء: الطوائف والجاليات الأجنبية، م ٤ مدافن، بتاريخ غاية ربيع الأول ١٣٠١ / ٢٩ يناير ١٨٨٤.

(٢١٦) ديوان تفتيش صحة مصر: دفتر ١٨٧ صادر، وثيقة ٦١، صادر جهات سايرة إلى محافظة مصر، فى ١٩ شوال ١٢٧٨ / ١٩ إبريل ١٨٦٢، ص ٨٥؛ وأيضاً دفتر ٢١٣ صادر، ل ١ / ٥ / ١٣، وثيقة ٢٤، ، إلى مجلس عموم الصحة فى ١٧ ذى القعدة ١٢٨٧ / ٨ فبراير ١٨٧١، ص ١٣١؛ وأيضاً سجل ٢١٥ وارد تفتيش الصحة، ل ١/٣٣ /١٨، وثيقة ٢٢، فى ٤ ذو القعدة ١٢٨٧ / ٢٦ يناير ١٨٧١، ص ١٠٦.

(٢١٧) المعية تركى: م ٢٧، وثيقة ٤١٧، من محافظ الإسكندرية إلى المعية السنية، فى غاية ذو القعدة ١٢٧٧ / ٩ يونيو ١٢٦١؛ وأيضاً أنظر شورى المعاونة: م ١ محفوظات المعاونة، وثيقة ٥٨، فى ١١ محرم ١٢٨٠ / ٢٨ يونية ١٨٦٣، نمرة ١٣٣.

(٢١٨) المصدر السابق، م ٣٨ جـ٢، وثيقة ٣٠٢، من مأمور الأمور الخارجية إلى المعية، فى ٢٠ ربيع الأول ١٢٨٣ / ٢ أغسطس ١٨٦٦.

(٢١٩) عموم صحة مصر: سجل رقم ١٠ قديم- الرقم الحديث م / ٩ / ١ وارد، وثيقة ٢٠٣، وارد من محافظة الإسكندرية فى ١١ ربيع الأول ١٢٩٦ / ٥ مارس ١٨٧٩، ص ١٩١.

(٢٢٠) المعية تركى: م ١٠٠ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٨٤، وثيقة ٥٠، أمر خديوى إلى محافظ السويس فى ١٩ ذو الحجة ١٢٦٨ نمرة ٢ / ٤ أكتوبر ١٨٥٢، ص ٨.

(٢٢١) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ٥٧.

(222) Wilson: op. cit ., pp. 33 – 46.

(٢٢٣) ديوان خديوى: م ١، وثيقة ١٣٤، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى فى ٩ صفر ١٢٤٤ / ٢١ أغسطس ١٨٢٨.

(٢٢٤) تعداد النفوس: ثمن الأزبكية، سجل ١٨٩، ص ٦٩٤؛ وتعداد حارة الإفرنك بالإسكندرية سجل ١٩١٦٣، ص ص ٢٨، ٥٥، ٥٩.

(٢٢٥) المصدر السابق، سجل ١٨٩ ثمن الأزبكية ص ٧٦٩.

(٢٢٦) ضبطية الإسكندرية: سجل ٢٨٤ صادر القناصل ل / ٤ / ٤ / ٦٨ جـ١، وثيقة ٦، صادر دولة الانجليز بتاريخ ١٩ محرم ١٢٩٦ / ١٣ يناير ١٨٧٩، ص ٢؛ وثيقة رقم ٤٣، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٦ / ٢٦ مارس ١٨٧٩، ص ٦٣.

(٢٢٧) ديوان تفتيش صحة مصر: سجل ٢٤٦ صادر — م / ٥/ ١٥، وثيقة ٢٦٣، صادر إلى ضبطية مصر بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٩٦ / ١٠ أغسطس ١٨٧٩، ص ٥٧.

(٢٢٨) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل رقم ٥ إشهادات، وثيقة ٧٠٠، فى ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٦/ ٢٩ يوليو ١٨٦٩، ص ٢٦٤.

(٢٢٩) المعية عربى: سجل ١٩٢٧، س ١ / ١ / ٣٩، وثيقة ٢٤، فى ٢٨ صفر ١٢٨٦ / ٩ يونيو ١٨٦٩، ص ١٢٤؛ وأيضاً: دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٦، عين ٢، محفظة ١٢٧، ملف ١٩٦٣، أوراق ربط معاش ورثة الخواجة توماس سميث.

(٢٣٠) المعية تركى: م ٤٦، وثيقة ١٨٥، من ترابى أفندى فى ١٥ جمادى الآخرة ١٢٨٦/ ٢٢ سبتمبر ١٨٦٩.

(٢٣١) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٦ صادر القناصل ل / ٤ / ٤ / ٢، وثيقة ٢٨، صادر لقنصلاتو دولة الإنجليز فى ١٨ رمضان ١٢٧٤ / ٢ مايو ١٨٥٨، ص ٣٢٩.

(٢٣٢) ديوان الداخلية: سجل ٢٢٧ صادر جهات إسكندرية، الرقم الحديث ل / ١٩ / ١٠ / ٦، وثيقة ٢٢، صادر الخارجية، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٨٤ / ٣ ديسمبر ١٨٦٧، ص ص ٥١ — ٥٢.

(٢٣٣) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: روزنامجة مصر، ملفات خدمة الموظفين، دولاب ١٦، عين ٢، محفظة ٣٤٦، ملف ٩٧١٨، أوراق ربط معاش الست برتسيلا زوجة ترابى بك من موظفى المعية السنية.

(٢٣٤) بريان م فاجان، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٢٣٥) إيمليا إدواردز، المصدر السابق، ص ص ٥١٢ — ٥١٤.

(٢٣٦) نفسه، ص ص ٢٨، ٥٥، ٥٩.

(٢٣٧) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢٣٨) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١٢١٦، فى ٦ شوال ١٢٤٤ / ١١ إبريل ١٨٢٩، ص ٢٥٧.

(٢٣٩) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٢٤٠) هيلين آن ريفيلن: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٢٤١) ديوان خديوى: م٢ وثائق تركى مترجمة، وثيقة ١٤٦، فى ٢٧ شوال ١٢٤٨ / ١٩ مارس ١٨٣٣.

(٢٤٢) شورى المعاونة: م١١ ملخصات الدفاتر، دفتر٢٧٥، وثيقة٦٠١، إلى ترسانة بولاق فى٩ ذو القعدة ١٢٥٣ /٤ فبراير١٨٣٨؛ وأيضاً خديوى تركى: م٦، وثيقة ٢٨٠، فى ٢٧ ذو الحجة ١٢٥٣ / ٢٤ مارس ١٨٣٨.

(٢٤٣) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٢٤٤) صوفيا لين بول: المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٢٤٥) المعاونة السنية: م٣، وثيقة ٦٥٥، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٦٠ / ٢٠ مارس ١٨٤٤.

(٢٤٦) ديوان التجارة والمبيعات: م١٤، وثيقة بدون رقم، مستخرجة من م٢ محفوظات ديوان التجارة، من الجناب العالى إلى بوغوص بك فى ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥٦ / ٢١ يونيو ١٨٤٠.

(٢٤٧) المعية تركى: دفتر ٥٣، وثيقة ٨٦٨، إلى بوغوص بك فى ١٣ محرم ١٢٥٠ / ٢٢ مايو ١٨٣٤.

(٢٤٨) ديوان المدارس: م٢ أوامر المدارس، وثيقة ٦، فى ١٤ ذو القعدة ١٢٦٢ / ٣ نوفمبر ١٨٤٦؛ وأيضاً محافظ الأبحاث: م ٥٩ التعليم، ملف رقم ١، دفتر قيد المضابط نمرة ٢٠٢٠، جلسة ١٨ شوال ١٢٥٢ / ٢٦ يناير ١٨٣٧.

(٢٤٩) ديوان خديوى تركى: م ١٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٢، وثيقة ٥٩٠، من الديوان الخديوى إلى الأغا الخزينة دار فى١٧ رمضان ١٢٤٢ / ١٤ إبريل ١٨٢٧ ص ٥٠؛ وأيضاً م ٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٧، وثيقة ٣٩٣، ص ١٠٠، فى ٣ رجب ١٢٤٣ / ٢٠ يناير ١٨٢٨؛ وانظر المعية تركى: دفتر ٦٧، وثيقة ٣، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى فى ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٥١/١٨ أكتوبر ١٨٣٥.

(٢٥٠) ديوان عابدين: م ٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧، تلخيص مضمون الإفادة نمرة ١٣٠ بالدفتر والمكتوبة من الجناب العالي للمس روايد الإنجليزية والمؤرخة بتاريخ ٢١جمادى الأولى ١٢٥٤/١١ أغسطس ١٨٣٨.

(٢٥١) ديوان شوري المعاونة: م١٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٠، وثيقة ٩٥٣، في ١٩ رمضان ١٢٥٥ / ٢٨ أكتوبر ١٨٣٩، ص ١٤٣؛ وأيضا ديوان خديوي تركي: م٧ وثائق تركي مترجمة، وثيقة ٤٣٢ في ١٠جمادى الآخرة ١٢٦٠/٢٧ يونيو ١٨٤٤.

(٢٥٢) شورى المعاونة: م٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٤، وثيقة ٦٦٤، ورقة ١٣٨، من شورى المعاونة قلم الملكية الي الباشا الكتخدا في ٢٩جمادى الآخرة ١٢٥٧/١٨ أغسطس ١٨٤١، ص٨٤.

(٢٥٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص٧٥٤.

(٢٥٤) عمر الإسكندراني، سليم حسن: المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٢٥٥) خديوي تركي: دفتر٧٥٦، وثيقة ٢٧٨، من الجانب العالي إلى ديوان الخديوى في١٠ صفر ١٢٤٦/٣١ يوليو ١٨٣٠ ، ص٦٥.

(٢٥٦) معية تركي: دفتر٥٧، وثيقة ٣٣٦، إلى حبيب أفندى فى ٥ رجب ١٢٥٠ / ٧ نوفمبر ١٨٣٤.

(٢٥٧) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: المرجع السابق، ص٥٥.

(٢٥٨) برايس دافين: المصدر السابق، ص١٠٠.

(٢٥٩) عبد السميع الهراوي: المرجع السابق، ص٣٥٣.

(٢٦٠) محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٢٦١) حامد علي دسوقي: المرجع السابق، ص٣٠-٣١.

(٢٦٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص ٢٦ — ٢٧.

(٢٦٣) المعية تركى: م١١، وثيقة ٢٦٨، من إبراهيم أدهم باشا محافظ مصر إلى كاتب ديوان الخديو، فى ٨ شعبان ١٢٧٢ / ١٤ إبريل ١٨٥٦.

(٢٦٤) المصدر السابق، م١٣، وثيقة ١٠٧، ورقة ٨، من مأمور ضبطية إسكندرية، فى١١ رجب ١٢٧٣/٧ مارس ١٨٥٧.

(٢٦٥) دايرة إلهامى باشا: سجل ٢٥٣ صادر — الرقم الحديث ٦١٢٠ حـ٤، وثيقة ٤٩، صورة الصادر إلى قلم إفرنكى بالمحافظة، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٧٧ / ٨ يوليو ١٨٦١، ص ٦٥.

(٢٦٦) المعية عربى: سجل١٨٩٤، س١ /١ /١٥صادر الأوامر العلية، وثيقة٥١، أمر كريم إلى المالية فى ٢٦ جمادى الأولى ١٢٧٧ / ١٠ ديسمبر ١٨٦٠، ص٥١؛ ووثيقة ٤٢، أمر كريم إلى المالية فى١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧ / ٢ يناير ١٨٦١، ص ٦٧.

(٢٦٧) المصدر السابق، دفتر ١٩٠١، س ١ / ١ / ٢٢، وثيقة ٤، أمر كريم إلى نظارة الخارجية فى ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٧٩ / ١٩ نوفمبر ١٨٦٢، ص ٢٨؛ دار المحفوظات العمومية: دولاب ٦، عين ١، محفظة ١٢٥، ملف ١٨٥٦، أوراق ربط معاش الخواجة والماس مترجم بمجلس تجار مصر.

(٢٦٨) المعية عربى: سجل ١٩٠٢، س ١ / ١ / ٢٣، وثيقة ٢، أمر كريم إلى جمرك إسكندرية فى ٢٩ شعبان ١٢٧٩ / ١٩ فبراير ١٨٦٣، ص ١٣.

(٢٦٩) دار المحفوظات العمومية: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٥، عين ٤، محفظة ١١٧، ملف ١٣٦١، أوراق ربط معاش الخواجة بيل الذى كان مهندسًا بكراكات المحمودية.

(٢٧٠) المعية تركى: م ٣، وثيقة ١٩٢، ورقة ١٠٠، من أحمد عصمت مدير الجهادية إلى الديوان الخديوى فى ١٥ ذو القعدة ١٢٧٠ / ٩ أغسطس ١٨٥٤.

(٢٧١) ديوان المدارس: م ٥، ترجمة شقة من الخواجة دوبره طربن لسعادة الباشا ناظر المالية رقيم ٣ نوفمبر ١٨٥٧ / ١٦ ربيع الأول ١٢٧٤ بخصوص طالب أجنبى.

(٢٧٢) المعية تركى: دفتر٥٣٠، وثيقة٢٦، إلى محافظ إسكندرية فى١٤ رجب١٢٧٩/٥ يناير١٨٦٣، ص٥٦؛ ودفتر٥٣٤، وثيقة٤٥، من محافظ إسكندرية فى١٩ جمادى الآخرة١٢٧٩/١٢سبتمبر١٨٦٢، ص٢٦.

(٢٧٣) المعية عربى: دفتر ١٦١٥ حـ٢ صادر الدواوين والأقاليم س١ / ٨ / ٤١، وثيقة ١٠٥، من الخارجية إلى محافظ إسكندرية فى غرة جمادى الأولى ١٢٧٢ / ٩ يناير ١٨٥٦، ص ٢٨٨.

(٢٧٤) تعداد النفوس: حارة الإفرنك بالإسكندرية سجل ١٩١٦٣، ص ١٨.

(٢٧٥) المعية تركى: دفتر ٥٣٤، وثيقة بدون رقم، من خورشيد بك محافظ الإسكندرية إلى المعية فى ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٩ / ٣ نوفمبر١٨٦٢، ص ٢٥.

(٢٧٦) ديوان تفتيش الصحة: دفتر ١٧٩ صادر / م / ٥ / ٧، وثيقة ٥٨، صورة الصادر " باب الشعرية " فى غاية شوال ١٢٧٤ / ١٢ يونيو ١٨٥٨، ص ١٢٤.

(٢٧٧) المعية تركى: م ١٦، وثيقة ١١٣، ورقم ٣٥، فى ٢٨ ربيع الأول ١٢٧٤ / ١٦ نوفمبر ١٨٥٧؛ وثيقة ١٢٤، ورقة ٤٠، من محافظ إسكندرية إلى المعية فى غرة ربيع الآخر ١٢٧٤ / ١٩ نوفمبر ١٨٥٧؛ ومحفظة ١٧، وثيقة ٣٦، ورقة ١٨ عربى، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٧٤ / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٧.

(٢٧٨) المصدر السابق، م ٤٣، وثيقة ٢٧، من محمد زكى تشريفاتى الخديو إلى المعية، فى ٦ شوال ١٢٨٤ / ٣١ يناير ١٨٦٨.

(٢٧٩) ديوان عابدين: م ٢٠ وارد تلغرافات، دفتر ٥، تلغراف رقم ١٥٠، من زكى بك إلى رياض باشا، فى ٢٦ رمضان ١٢٨٣ / ١ فبراير ١٨٦٧، وتلغراف رقم ٢٠٤، فى ٢ شوال ١٢٨٣ / ٧ فبراير ١٨٦٧.

(٢٨٠) المعية تركى: م ٤٣ وثيقة ٢٧، من محمد زكى تشريفاتى الخديو إلى المعية، فى ٦ شوال ١٢٨٤ / ٣١ يناير ١٨٦٨.

(٢٨١) جورج جندى، جاك تاجر: المرجع السابق، ص ص ٣٠ — ٣١.

(٢٨٢) المعية عربى: سجل ١٩٣٠، صادر الأوامر العلية، س ١ / ١ / ٤١، وثيقة ٢٢، أمر كريم إلى محافظ مصر فى ٢٣ صفر ١٢٨٧ / ٢٥ مايو ١٨٧٠، ص ١٢٣.

(٢٨٣) المعية تركى: دفتر ٥٥٧، وثيقة ٧، أمر كريم إلى ناظر الخارجية فى ١٩ شعبان ١٢٨٣ / ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦، ص ٧.

(٢٨٤) المصدر السابق، م ٤٢، وثيقة ٣٤٢، من محمد شريف إلى المعية فى ٦ شعبان ١٢٨٤ / ٣ ديسمبر ١٨٦٧؛ ومحفظة ٤٣، وثيقة ٥٠٧، فى ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٥ / ٢٠ يوليو ١٨٦٨.

(٢٨٥) ديوان الداخلية: دفتر١٣٢١ قيد الأوامر الكريمة، وثيقة ١١٣، فى غرة جمادى الأولى ١٢٩١ / ٦ يونيو ١٨٧٤ ص٣٩.

(٢٨٦) دار المحفوظات العمومية: دولاب ٦، عين ٢، محفظة ١٢٦، ملف ١٩٠٦، أوراق ربط معاش الخواجة جيمس رونللس مهندس وابور الشيخ حسن فى ٢٢ ذو القعدة ١٢٧٩ / ١١ مايو ١٨٦٣.

(٢٨٧) شورى المعاونة: م١، وثيقة ١٥٤، من ناظر الأمور الخارجية فى٢٩ محرم ١٢٨٠/١٦ يوليو ١٨٦٣.

(٢٨٨) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٢٦٣، من ناظر الأمور الخارجية إلى الأفندى أحد رجال المعية فى ١٦ صفر ١٢٨٠ / ٢ أغسطس ١٨٦٣؛ وأيضاً م ٤ معاونة سنية، وثيقة ١٠٥، فى ٦ ذو القعدة ١٢٨٠ / ٣ إبريل ١٨٦٤؛ والمعية تركى: دفتر ٥٣١ جـ٢، وثيقة ١٢٤، من المعية إلى الخارجية فى ١٠ صفر ١٢٨٠ / ٢٧ يوليو ١٨٦٣ ص٨٥.

(٢٨٩) دار المحفوظات العمومية: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ٧، عين ٣، محفظة ١٦٠، ملف ٣١٧٩، أوراق ربط معاش ورثة الخواجة بتلر المهندس الإنجليزى فى غرة جمادى الأولى ١٢٨٣ / ١١ سبتمبر ١٨٦٦ نمرة ١٠.

(٢٩٠) المعية عربى: سجل ١٨٣٢ صادر الدواوين، الرقم الحديث س١ / ٣ /٢٣، وثيقة ١٣، جواب بعلامة سعادة رياض باشا إلى أمور خاصة، فى ١١ رمضان ١٢٨٦ / ١٥ ديسمبر ١٨٦٩، ص ٣٢.

(٢٩١) المعية تركى: دفتر ٥٨٢، وثيقة بدون رقم، إرادة سنية إلى نظارة المالية فى ٢١ ربيع الأول ١٢٨٦ / ١ يوليو ١٨٦٩، ص ١٧.

(٢٩٢) المصدر السابق، م ٤٢، وثيقة ٤٦٤، من محمد زكى إلى مهردار الخديو فى ٢٤ شعبان ١٢٨٤ / ٢١ ديسمبر ١٨٦٧.

(٢٩٣) زكى فهمى: صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٥ ص ٥٥.

(٢٩٤) المعية تركى: م ٤٣، وثيقة ١٢٨، من أوجلفى باش حكيم إسبتالية إسكندرية إلى المعية فى ٢ ذو القعدة ١٢٨٤ / ٢٥ فبراير ١٨٦٨.

(٢٩٥) الوقائع المصرية: م ١، ملف احتفالات، عدد ٢٥٢، فى ١٢ شعبان ١٢٨٥ / ٢٦ نوفمبر ١٨٦٨.

(٢٩٦) المعية تركى: م ٥١، وثيقة ٢٤١، بإمضاء توفيق إلى سعادة الباشا أحد رجال المعية فى ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٩١ / ٧ أغسطس ١٨٧٤.

(٢٩٧) ديوان المعاونة السنية: م ٤، وثيقة ٢٤٤، مرفق أ بيان القضايا الموجودة بالضبطية (بإسكندرية) بقلم إفرنجى المختصة بالأوروبيين وموقوفة لأسباب مختلفة فى ٥ ذو الحجة ١٢٨٠ / ١٢ مايو ١٨٦٤.

(٢٩٨) المعية تركى: م ٤٢، وثيقة رقم ٤١٣، إلى محافظ السويس فى ١٧ شعبان ١٢٨٤/١٤ ديسمبر١٨٦٧.

(٢٩٩) عابدين تركى: م٢ صادر تلغرافات، دفتر٢، تلغراف ٨٧، من رياض باشا إلى محافظ الإسكندرية بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٣ / ٢٠ سبتمبر ١٨٦٦.

(٣٠٠) المعية تركى: م٥٠، وثيقة ١١٣، من ناظر الداخلية فى١٧ ربيع الأول١٢٥٠/١٥ مايو ١٨٧٣.

(٣٠١) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ٦٩.

(٣٠٢) ضبطية إسكندرية: سجل ١٠٦٣، وارد القناصل، ل٤ / ١٢ / ٩، وثيقة بدون رقم، وارد مجلس شرعى الإنجليز فى ٨ مايو ١٨٦٨، ص ٩٢.

(٣٠٣) المعية عربى: سجل ١٩٥٠ غير رسمى، وثيقة ٢٠٩، من المعية إلى ناظر الحقانية فى ٢١ رجب ١٢٩١ / ٣ سبتمبر ١٨٧٤، ص ٥٩.

(٣٠٤) بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٣٠٥) محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٣٠٦) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع ق ١٩، ج ٢، مرجع سبق ذكره ص ص ٥٢٣ —٥٢٥، ٦٠٩.

(٣٠٧) نفسه ج ٢، ص ٦١٩.

(٣٠٨) ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٣٠٩) إبراهيم عبد الغفار الدسوقى: كبير مصححى الكتب العلمية وأستاذ المستشرق البريطانى (لين) والمتوفى سنة ١٨٨٣ ؛ عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٣١٠) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره ص ١٢٠.

(٣١١) إلهام محمد ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره ص ١١٦.

(٣١٢) إدوارد وليم لين: إنجليزى يتحدث عن مصر، ترجمة فاطمة محجوب، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٧، ص ص ٦٧، ١٣١ - ١٣٩٠.

(٣١٣) إلهام ذهنى: الرحالة البريطانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٣ — ١٣٤، ١٦٣.

(٣١٤) تعداد النفوس: ثمن الأزبكية، سجل ٢٣٩ — ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٢. ص ٢١٢.

(٣١٥) المصدر السابق، نفسه سجل ٢٤٠ — ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٣. ص ١١٦.

(٣١٦) المصدر السابق، نفسه سجل ٢٤٦ — ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٩. ص ٢٨٤.

(٣١٧) المعية تركى: م ٦، وثيقة ٨٢، ورقة ٥٠٤، من إسماعيل عاصم إلى كاتب الديوان الخديوى فى ٦ جمادى الأولى ١٢٧١ / ٢٥ يناير ١٨٥٥.

(٣١٨) ديوان المدارس: م ٣ أوامر، وثيقة ٨١، محمد على الجناب العالى إلى صاحب السعادة والمودة مدير ديوان المدارس، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٨٦٣ / ٢٢ إبريل ١٨٤٧.

(٣١٩) المصدر السابق، سجل ٤٦٥ صادر عموم المدارس، الرقم الحديث م / ١ / ٢٢٢، وثيقة رقم ١، صادر المدارس إلى قلم إفرنكى ضبطية، فى ٦ شعبان ١٢٩٠ / ٢٩ سبتمبر ١٨٧٣، ص ١٠٤.

(٣٢٠) ديوان المعاونة السنية: م ٢ محفوظات المعاونة، وثيقة ٢٨٩، من حسين شيرين باشا محافظ الإسكندرية إلى رئيس معاون الجناب الخديوى، فى ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨٠ / ٤ نوفمبر ١٨٦٣.

(٣٢١) لوسى دف جوردون: المصدر السابق، ص ص ٣٨- ٣٩، ٨٤.

(٣٢٢) نفسه، ص ص ٤٢ — ٤٣.

(٣٢٣) نفسه، ص ص ٥٣ — ٥٤.

(٣٢٤) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل١١٨مبايعات، وثيقة١٥١، فى غاية شوال١٢٢٥/٢٧ نوفمبر١٨١٠، ص ٧٧.

(٣٢٥) محكمة مصر الشرعية: سجل رقم ٢ إعلامات، مسلسل قديم، وثيقة ٦١، فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٤ / ١١ أغسطس ١٨٣٨، ص ١٤؛ وانظر ديوان خديوى: م ٩ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٤، وثيقة ٥٩٣، إلى مجلس التجار، فى ٢٦ شعبان ١٢٦٧ / ٢٧ يونيو ١٨٥١.

(٣٢٦) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٨ صادر القناصل والسايرة ل٤/ ٤ / ٤، صادر لقنصلاتو دولة الإنجليز، فى ٢٤ ربيع الأول ١٢٧٥ / ١ نوفمبر ١٨٥٨، ص ١١٩؛ وأيضاً صادر لقنصلاتو دولة الإنجليز، فى ٦ ربيع الآخر ١٢٧٥ / ١٣ نوفمبر ١٨٥٨، ص ١٥٥.

(٣٢٧) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل رقم ١ إشهادات، وثيقة ١٠٥٧، فى ٢٥ جمادى الأولى ١٢٧٥ / ٣١ ديسمبر ١٨٥٨، ص٢٦٢.

(٣٢٨) محكمة مصر الشرعية: سجل رقم ١٦ إعلامات، مسلسل حديث، وثيقة ١٤٠، فى ١٧ محرم ١٣٠٠ / ٢٨ نوفمبر ١٨٨٢، ص٨٨.

(٣٢٩) عبد الوهاب بكر: منصور أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥١.

(٣٣٠) من تلك الإجراءات أيضاً أنه كان يتم رد من يرغب فى اعتناق الإسلام من غير البالغين إلى قنصله حيث يسلمه القنصل إلى وليه ؛ المعية تركى: م ١٢، وثيقة ٥١٦ / من خير الدين مأمور الضبطية إلى خازن الخديوى، فى غرة ذو الحجة ١٢٧٢ / ٣ أغسطس ١٨٥٦.

(٣٣١) أوامر و مكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ٢٩٤، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٣٧ / ١٣ يوليو ١٨٢٢، ص ٦٥.

(٣٣٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٧.

(٣٣٣) المعية تركى: دفتر ١٠، وثيقة ٣٣٠، من المعية إلى أمين جمرك جدة، فى ٢٨ ذو القعدة ١٢٣٧ / ٢٧ يوليو ١٨٢٢؛ ودفتر ١٤ معية تركى، وثيقة ١٤٤، من محمد على إلى أمين جمرك جدة، فى ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٨ / ١٧ أغسطس ١٨٢٣.

(٣٣٤) شورى المعاونة: م ١٢ ملخصات الدفاتر، دفتر ١٧٨، وثيقة ٧٣٨، من المعاونة إلى حبيب أفندى، فى ١٥ ربيع الآخر ١٢٥٤ / ٨ يوليو ١٨٣٨؛ وأيضاً م ٢١ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٨٦، وثيقة ٦٠٥، من المعاونة إلى عباس باشا، فى ٢٢ شعبان ١٢٥٨ / ٢٨ سبتمبر ١٨٤٢.

(٣٣٥) خديوى تركى: م ٣٢ ملخصات الدفاتر، دفتر٧٨٩، وثيقة ٥٧٣، إلى سامى بك على هامش عريضة، فى ١٥ شعبان ١٢٤٨ / ٧ يناير ١٨٣٣

(٣٣٦) محكمة مصر الشرعية: إعلامات، سجل رقم ١٠ مسلسل قديم، لعام ١٢٥٨، وثيقة ٤٢١، فى ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٨/ ١ يونيو ١٨٤٢، ص ١٤٤؛ وأيضا وثيقة ٥٤٦، فى جمادى الأولى ١٢٥٨ / ١٨ يونيو ١٨٤٢، ص ١٨٣.

(٣٣٧) المصدر السابق، سجل ١٤ مسلسل قديم لسنة ١٢٦٠ / ١٨٤٤، وثيقة ٩٧٩، فى ٢١ ذو الحجة ١٢٦٠ / ١يناير ١٨٤٥، ص ٢٥٩.

(٣٣٨) المصدر السابق، سجل ٢٩ مسلسل قديم لعام ١٢٧٠ / ١٨٥٤، وثيقة ٢٦٥، فى ١٨جمادى الأولى ١٢٧٠ / ١٦ يناير ١٨٥٤، ص ٥٥.

(٣٣٩) دار المحفوظات العمومية: ملفات خدمة الموظفين، دولاب ١٦، عين ١، محفظة ٣٣٩، ملف ٩٤٥٤، أوراق ربط معاش الخواجة باطلت — ١٥ يناير ١٨٨٤.

(٣٤٠) ديوان خديوى تركى: م ٨ وثائق تركى مترجمة، وثيقة رقم ١٩ فى ٩ محرم ١٢٦١ / ١٨ يناير ١٨٤٥م.

(٣٤١) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥٧، ٧٩٧.

(٣٤٢) عمر طوسون: البعثات العلمية فى عهد محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩٢ — ٣٩٤.

(٣٤٣) المعية تركى: م ٢٨، وثيقة ٥٨٤، من خورشيد محافظ إسكندرية إلى المعية، فى ٣ ذو الحجة ١٢٧٨ / ١ يونيو ١٨٦٢.

(٣٤٤) المصدر السابق، م ٣٥، وثيقة ٩٥، من أحمد نورى باشا ناظر البحرية إلى مهردار جناب الخديوى، فى ٢١ جمادى الأولى ١٢٨٢ / ١٢ أكتوبر ١٨٣٥.

(٣٤٥) خديوى تركى: م ٢٠ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٧، وثيقة ٣٥٠، من الديوان الخديوى إلى مطوش بك فى ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٤٣ / ١١ يناير ١٨٢٨، ص ٩١.

(٣٤٦) المعية عربى: سجل ٦٢ جـ٣ صادر للمعية للدواوين والأقاليم س١ / ٨ / ١٤، وثيقة ١٣٨، من المعية إلى أسيوط وجرجا فى ١٨ شوال ١٢٦٧ / ١٦ أغسطس ١٨٥١، ص ٥٤٠.

(٣٤٧) ميخائيل شاروبيم: المصدر السابق، ص ص ١٢٧ — ١٣١.

(٣٤٨) نفسه، ص ص ١١٩ — ١٢٤.

(٣٤٩) كان الأقباط لا يدخلون الجيش فى عهد محمد على بدليل أن الباشا نفسه قد ارتاب فى قيام بعض الرجال المسلمين برسم صليب على ذراعه للتخلص من الجهادية بدعوى أنه نصرانى، فأمر بعدم الالتفات إلى ذلك الرسم وضم اللائق من هؤلاء إلى الجهادية ؛ أمين سامى: المصدر السابق، ج الثانى ص ٤١٨؛ أوامر وكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الأول، أمر رقم ١٨٧٦، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٤٩ / ٢٤ فبراير ١٨٣٤، ص ٣٨٢.

(٣٥٠) أمر تركى صدر لمفتش قبلى تاريخه ٥١ جمادى الأولى ١٢٧٢ / ٢٣ يناير ١٨٥٦ رقم ٢، مقيد بوجه ٢٩، تابع ديوان جهادية " ما صدر فى حق القبط بدفتر أمور إدارة وإجراءات ترجمته " حيث مقتضى إرادتنا وحق المساواة أخذ من يصلح من أولاد وتعلقات عمد ومشايخ (طايفة) القبط والرعايا للجهادية كما أنه أخذ من أولاد وتعلقات عمد ومشايخ المسلمين فعندما يصير معلومكم ذلك تبادروا (بالاجرا) على الوجه المحرر بالأقاليم التى تحت تفتيشكم " ؛ زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٢؛ هذا وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السلطان العثمانى عبد المجيد الأول ١٨٣٩ — ١٨٦١ قد أصدر فرماناً فى ٨ فبراير ١٨٥٦ أطلق عليه (خط همايونى) كان من أهم ما نص عليه هذا الفرمان تأكيد حق الدولة فى تجنيد المسيحيين للخدمة العسكرية، مع تخويلهم الحق فى دفع البدل النقدى للإعفاء من أداء الخدمة ؛ عبد العزيز الشناوى: المرجع السابق، ج١، ص ص ٩٧ — ٩٨.

(٣٥١) جاك تاجر: أقباط ومسلمون منذ الفتح العربى إلى عام ١٩٢٢، كراسات التاريخ المصرى، القاهرة ١٩٥١، ص ص ٢٣٦ — ٢٣٧.

(٣٥٢) الأهرام الاقتصادى: عدد ٦٣٦، فى ٢٣ مارس ١٩٨١، ص ١٩.

(٣٥٣) الأهرام الاقتصادى: المرجع السابق، ص ١٩.

(٣٥٤) تجدر الإشارة إلى أنه كان يوجد مجموعتين من اليهود فى مصر ، الأولى: "مجموعة الإسكندرية"، وكانت صلاتها وثيقة ببريطانيا خاصة بعد إشراف منتيفورى على تكوينها أثناء زيارته لمصر لترتيب أوضاع معاهدة لندن ١٨٤٠، وقد سعى منتيفورى لدى محمد على لتدعيم استقرار العديد من اليهود الأوروبيين بمصر، وسعى لديه أيضاً لرفع عبء الضرائب الباهظة التى كان قد فرضها عليهم محمد على ليجهز حملته إلى الشام، وقد اعتمد السير موسى منتيفورى مبعوث اليهود البريطانيين فى زيارته لمصر فى أغسطس ١٨٤٠ على حظوته لدى الباب العالى، أما يهود المجموعة الثانية "مجموعة القاهرة" فقد طالبوا فى عام ١٨٤٤ بالحماية من مجلس النواب البريطانى لكى تتاح لهم فرصة ممارسة النشاط الاقتصادى فى ظل الظروف الجديدة مثلهم مثل مجموعة الإسكندرية ؛ المرجع السابق، ص ص ١٩ — ٢٠.

(٣٥٥) عبلة السيد حنفى: الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(٣٥٦) تعداد النفوس محافظة الإسكندرية: حارة الإفرنك، سجل ١٩١٦٣، ص ٤٢٦؛ وتعداد النفوس محافظة مصر، ثمن الأزبكية، سجل ٢٣٩ — ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٢، ص ٣٣٥؛ وأيضاً المصدر السابق — ثمن باب الشعرية سجل ٢٣٥ — ل / ٣ / ١ / ٢ / ب / ٣، ص ص ٢٥١، ٢٨٨ — ٢٨٩.

(٣٥٧) المعية تركى: م ٤٣، وثيقة ٨٩، إلى سعادة خيرى بك، فى ٩ شوال ١٢٨٤ / ٣ فبراير ١٨٦٨.

(٣٥٨) تعداد النفوس: سجل ١٨٠ ثمن قسم الجمالية ل٣ /١/١/جـ/١ لعام ١٢٦٤ / ١٨٤٨، ص ٤٣، وسجل ١٨٩ — ل / ٣ / ١ / ١ / أ / ٢ ثمن الأزبكية عام ١٢٦٤ ص ص ٤٧٤، ٦٥٠؛ وأيضاً ديوان خديوى: م ١٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٣٢، وثيقة ٣٧، من الديوان الخديوى إلى زكى أفندى، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٤٢ / ٩ أكتوبر ١٨٢٦، ص ١٢.

(٣٥٩) حامد سلطان: المرجع السابق، ص ٣٧٦.

(٣٦٠) شورى المعاونة: دفتر ٢٨٢، وثيقة ٢٤٠، من شورى المعاونة إلى عباس باشا، فى ٢٩ صفر ١٢٥٦ / ٢ مايو ١٨٤٠، ص ٣٣.

(٣٦١) ديوان خديوى: م ٣٤ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩٤، وثيقة ٣٣، إلى قنصل الإنجليز فى ٩ رجب ١٢٤٩ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٣.

(٣٦٢) شورى المعاونة: دفتر٢٨٢، وثيقة٢٤٠، إلى عباس باشا، فى٢٩ صفر١٢٥٦/٢ مايو ١٨٤٠، ص٣٣.

(٣٦٣) خديوى تركى: م٣٤ ملخصات الدفاتر، دفتر٧٩٤، وثيقة٣٣، إلى قنصل الإنجليز، فى٩ رجب ١٢٤٩ /٢٢ نوفمبر ١٨٣٣.

(٣٦٤) المصدر السابق، م ١٧، دفتر٧٣٢، وثيقة٣٧، فى ٧ ربيع الأول ١٢٤٢/٩ أكتوبر١٨٢٦، ص ١٢.

(٣٦٥) الوقائع المصرية: م ١٦، ملف رقم ٢ قضايا، عدد ٣٢١، بتاريخ السبت ٢١ جمادى الآخرة ١٢٤٧ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣١؛ وعدد ٣٢٢، بتاريخ الاثنين ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٤٧ / ٢٩ نوفمبر ١٨٣١.

(٣٦٦) المعية تركى: م ١، وثيقة ١، من حسن فؤاد إلى باشمعاون الجناب الخديوى، فى آخر جمادى الآخرة ١٢٦٩ / ٩ إبريل ١٨٥٣؛ ووثيقة رقم ٢، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٦٩ / ٥ مايو ١٨٥٣.

(٣٦٧) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٨ صادر إلى القناصل والسايرة، وثيقة ٥٣، صادر إلى قناصل دولة الإنجليز، بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٧٥ / ١٩ يناير ١٨٥٩، ص ٢٨٨.

(٣٦٨) مجلس تجار مصر: سجل ٩٧٤ قيد القرارات الابتدائية، رقم حديث ٥٨٥٦، قضية رقم ٥٢٢، مجلس يوم الثلاثاء ٤ جمادى الأولى ١٢٨٤ / الموافق ٣ سبتمبر ١٨٦٧، ص ص ٦ – ٧، ١١.

(٣٦٩) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين ل / ٤ / ٤ / ١، وثيقة ٤١، ٧٨، صادر جهات سايرة " قلم إفرنكى " إلى حضرة قاضى أفندى، فى ١٧ ربيع الآخر ١٢٧٢ / ٢٧ ديسمبر ١٨٥٥، ص ص ٧٥؛ ووثيقة ٧٣، صادر ديوان المحافظة: قلم إفرنكى "، فى ١٩ ربيع الآخر ١٢٧٢ / ٢٩ ديسمبر ١٨٥٥، ص ٩٣؛ وأيضاً سجل ٦٢٨ وارد القناصل والدواوين ل/٤/١٢/١، رقم قديم ٨٤٤ وارد الجهات السايرة، من حضرة قاضى أفندى نمرة $\frac{104}{106}$، فى٢٤ ربيع الآخر١٢٧٢/٢ يناير ١٨٥٦، ص٢٤.

(٣٧٠) ديوان الداخلية: سجل ١٦٥ صادر الأقاليم القبلية– ل/٣١/٦/١، وثيقة ٢٢، صادر مديرية المنيا وبنى مزار بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٨٢/٣٠ يوليو ١٨٦٥، ص ص ٤٨– ٤٩؛ وسجل ٢٠٩ صادر جهات إسكندرية بديوان الداخلية ل/١٩/١٠/٤، فى٢٦ شوال ١٢٨٣/٣ مارس ١٨٦٧، ص ص ١٤٣، ٢٢٤.

(٣٧١) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٨ صادر القناصل والسايرة ل / ٤ / ٤ / ٤، وثيقة عرض صادر إلى قنصل الإنجليز، فى ٢٧ رجب ١٢٧٥ / ٢ مارس ١٨٥٩، ص ٣٨٨؛ وأيضاً سجل رقم ٨٨٧ قديم، الرقم الحديث ٢٦٩ — ل / ٤ / ٤ / ٥ صادر القناصل والسايرة، وثيقة ٩٦، صادر إلى قنصل الإنجليز، فى ٢٣ شعبان ١٢٧٥ / ٢٨ مارس ١٨٥٩، ص ٤٤٣.

(٣٧٢) ديوان عابدين: م ٤٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٢٢٠، ملخص الأمر رقم ١١، من الجناب العالى إلى محافظ السويس، فى ٢٣ رمضان ١٢٥١ / ١٢ يناير ١٨٣٦.

(٣٧٣) ديوان خديوى تركى: م ٥، وثيقة ٨٢، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان، فى سلخ رجب ١٢٥٣ /٣٠ أكتوبر ١٨٣٧؛ وأيضاً ديوان المعاونة: م ٢ أوامر إلى المعاونة، وثيقة ١٠٩، من الجناب العالى إلى باشمعاونه، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٥٨ / ٨ إبريل ١٨٤٢.

(٣٧٤) ديوان محافظة إسكندرية: سجل رقم ٢٤ جـ٣ قديم، ل/٣/١/١٥ حديث، صادر محافظة إسكندرية وثيقة ١٤١، فى ٢٣ ربيع الآخر ١٢٦٧/٢٥ فبراير١٨٥١؛ وأيضاً سجل ٢٠ وارد ديوان المحافظة الرقم الحديث ٦٧٥ — ل/٣/٧/٨ وثيقة ١٣٥، فى٢٨ ربيع الآخر ١٢٦٧/٢ مارس١٨٥١، ص٤١٠.

(٣٧٥) لطيفة سالم: القوى الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢١.

(٣٧٦) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص ٢٤٤ — ٢٤٥.

(٣٧٧) سليم خليل النقاش: المرجع السابق، ج الخامس، ص ص ١٩٩، ٢٢٢.

(٣٧٨) ستانلى لين بول: ولد بمدينة لندن عام ١٨٥٤، وهو مؤرخ وباحث فى الآثار العربية، زار مصر عام ١٨٨٣، اهتم بدراسة آثار القاهرة، وأكمل المعجم العربى الذى بدأه إدوارد وليم لين، ولم يكمله، كما كتب سيرة لين. وله مؤلفات عديدة فى الآثار والتاريخ والسير والتراجم والعديد من المؤلفات عن مصر ؛ ستانلى لين بول: سيرة القاهرة. ترجمة حسن إبراهيم حسن وإدوارد حليم — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة ١٩٥٠، ص ص١١ — ١٣.

(٣٧٩) المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣٨٠) نفسه، ص ٤٠.

(٣٨١) محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن ١٩، مرجع سبق ذكره ج ٣، ص ص ٩٠٣ — ٩٠٨.

(٣٨٢) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣٨٣) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٥ — ١٨٦.

(٣٨٤) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ص ٦٨ — ٦٩.

(٣٨٥) أعرب جليدون عن رغبته فى التخلى رسمياً عن رعويته البريطانية إذا منحه الرئيس الأمريكى تفويضاً من قبله، وهو يرمى من وراء ذلك إلى التخلص مما للقنصل البريطانى من ولاية قضائية عليه، عمد بالمرستون إلى تعزيزها بما أرسله من تعليمات فى هذا الصدد، وبناء عليه تم استدعاء مستر جليدون للمثول أمام المحكمة القنصلية، فلما رفض إجابة هذا الاستدعاء، هدده القنصل البريطانى باستخدام القوة ؛ محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٣٨٦) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ٦٩.

(٣٨٧) المعية تركى: م٣٩، وثيقة ٣٧٦، من إسماعيل راغب مأمور الخارجية إلى المعية السنية، فى ١٥ جمادى الآخرة ١٢٨٣ / ٢٥ أكتوبر ١٨٦٦.

(٣٨٨) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣٨٩) بعثة كشفية أرسلها ملك بروسيا إلى مصر عام ١٨٤٢، مدتها ثلاث سنوات، رأسها كارل ريتشارد ليبسيوس ورافقه فيها الفنان البريطانى بونومي والمهندس المعمارى البريطانى جيمس وايلد، وقد قامت تلك البعثة بعمل مسح شامل للمواقع الأثرية الكبرى، كما حملت معها عند مغادرتها مصر خمسة عشر .ألف (١٥، ٠٠٠) قطعة مابين قوالب (نماذج منسوخة) وآثار (أصلية) مصرية، كانت نواة المتحف المصرى فى برلين ؛ بريان م. فاجان: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٣٩٠) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١٧١ — ١٧٢.

(٣٩١) رشاد رشدى: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٣٩٢) دونالد ريد: المرجع السابق، ص ص ١٣، ٧٧، ١٤٨، ٤١٢.

(٣٩٣) ضبطية إسكندرية: سجل رقم١٠٦٣ وارد القناصل، وارد من مجلس شرعى الإنجليز، بتاريخ ١٩ / ٥ /١٨٦٨، ص٩٢.

(٣٩٤) محكمة إسكندرية: سجل٣ إشهادات، وثيقة ٢١، بتاريخ ١١ شوال ١٢٧٩/١ إبريل ١٨٦٢، ص ٦.

(٣٩٥) المصدر السابق، سجل ٦ إشهادات، وثيقة ٦٠٣، فى غاية ربيع الأول ١٢٨٩ / ٧ يونيو ١٨٧٢، ص ص ٢٠٨ — ٢٠٩.

(٣٩٦) ديوان خديوى: م ٥ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١١ صادر، صورة المخاطبة رقم ٤٦٣، من ديوان الخديوى إلى ديوان الجهادية، فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٧ / ٢٨ يناير ١٨٥١، ص ٥٨.

(٣٩٧) حامد على دسوقى: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٣٩٨) محافظ الأبحاث: م ٤٩ التجارة، وثيقة مستخرجة من م ٥ أوامر ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالى إلى بوغوص بك، فى ١٢ ذو الحجة ١٢٥١ / ٣٠ مارس ١٨٣٦.

(٣٩٩) ديوان خديوى تركى: م ٤، وثيقة ٧٨، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان، فى ٢٨ صفر ١٢٥٣ / ٣ يوليو ١٨٣٧.

(٤٠٠) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٤٠١) المرجع السابق: ص ص ١٧٢ — ١٧٣.

(٤٠٢) شورى المعاونة: م٤، وثيقة٣٠٢، إلى مهردار الخديو، فى١٧ ذو الحجة ١٢٨٠/٢٤ مايو ١٨٦٤.

(٤٠٣) المعية تركى: م٤٨، وثيقة٣٠٧، من محافظ إسكندرية، فى١٥ جمادى الآخرة ١٢٨٨/١ سبتمبر ١٨٧١.

(٤٠٤) ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٨٣٩ ؛ جينادى حاريا تشكين: المرجع السابق، ص ١٩.

(٤٠٥) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره ص ١٩٥.

(٤٠٦) ديوان خديوى: م ٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٢، مكاتبة ٨١٥، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٦٧ / ٣ مارس ١٨٥١، ص ٨٩؛ ومكاتبة ٩٠٦، فى ٢٩ جمـادى الأولى ١٢٦٧ / ٣ مـارس ١٨٥١، ص ٩٩.

(٤٠٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٥٩.

(٤٠٨) محكمة مصر الشرعية: سجل رقم ٥٠ إعلامات، مسلسل قديم، وثيقة ٢٤٥، فى ١٣ رمضان ١٢٩٠ / ٤ نوفمبر ١٨٧٣، ص ١٥٤؛ وتعداد النفوس: محافظة إسكندرية، سجل ١٩١٦٣ حارة الإفرنك، ص ص ٩، ٣٠، ٤١، ٧٨.

(٤٠٩) محافظ الأبحاث: م ١١٨، وثيقة ٩١، بدفتر٤٧ معية تركى، فى٢٢ رمضان ١٢٤٨/١٢ فبراير ١٨٣٣.

(٤١٠) عبلة السيد حنفى: اليهود، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٤١١) إبراهيم العدل المرسى: المرجع السابق، ص ٩١.

(٤١٢) معية تركى: م ١٢، وثيقة ١١٩، من خير الدين مأمور الضبطية إلى خازن الخديوى، فى ٢٧ رمضان ١٢٧٢ / ١ يونيو ١٨٦٦.

(٤١٣) عفاف لطفى السيد: المرجع السابق، ص ص ٣٣٥، ٣٥٥ — ٣٥٦.

(٤١٤) على الجريتلى: المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٤١٥) ديوان المدارس: م ٢ أوامر للمدارس، وثيقة ٧٢، فى ٢٦ ربيع الآخر ١٢٦٢ / ٢٣ إبريل ١٨٤٦.

(٤١٦) جوان فوتشركنج: المصدر السابق ص ص ٧٨٤ — ٧٨٥.

(٤١٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٤.

(٤١٨) المعية تركى: م ٣٣، بيان مرفق بالوثيقة ٩٧، فى ٢٨ محرم ١٢٨٢ / ٢٣ يوليو ١٨٦٥.

(٤١٩) محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٤٢٠) الأهرام: عدد ٧٠٣٦، بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٠١، ص ١.

(٤٢١) المعية تركى: م ٤٩، وثيقة ٤٣٦، من شريف باشا إلى المعية، فى ٢٠ ذو الحجة ١٢٨٩ / ١٨ فبراير ١٨٧٣.

(٤٢٢) آوت إدارة الملجأ فى عام ١٩٠٠ ما يزيد عن ٥٣٨٣ فرداً، كما كان يوجد بيت للعجائز تابع للجالية يسمى Cottage Home For Old Ladies ، محمود محمود الشال: المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٤٢٣) إدوارد وليم لين: المصدر السابق ص ٨٤.

(٤٢٤) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٣٤٨٩، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٤ / ٧ يونيو ١٨٣٨، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٤٢٥) ديوان خديوى: م ٣٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٧٩١، وثيقة ٢٣٩، تلخيص الإفادة المكتوبة للمسيو باركر وكيل قنصل الإنجليز بمصر، والمؤرخة فى ٥ ذو القعدة ١٢٤٨ / ٢٦ مارس ١٨٣٣.

(٤٢٦) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٣٦٩٣، فى ١٧ ربيع الآخر ١٢٥٧ / ٨ يونيو ١٨٤١، ص ٣٨٤.

(٤٢٧) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٤٢٨) ديوان خديوى: م ٣٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٨٠٦، وثيقة ١٩٦، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوى، فى ١٥ شوال ١٢٥٠ / ١٤ فبراير ١٨٣٥.

(٤٢٩) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٢٢٣١، فى ٩ ربيع الآخر ١٢٥١ / ٤ أغسطس ١٨٣٥، ص ص ٧-٨.

(٤٣٠) ديوان خديوى: م ٣٧ ملخصات الدفاتر، دفتر ٨٠٦، وثيقة ١٩٦، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوى، فى ١٥ شوال ١٢٥٠ / ١٤ فبراير ١٨٣٥.

(٤٣١) أوامر ومكاتبات محمد على: المصدر السابق، مج الثانى، أمر رقم ٢٢٨٩، فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٥١ / ٢١ سبتمبر ١٨٣٥، ص٢١.

(٤٣٢) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين، وثيقة ٣١، صادر قنصل الإنجليز، فى ٢٨ ربيع الآخر ١٢٧٢ / ٧ يناير ١٨٥٦، ص ص٨٥، ٩٤.

(٤٣٣) زين العابدين نجم: وثائق تاريخ مصر والعرب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٦.

(٤٣٤) المعية عربى: دفتر ١٣٣ جـ٤ صادر المعية، وثيقة ٦٤، من المعية إلى مفتش العهدة السنية بالقليوبية، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ١٣ مارس ١٨٥٤، ص ٥٧.

(٤٣٥) تعداد النفوس محافظة مصر، سجلات أرقام: ثمن الأزبكية ١٨٩، ص ٧٨٩؛ وسجل ١٩٠، ص ١٠٨٦؛ وسجل ١٩١، ص ١١٨٨؛ وتعداد ثمن باب الشعرية سجل رقم ١٨٤، ص ١٧٦؛ و قسم الجمالية سجل ١٨١، ص ٦٠٩.

(٤٣٦) تعداد النفوس حارة الإفرنك بالإسكندرية: سجل ١٩١٦٣، ص ص ٦٨، ٧٥، ٨٠.

(٤٣٧) المعية عربى: دفتر ١٣٣ جـ٤ صادر المعية، وثيقة ٦٤، من المعية إلى مفتش العهدة السنية بالقليوبية، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ١٣ مارس ١٨٥٤، ص ٥٧.

(٤٣٨) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٤٣٩) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٦ — ل٤ / ٤ / ٢ صادر قناصل ودواوين، وثيقة رقم ٣٠، صادر لقنصل الإنجليز، فى ٢١ رمضان ١٢٧٤ / ٥ مايو ١٨٥٨، ص ص ٣٢٩ — ٣٣٥.

(٤٤٠) الوقائع المصرية: م ١٦ قضايا — عدد ١٢٢، فى ١٩ رمضان ١٢٤٥ / ١٤ مارس ١٨٣٠.

(٤٤١) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ — ل / ٤ / ٤ / ١ صادر قناصل ودواوين، وثيقة رقم ٣١، صادر قناصل ودواوين، فى ٢٨ ربيع الآخر ١٢٧٢ / ٧ يناير ١٨٥٦، ص ص٨٥، ٩٤.

(٤٤٢) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٨٠، صادر ديوان المحافظة " قلم إفرنكى "، فى٩ جمادى الأولى ١٢٧٢/١٧يناير١٨٥٦، ص١٠٠؛ وسجل رقم٢٩٣— ل/٤/٤/٣١—رقم قديم١٠١٥ صادر إلى القناصل والسايرة، وثيقة٢١٩، صادر إلى مجلس شرعى الإنجليز، فى٢٠ ذو الحجة ١٢٨٢/٦ مايو١٨٦٦، ص٣٣٤.

(٤٤٣) المعية تركى: م ٣٥، وثيقة ٥، من ضبطية إسكندرية، فى١ جمادى الأولى ١٢٨٢/٢٢ سبتمبر١٨٦٥.

(٤٤٤) المصدر السابق، م ١٤، وثيقة ١٩٨، من مدير جرجا، فى ١٣ ذو القعدة ١٢٧٣ / ٥ يوليو١٨٥٧.

(٤٤٥) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٦ — ل / ٤ / ٤ / ٢ صادر القناصل والسايرة، وثيقة رقم ٣٠، صادر لقنصل الإنجليز، فى ٢١ رمضان ١٢٧٤ / ٥ مايو ١٨٥٨، ص ص٣٢٩، ٣٣٥.

(٤٤٦) الوقائع المصرية: م ١٦، العدد ٣٤١، فى ١٦ شعبان المكرم عام ١٢٤٧ / ٢٠ يناير ١٨٣٢.

(٤٤٧) ضبطية إسكندرية: سجل٢٦٨ — ل/٤/٤/٤ صادر القناصل والسايرة، وثيقة رقم ١٥، فى٥ ربيع الأول ١٢٧٥ / ١٣ أكتوبر ١٨٥٨، ص ٧٥؛ وأيضاً وثيقة ١٢، فى تاريخه ص ص ٥٧، ٧٨.

(٤٤٨) تعداد النفوس: محافظة مصر، ثمن الأزبكية عام ١٢٨٥ / ١٨٦٨، سجل رقم ٢٤٥، ل / ٣ / ١ / ٢ / أ /٨، ص ١٤٨.

(٤٤٩) المعية تركى: م ٢٨، وثيقة ٣٤٩، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى صاحب السعادة أحد رجال المعية، فى ١٤ رجب ١٢٧٨ / ١٥ يناير ١٨٦٢.

(٤٥٠) الوقائع المصرية: م ١٦، عدد ٢٠٨، حوادث ديوان الخديوى، فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٤٦ / ٩ نوفمبر ١٨٣٠.

(٤٥١) كفر حشاد: كانت جزءاً من بلدة قديمة تسمى الزبيرية نسبة إلى أنصار الزبير بن العوام الذين استقروا بالغربية وأنشأوا تلك القرية، وقد ألحقت بالمنوفية حيناً من الزمن، ثم أعيدت إلى زمام الغربية وأخيراً صارت من أعمال البحيرة ؛ محمد رمزى: المصدر السابق، ق٢، جـ ٤، ص ص ١٢٨ — ١٢٩.

(٤٥٢) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٨، ص ٤٧٦.

(٤٥٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٦.

(٤٥٤) صالح رمضان: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٤٥٥) المعية تركى: م٢، وثيقة ١٧٨، إلى كاتب ديوان الحضرة الخديوية، فى ٦ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ٦ مارس ١٨٥٤.

(٤٥٦) المعاونة السنية: م ٤ محفوظات المعاونة، وثيقة ٢٨٢، قضايا الأوروبيين بمأمورية مصر، بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٦٤.

(٤٥٧) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين ل/٤ /٤ /١، رقم قديم ٨٥٥، وثيقة ٤٠، صادر جهات سايرة " قلم إفرنكى " إلى وكيل بحرية، فى ١٥ ربيع الآخر ١٢٧٢ / ٢٦ ديسمبر ١٨٥٥، ص ٧٥.

(٤٥٨) المصدر السابق، سجل ٢٧٠، صادر القناصل والسايرة — ل / ٤ / ٤ / ٦، وثيقة ٣٤، صادر لقنصل دولة الإنجليز، فى غرة جمادى الآخرة ١٢٧٦ / ٢٦ ديسمبر ١٨٥٦، ص ٢٤٦.

(٤٥٩) المعية تركى: م ١٢، وثيقة ٣٨٣، من خليل مأمور ضبطية الإسكندرية إلى خازن الخديوى، فى ٦ ذى القعدة ١٢٧٢ / ٩ يوليو ١٧٥٦.

(٤٦٠) المصدر السابق، م ٦، وثيقة ٣١٢، ورقة ١٥، من إسماعيل بك محافظ دمياط إلى كاتب الديوان الخديوى، فى ٢ جمادى الآخرة ١٢٧١ / ٢٠ فبراير ١٨٥٥.

(٤٦١) المصدر السابق، م ٥، وثيقة ٣٤١، ورقة ٦٨، من أبو بكر راتب إلى كاتب ديوان الخديوى، فى ٤ ربيع الآخر ١٢٧١ / ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤؛ وانظر أيضاً: م ٣٨، وثيقة ٥٤٠، من خورشيد محافظ إسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٧٨ نمرة ١٢٥ / ٨ مايو ١٨٦٢.

(٤٦٢) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين، ل / ٤ / ٤ / ١، وثيقة ٨٦، صادر لديوان المحافظة، فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٧٢/٢١ يناير ١٨٥٦، ص ص ١٠٢، ١٠٥؛ وأيضاً المعية تركى: م ٢٠، وثيقة ٣، من محافظ إسكندرية، فى غرة ذو القعدة ١٢٧٤ / ١٣ يونيو ١٨٥٨.

(٤٦٣) المعية تركى: دفتر ٤٨، وثيقة ١٢٩، من المعية السنية إلى إسماعيل بك، فى ١٢ شوال ١٢٤٨ / ٤ مارس ١٨٣٣.

(٤٦٤) المصدر السابق، دفتر ٣٨، وثيقة ٨٦، من الجناب العالى إلى محافظ دمياط، فى ١١ ذو القعدة ١٢٤٤ / ١٥ مايو ١٨٢٩؛ ووثيقة رقم ٩١ من الجناب العالى إلى محافظ دمياط، فى ١٣ ذو القعدة ١٢٤٤ / ١٧ مايو ١٨٢٩.

(٤٦٥) المصدر السابق، م ٢٥، وثيقة ١٩٣، من خورشيد باشا محافظ إسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٧ شعبان ١٨٧٦ نمرة ٦٣ / ٢٩ فبراير ١٨٦٠.

(٤٦٦) المصدر السابق، م ١١، وثيقة ٣٦٥، من خير الدين مأمور الضبطية إلى كاتب الديوان الخديو، فى ٢٤ شعبان ١٢٧٢ / ٣٠ إبريل ١٨٥٦.

(٤٦٧) المصدر السابق، م٢٨ جـ٣، وثيقة ٦٢٠، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٨ / ١٨يونيو ١٨٦٢؛ وأيضاً المعاونة السنية: م ١، وثيقة ٣٠٢، من رئيس مجلس بنها إلى باشمعاون الجناب الخديو، فى ٢٤ صفر ١٢٨٠ / ١٠ أغسطس ١٨٦٣.

(٤٦٨) المعية تركى: م ٢١، وثيقة ٢٢٧، من محافظ الإسكندرية، فى ١٧ صفر ١٢٧٥/٢٦ سبتمبر ١٨٥٨.

(٤٦٩) المعاونة السنية: م ٤ محفوظات المعاونة، وثيقة ٢، إفادة من محافظ إسكندرية إلى المعاونة السنية، فى ٤ شوال ١٢٨٠ / ١٣ مارس ١٨٦٤، نمرة ١٢٥.

(٤٧٠) المعية تركى: م ٣٨، وثيقة ٢٣، من محافظ الإسكندرية، فى ٧ محرم ١٢٨٣/٢٢ مايو ١٨٦٦.

(٤٧١) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

(٤٧٢) المعية تركى: م ٣٠، وثيقة ٩، من ضبطية إسكندرية، فى ٥ شوال ١٢٧٩ / ٢٦ مارس ١٨٦٣.

(٤٧٣) المصدر السابق، نفسه، وثيقة ٢٣، من مأمور ضبطية إسكندرية، فى ٧ شوال ١٢٧٩ نمرة ٣ / ٢٨ مارس ١٨٦٣؛ وأيضاً م ٥٢، وثيقة ١٠٩، من أمين عموم الجمارك المصرية إلى المهردار، فى ١٠ ربيع الآخر ١٢٩٢ / ١٦ مايو ١٨٧٥.

(٤٧٤) المصدر السابق، م ١١٦ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٤٨، وثيقة ٦٧، من المعية إلى كامى باشا أمين جمرك إسكندرية، فى ١٥ ربيع الأول ١٢٧١ / ١٨ أغسطس ١٨٦٤ ص ٢٨.

(٤٧٥) المصدر السابق، م ٢ جـ١، وثيقة ١٧٨، بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٢٧٠ / ٦ مارس ١٨٥٤.

(٤٧٦) ديوان الداخلية: سجل ٢٠٩ صادر جهات إسكندرية، ل / ١٩ / ١٠ / ٤، وثيقة ١٠، صادر محافظة إسكندرية، فى ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٣ / ٢٠ سبتمبر ١٨٦٦، ص ١٢.

(٤٧٧) المصدر السابق، سجل ٢٢٧ صادر جهات إسكندرية، ل١٩/١٠/٦، وثيقة ٢٣٢، صادر المحافظة، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٨٥/١٧ يونيو ١٨٦٨، ص ص١٨٩، ١٩٢؛ وأيضاً سجل ٢٢٨ صادر جهات إسكندرية، ل١٩/١٠/٧، وثيقة ٢٧٨، صادر المحافظة، فى ١٦ ربيع الأول ١٢٨٥ / ٧ يونيو ١٨٦٨، ص ١٥.

(٤٧٨) المعية تركى: م١٥، وثيقة ٢١٤، من أمين جمرك إسكندرية، فى ٤ صفر ١٢٧٤/٢٥ سبتمبر ١٨٥٧.

(٤٧٩) زين العابدين نجم: المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٤٨٠) إسماعيل زين الدين: الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٤٨١) ديوان تفتيش الصحة: سجل ٢٢١ صادر، ل١ / ٥ / ١٦، وثيقة ٥٣، صورة الصادر إلى ضبطية مصر، فى ٢٣ ربيع الآخر ١٢٩٠ / ٢٠ يونيو ١٨٧٣، ص ص ٣١٧، ٣٣٤؛ وأيضاً وثيقة رقم ٢١، صادر إلى قلم إفرنكى الضبطية، فى غاية ربيع الآخر ١٢٩٠ / ٢٦ يونيو ١٨٧٣، ص ٣٥٤.

(٤٨٢) المصدر السابق، سجل ٢٣٠ صادر تفتيش الصحة، رقم حديث ل١ / ٥ / ١٩، وثيقة ١٢٧، ص ٢٥٣، صادر إلى جهات سايرة، فى ١٨ رجب ١٢٩٢ / ١٩ سبتمبر ١٨٧٥.

(٤٨٣) ديوان محافظة إسكندرية: سجل ١٠٢ صادر جهات وقناصل، ل٣ / ١ / ٦٨، وثيقة ٨١، إلى قنصل دولة الإنجليز، فى ١٩ محرم ١٢٧١ / ١٢ أكتوبر ١٨٥٤، ص ١١٦؛ ووثيقة رقم ٢١٦، إلى قنصل دولة الإنجليز، فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٧١ / ٢٣ ديسمبر ١٨٥٤، ص ٢٧٩.

(٤٨٤) ديوان خديوى: م ٣ ملخصات الدفاتر، دفتر ٦١٠، وثيقة ٣٣٨، من ديوان خديوى إلى مجلس التجار، فى ٢٢ محرم ١٢٦٧ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٠، ص ٤٠؛ ومكاتبة ٤٠٣، فى ٢٢ محرم ١٢٦٧ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٠، ص ٤٨.

(٤٨٥) المعية عربى: سجل ٤١ صادر، وثيقة ١٩٤، من المعية إلى قنصل دولة الإنجليز، فى ١٢ ربيع الأول ١٢٦٦ / ٢٦ يناير ١٨٥٠، ص٢٤١.

(٤٨٦) المعية تركى: م ٤٨ تراجم ملخصات الدفاتر، دفتر ٤٥، وثيقة ٢٨٢، ترجمة أمر صادر إلى مطوش باشا، فى ٣ رمضان ١٢٥٠ / ٣ يناير ١٨٣٥، ص ٦٩.

(٤٨٧) دار المحفوظات العمومية: أوراق ربط معاش الخواجة يوسف روجيرك مستخدم بتركيب فابريقة القرازين دولاب ٥، عين ٤، محفظة ١١٩، ملف ١٥٤٩.

(٤٨٨) الوقائع المصرية: م ١٦، عدد ٧٩٤، فى ٢٦ محرم ١٢٩٦ / ١٩ يناير ١٨٧٩.

(٤٨٩) ديوان تفتيش الصحة: سجل ١٦٥ صادر، الرقم الحديث م /٥/١، وثيقة ٢٥٦، صادر إلى الضبطية، فى ١١ شوال ١٢٦٦ / ٢٠ أغسطس ١٨٥٠، ص١٠٧.

(٤٩٠) المصدر السابق، دفتر ١٧١ صادر، الرقم، الرقم الحديث م / ٥ / ٤، وثيقة ٣٤، صادر إلى الضبطية، فى ١٢ محرم ١٢٧٠ / ١٥ أكتوبر ١٨٥٣، ص٢٨.

(٤٩١) المصدر السابق، سجل ١٧٢ وارد، م / ٦ / ٣، وثيقة ٥٧، وارد من جهات سايرة، فى ١٤ صفر ١٢٧٠ / ١٦ نوفمبر ١٨٥٣، ص١٣.

(٤٩٢) ضبطية إسكندرية: سجل ٢٦٥ صادر قناصل ودواوين، ل / ٤ / ٤ / ١، وثيقة ٣٥، صادر قنصل دولة الإنجليز، بتاريخ ١٣ جماد الأولى ١٢٧٢ / ٢١ يناير ١٨٥٦، ص ص ٩٦، ١٠٤.

(٤٩٣) ديوان تفتيش صحة المحروسة: سجل ١٧١ صادر، م / ٥ / ٤، وثيقة ٣٤، صادر إلى الضبطية، فى ١٢ محرم ١٢٧٠ / ١٥ أكتوبر ١٨٥٣، ص٢٨.

(٤٩٤) المصدر السابق، سجل ٢١٣ صادر، ل ١ / ٥ / ١٣، صادر، وثيقة ٢٢، صورة الصادر إلى قلم إفرنكى ضبطية، فى ٢٦ ربيع الأول ١٢٨٨ / ١٥ يونيو ١٨٧١، ص٢١٢؛ وأيضاً سجل ٢١٥ وارد، ل ١ / ٣٣ / ١٨، وثيقة ٢٣، وارد من قلم إفرنكى ضبطية، فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٨٨ / ١١ يونيو ١٨٧١، ص ١٨٨.

(٤٩٥) المصدر السابق، سجل ١٨٤ وارد، الرقم الحديث ل١ / ٣٣ / ٢، وثيقة ٧٦، صورة الوارد من حكيمباشى ثمن الأزبكية، فى ٢٢ صفر ١٢٧٧ / ٩ سبتمبر ١٨٦٠، ص ١٥٤.

(٤٩٦) فرضت الحكومة المصرية منذ عام ١٨٧٣ على الأوروبيين ضرورة أن يذبحوا مواشيهم فى المجزر، وحين حاول الأوروبيون مقاومة قرارات الحكومة جرد نوبار على المقاومين قوة من الشرطة وحينئذ اعترف القناصل أن الواجب على رعاياهم أن يخضعوا للقانون فى هذه المسألة وكان الدافع وراء تلك القرارات المحافظة على الصحة العامة وحمل الأوروبيين على دفع رسوم الذبح ؛ صالح رمضان: الحياة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(٤٩٧) ديوان تفتيش الصحة: سجل ١٧٩ صادر، الرقم الحديث ل١/ ٥ / ١، وثيقة ٢٢٥، صورة الصادر إلى ضبطية المحروسة، فى ٢٣ صفر ١٢٧٧ / ١٠ سبتمبر ١٨٦٠، ص ١٩٩.

(٤٩٨) المصدر السابق، سجل ١٧٩ صادر، الرقم الحديث م / ٥ / ٧، وثيقة ٣٤١، صورة الصادر إلى الضبطية، فى ١٩ محرم ١٢٧٥ / ٢٩ أغسطس ١٨٥٨، ص ١٦٢؛ وسجل ١٨٤ وارد، ل١ / ٣٣ / ٢، وثيقة ١٤، صورة الوارد من ديوان ضبطية المحروسة فى ١٥ ربيع الأول ١٢٧٦ / ١٢ أكتوبر ١٨٥٩، ص ٢٩.

الخاتمة

وهكذا وضح جلياً أن الجالية البريطانية كانت من أهم الجاليات الأجنبية التى أقامت بمصر فى العصر العثمانى، كما كانت فى مقدمة تلك الجاليات، وقد مارست الجالية البريطانية نشاطاً تجارياً قوياً آنذاك، حتى أنها نافست الجالية الفرنسية فى بعض الأحيان، غير أن توتر الأوضاع فى مصر قبيل الحملة الفرنسية قد زعزع من مكانة الجالية وتواجدها بمصر، فإذا ما هدأت الأوضاع واستقرت الأمور، عادت الجالية لتتواجد بقوة على مسرح الأحداث فى مصر خلال القرن التاسع عشر.

وقد زاد الاتجاه البريطانى نحو مصر منذ بداية القرن التاسع عشر نظراً لحالة الاستقرار التى نعمت بها البلاد، وإعادة اكتشاف الأوروبيين عامة والبريطانيين بصفة خاصة لأهمية موقع مصر من الناحية الإستراتيجية، كما كانت علاقة مصر ببريطانيا سلباً وإيجاباً محركاً قوياً لتوافد البريطانيين إلى مصر.

وكان من عوامل هجرة البريطانيين إلى مصر فى القرن التاسع عشر تشجيع الأسرة العلوية لوفود البريطانيين إلى مصر للإفادة من خبرتهم فى المجالات المختلفة، كما حظى كثير منهم بثقة السلطة الحاكمة ورعايتها.

وفضلاً عن ذلك كان الأمن الذى نعمت به مصر فى القرن التاسع عشر ومناخ الحرية التى توافرت للأجانب دافعاً قوياً لقدوم البريطانيين إلى مصر، حيث مارسوا طقوسهم الدينية بحرية تامة، ولم تتعرض تجارتهم وأموالهم لأى اعتداء، الأمر الذى كان محط إشادة من القناصل والرحالة البريطانيين على السواء.

يضاف إلى ذلك زيادة شغف البريطانيين بمصر نتيجة تدفق الآثار المصرية على بريطانيا، وكثرة الكتب الصادرة عن مصر وآثارها والأزياء المصرية القديمة والأساطير الفرعونية، مما دفع البريطانيين للتوافد إلى مصر لمشاهدة تلك الصروح التى قرأوا عنها، وتطلعوا إلى رؤيتها، شجع على ذلك دعوة الجمعية الجغرافية البريطانية الرحالة للسفر إلى مصر.

اتضح أيضا مساهمة الجالية البريطانية بدور بارز فى جميع المجالات بمصر سياسياً واقتصادياً وإدارياً وعمرانياً بل وثقافياً، أيضاً بحيث لم يكن هناك مجال إلا وكان لهم فيه نشاط بارز.

فبالنسبة للنشاط السياسى للجالية نجد أنه قد بدأ متزامناً مع تولى محمد على السلطة فى البلاد، وظهور طموحاته السياسية، وإن أخذ شكل المعارضة لمشروعات الباشا، فإن ذلك لم يمنع من وجود مؤيدين له من أفراد الجالية البريطانية بمصر، تقديراً منهم للخدمات التى قدمها لهم الباشا.

وقد تصاعد النشاط السياسى للجالية فى عهد خلفاء محمد على، وكان المحرك لهذا التصاعد فى النشاط السياسى هو سياسة الحاكم وموقفه من الأجانب لاسيما البريطانيين، وتزايد وطأة الامتيازات الأجنبية، وعلى كل فقد استمر النمو المطرد فى نشاط الجالية السياسى حتى وصل إلى ذروته فى نهاية عهد الخديو إسماعيل وبداية عهد الخديو توفيق بما يمكن معه أن نؤكد ضلوع الجالية بدور كبير فى التمهيد بل والمساعدة فى احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م.

أما نشاط الجالية الاقتصادى فهو الأبرز والأقوى فى نشاط الجالية فى مصر، كما اتسم بالتنوع والشمول، حيث اقتحمت الجالية شتى المجالات الاقتصادية والمالية سواء الزراعة أو الصناعة أو التجارة بشقيها الداخلى والخارجى، فضلاً عن النشاط المصرفى من خلال البنوك البريطانية، وبالطبع لم يكن هذا النشاط الواسع للجالية إلا بفضل تشجيع الحكومة ومساعدة المناخ العام بمصر على ذلك من حيث الحرية والأمن والاستقرار، فضلا عن التطورات الناتجة عن إلغاء سياسة الاحتكار فى أواخر عهد محمد على، وما ترتب على معاهدة لندن من نتائج بعضها اقتصادى، وأخيرا ما أتاحته الامتيازات الأجنبية من فرص عظيمة للثراء بل والاستغلال ظهر بشكل واضح فى عهدى كل من سعيد وإسماعيل.

ففيما يخص الزراعة، اتضح من خلال الدراسة مساهمة الخبرة الفنية البريطانية فى مجال الزراعة، كما امتلك البريطانيون أراضى زراعية، فأحسنوا الانتفاع بها بطرق مختلفة سواء بزراعتها أو بتأجيرها، غير أنهم هربوا أحيانا من أداء ما عليهم من التزامات أو ماطلوا فى تأدية مستحقات الحكومة، ومن ناحية أخرى قام البريطانيون بإنشاء شركات لرى واستصلاح الأراضى، خاصة فى عهد الخديو إسماعيل حين زادت المضاربات المالية وزادت معها ديون الحكومة.

وفى مجال الصناعة ساهمت الجالية فى العديد من الصناعات المدنية والحربية، سواء بتشغيل وإدارة المصانع الحكومية أو بتوفير المعدات والآلات اللازمة لها، هذا فى عهد محمد على، وفى عهد خلفائه تواصل هذا النشاط الصناعى للجالية، وزاد عليه إقامتهم لبعض المشروعات الصناعية القليلة الخاصة بهم.

غير أن ذلك لا ينفى قيامهم بدور سلبى فى مجال الصناعة بمحاولة عرقلة المسيرة الصناعية بمصر، عن طريق توريد آلات ومعدات تالفة أو غير مكتملة الأجزاء، الأمر الذى كلف الدولة أموالاً طائلة.

هذا ولم تبتعد الجالية عن النشاط التعدينى، إذ كانت لهم محاولات بارزة فى هذا المجال، كما عملوا بحرف مختلفة، فكان منهم الجزار والنجار والساعاتى وغير ذلك من الحرف.

وعلى صعيد المجال التجارى اتضح أن الجالية البريطانية قد تميزت فى هذا المجال عن غيرها من الجاليات الأخرى فى ظل سياسة الحرية الاقتصادية التى انتهجتها بريطانيا فى القرن التاسع عشر، فاهتم البريطانيون بالتجارة وخاصة فى الحاصلات الزراعية التى مثلت مادة خام للصناعة البريطانية، ومن ثم عارضوا بشدة سياسة محمد على الاحتكارية، وإن كانت تلك السياسة لم تمنعهم من مزاولة نشاطهم التجارى، ولكنهم تطلعوا إلى المزيد من الأرباح.

وكان بعض أفراد الجالية قد عملوا وكلاء تجاريين للباشا، ومنهم من تاجر معه وحقق أرباحاً ضخمة بفضل تيسيرات الباشا وتسامحه معهم، ولذا كان نشاطهم التجارى الداخلى والخارجى قوياً وواسعاً.

ثم كان إلغاء نظام الاحتكار وزيادة ترحيب حكام مصر بالأجانب مع تطور وسائل النقل والمواصلات دافعاً قوياً لزيادة النشاط التجارى للجالية على صعيد التجارة الداخلية التى مارسوها دون أية عقبات، وعلى صعيد التجارة الخارجية أيضاً سواء من حيث تجارة الصادر أو الوارد ساعد على ذلك حالة الرواج التى شهدتها البلاد فى بداية عهد إسماعيل نتيجة ارتفاع أسعار القطن عالمياً، الأمر الذى ساعد أيضا على نشأة الشركات التجارية.

تبين أيضاً من خلال الدراسة أن البنوك و شركات الرهن العقارى التى أقامتها الجالية فى مصر جاءت متواكبة مع عدة ظروف وعوامل شهدتها مصر، فمع بداية عهد الاقتراض الحكومى الذى افتتحه سعيد وأكمله إسماعيل وارتفاع أسعار القطن عالمياً، واستقرار قوانين الملكية العقارية بالبلاد، ظهرت تلك الشركات البريطانية لتعمل فى مصر مستغلة جميع تلك الظروف لتحقيق الربح والمكاسب الطائلة فى ظل مساندة الامتيازات الأجنبية.

وعلى الرغم من هذا النشاط الاقتصادى البارز الذى مارسته الجالية، فإنها لم تهمل اقتحام المجالين الإداري والعمرانى، فكانت لها إسهاماتها المختلفة، حيث اتضح أن البريطانيين كانوا فى طليعة الأجانب الذين عملوا فى الإدارة المصرية نظراً لخبرتهم، وقد

ازداد تواجدهم بها بمرور الوقت حتى وصل إلى ذروته فى أواخر عهد إسماعيل وبدايات عهد توفيق، نظراً للتدخل البريطانى فى الإدارة المالية المصرية بسبب مشكلة الديون.

وكان مجال الصحة ميداناً رحباً لمشاركة الجالية للنهوض بأحواله والرقى بمستوى الصحة فى مصر، سواء بالمساهمة فى تنفيذ الإجراءات الصحية بمصر كالحجر الصحى، أو بعضوية كل من " لجنة التحسينات " و " مجلس الصحة "، حيث اختصت الأولى بالنهوض بالشئون الصحية بالإسكندرية ومستوى النظافة العامة بها، على حين كان الثانى مسئولاً عن إدارة المستشفيات وشئون العاملين بالإدارة الصحية بمصر ومراقبة الإجراءات الصحية بشكل عام، كما عمل البريطانيون أطباء بالحكومة المصرية، سواء بالمستشفيات، أو المصالح الحكومية، أو برفقة أمراء الأسرة العلوية، هذا بجانب المستشفيات التى أقامتها الجالية، وقدمت خدماتها للمجتمع المصرى عموماً.

ومن النتائج الهامة التى توصلت إليها الدراسة أن المدن والموانئ المصرية قد شهد العديد منها جهود الجالية فى مجال التعمير وإقامة المنشآت الحديثة كالفنادق، وتوسيع ميناء الإسكندرية الذى قامت به شركة جرينفيلد البريطانية، مما زاد من حركة النقل والملاحة فى الميناء.

هذا على حين كانت المواصلات ووسائل الاتصال صاحبة النصيب الأكبر فى نشاط الجالية فى الحركة العمرانية بمصر، حيث اهتم البريطانيون بإصلاح الطرق البرية المصرية وإبراز أهميتها وتنظيم إدارتها، كما سير البريطانيون مراكب وسفناً بخارية نهرية فى مصر، وأنشأوا شركات لهذا الغرض، كما انتظمت خطوط الملاحة البريطانية عبر مصر.

وكان للجالية الفضل فى إدخال السكك الحديدية إلى مصر، حيث بدأت جهودهم فى هذا الصدد فى عهد محمد على، غير أنه ولأسباب عديدة تعرقلت جهودهم حتى نجحوا فى عهد عباس، حيث تم مد الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية أولاً ثم خط القاهرة — السويس بعد ذلك، وظهر مدى التأثير الذى أحدثه خط القاهرة — الإسكندرية الحديدى فى انتعاش مدينة الإسكندرية خاصة، وقد تم ربطها ببعض مدن الدلتا بمواصلات سريعة منتظمة، فضلاً عن دور هذا الخط فى نمو بعض المدن.

كما لم تكن وسائل الاتصال بعيدة عن مشاركة الجالية فى تطويرها وتحديثها سواء البريد أو التلغراف أو الهاتف.

واتضح أيضاً من خلال الدراسة أهمية الجهود التى بذلتها الجالية فى مجالى التعليم والثقافة فى مصر، سواء عن طريق العمل بمدارس الحكومة أو إقامة مدارسهم الخاصة، كذا فى مدارس الإرساليات التنصيرية البريطانية التى لا يمكن إغفال دورها التعليمى الذى قامت به، على الرغم من مساعيها التنصيرية وأهدافها فى هذا المجال، حيث قامت بتعليم

البنين والبنات على السواء، فالتحق بعض خريجيها بالمصالح الحكومية لكفاءهم وإجادهـــــم الإنجليزية.

ومن ناحية أخرى ظهر بشكل كبير كيف كانت مصر مجالاً لمحاولات البريطانيين التوصل إلى كشوف علمية جديدة، حيث استقبلت البلاد العديد من البعثات فى هذا المجال، ومن المؤكد أن ذلك الأمر كان ضمن إطار اهتمام البريطانيين وشغفهم بمصر، ومحاولة كشف غموضها.

ويمكن القول أيضاً أنه قد وضح حجم الدور الثقافى المهم الذى قامت به الجمعيات العلمية البريطانية الدينية والثقافية، خاصة ما أحدثته الأخيرة من حراك ثقافى فى مصر بما وفرته من معلومات ومطبوعات عن مصر وآثارها ومعالمها المختلفة.

إضافة لذلك كان لحركة الاستشراق النشطة التى أسهمت فيها الجالية أثرها الكبير فى تعريف أوروبا بالمجتمع المصرى وعاداته وتقاليده، من خلال دراستهم له عن قرب، وكتاباهم عنه برؤى مختلفة وزوايا متعددة.

ولعل إحدى أبرز النتائج التى استخلصتها الدراسة هو قوة النشاط الأثرى البريطانى فى مصر، سواء من حيث التنقيب عن الآثار وكشفها ثم الاستيلاء عليها وسرقتها، فى ظل غفلة السلطة الحاكمة وعدم وعيها بقيمة تلك الكنوز، أو من حيث الاهتمام بالآثار والكتابة عنها والدعوة إلى حمايتها من التبديد والضياع والعناية بدراستها، ومن ثم جاء إنشاء أول كرسى للمصريات ببريطانيا متزامناً مع تلك الأفكار.

هذا وكان أيضاً ضمن أفراد الجالية البريطانية رسامون صوروا بفرشاهم المجتمع المصرى بمنشآته وآثاره ومظاهر الحياة به، فأخرجوا روائع فنية حققت لهم الشهرة والتميز.

تبين من خلال الدراسة أيضاً أن الجالية امتلكت صحفاً خاصة بها صادرة بالإنجليزية، وقد ساعدت الحكومة المصرية بدور بارز فى شأن إصدار تلك الصحف، بما قدمته من إعانات ومساعدات مستمرة، وفضلاً عن ذلك كانت مصر مستقراً وموطناً للعديد من مراسلى الصحف البريطانية والكتاب والمثقفين البريطانيين.

وجاء فى إطار النشاط الثقافى للجالية نشاط الجالية السياحى، وحقيقة الحركة السياحية البريطانية بمصر، والتى تميزت بالتنوع والكثافة، وكذا تعدد أهدافها واتجاهاها، ومن ثم تنوع مستويات السائحين اجتماعياً وثقافياً، بل وحتى مادياً وسياسياً.

وفى ظل استقرار جالية بريطانية كبيرة فى مصر قامت تلك الجالية بممارسة نشاطها الاجتماعى، وصياغة علاقتها بمختلف عناصر المجتمع بحرية ويسر، ساعد على ذلك

انتشار الجالية فى أنحاء البلاد، وإن اختلفت نسبة كثافتهم من منطقة إلى أخرى، غير أن ذلك كان سبباً فى زيادة نشاطهم الاجتماعى فى المقابل.

وقد تكون مجتمع الجالية من فئات عديدة، منها الدينية والسياسية والتجارية وأرباب الحرف والصناعات وموظفو الحكومة وملاك الأراضى والعقارات.

وكان القناصل ومعهم موظفو القنصلية من أبرز فئات مجتمع الجالية، وذلك لما لهم من امتيازات ومكانة، ولمهمتهم الإدارية والإشرافية على الجالية عموماً.

وثمة حقيقة هامة تتضح هنا وهى أن القنصلية البريطانية كانت ميداناً واسعاً لتوثيق علاقة الجالية بغيرها من فئات المجتمع الأخرى، حيث عمل بها الوطنيون أقباط ومسلمون، وكذا الشوام، وبعض الأجانب من الجنسيات الأخرى، فتمتعوا بحمايتها وبالعديد من الامتيازات.

ظهر أيضاً تمسك البريطانيين فى مصر بعاداتهم المختلفة من حيث المأكل والمشرب والملبس، ولم ينفصلوا عن وطنهم الأم، فاحتفلوا بعيد ميلاد ملكة بريطانيا، وبعيد زواج الأمير"البرنس" دوجال نجل الملكة وولى عهدها، كما تمتعوا بالحرية الدينية، فكانت لهم كنائسهم الخاصة ومدافنهم التى دفنوا بها موتاهم حسب طقوسهم الدينية.

من أهم نتائج الدراسة أيضا ما اتضح من أن جميع أفراد الجالية لم يكونوا من علية القوم وذوى مكانة اجتماعية كبيرة، إذ تبين أن بعضهم كان أمياً لا يقرأ، وبعضهم التحق بوظائف ومهن متواضعة كالخادم والسائس والعربجى بالنسبة للرجل، والخادمة والغسالة بالنسبة للمرأة، هذا فضلاً عن تعرض بعضهم لتعسر أحواله المادية فاضطر إلى بيع أملاكه.

تأكد من خلال الدراسة أيضاً أن الجالية قد ارتبطت بعلاقات وثيقة بالسلطة الحاكمة بمصر، الأمر الذى منحهم الكثير من الامتيازات، ووفر لهم فرصًا عظيمة للثراء، نتيجة سخاء الحكام من أسرة محمد على الذين كانوا شديدى الكرم مع الأجانب وعلى رأسهم البريطانيون، ولاسيما فى عهدى سعيد وإسماعيل.

وجدير بالذكر أن علاقة الجالية بالوطنيين قد بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث اندمجت الجالية فى المجتمع المصرى والحياة الشرقية، كما ربطت علاقات صداقة قوية بين البريطانيين والوطنيين على جميع المستويات، سواء بينهم وبين علماء الأزهر، أو الأقباط وحتى اليهود، وإن تعدت علاقة الآخرين بالجالية حدود العلاقة الاجتماعية لتدخل فى علاقات سياسية ومصالح متبادلة، وقد رأينا كيف حاولت السياسة البريطانية إقامة مستعمرة يهودية في سيناء، وكيف كان هناك نشاط اقتصادي ومالى يهودى

بريطاني تمثل في البيوت المالية البريطانية التي مدت إسماعيل بالقروض، ومن ثم فلا عجب أن كان اليهود أكثر العناصر دخولاً في الحماية البريطانية.

ولعل أحد أبرز الدلائل على اندماج الجالية في المجتمع وتأثرهم به هو دخولهم في الدين الإسلامي، فضلاً عن علاقات الزواج والمصاهرة، ودخول كثير من الوطنيين في الحماية البريطانية وفي خدمة القنصلية البريطانية، سعياً وراء ما تكفله القنصلية لهم من حماية وامتيازات عديدة.

هذا وإن كانت هناك بعض التوترات التي كانت تعترى علاقة الجالية بالوطنيين، نتيجة وطأة الامتيازات الأجنبية وسوء استغلال الأجانب لها من ناحية، ولبعض الاعتبارات والأحداث السياسية من ناحية أخرى، فإن العلاقة سرعان ما كانت تعود إلى سابق عهدها من الصفاء والمودة.

وبالنسبة لعلاقة الجالية بالجاليات الأخرى فقد اتضح مدى التعاون الذى ربط بين الطرفين، ومدى قوة العلاقة التي قامت في الأساس على تبادل المنافع والمصالح بين الطرفين على كافة الأصعدة.

هذا وعلى الرغم مما تبين من إيجابيات الجالية البريطانية في المجتمع المصرى، وما تميزوا به من صفات طيبة أفادت منها مصر، فإن ذلك لا ينفى سلبيات تلك الجالية التي كان لها تأثير سيء على المجتمع المصرى.

فقد كانت عادة شرب الخمر التي تمسك بها البريطانيون، وما ترتب عليها من انتشار الخمارات في أنحاء البلاد من أسوأ الآثار السلبية لهم، على الرغم من حرص الحكومة على تقنين المسألة ووضع ضوابط لها، هذا فضلاً عن لعب القمار والسرقة والبغاء، وإن جاء السلوك الأخير أخف انتشاراً بين صفوف الجالية إذا ما قورنت بالجاليات الأخرى.

كما تعددت حوادث الاعتداء والقتل والإخلال بالأمن من جانب البريطانيين، مما كان سبباً في توتر العلاقة بين الجالية ومختلف عناصر وفئات المجتمع.

ويأتى تهريب البضائع وتعدد حوادث وجرائم النصب والاحتيال والإضرار بالصحة العامة من جانب الجالية، لتكتمل بذلك منظومة السلبيات التي عانت منها مصر والمجتمع المصرى، وكأنه كان مقدراً لمصر أن تستقبل تلك الوفود البريطانية المتلاحقة لتستقر بها، وتمارس شتى أنواع النشاط، وتجنى مكاسب متعددة، ثم تعود مصر وتعانى هى وشعبها من سلوكيات هؤلاء البريطانيين وتصرفاتهم السيئة غير المسئولة، والتي كانت تتزايد كلما ضعفت شخصية الحاكم أمام سطوة بريطانيا وتدخل قناصلها، وتزايد وطأة الامتيازات

الأجنبية، خاصة مع مجيء الاحتلال البريطانى وحتى عام ١٩٣٧ حين ألغيت الامتيازات، الأمر الذى يستوجب ضرورة بحثه وتتبع تطوراته فى دراسات وأبحاث أخرى.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

وثائق غير منشورة

*** دار الوثائق القومية**

أ ـ الوثائق السيادية :

١ـ ديوان المعية السنية :

- **قيد الصادر بالمعية دواوين وأقاليم ومحافظات دفاتر أرقام :**

٣، ١١، ٣٩، ٤١، ٦٢ جـ٢ س١ /٨ /١٦، ١٠٢، ١٠٤ جـ٥، ١٠٤جـ٥ س١ / ٨ /٢٧، ١٠٦جـ٦ س١ / ٨/ ٢٨، ١١٠جـ١ س١/ ٨/ ٣٠، ١٣٠، ١٣١جـ٦، ١٣٣جـ٢، ١٣٥جـ٨، ١٦٠٨ س١ /٨ /٣٩، ١٦١٥ س١/٨/ ٤١.

- **صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات دفاتر أرقام :**

١٦٥٤ س١/٣ /٧، ١٦٧٢ س١/٣ /١٠

١٦٧٣ س١ /٣ /١١، ١٦٨٩ س١/٣ /١٤

١٨٣٢ س١ / ٣ /٢٣

- **صادر المعية للدواوين والأقاليم دفاتر أرقام :**

١٨٧٠ س١ /١٠ /١٨، ١٨٧١ س١/١٠ /١٩

- **قيد الأوامر والجوابات بديوان الجرنال :**

دفتر رقم ٢ س١ / ٣٧ /١ - الرقم الخاص ١

- **دفاتر الأوامر العلية للدواوين والأقاليم والمحافظات :**

١٨٩١ س ١ /١ /١٢، ١٨٩٤ س ١/١/١٥، ١٨٩٥ س ١/١/١٦

١٨٩٨ س ١ /١ /١٩، ١٨٩٩ س ١ /١ /٢٠، ١٩٠٠ س ١ /١/ ٢١

١٩٠١ س١/١ /٢٢، ١٩٠٢ س١ / ١/ ٢٣، ١٩٢٧ س ١/١/ ٣٩.

١٩٣٠ س١ /١ /٤١، ١٩٤٧ س١ /١/ ٥٣، ١٩٥٠ غير رسمى

- **المعية تركى :**

دفاتر أرقام : دفتر بدون نمرة رقم (١)، ٣، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٧٤، ٧٩، ٨٣، ٥٣٠، ٥٣١ جـ٢، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٥٧، ٥٧٣، ٥٨٢

- **محافظ المعية السنية تركي :** (ملحوظة) هذه المحافظ محفوظة على أفلام ميكروفيلم بدار الوثائق القومية، وبعضها مقسم إلى أجزاء، وقد تم الرجوع إلى المحافظ التالية :

١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥ .

- **محافظ تراجم ملخصات الدفاتر بالمعية تركي أرقام :**

١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٤، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ١٠٠، ١١٦، ١١٨.

- **ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر :**

محفظة رقم ٦ .

٢ - ديوان خديوى :

- **خديوى عربي :**

سجل رقم ١ وارد قيد اللوائح والأوامر - الفترة التاريخية من غرة محرم ١٢٥٧ إلى ١٠شوال ١٢٦٨ .

محفظة رقم ١ أوامر عربي .

- **خديوى تركي :**

سجلات أرقام ٧٣٧، ٧٥٦، صادر ديوان خديوى .

- محافظ وثائق تركي مترجمة، وهى محفوظة على أفلام بدار الوثائق، وقد تم الرجوع إلى عشر محافظ من رقم ١ : ١٠ .

_ محافظ ملخصات الدفاتر أرقام :

١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧ .

٣ - ديوان شورى المعاونة :

- دفاتر تركي أرقام : ٢٧٨، ٢٨٢ .

- محافظ ملخصات الدفاتر أرقام : ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥ .

- محافظ أوامر إلى المعاونة أرقام : ١، ٢، ٣ .

- محافظ محفوظات المعاونة السنية : وهى مقسمه على أجزاء، وقد تم الرجوع إلى محافظ أرقام : - ١، ٢، ٤ .

٤ - ديوان المجلس الخصوصي :

دفتر رقم ٥ جـ٢ ـ الرقم الحديث س١ / ١١ /٤ صادر دواوين وأقاليم - الفترة التاريخية ١٨ ذو الحجة ١٢٨٨ إلى٢٢ جمادى الآخرة ١٢٨٩ .

٥ - وثائق عابدين :

- محافظ ملخصات الدفاتر أرقام : ٤، ٨، ١٣، ١٦، ٤٥، ٤٦ .

- محافظ صادر ووارد تلغرافات أرقام ١، ٢، ٦، ١٢ صادر ــ وأرقام ٧، ٢٠، ٢٦، ٤٦ وراد .

٦ - وثائق مجلس الوزراء :

- شركات وجمعيات :

محفظه ١/أ / شركات ــ من ١٧/١١/ ١٨٤٣ ــ ٣١/ ١٢/ ١٩٢١ .

- الطوائف والجاليات الأجنبية :

محفظة ٢ مستشفيات ومدارس ــ من ٢/٦/١٨٧٠ ــ ٣٠/٨/ ١٩١٦ .

محفظة ٤ مدافن ــ من١١ /٧/ ١٨٨١ ــ ١٧ / ٤ / ١٩٢٣ .

- مصلحة السكك الحديد :

محفظة٢ /١ / أ شئون موظفين ــ من ٨ / ٩ /١٨٧٨ ــ ١٧/ ٤/ ١٨٩٧ .

- نظارة الأشغال :

محفظة ١/١ موضوعات مختلفة من ٢٥/١١/ ١٨٧٤ ــ ٢٠/ ٧ /١٩٠٨ .

محفظة ٣/١ موضوعات مختلفة من ١٩ /٢/ ١٨٨٠ ــ ٢٥ / ٨/ ١٩٢٣ .

محفظة ٢/ ٢ / أ مصلحة الرى من ١٠ /٦/ ١٨٧٩ ــ ١٦ / ٩ / ١٨٩١ .

محفظة ٣ / أ شئون موظفين من ٩ / ١ / ١٨٧٩ - ٦ / ١٠ / ١٨٨٤ .

محفظة ٥ / أ ميزانـــية من ٨/٥ / ١٨٨٠ ــ ٢٣/١٢/ ١٨٨٥.

- نظارة الداخلية :

محفظة٢/١٣/ ب مصلحة الصحة العمومية (مستشفيات) ــ ٨/٣/١٨٨١ــ١١/١٢/ ١٩٢٣

محفظة ٤/أ متفرقات ــ من ١٨٧٠ ــ ١٤/١/١٩١١ .

محفظة ٨/ ٢ البوليس ــ من ٢/١/ ١٨٧٩ ــ ١٥ /١٢/١٩٢٠ .

- نظارة المعارف :

محفظة ١/١ /أ شئون موظفين ــ ٣٠/١٠/١٨٧٦ ــ١٩ /٤/١٨٨٧ .

ب- وثائق الخدمات :

١ - ديوان التجارة والمبيعات :

- سجلات أرقام :

٣٥٠٢ مكرر - قيد التحريرات الصادرة - ٣ شوال ١٢٦٣ - ٣ ربيع الآخر ١٢٦٤ .

٥٣٠٣ جـ٢ - قيد التحريرات الصادرة - ٢٨ ربيع الأول ١٢٦٤ - ١١ شوال ١٢٦٤ .

٥٢٩٢ جـ٢ - وارد .

- محافظ وثائق ديوان التجارة والمبيعات أرقام : ١٤، ١٨ .

٢ - ديوان المدارس :

- صادر عموم المدارس :

دفتر رقم ٤٦٥ م١ / ١ / ٢٢٢ — من ١٨ رجب ١٢٩٠ — ٢٧ شعبان ١٢٩١ .

– صادر الأقاليم والمحافظات بديوان المدارس :

دفتر ٤٨٨ م١ / ٦ / ١ — من ٢٩ رجب ١٢٩١ — ٧ شعبان ١٢٩٢ .

– محافظ أوامر إلى المدارس أرقام : ٢، ٣، ٤، ٥ .

٣ – مجلس تجار مصر : –

– سجل ٥٨٤٧ — قيد القرارات الانتهائية — ٢٩ رجب ١٢٩١ — ٨ شعبان ١٢٩٢ .

– سجل ٩٧٤ قديم — رقم حديث ٥٨٥٦ — قيد القرارات الابتدائية — ٢٧ ربيع الآخر ١٢٨٤

— ١١ جمادى الأولى ١٢٨٤ .

٤ – مجلس ملكية :

دفتر ١٣٩ .

٥ – محافظ الذوات :

أرقام : ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٨ .

ج – وثائق الإنتاج :

١ – ديوان المالية :

محفظة رقم ٢ أوامر إلى المالية .

د– الوثائق المحلية :

١ – ديوان مجلس الأحكام :

سجل ١٣ صادر دواوين .

سجل ٥٩٦ — قيد القرارات عربي — رقم حديث س٧ / ٢٩ / ٢ — الفترة التاريخية ٢٤ صفر ١٢٧١ — ٢٤ جمادى الثانية ١٢٧١ .

٢ – ديوان الداخلية :

قيد الأوامر الكريمة بديوان الداخلية سجلات أرقام :

- ١١٣١ – ٥ صفر ١٢٧٥ — ٢٦ محرم ١٢٧٦ .
- ١٣١٠ – ١٢ شوال ١٢٧٣ — ٢٠ رجب ١٢٧٤ .
- ١٣٢١ – ٢٣ رجب ١٢٩٠ — ٢٦ رجب ١٢٩١ .
- ١٣٢٣ – ———————— – ———————— .
- ١٣٢٤ – ١٩ الحجة ١٢٩٣ — ٢٤ ذى الحجة ١٢٩٤ .

– قيد القرارات واللوائح والمنشورات سجل رقم :

١١٣٤ ل / ١٩ / ٣٦ / ٢ – ٤ صفر ١٢٧٥ — ٥ رجب ١٢٧٦ .

– صادر جهات إسكندرية بديوان الداخلية سجلات أرقام :

١٨٥ ل / ٣١ / ١٠ / ٢ – ٢١ ربيع الآخر ١٢٨٢ — غرة ذو الحجة ١٢٨٢ .

١٨٦ ل / ٣١ / ١٠ / ٣ - ١٢ ذو الحجة ١٢٨٢ — ٢٣ ربيع الآخر ١٢٨٣ .
٢٠٩ ل / ١٩ / ١٠ / ٤ - ٩ ربيع الآخر ١٢٨٣ — أول محرم ١٢٨٤ .
٢١٠ ل / ١٩ / ١٠ / ٥ - أول محرم ١٢٨٤ — ١٠ جماد الأولى ١٢٨٤ .
٢٢٧ ل / ١٩ / ١٠ / ٦ - ١٢ جمادى الأولى ١٢٨٤ — ٢٩ صفر ١٢٨٥ .
٢٢٨ ل / ١٩ / ١٠ / ٧ - ٢٩ صفر ١٢٨٥ — ٢١ جمادى الأولى ١٢٨٥ .

– صادر الأقاليم القبلية :

سجل ١٦٥ ل / ٣١ / ٦ / ١ – ١٤ محرم ١٢٨٢ — ١٨ ربيع الآخر ١٢٨٢ .

– محفظة ١٤ مكاتبات عربى .

– محفظة ١ أوامر تركى مترجمة .

٣ – ديوان محافظة إسكندرية :

– سجلات صادر ديوان المحافظة أرقام :

٢٤ جـ٣ ل / ٣ / ١ / ١٥ .
٣٩ ل / ٣ / ١ / ٢٦ — لعام ١٢٦٨ .
٧٢ ل / ٣ / ١ / ٤٤ — رقم حديث ٣٤، ٢٥ رجب ١٢٧٠ / ٨ ذو الحجة ١٢٧٠ .
٣٣٨ جـ٦ — من ٩ محرم ١٢٧٩ — ١٤ ربيع الأول ١٢٧٩ .
٣٥٤ ل / ٣ / ١ / ٢٣١، ٨ رمضان ١٢٧٨ — ١٣ ربيع الأول ١٢٧٩ .

– وارد ديوان المحافظة :

سجل ٢٠ رقم قديم ل / ٣ / ٧ / ٨ — رقم حديث ٦٧٥ .

– صادر جهات وقناصل سجلات أرقام :

١٠٢ ل / ٣ / ١ / ٦٨ - ١٧ ذو الحجة ١٢٧٠ — غاية ربيع أول ١٢٧١ .
١٧١ ل / ٣ / ١ / ١١٦ — الفترة التاريخية ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٠ — ١٧ محرم ١٢٧٤.

٤ – ضبطية إسكندرية :

– صادر القناصل والسايرة أرقام :

٢٦٥ ل / ٤ / ٤ /١، رقم قديم ٨٥٥ — ٢٨ ذو الحجة ١٢٧١ — ٢١ شعبان ١٢٧٢ .
٢٦٦ ل / ٤ / ٤ / ٢ — ٢ شعبان ١٢٧٤ — ٢ ذو القعدة ١٢٧٤ .
٢٦٨ ل / ٤ / ٤ / ٤ — ٤ صفر ١٢٧٥ — غرة شعبان ١٢٧٥ .
٢٦٩ ل / ٤ / ٤ / ٥، رقم قديم ٨٨٧ — غاية رجب ١٢٧٥ — ١٤ صفر ١٢٧٥ .
٢٧٠ ل / ٤ / ٤ / ٦ — ١٤ صفر ١٢٧٦ — ٢١ شوال ١٢٧٦ .
٢٩٤ ل / ٤ / ٤ / ٣٠، رقم قديم ١٠١٢ — ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٢ — ١٦ رمضان ١٢٨٢
٢٩٣ ل / ٤ / ٤ / ٣١، رقم قديم ١٠١٥ — ١٢ رمضان ١٢٨٢ — ٢١ محرم ١٢٨٣.
٢٨٤ ل / ٤ / ٤ / ٦٨ — الفترة التاريخية، ٨ محرم ١٢٩٦ — ١٥ شوال ١٢٩٦.

ـــ وارد القناصل والسايرة سجلات أرقام :
٦٢٨ ل / ٤ / ١٢ / ٢ – غرة محرم ١٢٧٢ – ١٥ شعبان ١٢٧٢ .
٦٣٠ ل / ٤ / ١٢ / ٣ – غاية محرم ١٢٧٥ – ١٢ صفر ١٢٧٦ .
١٠٦٣ ل / ٤ / ١٢ / ٩

٥ – ديوان تفتيش الصحة (ديوان تفتيش صحة مصر أو المحروسة) :

وقد تم حفظ سجلات هذا الديوان فى مخزنين مختلفين بأرشيف دار الوثائق، ولذا جاءت رموز السجلات مختلفة وقد تم الرجوع إلى السجلات الآتية :

ـــ صادر تفتيش الصحة :
١٦٥ م / ٥ / ١ ــــــــــــــــــــــــــــ
١٧١ م / ٥ / ٤ – ١٧ ذو الحجة ١٢٦٩ – ١٦ ذو الحجة ١٢٧٠ .
١٧٩ م / ٥ / ٧ – ٢٤ محرم ١٢٧٤ – غرة صفر ١٢٧٥ .
١٨٣ ل١ / ٥ / ١ – ١٦ صفر ١٢٧٦ – ٦ صفر ١٢٧٧ .
١٨٧ ل١ / ٥ / ٣ ــــــــــــــــــــــــــــ
٢١٣ ل١ / ٥ / ١٣ – ١٦ جمادى الآخرة ١٢٨٧ – ١٨ ربيع الآخر ١٢٨٨ .
٢١٧ ل١ / ٥ / ١٥ – ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٨٨ – ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٩.
٢٢١ ل١ / ٥ / ١٦ – ٢٣ رجب ١٢٨٩ – ٢٣ رجب ١٢٨٩ .
٢٢٦ م / ٥ / ١١ جـــ١ – ١٩ رجب ١٢٩٠ – ١٤ جمادى الآخرة ١٢٩١ .
٢٣٠ ل١ / ٥ / ١٩، ٩ شعبان ١٢٩٢ – ٤ ربيع الآخر ١٢٩٢ .
٢٣٢ ل١ / ٥ / ٢٠، ١٨ شعبان ١٢٩٢ – ٩ جمادى الأولى ١٢٩٣ .
٢٣٣ ل١ / ٥ / ٢١، ٨ جمادى الأولى ١٢٩٣ – ١٤ رمضان ١٢٩٣ .
٢٣٦ ل١ / ٥ / ٢٣، ١٨ ذو الحجة ١٢٩٣ – ٣ جمادى الأولى ١٢٩٤ .
٢٣٧ ل١ / ٥ / ٢٤، ٢٨ ربيع الآخر ١٢٩٤ – ٢٣ رمضان ١٢٩٤ .
٢٤٦ م / ٥ / ١٥، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٩٦ – ١٩ ذو الحجة ١٢٩٦ .

ـــ وارد تفتيش الصحة :
١٧٢ م / ٦ / ٣ – ١٧ ذو الحجة ١٢٦٩ – ١٧ ذو الحجة ١٢٧٠ .
١٨٤ ل١ / ٣٣ / ٢ ــــــــــــــــــــــــــــ
١٨٦ ل١ / ٣٣ / ٣ ــــــــــــــــــــــــــــ
٢١٥ ل١ / ٣٣ / ١٨ – ١٦ جمادى الآخرة ١٢٨٧ – ٢٧ جمادى الأولى ١٢٨٨ .
٢٢٨ ل١ / ٣٣ / ٢٤ – ١٩ رجب ١٢٩٠ – غاية رجب ١٢٩١ .
٢٣١ ل١ / ٣٣ / ٢٥ – ١ شعبان ١٢٩١ – ١٢ شعبان ١٢٩٢ .
٢٣٥ ل١ / ٣٣ / ٢٦ ــــــــــــــــــــــــــــ
٢٣٩ ل١ / ٣٣ / ٢٧ – ١٧ ذو الحجة ١٢٩٣ – ٢٦ شعبان ١٢٩٤ .

ـــ عموم صحة مصر : –
سجل ١٠ رقم قديم – الرقم الحديث م / ٩ / ١ وارد .
٦ ـــ ديوان الإسبتالية :
سجل ٦٦٣ م/ ٢ / ٢ .
٧ ـــ تعداد نفوس محافظة مصر :
ـــ تعداد ثمن الأزبكية عام ١٢٦٤، وعام ١٢٨٥ سجلات أرقام :

١٨٩ ل / ٣ / ١ / ١ / أ / ٢ .
١٩٠ ل / ٣ / ١ / ١ / أ / ٣ .
١٩١ ل / ٣ / ١ / ١ / أ / ٤ .
٢٣٩ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٢ .
٢٤٠ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٣ .
٢٤١ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٤ .
٢٤٢ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٥ .
٢٤٣ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٦ .
٢٤٤ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٧ .
٢٤٥ – ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٨ .
٢٤٦ ل / ٣ / ١ / ٢ / أ / ٩ .

ـــ تعداد قسم الجمالية عام ١٢٦٤ / ١٨٤٨ سجلات أرقام :
١٨٠ ل / ٣ / ١ / ١ / جـ / ١ .
١٨١ ل / ٣ / ١ / ١ / جـ / ٢ .
ـــ تعداد ثمن باب الشعرية عام ١٢٦٤، وعام ١٢٨٥ سجلات أرقام :
١٨٤ ل / ٣ / ١ / ١ / ب / ١ .
١٨٥ ل / ٣ / ١ / ١ / ب / ٢ .
٢٣٥ ل / ٣ / ١ / ٢ / ب / ٣ .
٨ ـــ تعداد النفوس محافظة إسكندرية :
سجل ١٩١٦٣ س / ٣ / ٣٤ / ٣٢ تعداد حارة الإفرنك، عام ١٨٦٤ .
٩ ـــ دايرة المرحوم إلهامى باشا : –
سجل رقم ٦١٢٠ جـ٤ حديث – الرقم المسلسل للسجل ٢٥٣ – ٢٤ ذو الحجة ١٢٧٧ – ٥ جمادى الآخرة ١٢٧٨ .
١٠ ـــ محافظ الأبحاث أرقام :
٤٩ – التجارة.
٥٠ – التجارة.
٥٨ – التعليم.
٥٩ – التعليم.
٦٠ – التعليم.
٦٣ – التعليم.
١١٨– موضوعات مختلفة.

١٢١– موضوعات مختلفة.

١٣٩- موضوعات مختلفة.

١١ ـــ محافظ الوقائع المصرية أرقام :

١، ٢، ٣، ٤، ٩، ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٢ .

*** أرشيف المحاكم الشرعية :**

أ– محكمة إسكندرية الشرعية :

ـــ سجلات المبايعات أرقام :

٥٢ – الفترة التاريخية : ٩ رمضان ١٠٨٠ – ٢٤ ذو الحجة ١٠٨٢ .

٧٩ – الفترة التاريخية : ١١٦٢ – ١١٦٤ .

٨٠ – ٧ جمادى الأولى ١١٦٥ – ٢٠ ربيع الأول ١١٦٧ .

٩٥ – عام ١١٨٧ .

١١٨ – ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٢٥ – ٨ ربيع الأول ١٢٢٧ .

١٣٨ – ١٣ رجب ١٢٤٩ – ٨ ذو القعدة ١٢٥٢ .

ـــ سجلات الاشهادات أرقام :

١ - الفترة التاريخية : ٢٨ صفر ١٢٧٣ – ١٢ رجب ١٢٧٦ .

٣ - الفترة التاريخية : ٢٣ رمضان ١٢٧٩ – ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨٢ .

٥ - الفترة التاريخية : ٧ ربيع الأول ١٢٨٤ – ١٢ جمادى الأولى ١٢٨٧ .

٦ - الفترة التاريخية : ١٢٨٢ – ١٢٩١ .

ب– محكمة الديوان العالى :

سجل رقم ٣ : من ٥ ذو القعدة ١٢١٩ إلى أوائل ذو الحجة ١٢٢٨ .

ج – محكمة مصر الشرعية :

سجلات الإشهادات

سجل رقم٢- من١٨جماد الاخر١٢٩٦/٦ربيع الثانى١٢٩٨.

سجلات الإعلامات :

مسلسل قديم دفاتر أرقام : ٢، ١٠، ١٤، ٢٨، ٢٩، ٥٠ .

ومسلسل حديث دفاتر أرقام : ٤، ١١، ١٦ .

*** دار المحفوظات العمومية :**

روزنامجة مصر، وزارة المالية، مصلحة الأموال المقررة، ملفات خدمة الموظفين أرقام :

م	دولاب	عين	محفظة	ملف	اسم الموظف
١	١	٢	١١	٢٢٨	الخواجة يوسف أكولينا موظف بالدائرة السنية
٢	٥	٤	١١٧	١٣٦١	أوراق ربط معاش الخواجة بيل
٣	٥	٤	١١٩	١٥٤٩	أوراق ربط معاش الخواجة يوسف روجرك
٤	٦	١	١٢١	١٦٧٦	أوراق ربط معاش الخواجة جورجى كنت
٥	٦	١	١٢٤	١٨٤١	ورثة الخواجة جون ويب
٦	٦	٢	١٢٥	١٨٥٦	أوراق ربط معاش الخواجة والماس كان — مترجم بمجلس تجار مصر
٧	٦	٢	١٢٦	١٩٠٦	أوراق ربط معاش الخواجة جيمس رونللس
٨	٦	٢	١٢٦	١٩٤٤	أوراق ربط معاش الخواجة توماس سميث
٩	٦	٢	١٢٧	١٩٦٣	أوراق ربط معاش ورثة الخواجة توماس سميث
١٠	٧	٣	١٦٠	٣١٧٩	أوراق ربط معاش الخواجة بتلر المهندس الانجليزى
١١	١٥	٤	٣٣٦	٩٢٩٢	أوراق ربط معاش ورثة وليم كرلايل كان باشمهندس مخبر بولاق
١٢	١٦	١	٣٣٩	٩٤٥٤	الخواجة باطلت
١٣	١٦	٢	٣٤٢	٩٥٣٥	أوراق معاش الخواجة شارلس سكوت
١٤	١٦	٢	٣٤٤	٩٦٥٠	أوراق ربط معاش دكتور بلانتى
١٥	١٦	٢	٣٤٦	٩٧١٨	أوراق ربط معاش برتسيلا زوجة ترابى بك
١٦	١٦	٢	٣٤٧	٩٧٤٩	أوراق ربط معاش إليزابيث وكارولين أختى الخواجة ماكترى

ثانياً : الوثائق الأجنبية :

أ- وثائق الخارجية البريطانية :

Foreign office :
F.O. 78 /816.
F.O. 78 /817.
F.O. 97 / 408.
F.O. 97 / 411.

ب – الوثائق الأوروبية :

محفظة ٢٩ يناير ١٨٦٣-٢٦يونيو١٨٨٢ .

ثالثاً : الوثائق العربية المنشورة :

١- الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على، تحقيق مجموعة من الباحثين، إشراف : رءوف عباس، دار الكتب والوثائق القومية، مج الأول، القاهرة ٢٠٠٥، مج الثانى، القاهرة، ٢٠٠٧ .
٢- زين العابدين شمس الدين نجم (دراسة وتحقيق) : وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٣ .
٣- وزارة المالية والاقتصاد : مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢.

رابعاً : المصادر العربية والمعربة المنشورة :

٤- أ . ب . كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر، ج الثانى، تعريب : محمد مسعود، القاهرة، د . ت .
٥- إدوارد وليم لين : إنجليزى يتحدث عن مصر، ترجمة فاطمة محجوب، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧ .
٦- إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار، ج الثانى ، القاهرة ١٣١٢هـــ .
٧- إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا، ج الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ،١٩٢٣، ١٣١٤ .
٨- إميليا إدواردز : رحلة الألف ميل، ترجمة، إبراهيم سلامة إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ .
٩- أمين سامى : تقويم النيل، الجزء الثانى، والثالث مج الأول، والثالث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٣٦ .
١٠- بريس دافين : إدريس أفندى فى مصر، مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسى بريس دافين (١٨٠٧-١٨٧٩) جمعها وترجمها أنور لوقا، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩١.

١١- جوان فوتشركنج : معجم تاريخ مصر (من الفتح العربى إلى نهاية عهد السادات)، ترجمة : عنان على الشهاوى، مراجعة : عاصم الدسوقى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٢- جون نينيه : رسائل من مصر (١٨٧٩-١٨٨٢) ترجمة : فتحى العشرى، ط الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥ .
١٣- خير الدين الزركلى : الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، مج الثامن، ط التاسعة، دار العلم للملايين، بيروت١٩٩٠.
١٤- دار الشروق : المنجد فى اللغة والأعلام، ط العشرون، بيروت، ١٩٩٤.
١٥- زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط الأولى، القاهرة، ٢٠٠٦ .
١٦- صوفيا لين بول : حريم محمد على باشا ، رسائل من القاهرة (١٨٤٢ - ١٨٤٦)، ترجمة ودراسة د. عزة كرارة، ط الأولى، القاهرة، ١٩٩٩ .
١٧- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأجزاء ٦، ٧، ٨، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٨- على مبارك : الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج الأول، تاريخ القاهرة ومصر منذ العصر الفاطمى حتى عهد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط الثانية عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٥، القاهرة ١٩٩٤، وأيضا : ج السابع، مدينة الإسكندرية، ط الثانية عن طبعة بولاق ١٣٠٥. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
١٩- لوسى دف جوردون : رسائل من مصر (حياة لوسى دف جوردون فى مصر ١٨٦٢-١٨٦٩) ترجمة أحمد خاكى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.
٢٠- محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٤ .
٢١- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٢٢- ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، ج ٤ ، ط الأولى، القاهرة ١٩٠٠، .

خامساً : الرسائل العلمية :

١- إبراهيم العدل المرسى : الجاليات الأجنبية فى مديرية الدقهلية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ ، ١٩٩٠ .

٢- ثناء عميرة على السيد : تحديث مدينة القاهرة فى الفترة من (١٨٠٥ — ١٨٨٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، ١٩٩٥ .

٣- حامد على دسوقى : الاستثمارات الأجنبية فى مصر بين عامى ١٨٥٠ — ١٩١٤ وأثرها على حركة المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، ١٩٩٣ .

٤- حلمى محروس إسماعيل : دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،كلية الآداب، قسم التاريخ ،١٩٧٧ .

٥- خالد عيد أحمد الناغية : دور الأجانب فى السودان فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الزقازيق، فرع بنها، كلية الآداب، قسم التاريخ، عام ١٩٩٧ .

٦- خلف عبد العظيم سيد : النشاط البحرى التجارى البريطانى فى مصر ١٨٣٨-١٨٨٢، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب والعلوم والتربية، قسم التاريخ ، عام ١٩٩٧ .

٧- خليفة محمود خليفة محمد الشريف : الإرساليات التبشيرية ونشاطها التعليمى فى صعيد مصر بين عامى ١٨٥٠-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم التاريخ ، ١٩٩٠.

٨- رسمية محمد على حجازى : تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على ١٨٠٥ — ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر فرع البنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، ١٩٨٩ .

٩- ---------------- : تجارة مصر الخارجية ١٨٩٤-١٨٨٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، القاهرة ١٩٩٢ .

١٠- ريهام ناجى على عبود : النقل والمواصلات الداخلية فى مصر ١٨٠٥-١٨٥٤،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، ٢٠٠٤ .

١١- زينب محمد حسين الغنام : الجاليات الأجنبية ودورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إبان العصر العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، ١٩٨٨.

١٢- صالح رمضان محمود : الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٠ - ١٨٨٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٦٩.

١٣- طه حسين الدالى : أوضاع مصر فى عهد عباس الأول ١٨٤٨ - ١٨٥٤ . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٩١ .

١٤- عبلة السيد حنفى : الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود فى مصر ١٨٠٥- ١٨٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، القاهرة ١٩٩٢ .

١٥- ---------- : مديرية البحيرة فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة، قسم التاريخ ، القاهرة ١٩٩٧ .

١٦- مالك محمد رشوان : الشام تحت حكم محمد على ١٢٤٧ - ١٢٥٧ هـ / ١٨٣٢ - ١٨٤١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، ١٩٨٤ .

١٧- محمود محمود أحمد الشال : دور الأجانب فى مدينة الإسكندرية فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ ، ١٩٩٤ .

سادساً : المراجع العربية :

١- إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية، ط الثانية ، القاهرة، ١٩٤٥ .

٢- أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . ط الثالثة، مطبعة النهضة المصرية ،القاهرة، ١٩٥٨ .

٣- أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ .

٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حكيكان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٠ .

٥- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨ .

٦- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢، ج الأول، عصر عباس وسعيد ١٨٤٨-١٨٦٣، ج الثانى، عصر إسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣-١٨٨٢، القاهرة، ١٩٤٥ .

٧- أحمد محمد الدماصى : الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، ج الأول (١٨٠٠-١٨٤٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، ١٩٩٤ .

٨- أحمد محمد كمال : تاريخ الإدارة الصحية فى مصر من عهد أفندينا محمد على باشا إلى الآن، القاهرة، ١٩٤٣ .

٩- أديب نجيب سلامة : تاريخ الكنيسة الإنجيلية فى مصر ١٨٥٤-١٩٨٠، دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٨٢ .

١٠- إسماعيل محمد زين الدين : الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية ١٨٢٠-١٨٨٢، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠ .

١١- ألبرت فارمان : مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، تحقيق : ابتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٥ .

١٢- السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠ .

١٣- السيد سيد أحمد توفيق دياب : السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر : دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

١٤- إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٢ .

١٥- ------------ : فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩٣ .

١٦- ------------ : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٧٩) ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٥ .

١٧- ------------ : دراسات وبحوث وثائقية فى تاريخ إفريقيا الحديث، القاهرة، ١٩٩٩ .

١٨- ------------ : مصر فى كتابات الرحالة البريطانيين فى القرن التاسع عشر، ط الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٣ .

١٩- أ . م . فورستر : الإسكندرية تاريخ ودليل، ترجمة حسن بيومى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٢٠- أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث،ط الأولى،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١ .

٢١- أمين مصطفى عفيفى، مصطفى القوني : تاريخ مصر السياسى والاقتصادى، ط الثانية، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٥ .

٢٢- أندرية ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، ١٩٧٤ .
٢٣- -------- : القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .
٢٤- أنور عبد الملك : نهضة مصر (تكون الفكر والأيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية) (١٨٠٥-١٨٩٢)، ترجمة حمادة إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ .
٢٥- إيمان محمد عبد المنعم عامر : العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ .
٢٦- بريان م . فاجان : نهب آثار وادى النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة أحمد زهير أمين،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣ .
٢٧- تيودور روثستين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة عبد الحميد العبادى، محمد بدران، ط الثانية، دار الوحدة، بيروت،١٩٨١ .
٢٨- ثروت عكاشة : مصر فى عيون الغرباء الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر)، ج الثانى، الرحالة البريطانيين،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
٢٩- ج . بيير: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة . عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦ .
٣٠- جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ .
٣١- جاد طه : معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٥.
٣٢- جاك تاجر : أقباط ومسلمون منذ الفتح العربى إلى عام ١٩٢٢، القاهرة، ١٩٥١ .
٣٣- جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة،١٩٦٣ .
٣٤- جلال يحي : مصر الحديثة (١٨٠٥ - ١٨٨٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٣ .
٣٥- جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، ط الأولى ، مكتبة الثقافة الدينية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ .
٣٦- جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة،القاهرة، ١٩٥٤ .
٣٧- ------------- : اقتصاديات مصر، ط الثانية، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٤ .

٣٨- جورج جندى، جاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧ .
٣٩- جورج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة على أحمد شكرى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠ .
٤٠- جورجى زيدان : تاريخ مصر الحديث، ج الثانى،مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٩ .
٤١- جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ حتى الاحتلال البريطانى ١٨٨٢، ترجمة.عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ .
٤٢- جينادى جارياتشكين، فيكتور دياتلوف : الأقليات الأجنبية فى مصر، دور الشعوب التجارية فى تكوين البنية الاجتماعية المعاصرة فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٧ .
٤٣- حسن محمد صبحى : المؤثرات الأوروبية فى مجتمع الإسكندرية فى العصر الحديث ١٨٠٥-١٩٣٩، بحث منشور ضمن كتاب(مجتمع الإسكندرية عبر العصور)، مجموعة محاضرات ألقيت فى ندوة علمية بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، إبريل ١٩٧٣ .
٤٤- حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث،القاهرة،١٩٦٢ .
٤٥- حسين على الرفاعى : الصناعة فى ، القاهرة، ١٩٣٥ .
٤٦- حلمى أحمد شلبى : فصول من تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ .
٤٧- خالد عيد أحمد الناغية : وعى الفرد بالقانون التجارى فى مصر ١٨٤٤-١٨٧٦،بحث منشور ضمن كتاب الفرد والمجتمع فى مصر فى العصر العثمانى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٥ .
٤٨- خالد محمد نعيم : الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر،كتاب المختار، القاهرة، ١٩٨٨ .
٤٩- خلف عبد العظيم سيد الميرى : تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ .
٥٠- دونالد مالكولم ريد : فراعنة من ؟ علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية من حملة نابليون حتى الحرب العالمية الأولى، ترجمة رءوف عباس،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ .
٥١- ديفيد لاندز : بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة، ١٩٨٥ .

٥٢- رءوف عباس، عاصم الدسوقى : كبار الملاك والفلاحين فى مصر ١٨٣٧-١٩٥٢، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٩٨ .
٥٣- راشد البراوى، حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط الخامسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٤ .
٥٤- رشاد رشدى : سحر مصر فى كتابات الرحالة البريطانيين فى القرن التاسع عشر، ترجمة جمال الجزيرى،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢ .
٥٥- روبير سوليه: مصر ولع فرنسى، ترجمة لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .
٥٦- زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٥ .
٥٧- زين العابدين شمس الدين نجم : بور سعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ .
٥٨- سامى سليمان محمد السهم : التعليم والتغير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٠ .
٥٩- سلوى العطار : التغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على، ط الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢ .
٦٠- سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، جـ٥، ٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
٦١- سمير عمر إبراهيم : الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٢ .
٦٢- سيد عشماوى : اليونانيون فى مصر ١٨٠٥-١٨٥٦، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٧ .
٦٣- شحاتة عيسى إبراهيم : القاهرة تاريخها وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ .
٦٤- صالح رمضان محمود : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ،١٩٧٧.
٦٥- صبرى أحمد العدل : سيناء فى التاريخ الحديث١٨٦٩-١٩١٧،دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤ .
٦٦- صلاح أحمد هريدى : دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، جـ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠ .
٦٧- ------------ : الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢ .

٦٨- طارق عبد العاطي غنيم بيومي : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨١١ – ١٨٤٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .

٦٩- عبد الحميد البطريق : عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .

٧٠- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٧١- ------------:عصر محمد على، ط الخامسة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩.

٧٢- ------------ : عصر إسماعيل، جزآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٧٣- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٠ .

٧٤- عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم ، القاهرة، ١٩٦٢

٧٥- عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج الأول والثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢، ج الرابع، ١٩٨٦.

٧٦- عبد العظيم محمد سعودى : تاريخ تطور الرى فى مصر ١٨٨٢- ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ .

٧٧- عبد العليم خلاف : كشوف مصر الإفريقية فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .

٧٨- عبد الغفار محمد حسين : بناء الدولة الحديثة فى مصر، ج الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠ .

٧٩- عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد على، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٨٠- عبد الوهاب بكر : الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ط الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .

٨١- عرفة عبده على : القاهرة فى عصر إسماعيل، ط الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٨ .

٨٢- عفاف لطفى السيد : مصر فى عهد محمد على، ترجمة عبد السميع عمر نور الدين، ط الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٨٣- على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢ .
٨٤- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر١٨١٣-١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧ .
٨٥- عمر الإسكندرانى، سليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولى، القاهرة ،١٩٩٦ .
٨٦- عمر طوسون : البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد، القاهرة ، ١٩٣٤ .
٨٧- ---------- : الجيش المصرى البرى والبحرى، ط الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦ .
٨٨- ف . ويستنفلد : جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة عبد المنعم ماجد، عبد المحسن رمضان، ط الأولى مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠ .
٨٩- فاطمة علم الدين عبد الواحد : تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
٩٠- لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية . الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨١
٩١- ------------ : تنظيم المحاكم القنصلية فى العصر العثمانى، بحث منشور ضمن كتاب : العدالة بين الشريعة والواقع فى العصر العثمانى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة،٢٠٠٢ .
٩٢- ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصرى فى العصر ، ط الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٧ .
٩٣- لينوار تشامبرزرايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ .
٩٤- مايكل آلن : زرافة محمد على من مجاهل إفريقيا إلى قلب باريس، ترجمة مجدى شرشر، كتاب الهلال، العدد ٦٠١،القاهرة، يناير ٢٠٠١ .
٩٥- محمد أمين حسونة : مصر والطرق الحديدية ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٨ .
٩٦- محمد رفعت الإمام : الأرمن فى مصر فى القرن التاسع عشر، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ١٩٩٥ .

٩٧- محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٥٠ .
٩٨- محمد صبرى : تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١ .
٩٩- محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر، محمد على (السياسة الداخلية)، ط الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٤٨ .
١٠٠- ———————— : مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠٥ — ١٨١١، ثلاثة أجزاء. مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨ .
١٠١- ———————— : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠— ١٨٩٩، دار المعارف، القاهرة ط١ عام ١٩٥٧، ط٢ عام ١٩٥٨ .
١٠٢- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٤ .
١٠٣- محمود صالح منسى : مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفردنان دى ليسبس، دار الطباعى العربى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧١ .
١٠٤- محمود محمد سليمان : الأجانب فى مصر ١٩٢٢-١٩٥٢، دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،القاهرة، ١٩٨٨ .
١٠٥- ميكل ونتر : المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى، ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ .
١٠٦- نبيل زكى : نوبار فى مصر،مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩١ .
١٠٧- نجيب صالح : تاريخ العرب السياسى ١٨٥٦-١٩٥٦، الطبعة الأولى، دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٥ .
١٠٨- نوال قاسم : تطور الصناعة المصرية من عصر محمد على إلى عصر عبد الناصر . مكتبة مدبولى . القاهرة د. ت .
١٠٩- نيفين مصطفى حسن : رشيد فى العصر العثمانى دارسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩ .
١١٠- هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
١١١- يونان لبيب رزق : الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩ .
١١٢- ———————— : ديوان الحياة المعاصرة، جـ١، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

١١٣- ---------- : مصر المدينة، فصول من النشأة والتطور، طيبة للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .

سابعاً : الدوريات العربية :

وسيكتفى بذكر اسم الدورية وعددها وتاريخها فقط حيث تمت الإشارة للأبحاث المنشورة بتلك الدوريات داخل الدراسة وتلك الدوريات هى :

١ – الأخبار بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٨٣، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٣ .

٢ – الاقتصاد والتجارة : عدد يوليو – ديسمبر ١٩٥٨ .

٣ – الأهرام عدد ٥٧٦٥ بتاريخ ١١ / ٣ / ١٨٩٧، و ٧٠٣٦ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٠١.

٤ – الأهرام الاقتصادى : أعداد ٦٣٦ مارس ١٩٨١، ٦٣٧ مارس ١٩٨١.

٥ – الجمهورية : عدد ١١٩١١ ، ٣ يوليو ٢٠٠٨ .

٦ – الشرق والغرب : الأعداد ٣٩ – ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦م .

٧- القانون والاقتصاد : العدد الثالث – السنة السادسة – مارس ١٩٣٦ .

العدد الثالث – السنة السادسة عشر – مارس ١٩٤٦ .

٨ – المؤرخ المصرى : مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة،العددان : الثالث، والرابع ١٩٨٩.

٩- المجلة التاريخية المصرية :

- المجلد الثانى،العدد الثانى، القاهرة، ١٩٤٩ .
- مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى الموسم الثقافى ١٩٧٨-١٩٨٣، القاهرة، ١٩٨٤ .
- المجلد رقم ٣٣ عام ١٩٨٦ .
- المجلد رقم ٣٩ عام ١٩٩٦ .

١٠- المقتطف، المجلد الثانى، السنة الثانية، الأجزاء ٣، ٤، ١١ .

١١- الوقائع المصرية عدد ١٠٣٠ فى ٧ ربيع الأول ١٢٩٨ / ٦ فبراير ١٨٨١ .

١٢ – مجلة غرفة القاهرة :

- العدد التاسع ،السنة السادسة ، نوفمبر ١٩٤١ .
- العدد الأول ، السنة العاشرة ، يناير ١٩٤٥ .
- العدد الخامس ، السنة الرابعة عشر ،مايو ١٩٤٩

١٣- مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة ،العدد ٢٤ ،ج الأول ،يناير ١٩٩٩ .

١٤ – مجلة مصر الحديثة :

- العدد الأول – القاهرة – يناير ٢٠٠٢ .
- العدد الثانى – القاهرة – يناير ٢٠٠٣ .
- العدد الثالث – القاهرة – يناير ٢٠٠٤ .

ثامناً : المراجع الأجنبية :

- Andrew, Watson : the American Mission in Egypt (1854- 1896).
- Burton, R : personal narrative of a pilgrimage to al madina and Mecca N.y,1963.
- Hanotaux, Gabriel :Histoire de la Nation Egypt ienne de 1801 a 1882, Paris ,1936, Tvl.
- J. Reimer. Micheel : colonial Bridge head Government and society in Alexandria,1807-1882,west view press .
- Madden: travels in turkey, Nubia and Palestine in 1824, London,1827.
- Martineau, Harriet :Eastern life present and past, London,1848.
- Pardieu :Excursion en orient , Paris,1851.
- Poitou, Eugene : un hiver en Egypte , Paris, 1860.
- Salt ,Henry :Twenty four views in Helena, the cape India ,Ceylon and red sea, Abysinia and Egypt, London, 1809.
- St John, James Augusts :Egypt and Mohammed Ali, or travels in the valy of the Nile, vol. II ,London, 1834.
- Wilson, R :Travels in Egypt and holy land, London, 1823 .

تاسعاً : الدوريات الأجنبية :

- Bulletin of the American Research center in Egypt: Egyptian views of the pharaohs from Mohammed Ali to Nasser, Donald Malcolm Reid, number 184, 2003-2004 .

فهرس

إهــداء: ٧

تــقــديم: ٩

المــقــدمــة: ١١

التــمــهــيد: الجالية البريطانية فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.................................... ١٥

الفصل الأول: توافد البريطانيين على مصر ١٨٠٥-١٨٨٢........ ٣٣

الفصل الثــانى: نشاط الجالية البريطانية السياسى.................. ٧٩

الفصل الثالث: النشاط الاقصادى والمالى للجالية البريطانية.......... ١٠٩

الفصل الرابــع: مساهمة الجالية فى الإدارة والتحديث............... ١٨٧

الفصل الخامس: دور الجالية البريطانية فى مجالى التعليم والثقافة......... ٢٤٧

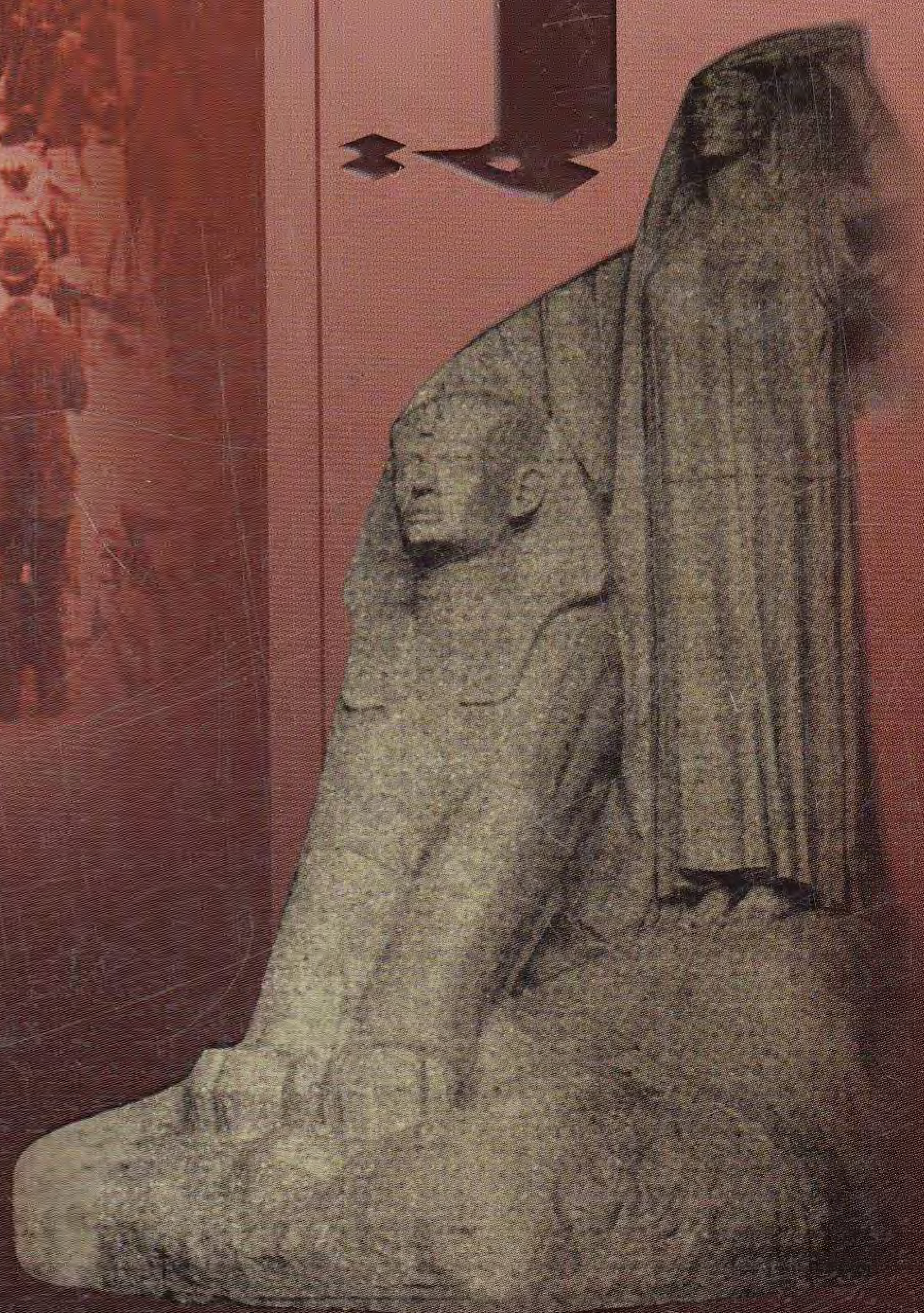
الفصل السادس: الحياة الاجتماعية للجالية البريطانية فى مصر.......... ٣٠٣

الخــاتمــة: ٣٧١

المصادر والمراجع: ٣٧٩

فــهــرس: ٤٠١

مصر النهضة



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة